









## كتاب الوكالة

عقبت الشريعة بالوكالة ثلاث اقسام هي الوكالة في شخص  
مراد غيره الموكل والمندعي يعتمد على كل منهما والوكالة لغة بمعنى الوارد  
وكبرها اسم للتوكيل وهو تفويض امر الى من وكلته اعتمادا عليه في  
تفرغها منك او عجزا عنه والتوكيل هو القائم بما فوض اليه من وكلته الامر  
اليه وكلام باب وعد وكلام في معنى قال في جامع الرموز وتوهم الوكالة  
الحفظ والتوكيل يحفظ مجاز بلفظه السببية كما في المغرب ويطلق التوكيل  
على الجمع والمؤنث كما في القاموس وشريعة هي الوكالة اقامة الغير  
اي اقامة احد غيره مقام نفسه في التصرف اي في فعل شرعي معلوم موصوف  
بحكم شرعي كالنكاح والطلاق والمورثات للمحل والجهة فاللام للمعهد  
حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما ثبتت ادنى التصرفات وهو الحفظ  
فيما اذا قال وكلتك بمالي ونحوه عنه ما اذا قال انت وكيلي في كل  
شيء فانه لم يصير وكيلنا تجزئة التصرف لكن يصير وكيلنا بالحفظ  
سواء كان في جامع الرموز وكذا في غيره الا بصاء فانه نيابة وفيه شعار  
بان القول صريحا لم يشترط ويكفي في ذلك ما لا شك بطلانها ولم  
يقربها طبع قبيلت ولا رددت ثم طلقها يقع معنى نالانه دليل القبول  
كما في جامع الرموز وفيه ايماء الى ان القبول في شرط كما يشعر به كلام  
صاحب الهداية والتوكيل بالكتاب والسنة والاجماع قال الدرر الحكاية  
عن اصحاب الكهف فابعدوا احكم بوركتم هذه الى امدنبة وكانت  
البعث منهم بطريق الوكالة وشرع من قبلنا شريعة من قبلنا لنا  
اذا قصص الدين ورسوله من غير انحاء ولم يظهر نعم ووكيل عليه السلام  
حكيم بن هزام بشراء اخيه وانفعا لاجمعه عليه وشرطه اي شرط  
ذلك الوكالة كون الموكل يملك التصرف اي يتقدر الموكل على التصرف

المفوض اليه فلا يصح توكيل منقوت وصري لا يعقل مطلقا وصري يعقل  
بمحو طلاق وعقار وهبة وصدقة من التصرفات الصادرة وصري توكيله  
بما ينفعه بلا اذن وليه كقول الربيع لما في معنى والتوكيل عطف على الموكل يعقل  
اي يدبره العقد بان يعلم التوكيل ان البيع سالب للملك والشراء جالب  
له يعنى يصح التوكيل بشرط ان يكون التوكيل من يعقل البيع وغيره  
من العقود فالمراد بعقل العقد ان يعرف ان الشراء جالب للبيع سالب  
للنكاح والبيع على عكسه ويعرف الغبن النكاح من اليسير كما في معنى  
يقصده اي ذلك يعنى بقصد بيعها شراء السبب ثبوت الحكم اذ البيع لا  
المرزول لان التوكيل قائم مقام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون من اهل  
العبارة ليكون قادرا على التصرف وذلك بالعقل واحترافه في بيع  
المكروه والهازل فانه لا يقع عن الامر كما في التبيين وغيره قال في معنى واما  
غيرهم القصد بالاحتراف عن بيع الهزل لو مكروه فخرج عن معنى لان الكلام  
الات في معنى الوكالة ولذا تركه صاحب الكثر وتعتق صاحب البحر  
بانه لا حاجة الى اشتراط عقبة الغبن النكاح من اليسير لجواز بيع  
التوكيل عند الامام بما قل او اكثر نعم ان قيد عليه ان لا يبيع بغيره فاقش  
اشتراط انتهى واجيب بانه ليس ما ذكر من النظر الى خصوص الوكالة  
حتى يكتفى الى ذكر هذا النظر ويجوز عنه كما في معنى والفاظ الوكالة  
كل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكلتك ادهيت او اجهت او ارضيت  
او سئلت او ردت ولو قال لا انهاء عن طلاق المرأة لا يكون  
توكيلا كذا ذكره الربيع في الوكالة وقال المحقق فتاواه قال الغيرة  
اجبت ان يبيع عبدي هذا اذ قال هو بعت ارضيت او سئلت  
او اردت او وافقته هذا كله توكيل وامر بالبيع وفيه كفاية ان  
لم يبيع عبدي هذا فامران في ان يصير وكيلنا باسم انتهى ثم فرغ





بقوله فيصح توكيل المحرر من العبد المحجور الى امرائه يستمرطان  
 يكون الموكل ممن يملك التصرف وتلزمه الاحكام البالغة احترامه عن البص  
 لا يعقل كان ينبغي ان يقيد بالعقل ايضا المحتر من المحجور فان  
 ولا لث غير جائز ولعله انما لم يقيد بنظر الغالب والمجنون نادر  
 الوقوع او لما دون يعني يصح توكيل العبد لما دون وكذا الكتاب في كونه  
 لانه ممن تلزمه الاحكام بالاذن لان له من الكسب احكاما فاذ كان  
 ممن يثبت له الاحكام يصح توكيله ويشمل قوله بملك التصرف الاب  
 الوحي والوحي فان لهم ان يوكلا بكل ما يباح لهم التصرف فيه من امور  
 البص والوقف فان قلت يشكك على هذا الاصل توكيل مسلم زعيا  
 ببيع خمر او خنزير وتوكيل المحرم بحلال ببيع الصيد فانه صحيح ولا  
 يملكه الموكل قلت اجيب عنه بانه يمكنه باصل التصرف وان امتنع بخاص  
 النهي كما انما اليه انفا فان قلت يرد اليه العبد المأذون في تزويج  
 نفسه لا يملك التوكيل في البحر نقلا عن المحيط مع انه يملك ان يتزوج  
 بنفسه قلت اجيب عنه بانه بمنزلة التوكيل عن سيده وان كان  
 عاملا لنفسه والوكيل لا يوكلا الا باذن او نعمه ويوقف توكيل مرتد  
 فان لم يمتنع وان مات الحق بدار الحرب او قتل بطل عند ابي و  
 قال لا هوذا فذل في بيعه حرا بالغا لكونه اهلا للاجاء والقبول و  
 قوله حرام مفعول التوكيل المصدر المضاف الى فاعله او ما دون ابي  
 عبدا او صبي ما دونين في التجارة لوجود الشرط السابق فيهما  
 او صبي عا قلا اى يعقل العقد على معنى الذي ذكرناه او عبدا اى عا قلا  
 محجورا صفة للبص والعبد يعني ولو كان الوكيل الموصوف بما ذكر  
 صبي او عبدا عا قلا محجورا لان الشرط في الوكيل ان يعقل العقد  
 ويقصده وهو من اهل العبادرة ولذا ينبغي تصرفهما اذا لم يحق

الاذن من الولي وكذا العبد حتى يصح طلاقه واقراره في حدود والعق  
 كذا ذكره ابن فرشته في شرحه الوفاية قال في الاختيار فلو دخل صبي عا قلا  
 ما دوننا او عبدا ما دوننا او محجورا باذن مولاه جاز ورجع عقد  
 عقدهما بموكلهما لا بهما لان التزام العهدة على البص ضررا وانما في  
 العبد فالحق سيده لكن العبد اذا اعتق يلزمه تلك العقدة والبص اذا باع  
 لا يلزمه لان العبد كان في نفسه اهلا للالتزام فكان المانع فيه حق  
 الموت وقدر ال والبيع ليس كذلك ولو كانا ما دونين فالعقد عليهما  
 استحقاقا في الخلاصة وفي الذخيرة المأذون له ان كان وكيل  
 بابيع يلزمه العقد سواء باعه حالا او مؤجلا وان كان وكيل بالشر  
 فان كان بمن حال لزمته ايضا لانه يملك ما اشتراه حليا ولهذا يجز  
 باليمن يستوفيه من الموكل وان كان بمن مؤجلا لا يلزمه العقد لانه  
 لم يملك ما اشتراه لاحقيقة ولا حتى ولو لزمته العهدة لكان مقترنا  
 في زمنه مستوجبا مثله على موكله وهو في معنى الكفالة فانه لا يبيع منه  
 كذا ذكره ابن ابي عمير في شرحه الوفاية المجع قيد بكونه عا قلا لانه لو قل  
 صبي لا يعقل او مجنونا فهو بطل في الاختيار وقال في المنع وان كان  
 الوكيل مجنونا بطلا ذر جته فقبل الوكالة في حال جنونه ثم افاق فهو  
 على وكالته لان الافاقه شرار للعقل من الشف ولا يرد ما كان  
 ثابا وفي البحر كابا عن الواقعات المتباينة الوكيل اذا اخطأ  
 عقده وتصرف اشترا لم يجوز له معنونه انتهى وفي فاضل فان  
 الوكيل بالبيع او الشراء اذا اخطأ عقده بالبيد الا ان يعرف ابيع  
 والقبض قال ابو سليمان الجوزجاني جاز ببيع وشراءه على الموكل  
 كما لو باع ذلك لنفسه وان اخطأ عقل الوكيل بالبيع لا يجوز



بيعهم وشراؤه لانه بمنزلة المعتوه وقال غيره في شرب النبيذ ايضا لا يجوز  
عقده على كونه لان بيع السكر انما يجوز زجرا عنه فلا يجوز على كونه انتهى  
واذا وكل كسب زيبا او بالعكس احريبا مستامنا جاز ما ذكرنا لما في الاختيار  
والوكالة لا يبطل بالبيع الفاسد اي شرط كان والبراء في قوله بكل ما يعقده  
يتعلق بقوله توكيل محرر يعني لا عقدا جاز ان يعقده هو اي هو كل بنفسه جاز  
ان يوكله غيره لما ذكرنا من الحاجة والادلة ومعنى قوله بنفسه اي باهليته  
نفسه على سبيل الاستبداد ولا يراد على هذا الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكله  
فيما وكلفه اذ لم يودع له الموكلة لان المراد به ان يعقده بنفسه لنفسه  
لما استفاد من جهة غيره من التصرفات لان ذلك يتقيد بامر امره  
وكذا لا يراد جاز توكيل كسب الذي يبيع كسره وكذا لانه عكس والنقص  
لا يكون الا في الطرف وهذه القاعدة مطردة غير منعكسة اذ لا يقال كل  
ما لا يجوز ان يعقده الانسان بنفسه لا يجوز ان يعقده الانسان  
بنفسه لا يجوز ان يوكله غيره لان كسبه لا يجوز له بيع كسره وكذا ان  
يوكله الذي عنده اية كذا ذكره ابن فرشته في شرح الوقاية ويرد عليه المستقرض  
فانه يجوز ان يباشره بنفسه لنفسه ولا يجوز له ان يوكله فيه حتى لو وكل به و  
استقرض له الوكيل يكون للوكيل لا للموكل لانه البذل في بيع القرض لا يجب  
ادينا في زمة المستقرض من العقد وانما يجب بالتبضع والامر بالتبضع  
لا يصح لانه ملك الغير فا توكيل بقبض مال الغير غير صحيح بخلاف البيع كما  
لما حكمه ثبتت بالعقد فلم ان يقيم غيره فيه فانه وعن ابي يوسف ان  
التوكيل بالاستقرض جائز ذكره الزيلعي في تبين الكسب وايضا في حق معطوف  
على قوله بكل ما يعقده يعني يبيع التوكيل باء جميع الحقوق وباستيفائه ان  
قبضه الا في حد الاستيفاء كحد وقود اي قضا من غيبة الموكل

اي عن مجلس محكم لا يخفى سند ران بالشبهة وشبهة العقد ثالثة كونه  
مستويا بكلا في غيبة كس هذا اصل حيث لم يكن بشبهة رجوعه ما نفع  
لان الظاهر عدم رجوعه في شراء يحيى لابن فرشته والتوكيل بالبيات محمد  
والقبض من جائز عند اية 2 ثم يستوفى بموكل وتمامه يعرف فيه قيد الغيبة  
لان في حال حضرته يستوفى في شراء الوقاية لابن محمد قال في الحق ولو قال لا  
تدفع الدين الا بمحضرة اذ قال لا تدفع الا بشهود وانكر الدين القبض هل  
الوكيل ان دفع بشهود فاذا حلف لا يضمن كذا في البحر نقلنا عن الكافي الحاكم وفيه  
لوقال اذ دفع لشهود غيره فدفع لغيرهم لم يضمن واما الوكيل بقبض الدين من  
احكامه ان يقبل قوله في قبضه وضيا عم ودفعه الى الموكل وبراء الغرم ولو كان  
بمن لا يقبل شهادته الوكيل بخلاف اقراره بقبض الطالب ولا يملك الوكيل بقبض  
الابراء والهبة واخذ الرهن ويمكده اخذ الوكيل بالبيع حيث هذا الطريق وليس للوكيل  
بالقبض قبول كس الوكيل ويبيع التوكيل بالقبض الكفيل بخلافه والقضا ببراءة خصم  
ولا يبرأ بموت المظ ويبرأ بموت الطالب فكذلك الوكيل قبض وتسليم الى  
الط حال حياته لم يبرأ ببراءة فاق احتياط الطالب بالمال بعد التوكيل  
على انفس ليس للوكيل ان يبرأ بقبضه ولا يبرأ بماله على المال عليه و  
عاد الدين على كميل فا توكيل بمكده الطلب ولو كان بالمال كفيلا واخذ الطالب  
كفيلا بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضي كفيلا ولا يبرأ بالقبض بقبض بعض  
الا اذا نص على ان لا يقبض الا كل معا كذا في البرزانية والوكيل بقبض الدين  
اذا وكل من في عياله بقبض براء المديون بقبضه ذكره الزيلعي في كتاب السرة  
في باب القطع قال المصنف فتاواه واذا قال انت وكيلي منهم جعده توكيلا  
وقال سيكره هو اي شيء اردت بقوله انت وكيلي ومنهم من قال  
انت وكيلي ليس بشيء في الذخيرة انت بدني صحيح ويبرأ وكيل باله  
بالقبض لمحت ناوة الظهيرة ذلكم بطل قليل وليس بصحيح وكيل بحفظ اعين



ماله قلنا اكثر ولا يبرر وكيله بالعمود ولا ينقض دونه وفي الحصة انت وكيله  
كلما برر عن عداة وكيله في البيعة والاجارة والمعاونات والرهبات  
انتهى بالحضرة عطف على قوله بغيره او بغيره كل حق يقع بجميع التوكيل بالثبات  
كل حق فالمراد من الحضرة هذا الدعوى الصحيحة او الجواب الصحيح ان جميع الحق  
لما صرح النسخ في شرح النافع بشرط رضى الخصم للزومها الى الوكالة سواء كان  
من جانب المدعى او المدعى عليه بغير رضى الخصم بالتوكيل في الحضرة شرط سقوط  
حق الخصم عن ادائه حتى لو لم يرض خصمه بتوكيله لم يرد برده ولا يلزم عليه  
الحضرة الوكيل ولا يسقط حقه في طلب حضور الموكل وجوب بنفسه قال في  
الاختيار معناه انه لا يجب على الخصم اجابة التوكيل عنده انتهى وفي العناية اختلف  
الفقهاء في جواز التوكيل بالحضرة الا برضا سواء كان الموكل هو المدعى او المدعى  
عليه ثم قال بعد ذكر الاختلاف في تفسيره وحق ان قوله لا يجوز التوكيل الا  
برضا الخصم في قوة قولنا التوكيل بالحضرة غير لازم بل ان رضى بالخصم  
صح والا فلا ولو رضى ثم مضى يوم فقال لا ارضى لذكره ابن المذنب في شرح  
الوقاية نقلا عن القنينة وفي المتن صح الحضرة في حقوق العباد برضا وخصم  
الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم اي بالمش على قدميه او  
يمكنه ان يحضر بالركوب ولكن يتردد مرضه لما في شرح الوقاية لابن المذنب  
او غائبا من سفر او مريضا السفر او يكون الموكل امرأة محدرة غير معشاة  
او خروج المجلس الحاكم وفي هذه الاشياء يلزم منه التوكيل بلا رضا وخصمه  
حاليا كان الوكيل او مطلقا اما في الكريهين والمسافرين ليجوز غير مستحق  
عليهما هناك ومريده كقولهم تحقق الحضرة والمحدرة لو حضرت لا يمكنها  
ان تسقط حقها لحياتها فالحقدها بالمريضة لغيرها عن ادائها قال في المتن  
وهذا شيء استحسنه كما اخبره وقال هذه ان المحدرة لا تسقط عنها المذهب  
فلا فرق بينه وبينه انتقل بذكر الاشياء والفتوى على اختياره من ذلك في

الحاشية ويجوز للمرأة المحدرة ان تملكه وهي التي لم تخرج لرجال بركاتها وشبابها  
ذكره ابو بكر الرازي وعليه الفتوى ثم انما لا يجوز التوكيل بغير رضى الخصم عن ادائه  
لا عذر له اذ لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع الوكيل انتهى وعندهما لا  
يشترط رضى الخصم اي في الوكالة بالحضرة فيجب على الخصم اجابة التوكيل  
لما روي ان عليا رضى وكل بالحضرة مطلقا ولانه توكيل بحق فيجوز له التوكيل  
باستيفاء الدين ولا يرد قوله عليه ياعلى لا تنقض لاحد خصمين حتى يحضر الاخر  
وفي رواية حتى يسمع كلام الاخر فيشرط حضرته او لهما كلامه لانه قصد بهذا  
التوكيل الاضرار بخصمه فيما هو مستحق عليه فلا يمكنه الا برضا الموكل بالدين  
ولان الناس يتفاوتون في غرضه فلهذا التوكيل كالحضرة واكثر احيانا  
والموكل انما يطلب بالتوكيل ان يستعمل الوكيل بالكل ليدفع حقه عن  
الموكل وفيه اضرار بالخصم فلا يلزم الا برضا بخلاف التوكيل بالقبض فان الحق  
معلوم بحضرة فلا يتصل بهذا التوكيل ضرر بالآخر قيد بالزوم لان خلافا  
فيه اما التوكيل في ائتمار او ائتمار خرون قالوا انما في اداء علم من الخصم  
الستغنى بخصمه في اداء الوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل وان علم من  
الموكل القصد في الاضرار بخصمه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا خصمه  
وهو مختار للفتوى وفي المتن قد اختلف ترجيح المشايخ فافقنا القنينة بقولهما  
وقال القنينة وهو المختار وفي النهاية والجميع قولهما وقال الحلواني يحكي المتن  
قال ونحن نختار ان الراي للما كتم انتهى يعني ان تختار للفتوى ان الحاكم ان  
علم من الوكيل قصد الاضرار بخصمه يعمل بقوله لا يرد وان علم من خصم الموكل  
الانتقام في اداءه من قبول التوكيل يعمل بقوله صاحبهم وذكر الزيلعي في الشيبين  
لان على رضى لا يحضر خصمه امدا لان يقول ان الشيطان يحضرها وكان  
اذا حضره في غير من امواله وكل عقيل فلما كبر عقيل ذلك عبد الله بن جعفر  
فقال هو وكيله فما فعله عليه فهو على دما فقتله فقتله ثم قال ومن



الاعتذار بغيره في قبول التوكيل الجب من المدعى عليه اذا كان الحاكم في المسج  
والجس اذا كان من غير القاضي الذي تراضوا اليه انتهى قال في المنه واما قول  
الجس من الاعتذار من المدعى عليه اذا كان له حكم في المسج فهو مقيد بما اذا  
كان الطالب لا يرضى بالتأخير واما اذا رضى به فلا يبرأ عذرا واما جيب الط  
فهو عذر مطلق والنفاس فالحجج كذا في البحر واما اذا كان لا يجس الدعوى  
فهو عذر وبصره في غاية وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن  
ايبان في نفسه بنفسه يقبل منه التوكيل وفي البرزب وكذا يجبر من الاعتذار  
بغيره تدبيره في هذا لو كان الشاهد محبوسا ان يشهد على نفسه و  
ان في سجن القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا  
يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذا في باب تجيب عن الدعوى ثم يعاد دولو  
مدعي يدعي ان لم يبرأ دعواه لم يعاد انتهى ولا يكون من الاعتذار  
ان كان الموكل شريفا خالص من دون بل الشرف وغيره في ذلك سواء  
ان هذا كلامه وحقوق عقد يضيئه الوكيل ان نفسه اي حقق جميع حق  
عقد لا بد من اضا فنه الى الوكيل كبيع واجارة واصل عن اقرار متعلق اس  
تلك تحقق به اي بالوكيل وان باع بحضرة الموكل <sup>العتاق والطلاق</sup> <sup>يتمثل للعقد وهذا</sup>  
لان الوكيل هو النافذ حقيقة لان العقد يقد م <sup>ان الوكيل</sup>  
بالكلام فكان اصيل في العقد ونا بيا عن الموكل في <sup>ان الوكيل</sup>  
حق الحكم فروع جهة اصالة في تعلق الحقوق متعلق به بلافق  
بين كون موكله حاضرا او غائبا في البحر متعلقا عن الفتاوى الصوري لا تتغير  
الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الموكل ما دام الوكيل حيا وان كان غائبا وفي  
المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يبرأ الموكل قبض الممن اذا مات الوكيل  
وصي قال المصنف تستعمل الحقوق الى وصيه وان لم يكن وصي يرضي الحكم الى  
الحاكم فيصوب وصيا عند القبض وقيل تستعمل الى موكله فيحاط عند

الفتوى انتهى وفي خلاصة والوكيل لو باع بحضرة الموكل فالعقد على الوكيل و  
حضرة الموكل ونجس سواء ولو وكل الوكيل بغير اذن وتعيين فباع بحضرة الوكيل  
جاز والعقد على الوكيل الثاني انتهى وفي الجوهرة الوكيل بالبيع اذا باع و  
الموكل حاضر نقض العقد على الوكيل او على الموكل قال العقد على من اخذ منه  
المن لا على من باع العقد وهو الصحيح من الاقاييل فان القاضي الامام شافعي  
الكلام ابا المعالي ذكره مختصرا ان العقد على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان  
كالبايع بنفسه فعليه معاهدة وذكره فتاوى الصوري ان العقد على الوكيل  
فحضرة الموكل ونجس سواء هكذا ذكره في مني ثم قال وجواب المعتمد على ما ذكرنا  
ادلاخ معاهدة على من اخذ منه يمكن وظاهر كلام المحقق ان الوكيل  
بالاجارة يملك قبض الاجارة لانها لمن يملكه لان الاجارة بيع لمنه في  
ذكره محمد قال في منية المفتح خلافا وهو سبب قلم والعداب ما في كافي  
الحاكم ان للوكيل بالاجارة النجاسة في اثباتها وقبض الاجر وجلس مستاجر  
فان ذهب الاجر للمستاجر اذ ابراه جاز ان لم يكن بعينه وبغيره وان بعينه  
لا وان ناقص الوكيل المستاجر الاجارة قبل ان يعمل فيها خازن دينه كان الاجر  
او عينه وبراء المستاجر الا ان يفر الوكيل قبض الاجر انتهى قال وعلى هذا يطالب  
الوكيل بالبيع بالاجارة بالوكيل بالشرارة لم يكن اي الوكيل محجورا وان كان  
محجورا كالعبد والجب المجزى فان عقددهما جائز وتعلق الحق بموكلهما  
قيد بقوله فيما يصف الوكيل ان نفسه لان الوكيل يتخمس بالبيع والشرارة فان  
العقد الموكل لا يرجع حقوق العقد الى الوكيل انما كدالة العفو له في شرط البيع  
وشرط عدم تعلق الحق به فيما يضيئه الوكيل ان نفسه لقوله في الجوهرة وكلم  
بالبيع والشرارة على ان لا يتقلف به تحقيق لا يصح هذا الشرط وفي البرزب وكذا بالبيع  
والشرارة على ان لا يتقلف به تحقيق بشرط ان لا يقبض الممن فان قيل باطل وقيد  
بالوكيل لان الرسول لا ترجع حقوق اليه ولوا دعوا الرسول وقال الباع الوكيل



وطالبه باليمن فالتحق للمعاشرة والبينة على البائع اليه بشرط في سوية كذا  
وشرط الاضافة الى مرسله في البينة والرسول في البيع والطلاق والعتق  
والنكاح اذا خرج الكلام بخبر الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طعنك  
وبعتك وزوجت فلان منك لا يجوز لان الرسالة لا تستغن بالوكالة لانها فوقها  
وان اخرج خبر الرسالة جاز بان يقول ان مرسلي يقول بعت انتهم فيسلم  
اي الوكيل بالبيع المبيع ويشتمل اي يفيض الوكيل بالشر المبيع ويقبض اي الوكيل  
بالبيع المكن اي بمن يبيع ويطلب به بفتح اللام اي الوكيل بالشر اي من مطلوبه  
اي بمن ما اشتراه ويرجع اي الوكيل بالشر اي بمن الذي اشتراه على البائع  
عند الاحتقاق بفتح عند احتقاق ما اشترى وكذا الرجوع عيبه لا على الوكيل  
عند احتقاق ما باع ولو دل رجل بان يشرى له جارية بكذا فاشترى  
جارية فاستخفت لا يضمن الوكيل وان ظهر انها حرة حين الوكيل كذا في  
قاضي حات في كتاب الوكالة ونحوها صهي الوكيل في عيب مشريه اي ما اشتراه  
ويرد به اي بالعيب على البائع ان لم يسلم اي الوكيل ما اشتراه الى موكله لان  
الحقوق وكذلك غير ذلك من حقوق العقد وبعد تسليم اي الى الموكل لا اي لا  
يرده بالعيب الا باذن اي الموكل المكد وصل الى مالكه وتعلق به حق الموكل  
ويخاصص على بناء الجهد اي يخاصص الوكيل في عيب مبيع وفي شفقة ان  
كان اي مبيع في يده اي يكد الوكيل وكذا شفقة مشريه اي يخاصص الوكيل  
مثل ما سبق في شفقة ما اشتراه في يده لان ذلك كله من حقوق العقد  
والمكد يثبت للموكل ابتداء بغير خلافة عنه اي يقع للموكل ابتداء بغير ان  
الوكيل اصله حق النكاح في حق الحكم بخلافه الوكيل فيقع له من غير ان  
يقع اصلا فيه وهو امر ادب قوله والمكد يثبت للموكل ابتداء وفتح على هذا  
الاصل بقوله فلا يفتن قريب وكييل شره اي بالوكالة وكذا اذا اشترى  
زوجته بالوكالة لا يفسد النكاح مما ذكر ان المكد للموكل لم يكن مستترا

والموجب للعتق والغيب المكد المستر هكذا اجاب الكرخي الموكل  
ولو بئس المكد ابتداء لم يفتن ويفسد العتق وفسد النكاح ثابتان على  
لو اشترى وكييل قريب موكله وزوجته المكد وجملة شره صفة وكييل قال  
صاحب المكن اختلف العلماء في هذه المسئلة فقال الكرخي يثبت للوكيل ثم ينقل  
الى الموكل وقال ابو طاهر يثبت للموكل ابتداء وهو الاصح وقال ابو زيد الوكيل نائب  
في حق حكم اصله حقوق فوافد الكرخي في حقوقه وابا طاهر في حق الوكيل فانه ينفذ  
اعتاقه لكنه حق ملكه نفسه والبائع ياخذ الوكيل المكن الحكم وهذا حسا ذره  
ولا سبيل له على موكله وكذلك التدبير والتكيد ولو قلتم ما ذكره في المختصر وفيه  
الموكل ضمن قيمته للوكيل في دفعه اليه ليقبضه بموسسة من المالك ان الموكل لا يفتن  
عنده ان يات ياخذ المكن من موكله كذا ذكره في المكن نفلا عن جز بقدر  
بيد في ثمانية وحقوق عقد بغيره اي الوكيل الى موكله تتعلق اي تلك الحقوق  
كتسليم مهر بدل الخلع وحق الرجوع في وجه الهبة بالموكل اي لا بالوكيل كذا في  
ولو اضاف الوكيل النكاح الى نفسه يكون المنكحة له فصار كالرسول فلا يستغنى  
عن الاضافة فيه وفي امثاله الموكله وخلع وصلى عن النكاح فبده لان العلم  
عن اقراره بمشرى البيع وهو مضاف الى الوكيل بخلاف الاب اذا تزوج ابنه الصغير  
وقال ابو الصغيرة زوجته ابنته من ابنته وقال الاب قبلت ولم يقول ابنته  
جاز لابن كذا في الاختيار لان المزوج اضاف الاجاب الى الابا وقد دل الاب  
قبلت بابنته ولو قال ابو الصغيرة لاب الصغير زوجته ابنته ولم يقل عليه  
جوابه والجواب يتقيد بالاول هو الصحيح ويجب ان يخطا بجه  
فصار لما لو قال قبلت يتقيد بالاول هو الصحيح ويجب ان يخطا بجه  
فيقول قبلت لا بجه ويبيع للوكيل بالنكاح ان يقول للوكيل قبلت النكاح لاجل  
فلان كذا في جوده غرة القدرين او عن دم عقد وكتابه وعق على مال و  
هبة وصدة واعارة وايداع ورهن واخرض قيد لان التدبير



بالاستقراض باطل لما مر في بادئ شركته ومضاربه فان الوكيل يضيف هذه  
العقد الى موكلا كان قال خالفه موكلا فلان يكتل وكذا في امثال لان  
احكام هذه العقود لم ينفصل ولم يقبل الانتقال فاذا وجد عقد منها وجد  
حكمه فلم يستغن من الاضافة اليه بخلاف البيع وامثاله لما مر بيانه قال المحص  
في فتاواه وكل الواهب رجلا ان يرجع من الهبة فاقام كموهوب له الهبة ان  
الواهب اخذ العوض يكون خصما ثم فرج على هذا الاصل بقوله فلا يطالب  
وكيل الزوج بالمهر لان الوكيل فيه سفير محض لانه لو اضاف الى نفسه كان  
التمار له فصار كالزوج وهذا لان الحكم فيه لا يقبل الفصل عن السبب لانه  
من قبيل الكفالات والوكيل اجنبى عن حكمه فلا يصدر صدوره من شخص  
وثبوت حكمه بغيره فكان سفير فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليتفر  
الحكم مقارنا للسبب ولا يطالب وكيل امرأة بتسليمها اى بتسليم المرأة التي  
زوجها بالوكالة ولا يبدل الخلع اى ولا يطالب الوكيل بالخلع لانه يعلق طلقا  
يوجد بتلاكيه فلا يمكن صدوره من شخص وثبوت حكمه بغيره وعلى هذا  
العتق على مال والكتابة والصلح عن التام والرهبة والصدقة والاجارة  
وكذا الصلح عن دم العمد والابداع والرهن والاقتراض والشركة وصح  
المضاربة لان حكمه يشتمل في هذه الاشياء بالقبض وانه يتلاقح محلا مملوكا  
للموكل فكان سفير فلا يجعل اصيله فيه قال ابن الممك في مائة الوقاية في  
هذه المصادر الوكيل سفير لان احكام هذه العقود انما يشتمل بالقبض  
فلا يجوز ان يقع الا الوكيل اصيله فيه لانه اجنبى عن الموكل الذي يلاقه  
القبض بخلاف الوكيل بالبيع لانه يتعلق بالعبرة وهي له قال قتيبة الصلح  
بالانكار لانه فداء عن جميع في حق المدين عليه فالوكيل سفير محض فلا  
يرجع اليه بحقوق وكذا لو وكل بالانكار والارتهان او الاكثير باب او قبول  
الصدقة والشركة والمضاربة فالحقوق يتعلق بالموكل واما التوكيل -

التوكيل بالاستقراض فلا يصح ولا يثبت الحكم فيها استعرض للموكل الا اذا بلغ على  
سبيل الرسالة فيقول ارسلته اليك فلان يستقرض كذا في يثبت الحكم للمستقرض  
انتهى كلامه والله يشي من ضمن ان يضمن ما باعه الوكيل عن الموكل لكونه اجنبيا  
عن المحقق لرجوعه الى الوكيل اصالته وان دفعه الى دفع المشتري ان  
الموكل صح ولو مع من الوكيل عن الدفع فيراء لستنا كما في التخي ولا يطالبه  
اي المشتري الوكيل ثانيا لان نفس المشتري المحقق من حق الموكل وقد وصل اليه  
ولا فائدة في الاخذ منه ثم في الدفع اليه وهذا لو كان للمشتري على الموكل دين  
يقع المقاصة كما في قوله وان كان للمشتري على الموكل دين وقفت المقاصة به  
اي بدعي الموكل لكون الدين حقا وكذا اي وقفت المقاصة ان كان له  
اي للمشتري على الوكيل دين عند ابيه ومحمد لان المقاصة ابراء بعوض والوكيل  
عندهما ان يراء المشتري بعوض وبغير عوض كما في الغنائه والبيع خلا فالاب  
يوسف فانه قال ان من موكلا لا يحال في نفسه ان يتصرف الابا ذنه ويجوز  
القول بالموجب يعني سلم ان الدين ملك الموكل لكن المتبقي حق الوكيل لا يحال  
فاذا اسقط وليس للموكل قبضه سقط الدين ضرورة كما في العارية قال قاضي فانه  
في فتاواه رجل على رجل دين بما طله ولا يقضى دينه فله في ذلك حبيلتان  
احدهما ان يقول صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا  
اشترى الوكيل بغيره فمما كان للموكل على مديونه وهذا البايع ثم  
الوكيل ياخذ الدين من موكله كما لو فقد دين من مال نفسه والثانية ان يوكلي  
صاحب الدين رجلا ليشري له بئس من مديونه فاذا اشترى بغيره  
فمما كان للموكل على البايع انتهى ويضمنه اي ضمن الوكيل للموكل اي في  
المقاصة وكذا في البراء بغير عوض كما في الغنائه والبيع وفيه ولو ابراء عن الدين  
معا برئ المشتري ببراء الموكل دون الوكيل قال ويستفاد من دفعه المقاصة  
بدعي الوكيل ان الوكيل لو باع من رابنه بدنيه صح وبراءه حق الوكيل لموكله



لما في الذخيرة انتهى فان قيل ان الواجب لا يجوز من الوكيل بائع بيع يوجب  
مقاصته لان غرض الموكل حصول الثمن اليه اوجب بان في مقاصته وصول مقصوده  
ان كانت بيد الموكل ومتأخر عنه بالحق ان كانت بيد الوكيل فلا مانع  
من جواز ان كان دينه اي كسري عليها اي على الوكيل وهو كذا في المقاصه  
بيد الموكل دون الوكيل لان الثمن حق الموكل ولان المقاصه ابراء بغير  
فيعتبر بالابراء بغير عوض ولو ابراء جميعا بغير عوض وخرج الكلام من معارضة  
المشتري بالبراء هو كذا دون الوكيل حتى لا يرجع الوكيل على الموكل بشئ كذا في  
الغاية **فائدة** وفيه لو كان الموكل دفع الثمن الى الوكيل فاستهلكه  
وهو معصية كان لبائع جسي جميع ولا مضايقة على الموكل فان لم يتقدم  
الموكل الثمن الى البائع باء مقاصته بالتسليم اذ ارضيا والا فلا كذا  
في البحر وفي البرازية لا يحكم الموكل قبض ديون عبده مما دون اذا غاب  
لانه يتصرف بنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يحكم فاما ذمة اولى ومع  
ذلك لو قبضه الموكل ببراء المديون سحت ان لم يكن على العبد دين فان كان  
كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للرقاء فالهوى كالا جسي انتهى فاعلم منه  
ان العبد لما دبر الذي لا يبرأ عليه مع مولاه مثل الوكيل كما افاده في التنوير  
ولو قال الواجب لم يبرأ من جاء عبدا من كذا اذ اصبحت اذ قال لك كذا  
فادفع مالي عليك لا يجمع هذا التوكيل لانه مجهول حتى لو جاء انسان بملك  
العلامة الى المديون وادى الدين لا يخرج عن العهدة اذ لم يكن امر  
انسانا بعينه بالقبض لما في جامع الفتاوى وفي البرازية لو وكل شخص  
كل حق له ولم يعبر الى حق فيه جاز والتوكيل بالقبض لا يجمع والتوكيل  
بقبض القرض يجمع بان قال الرجل لشخص اخر ارضني كذا فقال نعم ثم  
يؤكل رجلا بقبض يجمع امر رجلا ببيع غلامه بمانه دينه فباعه بالف درهم  
ولم يعلم هو كذا بما عهده به فقال لما لم يبرأ من الغلام فقال اجرت جاز البيع

وكذا في الثاني 2 ولو قال قد اجرت ما امرتك به لم يجوز وكل قبض وديعة وجعل  
له الاجر مع وان ذلك بالقبض لدينه وجعله الاجر لا يجمع الا اذا وقت مرة  
معلومة ولو بيعت الى شخص بكتاب ليعتد اليه الف قرصا فبعت له كامل  
الكتاب فما لم يصل الى الكتاب لا يكون من ماله وان ارسله رسولاً فقبضه الرسول  
صار ماله لرسول لان قبض الرسول قبض مرسل وحامل الكتاب رسول في  
قبض الكتاب لا في القبض ذهب البائع كل الثمن للوكيل يرجع الوكيل على الموكل  
بملكه وان ذهب نصف ثم نصفه جاز في يرجع بالثمن دون الاول لان الاول  
خط والثاني هبة ومنع من جعله البائع والسامس وكذا من البهائم  
فان العاديات جرت بحمل الثمن اليهم للبيع الطمن جامع الفتاوى قال  
محمداً في فتاواه انت وكيل في كل شئ يجمع تحتها دية وكيل في حفظ  
مال لا غير هو صحيح وفي المحيط ولو قال انت وكيل في كل شئ جاز امورك  
فمعه كسب في حفظ وبيع وشراء والهبة والصدقة لانه فوض اليه تصرفات  
عاما فصار كانه قال ما صنعت من شئ فهو جائز فيملك جميع انواع  
التصرفات وفي هذا التفسير لشارة الى انه لو طلق امرأته يجمع وعن محمد هذا  
توكيل في غير هذه الصورة بابياعه وكفا وضات والهبة والعتاق وكان  
الفقهاء ابو نصر الديوبسي يقول لو طلق الوكيل امرأته هو كذا في هذه الصورة  
او وقف ارضه لا يجوز ان كان صدر الشاهد سعيد يستحسن قول الفقهاء الى  
نصر وعن ابي ما يوكد هذا القول فانه قال في غير هذه الصورة هذا توكيل  
بالمعاملات دون هبة والاعتاق وبه يفتي وفي فتاوى اهل سمرقند  
ما صنعت في عبيدي فهو جائز فاعتقهم كلهم قال اسد وصح عتقوا  
وعن ابي ما لا يعتقون وفي الثانية وعن ابي ما ان يجوز وعليه الفتوى في هذا  
كلامه وفي الفتاوى والفقهاء ابو جعفر رجل قال لغيره ولا تفك في جميع امور  
وقد تم مقام نفسه لانتها الوكالة عامة ولو قال ولا تفك في جميع امورك الى



يجوز التوكيل بها كانت الوكالة عامة تتناول البيعة والائتمار وفي الوجه  
 الاول اذا لم يكن عامة ينظر اذا كان امر الرجل مطلقا ليست له ضمانات  
 صريحة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تعرف الوكالة  
 اليها انتهى وفي النزاع انت وكيل في كل شيء جائز امره كلفه البيع  
 والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز  
 حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيص بالمعاومات ولا يلي  
 العتق والبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقت امرتك وذهبت ووفقت  
 ارضك فالأصح لا يجوز انتهى وفي محله في النزاع هكذا ذكره ابن نجيم  
 في رسالته المسمى بالمسئلة في حقه في الوكالة العامة ثم قال ولما صرح  
 الموكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الاطلاق والعتاق والوقف والهبة و  
 الصدقة على منتهى به وينبغي ان لا يملك الابراء ويحيط من المديون لانها  
 من قبيل التبرع فدخلت قول النزاع انه لا يملك التبرع وظاهره انه  
 يملك التصرف مرة بعد اخرى فيملك ان يزوجه مرة بعد اخرى فيملك ان يزوجه  
 امرا بعد اخرى وان يزوجه مطلقا فانه الحائز من ان التوكيل بالنكاح  
 ليس له ان يزوجه امرا طلق الموكل بعد التوكيل ويزوج من طلقها قبل  
 انما هو منصوص فيها اذا دلل ان يزوجه امرا لانه توكيل العام فانه يملك  
 التزوج مطلقا لعدم قول ابي قاضي خان تتناول البيعة والائتمار وهذا  
 الاقراض والهبة بشرط العوض فانها بالنظر الى الابداء بغير فوات الترخ  
 عارية ابتداء معاوضة اشتراها وبهية بشرط العوض حيث ابتداء معاوضة  
 اشتراها وينبغي ان لا يملكها للتوكيل بالتوكيل لانه لا يملكها الا بملك التبرع  
 ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال الميراث ولا هبة بشرط العوض وان كان  
 معاوضة في الاستثناء وظاهر المصنف انه يملك قبض الميراث واقتصانه و  
 ايضا والدعوى بجفوق الموكل وسماح المدعى بحق على الموكل والا فغير

على

على الموكل بالديون ولا يختص بمجلسه لان ذلك التوكيل بالمخومة لانه العام  
 وفي الفتوى ولو دلل على توكيله عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيل في كل  
 شيء جائز امره على في جميع اموره وللموكل جوار امراة الادلا بصير وكبلا  
 بنزوجهن وله ان يزوجه احديهن من نفسه انتهى وهو يفيد ان  
 يزوجه موكلة لنفسه ولو دلل على وكالة عامة لكن في الفتوى قالت لرجل زوجتي  
 من ركنت فزوجها من نفسه لم يحز ثم ذكر قول اخر وقال وحى منتهى بانه لا يجوز  
 انتهى لكن هذه وكالة مطلقة ولكن كلامنا في الوكالة العامة ولا يخفى ما  
 بينهما من الفرق وهذا ان يبيع من نفسه الظ لا لما يلزم عليه من كونه  
 مطلقا ومطابقا لما صرح به في التوكيل وفي الفتوى قال للتوكيل ما صنعت من  
 شيء فهو جائز يبيع او اشترى او عتق عبده او طلاق امراته فكل  
 هذا التوكيل غير معتق عبدا موكلا او طلاق امراته ففعل لا ينفذ لان هذا  
 مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يخلف بهما فقام  
 غيره مقامه فان قلت لو دلل بصيغة وكلمة وكالة مطلقة عامة فهل  
 تتناول الطلاق والعتاق والبرع قلت لم اره صرحا والظ انه لا يملكها  
 على منتهى به لان في الالف ما صرح به قاضيت وغيره بانه توكيل عام و  
 مع ذلك قالوا بعدم انتهى قال بمصنف فتاواه وفي الفتوى امره بالبيع  
 او الشراء فكنت دفعل فهو وكيل وكذا لو كانت عائلا فبذلك ينتهي  
**باب في بيان احكام الوكالة في البيع والشراء** افرد بها  
 على حدة لكثرة الاحتياج اليهما وقد هما على سائر ابواب الوكالة لانها  
 اكثرها استعمالا وقدم على الشراء لانه ينشأ عن ائتمار الموكل في البيع ينشأ  
 عن ازالته والازالة بعد الثبوت لا يصح التوكيل بشراء شيء يملكه  
 ذلك الشيء اجناسا ادا حنا فادامه باجنس المبيع هنا جنس شرعي  
 وهو ما يتناول انواعا وبالنوع المصنف لا جنس المصطلح به اهل حكمه





فان الجنس عند اهل المنطق هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو كالجود والنوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو كالاتان مثلا والصفة هو النوع المقيد بقيد عرض كالتركي والهندي فالمراد هنا بالجنس ما يشمل اصنافا على اصطلاح اذ تلك وبالنوع الصنف خذ هذا فانه ينفرد في صيد الشوارد كالرفيق فانه يشمل انواعا واثنا فالتركي والهندي والسدي والحجبي والتكرودي والذكر والانس وهما من بنى ادم جنسان مختلفان والثوب فانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء والدابة فانه حقيقة اسم لما يرب على وجه الارض وفي العرف يطلق على الخيل والبغال والحمير فقد جمع اجناس كثيرة او يشملها هو كالا جناس كالدار فانها تشمل على ما هو في معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاعراض والحيوانات ومما رافقها قال قال المولى لا حراسية ثوبا اودابة اودار اقالو كانه باطنه للجمل الفاحشة واذا قال اشترى عبدا او جارية لا يجمع لان ذلك يشمل انواعا ويستغنى تمام ان شاء الله تعالى وان لم يكن اى المولى الثمن ان هذه للوصول يعني اذا قال لا حراسية رقيقا او ثوبا اودابة اودار اقالو كانه باطنه بية الثمن اولا للجمل الفاحشة لان هذه جملته في الجنس فلا يمكن التوكيل من الاحتشال لتغا حش جملته لان ما من نوع يستتبع التوكيل من انواع ذلك الجنس الا ويمكن للمولى ان يقول انه عيت خلافا والامر بما لا يمكن الاحتشال به بطر لما في العناية والنبذ فاذ اشترى التوكيل يكون اشرا له لما في النهي فان سمي اى هو كل نوع الكوب اى صنف والغاء تفصيلية كالهروي اى ثوب منسوب الى هامة مدينة بخراسان فحق في زمن عثمان رضي عنه ذلك بشرى ثوبا هروى جاز اى التوكيل وان لم يسم غنا لانه لم يبق جملته بعد اعلام النوع الا في الصفة وهي محتملة في الولاية لانه لا يسم غنا لان جنسها على التوسعة كقولنا استعانة في اشراط بيان الموصف بعين مخرج وهو مدني في

انهم وكذا اى جاز بالتوكيل مثل ما سبق ان سمي نوع الدابة بالفرس والبغل يعني ذلك بشرى فرس او بغل هو التوكيل لانه يذكر النوع بعد ذكر الجنس فكل جملته قيد بالفرس والبغل للاختلاف في الشئ فمنهم من جعله من هذا القبيل وفي البحر جملته من المتوسط وجزم به في الجوهرة فقال الولاية بالطنة وما استراه التوكيل فهو لنفسه واما الجار في البشارة نصير الصنف معلومة بحال المولى وكذا البقر ولو كان المولى قد اشترى حمارا مصرى او كان واحدا من الصنفين فاشترى لم يفرق بل يلقى للمولى لا يفرق المولى في النهي او بين من الدار المحلة يعني ولو ذلك بشرى دار وبني غنما والمحلة التي كانت فيها جاز التوكيل لانه يعلم بذكر الثمن والمحلة في اى نوع مقصوده وان لم يبين الصنف لا يصح لانه في يلقى بجملته الجنس او بين اى المولى جنس الرفيق كالعبدة ونوعه اى صنفه يعني الرفيق كالتركي والحجبي مثلا فانه يجوز التوكيل به والرفيق ينتظم الزكوة والاناك من مملوك بنى ادم فاذا قال اشترى عبدا او جارية لا يصح لان ذلك يشمل انواعا فان قال عبدا تركيا او حبشيا او مولدا وهو الذي ولد في الاسلام او قال جارية هندية او رومية همت الولاية فانه يذكر النوع بقدر الجملته والجملته السيرة غير مائة لما ذكرنا او بينا كما يعني اى ذلك الثمن نوعا لما اذا قال اشترى عبدا نجسيا او جارية بالن مع التوكيل لان بتقدير الثمن يصير النوع معلوما عادة فلا يمنع الاحتشال كذا ذكره في السيرة ثم قال فبين من هذا انه اذا ذكر النوع او الثمن بعد ذكر الجنس صارت جملته سيرة وان لم يذكر الصفة او الجودة او الرتبة انتهى وقد جعل بعض الدار كالعبد شيئا للكثر موافقا لخاصة خات لكنه شرط مع مع بيان الثمن بيان المحلة مخالفا للهداية فانه جعلها كالشوب وذكره في المعراج ان ما في الهداية مخالفا لرواية المصنف قال ولما خرد من ماله خنا قالوا في ديارنا لا يجوز الايبان المحلة وفيه يثبت اشترى حنطة لا يصح ما



ما لم يميز القدر فيقول كذا قفيزا او تعيين الدار من فيه فالحظية موهبة  
 القبول وبين ان كذا ركبان النكن كذا انبازية قالوا الرطبة تبين الكنت  
 الاصول ان الجملة اذا كانت تمنع الاختلاف ولا يمكن دركها غنى صفة الوكالة  
 والا فلا فالحالة ثلاثة انواع جملة فاحية وهي جملة الحق في جنس فتمنع  
 صفة الوكالة سواء بينا الحق او لم يبين كما لو دله بشراب ثوب او دابة  
 او كذا ذلك وانما فيه جملة يسيرة وهي ما كانت في النوع كالحص كما لو  
 دله بشراب فرس او حمار او ثوب هروي او حروي او كذا ذلك فانه يجوز الوكالة  
 به وقال بشر الجوز والحبة عليه ما روي انه عظام وكل حكيم با حرام بشر  
 شاة لا فحمة ولا في جملة النوع لا تخد بالحق ويمكن دفعها صرف التوكيل  
 الى ما يلفح كما لو كلف ان يحيط بذكر رجلا بشار فرس فاشترى فرسا  
 جعل للملك لا يلزمه وانما فيه جملة بين النوع وكما لو لو دله بشار  
 عبد او جارية ان يبيع الحق او النوع بان قال عبدا تركبا او حبسا او كذا  
 ذلك جازت الوكالة وان لم يبين واحدا منهما لم يحل لانه تبين الحق  
 يعلم من اي نوع يريد وببين النوع يعلم كنهه فبقي كماله بعد ذلك يسيرة  
 وهي لا تمنع صفة الوكالة بخلاف ما اذا كانت جملة في جنس حيث تمنع صفة  
 الوكالة وان بدو الممن لان القدر من الممكن يوجد من كل نوع فلا يفيد  
 المعرفة فيلخص لنا من جميع ما ذكره ان الجملة اذا كانت في جنس لا يجوز  
 الوكالة به مطلقا وان كانت في النوع يجوز مطلقا وان كانت ما بينهما  
 بان كانت انواعا فان ذكر الثمن او النوع جازت والحق بالثمن وان لم  
 يسيرة الحق بالاول فلم تخرقا لو جنس ما يدخل تحت انواع متغيرة و  
 النوع لهم لاحد ما يدخل تحتهم فوفقا قبل الجنس لهم دال على كثير  
 مختلفا بالنوع والنوع لهم دال على كثير متغيرا بالجنس وقبل كل اسم  
 منظم للملك النوع باعتبار ما دفعه جنس باعتبار ما دونه انتهى هذا

الذي ذكره كذا اذ لم يكن فيه دلالة على العموم وان كان فيه دلالة على العموم بان  
 قال كذا كذا اشترى ما رايت جازت الوكالة كما ان رايت بقوله او حكم بغيره او  
 حكم بغيره كل الشراء وفوضه الى راي المحكم التوكيل فقال اي كذا كذا التوكيل اشترى  
 اي اشترى ما رايت جاز التوكيل التوكيل لانه فوضه الامر الى رايه فاشترى  
 له بغيره مثلا وكذا لو قال اشترى بالثمن با او دوا او لثما او ما سكت او ما  
 رايت او اذني شئ حرك او ما يوجد او ما يستغن جاز لان التعميم دلالة التعميم  
 الى رايه وكذا لو قال اشترى بالثمن وبيع جازت الوكالة ويحيز منقرضا لان  
 منه ويحيز بالبيع فابضا لانه لا يحكم العرض لم يحيز فابضا لنفسه وكذا اذا  
 قال اجعله بصفة في ان لفظ البضاعة يدل على صمم وكذا لو قال اشترى به  
 ولم يزد عليه فانه يبيع الحق لانه فوضه الامر الى رايه فاشترى ما بدله  
 او قال سلط على الشراء وكذا لو قال اذنت لكذا ان تشتري به لما تبين الحق  
 من تبينه الرطبة قال في الاختيار دونه ولو رجلا بشار بشار يبيع ان يذكر  
 صفته وجنه او مبلغ غنمه لان بذكر بغير معلوما فبغيره التوكيل عليه الا ان يقول  
 له اشترى ما رايت لانه فوضه الامر الى رايه فاشترى ما اشترى كان متوقفا على  
 قال المصنف في فتاواه وفي المحيط قال حجة الزيادة دفع الف درهم بصفة و  
 قال اشترى بكذا با واتي ثوب سكت ولم ينص على ذلك يجوز وكذا لو قال اشترى  
 بكذا بكذا وفي الصوري كل ما يجوز في البضاعة يجوز في المحضارة لكن المحضار بغير  
 بيع ما اشترى والمستبضع لا انتهى ولو دله بشار الحكم فهو الحكم  
 على البر بغيره بغيره الى المحضار ودقيقه حتى لا يكون له ان يشتري لم يخرجهما  
 من الحكم والقياس ان يشاؤ كل مطلق لانه لهم كما لو حلف لا اكل كذا  
 وجه الاحتياط ان الحكم حتى ذكر مفردا بالبيع او الشراء بغيره البر عادة  
 ودقيقه ولا عرف فيما اذا كانت مفردا بالا كل ضيق على حقيقة فحتم بالكل  
 اي حكم كان حتى لو حلف لا يشتري ادلا ببيع حكمها لا يكت الا بالبر كذا في



البتين قاله من ولد كل بشر حكيم وبين قدره او دفع عنه وقع على  
المعتاد للاكل لهم مطبوع وشوق به يفتح ثم ذكر نقلا عن بعض مشايخ  
ما وراء النهر الصالحين في عرفنا ينصرف الى ما يمكن الله اي ما يمكن الله من غير  
ادام يفتح المعتاد للاكل لا اللحم المشوي دون كحظته ونحوه قال وقد ذكرنا  
ان الفتوى عليه ومن حرج بان الفتوى عليه صاحب الصيرفة انتهى  
وقيل على ابر يفتح ينصرف الى كالة بشر الحكيم على كحظته في كثير الدراهم  
اي في دراهم كثيرة وهي عشرة حتى لو اشترى خبزا او دقيقا لا يجوز على كحظته  
وعلى كحظته اي ينصرف على الخبز في قليله اي الدراهم وهو ان يكون ثلاثة  
وعلى الدقيق في وسطا اي دراهم متوسطة وهو ما بين الثلاثة الى العشرة  
والخارق في ذلك الفرق ويعرف بالاجتهاد حتى عرف انه بالكثير من الدراهم يرد  
في الخبز بان كان عنده ولجبة يتخذها هو جاز له ان يشتري الخبز له لان  
حاله يدل على انه ما يشترى للادخار كذا في البتين وفي متخذ الولية على كحظته  
يعني من امر بشر الحكيم للولية فهو محمول على كحظته بل حال اي سواء كان  
ما اعطاه قليلا او كثيرا او وسطا لما ذكرنا وفي الوصية لم يخص بكم يمدخل  
كل مطعم مما في البرازية وفي ايما نزل الا لا يحكمها فلا بد ان ليس بكم ولا  
غذاء كالسمنونية لا يكتف ولويه حلاوة كالسكنجبين كذا في الفقه وفي  
التوكيل بشر عمة اي يفتي معية كذا العبد مثلا يدين له اي يدين حاصل  
للموكل على وكيل يفتح اذا كان لرجل على اخر ان لا يمد له فامر بان يشتري  
بما عدا بعينه فاشتره جاز وفي غير العبد يفتح ولو كان بشر عمة غير  
معية فاشترى بذلك الدين لا يكون للامر بل كان مشتريا لنفسه حتى ان  
هلك اي غير المعية على الوكيل هلك في يد الوكيل فعليه بفتح لومات عنده  
من امور مات من مال المأمور والالف عليه وان قبضه الموكل حتى وان قبضه  
امر فهو له اي غير المعية يفتح للامر وقالوا هو لازم للموكل ايضا اي كفا  
شراء

شراء يفتح معية يفتح لما يلزم له في شراء المعية واصلا ان التوكيل بشر  
اذا اضيف الى دين لا يفتح عدا به اذا لم يكن البائع او المبيع متعينا  
وعندهما يفتح كذا ما كانت لان التعدين لا يتعينا في معاوضات  
عينا كانت او دينيا ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على كحظته ثم تقاضا  
ان لا دين لا يبطل اشراؤه يجب عليه كحظته فاذا لم يتغير صار الاطلاق  
والتعقيب سواءا في غير الدين حتى اذا وكله بان يشتري له عدا  
لم يغير الا في الدين ولا البائع ولا المبيع جان التوكيل فكذا هذا فنصار لما لو قال  
تصدق بمائة علي من الدين على كحظته فانه يجوز وكذا لو اجر حماما باجرة  
معلومة وامر كحظته بالمرحة من الاجرة او اجر دابة وامر كحظته ان  
يشتري بالاجرة عبد اليسوف الدابة وينفق على الدابة فنصار نظير ما لو كان  
البائع او المبيع متعينا ولا به ان النقود لتعدي في الوكالات ولهذا لو  
تبدل ما يبيع منها او بالدين منها ثم هلك العبد وبقط الدار بطلت  
الوكالة فاذا عينت فخر كان هذا يملك الدين من غير عمة عليه الدين  
وذلك لا يجوز الا اذا وكله بقبضه له ان يقبضه نفسه وتوكيل المجمل لا يجوز  
فكان باطلا لما اذا اشترى بدين على غير كحظته بخلاف ما لو عدى البائع  
لان البائع ينتحب ديكلا عمة الآخر بقبض الدين لانه معلوم فيصير مبيع  
قابض الرب الدين ثم يصير قابضا لنفسه وكذا اذا كان المبيع متعينا  
لان في تعينه المبيع تعينه البائع فنصار لما لو عدى البائع واذا ابرم  
البائع يصير مجهولا والمجهول لا يبيع وتكليف كذا ذكره ابن فرشته في ثمة  
الوقاية وذكر في النقاية ان النقود لا تعينه في الوكالة قبل  
القبض بالاجماع وكذا بعده عند عا متعنه لان الوكالة وليست  
الى اشراء فتعبر وغراه الى الزيادة والخبرة فعلى هذا لا يلزم ما  
قاله ابو جعفر والتعيل الصحيح له ان يقال ان تملك الدين من غير



عليه الدين لا يجوز فكذلك التوكيل به وانما جاز في محله كونه امرال بالقبض  
ثم بالتقليد لا التوكيل للمديون بالتقليد فاذا لم يصح التوكيل عنده  
تخذ الشراء على ما هو حجة اذا هلك بعد القبض يهلك من ماله  
الا اذا قبضه الاثر منه في يده البيع بينهما بالتعاطي فهو للأمر  
كذا في التبرع وعلى هذا اي وعلى هذا خلاف اذا امره اي امر  
الدائن المديون ان يسلم اي مديون ما عليه اي من الدين او  
يصرفه اي يعمل بقبضه الحرف بما عليه من الدين فان عين المسلم  
اليه ومن يفتقه عند الصرف صح بالاتفاق والا فلي لا خلاف  
وانما خصهما بالذكر لدفع ما يندفع ان التوكيل فيها لا يجوز له  
لا شرائط القبض في المجلس في الغاية ولو دخل عبد ليشترى نفسه له  
اي للموكل من سيده يعني رجل قال لعبد اشترى نفسك من مولانا فان  
قال اي العبد لمولاه يعني نفسه لفلان اي بكذا فباع اي باع له كونه  
نفس لفلان فهو له اي الشراء واقع للأمر لان العبد يملك وكيله عن  
غيره في شراء نفسه من مولاه لانه اجبته عن نفسه في حكم محالته  
وتكلم محالته فحل التملك فاذا اضافه الامر صلي فله امتثال فيقع  
العقد للأمر فيصح التوكيل الا ان البايع اذا اراد ان يبيع العبد حتى  
ياخذ الممن لم يكن له ذلك لان جميع اذا كان في يد الوكيل بالشراء  
حاضرا في مجلس الشراء لا يملك البايع حق فليس لانه بنفس العقد يبيع فلي  
بيعه جميع والمشي فصار قابضا له بنفس الشراء وان لم يقبل  
اي العبد يعني نفسه لفلان عتق اي العبد لانه بغير مشرا بنفسه  
لنفسه فيقول اعتقا على مال قال في مجمع وان عقد نفسه فهو  
حر لانه اعتاق وقد رضى به كونه دون المباع ومنه والعبد  
وان كان وكيله بشراء موهبة ولكنه انما يحسن تصرف اخر و

في مثله يتخذ على الوكيل ودخل تحت قوله وان لم يقبل لفلان عتق ما  
اذا قال بعني لنفسي او لى فانه يعتق بالاولى وانما عتق في محلق  
لانه يحل الوجه به فلا يقع احتشالا بالثاني فيجوز الشراء واقفا  
لنفسه وقد علم من ما تقدم سابقا ان قوله هنا في صورة وقدر  
للاثر يعني ليس ايجابا فاذا قال كونه بعني فلا بد من قبول العبد لعمل  
الايحاب والقبول بخلافه في صورة وقدره عتقا فانه ايجاب ويتم  
بقبول كونه بعني من غير قبول العبد بناء على ان الواحد يتولى طرف  
العقد في العتق كالنكاح ولا يتولى الطرفين في البيع وفي مختصر  
الاي انه يتم بقبول كونه بعني لانه قال فلي يترك في البحر فلي الى المخرج  
فان قلت ما المطالب بالمقن هنا قلت المطالب بالتوكيل وهو العبد  
لما تقرر ان المحقق راجع في البيع الى الوكيل فان قلت العبد يجوز  
عليه والتوكيل اذا كان محجورا عليه لا ترجع كقوله عليه قلت زال  
الحج هنا للعقد الذي بالشره مقترنا باذن كونه كذا قالوا لما في مجمع  
وفيه قال وشرى العبد من سيده اعتاق فلا يعتق فيه احكام الشراء  
ثم فرغ على الاصل بقوله فلو شري العبد نفسه الى الغطف صح ثم قال  
فقد هذا لا يبطر بالسوط الفاسدة ولا يدخل فيها راسط عبد  
اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل اخر بالذ درهم صفقة واحدة  
ذكر في مختصر انه يجوز في حصة العبد وحصة الشريك باطل فلا يملك  
هذا الا اذا اشترى كونه مع رجل اخر فانه يجوز العقد في الكل  
انتهى وان وكل العبد اي العبد المحجور عنه ليشترى به من سيده  
شراء نفسه من مولاه بالذ درهم ودفعه اليه فان قال الوكيل للسيد  
اي لسيد العبد وقت اري اني اشتريتك لنفسه اي لنفس العبد يعني قال  
انا اشترى عبدا لنفسه فباع اي باع مولاه على هذا عتق اي



العبد على السد ولائله اي ولاء العبد للسيد لان بيع العبد منه  
اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل ومما حورس في  
اذ لا نرجع اليه هتقدق فصار كانه اشترى نفسه من مولاه فيلزم  
العبد الآخر لان الالف كمد فذبح كان مال المولى لانه كسب عبده  
كذا ذكره ابن خزيمة في شري الوفاق ب نقله عن شريك بن الحارث عن  
قاذلان اعتاق اعقب الولاء وان لم يقبل اي الوكيل وقت  
الشراء اشترى بنفسه يعني وان لم يبين الوكيل للمولى انه يشتري  
نفسه بل قال اشترى نفسه فهذا هو العبد للوكيل اي يكون العبد للمالك  
فانه يقع العقد للوكيل لان ط هذا اللفظ للبيع فلا يبدل عنه الى  
العتق بغير علم المولى ولعله لا يرخص به لما فيه من لزوم ولاية دعقل حنايته  
فلا يقع الشراء للعبدة وعليه عنه اي على المشتري من العبد وما اعطاه  
العبد اي الى الوكيل للدفق للمولى لاجل العتق للمولى اي مجازا لانه كسب  
عبده وفي الشيعي وعلى المشتري او على العبد اذا اعتق العتق انما  
او بدل العتق لان الاداء قد يطل للعتق في المولى ما اداه بجهته  
اخرى وهو انه كسب عبده فكان ملكا لم قبل الشراء وقبل العتق فلا  
يجل ملكه بدلا عن ملكه ثم اذا لم يبين انه يشتريه لنفسه العبد  
يرجع المولى بالعتق على الوكيل لانه العتق هو ما اداه العبد فترجع الحق  
اليه وان يبيع انه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد في باب الوكالة بالعتق  
من كتاب الوكالة ان العتق يقع والمال على العبد دون الوكيل و  
ذكر في كتبه وكالة مما دون في وكالة جامع الكبير ان العبد يعتق والمال  
على الوكيل لان توكيله بشراء العبد للعبد كتوكيله بشراء غيره بيطا  
ببدل الوكيل قال في الصحيح الاول لان وكيل العبد في العتق سفير  
ومعبر ولفظ البيع يكون مجازا عن العتق انتهى واذا قال الوكيل

اي شراء عبدا من وكلاء عبدا عبدا اشترى له عبدا في اي العبد عندي  
وقال المولى اشترى اي العبد لنفسه فالقول للمولى ان لم يكن اي المولى  
دفع العتق اي الوكيل لانه اجر عا لا يملك استينا فان الميت ليس يعمل  
لاشاء العقد فيه وعرضه الرجوع بالعتق والامر منك فيكون القول قوله  
اتفا قاذلان اي وان كان المولى دفع العتق الوكيل فللمولى اي فالقول للمولى  
يدفع صدق الوكيل مع يمينه لان العتق كان امانة في يده وقد ادعى خروج  
عن عهده الا امانة من الوجه الذي امر به فكان القول له قال الزبيدي  
في البتية وهذه المسئلة على ثمانية اوجه اما ان يقر ما مورا بشراء عبده  
بغيره او بغير عهده وكلا وجه على وجهين اما ان يقر العتق منقودا او غير  
منقود وكلا وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حية اجر الوكيل بالشراء  
او ميتا فان كان ما مورا بشراء عبده بغيره فان اجر شراؤه والعبد حيا  
قائم فالقول للمأثور اجماعا منقودا كان العتق او غير منقود لانه اجر  
عن امر يملك استينا فهو المخير في التحقيق والاثبات يستفني عن  
الكلام فيصدق وان كان العبد ميتا حين اخر فقال هلك عندي  
بعد الشراء وان لم يملك فان كان العتق غير منقود فالقول للمأثور ما ذكرنا  
وان كان منقودا فالقول للمأثور مع يمينه لان العتق كان امانة في  
يده وقد ادعى خروج عن عهده الا امانة من الوجه الذي امر به  
وان كان العبد بغير عهده وان كان حيا فقال للمأثور اشترى بغيره  
قال الامر لا يواشترى بغيره فان كان العتق منقودا فالقول للمأثور  
لانه يخرج عا يملك استينا وان لم يكن منقودا فالقول للمأثور عا ٢ و  
عنه هما القول للمأثور لانه اجر عا يملك استينا ففهم ما في المعجب  
وعنه ٢ القول للمأثور لانه موضع تهمة بان اشتراه بنفسه قاذلان اي  
الصفقة خاسرة الزمها الامر بجلها فما اذ كان العتق منقودا لانه



امين فيه فيقول قوله في الخرج عن العدة وفي ضمنه يكون العبد الامر بشاؤكم  
 من يبيع بعت ضمنا وان لم يشتت قصدا ويخلف ما اذا كان العبد مبيعا  
 لانه لا يملك ان يشتري نفسه بذلك لكن حال حصة المولى فما صلح  
 البعت ان كان متقدما فالقول للمامور في جميع الصور وان كان غير  
 متقدما فيظن ان كان الموكيل لا يملك الا انشاء بيات كان ميثا فالقول  
 للامور وان كان يملك الا انشاء فالقول للمامور عندهما وكذا عند  
 2 في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول الامر انشهر قال المصنف  
 فتاواه الموكيل بشرائه عده مطلق لو اشترى اب الموكيل عتق على الموكيل  
 كما في السراجية والموكيل طلب الثمن من الموكيل يعني اذا فعل ما مر به  
 وان لم يدفعه اي الموكيل انما يتابع ان لم يحصل بينه سواء دفع  
 الموكيل الثمن اليه باي اولاد جسي ميسرى بفتح الراء اي والموكيل  
 جسي جميع الذين اشتراه للموكيل لا جهة اي لا جهة المكن لانه  
 انفق ثمنها مبادلة حكمية وصار الموكيل لا يتابع والموكيل كما في  
 ولهذا لو اختلف في المكن بين الثمن وقال زعفر لمير الموكيل جسي جميع  
 عن موكيل لانه نائب عنه فيقوم بده مقام يد الموكيل وقام بعون في شئنا  
 الزم على الوصي اذا انفذ الوصية من مال نفسه لم ان يرجع في تركته لبيت  
 على حال اي سواء كانت للعبد او لم تكن وعليه الفتوى ولو اشتراه  
 الموكيل بنقد ثم اجله البيوع كان للموكيل المطالبة حالا ولو  
 اشتراه بثمن مؤجل في حق الموكيل ايضا فليس للموكيل طلبه حالا  
 في الواقعات الحاصية لوامر رجلا ان يشتري له جارته بالفسر  
 في اشتراها ثم ان البيوع وهب الا ان من الموكيل فلو قيل ان يرجع  
 على الامر ولو وهب منه خمسمائة ثم وهب منه ثمانمائة الباقية لم  
 يرجع الموكيل على الامر الا بالخمسمائة الاخرى لان الاول حق والثاني

هبة ولو وهب من شئ ما ثم وهب منه ثمانمائة الباقية لا يرجع على الامر  
 بالماناة الاخرى كذا ذكره في الصحيح ثم قال هذا كذا قياس قوله 2 واما في بيع  
 المحسوس اشترى كذا في البع فانه هبة اي جميعه يد الموكيل قبل جسي اي جميع  
 من الموكيل هبة على الامر يعني هبة من مال موكله ولا يسقط عنه لان  
 الجميع اما في يد الموكيل لانه قبضه للموكيل وليس على الايمن شيئا فاذا لم يجس  
 بصير الموكيل قابضا بيده وان بعد جسي يعني وان هبة الجميع بعد  
 جسي الموكيل اياه من الموكيل سقط اي الثمن يعني اذا جسي الموكيل الجميع  
 من الموكيل فله في يده بقدر مضمونا ضمنا اي جميع عند 2 ومحمد وهو ان  
 بقدر مضمونا بالثمن حتى اذا هلك سقط الثمن قبل اذ كان عند 2 يوسف اي هوان  
 جميع بعد جسي كالمهر يعني هو لا يبيع عند 2 ومحمد كالمهر عند 2  
 يوسف فيكون مضمونا ضمنا الرهن وهو الضمان بالاذن من قيمته ومن  
 الدين لانه صار مضمونا بالجسي للاستيفاء وضمان الغيب عند زفر لانه من  
 يفرج في ولها ان يمسك البايع وكان جسي لاستيفاء الثمن فيسقط  
 بهلاكه ولا يبرأ منه انه مضمون بالجسي للاستيفاء بعد ان لم يكن مضمونا به  
 وهو الرهن ليعتد بخلاف المبيع لان البيع يفسخ بهلاكه والحاصل ان  
 عندهما يسقط الثمن بهلاكه وعند ابي يوسف بالاذن من قيمته ومن الثمن  
 حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع الموكيل بذلك المضمون على موكله وعند زفر  
 بضمن جميع قيمته كذا في الصحيح وليس للموكيل بقاء حصة اي بشرائه يبيعه  
 الباء متعلق بالموكيل شراءه اي ذلك الشيء المعين لنفسه معناه لا يستحق  
 ان يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنوى بالشراء لنفسه او لغيره بذلك يكون  
 للموكيل حاضرا وصرح بانه يشتري لنفسه لان ميسرى لم لان ان ينزل  
 نفسه بحضرة الموكيل وليس له ان ينزل نفسه من غير علمه لان فيه تعزير له  
 لان الامر اعتمد عليه في شرائه وبصير كانه خدعه بمقول الوكالة فيشترى



لنفسه وان لا يكون بخلاف ما اذا دل نفس العبد ان يشتريه له من مولاه  
 او دلا العبد رجلا ان يشتريه له من مولاه فاشترى حقه لا يكون للأمر  
 مالم يصير به للمولى ان يشتريه فيها للأمر مع انه وكيل شراء شيء بعينه  
 وانما كان كذلك لاختلاف حكمهما على ما بيننا ان كان له في ذلك بخلاف  
 ما اذا دل ان يزوجه امرأة معينة حيث جاز له ان ينزوجه بها لان  
 الشك في الشيء الذي هو الوكيل واختار امره لان الاختار تحت الولاية  
 مصنف الى موهول فحق محال باضافة الى نفسه فاعزل في الولاية واما شراء  
 الداخل فيها شيء مطلق غير مقيد بالضافة الى احد فكل شيء المنة لا يكون  
 محال اذا بلغت المطلق الا اذا كانت دون صفاته فتناول الذات على  
 صفة كانت فيكون محال بزيادة حتى لو خالف مقتضى كلام الامر في جسد  
 او قدره كان مثله على ما نذكر من قريب ان الله لا يملك في التبيين لانه  
 اذا لم يملك الشئ لنفسه فاولئك لا يملك الشئ لغيره وفي قاضي خان رجل  
 وكل رجلا بشيء بعينه فاشترى الوكيل لنفسه لا يصح ولو دلي الوكيل غيره  
 بشيء ذلك شيء له فاشترى فهو للوكيل الاول وهذا بخلاف الوكيل بشك  
 امرته بعينه اذا تزوجه لنفسه يصح والوكيل بشيء بعينه اذا اخرج نفسه عن  
 الولاية لا يملك الا بمحض من موهول وكذا لو شهد الامر اخرج الوكيل عن الولاية  
 عند غيبة الوكيل لا يصح اخرج انتهى واشتد بقوله لنفسه الى انه لا يشتريه  
 اي ذلك شيء معين لموكل اخر فاذا اشتراه لنفسه كان له الاول كما حرم  
 به الزيلعي في التبيين ولو دلي بشيء لنفسه بالف والثاني بما تدينه فاشترى  
 بمائة دينار فهو للشك في البرزخ وقرع على هذا الاصل بقوله فان اشتراه  
 اي وان شري الوكيل ذلك المعين بخلاف جسد ما سمي اي هو كل من يمكن  
 بعينه ان كان الثمن مسمى فاشترى بخلاف جسد او غير الشك بان اشتراه  
 بالعرض او بالحيوان لما في التبع بعينه لو لم يكن الثمن مسمى فاشترى بغير التقود

من الوكيل وموزون دمع لم اي يكون ذلك الشيء للوكيل لانه خالف امره فنفذ عليه  
 فيعزل في ضمن المنة لان الوكيل بالشر لا يجوز له ان يشتري العبد لراهم  
 والدانير لانه معروف والموقوف كما شرط وقال زفر اذا اشترى بكي او زني  
 يقع للموكل وتماه ~~محرر~~ يعرف في الاختيار اطلقه فشميل المنة في الجسد بخلاف  
 الجسد فظاهر انه اذا سمي له ثمن فزاد عليه او نقص عنه فانه لا يقع محال  
 كذا ذكره في التبع ثم قال فقلنا عن صاحب الموهول في كتابه في  
 للمحكم انه يكون محال فيما اذا زاد لانه اذا نقص فانه قال فان قال  
 اشترى ثوبا هرويا ولم يسم الثمن جاز على الامر وان سمي ثمن فزاد عليه  
 شيك لم يلزم الامر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يقدح وصفه لم يصفه  
 وسمي له ثمن فاشترى بنفسه الصفه بالافضل من ذلك الثمن فيجوز على الامر انتهى  
 وكذا اي يكون ذلك الشيء للوكيل ثوبا سمي ان امر اي الوكيل غيره بان وكل  
 هذا الوكيل رجلا فاشترى بعينه اي فاشترى وكيله الوكيل الاول لما قلنا قيد  
 في الغيبة لانه لو اشترى الوكيل الشئ بجسده الوكيل بعينه الاول فاشترى الوكيل  
 الاول لانه حضره رايه وهو محقق فلم يكن محال لانه اذا كان حاضر يمكن  
 نقل كلامه اليه بخلاف ما اذا كان غايبا بخلاف الوكيل بالطلاق او العتق اذا  
 وكل غيره فطلق الوكيل الشئ او اعترف بحضرة الاول بحقه للنفذ وان حضره  
 رائه لان الوكيل في الطلاق والعتق كالموكل والوكيل في البيع والشراء بمنزلة  
 مماكد وهو اصيل فيه فانه ان يصرف ولذا لو فعل ذلك غيره من غير وكيل منه  
 فاجازه الوكيل جاز في الطلاق والعتق لم يحز كذا ذكره الزيلعي في التبيين  
 ثم قال والشك في الطلاق والعتق به كما بيع والشراء في ذرنا وفي العتق ووصف  
 اذا دله بالطلاق والعتق فطلق الاجنب او اعترف فاجاز الوكيل لا يجوز  
 كذا لو دخل الوكيل رجلا فطلق لا يجوز وان كان بمحض الوكيل الاول بخلاف الوكيل  
 بالبيع والشك في الطلاق والعتق به والاجارة فاذا وكل غيره ففعل الشئ كحضرة



الاول يجوز ادفعوا اجنبي ذلك قبلي الوكيل واجازه يجوز كذا ذكره ابن فرشته  
في شرحه الوقاية وفي فالحق فان رجل قال لا اشر في جارية بالف درهم  
او قال اشر في جارية بالف درهم من مالي او قال اشر جارية بهذه الف  
واضاف الى مال نفسه يكون توكيلا حتى اذا اشترى المأمور يكون مشريا  
للمرء ولو قال اشر في جارية بالف درهم او قال اشر هذه بجارته بالف  
لا يكون توكيلا ويكون المأمور مشريا بالنفس انتهى يعني لا بد من الاضافة  
من مال نفسه وفي غير بعض يعني وان ولا يشرأء يعني بغير عينة كما اذا  
وكل رجلا بشرأء عبد بغير عينة فاشترى هو للوكيل اي فاشترى يقع للوكيل  
الا اذا اضاف الى الوكيل العقد الى مال الموكل بان يقول اشرت بهذا  
الف الف للموكل واطلق اي في المال بان قال اشرت بالف ولم يقيد  
بمال الموكل ونوى له اي نوى الشراء للمرء فيكون في الامر عملا بالظن وكذا لو  
نقد الثمن من مال الامر بغير الامر عملا بالظن في الاختيار وفيه ولو اضاف  
الى دراهم نفسه كان لنفسه عملا بالحق وقا ان الشراء واصله في العقد  
دراهم غير مستشرعا وان اضافة الى مطلق الدراهم فان نواه  
للمرء فان نواه لنفسه فلنفسه لان لا يعمل لنفسه وللامرء ان تكاذبا  
في النية يحكم بالنقد اجماعا لانه دليل ظهري وان توافقا على عدم النية قال  
محمد هو لعمري قد عملا بالاصل وقال ابو يوسف يحكم بالنقد لاحتمال الوجهين  
امر ان يشترى لكر حنطة من قرية كذا فاحمد على الامر بحريان العادة و  
العرف كذلك انتهى وقال في البنية وهذه المسئلة على وجه اما ان يضيف  
العقد الى من معين او الى مطلق من الثمن فان اضافة الى معين كانت  
اشري لصاحب ذلك الثمن لان الظاهر بضيف الشراء الى مال من يشترى  
له وهذا لان الثمن وان كان لا يتعين لكن فيه شبهة التبيين من حيث  
سلامة الجيم - وتعيين قدره ووصفه ولهذا لا يوجب الرجوع اذا

اشترى بالدراهم المغصوبة ودينه يمنع من ان يشترى لنفسه باضافة العقد  
الى مال غيره لان ذلك مستشرعا فيكون اشترى لمن عياله ذلك الثمن وان  
نوى خلاف ذلك جريا على مقتضى العرف والشرع ثم اذا تقدم مال الموكل فيما  
اشتراه لنفسه يجب عليه الاحتياط وان اضافة الى من مطلق فلا يخفى اما ان  
يكون حالا او مؤجلا فان كان حالا فلا يخفى اما ان يتصدق على وجود النية  
لاحدهما كان لمن نوى له لان الثابت باتفاقهما كالثابت بعبارة واحدة انما هي  
حجة عليهما ولا يلتفت الى النقد فقد تعين ويكون بالتعيين نقد من مال الموكل  
فيما اذا نواه لنفسه واذا ان يشرى في هذه الحالة لان ما يجوز له شرعا وان  
بالاجماع لان الظاهر يفعل ما يشرى في هذه الحالة لان ما يجوز له شرعا وان  
اتفقا على انه لم يحضره النية وعند محمد دلو لا فاداعين هو للعائد  
لان ما يملكه الانسان من التعريفات يكون بنية نفسه فصار كالمال  
بالج اذا اطلق لم ينعوه انه للجمهور عنه وعند ابو يوسف يحكم بالنقد لان المطلق  
يحتمل التقييد فيبقى موقفا فان كان كالمال نقد فقد عين المحقق فصار كالمال  
الشكاذب ثم قال في التوكيل بالسلام في الحكم على هذه الوجوه حتى يحكم اولا  
بالاضافة فيقول السلم فيه لمن اضيف عقد السلم الى ماله ثم النية فيكون لمن  
نوى بالعقدان تصادقا على النية وان كانا في حكم العقدان تصادقا على  
انه لم يحضره النية فمقتضى الخلاف الذي في المكونا وعمامة يعرف فيه ويعبر في  
السلم اي في عقد السلم والصرف مفارقة الوكيل يعني الوكيل بعقد السلم  
والصرف اذا فارق صاحبه قبل قبض بطل العقد لانه هو العاقد فغيره  
هكذا يبطل عقده لوجود الافتراق من غير قبض للموكل يعني لا يعبر  
مفارقة الامر فلا يبطل مفارقتة هكذا لانه ليس بما قد قيل هذا اذا كان الموكل  
غائبا وان كان في مجلس العقد كان الموكل صادقا بنفسه فلا يعبر بمفارقة الوكيل  
هكذا ذكره ابن الهكدي نا قلا عن شيخ الاسلام والظاهر العرف بين حضور الموكل و



الموكل وغيره لكون الوكيل أصيلا في الحق والبيع مطلقا وقول من قبله  
بما إذا كان فهو كذا غائبا فضعيف لهذا الدليل كما ذكرنا في المنع وفيه الرسول  
في الصرف والسم لا يقتصر مغارقه بل مغارقه من سلمه لانه من الرسل في العقد  
لانه القبط فينتقل كلامه الى الرسل فصار قبض الرسل قبض غير العاقد فلم يصح  
واستفيد من وضعه صحة التوكيل بهما لان كلاهما مباشرة الموكل  
في كل به وهو في الصرف مطلق من جهة بيعه وامارة السم فيجوز من جانب  
رب السم بدفع رأس المال ولا يجوز من جانب اسم اليه باخذ رأس المال او يقول  
السم كما في جوده انتهى ولو قال بعني هذا الزبيدي يعني لو قال المشتري امرت  
زيد ان يشتري هذا العبد مثلا فبعت هذا فباع اي باعه صاحب العبد  
ثم انما ارى المشتري كونه زيدا امره بغيره زبيدي فقال انا امرته فلزيد اخذه اي  
اخذه العبد من المشتري ان لم يجد في الخارج لان قوله بعني زيدا اقرار  
منه بالوكالة قال الوكالة بعده صار مطلقا فلما انكاره فلا يصح  
قوله لان المانع لا قول له فيقول العبد للموكل فان صدق اي ان قال زبيدي  
لم امره بذلك لا ياخذ جبر لان اقرار المشتري ان يرد بده فلا ياخذ زبيدي  
بحرها الا ان يسلم المشتري الى زبيدي فيكون له بالتسليم كما ان رايه بقوله  
فان سلمه اي العبد المشتري اليه اي الى زبيدي طوعا صح فكون له بالتسليم  
لان اقراره الاول قد اقرت بانه قد صار ملكا للمشتري فاذا سلمه بعد ذلك  
الى زبيدي المشتري لم واخذه انعقد بينهما بيع جديد بالمعاينة فتكون  
العقدة عليه لانه مشتري بالتعاينة فان كان المشتري لغيره شيئا بغير امره حتى  
لزمه ثم سلمه المشتري الى المشتري كما ذكره في المنع ثم قال ودلت المسئلة على  
ان التسليم على وجهه ليس كغيره لانها بالبيع بالتعاينة والتفليس  
وان لم يوجد نقد الكثر ولو وجد انما هو بده وهو العشرة باب  
المعاينة فان المانية لقوله في الاية تكون تجارة عن تراخي كذا في البيان

ومن ذلك بشرى رطلهم مثلا بدرهم فبشى اي الوكيل رطلهم بدرهم مما  
من اللحم فبشى اي منه رطل بدرهم لزم اي في هذا البيع موكلا رطل اي  
من اللحم بنصف درهم عند البيع وعند ما يوزن اي الموكل ارطلا  
بالدرهم لانه فعله مما هو وزنه خير اذ به قالت الثلاثة ولا بد ان ما هو  
بشى رطل مقرر وليس بما هو بشرى الزيادة فيقول الراس بالنصف قيد بقوله  
مما يبيع رطل بدرهم اي من ذلك اللحم لانه اذا اشترى كمالا يبيع رطل بدرهم  
بل بما قربان اشترى رطلهم من اللحم بدرهم لا يصاد ذلك فانه بغيره بشى  
نفسه بالاجماع كما في المنع وقيد بالموزنة لان في التمثيل لا ينفذ بشى على  
الموكل اجماعا فلو كان بشرى ببيع بعينه اي بشى بهوى بشرى فاشترى  
له ثوبا بهوى بهوى ثوبا يملكه كلاهما عشرة لم يوزن الموكل واحد  
منهما مجبول اذ لا يوزن الا بالوزن بخلاف التوكيل اللحم لانه موزون مقدر فيقسم  
النس على اجزائه كذا في المنع وفي البرزلية امره ان يشتري بعشرة ذنانير فاشترى  
بمائة درهم وفي الدراهم مثلا الذنانير لزم الموكل خلافا لفرق ومحمد ولو عرض  
فيمنه مثلا الدراهم لا يوزن الا اجماعا وفي الملقط مسافر منزله انا وامر اثنان  
ان يشتري له كحما بدرهم وانما يبيع هاترا المطبوخ والمكوى فابهما  
اشترى جان كذا في البحر ولو كان بشرى عبدا بعينه اي بكذا لزم  
فبشى اي الوكيل لا امر احدهما اي احد العبدية المحيين جاز يعني صح  
المشتري ان يشتريه بقدر قيمته او بزيادة يتقارب الناس فيها وان لشرائه  
بزيادة لا يتقارب فيها الناس لايصح الركن لان الوكيل بالشي ليس له ان  
يشتري بعينه فاحس بالاجماع كما في المنع بخلاف الوكيل بالبيع عند البيع  
على ما سبق بيانه ان الله تعالى واذا علمت ذلك ظهر لان  
كلام المحض وقع مطلقا في عمل التقيد والله تعالى اعلم وضع السلم في  
العبدية والحكم كذلك اذا كان بشرى بثلثين معينه كما في المنع امر شخص



شحها براء شيئين معينين وكحال ان لم يسم شيئا فاشترى المأمور  
 للامراة الشئ المعين بقدر قيمته او بزيادة يتغابن الناس فيه  
 صح الشراء وقيد بالمعينة والظاهر ان اتفاقه في غير المعينة كالمعينة اذا  
 نواء للموكل او الشراء في غير الشئ وكذا في جاز مثل ما سبق  
 ان وكل براء لهما اي براء عبدا بالذوق قيمتها اي قيمة العبد سواء  
 فشرى ان فاشترى الوكيل احدهما اي احدا للمعينة بنصفه اي بنصف  
 الالف او باقل اي من نصف الالف وانما جاز ذلك لان مطلق مقابلة الالف  
 بالعبد بنصف قيمته سواء دلالة على انه ينقسم بينهما نصفين فصار  
 كانه امر براء كل واحد منهما ثلثه فقد وافق واذا اشترى باقل منها  
 فقد خالف في خبره فجز وان باكثر لا ينع وان لم يشرى احدهما بالاكثر  
 مع نصف الالف لا يجوز يعني لم يلزم الامر قلت الزيادة او كانت لانه خلاف  
 الى شرائه الا ان يشرى العبد الثاني منهما بما بقي من الالف قبل ان يختصما  
 وبنت زعافه هذا عند ابي ج و قال لا اي قال ابو يوسف ومحمد يجوز ان يشرى  
 الوكيل احدهما باكثر من نصف الالف ايضا اي لما يجوز بنصف الالف ان كان  
 اي الشري بما يتغابن فيه اي يتغابن الناس بمثلته وقد بقي من الالف ما  
 يشرى بمثلته الاخر اي العبد الاخر لما مر ان التوكيل حصل مطلقا بلا تقدير  
 عن كل واحد منهما نحو ثلثه والمطلق يحمل على المتعارف وهو الشري  
 بالقيمة او بزيادة سيرة قدما يتغابن الناس به ولكن غرضه تحصيل العبد  
 بالالف فلا بد ان يبقى من الالف قدر ما يشرى بمثلته انما في يحصل غرضه  
 فان شري اي الوكيل الاخر اي العبد الثاني مثلا بما بقي من الالف قبل  
 الخصومة اي قبل ان يختصما ويشنا زعافا جاز اتفاقا لان غرضه تحصيل  
 العبد به بالذوق وقد حصل فان قال الوكيل براء عبد الباء متعلق بوكيل  
 جاز غير معين متعلق ببراء لواءه براء عبدا بالذوق هم

فاشترى فاختلفا فقال الوكيل شريته بالالف وقال الموكل شريته  
 بنصفه اي بنصف الالف وهو خمس ثلث فان كان الامر قد دفع اليه اي  
 الى المأمور الالف صدق الوكيل يعني القول قوله ان سادى اي ان كان قيمة  
 العبد سادى الالف لان الوكيل ادين فيه وقد ادعى خروج عن عهده  
 الامانة وهو لا يدعي عليه خمسا له وهو منكر فالقول قوله لان المدين  
 وان كان قيمة العبد بنصف الالف فالقول للموكل بلا يمين لان الوكيل  
 خالف اذ المأمور براء عبد سادى العا لا يملك براء عبد سادى م  
 خمسا له فيلزم العبد لهما موركدة في خبره وشري الوفاية لابن المكد وان  
 لم يكن اي للموكل دفعه اي الالف واختلفا فقال الامر شريته بخمسة و  
 قال المأمور بل شريته بالذوق فان سادى اي قيمة العبد بنصفه اي الالف  
 صدق الموكل اي القول قوله بلا يمين فيلزم العبد لهما موركدة فان  
 سادى اي وان سادى قيمة العبد الالف خالف فانهما اختلفا في  
 مقدار ما يجب للوكيل على الموكل وهما في معنى ابايه والشري وقد اختلفا  
 في مقدار الثمن فيجب التحالف والعبد للمأمور يعني فاذا خالف يفسخ  
 البيع الذي جرى بينهما فيلزم الشراء للمأمور لان الموكل هنا كالبايع  
 والوكيل كالمشري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف يفسخ العقد  
 فيلزم المشري للوكيل وكذا اي الحكم مثل ما سبق في معنى لم يسم له اي  
 الموكل تخلفا فشرى اي الوكيل واختلفا في ثمنه يعني لواءه براء شري  
 كهذا العبد من غير بيان ثمن للمأمور فقال المأمور شريته بالذوق مثلا  
 وقال الامر شريته بنصفه تحالفا لانها اختلفا في قدر ثمن فوجب  
 المصير الى التحالف لما في مسلكه الا انه ولا عبرة لشدة ابايه اي تصديق  
 بايع الامور فيما قاله في الاظهر انما قال في الاظهر لان في صورة تصديق  
 ابايه المأمور قد قيل لا تحالفا ليعا بالقول للمأمور مع معين وجزم به في الف





وتما يعرف في سنة الوقاية لابن المحمّد والصدور الثلاثة ولوا خلت الامر  
والمأثور في مقدار النّس الذي يحسنه فقال الامر امرتك بشراة بمائة و  
قال مما مور بالف فالقول الامر مع يمينه لان ذلك يستفاد من جهة وكان  
القول قوله ويلزم العبد اما مور بمائة فانه برهان قدم برهان لما مور  
لا انما اكثر البشانا ولو امره بشراة اخيه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا  
بأخي فالقول قوله الامر مع يمينه ويكون الوكيل مشتر بالثمن وعق العبد  
على الوكيل لزمهم انه ان لم يملك وعق على ماله فيؤخذ بذلك ذكره في حق  
لما في النسخ **فصل** مبني على السكون ان لم يقدر فيما بعده لفظ في وان قدر  
فقد يكون مرفوعا بالخبرية او لكونه مبتدأ فيكون تقديره هذا فصل في بيانه  
احكام من يجوز للوكيل ان يعقد معه ومن لا يجوز لان الفصل معهما وصل  
ينوت ههما فصل لا ينوز لان الاعراب لا يستحق الابدع العقد و  
التركيب فاذا لم يقدر فيه العقد والتركيب يكون مبني على السكون واذا  
تدريه يكون مرفعا ثم استعماله يكون بالفصل اذا كان بعده كلمة الفصل  
مثل ثم وان كان بعده كلمة الخلف يكون استعماله بالخلف كان بعده لفظه  
في كذا قالوا لا يصح عقد الوكيل بالبيع متعلق لما قبله او الشراء مع من  
ترد سها دته لم ينع الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له ان يعقد مع من لا  
يقبل سها دته له كاحوله وفروعه عند ايه 2 وقال لا يجوز بمثل القيمة  
اي قال ابو يوسف ومحمد يجوز بيعهم بمثل قيمته الا في العبد والحجاب  
اي الآمن عبده والحجاب لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا الاملاك  
متباينة والمنافع منقطعة بخلاف العبد لانه بيع من نفسه بان ما فيه  
العبد للموكل وكذا للموكل حق في كسب مكاتبه وينقلب حقيقة بالخبر وله  
ان مواضع التهمة مستثناة عن الاولات وهذا هو موضع التهمة بدليل  
عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه

من وجه ودخل في البيع الاجارة والحرف والسهم فصر على هذا بخلاف لما  
في النسخ والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قدر او كذا اي بالتفصيل والكثير وبالعرض  
عند ايه 2 وقال لا يجوز اي بيعه الا بمثل القيمة والتقدير ينع وقال لا يجوز  
بيعه بنقصان لا يتعارف بين الناس في ملكه ولا يجوز الا بالاراهم حالة او  
الى اجل متعارف لان مطلق الوكالة يتقيد بالتعارف والمتعارف بالبيع  
بمثنى المثل والتقدير حالة او موقعة لاجل متعارف بين الناس ولان  
البيع بغيره فاحس بيع من وجه ودهته من وجه ولهذا المصدر من الترخيص  
اعتبر من الشك ولا يملكه الا بالوجه فصار كالوكيل بالشراء والبيع بالعرض  
شراء من وجه ولم يملكه به والبالهته فلا يدخل تحت الامر بالبيع ولا به ان  
التوكيل بالبيع مطلق فتميز على اطلاقه في غير موضع التهمة وتما يعرف  
في التبييض وفي البشازية ينع بقولهما بما عروها وان يحق كان وعلى  
هذا ينبغي للنس ان يقول ويقولها ينع وهكذا ذكره القروى في فتاواه  
فقلا عن محيط ويجوز بيعه اي الوكيل بالثمن اي ان كان ذلك التوكيل  
بالبيع للتميز بجوز بيعه بالنس وان كانت غير مقيمة كانتا جيل تسعين  
سنة عند ايه 2 هذا اذا لم يكن في لفظه ما ينع ذلك كقولهم واخص به  
دينه او المنفعة وكذا ذلك لان ذلك متعارف عند شدة الحاجة الى النّس و  
قال لا يجوز الا باجل متعارف بين الناس وفي البشازية ينع بقولهما في مسئلة  
بيع الوكيل بما عروها وان كان انتهى وقيد الوكيل بالبيع لان الوكيل  
بالشراء لو شرب بما لا يتعارف في مثله لا يجوز وقيد النسخ بما اذا كان للتجارة  
بان اذا لم يكن لها بل كان للمساكنة لم يكن حكمه ما ذكر بل يتبعه للتقيد به  
ينع كالحرة اذا لم تفت عن لا الى رجل لبيعه لها وينبغي ان يكون حكمه  
كذلك في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة وفي كثيرة المعينات لما ان  
الموكل قال لهم فانه محتاج الى النّس وهو لو صرح بذلك لم يجوز بيعه نس



كلف المشتري وهو مقيد ايضا اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز  
 ولو قال بعه بالنقد فباعه بالنقد وبالنقد يجوز قال ابو الهيثم والفتوى  
 على قول ابي يوسف ولو قال لا يبيع الا بالنقد فباع بالنقد لا يجوز ولو قال بعه  
 بالنقد فباعه بالنقد بالقياس لا يجوز فان باعه باقل من النقد لا يجوز وفيه شبهة  
 الوكيل بالطلاق والشفاع على مال على ضمان هكذا ذكره في الفقه ثم قال ناقلا  
 عن صاحب البحر ومحل الاختلاف عدم التبيين من الامرات عين شيئا  
 تعبه لاجلها قدمناه من تعين النسبة مع بيان الثمن فباع حاله فانه  
 يجوز وفيه حاشي منقذ وان امره ان يبيع بثلثي مائة فباع بغيره  
 او باقل منه لم يجز في قولهم جميعا وان باعه بأكثر من ذلك جاز انتهى  
 قال المحقق فتاوه وفيه تمتع امره ان يشرى له عبدا نسبة بالثمن  
 لم تكن في النسبة ان لا يكون اقل من شهر وفي الظهير الوكيل اذا  
 دفع قيمة الانسان لاصلاحه بامر موكل ونسب من دفعها اليه  
 لا يضمن وصار كالذي وضعه في موضع مما داره ثم نسبه لاصحان  
 عليه بذلك انتهى وبيع نصف ما وكل ببيع معطوف على قوله ببيع الوكيل  
 يعني اذا وكل رجلا ببيع عبده فباعه نصفه جاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز  
 الا ان يبيع النصف الباقى قبل ان يختصم لاصحابه اعتراف العادة  
 وبيع الكفاية غير معتادة لان ذلك ينقص المكن ويبيع الباقي في معية  
 وله ان يبيع مطلقا فتنازل المتعريف والجميع وبيع النصف قد يقع  
 وسيله الى الامتثال بان لا يجد من يشتريه جملة فيحتاج الى ان يفرق  
 كذا في شرحه هو نافية لايه الحكم واخذها بالثمن كثيرا اي في اخذ الوكيل  
 كثيرا بالثمن فهو مصدر مضاف الى فاعل وكثيرا معفولة او رهنا معطوف  
 عليه وابناء متعلق باخذ فلا يضمن اي الوكيل ان توى ما على الكفيل بان ما  
 المكفول عنه مفلسا ثم سأل الكفيل ايضا مفلسا فتوى محال على الكفيل لان

حق الكفيل للوكيل او هتاف الرهن في يده اي في يد الكفيل في صورة اخذ الرهن  
 لان الوكيل اصيل في الحق وفيه ضمن من رهنه والكنة لا توثق به والارتهان  
 وشيعة بجانب الاستيفاء فيملكها ويملكها في يده كالمالك في يد المالك فلا يضمن  
 بخلاف ما اذا اخذ الوكيل بالقبض اي بقبض الدين رهنا او كفيلا فتوى ضمن  
 الوكيل لانه لا يملك اخذ الكفيل والرهن لانه يفعل نيابة وقد اناب في قبض الدين  
 دون الكفيل واخذ الرهن والوكيل باي قبض اصالته ولهذا لا يملك الموكل  
 حجه عنه كذا في الرداءة قلنا وهو محال في المصلحة والبرائة من ان  
 الوكيل بقبض الدين له اخذ الكفيل فيملك كلام صاحب الهداية على اخذ الكفيل  
 بشرط البرائة فهو حوالة لا يجوز للوكيل بقبض الدين فعلها كما صرح به  
 في البرائة كذا ذكره في الفقه ثم قال وانما عدم استيفاء عدمه للموكل والا  
 فالدين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل المكن بخلاف الوكيل بقبض  
 الدين اذا اخذ رهنا فباعه فانه لا يسقط مع دين الموكل شيئا ولا  
 ضمان على الوكيل كما في البرائة انتهى وفيه فاضح ان الوكيل باي قبض اذا  
 اخذ بالثمن رهنا او كفيلا حتى لو هلك الرهن في يده يجبر مستوفيا للثمن ولا  
 يجبر منه ما ولو ذهب اي الوكيل باي قبض المكن من الكسرى او ابراه اي ابراه  
 الوكيل الكسرى منه اي من المكن او حط اي حط بعض المكن بعد التقديس  
 او بغير عيب منه اي من الكسرى جاز لكونه اصالته في حق عدا به ويضمن  
 اي يكون هنا منه لعدم الاذن من الموكل وعند ابي يوسف لا يجوز ان  
 الهبة والابراء وحط من الوكيل للكسرى وفيه فاضح ان جعفر اعلم انه  
 لو قبض المكن ثم ذهب منه ليجب اما اذا ابراه قبل القبض او حط او ذهب  
 لم يضمن في قول ابي يوسف واجمعوا على ان الموكل لو ذهب المكن من الكسرى  
 او ابراه هو جهته وبراء لان ملك المكن له حتى لو قبض الموكل المكن  
 من الكسرى هو قبضه لحيث ان ولو صالح الوكيل من المكن على مكان او اخذ



الدرهم الذي انجزه قول ابي 2 وعده انتهى وكذا اي مثل ما سبق الخ  
اي بين ابي 2 وعده بين ابي يوسف لواجب اي لو اجل الوكيل المشتري او قبله  
حوالة وفيه خاتمة خاتمة الوكيل بابيع ان يحال بالعمى ايضا عند السكات  
كان الموكل قال له ما صنعت من شئ فهو جائز وان لم يكن الموكل قال له  
ذلك جاز في قول ابي 2 ومحمد ويضمن الامر قال ولم يذكر التأجيل في الاصل  
فيكون ان يجوز في قول ابي يوسف انتهى ولو اقاله اي لو اقال الوكيل شي اي اقاله  
عندهما في خاتمة خاتمة وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل اي ويكره  
الوكيل ضامن الثمن وعنده ابي يوسف لا يسقط اي الثمن عن المشتري على قول  
ابي يوسف بالاقالة جبر الوكيل مثله بالنفس لما في فتاوى خاتمة خاتمة  
وفيها الوكيل بالسلم على الاقالة في قول ابي 2 وعده ولا يملك في قول ابي يوسف  
والوكيل بالشرك لا يملك الاقالة واما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة  
مع اكساجر قبل استيفاء الكففة جازت مناقضته لان مقتضى دينا  
او عينا الا ان يكون الوكيل قبض الاجر في صدر سواء كان الاجر دينيا  
ملك للموكل وثبت عليه يد الموكل بيد الوكيل او عينا الا ان يكون الوكيل  
فما قبل قبضه ان كان الاجر عينا لم يجر ملكا قبض الاجر في الجوز  
للموكل بنفس العقد وعند الشراطين لا يجر لم يثبت عليه دين مناقضته  
يد الموكل وبعد استيفاء الكففة لا يبقى للمعقود عليه فلا يتصور  
المناقضة والوكيل بالاجارة اذا ابراء الساخر عن الاجر اودعه منه ان  
ابراه عن البعض اودعه له البعض والاجر دين جاز وان ابراء عن الملك  
اودعه الكل ان كان الاجر دينيا لا يجر في قول ابي يوسف الاخر وفي قول  
الاول وهو قول ابي 2 ومحمد يصح اعتبار الفعل الوكيل بفعل الموكل ولا يبطر  
الاجارة وان كان الاجر عينا لا يجر حتى يقبل اكساجر واذا قبل بطلت  
الاجارة لان الاجر عتلة ابيع والمشتري اذا ذهب المبيع من ابي ابيع قبل

القبض لا يجر ما لم يقبل ابي ابيع واذا قبل بطل البيع انتهى وفي النزاع  
قبض الوكيل بالشراء المشتري ثم اطلع على عيب في يد ابي ابيع وبراء الوكيل  
ابي ابيع عن ذلك العيب الذي اطلع عليه بعد قبضه فانه يلزم الامر ويرجع  
على الوكيل بنقصان العيب الذي ابراه ابي ابيع كذا في الامانة عن محمد الوكيل  
بابيع يملك للموكل طالع الثمن عن مسأله اقاله وبراءه وصحة للموكل والمعاينة  
يقع بما على الوكيل عندهما واذا تقابلا وسقط الثمن عندهما فانما تنفذ الاقالة  
في حقها فلا يعود جميع الى ملك الموكل وعلى قول الثاني لا يملك للموكل طالع الثمن  
عن المشتري لكن الاقالة بيع عنده فيحصر وكيل البائع بالاقالة مسأله يا  
من المشتري قبض الثمن على المشتري للموكل ولزم على الوكيل مثل ذلك للمشتري  
وعلى هذا حط بعض الثمن وانما جسد وقبول حوالة على المولى او المماثل او  
الاؤنات واخذ الوضوء عن الثمن والصلح عليه شيء يملك الوكيل كله عندهما  
خلافا لثاني فانه لا يجوز بيعه على الامر وعنه عليه على حاله انتهى كلامه  
والوكيل بالشراء يجوز شراءه بمثل القيمة يعني يقيد شراء الوكيل بقيمة المثل  
وبزيادة يتعارف بها اي يتعارف الناس فيها يعني بغير ما يسير وهي اي  
تلك الزيادة ما يقوم به مقدم اي ما يدخل تحت تقديم المقدميات لان  
التهمة فيه متحققة فلعله بالشراء لنفسه فاذا لم يوافق الحق للموكل وقدر  
اي ما يتعارف الناس فيه في العوض ده بينهم وهي نصف العشر وفي حيوات  
ده يان ده وهو العشر وفي العقار ده دو وازده وهو خمس ومغناه ان في  
العوض ده عشرة دراهم نصف درهم وفي الحيوان في العشرة درهم وفي  
العقار في العشرة درهمان هكذا قدره نصيرت يحيى وما خرج من هذا  
فهو حال يتعارف الناس فيه ودور ذلك ان انصرف بكثرة جوده في العوض  
ويقدر العقار ويتوسط في حيوات وفي الدراهم ربع على القيمة لما في التبيين  
وكثرة العبرة لقله التصرف كذا في جوهرة ولان ما يدخل تحت تقديمهم



زيادة غير متوقعة لانه قد يقدم الثالث بشك الزيادة والاولى لم يكن  
محققا على غير ما قال في محله هذا اذا لم يكن سحر معلوما في البدوان كما  
سحره مود فأكبر وحكم وموز وجهه لا ينفذ على كوكب وان قلت الزيادة و  
لو كان فلما واحد هكذا جزم الزيلع وبه يفتي اطلقه فتملأ اذا كان  
وكيلا بشيء بعينه فلا يملك الشراء بعين فاحس وان كان لا يملك الشراء  
لنفسه انتهى لا بما يتعين اي الناس بها اي بتلك القيمة لا بما يتعين بها بعينه  
لا يجوز للوكيل بالشراء ان يشتري بما لا يتعين الناس في مثله وهو ما لا يدخل  
تحت تقديم مقدمية قال في الاختيار وما لا يتعين به في العروضة في العروضة  
زيادة نصف درهم في حيدان درهم وفي العقار درهم لان قلة العين  
وكثرة بقلة النصف وكثرة والنصف في العروضة اكثر ثم في الجوان ثم في  
العقار لاحتمال التهمة وهو انه يجوز ان يشتريه لنفسه ثم وجده غير موافق  
ادعاه وانما لم يجر العن فاحقه بالموكل ولا كذلك في البيع لانه لا يجوز ان  
يبيع لنفسه فلا تهمة ولو انه وكله بشيء بعينه جاز لانه لا يجوز ان  
يشترى نفسه وان بشره جاز بخلاف الوكيل بمطلق الشراء وعندهما ينعقد  
في الكليتين يمكن ومعهما مثل انتهى وحاصل ان الفرق لا يبيح البيع و  
الشراء ان التهمة تمكنت في الوكيل بالشراء يجوز ان يشتريه لنفسه فلما لم  
يجبه لقله التهمة اراد ان يحول على الامر حتى لو وكله بشيء بعينه  
فاشتراه بعينه فاحس ينفذ على الموكل لانه لا يملك ان يشتريه لنفسه وهذه  
التهمة منعقدة في الوكيل بالبيع كذا ذكره ابن فرشته في شرح الوقاية  
وفي البيهقي ولا يفرق اخذ هو ان امره بالبيع بلا ملك نفسه  
وفي الشراء ملك غيره وله في ملك نفسه ولاية مطلقة فاجترأ اطلاقه  
وليس له ولاية في ملك غيره فلم يعثر في نفسه على اخص بخصم وهو  
الشراء بالنقد وبمثل القيمة فيستد بها وكذا اليسر ان يشتري بمكيل او

موزون غير النقيدين دينا في الذمة لان التوكيل بالشراء يتعقد بالمعارف وهو  
الشراء بالنقد **فروع** قال الفقيه ابو الليث السرقندي في خزانة الفقه سبعة  
نوع لا يجوز للشراء بها لا يتعين الناس الا ان عندا به ع جوز شراء البعد  
بالعين القليل والكثير في مثله الاب وجهد الوصي والوكيل والمخاربه والبعد  
المأذون والشريك في شركة الناس واربعة نفع يجوز بيعهم كيف ما كان بما  
يتعين وبما لا يتعين المصارف والشريك في شركة الناس او شركة مفاد حقه  
والوكيل بالبيع المطلق عندا به ع خلافا لهما والبعد المأذون والمخاربه  
واثنان لا يجوز بيعهما وشراءهما بعينه فاحس ولا بعينه يسير الميراث  
لا يجمع منه القيمة اليسير ولا الفاحش في حق الفقار وامانة حق الورثة  
يبقى من الثلث بالاجماع ورب لها في مال المصارية اذا باع او يشتري  
لا يجوز بعينه فاحس ولا بعينه يسير خمسة مواضع اذا نضر عليه لا يجوز  
للكيل مخالفة اذا قال لبيع عبدك برهن وثيق او بكفيل احيد فباعه  
بغير كفيل او بغير رهن او قال لا تبع الا بشهود فباعه بغير شهود او قال  
لا تبع الا بشهود باء فباعه بغير امره او قال بعه عفا فباعه اليوم  
وحسنه مواضع يجوز للوكيل مخالفة اذا قال بعه عدى برهن او قال بعه  
وهذا كفيل بثمانه او قال بعه بشهود فباعه بغير شهود او قال بعه بامر  
فلان فباعه بغير امره او قال بعه عفا فباعه بعد مفاد الوكيل بالبيع و  
العبد المأذون وغيرهما لا يجوز خطه من يمكن بسبب العيب الا الوكيل  
الحق لا يجوز خطه من يمكن بسبب العيب ولا وكيل يصدق في العقد  
لها الا في التكاليف فانه لا يصدق الوكيل فيه بالشراء اذا انفق فيما لم يشر  
للمحل المنزل الموكل كان مبرها الا في خصلة واحدة وهو ان يامر به شراء  
شيء من اعمه فادفع في اجرة الحال يلزم الموكل لئلا نأنتهم ولو دللوا  
رجلا ببيع عبد فباعه نصفه جاز اي عندا به ع وقال لا يجوز لانه غير معارف



لما فيه من ضرر انكره الا ان باء الباء اي نصف الآخر قبل الخصومة اي قبل  
ان يتحصلا لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الاشتغال بان لا يجد من لا  
يكتبه جملة فبمنا ان يعرف واذا باء الباء قبل ان يمتنع ببيع الاول  
تتبعها ان وقع وسيلة فاذا لم يبع ظهر انه وقع غير وسيلة فلا يجوز وهو  
اي وهذا الذي عليه الامامان الحسن والحسين ما قاله ابو حنيفة  
البيهقي قال في منعه ذكر قولهما مع دليله وهذا الحسن في ظاهره يفيد  
ترجيح قولهما ولذا اخبر مع دليله لما هو عادته والمخبر به خلافة لما في  
البحر والباء ان اللفظ مطلق عن قيد الاشتراك والاجتماع الا انك ان لو باء  
الملك يمكن بكونه عنده فاذا باء النصف اوله وان ولا يبيعه عبد فاشترى  
اي الوكيل نصفه او تلك لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة في يلزم  
الموكل انما قال ان شراء النصف قد يقع وسيلة الى الاشتغال بان لا يجد من  
باين اشينة فينفذ على الامر ببيع اذا ولا يبيعه عبد فاشترى نصفه او  
تلك ينظر ان اشترى الباء قبل الخصومة يلزم الامر والامر الوكيل وهذا  
بالاشتغال والفرد لا يبيعه ان في الشراء يتحقق التهمة على ما مر والاخر  
ان الامر بالبيع صادق ملكه فيصح فيعقب فيه اطلاقه والامر بالشراء  
صادق ملكه الغير فلم يجمع فلا يعتد فيه التقيد والاطلاق قال ابن  
خرشمة في شرحه الوفاية هذا الحكم في الاشياء التي في شبيهاها محزنة كالعبد  
وكله ولو ولا يبيعه يبيعه ليس في شبيهاها محزنة فاشترى بعضه يلزم الامر  
وكذا لو ولا يبيعه فاشترى احدهما يلزم الامر انتهى في البطارنية  
في كتاب التوكيل بالخلع الطلاق الوكالة مبناها على عدم الخلع لكون  
لوا في خير لا يمنع انفاذ ولو رد اي اشترى المبيع على الوكيل بغير قبضه  
رده اي رد المبيع على امره وهو كالمكمل مطلق اي سواء كان الرد على الوكيل  
بمحبة من الوكيل ببيته او نكول او اقرار او بغير محبة فيما لا يجدك ملكه اي

في عيب بحدك ملكه في مثل تلك المدة ان بيته بغيره ان كان الرد ببيته  
او نكول اي من الوكيل ببيته بغيره اليه ببيته لان البيته محبة مطلقة وكذا  
النكول محبة في حد فيرده عليه وان باقرار بغيره وان رد المبيع المبيع  
على الوكيل بغير فيما بحدك باقراره بغيره من غير قبضه فلا اي فليس  
ان يرده على الموكل لانه اقاله وهو ببيع جديد في حقك ولك الموكل ان اشترى  
بغيره ما اذا رده عليه باقراره بغيره فان كان الرد حمل بالقضاء  
فكان مكرها فان عدم الشرائع وهو طمنا في البيته يلزم اي ببيع الوكيل  
لان الاقرار محبة قاصرة وهو غير مضطر اليه لان الشكوت والنكول  
فيظهر في حق المردود غير الا ان له ان يحا صم بايتم لانه ببيع جديد في  
حقك انك والبايع تاليتها قصورنه اذا امر رجلا ببيع عبد فباعه  
عنه رجل وسله وقصه عن اوله بقبضه حتى وجد له شري بغيره لا يجدك  
مشه فرده بقبضه ببيته او باي ببيته او باقرار من المأمور فلما حذر  
ان يرده على الامر لان البيته محبة في حق الناس فيشتري به المبيع عند الموكل  
فيستخذ الرد على الموكل وكذا ان رده بالنكول لان الوكيل مضطر في النكول  
لانه لا يعرف عيب ملكه الغير والموكل هو الذي اوقفه فيه فكان الرد عليه  
ردا على الموكل وان رد المبيع المبيع باقرار الوكيل بغير قبضه  
يلزم المبيع الوكيل لان اقراره محبة قاصرة فيظهر في حدود غير محاصم  
ان العيب لا يخفى اما ان لا يقر حادثا كالتس الزائدة والاصح الزائدة او بغير  
حادثا لكنه لا يجدك ملكه في تلك المدة او يجدك في ملكه فان كان غير حادث  
رده انما في بغير محبة من بيته او نكول وكذا اذا كان حادثا لكنه لا يجدك في ملكه  
هذه المدة رده انما في بغير بيته ولا نكول ولا اقرار لعلمه بكونه عند البايع  
وتأجيل اشترائه البيته او النكول او الاقرار ان الحال قد يشبه على القاض  
بانه لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى هذه المحبة او كان عيب لا يعرف



الا الاطباء او النساء وقولهم حجة في توجب الحجة لانه لو لم يفتقر اليها  
 حتى لو كان القاض عاينا البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج اليه  
 منها وان كان عيبا بحد مطلق فكذا الحكم ان كان بيته او كقول  
 لان البيعة حجة مطلقة وكذا القول حجة في حقه فيرده عليه هكذا  
 ذكره الزيلعي في البيوع ثم قال ثم في هذه المواضع كلها رد القاض على  
 الوكيل يكون ردا على الموكل وان رده عليه في هذا النوع باقرار بقضاء  
 القاض لا يكون ردا على الموكل لان الاقرار حجة قاصرة فلا يبعد خلاف ما  
 اذا كان مما لا يحدث ولكن ان يخامهم الموكل فيرده عليه بيعة او بحد  
 وان رده عليه باقراره برضا من غير قضاء فليس له ان يرده على  
 الموكل لانه اقالة وان كان العيب غريبا ذلك اذ كان حادثا الا انه  
 لا يحدث مطلقا في تلك المدة فرده على الوكيل باقراره به بغير قضاء  
 ليعلم ان يخامهم الموكل في عامة الروايات وتمامه عرف فيه ولو باع اي  
الوكيل سعة او مؤجلا وقال الموكل امرتك بالنقد يعني اذا قال الموكل  
لو كبت امرتك ببيع عيدي بنقد فبعتك بيعة وقال اي الوكيل بل اطلقت  
 ولم تنقيد بالنقد صدق الموكل لان بيعة الوكالة على التقييد حتى لا يبيع  
 بدون بيان النوع بعد بيان الجنس والجنس لما مردلان الامر مستغاد  
 من جهته فكان القول قوله وفي المضاربة بينه ولو كانت الاختلاف في المضاربة  
 بان قال رب مال امرتك ان تبيع بنقد وقال المضارب بل اطلقت صدق  
 المضارب لان الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم وكان القول  
 له بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع اخر  
 حيث يقر القول لرب المال سقوط الاطلاق بانفاقهما فنزل الى الوكالة  
 المحضة كذا في كونه ولا يصح تعريف احد الوكيلين وحده فيما وكلاهما بيعة  
 اذا كان الوكالة في تعريف يكتفي فيه الى الراي كالباع والكلي وعندهما

لان الموكل رضى بتدليس لاراي احدهما اطلقه فشمها اذا كانت  
 احدهما حرا بالغا عاقلا والاخر عبدا او جيبا محجورا عليه لكنه متبذ  
 اذا دكلاهما بسلام واحد اما اذا كانا توكليلهما على التعاقيب فانه  
 يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأي كلاهما على الانفراد  
 وقت توكليلهما فلا يتغير بعد ذلك وشمل ما اذا كانت احدهما او ذهاب  
 عقله فلا يجوز للاخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا  
 وصيين فمات احدهما لا يتصرف الاخر الا بالمرافعة كما في الوصايا  
 الخائية وفيها رجل قال لرجلين وكلت احكما براء جارية لي بالف  
 درهم فاشترى احدهما ثوبا اشترى الاخر ثيابا الاخر يكون مشتريا  
 لنفسه ولو اشترى كلا واحد منهما جارية وقع شراءهما في ذمت واحد  
 كانت جاريات للموكل كذا ذكره في التنازل وعليه مقتضى كونه في كونه  
 الا في خصوصية فان لاحدهما ان يخامهم وحده بدون الاخر لا نهاد  
 ان كانت محتاجة الى الراي الا ان اجتمعا على الحجة والتكلم ينفذ  
 لانه يلتزم على القاض الا اذا اشتبه الى قبض المال فلا يجوز قبضا احدهما  
 حتى يحقها عليه كما في الجوهرة وظ ما في مختصر ابن ابي خاتم احدهما  
 لم يشترط حضرة الاخر وهو قول الصحابة لعدم الفائدة سيما عا  
 وهو سكت هكذا ذكره في كونه ثم قال وروى ظهرا ان ما ذكره ابنه كمال  
 اشترط الحضرة ضعيف لكن لا بد من مباشرة راي الاخر حتى لو باع  
 احدهما بدون راي الاخر لا يجوز عندنا كما ذكره الامام البيهقي في رده  
 قال في البحر بعد ان ذكرنا نقلنا هنا من ابي كمال قال ولكن  
 لا يمكن الا مع صاحبه وغراه الى الخزانة اقول يمكن حمل ما نقل عن ابن كمال  
 على الراي فيكون موافقا للقول العامة وهو انه من حمل الضعيف والله اعلم  
 ورد وديوه عطف على خصوصية فان لاحدهما ان ينفذ لعدم الاحتياج



الى المراءى ولو قال ورد عيده وكوديه وعاريه ومغضوب وبيع فاسد  
لما صرح به في خلاصة الكتاب اولى من قوله ورد دية لانه رعا يفهم  
الاختصاص وليس كذلك وقيد بآراء احتراز عن الاستدلال فليس لاحدهما  
القبض بدون صاحبه لاحتياج اجتماعهما والمؤكد فيه غرض صحيح  
لان حفظ الشيء ليس بحفظ واحد فاذا قبض احدهما صحت كونه لانه  
قبض بغير اذن المالك كما في منعه فان قيل ينبغي ان يضمن النصف لان  
كل واحد منهما ما مور بقبض النصف اجيب بان ذال باذن صاحبه  
واما في حال الانفraz فير ما مور بقبض شيء منه كما افاده في سراج  
الوجه وقضا دية فان لاحدهما ان ينفرد لعدم الاحتياج الى  
الرائى وطلاق وعنف لا عوض فيسهما اى وفي طلاق معينة وعنف  
معيرة لم يعوضا لانه مما لا يحتاج الى المراءى ويعتبر كنه فيه كالواحد  
وانما قيدنا بكون التوكيل بطلاق معينة وعنف معينة لانه لو اطلاقها  
بطلاق واحد بغير عينها ادعتف عبد بغير عينه لا ينفرد احدهما  
لما صرح به في سراج الوجه لانه مما لا يحتاج الى المراءى بخلاف المعيرة ولا  
بدون هذا القيد وكما علم وفي منعه وكذا التعليق بمصلحة التوكيل  
فانه لا بد تعيينها لوقوع الطلاق لان تعليق ببيعتين لا ينفرد  
عند رجوع احدهما والتدبير كالاتفاق لانه لا يحتاج الى المراءى  
وقيد بقوله لم يعوضا لانها لو كانا ببدل فليس لاحدهما الانفraz  
لانه مما لا يحتاج الى المراءى وفي ثمانية رجل وكل رجلية باخلع فخلعهما  
احدهما لا يجوز وكذا لو خلعهما احدهما واجاز الاخر لا يجوز  
حتى يقول الاخر خلعتها انتهى وفي البرائة وكلهما بطلاق امراته  
وقال لا تطلق احدهما دون صاحبه فتطلق احدهما ثم تطلق  
الاخر او تطلق احدهما واجاز الاخر لم يجوز لانها لم يجرها دعما

يرون

يعرف فيها قال في المنه وسلم الهبة والوصية والقضاء والتولية على التو  
كالوكالة فليس لاحدهما الانفraz وقال في الولو اجتهد وللهما  
الواهب مع تسليم الهبة للموهوب له فلا حدهما الانفraz فاذا وكلهما  
الموهوب له في قبض من الواهب فليس لاحدهما الانفraz قال اول  
كرد الودية والثانية كاستردادها وفي المجمع واذا وكل اثنين لم ينفرد  
احدهما في كل تمليك او عقد فيه بدل انتهى ويرد عليه هبة معين فانها  
متمكية وله الانفraz وقال في ثمانية من باب الوصية فلو وكل رجل رجلا  
بان يهبها هذه العبد ولم يعين الموهوب له عندهما لا ينفرد احدهما  
بذلك وعند الجوهري لا ينفرد وان عيده الموهوب له ينفرد احدهما عند  
الكل انتهى ويرد عليه استرداد العبد والاقتضاء فانه لا ينفرد  
فيهما ولا تمليك ولا عقد لما ورد على اكثر قضاء الدية ورد ما عدا  
الودية والهبة للمعين لما في منعه وفيه قال تا فلو اع صاحب البحر  
قال مولانا في فوائده ولا بحر الوكيل اذا ائتمعت عن فعل ما وكل فيه الا في  
مسائل اذا وكله في دفع عيده ثم غاب لكن لا يجب بحول عليه والمغضوب  
والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كان مشروضا فيه  
او بعده وفيما اذا كان وكيلا بالخصوصية يطلب المدعى وغاب  
المدعى عليه قال ومن مروج الاصل لاجر على الوكيل بالاغتاف والتدبير  
والكتابة والهبة من فلات والبيع منه وطلاق فله في وقضا دية  
اذا غاب الموكل اقول ما ذكره مولانا من انه لا يجوز وهو الذي ائتمرت به  
شيخ الامام سراج الدية قارى المهداية وفي ثمانية رجل وكل رجلا  
بقبض كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي ايديهم وقبض  
ما عدا ذلك وبالمقام سمة بغير شركائه ويجوز من يركب فيه و  
بالتمكية عنه اذا راي ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب في اخره انه



انه يحاصم ثم ان قدما يدعون قبل الموكلا لا الموكلا غائب واقرا الوكيل  
عنده القاضى انه وكيله وانكر المال واحضر الخصم بشهودهم على  
الموكلا لا يكون لهم ان يحسم الوكيل لان الجبر على الظلم ولم يظهر  
ظلمه اذ ليس في الشهادة امر باذات المال فلا ضمان للوكيل عن موكله  
فاذا لم يجب على الوكيل اراد المال من مال الموكلا بامره ولا بالضمان  
عن الموكلا فلا يكون الوكيل ضام بالامتناع عن اداء المال فلا يجس انتهى  
وذكر فرع اخر وقال في الفرع الاخير دليل على ان الوكيل بقضاء الدية  
من مال الموكلا لا الجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكلا على الوكيل دية  
قال ومسللة كانت واقعة الغتوى يؤخذ من هذا ان الوكيل يبيع عين  
من مال الموكلا لو فاء دينه لا الجبر على الدية البيع وصرح المهادنى في  
فصوله بان الوكيل بالبيع لا الجبر على البيع وكذا المأمور بقضاء الدية  
من ماله نفسه لا الجبر انتهى وهذا بخلاف العدل فانه يؤخر بيع الرهن  
اذا كان مأمورا ببيع الرهن فان الجبر يبيع القاضى انتهى  
وليس للوكيل ان يبيع اى غيره فيما ولاه الا باذن موكله بان يقول له  
اذنت لك ان توكلا وانما كان كذلك لانه فوض اليه التحرف دون  
التوكيل لانه رضى برأيه ولم يرض برأى غيره ولان المصدق اليه التحرف  
دون التوكيل به فلا يحكم بدون التصديق اليه بخلاف التوكيل في حقوق  
حيث يحكم بغير اذنت الموكلا لانه احصيل فيه وهذا لا يحكم الموكلا ولا  
نهي عنه ومملكهما فيما نحن فيه ولا يحكم التوكيل بدون رضاه لما في  
البيعية وهذا لانه رضى برأيه والناس مختلفون في الاداء الا ان ياذن  
له الاثر لوجود الرضا الا في دفع الزكاة بان وكل بدفع زكوة ثم وكل  
بدفع زكاة ثم وكل الوكيل اخر بدون الاذن فدفعها جاز ولا يتوقف  
لما في حديثه من الاضحية لو وكل الوكيل بدفع الزكاة ثم وثم دفع

الاخراج ولا يتوقف وذكر قبله رجل وكل غيره ببراءة اصفية فوكل الوكيل  
ثم وثم فاشترى الاخر كيدت موقفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا  
فلا انتهى ولو وكل الوكيل بقبض الدين من عياله فدفع المدين اليه  
فانه ببراءة لان يده كيدته ذكره الزيلعي وغراه في البحر الى وكالة الحزانة  
لما في الصحيح او بقوله اى الموكلا للوكيل اعلم برأيه يعني ان ياذن  
الموكلا او يقول له اعلم برأيه لان التصديق انه رآه كالاذن فاذا قال  
له اعلم برأيه كان بمنزلة قوله اذنت لك في التوكيل لا اطلاق التصديق  
ولو قال له ما صنعت من شئ فهو جاز من بيع او شراء او عتق  
عبده او هلاك امراته فوكل هذا الوكيل غيره بعتق عبده موكلا او  
هلاك امراته فوكل هذا الوكيل غيره بعتق عبده لان هذا مما يحقر به فلا  
يقدم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء لا يحقر به مقامه كذا ذكره  
في منجز ثم قال ومن ثم قلت الا في عتق وعتاق فلا يكون التصديق  
كالاذن فيهما فلا يحكم ان يوكلا بهما اياهما بالتصديق اليه انتهى  
وفي منجز قال رجل فوضت اليه امر امراتي صار الرجل وكيلها بالطلاق وتفيد  
بالجس وان طلق في المجلس صح والا فلا بخلاف قوله ولكن في امر امراته حيث  
لا يقتصر على المجلس كذا في البزورية وقد ذكرنا تفصيله في ادراك الكتاب فلا تغفل  
عنه فان اذنت اى موكلا بالتوكيل فوكل يعني ان وكل الوكيل غيره باذن  
الموكلا او التصديق فان الموكلا اى وكيله الموكلا الاول لا الثاني يعني  
لا يكون الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول لا بموته وبغيره لان اى الوكيل الاول  
فان هذا الوكيل ثم دفع <sup>وكيل الوكيل ثم دفع</sup> بجزله وهذا بخلاف الثاني حيث  
لا يتغير الاول بعزله اى لا يحكم الا باذن الحقيقة ثم لا يتغير بعزل  
الاول ولا بموته وبغيره لان بعزل الحقيقة لهما لكن لا يتغير لان بموته



والفرق ان المصلحة عامه للمسلمين فلا ينزل به القاضى الذى ولاه هو  
اولاه القاضى باذنه وهو لى عامه لنفسه فيقول لو كسب بغيره كبطلان حقه  
وغيره خلاصة رجل وكل رجل يبيع شئ وشراؤه وقال له اصنع ما شئت ففعل  
الوكيل رجلا بولد ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل السفلى على كالتة ولو اخرج العلى  
وكذا جاز ولو اخرج المحل كالت اخرج جائزا ايضا سواء كان الوكيل الاول  
حيا او ميتا انتهى فقد صح الوكيل بوكيم وهو حى لو مات الهداية من ان الشان  
صار وكيلا للمولى فلا عيب على الوكيل عزله الا ان يفرق بين قوله اصنع ما شئت ففعل  
عزله وبغير قوله اعمل بزيك فلا عيب عزله كما ذكره صاحب البحر والفرق في  
وعلمه قاضى خان بانه لما فوضه الى صنفه فقد رضى بصفه وعزله من  
صنعه ففعل هذا لو فقد السلطان رجلا قضاة ببلدة وقال اصنع ما شئت  
فصحب نائبه ثم عزله ببيع وان لم يفد من سلطان العزل له صح كالت  
الثان كوكيل الوكيل كما في محله وفيه مخالفة اذا كان له قال للوكيل ولكي لا نا  
قال الوكيل لا عيب عزله الا اذا قال ولكي لا نا ان شئت او لم تن شئت  
فبذلك عزله انتهى وان وكل الى الوكيل غيره بلا اذن اى بغير اذن موكله  
وبدون التفويض اليه بقوله اعمل بزيك ففعل الوكيل الشان بجهرته  
اى بحضرة الوكيل الاول جاز ولو بغير اجازة منه لان الحق حضور  
رايه وقد حصل بنفس العقد عنده وكذا اى جازة من سبيل الوكيل  
اى ان الشان بغيره الوكيل الاول فيبلغ خبره فاجازة اى الوكيل  
الاول صرف بغيره اى الشان وكذا كل عقد معاوضة ومالين معاوضة  
كالتكافؤ والطلاق لا يجوز باجازه لانه لا يتوقف على اجازة الوكيل  
لانه سبيل لا يتوقف به حقوق العقد بل يتوقف على اجازة المولى كذا في  
الاختيار وقال في محله انما ذلك بمنى انما يجوز عقد الوكيل الشان في الغيبة  
بجواز الوكيل الاول في البيع اما لا شراى فاشراى بغيره على الوكيل وفي

الهداية اذا عقد في حال غيبته لم يجز لانه فانه رايه الا ان يبلغه خبره  
وكذا لو باع بغير الوكيل الوكيل فاجازه لانه حضره رايه انتهى وانما جاز  
لان مقصود كل حضور رايه وقد حصل به الا في طلاق وعقود وبراءة و  
خصومة وقضاة دية فان تقدر بها غير مائة تمنع اذا وكل غيره و  
طلق انك في حضرة الوكيل الاول او طلق الا جنبه فاجاز الوكيل فانه لا ينعى  
لان المحل علقه بلفظ الاول دون الشان وهو متعلق بالشرط وهو مخلوق  
ابيع وعنده قال واقتصر ان رجوعه وقاضى خان على الطلاق والعقود  
وبراءة الاستحقاق الابرء عن الدية فكذا الوكيل ببراءة بحضرة الاول لم يبيع  
انتهى وكذا ينبغي ان يبيع لانه لا ينعى التحليف بالشرط كايه وشرطه كخصومة  
وقضاة الدية فلا ينعى بحضرة كالت في بيعه ويخالفة في محضومة مائة في غيبته  
وانما خاص الوكيل انك في المحل جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان  
الاول خاص بنفسه كالوكيل بالبيع وفي البرائة فيقول للوكيل اصنع ما شئت  
له التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كسب لا عيب عزله وان فعل  
اجنبه فاجازه الوكيل جاز الا في شراى لانه لا ينعى عليه ولا يتوقف منه وجه  
نفاذا انتهى ما في محله او كان اى الوكيل الاول قد قدر يمكن اى للوكيل الشان  
ففعلا انك في غيبته هو بغيره لو قدر الاول العلى لكان جاز عقده في غيبته كحصول  
الحق باستقيل رايه في تقدير الحق بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد رايها البطل  
حيك لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بدون صاحبه لان تقديره لا ينعى له تعالى  
الراى في نقصانه في الشاى وفي الزيادة في البيع لانه لما فوض اليهما مع  
تقديره لم يمت ظهران غرضه اجتماعي راجعا في الزيادة واخيرا يمتشى  
بمخلاف ما اذا كان المأمور واحد لان غرضه استقيل رايه في معظم الام  
وهو تقدير البطل وقد حصل وهذا لان الحق في الولاية المستبعدة باجادة  
وهو زيادة البطل وقد حصل بتقدير البطل كما في التسمية قال في محله اما



اذا لم يقدر الممنوع ففقد الى الاول كان غرضه رايه في معظم امره وهو  
 التقدير في الممنوع كذا في الهداية وفي حصة الغني وقيل اذا باع الممنوع  
 عينه لم يملك جاز بغيره الاول وفي الاصح الاجرة الاول انتهى ولا يخالف  
 بين مانع الهداية وما صح في حصة لان الاول في اذ قدر الوكيل الممنوع  
 لو كسبه وان كان في اذ قدر المولى الاول لو كسبه في لا يخفى ومعنى قوله هو ان  
 النفاذ على المولى كذا في البحر رقت الفرق بما ذكره لم يتضح في حصة لان المولى  
 اذا قدر المولى لو كسبه ينفذ ان يكون اولى بالجد من صورة ما اذا قدره  
 الوكيل لانه اذا جاز في صورة تقدير الوكيل لرضا به اياه في الاصل ان يكون  
 فيما اذا قدره بنفسه لان راي نفسه اولى بالاعتبار من غيره لانه اعم  
 وعبارة اكثر فانه لا بد ان المولى لا ينفذ بحضرة اذ باع اجنبية فاجاز  
 صح انتهى وقطعهم الاكتفاء بالحقبة من غير توقف على الاجازة وهذا  
 قول البعض والعامة على انه لا بد من اجازة الوكيل الاول في كل فان حضرته  
 الوكيل الاول لا يكتفي والمطلق من العبارت محمول على الاجازة كذا في النهاية  
 والسراج الوهاج واختلفوا في انعقد فيما اذا عقد الوكيل الثاني بحضرة  
 الوكيل الثاني لانه هو العاقد والعقد هو السبب للزوم وتجه صدر من  
 الاول والصحيح ان يشرع في غير كذا ذكره الربيع في التبيين ثم قال ويصح  
 ان ينفذ في تركه ان يكون على هذا اختلاف فيما اذا انعقد الاول وانما  
 فاجازه او عقد اجنبية فاجازه الاول ولا معنى لاشراط حضرته وتعام  
 يعرف فيه وفي الكفاية لانصح وكيل الوكيل في الوكالة العقدية بلا اذن واما  
 الولية الثانية في حسن الشركة يصح وكيل الوكيل بلا اذن المولى كذا في فرائد  
 العائني قال مصنف في فتاواه وفي حصة ولله يسبح عبده واجاز له ان يوكّل  
 فوكّل به ان الوكيل الاول اشترى العبد من الثاني جاز لان الثاني صار وكيلاً  
 للمولى وهو لم ينتهي ولا يجوز لعبد او مكاتب الشرف كما لم ينفذ ببيع

او شراء اي اشياء بماله لانه لا ولاية له في مال صغيره ولا تزوج وكذا  
 اي مثل العبد الكافر في التصرف في حق طفله المسلم فاذا باع عبد المولى  
 اذ لم يملك مال صغيره المحكم او اشترى واحد منهم بذلك المال اذ لم يملك  
 صغيره حرة مسلمة لم يجوز له اذ لم يملك مال صغيره ولا ولاية لان من  
 لا ولاية له على غيره لم يجوز تصرفه في حق هذا هو لا يملك في الممنوع قال في  
 التبيين وان زوج عبيد او مكاتب او كافر صغيره اشترى المسلم او باع  
 مالها او اشترى لها لم يجوز لانه لا ولاية له لولا ان المولى ان العبد لا يملك المال  
 نفسه فكيف يملك المكاتب غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم قال المصنف  
 ولين جعل الله للمكاتب على المؤمنين سبيلا ولهذا لا يقبل شهادته على المسلم  
 ولا شهادته للعبد اصلا والمكاتب عبد سابق عليه درهم ولا فرق في ذلك  
 بين ان يكون الكافر ذميا او حربيا واما الممترقات ولاية على اولاده و  
 اموالهم موقوفة بالاجماع فاذا اشترى جعل كانه لم يشره لاسيما في عقد نكاحه واذا  
 مات او فقير على رده تقرر جبهه اقطاع الولاية فيبطل تصرفه بخلاف تزوجه  
 بنفسه حيث لم يجوز وان اسلم بعد ذلك لان جواز اقطاع يعتمد كونه  
 ملة للمترقة فلا يتوقف اذ لا يجوز له في حال انتهى في جميع والولاية في مال  
 الصغير الى الاب ثم وصي الاب لقيه ثم وصي ثم وصي ثم وصي وهذا يدل على ان  
 الوصي يملك الايصاء سواء كان وصي محبت اذ وصي من غير محبة في خلاف  
 ثم الى اب الاب ثم الى وصي ثم الى وصي ثم الى وصي ثم الى وصي ثم الى وصي  
 وليس لوصي الام ولاية التصرف في شركة الام مع حضرة الاب او وصي اذ وصي وصيه  
 او احد اب الاب وان لم يكن واحدا ما ذكره في وصي الام الحفظ وله يسع المنقول  
 لا الفقار قال في حصة وادامات الرجل وتره اولادا صغارا واهلها ولم يوص  
 الى احد كان له بمقتضى الوصي في حفظ الشركة والتصرف فيها اي تصرف  
 كان وان كان على محبة ذميه كره فان الاب يهدد جد الصغار لا يملك يسع









اخبر حينئذ لملك انشاء ولو اقر الوكيل بالبيع لاشاء فقال له لو كان قد  
 اخبرك من الوكالة جاز البيع اذا ادعاه المشتري ذلك لانه اخبر  
 حينئذ ملك انشاءه والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء  
 يستوي ان يكون الاقالة قبل القبض او بعده من عيب او من غير عيب  
 ولودفع اليه ثوبا بالبيع ويعطيه ثمنه زيدا وطلب الثمن من زيد فانهم  
 قبضه وادعى الباي اعطاءه له فان باع بالاخر فالتقول قوله ولاهنا  
 عليه وان كان باع فكذا له عنده خلا فلهما لان المبدل اماه فكذا بدله  
 لانه اجير مشورا فلا ضمان على زيد لان قول الباي ليس بحجة عليه كذا  
 في جامع المشاوي وفي خات رجول قال رجلية ذلك احدكم بالبيع  
 هذا العبد فابها باع العبد جاز وكذا لو قال لرجول بيع هذا العبد او  
 هذا العبد فبها العبد جاز ببيع الوكيل بالبيع اذا اذله غيره بقبض  
 الثمن من المشتري صح توكيله الوكيل بالبيع اذا باع واقتنع عن بيعه  
 الثمن والتفاته لا يجرى على ذلك ولكن يقال له ولو كان الوكيل باستيفاء الثمن  
 فان كان الوكيل بالبيع وكذا بالبيع كالبائع والسمار وكذا هما يجبر  
 على الاستيفاء وكذا المحض رب اذا باع مال المحض ربه وفي الحال ربه الوكيل  
 بالسلم يملك الاقالة في قول ابي جرحه والوكيل بالشراء لا يملك الاقالة واما  
 الوكيل بالاجارة اذا فاقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المستغنى  
 جازت من فاقضه الا ان يكون الوكيل قبل الاجرة لا يجوز ما فاقضه عند  
 الوكيل بالبيع اذا باع وولط غيره بقبض الثمن فقبضه وملك الثمن عند  
 القابض قال ابو جرحه ان كان الوكيل بالبيع لا على القابض ففقهه فاقبض  
 بمنزلة مودع المودع الوكيل بالبيع اذا باع وكفيل الثمن على المشتري جازت  
 كفايته وكذا لو كان الوكيل بقبض الثمن عن المشتري اذا ابراه المشتري  
 عن الثمن لا يبراهه ولو كان بالبيع ثم منها عن البيع حتى يقبض

الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم البيع كان البيع باطلا حتى يسترد البيع  
 من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع فباعه ثمنه لا يجوز ولو لم يملك  
 بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او بالمحضر فلا لا يملك البيع بغير حجة  
 الشهود وبغير محضر فلا رجل قال لغيره بعه هذا العبد بالغ درهم فقال  
 بعت لا يتم البيع مالم يغد الامر قبلي اذا اشتريت وكذا لو باع شيئا ثم قال  
 للمشتري اقبض هذا البيع فقال اقبلت لا يتم الاقالة في اظهر الرواية وهو  
 بمنزلة البيع وهكذا ذكره قاضي خازن في فتاواه ثم قال الواحد لا يتولى العقد  
 من الجاهل بين الاثني مالم ينزل اليه اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او ببيع  
 ماله من ولده فانه لا يكتفى بقوله بعت اما اذا اتى بلفظ لا يكون هو اصلا  
 في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع ماله من ولده فقال اشترت هذا مال  
 اولدي لا يكتفى بقوله اشترت ويحتاج الى قول بعت وهو في الوجهين  
 يتولى العقد من الجاهل ومنها الوصي اذا باع ماله من اليتيم او اشترى مال  
 اليتيم لنفسه وكان ذلك خيرا لليتيم ومنها الوصي اذا اشترى مال اليتيم  
 لنفسه بامر من خذ ومنها العبد ببيعه نفسه من مولاه بامر من انتقم

**باب بيان احكام الوكالة بالخدمة والقبض اخر**

الوكالة بالخدمة عن الوكالة بالبيع والشراء <sup>الاجرة</sup> <sup>الحكم</sup> <sup>للاشارة</sup>  
 لان الخدمة تقع باعث راجب لثمنه من هو زمته و  
 ذلك في الغالب يكون في محالة في جميع اوقات ادائها معهود شرعا العرفية  
 فاستحققت التاجر عما ليس بمعهود للوكيل بالخدمة القبض لان من ملك  
 شيئا ملك اتمامه وتمام بالخدمة واشترائها بالقبض وهو قول الاثني  
 الثلاثة خلا فان زفر يعني فان زفر وكيل بالخدمة والثقة لا يملك القبض  
 لانه رضى بالخدمة والقبض غيرها ولم يرضه وانفق اليوم على قوله  
 ان على قول زفر لظهور ثبوتها في الاولاد وقد يثبت على الخدمة من لا يؤمن



المحض من لا يؤمن على حال ونظم الوكيل بالتقاضي بمكة القبض على اصل  
 الرواية لانه معناه وضعها في الكاس الوكيل بقبض الدراهم او الدنانير  
 او العكس لو اشترى بها من عليه الدين شيئا فالمشقة له والدين بحاله  
 كذا في خزانة الجماعات ومثلهم اي مثل الوكيل بالمحض في كونه لا يحكم القبض  
 عند زفر الوكيل بالتقاضي في اي بمكانه الدين لان معنى التقاضي في الطلب في  
 الوقت فصار بمعنى المحض وهذه اصل صيغة القبض لانه تعاقل من قضي يقال  
 قضي دينه واقتضيت منه دينه اي اخذت كما في البيهقي قال في منتهى نقله عن  
 الفتاوى الصوري التوكيل بالتقاضي بقبض العرف ان كان في يده العرف  
 بين التمرات المتقاضي هو الذي يقبض الدين لان التوكيل بالتقاضي في توكيل  
 بالقبض والا فادعى السراج التوكيل بالتقاضي في وكيل بالقبض في كل الرواية  
 والفتوى على انه ينظر ان كان التوكيل بذلك في يد كان العرف بين التمرات  
 ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين لان توكيل بالقبض والا فلا يحكم  
 الوكيل بالمحض الصالح ذكره في البحر ورسول التقاضي بمكة القبض لا يميز  
 الرسول على القبض بالمحض اجماعا كما في البحر مفرقا الى الصوري ولا يميز  
 المحض والقبض وكيل الملازمة لان الملازمة لا تنظمها كما لا يميز المحض  
 وكيل الصالح كما في البحر خلافا عن بابه الوكالة بالله من كان في يده فان قلت  
 المحض حرام شرعا فلا يصح التوكيل به قال المصنف ولا تارة عوا فتشكروا  
 والمجوز على كالمجوز عادة والحقيقة اذا كانت مجزوة يصار الى التجاز  
 قلت حرمان المحض هنا جواب لخصم في توكيل المحض بالقبض المحض مجاز  
 اما لا يخرج في مقابلة المحض مجاز ان يسمى باسمه كما يسمى جزاء السبي  
سبي اولان المحض سببه كما في شرح المنافع والوكيل بقبض الدين في  
 المحض قبل القبض عند ابيه حتى لو اقام محض عليه البيهقي ان رب  
 اعمال استوفى منه اذ ابراه بقبض بيته وكذا اذا جحد المومر واقام الوكيل

البيهقي عليه تقبل كما في البيهقي خلافا لهما يعني دفالا لا يكون خصما وهو رواية  
 صحيحة عنه لان القبض غير محض فكم يكن الرضا به اذ ليس كل من يؤمن  
 على حال بهتدي البرا الاصل ان التوكيل اذا وقع باستيفاء عين حقه لم  
 يكن وكيل بالمحض لان التوكيل وقع بالقبض لا غير واذا وقع بالتملك كان وكيل  
 بالمحض لان التملك انشاء تصرف وحقوق العرف يتعلق بالعاقد وكان  
 خصما فيها فاذا ثبت هذا فالالوكيل بقبض الدين وكيل باستيفاء عين  
 حقه حكمي ولهذا لو قبض احد الشريكين شيئا من الدين كان الاخران شركا  
 فيه ومعنى التملك ساقط حكمي حتى كان له اخذه بلا قصد ولا رضاه فلا يتعيب  
 خصما كما في الوكيل بقبض العبد وقال ابو الوكيل بقبض الدين وكيل بالتملك  
 لان الدين بقبضه يملكه لا باعبار به لان المحض ليس بملك للوكيل بل هو  
 بل حقه الا ان الشراء جعل طريقا للاستيفاء فان نصب خصما للوكيل بالشراء واما  
 الوكيل بقبض العبد فليس بوكيل بالمبادلة فصار امينا محض ورسولا فلا  
 يتعلق بمقتضى ما بالقبض كذا في شرح الوقاية لانه ملك وفيه غاية حكمي في انه  
 الوكيل بالقبض وكيل بالمحض فيما اذا وكل الدايه اما اذا وكله التقاضي بقبض دين  
 ان نصب لا يكون وكيل بالمحض وفيه غنية ولورقة خصم بالتوكيل بالمحض  
 ثم محض يوم فقال لا ارضى له ذلك انتهى قال في الاختيار دسمة خلافا فيه  
 اذا اقام خصم البيهقي على استيفاء محض واربائه بقبضه خلافا لهما وقال  
 قاض خات في فتاواه رجل وكل رجلا بقبض عبد له في يد رجل لا يميز هذا  
 الوكيل وكيل بالمحض في قولهم حتى لو غاب محض في سببه كذا في يده  
 ملك القاض بالقبض للوكيل ان بيت ذلك بالبيهقي انتهى والوكيل باخذ الشفعة  
 المحض قبل الاخذ اتفاقا لانه لا يتوصل الى ذلك الا بالمحض وكذا الوكيل  
 بالرد بالعيب والشفعة لما في الاختيار والوكيل بطلب الشفعة والرد  
 بالعيب والشفعة بمكة المحض لما قلنا قال المحض في فتاواه الوكيل بطلب



السفينة اذا ادعى المشتري ان السفينة ثم واراد بيعه يوم شتم الدار الى  
الوكيل يقال له اتبع الموكل وحلفه والوكيل باخذ السفينة ينصب خصما في  
حق ابيات السفينة انتهى وكذا الوكيل بالشفعة بالرجوع في مهنته يعني لم  
الخصومة ايضا لما قلنا قال المهر في خلا عن الجهر يد وكل الواهب رجلا ان يبيع  
في الهبة فاقام موهوب له ان في خضاه البينة ان الواهب اخذ العوض  
بقوله خصما فتقبل بينة او بالقبضه يعني وكذا الوكيل بالقبضه له الخصومة او بالرد  
بالبيع لما ذكرنا وكذا ما سبق الوكيل بالقبضه لانه ليس بوكيل بالمبادلة  
فصار رولا واما محضا فلم <sup>بالاذا</sup> يعني لم الخصومة تتعلق بتحقق بانها بينة  
ولا ينصب خصما ولا يتقبل <sup>المراد</sup> وليس للوكيل بقبض الهبة على غير خصم  
قياسا حتى لا يجب التوقف لانها قامت <sup>بعدمها</sup> فيكون له الخصومة البينة عليه  
وفي الاستحسان تتوقف حتى يحضر موكل فاذا حضر امر الخصم باعادة الهبة  
البينة على ما ادعى لان البينة قامت على نفقته وعلى قدره والوكيل  
خصم في حق مريد غلب فتقبل في حقه فتعقر يده عنه لما اذا اقام خصم بينة  
ان الوكيل عن الوكالة فانها تقبل في حق قدر البند كذا في البينة ولو برهه قد  
البند اى اعلم بينة على الوكيل بقبض عبد الباء متعلق بالوكيل ان موكله باعه  
منه اى باع العبد من ذى اليد تقصر يد الوكيل ولا يثبت البيع يعني من وكل  
وكيلا بقبض عبد عنه اخر غاب فاقام ذو اليد بينة قبا حتى لا يجب التوقف  
لانها قامت على غير خصم وفي الاستحسان يتوقف لما ذكرناه تفصيلا فيمر اعادة  
البينة اذا حضر موكل بینه فيقام ثانيا على البيع اذا حضر الغائب يعني ان  
يتوقف الامر حتى يحضر موكل فاذا حضر اعادة البينة على ما ادعاه لان  
البينة قامت على شقين على البيع وعلى قدر اليد للوكيل في حق زوال الملك  
قامت البينة لا على خصم وفي حقه قدر يد الوكيل قامت على خصم فتسمع  
هذه البينة في حق قدر يد الوكيل ولم تسمع في حق ازالة ملكه موكل لما

نقصر

تقصر يد الوكيل بنقل الزوجه او العبد اى من ملكات الى مكان يعني اذا جاز رجل  
فقال انا وكيل فلان الغائب ينقل امراته او عبده الى موضع كذا فقامت بينة  
البينة على ان موكله حلف والعبدة اعنفه يقصر يد الوكيل ولا يثبت الطلاق  
والعتق يعني يقصر يده من غير ان يثبت الطلاق اذا العتق ولو برهنا اى  
المرأة والعبد عليهما اى على الطلاق والعتق بلا حضور موكل متعلق بقوله  
برهن يعني لا يقع الطلاق والعتق حتى يحضر الموكل واعيد البينة عليه  
ولو وصيته وادخل محضا المستغيب على قوله فلو برهن لان هذه المسئلة  
من مروج ان الوكيل بقبض العبد هل هو وكيل بالقبض ام لا **فائدة**  
في معنى امره بقبض دينه وان لا يقبضه اى الدين الا جميعا فقبضه الادرها  
لم يحضر قبضه المذكور على الامر لوجود مخالفة فيما فوضه اليه فلم يصح وكذا  
وللامم الرجوع على الغرم بطله وكذا لا يقبض درهما دون درهم ذكره في  
البحر نفرا عن كذا الحكم ونها عنه ولو لم يكن الغرم بينة على الايفاء يقبض  
عليه بالدين فيسحقه الوكيل فضاء الوكيل منه ثم برهن اى اقام البينة على  
الايفاء للموكل فلا سبيل للمقضى عليه وهو مذهب على الوكيل وانما يرجع  
على موكل لان يده يده كذا في الذخيرة الوكيل بالقبضه اذا اى الخصومة  
لا يجب عليها قال في الفتاوى الرئيسية لا يجب الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل  
فيه الا في مسائل اذا دلل في دفع عبد مرغاب كفى لا يجب التحمل عليه والمقصود  
والامانة سواء وفيها اذا دلل ببيع الرهن سواء كانت موكولة فيه او بعده  
وفيها اذا كان <sup>حقيقة</sup> بالقبضه لا يجب له دفعه وغاب ممدعي عليه انتهى  
بجمل في الكفيل فانه مجبر على الخصومة لا التبرام وظل المحض ما واخذ  
مع الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعى على الموكل جاز هذا الوكيل ولو  
اشتت الوكيل المال بغير ان الحالة للموكل ثم اراد الخصم الدفع لا تسمع على  
الوكيل لانه ليس بوكيل فيه كذا قاله ملا خسر وغيره الى الصغر قال محض



عوفتا واه الوكيل بالشراء اخذ السلعة على سوم الشراء وسعى التمس في  
 خازنها لم يملك فلم يرضها فملك عند الوكيل فمن الوكيل فبعتها للبايع ثم ان  
 كان امره موكل بالاخذ على وجه السوم رجع على الموكل والا فلا انتهى واقرار  
 الوكيل بالحضرة على موكله اي بغير حدود والعقود التي في التي ثم ان كان وكيل  
 المدعي فامر بطلان الحق او كان وكيل المدعى عليه فامر بزيادة الحق عليه  
 عند القاضي صحيح استحقاق لان الموكل صحيح فيدخل تحت ما هو مملوك  
 له قضى مطلق بموجب لا جواب مقيد وهو الاقرار لانه اذا عرف ان المدعى  
 محقق لا يثبت الاقرار سريعا وتوكيله بما لا يملك فيه جائز سريعا على ان  
 المحضومة اولى حراما من التوكيل بالاعمال غير مبرورة على الجواب المطلق  
 فجاز لما بيناه اننا لا نعده غير الكافي يعني لو اقر في غير مجلس القاضي لا يصح لان  
 التوكيل يتناول جوابا يسمى محضومة حقيقة بان التوكيل جاز بان اقر  
 والاقرار في مجلس القضاء سمي محضومة مجازا لانه خرفة في حقيقة المحضومة  
 سمي بسمها كما قال المصنف وجزاء سبعة سبعة بطلان خلافا لا يبرهن  
 يعني وصحي ابو يوسف اقراره مطلقا اي عند القاضي وغيره وبطلان في  
 مطلقا وهو الحق بان يكون مأمورا بالمحضومة وهي منازعة والاقرار  
 صحتها لانه مسامحة والامر بالبيع لا يثبت ولهذه ولذا لا يملك المبيع  
 والابراء وجه التحتم ان التوكيل صحيح وصحة تثنى وان ما يملكه وذلك  
 مطلق بموجب ما مر فابو يوسف يقول هو قائم مقام الموكل فلما كتبت اقراره  
 بمحل القضاء وقد ذكرنا دليلهما لكن لو برهن عليه انه اقر واذا  
 اقيمت البينة على اقراره في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة  
 اي انزل الموكل بهذا الاقرار عن الوكالة ولا يدفع اليه المال  
 يعني حتى لا يؤمر به في حال اليه لانه صار مناقضا لا يملك  
 فصار كالكالات او الوضع الا ان كان كلا منهما بمال الصنفه لغيره في

مجلس القضاء لا يدفع اليه المال لان تصرفها مقيد بشرط النظر  
 لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن الاية وليس في اقراره خير  
 لهم اطلقه المصنف وهو مقيد بغير الحدود والقود لما في السبب ولو اقر الوكيل  
 بالمحضومة في حد من حد القضاء لا يصح اقراره لان التوكيل بالمحضومة جعل  
 توكيلا بالحد مجازا بالاجتهاد فتمكنت فيه شبهة لعدم من اقرار الوكيل  
 في غيرك شبهة في رد ما يدري بالبيع شؤفيه ولو استغنى الاقرار عن اقراره  
 وكذا الاقرار ولا يصح الموكل مقرا بالتوكيل بالاقرار انتهى وفي النهاية يصح اشتاء  
 الاقرار في الرواية وفي البشارة ولو دلل بالمحضومة غير جائز الاقرار صح ولم  
 يصح الاقرار في الرواية لو موصولا في القضية ومغضو ايضا وفي كونه وصحي  
 بالاقرار ويصير بالتوكيل مقرا ويحظر توكيل الغير بالمال لان الوكيل من التوكيل  
 بعمل غيره ولو صححناها صار عاملا لنفسه وفي ابراء ذمته فاندفع التوكيل  
 ولان قبول قوله ملازم للوكالة لكونه امينا ولو صححناها لا تقبل كونه جبريا  
 نفسه فيعدم بانعدام لازمه وهو نظير عبد مبرمديون اعتقه مولاه حتى  
 ضمن قيمته للفرما ويطلب العبد بجميع الدين فلو دلل المالك بقبض المال من  
 العبد كان باطلا لما بيناه كذا في الهداية قلت يرد على هذا توكيل المدعي  
 بالبراءة نفسه فاصحح مع كونه لنفسه قلت اجيب عنه بانه وان كان عاملا  
 بنفسه يتفرغ ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه بشرط الوكالة  
 كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه انتهى واما قوله ان يلقى في جوابه انه  
 تمليك وليس بتوكيل في قوله لانه انما يلقى نفسه غير ان لا يكون توكيلا  
 لم يصح رجوع الدين عنه قبل ابراء نفسه مع انه يصح في البراءة ولو كان بجعة  
 من نفسه ادعيه فانه لا تصح له في كفايته ولو دلل على ان التوكيل بقبض  
 المال عليه فانه غير صحيح في النهاية وكذا لا يصح توكيل المدعي وكيل صاحب  
 بالقبض لما في القضية ولو دلل بقبض دينه على فلان فاجزبه المدعيون ولهم



يسع سعة وايضا حقه اي العن الى رب فباعوا واخذ العن وهذا هكذا  
 من مال مديون لا تخالفة ان يكون قابضا ومقتضيا والواحد لا يصح ان  
 يكون وكيل للبطون والحاكبة العن والاقضية انتهى ولا يصح وكيل  
 رب كمال كقوله قبض متعلق بكونه ماعى المكفول عنه اي قبض ما  
 حصل له على المكفول عنه لما مر ان الوكيل من يعلو فيه ولو صح هذا صار الوكيل  
 عما لا تنفع في البراءة من الحكمة فطلبت الوكالة لعدم ركنها قد مر  
 تفصيله انما وفيه الوكيل قبض الدين اذا كف صح وبطل الوكالة لان الكفالة  
 اقوى من الوكالة لانها لا تملك ما سخره بخلاف الكفالة وهذا كما هي  
 كفاية الوكيل بالقبض مطلبة وكانت تقدمت الكفالة او تأخرت لكن الكفالة  
 اقوى منها ووكيل البع اذا حق العن للبايع عن المشتري لم يجز لانه يجير عملا  
 لنفسه لما مر فان ادعى حكمه من رجع وبدون حكم مضان لا يرجع لكنه  
 مشرعا بخلاف وكيل النفس والرسول ووكيل الامام يسع الغنايم والوكيل بالشرع  
 حيث يصح ضمهم بالثمن وهم لان كل واحد منهم سفير ومجير كذا ذكره  
 الرطبي ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين بين ادعى له وكيل الغائب  
 بقبض دينه فصدقه الغرم امرى الغرم المكفول بالدفع اي يدفع الدين  
 اليه اي الى الوكيل لانه اقر على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذ الديون  
 تقعن باثباتها حتى لو ادعى انه ادفع الدين الى الداي لا يصدق اذ لزم  
 الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الايجاب بمجرّد الدعوى فيؤثر قبضا  
 الدين على من دفعه فان صدقه اي مدعى الوكالة صاحب الدين يعني اذا  
 حضر بموكله وصلى الوكيل في دعواه الوكالة فلا كلام بحصول الحق والا  
 اي وان لم يصدق في دعوى الوكالة امرى الغرم المكفول لدعوى الوكالة  
 بالدفع اي يدفع الدين اليه اي الى رب الدين ايضا اي لما امر بدفعه الى الوكيل  
 يعني دفع اليه الغرم الدين ثانيا لانه اذا صدقه ظهر انه كان وكيل له

وقبض الوكيل قبض الموكل ففرضه زمت به وان كذبه لم يسر مستوفيا بالقبض  
 لانه لم يثبت الايجاب والدفع في ذلك قوله مع عينه لانه منكر ولا يكون قولهما  
 حجة عليه فيها خذ منه الدين ثانيا ان لم يحضره ايضا كذا في الشيبين ورجع الى  
 الغريم اي بما قبضه الوكيل على الوكيل ان لم يهلكه في يده اي ان كان ما  
 دفعه اليه باقيا في يد الوكيل لانه ملكه والقبض حق الصاحب عنه ولو كان  
 بقا له حكم بان استهلكه الوكيل فانه باق بقاء يده ولذا قال في الخلاصة وان  
 استهلكه ضمنه فان الوكيل هلك اودفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان  
 مات الموكل وورثه غريم او وهدب وهو قائم في يده الوكيل اخذ منه في الوجه  
 كلها وان كان هلك ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة لما في الحق وان هكذا  
 اي وان ضاع المكفول في يد وكيل بلا تعد منه اي لا يرجع عليه شيء  
 لانه يتصدق بغير اعتراف ان حقه في القبض وهو مظلوم في هذه الاخذ والمكفول  
 لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان احد الابنير اذا صدق لم يرد  
 في دعوى الابنير للثب وكذب الاخر ورجع المكذب عليه بالنصف فان  
 للمدعي الرجوع على المكفول بالنصف ان كان للمدعي ثمة غير الدين  
 مع انه في زعمه ان المكذب قال له اوجب عنه بان الرجوع على المكفول  
 لكونه اقر على ابيه بالدين لما في الحق الا ان كان ظلمته بشك يديهم  
 عند دفعه اي الا ان يكون قد ضمنه اياه عند الدفع الى الوكيل الكتمان  
 من قوله وان هكذا لا يعني الا ان اعطاه مع تصديقه وقد اخذ منه  
 كفيلا بذلك عند الدفع بان يقول للوكيل نعم انت وكيل لكن لا امن ان  
 يحضر الغائب ويحسد وكاشك وبأخذ منه ثانيا فهل انت وكيل منه لما اخذ  
 منه ثانيا فيضمن الوكيل ذلك كما هو فيكون صحيحا على هذا الوجه في يرجع  
 على الوكيل قال في الحق بعد نقل صورة منضمين على هذا الوجه الا ان يس  
 للمدعي ان يضمن الوكيل ما يأخذ الصاحب مقوار الدين لان هذه







نفس كذا في الكافي للمالك هكذا ذكره في كافي نافع عن كافي المحاكم ثم قال  
وما ذكرناه من انه لا يؤمر بالدفع هو مشهور مذكور في الهداية و  
غيرها لكن ذكره في شرح النظم الوهابي شيخنا عبد البر ورد عن ابي يوسف  
انه يؤمر بدفع الدية عن وكاله في رجل في يده متاع فقال هذا  
لفلان وهذا وكيل بالقضيه يجبر على الدفع في العية والدين كذا عن ابي  
يوسف ونقل عن بعض المتكلمين القديمة ورد ابن سماعه عن محمد  
رحم انه لو وكيل بقبض العية اذا صدقه صاحب اليد جبر بالصليم اليه  
كالدية والله اعلم ولو دفعها في الوجوه كلها لا يحل الاسترداد لما  
ذكرنا انه ساء في نقص ما نتم من جهته وفي مثل الواغ الكثر رآه اليه  
قال به وانما اطلقت فيه لانه افضحت في سنة بانه يسوي في عدم الاسترداد  
الدفع مع التصديق او السكوت او التكتدب انتهى وكذا في مثل ما ذكر  
من حكم لو صدق اي صدق المودع الوكالة في دعوى شرائها اي الوديعة  
في كماله يعني اذا ادعى شخص شراء الوديعة من كماله وصدقه المودع  
لم يؤمر بالدفع اليه لانه ما دام حيا كانت اقراره بملكه المغير وهو لا يحل  
تخلاف ما اذا صدق الوكيل بقبض الدين حيث يؤمر بالتسليم اليه  
لانه اقرار في خالص ماله ولو صدقه في ان كماله مات وتركها اي الوديعة  
ميراثا لم ينع ولو ادعى ان المودع مات وتركها ميراثا في وصدقه المستودع  
اي المستودع بالدفع اليه لان ملكه قد زال بملكه بموته وقد امر  
اتقوا انه مال الوارث فيؤمر بالدفع اليه ولو ادعى رجل ان صاحب المال  
مات ولم يدع وارثا وانه اوصيه لم يما في يد رجل من عيابه او دين وصدقه  
الدين في يده كمال يؤمر بالتسليم اليه بعد التسليم لانه لما ادعى انه لم يترك  
وارثا ينزل منزلة الوارث في دفع اليه بعد التسليم لاحتمال ان يكون  
لم وارث اخر ولو لم يعرف في يده كمال بل الميراث او قال لا ادري

لا يؤمر بالتسليم اليه مالم يقيم البينة ولو لم يقر لم يترك وارثا لم يكن صاحب  
اليه خصما ونجاسة في التحرر ولو ادعى ان صاحب المال مات وادعى  
اليه وصدقه ذوال اليد يلتفت اليه تصديقه ولا يؤمر بالتسليم اليه اذا كان  
كمال عينا في يد المقل لانه اقراره وكيل صاحب كمال بقبض المودعة او الغصب  
بعد موته فلا يجمع لما لو اقرانه وكله حال حيوة بقبض الدين وان كان كمالا دينيا  
على المقر فليقل في عقد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه لانه اقرار على نفسه اذ  
القبض في خالص ماله لما لو ادعى انه وكله في حال حيوة بقبض الدين و  
صدقه المديون بحج على تسليمه خلافا لماله صدقه انه وكيل بقبض المودعة وعلى  
تعدله عند الاخير وهو قد لا يصدق لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وان  
كان اقرارا على نفسه من الوجه الذي ذكره كونه اقرارا على ان كتب له وجه و  
دعوى لبراءة نفسه يدفع كمال اليه وانه لو دفع للمدعي اليه وتحقق دعوى صاحب  
كمال برى بالوضع اليه لصحة امر الفاعل بذلك حتى لو حضر الوارث والمير  
وصايتة لم يلتفت اليه بخلاف مال الوارث لو كان حال حيوة لانه لو حضر  
رب الدية والترك كان له ان يقبضه بدينه لان امر الفاعل بالدفع اليه لم  
يجمع في حيوة كذا ذكره الزجلي في الشبهة نقلا عن الشبيه قال في كافي ولو  
ادعى انفعال المودعة بالارث او الوهيبة من المودع وصدقه المستودع  
امر بدفع الوديعة اليه اذ لم يكن على الميت دين مستغرق لانه لا يبقى ماله  
بعد موته وانما رآه ان الدين كذلك بالاولي قال وانما قلت او وصيته  
لان امره لم ينزل منزلة الوارث عند عدمه لما حرجوا به وقد علم من ذلك  
ان مودعي الميت ومديونه ليس لهما الدفع الممدوح الا ايضا ولو صدقاه  
الا ببينة ولا يبرأ بالدفع قبل ثبوت انه وصي وقيد بما اذالم يكن على  
ميت دين مستغرق لما في جامع المحققين في الشركة دينا فودع المودع  
الوديعة الى الوارث بلا امر الفاعل في ضمنه مستغرة وهذا اذا لم يؤمر



والا فله الا خذوا داء الدين منه لو اراد ان ينجيهم من عليه دين احييت  
فقد منعه لو لم يكن احييت مديونا وله وصيه ام لا ولو مديونا ينجيهم ولا يفض  
وانما يفض وصيه ولو ادى مديون الى الوصيه براء اصله ولو لا وصيه قد دفع  
الى بعض الورثة ببراء من حصته خاضعت انتهى ولو ادى مديون على  
الوكيل بقبض الدين الباء متعلق بالوكيل متى شاء الدين بان ادعى ان رب  
المال اخذه منه ولا يثبت له اى المديون على مدعاه امر اى المديون بدفعه  
اليه اى بدفع المال الذى عليه الوكيل لانه لو كان قد ثبت اقراره وكليهما  
لم يثبت بمجرد دعواه فلا يؤخر حتى وقد جعلوا دعواه الايجاب كسب الدعا  
جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة والا لما شغل بذلك اذا طلب  
منه الدين وادعى الايجاب فانه يكون اقرارا بالدين وكما اذا اجاب  
المدعى ثم ادعى الغلط في بعض حدود فانه لا يقبل لان جوابه تسليم الحدود  
لما في دعوى منية الحق قال في الحق ولو وكله بقبض مال فادعى الغرم ما سقط  
من موكله بان ادعى ان رب المال اخذه دفع الغرم كما لدى عليه الوكيل  
ثم قال وقوله ما سقط حق موكله اذ من قول اكثر فادعى الغرم ان  
رب المال اخذه دفع الغرم المال لدى عليه الوكيل لشمول قوله ما اذا  
ادعى ابراء الموكل وشيئا من جامع الخصم لادعى ارضه وكالة انه موك  
بشره من قول ذى اليد انه ملكى وهو كذا اقره فلو لم يكن له يمينه فله ان يخلع  
الوكيل فله لو غابا ولحق ضيق ان يحكم بموكله فقد حضر الموكل  
وخلع انه لم يقر لم يقر بحكم على حاله ولو نكل بطر الحكم انتهى ولا  
يستخلف اى مديون الوكيل انه ما يعلم استيفاء موكله اى على ان الوكيل  
ما يعلم ان الدين قد استوفى الدين بعينه ولو طلب المديون تخلف الوكيل  
انه لم يعلم ان الموكل استوفى منه لم يخلع لان يمينه لا تحرك فيك النيابة  
وفيه خلاف في كل ما في التبييه بل يبيع اى مديون رب مديونا ويستعمله

انه ما استوفى لان قبضه يوجب براءة ذمته والطالب لو اقره لزوم  
فيستخلف عند البعير عن اقامة البينة ولو ادى البايع على ان وكيل  
الرد بالبيع ان موكله رضى به اى بالبيع بعينه اذا دلل المشرى رجلا  
لرد بمبيع ببيع وغاب المشرى فاراد الوكيل الرد بالبيع فادعى البايع  
رضى المشرى به لا يؤثر اى البايع بدفع المشرى الى الوكيل قبل خلع المشرى  
بعينه لا يرد الوكيل بالبيع على البايع حتى يخلع المشرى انه لم يرضه بالبيع  
بخلاف الدين والغرف ان في مسألة الدين التدارك ممكن لانه مع حضر  
الطالب اكفد ان يستخلف فيستردها قبضه الوكيل اذا ظهر خطا  
عند تكموله اذا القضا لم ينفذ باطنا ولا يملك ذلك في العيب لان القضا  
بالفسخ نافذ ظاهرا وباطنا عند ايه فيصح حقا وبطلان ولا يستخلف  
المشرى بعد ذلك لانه لا ينفذ الا لا يجوز فسخ القضا وفي مسألة الدين ليس  
فيه قصاص وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر الخط وفيه انك شتره منه و  
دفعه الى الغرم من غير نقص القضا وقالوا عند ايه يوسف ومحمد يجب  
ان لا يعرف بين المسلمين بل يرد فيهما لئلا لان القضا باحط ولا ينفذ  
الا ظاهرا عندهما فامكن التدارك فيهما وقيل لا يصح عند ايه يوسف  
ان يؤخر في الفصل لان من مذهبه ان القضا لا يرد بالبيع على  
البايع ما لم يستخلف المشرى بالتم ما رضى لهذا العيب وان لم  
يدع البايع الرضا فلا بد من حضور المشرى وخلعه كذا في التبييه  
قال في الحق وقيل لا يصح عند ايه يوسف انه يؤخر في الفصل لانه يعتبر  
النظر حتى يستخلف المشرى لو كان حاضرا ان من غير دعوى البايع  
فلورد الوكيل على البايع بالبيع فخر الموكل وصدة على الرضا كان  
المبيع له لا للبايع عند الكل على الاصح لان القضا لم يكن على دليل موجب  
للفسخ وانما كان بجهله بالدليل المسقط للرد وهو الرضا ثم ظهر



الدليل بخلافه فلا ينفذ باطلا كذا في النهاية انتهى ومن دفع اليه امر عشرة  
 اس عشرة دراهم بضعف على اهله فانفق اي مما مور بالانفاق عليهم  
 اي على اهل الامر عشرة من عنده وامسك ما دفع اليه مع قيا معها فهي  
 اي العشرة بها اي يكون بالعشرة قبل هذا الحكم والقياس ان يكون خبرعا  
 لما قال زفر لانه خالف امره فردد عشرة عليه وجه الاحتكام ان التوكيل  
 بالانفاق توكيل بالشراء اذا الانفاق لا يتيسر بدون شراء ما يحتاج اليه  
 والتوكيل بالشراء يملك التقد من مال نفسه ثم يرجع به على الامر وهذا لانه  
 لا يستحق دراهم الامر في كل مكان وينفق له ما امر به من مال نفسه  
 فلم يجعل مبرعا حقيقيا لفر من الامر ونفيا للحرر عن المأمور وقيل القياس  
 والاحتكام في قضاء الدين لانه ليس فيه معنى الشراء والانفاق شرك فلم يكن  
 مبرعا قياسا واحتكاما في التبيين قاله كنفج والمأمور بالانفاق او  
 الفخار او الشراء او التصديق اذا امسك ما دفع اليه ونقد من ماله حال  
 قيامه لم يكن مبرعا اذا لم ينفق لغيره لان التوكيل بالانفاق وتوكيل بالشراء  
 وحكم كذلك وظهر ظاهرا انه انفق دراهمه مع بناء دراهم لم يملك وكذا  
 قال في النهاية هذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكان  
 ينفق اليها او يطلق اما اذا كانت مستهلكة اذ ضاقت العقدة الى عشرة  
 نفقة يجبر مكرها بنفسه خبرعا بالانفاق لان الدراهم تنفذ في الوقاية  
 انتهى والاصح في كلامهم انهم ليس بقيد احترازي لانه لا فرق بين التوكيل  
 بالانفاق ببناء لما في العقدة والتوكيل ببيع الدينار اذا امسك الدينار  
 وبيع ديناره لاجل التوكيل بالشراء اذا اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم  
 بعد ما سلم الى الامر ثم نقد البائع غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غيرها  
 ثم نقد دنانير لم يملك فاشترى للتوكيل وضمن للموكل دنانيره للنقد واما  
 مسألة التصدق قال في القنية اعطاه دراهم ليتصدق بها عن زكوة

فتصدق

فتصدق المأمور بدراهم نفسه بحرية اذا تصدق بها على نفسه الرجوع  
 كايتميم والوجه وقيدنا بجهام كمدنفه لما في النزاهة انفق التوكيل بالانفاق  
 الدراهم على نفسه ثم اشترى ما امره او امر بصدقة الف واعطاه فانفق  
 وتصدق بالف من عنده لا يجوز وان باقية عنده وتصدق بالتدبير على  
 مديون جاز لاحتكاما انتهى وفي جامع الفوائد من السام والشمس  
 نقد ما لم يكن يبيع شراء لولد ونوى الرجوع يرجع بانه لا قضاء  
 ما لم يشهد ولو لو باءا وحكما واشهد انه يرجع فدان يرجع لولد مال و  
 الا فلا لو جدها عليه ولو قضا او شئ لا يفرده رجوع وان لم يكن له مال لو  
 يشهد والا فلا ولو انفق عليه الوصي من ماله او مال اليتيم غائب فهو متفق  
 اي في الانفاق الا ان يشهد انه فرض عليه اولى يرجع انتهى وفي القنية  
 معلما بجملة في دفعه ينفق على الصغير من ماله وغيره حتى بلغ موضع  
 ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا انفق عليه ليرجع فيه عليه في وجه انفق  
 من ماله نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فدان يرجع  
 عليه ولو كان كمنفق اباه لم يرجع وفي الوجه اختلاف والدين يرجع  
 على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فدان يرجع عليه اذا صار له مال  
 والدين يرجع على الصبي وكذا التفرضا وان لم يكن باذن الحكم انتهى  
 وفي خلاصة ولو اشترى الوصي صفا للنفقة او كسوة بشراء الشهادة  
 له ان يرجع في مال الصغير وانما اشترط شهادة الشهود لان قوله مبرع  
 في الانفاق لكن لا يقبل الرجوع في مال اليتيم الا بالبيعة انتهى ونقد في  
 النزاهة وفتاوى قاضي خان كان هو المصدق كذا في كنفج قال كنفج  
 في فتاواه وفي نوادر اسماعيل عن ابو يوسف دفع اليه عشرة وقال  
 تصدق بها على عشرة مساكين فتصدق بها على مسك واحد دفعة واحدة  
 جاز وهو امر بالصدقة لا على عدد المساكين وكذا لو قال تصدق بها





على مكي واحد فتصدق على عشرة ولو قال تصدق بها على فقراء مكة فتصدق  
على فقراء مكة فمن ولو قال تصدق على الضعفة الذين جعلهم الكبر  
فتصدق بها على البكة فمن ولو قال على السب فتصدق على السب فمن  
ولو قال على مساكين خرسان فتصدق على البكيط فمن ولا يشبه هذا المودود  
الا يصدق ولو قال على فقراء السند او على السود واراد الجرس فتصدق على  
غيرهم فمن ولو كان انما اراد السود لم يضمن وفي العبد دفع اليه  
عشرة ينصدق بها فانفقها على نفسه ويصدق بعشرة من عنده لم يضمن  
وفي الجاهع يكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدراهم عنده قائمة فلم يصدق  
بها وتصدق بغيرها جاز احتمالا ويكون العشرة بعشرة وفي المنفق  
دفع اليه عشرة يشتري له ثوبا يسمى حنصه وصفته فانفقها الوكيل  
اشترى الثوب بعشرة من عنده جاز وفي الحاشية وان ضاع الثوب  
في يده فملك مع مال الامر كذا ذكره في المنتقى وهو خلاف ظ الرداية  
دفع اليه رجل دينارا يشتري له ثوبا فاشترى به ثوبا من عنده جاز  
شراؤه للاحر ويكون الدينار له وكذا لو دفع اليه دينارا يعقضه عريما لم  
يقضاه من مال نفسه وامسك الدينار لنفسه جاز اليه هذا كلام المصنف  
فتاواه وذكره في فصل التفرقات وفي الظهير الوكيل اذا دفع ثمنه اليه  
انما لا صلا حرا بامر الموكل ونسب من دفعها اليه لا يضمن وصار  
كالدين وضعه في موضع من داره ثم سبه ولا ضمان عليه بذلك انتهى  
**فروع** وفي جامع الفتاوى اخذ الدلال العن لبسك اليه صاحب اولاد  
بمسكه ليطفر بصاحبه فيسلم اليه فضا من منه بضا بينهما بالنفع  
ولو دفع اليه الدلال متاعا فوضعه في مكان من ليس في عياله ولا يريد شراؤه  
فضا يضمن دان كان يريد شراؤه فتركه عنده ليراه او ليريه غيره فابوها  
وهلك متاعه في يده لا يضمن وهو الا حسن وقيل يضمن وتماه يعرف فيه

مطلوب الدلال

امر

امر غيره بقضاء دينه فقضاه وجاء ليرجع عليه فقال للمامور ما كان  
لفلان على دين اصلا ولا امر فلان تقضي ورب الدين غائب واقام المامور  
البينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضى يقضي بالمال على الامر للغائب  
وبالرجوع للمامور على الامر وان كان رب الدين غائبا لانه يقر عنه خصمه  
حاضرا لان ما يدعيه للغائب سبب لثبوت ما يدعيه على حاضر لنفسه وفي  
ملكه ينصب كما مضى خصما امر غيره بان ينفق عليه فانفق يرجع على الامر  
وان لم يشرط الرجوع ولو قال لغيره اقض عنه دينه فقضاه يرجع عليه  
ولو قال ادركتة مالي اذهب لفلان عنه الفا ففعله المامور لا يرجع عليه  
الا اذا قال له على ائني ضامن وكذا لو قال عوف الوهاب عنه او اطعم عن  
كثرة يميني فلا صلا في جنس هذه المسائل انما متى ملكه المدفوع اليه مقابل  
يملكه حال فالمامور يرجع وفيما ملكه غير قابل له لا يرجع الا بشرط الضمان  
قال الوكيل بالخصومة قبضت الحق من الغريم فضا من عنده او قال دفعته الي  
الطالب صح اقراره وبره الغرم وانما يعتبر قوله في دعوى الضمان او  
الدفع الى الطالب بيمينه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك البع او الدفع  
الى الموكل يعتبر قوله مع يمينه قال للمديون ابعث بالدين مع فلان او ارسله  
مع ابني او ابني او مع غلامي او غلامك ففعل المديون فضا من منه فهو  
من مال المديون لانه رسول المديون ولو قال ادفع الي ابي او ابني او  
غلامي او غلامك يا يميني فهذا وكيل الطالب فان ضاع من مال صاحب  
ولو دفع اليه ثوبا لبيع ويعل عليه ثمنه زيد او ثمنه ثمن من زيد فانكر فضا  
واذعي الجايح اعطاه له فان باع بلا اجر فالقول قوله ولا ضمان عليه  
وان كان باع كذا كذا عنده خلافا لهما لان المبدل امانة فكذا بدل  
لانه اجر يشترط فلا ضمان على زيد لان قوله بالبيع ليس بيمينه عليه ولو دفع  
الى شخص بكتاب لبيع عليه الفا قرضا جمعك بى من الكتاب فقام بصل







جائز الرجوع عنه ان كان في الطلاق والعتاق لا يمكن عزمه  
 كما لو قال رجل طلق امرأته حتى سكت او اعطى عبدي حتى سكت لا يمكن  
 يمكن عزمه اذا قال ولكتك غير جائز الرجوع عنه وان كان ذلك في البيع  
 والشراء والاجارة يصح كذا في جامع المفتاوى ويتوقف انعزاله على الوكيل  
 علم اعتبار انهم صا جب شرع حتى من لم يبلغ العزل فهو على كونه  
 حتى يعلم انه انعزل كما في شراء الوقاية لابن المكي انك رايته يقول فتصرف  
 اي تصرف الوكيل في حال هو كل قبله اي قبل العلم بالعزل صحيح لانه قد يتصرف  
 بعد العزل قبل ان يبلغ بناء على الولاية يستفاد من تسليم الجميع فيلزم  
 الضمان والضرر مدفوع شرعا وهو نظير ما يحكم على صا ذن وكذا لو عزل الوكيل  
 منه لا ينعزل بدون علم هو كل لانه عقد تم بها وقد تعلق به حق كل واحد  
 منهما في ابطاله بدون احدهما اضرار به كما في الاختيار وغيره وقال الشافعي  
 ينعزل بعزمه وان لم يبلغه العزل لانه بالعزل يسقط حق غيره وجواز  
 الولاية لحقه واما ان يفرد بسلطه حق نفسه كالعتاق والطلاق وكالقول  
 الحكمي مثل الموت والجنون ولما ان العزل خطاب ملزم حتى وحكم في كتاب  
 لا يثبت في حق المالك مالم يبلغه خطاب شرعا بخلاف الاعتاق والطلاق  
 والعزل الحكمي لان العزل فيه حكمي لضرورة عدم الحمل فلا يتوقف على العلم  
 ويستوى في ذلك الوكيل بالوكالة وغيره كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال  
 والرسول ينعزل قبل العلم به اذا ارسله في البيع او غيره فعزمه قبل التبليغ لم  
 انعزل لانه مبلغ عبارة الرسول ونا قولها فيكون حكم رجوع عن الالهي ولم  
 ذلك قبل القبول ولو حججه هو كل الولاية فقال لم ادكم لم يكن ذلك عزلا لانهم  
 وفيه فني وبنيث العزل بقوله عزله كما واخر جئت عن الولاية وبكتامة  
 له كتابا بعزمه وارسل رسول عدلا او غيره حرا او عبدا صغيرا او كبيرا اذا قال  
 رسول هو كل ارسلني اليك لا يبلغك اياك عزله عن كونه وفيه جامع المفتاوى

ولو

ولو اجره فضولي بالعزل فلا بد من احد شرطى الشهادة اما العدد ولو او  
 العدالة قال وحكم عزل الفاضل على هذا التفصيل وفي شراء نظم الوهبان  
 اذا وكله كانه معلقة بالشروط قبل وجود الشرط عند جميع وب  
 اخذ خيره وعنده ان يوسع لا يصح وب اخذ ابن سلم قال الصدر في عهد يقول  
 عهد ونصيرته وفيه وجود عهد لا يقول له اذ كان لا يقر عزلا الا ان يريده  
 بقوله والله لا اؤكله بيعة فقد عرفت شيئا ونكح عزل كما في البرزانية انتهى  
 قال حصصه فتاواه لا يصح عزل الوكيل من غير علم هو كل ولا يخبره عن الولاية  
 عندنا وكذا الوكيل اذا عزل نفسه لا يصح عزله من غير علم هو كل ولا يخبره عن  
 الولاية واذا حججه هو كل الولاية لم يكن عزلا وفيه الجنس قال الشاهد والاشي  
 لم اذكر فلانا فهذا كذب وهو كس لا ينعزل وبعضهم يقول ان جوده هو كونه  
 عزل وذكر شيخ الكلام ان جوده ما عدا التكاليف فصح وروي ابن سماعة  
 انه لو قال اشهد وان لم ادكم لا يكون رجوعا وعزلا لو قال اشهد والى  
 لا اؤكله يقر عزلا ورجوعا قاله من المكي في مع قاله في مسند ردايتان  
 ويجوز ان يقر مسند الولاية نظير مسئلة الوصية وفي محيط عزل الوكيل  
 حال غيبته خصم ان كان الوكيل وكيل الطالب فالعزل صحيح وان كان وكيل  
 المطلوق فان كان التوكيل من غير انتمس احد فذلك لا يصح القول وان كان  
 بانتمس الطالب او ان كان في فان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم بالتوكيل  
 يصح عزله على كل حال ايضا وان كان حاضرا وقت التوكيل او في ثبالي  
 علم بالولاية لا يصح عزله عند غيبته الطالب ان كان بانتمس مد ويصح حال  
 حضرته رضي او سخط وان كانت بانتمس بانتمس في صح مع غيبته الطالب  
 محضه الفاضل واذا اراد سفر او طبت امراته وكذا انه ان لم يرجع من  
 سفره الى اربعة أشهر بطلت التوكيل فخرج ولم يرجع حتى اربعة أشهر  
 هل يخرج امرأة الوكيل على طلاقا اختلفت في ذلك بعضهم ليس بها ذلك وكذا

على ان اراد سفر او طبت  
 امراته وكذا



لو اراد المولى عزل هذا الوكيل غير حضرتها ورضاها قال بعضهم ليس له  
ذلك وقال بعضهم ذلك هو الاصح في الظاهر وهو صحيح انتهى  
ونبطل الوكالة بموت المولى وكذا بموت الوكيل وجنونه مطلقا اى  
مستوعبا من قولهم اطفئ النيران اى استوعبها لان كثيره  
كالموت وقيل كالاعماء قال في خزانة الفتاوى ولو جن الوكيل ثم افاق  
اولى من مجنون وقت التوكيل وقبل ذلك ثم افاق فهو على كالمجنون انتهى  
وهذه اى وحدهم كمنعهم عن ابي يوسف لانه يسقط الصوم  
وعنه اكثر من يوم وليلة لانه يسقط الصلوة ذكره الزيلعي في  
النبية اى وحدهم كمنعهم عن محمد وهو اى قول محمد بخيار  
اى وحول الفتوى لانه يسقط به جميع العبادات حتى الزكاة  
لان استمراره حول ايع اختلاف نص له اية الحكماء واما ما دونه فيقول  
فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يفرق في كونه كالموت وانما يبطل بالموت لا بالبطل  
الاهلية ولان الامر يبطل بالموت وكذلك الجنون وكذلك ملكه هو كل يزدل  
بملكه الى الموت ونظاير كلامه ان الوكالة تبطل بالموت والجنون مطلقا  
وليس كذلك بل لابد من اشتداد مسان من هذا الاصل بان يقال الا  
ان ولو اهل الراهن العدل والحر منهم يبيع الرهن عند حلول الاجل فلا  
ينعزل بموت المولى وجنونه لا يوكيل بالامر بالبيع والوكيل يبيع الوفاء  
لما في كونه قال في البشارة قولهم ينعزل بموت المولى وموته مقيد بالموضع  
الذي يملكه المولى عزل وكيفية الرهن اذا اولى الراهن العدل او الحر من  
يبيع الرهن عند حلول واما الاجل او الوكيل بالامر بالبيع لا ينعزل و  
ان مات المولى او جنن والوكيل بالخصوص بانما يخصص ينعزل بموت  
المولى وموته وكوكيل بالطلاق ينعزل بموت المولى انما لا يفسد  
انتهى معنى هذا يعرف في الوكالة اللازمة ببيع وكالته وكالته

يبيع

بيع الرهن لا ينطى بالعرف حقيقيا او حكما ولا يخرج عن الاهلية كما في  
البحر قال في كونه وهو وارده على قلة لا يخرج عن الاهلية في الصورة  
المذكورة اى ان لم يتعلق به بالتوكيل حق الغير واما اذا يتعلق به ذلك فلا  
ينعزل فان قوله اذا لم يتعلق اى الوكالة بالخصوص بانما يخصص الطالب  
والحكم فيها ليس كذلك سمعت واليها فمضى ونبطل الوكالة بلحاظ المولى  
بدار حجب مرتدا عند اية فان تصرفات مرتد موقوف عنده هكذا  
وكالته فان لم يملك نفذ وان قتل او كفى بدار حجب بطلت كذا في شرح  
الموقاة لابن المحمدا والمراد بلحاظ ثبوت حكمه كما في ايضا الاصل  
ولا تبطل وكالة المرتد بارتدادها حاله ان لم يلق بدار حجب وبحكمها كما في بلحاظ  
وكذا يجوز توكيلها بعد ارتدادها ايضا لانها تبقى بعد الردة مالكة  
للتصرف بنفسها وورثتها لا تؤثر عقودها الا اذا قلته بالتدريج ثم  
ارتدت فان ذلك يبطل لانها لا تملك نفسها فكذا وكبيرها واذا بطلت  
بالحي من احدهما لا تعود بعوده على المذهب المظالم لولا ان  
او وكيل لا مقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطلقا لا تعود وكالته لثبوت  
في مضمونه قال اعلم ان الوكالة تبطل بموت المولى اى ببيع الوفاء انتهى خلافا  
لها فان عندهما تصرفات المرتد جاز فلا يبطل وكالة الا ان يموت او  
يقتر على ردة الحكم بلحاظ قوله في الاختيار والتمساق مع الردة يموت  
حكمي ولو كلف المولى او الوكيل بدار حجب مرتدا ثم عاد لا تعود الوكالة  
لحكمه بطلانها وقال محمد تعود كما في ايضا اذا برأه الجنون اذا افاق انتهى  
وكذا اى يبطل الوكالة مثل ما سبق بغير مولى اى عن اداء بدل انكسار  
مكاتبه ببيع لولا ان المولى مكاتبه فبيع عن الاداء يبطل وكالة وكيفية لانه بالبحر  
لم يبق للمولى مال فيقع تصرف الوكيل في مال الغير بغيره حره فلا يجوز وصار  
كالموت وجوه اى وبطل ايضا بغير المولى ما دون ما يبيع لولا ان المولى عبدا



في بطلان كائنه وكيله لما مر انه لم يبق للموكل مال او انتقل الى غيره  
 واخرق الشركه يعنى وبطلان الوكالة بافراق الشريكين بان كان  
 احد الشريكين وكل رجل من التصرف في مال الشركه فافترقا لان بقاء الوكالة  
 يعتمد قيام الامر وقد بطل بالافراق والعجز والحجر واذا كانت التوكيل  
 بالتعاضد او بقضاء الدين لا تبطل بالحجر لان وكالة يسبقها ما هو مطابقا  
 كونه شركه الوقاية لان الحكم قال في الاختيار واذا عجز المالك ب او حجر  
 المادون او افترق الشريكان بطل توكيلهم وان لم يعلم به الوكيل  
 لان بهذه العوارض لم يبق للموكل مال او انتقل الى غيره فيبقى تصرف الوكيل  
 في حال الغير بغير امره فلا يجوز وصار كالمستأجر في كونه وانما صار  
 عزلا لما تقدم من ان قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بالعجز  
 الحجر علم اوله يعلم اذا كانت وكيله في العقود والخصومة اما اذا كانت  
 في قضاء دين واقتضاه وقبض وديعه فلا يكونا من الحجر  
 والحجر عزلا لانها يوجبان الحجر من انشاء التصرف لامن قضاء الدين  
 واقتضاه فكذلك لا يوجب عزل وكيله وكذا الوكيل يقبض الموديع لم يغزل  
 بحجره وحجه كما في الحجر فلا عن كانه احكام اذا علمت هذا ظهر ان  
 المحصل الحلق في محل التقيد ببعالما جازموت قال صاحب المنهج وهذا  
 وامثاله مما يوجب عدم الركوت والاعتد على كونه من المتوفى الموضوعه  
 لتفعل كذهب لان من لم يكن مطلقا على ما اخرج على ما اعد المقررة  
 في متونهم ومختصراتهم يعتمد ذلك على اطلاقهم فيقتضي بذلك اوجوبهم فيقتضي  
 شفعاء وهذا امر عظيم وكان جسم نسال الله في التوفيق والبرهان  
 الى اقوم طريق وتصرف الموكل اي وبطلان الوكالة بتصرف الموكل فيما دله  
 اي تصرفه في نفسه فيما دله بتصرفه بغير الوكيل عن التصرف معه لودله  
 باعتاق عبده او كتابته فاعتق او كاتبه كوكله بنفسه او بشراء امرأه

في نفسه

او بشراء شيء ففعل بنفسه وان لم يكن تصرفا بغير الوكيل عن التصرف  
 مع الموكل فيه لا تبطل الوكالة كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فلو قيل  
 ان يطلقها اخرى ولو ارشدا الزوج وقع لطلاق الوكيل عليه ما دامت في  
 العدة وكونه بمنزلة مدينه ولو دللها بطلاقها في لغير الزوج وقع طلاق  
 الوكيل في عدتها فلو دللها بالبيع فباعه موكل ثم رد عليه بما هو مبيع فالتوكيل  
 على وكالة وان رد بما لا يكون فسخا لا تعود الوكالة كما لو دللها في حبه  
 شيء ثم وهبه لموكل ثم رجع في حبه لم يكن للوكيل الهبة ولو دللها بالبيع  
 ثم وهبه للموكل او اوجوه فلم يفسد على وكالة في رد الوداع ولو دللها ان  
 يواجر داره ثم اجرها لموكل بنفسه ثم انسخ الاجارة يعود على وكالة كما  
 في ما قبله وفي البزازية وكذا يبيع داره بنفسه فهو عنها عند الامام  
 ومحمد لا ينقص والوصية بمنزلة الوكالة كذا في محققنا فانقر هذا ظهر  
 ان المحصل الحلق في محل التقيد ولم يذكر التقيد كذا في ما هو محال  
 بدون ذكره كما لا يخفى وفي محققنا وبغيره كوكيل بلا عزل بنهاية الموكل فيه كما  
 لو دللها بقبض دين له على زيد فقبضه كدبر الوكيل بنفسه او دللها بقبض  
 فزوجه الوكيل كما في البزازية ولا يشترط في موت اي موت الموكل وما  
 بعده اي المقتول وتصرفه موكل فيما دلل به علم موكل اي ذلك الشيء بغيره  
 تبطل الوكالة وان لم يعلم الوكيل بذلك لانه عزل حكمي والعزل الحكمي لا يشترط  
 فيه العلم **فروع** وفي التبيين ولو عزل الموكل وكيله كالمادون لان يسوول  
 لان ذلك يخرج من الاذن في التجارة لا يكون الاعا ما كانت باطلا الا ترى  
 ان الموت لا يملك نهيه عن ذلك مع بقاء الاذن وكذا لا يفسد فعل الحكمي فيه انسخ  
 رجل وكل رجل من خصومة ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضي مع رجل اخر  
 فقال للموكل لفا في دعوتك ولست هذا في خصومة فلان وان هذا الوكيل  
 يريد السفر اوانا اتهم ان يفر على شيء يلزم منه ما خرجته عن الوكالة



وقلت هذا الاخره خصوصه فان الفاضل لا يقبل ذلك باخره حتى يحضر  
الحكم فيخرج الوكيل كمرته وينصب الفاضل من اعوانه حتى يطلب الحكم  
فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه في حركه الاول عن الوكالة ويؤكد المشايخ ويستوثق  
من المدعى عليه كذا في قاض خات هذا **كتاب** في بيان احكام الدعوى  
لما كانت الوكالة بالخصوصه لاجل الدعوى ذكر الدعوى عقيب الوكالة  
وهي في اللغة لما في الغايه عبارة عن قول يقصد به الاستسنان ايجاب حق  
على غيره وفي المحاسبه ادعيته طلبته لنفسه والامم الدعوى وقد تضمنت  
الادعاء معنى الاجار فيه دخل الباء جوارزا يقال فلان يدعى بمرم فلان  
اي يجبر بذلك عن نفسه ويحكم عاوي بكر الاولاد وفتحها وبعضهم الفتح اول  
ومعهم من سوت بينهما ومثل الفتوى والفتاوى وفي المحاسبه يقال ادعى  
زيد على عمرو ما لا فريده المدعى وعمر المدعى عليه والمحال المدعى به فلهصدر  
الادعاء افتعال من دعا والمدعى على فعله اسم منه والفرق انما كانت  
فلا يثبت يقال دعوى باطله وصحيته وجمعها دعاوى بفتح الهمزة والواو  
لا غير كفتى وفتاوى والدعوى في الحرب ان يقول الناس يا فلان كذا  
في فتح وانما معناها الشرع فما افاده بفعله وهي اي الدعوى اخبار  
بحق لم اي المدعى على غيره اي حال المنازعه ولهذا قال النبي عليه السلام البينة  
على المدعى واليمين على من انكر والبينة واليمين انما يجتاها اليهما حال المنازعه  
ولهذا قالوا لا يصح الدعوى في غير مجلس القضاء كذا ذكره ابن المكله في شرح  
الوقايه قال في الاختيار المدعى مشتق من الادعاء وهو الطلب وفيه  
في الشرع قول يطلب به الثمان اثبات حق على الغير لنفسه والبينة من  
ايمان وهو الكف والاطمار واليمين في الشرع تظهر صدق المدعى  
وتكشف الحق والاصل في البينة قوله عليه السلام لو ترك الناس ودعواهم لادعى  
دعاهم قوم في اموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من انكر وفي رواية

واليمين على المدعى عليه اذ هو الاصل في البينة ويستثنى عليه عامه مسائله  
انتهى وقد اختلفت عبارات المشايخ فيها فلهذا ما قاله المحقق صاحب الاختيار  
لما مر وقيل هي عبارة عن اضافة مبلغ الزعم حاله المنازعه وقيل هي  
قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره او دفعه عن حق نفسه وهو  
حد صحيح فقول بغيره بمنزلة الجس وقوله يقصد به طلب حق قبل غيره  
فصل عن الشهاده فانها وان كانت قولاً مقبولاً الا ان انك هذا بعد  
بذلك لما مقا قبل غيره وقوله او دفعه اي دفع الخصم عن حق نفسه انما  
هو لاجل دعوى المدعى عليه اذ في سماعها وجريان الفتوى على صحة  
سماها لما في خلاصه والبنائيه والمدعى في المعادضة لا يطلب حقا عنه  
غيره وانما يطلب دفعاً عن حقه وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الى  
اما اذا اريد به ما هو الاصح من الوجودي والمدعى ان يجد التعريف عن هذا  
التعريف وان اريد بالطلب الطلب في اص وهو ما كان بلفظ الدعوى  
بقرينة المقام لم يجز ان قيد اخر لاجل عيّن التحقيق وهو قول غير جازم  
لما فعل العلامة ابن النرس قال انه قول مقبول عند الفاضل لكنه جرحه فلا  
بد من اخراجه من تعريف الدعوى كذا ذكره في الفتح ثم قال بعضهم من  
تسمية عيّن التحقيق جرحه توقف صحة القضاء عليه ولو قضى بدونه لا  
ينفذ ومن ثم لم يقرض لذكره واليه باليه يذكر والمدعى من لا يجزى على  
الخصوصه يعني اذا تراءى الدعوى والمدعى عليه من مجزى على الخصوصه  
وقيل المدعى من لا يستحق الاتحج كاتخرج والمدعى عليه من يستحق قول  
من غير حجه كما جاب الميّد وقيل المدعى من يستحق كلامه على الالبات فلا  
يصير خصماً بالتكلم في التفات الخراج لوقال الذي اليه هذا الشيء ليس  
لك لا يكون خصماً ومدعى ما لم يقل هو المدعى عليه من يستحق كلامه  
على الشيء فيكتفى منه فان ذا الميّد لوقال ليس لك هذا كان خصماً



بهذا القدر وقوله هو في فصله في الكلام غير محتمل اليه وقبل المدعى من  
يضيق ما عند غيره نفع والمدعى عليه من يضييق ما عنده لنفسه  
وقبل المدعى من يتم غير الناطق والمدعى عليه من يتم بالظ كالحار ج  
وذي اليد وقبل غير ذلك وجميع العبارات متقاربة وينبغي ان يحق ويحرف  
بالمعنى لا بالصورة فان المدعى اذا ادعى المال الوديعه فانه يوقع صورة  
منكر موقن حتى لو ترك لا يترك والعقبة اذا امكن النظر والمعنى الفكر  
ظهر له ذلك بتوفيق الله تعالى ومعرفة الفرق بين المدعى والمدعى عليه من  
اهم ما يبتنى عليه مسائل هذا الكتاب فان كل واحد منهما يدعى  
الشيء لنفسه اما الحار ج فقط وكذا المدعى عليه لانه يقول لا بل هذا ملكي  
قال في التبيين ثم شرط جوان الدعوى ان تكون في مجلس القاضى ولا تصح  
في غير مجلسه حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه وان يكون الخصم حاضرا حتى  
لو ادعى على غائب لا يجب وان يكون المدعى شيئا معلوما يمكن ايقانه بالبينة  
بابينه ويمكن القاضى من الحكمه حتى لا يجب الجواب على المدعى عليه اذا كان  
المدعى مجهولا او حكمه وجوب الجواب على الخصم اذا صح وتثبت على  
صحة وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا اذنع واقامة البينة  
واليمين اذا انكر التمس وركبنا اضافة بحق النفس لمن كان اصلا كقول  
له عليه كذا او اقصيته او ابرأته ونحوه او انه من تاب منته به لما في التوسيل وال  
الصغير ووصيه عند النزاع واهل الدعوى القادر فلا تصح من المجهول  
المميز فلا تصح من الجسم الغير المتميز ولا الى الجسم المحجور عليه واما الجسم المأذون  
له فدعواه صحيحة اذا كان مدعى وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا  
صحيح وفي المنتقط ولا تصح خصوصية الجسم الا ان يقر ما ذكرناه كخصومة  
كذا في النوازل الزينية وتما يعرف في التبيين وانما حسيبنا فقال في القضاة  
انه تعلق البقاى وقد رشحنا على المعاملات ولا يصح الدعوى الا بالذكر شيئا

علم

علم جسمه وقدره كعشرة اقفره مثل ان فائدتها الا انما بواسطه الامانة  
ولا يتحقق الامانة ولا الا انما في المجهول فلا تصح ولا يجب الجواب على خصم فاذا  
ثبت جسمها ونوعها وقدرها وصفها وسبب وجوبها صحة الدعوى  
فيثبت عليها احكامها من وجوب الاحضار والحضور والمطالبة بالجواب  
ووجوب الجواب واليمين واقامة البينة ولزوم احضار الشئ والمدعى ان لم  
يكن كذا في التبيين قال في الاختيار اعلم ان الدعوى اذا صح عند القاضى  
وجب على خصم المحض الى مجلس القاضى قال الله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله  
ليحكم بينهم اذا فرق منهم معوضون ومنهم الالف الوعيد على ترك المحض  
وهو الا عراض عن الاجابة ولان الحكم يحضرون الناس يحجروا الدعوى  
من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله يؤمنون من غير نكير فان حضر وادعى عليه  
وجب عليه الجواب بلا اذنع حتى لو سكت كان انكارا فسمع البينة عليه  
دفعاً للضرر عن المدعى الا ان يكون اخرس انتهى فان كان اى ما  
يدعيه المدعى انه يجاب له به يعني ذكر القاضى وضعه وان يجاب له به اى  
المدعى لان القاضى لا يعلم لما ذكره حقه عنده ولا بد من بيانه على وجه لا  
يتقضى خفاه كذا في الشهادة كذا في التبيين قال في المنع ولو كان ديناً ذكر  
وصفه لانه لا بد من تعرفه وهذا لوصفها لطفه تشمل المكمل والمكروزون  
تقوا او غيره في دعوى المكملات لا بد من ذكر جسمه والنوع والصفة والقدر  
وسبب الوجوب ولذا قال في البحر مغرباً الى الخزانة واذا ادعى عليه اقفره  
خطة ديناً عليه ولم يذكر باى سبب لاشتمع ولا بد من بيان السبب  
لانه اذا كانت سبب السلم قائما يكون له حق المطالبة في الموضوع الذي  
عينه وان كان سبب القرض او سبب كونها بمن جميع يتبين مكان  
القرض والمبيع مكان الايقان وان كانت سبب الغصب والاشتمال  
فيقول له حق المطالبة بتسليم كخطة في مكان هم الغصب والاشتمال انتهى

وينا ذكره



وان كان عينا نقليا يعني وان كان المدعى به عينا منقولاً في يد الخصم  
ذكر اى المدعى للخاصة انما اى العين في يد المدعى عليه بغير حق وانما  
بشأنه اى المدعى عليه بها اى بالعين يعني لا يكفي للمدعى ان يذكر غائبا  
انه في يد المدعى بل يزعم عليه دعواه بغير حق اذ الشئ قد يكون في يد  
غير المال بحق كالمهرن في يد المهرن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن  
وهذه العلة تشتمل العقد ايضا لا ادرى ما وجه تخصيص المنقول بهذا  
الحكم قيده بالادعى لانهم اذا عاهدوا بمنقول انه ملك المدعى تقبل وان  
لم يسجدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما عاهدوا بالملك ومكانه  
لا يكون في يد غيره الا بعارض والبينة تكون على مدعى المعارض ولا يكون  
على صاحب الاصل وقال بعضهم لا تسمع ما لم يسجدوا انه في يد المدعى  
عليه قال في الصحيح الاول اصح ولا بد ان احضارها اى العين المنقولة  
ان الحكم اى الاحضار ليسا رابعا عند الادعى والشهادة او الكلف  
يعني يشير الى العين المدعى عند الادعى والشهادة عند اداء الشهادة  
والحالف الحلف عند الحلف لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذا في المنقولات  
بالأمانة لانها ابلغ اسباب التوثيق وان تعذر اى احضارها بها كها  
او غيبتهما يذكر اى المدعى قيمتهما يصح للمدعى معلوما لان الاعيان  
تتفاوت والشرط ان تكون الادعى في معلوم وقد تعذر ذلك ههنا  
فوجب ذكر قيمتهما لانها خلف عنه قال الفقهاء ابو الليث يشترط في القيمة  
مع ذكر القيمة النوعية والذكورية وقال قاض خات وصاحب الاختيار  
ان كان العين غائبة وادعى انه في يد المدعى عليه فالثمرات بين  
المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في الصحيح وان لم  
يبين القيمة فقال عصب منى عينا كذا ولا ادرى انه هالك او قائم  
ولا ادرى كم كانت قيمته قال في الكافي ذكر في عامة الكتب انه يسمع

دعواه

دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة  
لنضر به ذكره الزيلعي في التبيين قال فاذا سقط بيان القيمة  
عن المدعى سقط عن الشهود ايضا بل اولى لانهم ابعد عن حاضرة  
المتهم قال في الصحيح وان تعذر احضاره مع بقاء البينة كرجي وصبرة  
صحة بعت القاضى امينة او حضر بنفسه ولا بد من الاشارة الى  
عينها وفي المحكي مؤيداً الى الاجبي من الجامع الصغير في مسألة الشا هذا  
اذا شهدوا على شربة بفترة واختلفوا في كونها تقبل الشهادة خلافا  
لها ثم قال وهذه المسئلة تدل على ان احضارها كمنقول ليس بشرط صحة  
الدعوى ولو شرط لاحضارها ولما وقع الاختلاف عند ذلك هذه في كونها  
ثم قال وهذه المسئلة انما هي غافلة فقلت ليس في ذلك دليل على ما ذكر  
لانها اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها وذكر القيمة يكفي وذكر في اخر  
دعوى قاض خات ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر  
قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف الحكم فيه بعضهم  
شرط التفصيل وبعضهم اتفق بالاجمال وهو الصحيح لو ادعى عصب هذه  
الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة فان ادعى ان الاعيان  
قائمة في يده او استهلكها وبين القيمة للكل جملة تسمع دعواه وتقبل  
بينته وذكر في الجامع ان ادعى انه عصب منه جارية ولم تذكر قيمتها  
تسمع دعواه ويؤمر بردها جارية فان عجز عن ردها كما القول في مقدار  
القيمة قول القاضى فلما سمع دعوى العصب من غير بيان القيمة  
فلان يصح اذ بين قيمة الجملة قيمة كان او قيل بشرط ذكر القيمة  
اذا كانت الادعى سرقة يعلم ان السرقة كانت نصا باخا فاما فيما سوى  
ذلك فلا يشترط انتهى ادعى قيمة شئ مستهلكه الشرط بيان  
جنسه ونوعه واختلف في بيان الذكورية والانثوية في الدابة ذكر العادل



في فصوله قال ذكر الصدر شهيد اذا قمت دابة مستهلكه لا بد  
من ذكر المذكورة والاثوثة ولا بد من بيان السن وهذا على اصوله  
مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بملاك  
المستهلك لان حق المالك عنده بان في العين المستهلكه فانه قال  
يجب حصول من العين المفقود المستهلك على اكثر من قيمته لانه في يوم الواجب  
في زمة المستهلك قيمته المفقود وهو دين في الذمة واذا صاع من الدين  
على اكثر لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة بناء على القضاء بملاك المستهلك  
لا بد من بيان المستهلك في الدعوى والشراية ليعلم القاضي بماذا يتحقق  
وهذا القائل يقول مع ذكر الاثوثة والمذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول  
فرس او حمار او ما اسلمه ذلك ولا يتحقق بذلك الدابة لانها مجزولة وفي  
دعوى الايداع لا بد من بيان مكان الايداع سواء كان له حمل اولاً  
وفي الغصب ان كان له حمل وموئنة فلا بد من بيان موضع الغصب فلا  
تحج الدعوى بدون بيانه وان لم يكن له حمل وموئنة لا يحتاج الى بيان  
مكان الغصب وفي غصب غير مكمل واستهلاكه ينسحق ان يبين قيمته  
يوم الغصب وظر الرواية وفي رواية بخير المالكين ان يضمن قيمته  
يوم الغصب او يوم الاستهلاك فلا بد من بيان القيمة الكل من الممنوع وفي  
العقار ينع وان كان الممدعي به عقار لا يحتاج الى قول بخير حتى ينع  
يحتاج الممدعي ان يقول انه في يد الممدعي عليه بخير حتى في المنتقل لكن  
يحتاج ان يقول ان العقار في يده وانما يملكه لان الممدعي عليه لا ينع  
خصي الا اذا كان العقار في يده فلا بد من اثباته ولا يثبت الايداع فيه  
اي في العقار بتصادمهما ان يتصادق الممدعي والممدعي عليه ان العقار  
في يد الممدعي عليه لان الايداع فيه غير مكمل هذه ولعله في يد غيرهما تواصفا  
فيه ليكون لهما زريعة الى اخذه بحكم حكاهم بل يبينه اي بل يثبت

اليد في العقار ببيئته او علم القاض في الصحيح لشقي شهيد هو اضافة  
تجلاف لمحقول لان اليد فيه معاينة فلا حاجة الى اشتراط الزيادة  
وقال في المنع وليس ما ذكر من اشتراط بكون اليد في العقار بالبيئته  
او علم القاض مطلقاً في جميع الصورة بل اذا ادعى ملكاً مطلقاً في  
العقار اما في دعوى الغصب والشراء فلا يشترط بكون اليد به صريح  
البناري حيث قال بعد اشتراط بكون اليد في العقار هذا اذا ادعاه  
ملكاً مطلقاً اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد واقراره بانه في يده فالمر  
الشراء واقرب بكونه في يده لا يحتاج الى اقامة البيئته على كونه في يده و  
الفرق ان دعوى العقار كما يصح على ذي اليد يصح على غيره ايضاً فانه  
يدعي عليه تمليك والتحكيم كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره ايضاً  
فصوم بكون اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق  
فدعوى تروا التعرض بازالة اليد باحتمال هو اضافة كما قرناه من قبل  
انتصر ولا بد فيه اي في العقار من ذكر البلد اي من ذكر بلدة بها الدار  
والمحلة وحدود الاربعة في الدعوى والشراية اي على العقار ولو كانت  
العقار مشهوراً عند الجاه خلافاً لهما كما في المنع لا تضر توفيقه بالشارة  
لتعذر نقله الى مجلس الحكم فتعذر التحديد اذ العقار توف به ويبدأ  
بذكر البلدة لانه اعم ثم بالمحلة التي فيها العقار ثم ببيت الحدود ولان التوفيق  
يقع بذلك في الاختيار قال في المنع ويشترط التحديد بمعنى العقار كما في  
الشهادة عليه ولو كانت مشهوراً عند الجاه خلافاً لهما الا اذا عرف الشهود  
الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كذا في البحر نقلنا عن الملقط و  
قال في جامع مفصوله في دعوى العقار لا بد ان يذكر بلدة فيها الدار ثم  
المحلة ثم السكن فيبدأ اولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة اختياراً لعمد لعمد قال  
مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالاحص وقيل يبدأ بالاحص ثم بالاعم



فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا وكذا وقاسم على النسب  
 يقال فلان لم يغال اي فلان لم يزد كذا في محله بما هو اقرب فيترق  
 الى الابد وقول محمد احسن اذ العام يعرف بالحق ص لا بالعكس وقصص النسب  
 حجة عليه اذ الاعم شمس فان احدهما الدنيا كثر فان عرف والآخر في الاخص  
 فيقول ابن احد فان عرف والآخر في الجحيم انتهى وسماء اصحابها اي ولا  
 بد من ذكر اسماء اصحاب كدود ونسبهم الى جد اي اب الآي جدي واحد  
 من اصحاب كدود يتميز عن غيره لان التوفيق يحصل بذكره وفي  
 الرجل مشهور اي بين الناس يكتفى بذكره اي ذكر نسبه او لقبه المشهور  
 ولا يحتاج الى ذكر النسب لوجود التوفيق بدونه وفي غيره ولا بد من ذكر  
 الجدا ان لم يكن الرجل مشهورا بين الناس عندنا لان تمام التوفيق  
 يحصل وعندهما اذا كان الفقار مشهورا بشهرة الرجل لا يحتاج  
 الى تحديده وان كان الرجل مشهورا يكتفى بذكره كقولهم قصود انتهى  
 وفي الفقار كلام للملك ثابت له اصولا دار ومخل ودرما اطلق  
 على الصانع وجميع عقارب وفي الفقار الضعة وكل مال له اصل  
 كالدار والضيعة انتهى وقيد بدعي كدود اذ لو ادعى من محدود  
 لم يستطع بيان حدوده كما في البرازية وفي جامع الفصولين ولو ادعى  
 من مبيع لا يقبض لابدن احضار المبيع محله حكم حتى يثبت البيع  
 عندنا في ممتلكات مالوا دعي من مبيع قبض فانه لا يجب احضاره  
 لانه دعوى مدني حقيقة انتهى فان ذكرنا كذا اي من الحدود وشر  
 الرابع صح اي صح الدعوى في لوجود الاثر وقال زفر الكنتي لابدن ذكر  
 الحدود الاربعة وعندها يوسف يكتفى بالثبوت كما في نية ذكره في الفهم وان  
 ذكره اي الرابع وغلط فيه اي في الرابع لا اي لا يجمع الدعوى لانه يكتفى  
 مدعي به ولا كذا بذكره وفي جامع الفصولين وانما يثبت الغلط

باقرارك هذه غلطت فيه اما لو ادعاه المدعي عليه لايستبر  
 بيته لان دعوى غلطت هذه من المدعي انما يكون بعد دعوى المدعي  
 جوبه المدعي عليه والمدعي عليه حين احسن المدعي فقد صدقته ان  
 المدعي لهذه كدود وفيه براء بدعي الغلط منا قضا بعده او  
 نقول تفسير الدعوى للغلط في احد الحدود ان يقول المدعي عليه  
 احد الحدود وليس ما ذكرتك هذه ان يقول صاحب الميراث بهذا الحكم  
 الذي ذكره انك قد وكل ذلك في وصيها في السبق لا تقبل وفيه غلط  
 قال المحقق اذا قضيت بثلثة حدود وجعل في الرابع بازاء الحد الثالث  
 حتى يجازي الحد الاول يعني على الاستقامة ذكره في الفهم وفيه غلط ولو  
 كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حد فوفقت المحلة  
 بين رجلين احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى والمدعي يريد ان  
 يحسم الحق في محلة والاخر ياتي ذلك اختلف في ابو يوسف ومحمد  
 الصحيح ان صيغة بكانت مدعي عليه وكذا لو كان احدهما من اهل  
 العكر فهو على هذا انتهى كذا ذكره في الفهم وعلم في المحيط كما في البحر بان  
 ابا يوسف يقول ان المدعي ينشئ الخصومة فيعتبر قاضيه وقال محمد يقول  
 ان المدعي عليه دافع لها وفي البرازية قاضيان في مصر طلب كل واحد  
 منهما ان يذهب الى قاض فالحكم للمدعي عليه عند محمد وعليه مفتوي  
 هكذا نقل عبارة البرازية صاحب الفهم لم قالنا قلا عن صاحب البحر وهو  
 باطلاه ش من لما اذا اراد المدعي قاض محله المدعي عليه واراد المدعي عليه  
 قاض محله المدعي وما اذا تعدد القضاة في كذا هب الاربعة وكثروا كما في  
 النقرة قالوا فاذا اراد المدعي قاضيا شافيا مثلا واراد الاخر ما لهما  
 مثلا ولم يكونا من محلتها فان للحكم للمدعي عليه وهذا هو الظاهر  
 افيتت مرارا كثيرا ولو عارفت اصحاب الفتاوى تفيد ان فرض المسئلة





التي وقع فيها الكلام بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البعثة قاضيا  
 كل قاض على محله واما اذا كانت الولاية لقاضين او لعضة على مصر  
 واحد على السواء فاعتبر المدعى في الدعوى فله الدعوى عند ائ قاض  
 اراده اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعى او للمدعى عليه ويشهد  
 لصحة هذا ما قدمناه من تعليل صاحب الحيط ولو امر المدعى عليه  
 وجب اعتباره لما فيه من منع اعتبار غير من اختياره السلطان باجابه  
 المدعى عليه من القضاة من سماع هذه الدعوى فبصيرورة فالبينة  
 اليه والقضاء بغير ذلك لا تقدم في كتاب القضاء انتهى واذا صحت  
 اي الدعوى سأل القاض في الخصم اي المدعى عليه عنها اي عن الدعوى  
 ليكشف وجه الحكم بطلب المدعى اذ الحكم بالبينة بخلاف الحكم بالاقرار  
 لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على قضاء فان الحكم من القاضي  
 اقرار المخدوع عن موجب ما اقرب بخلاف البينة لانها انما تصير حجة  
 بانصال القضاء بها كما في شرط الوقاية لابن فرشته فان اقرأ المدعى  
 عليه بما ادعى حكم اي القاضي عليه اي على المدعى عليه باقراره لانه حجة  
 بنفسه وان اقرأ المدعى البينة يعني يسأل القاضي عن المدعى بالبينة  
 على دعواه فلا بد من السؤال عن البينة ليتمكن من الاستدلال فان اقامها  
 اي المدعى البينة على دفع دعواه فحضر القاضي بالبينة على المدعى عليه والا  
 اي وان عجز المدعى عن اقامة البينة حلف الخصم اي حلف القاضي  
 المدعى عليه ان طلبه اي البينة خصمه لان البينة حجة المدعى فلا بد  
 من طلبه فان حلف اي المدعى عليه انقطعت الخصومة اي عن المدعى  
 عليه حتى تقدم البينة اي الا ان تقوم البينة على ما ادعاه فتقبل  
 لقوله صلى الله عليه وسلم البينة الفاجر الحق ان ترد من  
 البينة العادلة ولان طلب البينة لا يدل على عدم البينة لاحتمال

انها غايبة او حاضرة في البلد ولم يحضرها لان البينة بدل عن  
 البينة فاذا قدر على الاصل بطل حكم كذا في الاختيار وانما  
 انقطعت الخصومة لقوله صلى الله عليه وسلم للمدعى انك بينة  
 فقال لا فقال اعطيه لك بينة فقال للمدعى يحلف ولا يبارى فقال عليه  
 السلام ليس لك غير ذلك وانما صار البينة حجة المدعى لاضافته اليه  
 بلام تمليك ولان المنكر قصد اتواء حقه على زعمه بالانكار فملكه الشارع  
 من اتواء نفسه بالبينة كما ذبه وهي الغفوس ان كان كاذبا لم ينعم  
 وهو اعظم من اتواء الكمال والاحص للثواب بذكر اسم الله وحده  
 وهو صادق على وجه التعظيم كما ذكره الزيلعي في التبيين قال في ههنا  
 لا بد من طلب البينة لان البينة حجة بعد تخلف القاضي لان المدعى  
 عليه لو حلف وطلب المدعى بيمينه بين يدي القاضي من غير استخلاف  
 القاضي فلهذا ليس بتخلف لان التخلف حق القاضي كما في القنية  
 ولو اصرطحا على ان يحلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل  
 فلو برهن عليه بيمينه والا يحلف ثانيا عند القاضي كما في النزازية  
 وجب ان يعلم انه لا تخلف الا بعد طلب المدعى عند صماعة جميع الدعوى  
 وعند ابي يوسف يستخلف بلا طلب في اربع مواضع في الرد بالعيب  
 والشفيع بالنه ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلبت فرض النفقة  
 على زوجها انما يحلف بالنه ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك  
 الفرض النفقة والرابع يحلف بمسحق بالنه ما بعث واجمعوا على  
 ان من ادعى ديناً على ميت يحلف معاً في بلا طلب الوصي والوارث  
 بالنه ما استوفيت من المديون ولان احداً اذ اده اليك ولا قبضه  
 لك قابضاً بمرء ولا ابرأته منه ولا احلف بشيء من ذلك احداً  
 ولا عندك ولا بشيء منهن كذا في النزازية انتهى وان نكاح مرة



أي قال المدعي عليه في مجلس القضاء لا أحلف أو سكت بلا أفة أي بلا عذر  
 بأن يكون آخرس فقط أي القاضي بالكول صح لأن النكول اعترف  
 فيقضيه لأنه حجة كالإقرار لما في الاختيار وعرض العيين ثلاثا ثم القضاء  
 أحوط هكذا فعله أبو يوسف مع وكيله بكيفية والزمه المال قال في الاختيار  
 والاول أن يعرض عليه التمسك ثلاثا ويجزئه أن من مذهبه بالقضاء بالنكول  
 لأنه يحتج فيه فربما يخفى عليه حكمه وإن قال بعد النكول أنا أحلف إن كان  
 قبل القضاء حلف كونه مختلفا فيه وإن كان بعد القضاء لم يحلف لأن  
 النكول بمنزلة الإقرار ولو أقر ثم قال أحلف لا يسمع منه كذا هذا  
 انتهى قال في التمسك وإذا قال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر لا يستعمل في المجلس  
 ليقر أو ينكر وفي خلاصة رجل ادعى على آخر ما أفترعه السكت فلم يحلف  
 أصلا يؤخذ منه كغيره ثم قال جبراته عسى به أفة في لسانه أو سمعه  
 فإن أجروا أنه لا أفة به يحضر مجلسكم فان سكت ولم يحك يترك منكرا  
 قال الامام الرضائي هذا قولها أما عند أبي يوسف فيجب أن يحجب  
 انتهى قال صاحب البحر بعد تقدمه بسلام الخلاصة والفندي على قول أبي يوسف  
 فيما يتعلق بالقضاء لما في ابن رزينة والغنية قال هكذا أفقيت بأنه يحجب  
 أن يحجب بغيره فيقضيه عليه أو ينكر فيحلف لأن العيين إنما  
 توجه على منكر صريحا وهذا ليس بمنكر صريحا ولو اصطلمها أن المدعي  
 لو حلف فأحكم صما من وحلف لم يضمن لما فيه من تغيير حكم الشرع  
 وذكر الزيلعي في باب احتمال أن النكول لا يوجب شيئا إلا إذا اتصل  
 القضاء به وبدونه لا يوجب شيئا لأنه أقر رغبة لسمته البديل فليكون  
 موجبا بانفراده وذكر هنا أنه لا بد أن يقول النكول في مجلس القضاء  
 استثنى ثم النكول قد يكون حقيقته كقول لا أحلف وقد يكون حكما  
 بأن يسكت وحكمه حكم الاول إذا علم أنه لا أفة به من خرس أو طرش

هو الصحيح لما في السراج الوهاج فحضر عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا  
 يلتفت إليه والقضاء على حاله كذا في ثمانية وظاهر ما ذكرنا أن طرف  
 القضاء ثلاث بينته وأقرار والنكول وصرحوا بأن من علم الغايب بشئ  
 بعد القضاء في غير حدود أما القضاء فله القضاء به يعلم لما في خلاصة  
 وظاهر ما في جامع الفصولين أن الفتوى على أن القاضي لا يقضي بعلم  
 لعدا قضاء الزمان وسبأ أن الفتوى من طرق القضاء  
 بالبدية فهي خسر وزاد ابن القيس في الفتاوى البدرية سادسا لم يظهر  
 به في كلام غيره وجبراته والنجح أما البينة أو الإقرار أو العيب أو النكول  
 عنه أو الفتوى أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به أو القرآن الدالة على  
 نطق الحكم به دلالة واضحة بحيث يصح به غير القطوع به فقد قالوا  
 لو ظهر اشكاف من دار ومعه كمين في يده مقلوب بالدماء سريع الحركة  
 عليه لم يخوف فدخلوا الدار في ذلك الوقت على الفور فوجدوا بها انسانا  
 مذبوحا لذلك كمين وهو مضمحل بدمائه ولم يكن في الدار غير ذلك الرجل الذي  
 وجد به تلك الصفة وهو خارج من الدار أنه يؤخذ إذا لا يمتري أحد  
 في أنه قاتله والقول بأنه ذبح نفسه وإن غير ذلك الرجل قتله ثم سؤر  
 لحائط وذهب إلى ذلك احتمال بعيد لا يلتفت إليه إذا لم يشاء عن  
 دليل هكذا ذكره صاحب المنهج ثم قال اعلم أن القضاء بالنكول لا يسمع  
 المقض عليه من إقامة البينة بما يبطله في ثمانية من به ما يبطل  
 دعوى المدعي رجل يشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البايع  
 فأنكر البايع أن يكون العيب عنده فاستعمله فنكضه القاضي عليه  
 والزمه العيب ثم قال العيب بعد ذلك قد كنت بترأت إليه من هذا العيب  
 فأقام البينة قبلت بينته قال في السراج الوهاج ثم إذا قطع القاضي  
 الخدمة بين المدعي عليه والمدعي على دعواه بعد ذلك حتى لا أقام البينة



بعد ذلك على وفق دعواه قبلت فاذا قبلت هل يظهر كذبه ادلا عند محمد  
لا يظهر وعند ابو يوسف والفتوى انه اذا ادعى كمال من غير سبب خلف ثم اقام  
البينة لا يظهر كذبه <sup>بالمظهر</sup> بالبينة لجواز انه وجد القرض ثم البراء وفي  
الجماع رجل قال لا اراه انت طالع ان كان لعلائ على شيء فشهد شاهد  
ان فلانا اقترض القابل العين فقص القاضي بالمال لا يثبت لجواز انه وجد  
القرض ثم وجد البراء ولو شهد ان لعلائ عليه القرض بقضه بذكر كجنته  
كذبه الزهارة ونحوه في كجنته وفي نية من الطلاق والفتوى عليه انه  
يثبت وهو قول ابو يوسف واحدى الروايتين عن محمد قال في كجنته بعد نقل  
عبارتها هكذا والظان في هذا الحمل سقط من النسخ فان حلف  
العبارة ان يقال ان ادعى كمال سبب خلف ثم اقام البينة لا يظهر  
كذبه فان ادعاه بغير سبب يظهر كذبه بدل عليه قوله في التحليل لجواز  
انه وجد القرض ثم البراء وبصرح في الجماع الفضولي وتماحه يعرف  
فيه ولا ترد يمين على مدعى بان لا يكون للمدعى كجنته فلا يقال للمدعى  
احلف انت وخذ المدعى وقال الك في اذا اقام المدعى شهادته  
واحدا ويحلف عن اقامته في هذا اخر فانه يرد اليمين ان حلف بقضه  
له بما ادعى وان نكل لا يقض له بيمينه وكذا اذا لم يكن للمدعى بينة  
اصلا يحلف المدعى عليه فاذا نكل ترد اليمين على المدعى وعندنا لا يختلف  
المدعى عليه لا غير لقوله عليه السلام لو اعطى الناس بدعواهم لادعى الناس  
دماء رجال واحوالهم لكن اليمين على المدعى عليه رواه مسلم و  
احمد جعل جنس اليمين على كتمان الالف واللام للاستفراق اذ لم يكن  
عليه معهود وليس وراء شيء اخر حتى يكون على المدعى وله انه روى  
عن انه عليه السلام قضى باليمين مع الك وهو روى لانه عليه السلام  
قضى كهدو يمين كذا ذكره الترمذي في البينين ثم قال وما رواه

الك في ضعيف رده يكون معين قال في شرحه الثاني وحاصل الخلاف  
يرجع الى ان اليمين تصلح حجة لاثبات ثابته عنده وعندنا تصلح حجة  
لالبقاء ما كان ثابته ولا تصلح حجة لاثبات ما لم يكن ثابته لقوله عليه السلام  
البينة على المدعى واليمين على من انكر ذكر اليمين محلي بالالف واللام وانه  
لا يستفراق جنس اذا لم يكن ثمة معهود فقد جعل جميع اجناس الايمان  
حجة للمتكلمين من قال بانه يرد اليمين على المدعى فقد جعل بعض الايمان  
حجة للمدعى والبعض حجة للمتكلمين بخلاف النص ثم قال وهذا الحديث يستعمل  
على فوائد فانه يقتضى ان لا يستحق تجرد الدعوى وان القول قول المتكلم  
وان جنس البينة في جانب المدعى وان لا يمين في جانب المدعى ولا  
يجوز القضاء بشهادة واحد مع يمين المدعى انتهى ولا يقضى اى القاضى  
بشهادة يمين لان الحديث المذكور ينبغي ان يكفى للمدعى يمين معتبرة  
فيقضى القضاء بمجرد اداءه خلاف الاجماع وكذا قوله صلى الله عليه وسلم  
في حديث اخر اني ابيته قال لا قال لك يمينه ليس لك غير ذلك  
ينبغي لجواز ايضا لانه غير ممكن رابيه في حديث كذا قال في الاختيار ثم ردد  
بما رواه الك في انه عليه السلام قضى بشهادة يمين من حقه ادعى  
ثم قال في اخره روى عن ابن مسعود وبه قال ذلك سمعت الزهري  
يقول القضاء بانك مد واليمين بدعيه فاوّل من قضى به معاوية  
رضه انتهى وفي النهاية له اصطلاح على ان المدعى لو حلف فالمدعى  
عليه ضمان المال فالصحيح باطل ولا يلزم على المدعى عليه ذكره ابن  
محمد في شرحه الوقاية قيد بمصداقه اذا صححت الدعوى لانه اذا  
لم تصدر الدعوى من المدعى هيجه لا يسأل القاضي المدعى عليه  
لعدم وجوب جواب عليه بخلاف الصحيح فانه يجب عليه جوابها  
كما في كجنته وظاهر ان القاضي يسأله وان لم يطلب المدعى وفي



الراجحة اذا حضر الخصمان للباي ان يقول مالكا وان شاء سكنت حتى  
ينبأ بالكلام واذا تكلم المدعي سكنت الاخر ويسمع مقالته فاذا فرغ  
يقول للمدعي عليه بطلب المدعي ما ذا تقول وقيل ان المدعي ان كان  
حيا هلا فان القاضي يسأل المدعي عليه بدون طلب المدعي وفي شهادته  
الخبر انه يجوز للقاضي ان يأمر رجلا يعلم المدعي الدعوى والمخومة اذا  
كان لا يقدر عليها ولا يحسنها انتهى ولا يختلف في نكاح بان ادعى على امرأة  
نكاحا او هي عليه والنكاح الاخر وفي النسبة ولا يمين على المرأة في دعوى النكاح  
عند الامام خلا فانهما والفتوى على قولهما ثم عندهما لا يستعمل المرأة  
حتى يحلف الزوج الثاني اذ لا ياله ما نعلم ان هذا تزوجها قبله فان حلف  
بري وهي امراته وان نكحها امرأة على ابيات فان حلف برأت وان  
نكحت فرفق بينهما وبين الثاني وهي امرأة الاول انتهى ورجعة بان ادعت  
المرأة عليه بعد انقضاء العدة او هو عليها انه راجعها في العدة والنكاح الاخر  
قال في المذهب ادعى على امرأة رجعة ففي العدة ثبت وان كذبته لانه ادعى امرأ  
بملك استيفائه للحال وبعد ها لو صدقته ثبت بتمامها ولو كذبته ولا يثبت  
فعلى قولهما يحلف لا يحلف له وكذا لو ادعت انها راجعها وكذبها انتهى وفي  
في الايلاء اي في الايلاء بان قال بعد انقضاء مدة الايلاء فئت اليها  
في مدة والنكاح فلو ادعاه في مدة الايلاء ثبت بقوله ولو بعد ها فان  
صدقت ثبت والا لو ادعت انه قاء ها في المدة او بعد ها  
وانكر الزوج واستلاد بان ادعت امة على سيدها انه ولدت منه  
هذا الولد او ولد قد مات وانكر ولا يثبت ذلك من الجانب الاخر  
لان المولى اذا ادعاه يثبت الاستلاد ولا يعتبر النكاح والورق بان  
ادعى على مجهول الحال انه قسه او ادعى على مجهول الحال على رجل انه عبده  
وانكره ونسب بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او ادعى على مجهول

النسب انه ابوه او ابنه والاخر ينكر ولا يخلع فاشتم ولا العتاة  
ودلاء الموالاة كما في الكفا في بان ادعى على معروف النسب انه معتقه ومولا  
او مولا موالاة او ادعى المعروف ذلك عليه وينكر الاخر قال في المذهب واذا  
لم يستعمل في النكاح عند المذهب فلا ينجح اما ان يقول المدعي له الزوج و  
قال انا اريد ان تزوج اختها او اربعا سواها فان القاضي لا يمكنه  
من ذلك لانه اقران لهذه امرأة فيقتل له ان كنت تريد ذلك فطلق  
هذه ثم تزوج اختها او اربعا وان كان الادعى من المرأة فعنده  
لو قالت انا اريد ان تزوج فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانه قد  
اقرت ان لها زوجا فلا يمكنها التزوج باخر فان قالت ما المخصوص  
من ذلك وقد بقيت الدهر ولا يثبت له وهذه تسمى عهدة ابيه فان بقوله  
القاضي للزوج طلقها فان النكاح جبره القاضي عليه فان قال الزوج لو  
لو طلقنا لم يمين المهر فلا فعل ذلك بقوله القاضي له قل لها ان كنت امرأة  
فانت طالق فتطلق لو كانت امرأة والا فلا ولا يبرمه شيء فان فعل  
يخلص عن تلك العهدة كذا في البحر فقلان جديع ثم اذا لم يستعمل  
المسك عنه في النسب هل تقبل بينتم المدعي ينظر فان كان  
نسبا ثبت بالاقدار تقبل بينته مثل الولد والوالدات لم يثبت  
على غير خلاف دعوى مجهول الاصل اداخل حيث تقبل وان ادعى انه  
معتق جده وينظر عما في سراج الالهة وعندهما يحلف احد الاثني  
اسبعة وبه يفتى اي بقوله اخي اكثر لك في كتابه خات وغيره من  
الغول من اصحاب الترجيح قال في المذهب قال القاضي الامام في الدين و  
الفتوى على انه يستعمل المثلثة في اثني اسبعة والمردية في خات  
كما صرح به مسك في شرحه وصرح في زيلعي بان في الكلام على البرز دوى  
اختار قولهما للفتوى وجه قولهما ان هذه حقوق تثبت مع



الشبهة فيرى فيها الاختلاف كالا موال اختلاف الحدود واللغات وهذا لا  
فائدة كحلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقراران اليقين واجب فيكم  
دليل على انه بازل اومع ولا يمكن ان يجعل باذلا لا يجوز له لا يجوز البذل  
منه كالمكاتب والعبد لما ذوت له في التجارة وغيرهما فتعين ان يكون  
متدا والاقرار بحري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة البذل فلا يثبت  
به ما يسقط بالشبهة كاحدود واللغات ولا يثبت ان البذل والاباحة و  
هذه كحقوق لا يحري فيها البذل والاباحة فلا يفيض بها النكول كالتقصا  
في النفس والحدود واللغات وفي حمله على البذل حينئذ محضه عن  
الكذب فكان اوله ولهذا لا يجوز الا في مجلس محقق وقضا له ولو كانت  
اقرار الجاز مطلقا بدون القضاء قال الزيلعي بعد ذكر ما قدرناه واختار  
المتأخر من علل القاض في ينظر في حال المدعي عليه فان رآه متعنتا يحلف  
اخذا بقوله وان رآه مظلوما لا يحلف اخذا بقوله انه وهو ينظر في اختاره  
سئل الائمة في التوكيد بالخصوصة بغير رضا الخصم ان رأى من الخصم التفتت  
وقصد الاضرار بالاخر قبل بغير رضاه والا فلا انتهى ومن عدها ستة كصاحب  
الكثر جعل اعمية الوالد تابعة لثبوت النسب ومن لم يجعلها كذلك وقع  
في هذا المختصر عدها سبعة وعبر عنها في جامع الفصولية بالاشياء السبعة  
وفيه ادعى لاحد من غلبه رفع اليده عنها على قولها ان يتزوج فلا يحلف  
لانها لو تكلمت لا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد ما تزوجت لم يجر اقرارها  
ذلك لو اقرت بنكاح انساب قيل هو اقرارها كمن يبطل بالتكذيب ويندفع  
عنها اليده وقيل لا يصح اقرارها ولا يندفع عنها اليده انتهى وفي الاول اجماع  
رجل تزوجه امرأة بشهادة شهود ثم انكرت وتزوجت فمات الشهود  
الاول ليس للزوج الاول ان يحاكمها لانها لتكليف وكف من النكول و  
لو اقرت صرحا لم يجز اقرارها لكن يحاكم الزوج الثاني ويحلف فان

حلف

حلف برئت وان نكل فله ان يحاكمها ويحلفها فان نكلت تغض بها  
للمدعي وهذا الجواب على قولهما المنع به انتهى ولا يحد له ولا يحلف  
في حد واللغات اي بالا اجماع لما مر ان النكول اقرار فيه بشبهة وحدود  
تندرك بالشبهات واللغات في موضع الحدود كما في كونه صورة اذعي على اخر  
انه قد فتش بالزنا وعديك وحدود ويذكر لا يستحلف اتفاقا فانه في البيه  
وذكر الصدر الشهدان لحدود لا يستحلف فيها بالا اجماع الا اذا تضمن  
حقا بان حلف عتق عبده بالزنا وقال ان زنيته فانت حر فادعي  
العبد انه قد زني ولا يثبت له عليه يستحلف كونه حتى اذا نكل ثبت العتق  
دون الزنا وقامه يعرف بغيره في كونه ثم اذا حلف كونه ههنا كما هو كونه  
يحلف على السبب بانه ما زنيته بعدما حلفت بعتق عبدي وهذا وفي  
لحاشية انه لا اختلاف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف فم  
وبعضها متفق عليه من ارا الاطلاع عليه فليراجع ثم وفي كسبية  
قضى الانسان بنكاح امرأة او بنسب او دلاء عتقه ثم ادعاء اخر لا  
سمع رجل وامرأة في دار اقام الرجل البيته ان الدار لها وهي مملوكة  
تقبل بيته في النكاح لا غير وينتهى في الدار لا غير انتهى والسارق يحلف  
اي يستحلف في سرقة فان نكل عين يمين ضمن اي كمال ولا يقطع اي  
يده بالنكول لان الحلف بفعل شيئا صحت كماله ولا يقطع فالا دل  
يثبت بالنكول لانه يحري فيه ولم يقطع يده لان القطع لا يثبت بما فيه  
شبهة الاقرار فصار كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان وحلف  
الزوج اي يستحلف الزوج ان ادعت اي امراته عليه طلاقا  
اي طلاقه اياها قبل الدخول اي قبل الوطئ اجماعا فان نكل اي  
الزوج عن اليده ضمن اي المرأة نصف كمال الاختلاف بحري  
في كمال بالاتفاق لا سيما اذا كانت المف هو كمال وكذا اي يستحلف



الزوجه في النكاح ان ادعت اى امرأة مهرها او النفقة لانه دعوى  
مال ويبين المال بالنكاح ولا يثبت النكاح كما في التبيين وفي النسب  
اي يستخلف في دعوى النسب ان ادعى حق كارت كما اذا ادعى على  
اخواته اخوه مات ابوهما وترك ميراثا لهما في يد كمدعي عليه  
انه اخوه ونفقة عليه فانكر الاخوة يستخلف فان حلف برى  
وان نكل يقضى بالنفقة وغيرهما كما يحجر في القبط كما اذا ادعت امرأة  
حره الاصيل حبيبا لا يعبر عن نفسه في يد رجل النكاح انه اخوها  
وانه ادعى حصنا منها فانه يستخلف فان نكل ثبت لها حق نفق البصر  
الى حرمها ولا يثبت النسب ولا متاع الرجوع في الهبة كما اذا ادعى  
الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فانكر الواهب  
يستخلف فان نكل يثبت الامتناع ولا يثبت الاخوة كذا في رتبة  
الوقاية لان المالك و امتناع الرجوع في الهبة وفي القضاة اي يستخلف  
في القضاة يعني يستخلف منك مقصدا ص اذا ادعى رجل مقصدا ص  
في النفقة او في الطرف كلف اتفاقا فان نكل اى عن اليمين في النفقة  
جس اى بحس كمدعي عليه حتى يقر او يكلف وفيما دونها اى وان نكل  
فيما دون النفقة من الاطراف يقتض اى عند اى 2 وعندهما يقضى  
الارث يعني يقضى بالدية فيهما اى في النفقة والاطراف لان النكاح  
اقرار فيه شبهة العدم عندهما فلا يثبت به مقصدا ص فيجب كمال  
سبما اذا ادعى الولي المهر والاخر تخلف ما اذا اقام  
على ذلك رجلا وامرأتين حيث لا يقضى فيه شيء وكذا بالسهادة على  
الشهادة فيه لمعنى مع جهة من له فلا يجب شيء وفي النكاح لمعنى  
مع جهة من عليه فيصار الى الارث ونظيره اذا اقر بالقتل خطاء  
والولي يدعى المهر بحس كمدعي وبالعكس لا يجب شيء بخلاف الضمان

في السرقة حيث يجب سنها دة رجل وامرأتين وامثاله لما يجب بالنكاح لان  
المال فيه اصل ثم يتعدى الى الحد فاذا اقتصر بين الاصل على حاله وهنا  
الاصل القضاة ص ثم يتعدى اذا وجد شرطه ولا بد ان الاطراف بحري  
بحري الاموال لانها خلقت وقاية للنفس كالمال وبحري فيها البذل حتى  
لوقال لغيره اقطع يدك فقطعها لشيء عليه الا انه لا يبايع له القطع لانه  
لا فائدة له بخلاف النفس فانه لو قتلته بامر من يجب عليه القضاة ص رواية  
والدية في اخر فاذا امتنع القضاة ص في النفس واليمين مستحق عليه  
بحس فيه كما في الفتنة كذا في التبيين فان قال كمدعي في بيته حاضرة  
اي في المهر وطلب يمين خصمه لا يكلف اى لا يستخلف الخصم عند اى 2  
وقال ابو يوسف لان اليمين حق بالحديث المودع فاذا طلبة بحسبه ولم  
غرض صحيح في الاستخلاف وهو ان يدفع به مؤنة المسافة ويتوسل الى  
حقه في الحال باقراره او نكوله ولا بد ان ثبوت الحق في البيعة مرتب  
على العجز عن اقامة البيعة فلا يكون خصمه دونه بخلاف ما اذا كان خارج  
المصر لانه قد يتعدى عليه بيمين خصمه وشهوده فيلزم عاجزا دلات  
في السحابة مع حضور شهوده وهدم حرمة المسلم اذا اقام البيعة بعد  
ما حلف فيجب ان يتوقاه قال في التبيين وهذا بخلاف فيما اذا كانت  
حاضرة في المهر وان كانت خارج المهر بخلاف بالاجماع ومحمد مع اى 2  
في رواية ومو ابو يوسف في اخر انتهى فيدها بحضورها لانها لو كانت  
غائبة لا يكلف بلا خلاف وكذا لو كانت حاضرة في مجلس الحكم وفي الحجبة  
وقد رت القينة عميرة السفر ذكره في التبيين قال وقا هرما في خزائنه  
المفتية خلافة فانه قال الاستخلاف بحري في الدعاوى الصحيحة اذا انكر  
كمدعي عليه لا شهود او شهود غيب او من ضمن انتهى ولا يكفل بنفسه  
اي يأخذ حقا في كفيل ثقة من خصمه بنفسه ثلاثة ايام لكفيل يعيب نفسه



ويعني حقه قال في المنع واخذ الكفيل بمجرد الدعوى تحت عذرات في  
نظر المدعي وليس فيه كيد ضرر بالمدعي عليه وهذا لان خصوصية مستحق  
عليه بمجرد الدعوى حتى يودي عليه ويكال بينه وبينه لم يفتح التكفل  
باحضاره والتقدير بثلاثة ايام مروي عن ابي 2 وهو صحيح  
في الكاف وعن ابي يوسف انه مقدر بما بين مجلس القاضي وهذا اذا طلب  
المدعي والا فلا يطلب القاضي كفيلا في ثمانية وفي الصوري اذا كان  
جاهلا فانما في يطلب رواه ابن سماعة عن محمد انتهى وعن محمد انه  
ان كان معروفا والظن من حاله انه لا يخفى نفسه بذلك القدر من  
امال لا يجبر على اعطاء الكفيل وكذا لو كان المدعي فقيرا لا يخفى الانسان  
نفسه لاجل لا يجبر على التكفل في التبيين اطلق في الخصم فكل ما اذا  
كان عاملا او جديا وقد يقول في بيته حاضرة للتكفل ومعناه في مصر  
حتى لو قال المدعي لا بيته في اوله يودي غيب لا يكفل لعدم اتمامه كذا  
في الهداية والخلق المص وهو مقيد بالثقة لما قيدها به بتعا للبراري  
وغیره وفسره في الصوري في البحر بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد  
بان يكون له دار مرفوعة وحائوث معروف لا يسكن في بيت بكرة ويرك  
ويهرب كذا ذكره في المنع ثم قال وهذا يعني يحفظ جدا قال مولانا وينبغي  
ان يكون الفقيه ثقة بوجه كلف بالادقاف وان لم يكن له حاكم من دار وحائوث  
لانه لا يتركها ويهرب فان ائني اي ان ائتم خصم من اعطاء الكفيل  
لازمه ودارحه اي مع خصم في دارمدة التكفل المذكورة او  
يبعث معه امينا حتى يدور مع جيك ساريع لا يجبره القاضي على  
التكفل بل بامره بملازمة مقدار مدة التكفل على التدبير حتى لا يغيب  
لما في التبيين قال صاحب المنع ناقلا عن شيخ صاحب البحر رابث في  
زياداته بعض المسالك ان الطالب لو امر غيره بملازمة مدونه

فللمدعيون

فللمدعيون ان لا يرضى عنه اية خلا قالهما وجعله فرعاً لمصلحة التوكيل  
بغير رضا خصم لكن لا يجزى في موضوع لان ذلك ليس غير مستحق عليه  
بنفس الدعوى ولا يستفاد عن التصرف بل هو يتصرف والمدعي يدور  
معه واذا انتهى المظنة الى داره فان الطالب لا ينعون الدخول  
الى اهله بل يدخل المظنة الى اهله والملازم على باب داره انتهى وان  
كان اي خصم غريبا اي مسافرا يكفل اي يأخذ كفيلا لمرو ملازم قدر  
مجلس القاضي اي ان يقوم من مجلسه لانه يلحق الضرر بالزيادة على ذلك  
فلا يزد عليه ولا يضر في هذا القدر فلهذا وقوله قدر مجلس القضاء قد  
لهما ملازمة التبيين اذا اخذ منه كفيلا لا يؤخذ منه الامتداد لمجلس الحكم  
لما ذكرنا وله ان يطلب التوكيل خصوصته حتى لو غاب الاصيل بغير بيته  
على الكفيل فيخصه عليه وان اعطاء وكفيل فله ان يطلب بالكفيل بنفس الوكيل  
وان اعطاه كفيلا بنفسه كوكيل فله ان يطلب بالكفيل بنفسه الامران  
كان المدعي ديناً لان المدعي يستوفى من زمة الاصيل لان المقصود  
الاستيفاء ولا يفتقر من الاصيل اسير وان كان المدعي منتقدا فله ان  
يطلب مع ذلك كفيلا بالدين لمحضرة ولا يفسرها المدعي عليه وان كان  
المدعي حقا لا يجزى الى ذلك لانه لا يقبل التفتيش كذا في التبيين و  
انما فسرته الغريب بالمسافر لما في البراري لانه لو كان المدعي عليه مسافرا  
وعرف ذلك منه لا يؤخذ كفيلا واجدا الى اخر المجلس فان برهن في المجلس  
والا حتى سبيل ولو قال انا اخرج غذا اذ الى ثلاثة ايام يكفله الى وقت  
الخروج وان المالك الطالب خروج نظر الى زمة اوبى مع يثق به الى  
رفقائه فان قالوا غذا الخروج معناه يكفله الى وقت الخروج انتهى كذا في  
المنع وفيه قال لا بيته في طلب من القاضي في خصم مخلفه معناه  
برهن على دعواه بعد حيدرة قبل ذلك منه وقيل لا يقبل قائله محمد قاله



في الحائنة اذا استخلف المدعي عليه خلف ثم اقام المدعي بيئته على حقة  
تقبل عندنا بيئته وكذلك لو كان المدعي طلب بيئته وقال لا بيئته في خلاف  
اقام البيئته بعد ذلك تقبل بيئته عنده 2 وكذا لو كان المدعي قال لا بيئته  
الجم فمهم شهود زور افعال ما عند فلان وفلان شهادته في هذا المال  
الذي ادعى ثم اتى برجلين فشهدا له بذلك جازت شهادتهما في قوله 2  
وكذا ان المدعي قال للمدعي عليه عند طلب البيعة اذا حلفت فانكر برئ  
من المال الذي في عليه خلف ثم اقام المدعي بيئته على حقة تقبل له بالمال انتهى  
قال وجزم بالقبول في السراة الوهاج وفي العادة نقل عن مختصر صحي و  
فيما لو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا رد البيعة عن اصحابنا  
ثم نقل عن فتاوى ظهير الدين اذا قال المدعي عليه لا دفع في ثم جاء بالدفع  
فقد قيل يكون على خلاف فيما اذا قال لا بيئته 2 واستخلف المدعي عليه  
ثم اتى بالبيئته تقبل عنده 2 وعندنا لا تقبل ادعى المدعيون الايصال  
فانكر المدعي ذلك ولا بيئته له على مدعاه فطلب بيئته فقال المدعي اجعل  
حق في قمتي ثم استخلف له ذلك حرة 2 في البيئته انتهى والبيعت  
بالله تعالى عنه يجب ان يستخلف بالله لا بطلاق وعقاق لقوله عليه  
السلام من كان حائفا فليحلف بالله او لبيد وروي ابن عمر رضي الله عنهما  
عمر وهو يحلف بآبائه فقال ان الله تعالى بينكم ان تخلفوا بآبائكم فن  
كان حائفا فليحلف بالله او ليصمت رواه البخاري ومسلم وعنه 2  
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام لا تخلفوا الا بالله ولا تخلفوا  
الا وانتم صادقون رواه النسائي ذكره في البيعة ثم قال وهذا حديث  
باطلاقه يمنع كلف بالطلاق وعقاق انتهى وفي البحر مفر الى الخزائن  
والبيعة بالله تعالى وهو ان يقول والله انتهم كذا ذكره صاحب المنهج ثم  
قال وفي حقه انه لا تخلف بغير هذا الاثم فلو حلف بالرحمان او الرحيم

لا يكون بمينا ولم يره صرحا انتهى وقيل ان الخضم هو جهاى بالحق  
والعقاق في زماننا يعني وقال بعضهم يسوغ للقاضي ان يحلف بالطلاق  
والعقاق اذا اتى الخضم لقوله جها لانه انما س بالبيعة بالله تعالى كذا النحل  
لا يقض عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منه عن شرعا ولا يقض عليه  
بالنكول لا تستغذ ذكره في البيعة قال في المنهج وفي البيعة لم يجزه اكثر  
مشايخنا وان منعه اليه الضرورة وقيل البراءة فيه للقاضي ابتعا  
للبعض وفي الحائنة وان اراد المدعي تخليفه بالطلاق والعقاق  
في ظ الرواية لا يجب مقاضاة ذلك لان التخييف بالطلاق والعقاق  
حرام ومنهم من جوز في زماننا والصحيح ما في ظ الرواية فلو حلف  
بالطلاق ونكول وقضه بالمال لم ينفذ على الاثر يعني لا ينفذ قضاءه على  
قول الاكثر قال صاحب جزم بعد مقتضى ذكرنا وقال هره انه مفرغ على  
قول الاكثر من انه لا تخليف بها فلا اعتبار بالنكول بخلافه واما من قال  
بالتخييف بها فيعبر بنكوله ويقض به لان التخييف بها لرجاء النكول  
فيقضى به انتهى قلت وهذا كلام طيب يجب قبوله والتعويل له لان  
التخييف انما يقصد لينجته واذا لم يقض بالنكول عنه فلا ينبغي الاستغفال به  
وكلام العقلاء فضلا عن العلماء الغضام يمان عن اللغو والله اعلم  
بالصواب ولو طلب المدعي عليه تخليفه ان هذا والمدعي انه لا يعلم ان  
انك هذا كاذب لا يجيب مقاضاة لانا امرنا باكرام الشهر والمدعي لا  
يجب عليه البيعة لاشيئا اذا اقام البيئته انتهى ويغليظ اي يؤكد البيعة  
بذكر صفاته اي يذكر اوصاف المدعى ان شاء القاضي وذلك مثل قوله  
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمان الرحيم الذي علم  
مع السر ما يعلم من العلانية ما غلات هذا عليه ولا قبله هذا قال الذي  
ادعاه وهو كذا وكذا ولا يصح منه لان احوال الناس شتى فمنهم من يمتنع



عن اليمين بالتقليط وبنى سرعده عدمه فيقلظ عليه لعدم يتنوع بذلك  
وفي كنهه والاختيار في صفة التقليط الى القصاة يزدون فيه ما شاءوا  
انتهى قيل قوله الطالب القاب كدرك الذي يعلم من السرا يعلم من  
العلانية الكبير المتعال وينقصون ما شاءوا ولذا قيده بمكينته ويحترز  
اي القاض من التكرار اي يحفظ ويجترع عن عطف بعض الاسماء على  
ابعض للتلا بترك عليه اليمين لان كسوف عليه يمين واحدة وقيل لا  
يفلظ على المروف بالصلاة لصلاحه وخوفه ويقلظ على غيره لثبوته  
بمالاه وغير ذلك وقيل يقلظ في خط من كمال دون الحقير لانه يختلف  
بكثرة كمال اولفته وينتقل لثبته ان يقلظ حال قبل كلف ويعظم  
حرمة اليمين ويتلو عليه قوله تعالى ان الذين يستنبدون بعهد الله و  
ايما نهم كتمان قديلا الانية ويذكر له قوله عليه السلام من حلف على يمين  
ليقطع بها مال امرء مسلم لقي الله تعالى وهو غضبان كذا ذكره في  
الاختيار قال في الفقه وان شاء القاضي لم يقلظ ويقتصر على بالله  
او الله فلو حلف بالله ونكر عن التقليط لا يقض عليه بانكسر  
لان الحق كلف بالله وقد حصل كراهة التبيين لالزمان اي لا يؤكده  
اليمين عليه بزمان او مكان لان الحق تعظيم المقسم به وهو  
حاضر بدون ذلك ولان فيه حرجا على القاضي حيث يكلف حضوره  
وهو مدفوع وقال الشافعي ان كانت اليمين في قسامة او لعان  
او في مال عظيم يبلغ ما في مثقال تقلظ بالمكان فيختلف بين  
الركن والمقام ان كان بمكة وعند قبر النبي عليه السلام ان كان في  
المدينة وعند الحجرة ان كان في بيت المقدس وفي الجوامع في  
غيرها فان لم يكن في ذلك يوم الجمعة بعد العصر  
ولنا اطلاق قوله عليه السلام واليمين على من انكر والتخصيص

بالمكان او الزمان زيادة على النص وهو نسخ كما عرف في عدم  
وقد هربا في الهداية ان كنهه وجوب التقليط بهما فبذل على  
مشروعيته وظلما في كماله انه غير مشروع ولذا قال الزيلعي فلا يشترط  
وفي كفاي القدسي ولا يستحب تقليط اليمين على كسب بزمان ولا مكان  
انتهى وظاهره انه مما لا ينافي الاحتياط وهو لا يستلزم  
نفى الاباحية بخلاف العكس كما لا يخفى ويكلف اليهودي بالله انزل التوراة  
على موسى عليه السلام والنصارى اي ويكلف النصارى بالله الذي انزل  
الانجيل على عيسى عليه السلام لقوله عليه السلام لابن صوريا الاعور اليهودي  
اشهدك بالله الذي انزل التوراة على موسى ان حكم الزنا في كتابكم  
هذا ولان اليهود من اهل الكتاب يعتقدون بنبوة موسى عليه السلام  
والنصارى بنبوة عيسى عليه السلام فيقلظ على كل واحد بذكره كمنزل  
على نبين كما في التبيين والمجوس اي ويكلف المجوس بالله الذي  
خلق النار لان المجوس يعتقد تعظيم النار فيؤكده عليه بذكر خالقه  
قال في الاختيار والمجوس يعتقد تعظيم النار كتعظيم اليهود التوراة فيحملهم  
بما يكون اعظم في صدورهم ثم قال ولمذكور في المجوس قول محمد اما  
عندهما يختلف بالله تعالى لا غير لان التقليط بغير الله تعالى لا يجوز ولا  
ذكر النار مع ذكر الله تعالى عظيم لهما فلا يجوز الا ان اليهود والنصارى  
ورد فيهما نص خاص وعن ابنه انه لا يخلف احدا الا بالله خالصا لله تعالى  
احترزا عن اشراك غيره في التعظيم مع الله تعالى والوشى اي ويكلف الوشى  
وهو الذي يعبد غير الله تعالى لانهم يعتقدون ان الله تعالى خلق  
الوشى بل لانه الكفرة باسره يعتقدون الله تعالى وانما يشكون  
مع الله تعالى غيره قال الله تعالى ذلك سأتهم من خلق السموات والارض  
ليقولن الله تعالى كذا قالوا ويشكك عليه ان الدهرية لا يعتقدونه ولا



دلالة الآية على ما ذكرنا من الوثنية بعد غير الله تعالى ويعتقد ان الله  
 تعالى خالق ورازق الاختيار ولا يستحق بالذات خلق الوثن والضم  
 لما سرولوا قسرة الملك على قوله بالله فهو كالكلام الزيادة لفظ كبريا  
 بيناه في السلم وانما يفظ ليكون اعظم في قلوبهم فلا يتجسرون  
 على البهية كما ذنب انتهى ولا يخلو ان اي الملك في معاينهم اي في بيوت  
 عبادتهم ان فيه تعظيمها والفاضة عنوع عن حضورها مع ما عليه  
 من كبرج وهو مدفوع عنه ايضا والمسلم من دخولها ايضا  
 ذكره في الاختيار ثم قال ويستحق الاخرس فيقال له انما في عليك  
 عهد الله تعالى ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشتر الاخرس برأسه اي  
 نعم انتهى ثم الاستدلال على نوعه على العقد الشرعية والادفان  
 الحسية في العقد الشرعية بخلقها في على حاصل وانما رايه بقوله  
 ويكلف على حاصل اي يكلفه في على حاصل هذه الوجه في البيع و  
 النكاح اي دعوى البيع والنكاح اي يكلف بالله ما بينكم بيع قائم او  
 نكاح قائم في حال وفي الطلاق يكلف بالله ما هي اي امرتك باين  
 منك الان وفي الغصب اي من دعوى الغصب يكلف بالله ما يجب  
 عليك رده وفي دعوى الوديعة يكلف بالله ما له هذا الذي ادعاه في  
 يدك ووديعة او يكلف بالله ليس في يدك هذه الوديعة التي يدعي ولا  
 شيء منه اي من الوديعة والنظر ان يقول ولا شيء منها في قاض  
 خات ولله اي المدعي الوديعة قبلك بغير ثبوت اي عندك حق اي  
 من الوديعة لان المدعي عليه لو كان يستحق الوديعة او دل سارقا  
 عليها لايكون في يده ويكون ضامنا لها فيكلف على هذا الوجه  
 لما في قاض خات وقال وفيما سوى الوديعة بخلقها بالله ما عليك  
 ولا قبلك الحال الذي يدعي ولا شيء منه لانه سب عطف على حاصل

اي لا يكلف على السب وهو العقد بخلقها اي مثل اي يقول بالله ما بعته  
 لان انعقد لا ربما انفسج بالنفسج فلعنه باع ثم اقال فيكون كاذبا  
 وبالباء من وجبه بالبراء والايضا فيستزر بذكره لانه ان حلف كذب  
 وان لم يكلف قضيه عليه بالنكول ولا كذلك اذا حلف على حاصل لانه  
 ان كان محضا احكمه محض فلا يتضرر وقيل ان انكر كدعي عليه السب  
 حلف عليه وان انكر حكم حلف على حاصل لان يكون في ذلك ترك النظر  
 للمدعي كما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى وكذلك لا يقول في دعوى النكاح  
 بالله ما نكحت لانه ربما نكحها ثم ابانها ولا يقول في الطلاق بالله ما  
 طلقها فلعنه طلقها ثم نكحها وفي الغصب لا يقول بالله ما غصبت فلعنه  
 غصبت ثم ملكه بالهبة خلافا لابي يوسف يعني قال ابو يوسف يكلف على السب  
 لان البهية حق للمدعي فيكلف على وقت دعواه الا اذا عرض للمدعي عليه  
 بان قال قد وقع البيع ثم يتقابلا ويخوذ ذلك فانه لا يكلف على حاصل  
 نظرا له كي لا يفتد حقه وقال في الكلام بعد من الى راي انما في كذا  
 ذكره الزيلعي في التبعية ثم قال وهذا الخلاف فيما اذا كانت السب  
 يرتفع برفع وليس في تخليفه على حاصل ضرر بالمدعي فان كان سببا  
 لا يرتفع برفع فانه يكلف على السب بالاجماع كالعبد كسلم اذا ادعى  
 العتق على مولاه وتماه يعرف فيه الاصل فيه ان الدعوى اذا وقعت  
 في سب يرتفع بعد وقوعه كالبيع والغصب والنكاح والطلاق فان  
 البهية تقع على ثبوت حكمه في حال اي على حاصل ولا يكلف على السب  
 وان كان سببا لا يرتفع برفع فان تخليفه على السب كالعبد كسلم  
 اذا ادعى العتق على مولاه يكلف بالله ما اعتقه ولا يكلف ان يعتق  
 في حال وهذا لانه جاز ان يطرأ على الغصب ما يبرأه عن ضمانه كالبيع  
 والهبة والتسليم وكذلك النكاح جاز ان يطرأ عليه فلعنه فيبقى ان ينفذ





هذا قولها ان على قوله لا يستحيل في النكاح وفي الطلاق جاز  
ان يطرق عليه الرجعة والنزوح كذا في شرح النافع وفي كونه فلما حصل  
معنيين لغوي واصطلاحي في القاموس يحصل من كل شيء ما بقي و  
ثبت وذهب ما سواه حصل حصولا وحصولا انتهى والثاني تخليفه  
على صورة انكار المنكر عندهما وعند يوسف على السبب وصورة  
الدعوى من المدعي وبيان انه اذا ادعى وديعة او فرضا او غصبا او  
بيعا فهو منكر ويقدر ليس لك على شيء ففعل قولهما يخلف على صورة  
انكاره بالله ليس لك عنده شيء ولا عليك دين وعنده بالله ما  
اودعته ولا اقترضه ذكره الاستيعاب وقوله ان متعلق بالجميع كذا  
افاده مسكويه في شرح الكنز وتام هذا الجواب يطلب من فتاوى  
قاضي خان فان كان في يخلف على ما حصل ترك النظر للمدعي خلف  
على السبب اجماعا لدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم  
اي المدعي عليه لا يراهما اي لا يرى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة  
بان كان في خفيا في يخلف على السبب فلو ادعت مبتوتة نفقة و  
النزوح من لا يراها بان كان في خفيا فان يخلف بالله ما هي  
معتدة منك اذ لو خلف بالله ما لها نفقة عليك يصدق في يمينه  
بناء على اعتقاده فيبطل حق المدعية فيمخلف في الشفعة بالله ما  
اشترت هذه الدار الذي سماها بكذا لانه اذا خلف على ما حصل فهو  
يعتقد صدق يمينه بناء على اعتقاده فيبطل حق المدعي قال في الاختيار  
ومثله اذا ادعت الفقرة بمحض مدة الايلاء يخلف بالله الى منها  
في وقت كذا ولا يخلف بالله ما هي باين منك لانه لا يرى ذلك وعن  
ابي يوسف انه يخلف على العقد الا اذا ذكر شيئا مما ذكرنا فيمخلف  
على ما حصل قال والافعال الحسية نوعان احدهما يستحيل على

صاحل

الحاصل ايضا كالغصب والسرقة والثاني من الافعال الحسية ان يدعى  
على غيره انه وضع على حاشية خفيفة او بنى عليه اوتى ميذا على سطح  
او داره او رى ترابا في ارضه او شق في ارضه نهرا فان يخلف على السبب بالله  
ما فعلت بكذا لان هذه الاشياء لا ترتفع انتهى ونحو اي مثل ما ذكر من  
الحكم في سبب لا يرتفع يعني اذا وقعت الدعوى في سبب لا يرتفع بعد  
وقوعه برفع فالتخليف على السبب كالعبد مسلم يدعي العتق بغية العبد مسلم  
اذا ادعى صفتك على مولاه ومجد كمولي يخلف على السبب بان يقدر بالله  
ما اعتقت لانه لا ضرورة على التخليف على ما حصل اذ لا يجوز ان يعود العبد  
رتقا بعد موثق بخلاف ما فرأى العبد الكافر والامة مسلمة كانت او  
كافرة كما في فتح يعني اذا ادعى العبد الكافر او الامة مسلمة كانت او  
على ما حصل بان يقدر ما هو الا حرة او ما هو حرة فقال لانه يمكن تكرار  
الرق على الامة بالردة والحق بدار حرب والسبي على العبد الكافر  
ينقص العهد والحق ولا يثبر على العبد مسلم اذ لا يقبل منه الا الكلام  
او السيف عند ارتداده كذا في الشبهة قال ويخلف في الدية بالله ما له  
عليك من الدين والفرض قليل والاشتر لا احتمال انه ادعى البعض او ابراه منه  
فلا يجتنب في يمينه على جميع كذا في الاختيار قال قاضي خان في فتاواه  
واذا اراد الناقض تخليفه في دعوى اجمال حلف بالله ما لهذا المدعي عليك  
اجمال مدعي يدعي ولا شيء منه لانه لو خلف على الكفر بما يقدر عليه بعض ذلك  
اجمال لا لك فيلف ولا يبال ولو اقر المدعي باستيفاء بعض اجمال والمدعي  
عليه ينكر اجمال اصلا يتطالب المدعي برد ما اقر قبضه وكان الا حوط  
الجميع بين الكفر وبعض ولا يخلف بالله ما استقرضت منه هذا اجمال  
ولا غصنته ولا اودعك اذا كان المدعي يدعي اجمال بذلك السبب لا احتمال  
انه استقرض منه او اعتصب منه او قبل منه المودعة ثم رد عليه فلو



حلف على السبب كان كاذبا في يمينه ولو اقر بالاستقراض او الغصب  
 وادعى الرزق او القضاء عيسى بن مكرم المدعي الرد او القضاء فيما اخذ منه  
 المال ثانيا فكان نظريتها بنيت فيما قلنا فيحلف على ذلك الوجه سواء  
 عرض المدعي عليه او لم يعرض انتهى وقد مر بعض ما يتعلق به انفا  
 قال ولو ان رجلا ادعى على رجل انه ستهلك ماله وطلب التحليف من القاضي  
 فان القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خاف في الرزق ولا  
 ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغتني ان فلان بن فلان ادعى علي  
 وادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذا  
 المدعيون اذا قال بعض ديني ولا ادري كم فحلفت او قال نسبت قدره  
 واراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال سمس الائمة لملوك ابي الجاهلية  
 لما تمنع قبول البينة تمنع الاختلاف ايضا الا اذا اتهم القاضي وجهه اليهم  
 او قيم الوقت ولا يدعى عليه سببا معلوما فانه يحلف نظرا للوقت ويقيم  
 وتما يعرف فيها قال صاحب المنيح بعد بيان دعوى السفعة بالجوار  
 وقد استفيد من مسئلة السفعة بالجوار ونفقة المستوتة انه لا اعتبار  
 بمذهب المدعي عليه واما مذهب المدعي ففيه اختلاف فيقول انه لا اعتبار به  
 ايضا وانما الاعتبار بمذهب القاضي فلو ادعى في سفعة بجوار  
 عند خنق سمها وقيل يساله القاضي هل يعتقد وجوبها او لا وفي صدر  
 الكرميد ان الاخير اوجه الاقاويل واحسنها وهذا نصيحي  
 فكان هو المعتقد انتهى ومنه ورث شيئا فادعاه اخريعي ورث جدا  
 مثلا فادعى فادعى رجل انه لم يلابسته للمدعي واراد ان يستحلف  
 الوارث على دعواه حلف اي الوارث على العلم يعني يحلف بالعلم ما يعلم  
 ان هذا عبده ولا يحلف على ابنته لان الوارث لا يعلم بما فعل مكره  
 فيمنع عن اليمين فيلحقه بذلك ضرر وهو محقق فلا يصار اليه

دفعه للضرر عنه وان شراه يعني وان اشترى عبدا من رجل مثلا او ذهب  
 له او ذهب له رجل عبدا مثلا فقبضه في رجل فزعم ان العبد عبده  
 ولا بينة له فاراد استحلاف المدعي عليه فعلى ابنته اي يحلف على القطع  
 يعني يحلف بالعلم ان هذا العبد ليس عبده ولا يحلف انه لا يعلم انه  
 كذلك ابنته القطع والاصل فيه ان اليمين متى وقعت على فعل الغير  
 فاليمين على العلم اي يحلف بالعلم انه لا يعلم انه كذلك ومتى وقعت على فعل  
 نفسه تكون على ابنته الا ان يدعي عليه حلف يهودي بالعلم ما قلتم  
 ولا علمتم له قاتلا فحلفهم على ابنته في الاول لانه فحلفهم وفي الثاني على العلم  
 لانه فعل غيرهم قال المحلوان في هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد  
 بالعبث فانه يحلفه على ابنته مع انه فعل غيره وانما كانت كذلك لان ابنته  
 ضمن تسليم الجميع سالمعن العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمن به  
 بنفسه فيحلف على ابنته ولانه انما يقر بحلف على فعل غيره على العلم اذا  
 قال المشر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى معلوم فيحلف على ابنته الا انه  
 ترى ان المدعي اذا قال ان الوديعة فبعضها صا حبرا يحلف على  
 ابنته وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل اليك فانه يحلف على  
 ابنته فحلف على معلوم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالسكول ولا  
 يسقط اليمين عنه وفي كلامه ضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على  
 ابنته بعين اليمين حتى يسقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا سئل لان  
 حلفه على ابنته أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس انتهى قال في المنع  
 التحليف على فعل نفسه يكون على ابنته اي انه ليس كذلك والتحليف على  
 فعل غيره على العلم اي انه لا يعلم انه كذلك فانه لا يعلم ما فعله غيره  
 فلو حلف على ابنته لا يبيع يمينه مع كونه صادقا فيها فيضرب به وطوبى  
 بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باطلا او مقررا قال هذا اصل



مقرر عندنا ذلك الامام في الاسلام يزيده عليه حرفا وهو ان  
التحليف على علم غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل بالمال ففرج عليه  
بقوله فان ادعى سرقة للعبد او ابا ذبه يحلف البايع على ائبائه مع انه  
فعل الغير وفرج على قوله والتحليف على فعل غيره على العلم بقوله فاذا  
اشترى زيد من عمر وشيك ثم ادعى بركانه اشتراه قبله وعجز عن  
البينة يحلف خصمه وهو برك على العلم اي لا يعلم انه اشتراه قبله لما  
مر وكذا ادعى دينه على وارث علم انفق فيه كونه ميراثا ادا قر به المدعي  
او برهن شخص عليه ولو ادعاهما اي الدين والعين الوارث على  
غيره يحلف المدعي على ائبائه لا العلم انتهى ولو افتدى مكسر عينه  
اي بمال او صاحبه اي بمكسر عنها اي عن البعير على شيء صح يعني لو  
ادعى على اخر ما لا فانكره فاستخلف فافتدى بمكسر بمال او صاحبه عن  
يمينه على مال صح لما روي عن عثمان صح لما روى انه ادعى عليه اربعا  
درهما فاعطى شيئا وافتدى بيمينه ولم يحلف وعن حذيفة انه افتدى  
بيمينه بمال لانه لو حلف يقع في مقيل والقال فان الناس بين مصدق ومكذ  
فاذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو حسن قال عليهم ذبوا  
عن اعراضكم باموالكم وذكر صدر مشهود ان الاخران عن جميع  
الصادقة واجب ومراعاة ثابت بدليل جواز تحلف صادقا كذا  
في المنع ولا يحلف اي المدعي عليه بعده اي بعد ما ذكر من الغداء والصلح  
لانه اسقط خصوصته باخذ اللبيل وكذا ان اقام بينة لا تقبل  
ببينة ذكره ابن الهيثم في الوفاية بخلاف ما اذا اشترى بيمينه مال  
حيث لا يجوز لان الشراء عقد تملك بالمال والبيعة ليست بمال فبطل  
وبقي حقه في البيعة على حاله كما في البينة قال في المنع ولو اسقط بيمين  
قصدا بان قال برأت من تحلف او تركته عليه اود هبت لا يصح

وله التحليف وكذا اذا اشترى بيمينه لم يحلف له ان يستخلف ثم افتداه  
قد يكون بمال امثل المدعي وقد يلقه باقل منه واما الصلح منه فاما يكون  
منه على حال هو اقل من المدعي غايبا كذا في النهاية وفي دعوى البرزانية  
قال المدعي برأت من تحلف او تركت عليه تحلف اود هبت لا يصح وله  
التحليف بخلاف البرأة من المال لان التحليف للمالك انتهى فروج البينة  
تجوز في الاختلاف فيجوز ان يلقه شخص نابيا عن اخر له حق على غيره  
ثم طلب البيعة عن المدعي عليه اذا عجز عن اقامة البينة ولا تجوز في تحلف  
فلا يجوز ان يلقه شخص نابيا عن اخر تعده عليه بيمينه بل يلقه من قبله كذا  
ذكره في المنع ثم فرج على الاول بقوله فالوكيل والموصي والمتولي واب الصغير  
يمكن ان يطلب تحلف من الحكم ولا يحلف لاداء من الوكيل وغيره الا اذا  
صح اقراره على الاصيل كالوكيل بالبيع او المحدث في الرد بالبيع من جهة  
المالك يستخلف لان البيعة رجاء التكدل ولو اقر الوصي صح لا  
يصح فلهذا لا يستخلف فاما الوكيل فاقراه صح على هوكل فكذا لا يلقه  
وفي الخلاصة لو اقر لزومه فاذا انكر يستخلف الا في ثلاث منها الوكيل بائنا  
اذا وجد بالمشي عيبا فاراد ان يردده بالبيع واراد البايع ان  
يحلف بالله العظيم ما يعلم ان الوكيل رضى بالبيع فان اقر الوكيل لزومه  
ذلك ويبطل حق الرد ان ينية لو ادعى الى الامر صاه لا يحلف وان  
اقر لزومه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى كديون ان الموكل  
ابراه عن الدين وطلب بيمين الوكيل على صميم لا يحلف وان اقر لزومه  
انتهى قال ومن صالح ما في الحاشية مما ذكرناه عنها من انه لا  
استحلاف في احدي وثلاثين خصلة وطالع ما ذكره مولانا في  
نحو من ان البايع اذا انكر قيام العيب للمال لا يحلف عند الامام  
ولو اقر به لزومه وان هذا انكر رجوعه لا يستخلف ولو اقر به



ضمن ما تلذ بها والسارق اذا انكرها لا يستعمل لنقطع ولو اقربها قطع  
 انتهى وبه علم ما في الخلاصة من التماهل والقصور وفي البحر قال الشيخ  
 ولا يستعمل الاب في مال البه ولا المولى في مال المولى ولا المولى في مال المولى  
 والاقايف الا اذا ادعى عليهم العقد يستعملون 2 انتهى ما في البحر  
 في كتاب صدر الشهد لا يستعمل في الحدود اتفاقا الا اذا نعت  
 معني اخر بان علق عقده بزناؤه فادعى العبد انه زنا ولا بينة له  
 يستعمل المولى حتى اذا انكر بيثت الفتى دون الزنا وفي المسئلة اقر  
 بالف رجل ثم انكر الاقرار بها قال ابو نصر الدبوسي للطالب ان يحلف  
 بالله ما اقر له بكذا وقال ابو القاسم انما يحلف بالله ماله عليه كذا ولو ادعى  
 دارا ملكا مطلقا فاقدم على ان الدار لابنه الصغير فقال المولى  
 الحاكم ان هذا استعمل داري باقراره لابنه فاريد ان استعمل فبتم  
 فاستعمل حتى لو نكل اخذته بيمينتها فانه يحلف على قول من يرى  
 غصب العقار خلافا لابي 2 وابو يوسف وان اقر لاجنه غائب  
 لا يدفع عنه يمين الابينة وفي الخلاصة من قال ان دخل فلان الدار  
 اليوم فامرأتي حلق ثم قالت انه دخل يحلف على ابنته وفي المسئلة  
 بعث القاضى امينا الى امرأة لا تحرم لليمين فقال الامين حلفتها  
 لا يقبل قوله الابن اهد وقال ابو 2 ليس للقاضي ان يبعث امينا  
 يستعملها وكذا الحكم في امرئ حلف من حلف على حلف عليه فحلف  
 واشربا صعب في حكم الرجل اخر ماله على كذا صدق ذبانه  
 لا قضاء عين في يد رجل ادعى اخر انه ملكه اشتراها من فلان  
 الغائب وصدقه بذلك ذوالبهد فالتقاه لايامه ذوالبهد بالتسليم الى  
 المدعى حتى لا يكون قصار على الغائب باقراره وهي تجيبه انتهى و  
 هكذا في جامع الفتاوى وغيرها ولو ادعى دارا فقال ذوالبهد انه وقد

على كذا جاز اقراره وبصير وقفا ولكن لا يندفع اليمن عن ذوالبهد فحلف  
 فان نكل ضمن قيمة الدار للمدعى ولو برهن ذوالبهد على وقفيته لا  
 يندفع عنه اليمن ولا يندفع خصومة المدعى لانه صار وقفا قبل ان يبرهن  
 فصار وجود البينة وعدمه سواء رجل اشترى جارية فاستخفت  
 واخذت من يده باقراره او بنكوله عن اليمن او باقراره وكيفية الخصومة  
 او بنكوله لم يكن له ان يرجع باليمن على بايعه ان اقراره لا يكون حجة على  
 غيره فان اقام يمينه بعد نكوله على بايعه ان يجاريه كانت المسئلة  
 لا تقبل بينته الا ان يقيمها على اقرار البايع بذلك انتهى وذكر في  
 العادة اذا ادعى على مجبور مالا او حقا كان للمدعى احضاره فاذا  
 احضره ونكر استعمل سواء كان يواخذ به في حال كونه المستعلا  
 وما اشبه ذلك او كان دينا لا يواخذ به في حال بل تواخذ به بعد العتق  
 كدبر المحرم والكفالة فان كان ما دونها فالحكم فيه كالحكم في المحرم  
 ما لا يواخذ به العبد في حال كان للمولى ان يمنعه بان يحضره في مجلس  
 الحكم وفي ما دونه كونه وفي قاضه فان رجل ادعى على عبد مجبور عليه  
 بالاسم فلا قال الفقيه ابو جعفر ليس ان يذهب بالعبد الى باب القاضى  
 بغير اذن المولى ولكن ان وجد في مجلس القاضى كان له ان يحلف رجل ادعى  
 على صبي ما دون ماله فانكر اخذته فحلف قال بعضهم لا يحلف عليه لانه لا يلزم  
 ايماله اما بابينة ادا لا قراره وذكر الفقيه ابو الليث انه يحلف في قوله على ثلث  
 وبه تأخذوه اراد الاستقصاء في هذا الباب فليرجع الى قاضه فان  
 قال صفيق ابو الليث في خزانة الفقه النكول على ثمانية اوجه نكول في الحال  
 يرضى عليه يمينه ثلاث مرات فاذا نكل قضى عليه بالمال ونكول احد  
 المتخا ومن يلزم شركه ما يلزمه ونكول في دم العبد ان كان  
 فيما دون النفس فنكل يلزمه مقتضاها وان كان في النفس فنكل



لا يلزمه حتى يزاد كلف في قول ابي ج وفي اللغات نجس الزرع حتى يلقن  
او يكذب نفسه فيجد وان اختلفت المرأة تجبس حتى ينفق او يهدق  
الزروع وتكول البايع في الرد عليه اذا نكل مرد عليه بالعيب وتكول  
الوارث اذا نكل الوصاية بالنك يقض بالنك وتكول الوارث في انكاره  
عشق عبد من التركة يقض بعقبة انتهى **باب في بيان احكام**  
**التخلف** يخلف في رعاية الترتيب الطبيعي في تاخير عين الانثيين  
للو احد ليسا سب الوضعي الطبيعي ولو اختلفا في البايع والمشتري  
في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البايع اكثر منه او المبيع  
بان اعترف البايع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه او فيهما  
اي اختلف المتبايعان في الثمن والمبيع جميعا بان قال البايع بعث  
العبد الواحد بالفين وقال المشتري لابل بعث العبدين بالف حكم اي  
قضى لمن برهن لان في جانب الآخر مجرد الدعوى والبينة اقوى منها  
وابرهان الحق يقال برهن اذا اثبت كذا في المصباح وان برهنا  
اي وان اقام كل منهما البينة بما ادعاه فلم يثبت الزيادة اي يحكم  
لمثبت الزيادة لان خالص عن المعارضة بينه كانت البينة المثبتة  
للزيادة اول لان البينات سرعت للاثبات ولا معارضة في قدرها  
اتفقا عليه ولا في الزيادة فيجب كذا في التبيين قال في المنع وان  
اختلفا في الثمن والمبيع جميعا قدم برهان البايع لو كانت الاختلاف  
في الثمن لانها هي المثبتة للزيادة وقدم برهان المشتري لو كانت  
الاختلاف في المبيع لانها هي المثبتة في الزيادة والاختلاف في حصة الثمن  
ادع بحسن وفهم فيه كما ذكرنا في الهداية فلو اختلفا في جنس الثمن  
فاما البينة فالبينة بينة من لا يثبت على قوله فتو قال البايع  
بعثك هذه بجارية بعدك هذا وقال المشتري اشترتها منك

بما تدينار وادام البينة فينته البايع اول لانها تثبت له في  
الاخرى تنظيم والبينة للاثبات دون النفي كذا في التبيين وان عجز  
اي البايع والمشتري عن البرهان اي عن اقامة البينة يعني ان لم يكن  
لكل منهما بينة قبل لهما او لكل منهما امانات يرضى احدكم يدعى  
الاخر والا فسخنا البيع يعني يقال للبائع امانات سلم ما ادعاه  
المشتري من جميع والا فسخنا البيع ويقال للمشتري امانات سلم ما ادعاه  
البايع من الثمن والا فسخنا البيع لان غرضنا قطع الخصومة وقد امكن  
ذلك برضا احدهما بما يدعيه الاخر عليه فلا يعمل القاض بالفسخ  
الا في الاجرة والمنفعة بان يدعى هذا شهرا بعشرة والمشتري شهرا  
بثلاثة يقبل بينة كل واحد منهما فيما يدعيه من الزيادة فيقضي بغير  
برهان كذا في شرح الوفاة لاي المالك فان لم يبرهن احدهما يدعى  
الاخر اي بما يدعيه صاحبه بخلاف اي يستحق الحاكم كل واحد منهما  
على دعوى صاحبه قال عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة  
بخلاف وتردا فيختلف البايع بالله ما باعه بالف لما يدعيه المشتري و  
يختلف المشتري بالله ما اشتراه بالف لما يدعيه البايع ذكره  
في الاختيار وقال في المنع فان كان قبل القبض فهو قياس لان كلامهما  
مشكوك واما بعده فاستسحب فلفظ لان المشتري لا يدعي شيئا لان  
المبيع سالم له وبتدعى البايع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فيكتفي  
بجلفه كذا عرفناه بالنص كما ذكرناه وبديهي بجميع المشتري يعني لو  
يسع عيه بدس لما في المنع وهو قول محمد وابي يوسف اخرا وهو رواية  
عن ابي ج وهو صحيح لان المشتري يملكهما انكارا لانه يتطالب ادلا  
بالثمن فينكر عند المطالبة فيكون باديا بالانكار فينتج عنه فائدة جميعا  
وهو الاقرار والبدل عند النكول وتكول البايع تتأخر الفائدة



يعني ولو بدأ بيمين البايع تنافي الخطا بانه تسليم الجميع الى زمان الكفاية  
بالتن لكان في المنع قال في البين هذا اذا باع سلعة بثمن وان باع بثمن  
بثمن او سلعة بسلعة بداء القاض بانيهما ٢٠ وان رايه المحص  
وفي القاض بيمينه بداء في بيعه كفاية وهي بيع عين بعين كذا في  
الصرف بانيهما ٢١ اي من المشتري والبايع يعني اذا بيع عن بطن او  
سلعة بسلعة بداء القاض في البين بانيهما ٢٢ باستوائهما في فائدة  
التكول قال في المنع وان لم يمكن بيع عين بعين بل كان يبيع عين بعين  
او دين بعين بخير القاض في المشتري اي استوائهما في الاستار وفي الاختيار  
ولو اختلفا في الثمن والمبيع جميعا يبدأ بيمين من بداء باللعوى لانهما  
لهما في الاستار فيشرع بالبدية وان ادعى معا يبدأ بانيهما ٢٣  
وان كان اقرع بينهما ولو اختلفا في جنس العقد فقال احد هما ببيع  
وقال الاخر هبة او في جنس الثمن فقال احدهما داراهم والاخر دنائير  
يتمثلان عند محمد هو المختار لان وصف الثمن وجنسه بمنزلة القدر لان  
الثمن دية وانما يعرف بجنسه ووصفه ولا وجود بدونهما ولا كذلك الاجل  
لانه ليس بوصف لان الثمن يبقى بعد مضيه وقال لا يتخالفان لان التوافق  
ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورد وهو الاختلاف في  
المبيع والثمن وجواب ما مر انتهى ومنه نكل اي عن اليمين لزم دعوى  
صاحبه لانه جعل بالذلة فتم بغير دعواه معارض لدعوى الاخر ولزم  
القول بشئونه قال في التبعية ومنه نكل لزم دعوى الاخر لانه صار مقرا  
به او باز لا فترمه اذا اتصل به القضا ٢٤ وهو كذا بقوله لزم دعوى  
صاحبه لانه بدون اتصال القضا ٢٥ لا يوجب شيئا اما على اعتبار  
البدل فقط واما على اعتبار انه اقرار فلا نه اقرار فيه شبهة البذل  
فلا يوجب بانفراد ثم قال وهذا الذي ذكرناه في التوافق اذا كان

اختلا فصح في البدل مقصودا واما اذا كان في ضمن شئ اخر نحو ان  
يشترى الرجل من اخر سمنا في زرق ووزنه مائة رطل ثم جاء  
بالزرق ليرده على صاحبه ووزنه عشرة فقال البايع ليس هذا  
زقي وقال المشتري هذا زقي فالحق قول المشتري سواء سمي لك  
رطل ثمنا او لم يسم فله هذا اختلا فاف المقصود وفيه القول قول  
القاضي في نفس القبض والمقبوض وكذا في مقدار المقبوض وان كان  
في ضمنه اختلا فاف الثمن لان الثمن يزاد بنقصان الزرق وينقص  
بزيادته فالبايع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكر ولم يعتبر هذا  
الاختلاف في الجواب التوافق لان الاختلاف فيه وقع مقتضا اختلافهما  
في الزرق انتهى وفي المنع قال المشتري اشترى هذا العبد على انه كاتب  
او حبان فقال البايع لم اشتره فالحق قول البايع انتهى وان  
حلل اي كمتبايعان فصح القاض ببيع بطلب احدهما اي احد  
القاضي ولا ينفخ ببيع كلفهما لانه لم يشتر ما ادعاه لواحده  
منهما فيبقى ببيع مجهول فينفخ في حقهما للمنازعة او يقال  
اذا ثبت البدل في بيعا بلا بدل وهو فاسد ولا بد من المنع  
في فاسد البيع فلو كان الجميع جارية فطلب المشتري وطها ولو فسد  
بنفس من شئ لم يحل له كذا في المنع مغريا الى النهاية فبده بطلب  
احدهما لانه لا ينفخ بدون طلب احدهما واما ما ذكره  
المرحومون انهما لو فسخا فالمنع لا يتوقف على القاض وان  
فسخ احدهما لا ينفخ كذا في البحر قال في الاختيار اذا تخلفا قال  
لهما القاض ما تريدان فان لم يطلبوا الفسخ تركهما حتى  
يصطليا على شئ لان طلب الفسخ او احدهما فسخ ولا ينفخ  
بنفس من تخلف حتى يتفاسسا او يفسخ القاض انتهى ولا تخلف



لواختلف في الاجل اي في بيع او بشرط الخيار او قبض بعض الثمن  
لان الاختلاف فيها اختلاف في غير العقد عليه والمعقود به فاشبه  
الاختلاف في محط والبراء ولهذا لا يحتل العقد بانوداهم بخلاف  
الاختلاف في القدر لانه لا يباع للعقد بدونه كذا في الاختيار وقال  
زفراني في يتحالفان في الاجل اذا اختلفا في اصله وقدره وتم  
في التبيين قال في خلاصة اذا كانت للمشتري خيار الرؤية او خيار رجب  
او خيار شرط لا يتحالفان انتهى والبايع كالمشتري والمحقق ان من  
له خيار يتمكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف كذا في المنع وحلف  
بمنكر اي منكر الاجل وغيره لما مر من البينة للمدعي وبمجرد على من  
النكر ولا بعد هلاك الجميع اي ولا تحالف بعد هلاك الجميع وحلف  
بمشتري يعني ولو اختلفا في ثمن الهالك لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
بل القول للمشتري مع الجميع وعند محمد يتحالفان ويفسخ اي البيع  
وتلزم القيمة اي ويفسخ البيع على قيمة الهالك وكذا في خلاف اي و  
على هذا الاختلاف بينهم لو تعذر الرد وهو اي الجميع قائم وعلى  
هذا اذا خرج الجميع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالبيع  
كذا في المنع قال في الاختيار وعلى هذا اذا خرج الجميع عن ملك المشتري  
او صار بحال يمنع الفسخ بان ازداد زيادة متصلة او منفصلة  
لمحدثات كل واحد منهما يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر وصاحبه  
ينكره فيتحالفان لما اذا كانت قائمة لان القيمة بمنزلة العين عند  
عدمها وكذا اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولهما  
ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس لما ان سلم للمشتري  
ما يدعيه وقدر الشرع به في حال قيام السلعة اذا التحق بغيره  
يفسخ الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها لارتفاع العقد فلم يكن

في معناه وايضا اقام البينة قبضها وان اقاما فبينة البايع وان  
حازا ادا حد هما واختلف الورثة فلا تحالف لانهما ليسا بمبايعين  
فلا يتناولهما النص انتهى وكما اد بهلاك الجميع هلاكه بعد القبض  
اذ لو كانت قبل القبض لا تفسخ البيع وفي المنع وهذا اذا كانت الثمن  
دينا فان كان عينا يتحالفان فرده ويرد الاخر مثل الهالكات  
كان مثليا وقيمتها ان كان قيعا بخلاف ما لو اختلفا في جنس الثمن  
بان ادعى احدهما انه درهم والاخر انه دينار لانهما اتفقا على ثمن  
فلا بد من التحالف للفسخ قال في هذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن  
كان كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي ما اذا كانت الجميع هالكا  
وتماخذه في البحر في سراج الوهاج وان اختلفا في الثمن بعد هلاك  
السلعة بان ادعى احدهما انه اشتراه بالدرهم والاخر انه  
باعه بالدينار تحالفوا وتلزم للمشتري رد القيمة انتهى ولا تحالف  
بعد هلاك بعضه اي بعض الجميع يعني وان اختلفا بعد هلاك بعض  
الجميع لم يتحالفوا الا ان يرضى البايع بترك حصته الهالك اي بعدم اخذ  
شيء من ثمن الهالك في يتحالفان ويجعل العقد كأن لم يكن الا على  
القائم كعبد بن مات احدهما عند المشتري فقال البايع المثل الف  
وخمسائه وقال المشتري بل الف فالتحق الف بمنع عند ابي حنيفة  
يرضى البايع ان يترك حصته الهالك والقول قول المشتري مع يمينه  
لانه هو المنكر كذا في المنع قال في سراج النافع اراد به الهلاك بعد القبض  
قبل نقد الثمن لانه اذا هلك بعض الجميع قبل القبض يتحالفان على القائم  
عندهم جميعا انتهى وعندهما يتحالفان ويرد اي للمشتري البايع  
لان الجميع انفسخ فيه والقول للمشتري عند حصته الهالك اي قيمته  
مع يمينه اي على تقدير عدم التحالف لانه هو المنكر كذا في سراج الجميع



لا ياتلوعى عند ابي يوسف فيقال ان عليه ويراد ان على الباعة لانه  
 يعبر البعض بالكل لانه لو كانت الباعة في التالف في التالف  
 ولو كانت الباعة في التالف في التالف في التالف في التالف في التالف  
 والبعض فالتالف في التالف في التالف في التالف في التالف في التالف  
 للمشتري مع يمينه عنده ويلزم قيمته اي قيمة الهالك عند محمد يعني  
 يتخالفان عليهما عنده فيرد الباعة وقيمة الهالك كذا في شرع  
 التالف وفيه قال ابو يوسف يعني التالف ويخرج الباع في الحكي اي الباعة  
 وقيمة الهالك ايضا وهو قول محمد قال وقد تحقق الاختلاف بين  
 الروايتين فيجوز ان يكون عن ابي يوسف روايتان ولحمد ان هلاك  
 السلعة لا يمنع التالف عنده فهلاك البعض اولى ولا يرد ان  
 النقص ورد حال قيام السلعة بخلاف القياس فلا يفسد عليه  
 الا انه اذا رخص بترك الهالك كان لم يكن وكان العقد لم يرد الا على  
 الباعة وعلى المشتري من قال قول ابي يارخذ من ثمن الهالك ما اقر  
 به المشتري دون الزيادة وذكر محمد في حقه مع قول ابي يوسف مع قوله  
 وهو صحيح فحلف المشتري اي على قول ابي يوسف بالله ما اشتريتها  
 باللف وخمسائة فان نكح لزمه وان حلف يحلف الباع بالله ما  
 بعتهما باللف فان نكح لزمه دعوى المشتري فان حلف يفيق العقد  
 في القاسم ويسقط حصته من ثمن ويرد المشتري من حصته الهالك من الثمن  
 الذي اقر به وتعتبر قيمتهما اي قيمة الباعة والهالك في الانتقام اي في  
 انتقام الثمن يوم القبض يعني ويقسم الثمن على قدر قيمتهما يوم القبض  
 فما اصاب من اي الباعة سقط وما اصاب الهالك لزم للمشتري وان  
 اختلفا اي اختلفا في قيمة الهالك فيه اي في يوم القبض فالقول للبائع  
 لانه يكثر زيادة السقوط بعد انفاقهما على الثمن وان برهنا اي اقاما

بينه على ادعاهما فبرهانه اي فينته الباع اولى لانها اكثر اثباتا  
 لانها نشبت الزيادة عن قيمة الهالك وايقام البينة قبلت  
 كذا في الاختيار قال في التبيين وصورته انه باع عشرين صفقة واحدة  
 ثم هلك احداهما عند المشتري ثم اختلف في الثمن لاني التالف فيها الا  
 ان يرضى الباع ان يترك حصته الهالك وفي حقه الصغير يقول  
 قول المشتري مع يمينه عند ابي ياراد ان يشارك الباع ان ياخذ الحكي ولا  
 ياخذ من ثمن هبته يشارك وقال ابو يوسف يعني التالف في الحكي وفيه العقد  
 فيه ولا يتخالفان في الهالك ويكون القول في ثمنه قول المشتري وقال  
 محمد يعني التالف عليهما وفيه العقد بينهما ويرد الحكي وقيمة الهالك  
 لان هلاك كل السلعة لا يمنع التالف عنده فهلاك البعض اولى  
 ولا يرد يوسف ان امتناع التالف للهالك فيقدر بقدره ولا يرد  
 ان التالف بعد القبض ثبت بالنقص على خلاف القياس ورد الشرع به  
 في حال قيام السلعة والصلح بينهم ببيعها فلا يفيق السلعة بعد فوات  
 جنسها منها ولانه لا يمكن التالف في القاسم الاعلى حصته من الثمن  
 ولا بد من القسمة على قيمتها والقيمة تعرف بالحوز والظن فيؤدي  
 الى التخليف مع جهل وذلك لا يجوز الا ان يرضى الباع ان يترك  
 حصته الهالك في يفيق الثمن كله بمقابلته الحكي ويخرج الهالك عن  
 العقد فيكون كان العقد وقع على هذا فيقال فان حلف  
 في حق العقد فيه واخذه ولا ياخذ من ثمن الهالك ولان قيمة  
 يشارك فالكسفاء منصرف الى التالف فصارت قدره لاني التالف  
 عند ابي ياراد ان يشارك الباع ان ياخذ الحكي ولا ياخذ من ثمن هبته  
 يشارك في يفيق التالف قال وهو قيس ما ذكر في الاصل في رجل اشترى عديدا  
 وقبضها ثم ردا احداهما بسبب دهنه الاخر عند المشتري يسقط



عنه عن ماردة وجب عليه عن ما هلك عنده وينقسم المكن بقدر قيمتهما  
انتهى وان اختلفا اي المتخالفان في قدر المكن اي في مقداره بعد  
اقالة البيع اي بعد ما تقابل المتخالف اي قبل قبض المبيع بحكم الاقالة  
ان لم يكن لهما بينة كما في المكن وعاد البيع اي ويعود البيع الاول  
لان الاقالة بيع جديد عند ابي يوسف ان لم يقبض البايع المبيع  
اي بحكم الاقالة لان المتخالف قبل القبض موافق للقياس لما ان كل واحد  
منهما مدح ومنكر فتعدى الى الاقالة كما يتعدى المكن الى الاجارة  
والوارث الى قيمة المبيع فيما اذا استهلك المبيع غير المشتري كما في  
في البتية فان قبضه اي وان قبض البايع المبيع بعد الاقالة فلا تخالف  
فلا يتخالفان عند ابي 2 وابي يوسف خلافا لمحمد فان عنده يتخالفان  
لانه يرى النص معلولا بعد القبض ايضا كما في المكن قال في الاختيار وهذا  
قول لا يقدر ان الاقالة بيع لا يشك في انما التشكك على انها فسخ الا  
ان نقول انما اشتبنا المتخالف فيها قبل القبض لان القياس يوافق  
لان البايع يدعي زيادة المكن والمشتري ينكره والمشتري يدعي وجوب  
تسليم المبيع بما نقد والبايع ينكره وكل واحد منهما منكر فيخلف على  
مقتضى القياس قبل القبض فاشتبنا المتخالف قبل القبض بالقياس لا بالنص  
ولا كذلك بعد القبض فانه على خلاف القياس لان المبيع يسلم للمشتري  
فلا يدعي شيئا فلا يكون البايع منكر انتهى وفي المكن وان اختلفا في  
مقدار المكن بعد ما تقابل المتخالف لو كان كل من الميسر والميسر مقبوضا  
ولم يرد المشتري الى بايع بحكم الاقالة وان رده المشتري الى بايع  
بحكم الاقالة لا تخالف عند ابي 2 وابي يوسف خلافا لمحمد لانه يرى  
النص معلولا بعد القبض وهذا قال لا كان ينبغي ان لا ينفك مطلقا  
لانه انما ثبت في البيع المطلق بالسنة والاقالة فسخ في حقهما الا

انه قبل القبض على دفع القياس فوجب القياس عليه كما قسمنا الاجارة  
على البيع قبل القبض والوارث كالا فاقدر القيمة على القيمة فيما اذا استهلك  
في البايع غير المشتري ولو في قدر راس المال يعني ولو اختلفا في مقدار  
راس المال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه يعني فلا يتخالفان  
لان الاقالة في باب السلم ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان  
رب السلم لا يملك السلم فيه بالاقالة بل يفسخ فلم يكن فيها معنى البيع  
حتى يتخالفا فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والسلم اليه هو منكر حقيقة  
فكان القول له مع ميمنه كما في البتية ولا يعود السلم لان الاقالة  
في السلم بعد نفاذها لا تعتبر الفسخ كالمسبب في الفسخ الماترك  
انهما لو قال لا نقضنا الاقالة لا تنقض وكذا راس المال عرضا فنقبضه  
المسلم اليه ثم رده عليه يعيب بقضاء فاضا ثم هلك قبل التسليم  
الى رب السلم لا يعود السلم فكذا بالتخالف لا تنقض الاقالة ولا يعود  
السلم بخلاف الاقالة في البيع حيث ينقض بهذه الشروط والفقهاء  
فيه ان المسلم فيه سقط بالاقالة فلو انقضت الاقالة لمكان حكم  
انفسا خرا عود المسلم فيه ومساقط لا يحتمل يعود بخلاف الاقالة  
في البيع لانه غير فاعين عوده الى ملكه المشتري كما في البتية قال في المكن  
وان اختلف الزوجان في القدر يسمى من المهر بان قال الزوج انه  
تزوجها بالغ مثلا وقالت الزوجة تزوجتني بالغين حكمتم لهما اقام  
البيتة لانه يصح دعواه بها وان اقام كل من الزوجين بيتة على  
دعواه فالبيتة بيتة امرأة لانها ثبتت الزيادة والبيات للابنة  
فكانت اولى وفي البتية هذا اذا كان مهر كل يسهر للزوج بان  
كان مثل ما يدعي الزوج او اقل لان الظاهر يسهر للزوج وبيتة  
امرأة ثبتت خلاف الظاهر فكانت اولى وان كان مهر المثل يسهر لهما



لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر كانت بينة الزوج اولاً لانها تثبت  
 لحظ وهو خلاف الظ والبيات للابتن على ما بيناه وان كان  
 مهر مثلها لا يثبت لها ولا بان كان اقل مما ادعت المرأة او  
 اكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انهما تثبتان لانها استويا  
 في الاثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينته تثبت لحظ فلا  
 يكون احدهما اولاً من الاخرى وان عجزا عن اقامة البينة تخالفاً  
 ولم يفتح الطلاق لان يمين كل واحد منهما تنفي ما يدعيه  
 صاحبه من التهمة فيبقى العقد بلا تسمية وذلك غير مفيد لان  
 فلا حاجة الى الفسخ بل يحكم مهر كمثل فسخ بقوله لما قال او اقل  
 وبذلها لو كان لما قالت او اكثر ويقضى بمهر كمثل لو كان بين  
 ما قالته هي وبين ما قاله هو لانه لما انتفى بيمينها التهمة  
 اجتمع الى تحكيم مهر كمثل فسخ لها بمهر كمثل انتفى لما اذا لم  
 يوجد التهمة حقيقة ويبدأ بيمين الزوج كما في المشرى لانه  
 منكر وان طلقها قبل الدخول بها ثم اختلفا فالقول قول من نصف  
 مهره وذكره في جميع الحكم منعه مثله وهو قياس قولهما وقال  
 ابو يوسف القول قول الزوج قبل الطلاق وبعد الا ان ياتي بشيء  
 يسبر كذب الظ وهو ما لا يصلح مهر لها وقيل ما دون العشرة  
 والا والاحسن وتما فيه يعرف في الاختيار ولو اختلفا اي الاجر  
 والمستاجر في الاجارة في قدر الاجرة او المنفعة اي في قدر المنفعة  
 او فيهما اي اذا اختلفا في مقدار الاجرة والمنافع جميعاً قبل استيفاء  
 المنفعة اي المعتقد عليه يعني البذل او المبدل كحالنا وترا دأ  
 اي ترا العقد لان الاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض  
 جميع مع جك ان كل واحد مدح على صاحبه ومنكر لما يدعيه

صاحبه ومن جك انهما يحتملان الفسخ لكونهما عقد معاوضة  
 والمنفعة وان كانت معدومة فقد جعلت موجودة تقديرها في شيء  
 النافع وفي الاصلاح والايضاح ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة  
 قبل اي قبل قبض بدل الاجارة في احدى صورتين وقبل قبض المنفعة  
 في الاخرى تخالفاً انتهى وبدى بيمين المستاجر ان اختلفا اي الاجر  
 والمستاجر في الاجرة لانه منكر وجوبها وبيمين الموجه يعني وبدى بيمين  
 الموجه لانه المنفعة اي ولو وقع الاختلاف في المنفعة وايهما اي من المستاجر  
 والموجه نكح اي عن البينة الزعم دعوى الاخر وايهما برهن اي اقام  
 البينة قبل اي برهانه وان برهنا فحجة المستاجر اي فبينة المستاجر  
 اولاً في المنفعة وحجة الموجه اولاً في الاجرة وان كان الاختلاف  
 فيهما قبلت بينته لكونها فيما يدعيه من الفضل عدوان يدعي  
 هذا شهر بعشرة والاخر شهرين بخمسة يقضى شهرين بعشرة كذا  
 في الاختيار والمخرج الفغار وبعد استيفاء المنفعة اي وان كان  
 الاختلاف بعد استيفاء جميع المنفعة لا يتخالفان اي بالاجماع كما  
 في الاختيار والقول للمستاجر لانه منكر وهذا على قولهما ط لانه  
 هذان المعتقد عليه يمنع التخالف عندهما وكذا على اصل محمد لا  
 انهما راى انما لا يمنع عنده في جميع الامان له قيمة تقدم مقامه فيخالفان  
 عليها ولو جرى التخالف هنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا  
 تقدم بنفسه بل بالعقد ويستبين انه لا عقد فيرجع على موضعه  
 بالنقص واذا امتنع فالقول للمستاجر مع يمينه لانه هو المستحق  
 عليه كذا ذكره في المنع ثم قال ونظير هذه المسئلة في فصل اجارة  
 عقد المقتضى ان اجازها المالك قبل الاستيفاء فالاجرة له وان  
 بعده فللقا قدوات في بعض امددة فالماضى للعاقدة والمستقبل للمالك





لما في منية الهبة انتهى وبعد استيفاء البعض يعني وان كان  
اختلا فها بعد استيفاء بعض المنافع اي المعقود عليه يتم الفان  
وتفسخ اي عقد الاجارة فيما بقي اي في البناء من المدة والقول  
للمستأجر فيما مضى اي في المدة يعني وكان القول في المنافع التي استوفىها  
في المدة التي مضت قول المستأجر ان الاجارة عندنا تنقضي ساعة  
ساعة على حسب حدوث المنفعة فيصير كل خير من المنفعة كالمنفعة  
عليه ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمفرد بالعقد فيقال في  
خلاف البيع فانه ينقضي جملة واحدة كما في الاختيار قال في التبيين  
اذا استوفى بعض المنافع وبقي بعض يعتبر كل واحد منهما بالكل حتى  
يمنع التماثل في المستوفى ويكون العقد فيه قول المستأجر لو استوفى  
الكل ويجوز التماثل في الباقي ويفسخ العقد فيه اذا لم يستوف شيئا  
وهذا بالاجماع كابو يوسف مرق على اصله في هلال بعض الجيع فان  
التماثل فيه عندنا يتقدر بقدر الباقي فكذلك ههنا وههنا خالفا اصله  
في البيع والغرف لمحمد ان المنافع لا تقدم الا بالعقد فلو كان لا يبيع  
العقد فلم يكن الجواب بئى والغرف لا في ان العقد في الاجارة  
تنقضي ساعة ساعة على حسب حدوث المنافع فيصير كل جزء من  
المنافع كالمعقود عليه مبتدأ على حدة فلا يلزم من تعذر التماثل  
فيها ضحى التعذر فيما بقي اذ ههنا حكم عقدين مختلفين في التماثل  
فيه انتهى والمراد بالاستيفاء متمكن منه في المدة وبعده فاما من صارها  
عدم لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجرة وما بقي لم ينفذ  
منه ومن فروج التنازع في الاجارة بانه منية الهبة اذ هي  
اثنان عينها اجارة والاخر شراء فافر مدعى عليه للمستأجر  
فلمدعى الشراء ان يكلفه على دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فافر

لا حدها

لا حدها ليس الاخر ان يكلفه آجر دابة بعينها من رجل ثم من اخر  
فاقام الاول بيته فان كان الاجر حاضر انقبض عليه البيعة وان  
كان مقرا بما يدعى عليه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل انتهى  
وان اختلفا اي المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لا يتم الفان اي  
عند ابي والقول اي في القدر للعبد اي مع يمينه كما في المخرج لانه ينكر الزيادة  
وقال لا يتم الفان وتفسخ اي الكتابة لانها كالبيع بها مع قول الفسخ  
ولا بد ان التماثل في المعاوضات اللازمة وبدل الكتابة غير لازم  
على المكاتب مطلقا لان ان يعجز نفسه في كل ساعة فلم يكن في معنى البيع  
ولان فائدة الشكول عن البيعة ليقض عليه والمكاتب لا يقض عليه  
به وان اقام احدهما بيته قبلت وان اقاما في بيته المولى اوله  
لا بشأها الزيادة لكن يعتق بقدر ما برهن عليه ولا يمتنع وجوب بدل  
الكتابة بعد عقدها لو كانت على الف على انه ان ارى خمسين عتق  
ولم لو اتفق البطل بعد الاداء كما في المخرج وان اختلف الزوجان في متاع  
البيت ولا بيعة لها المتاع في اللقطة كل ما ينفع به كالصالح واصل ما ينفع  
به من الزرد وهو من متعة بالتقبل اذا اعطيت ذلك وجميع المتعة  
والمراد بالمتاع ههنا ما كان في البيت ولو ذهب اوفضه ولا بيعة لواحد  
منهما كذا في المخرج فالقول لها اي للزوجة فيما صلح لها اي بيمينها والصالح  
للزوجة الخرز والزرب والاساور وخواتيم النساء وحلى والحلي و  
نحوها فالقول فيها للزوجة مع حبيبة قالوا الا اذا كان الزوج يبيع ما  
يصلح لها فالقول له لغيره من الظاهرى وكذا اذا كانت المرأة تبيع  
ما يصلح لها في المخرج وله اي القول للزوج فيما صلح له اي صلح للزوج  
والزوجة ايضا قالوا والصالح له العامة والقبائل والقبائل والقبائل  
والمنطقة والكتب والغرض والدراج تحديد القول له بيمينه كما في المخرج



وما يصلح لهما كالأول وبسط وكهوى فالقول فيه للرجل ان امرأته  
والبيت في يد الرجل وكانت اليد هذه بالملك لان الملك باليد واليد دليل  
الملك كما في شرح النافع فان قيل ان يدها اقرب اليه لانها ساكنة  
البيت قلت الرجل اقوى تصرفا من المرأة لصدور أكثر التصرفات من الرجال  
وهذا يدل على الملك له فيجعل هو اليد وفي المنع ولو اقاما بيته يعنى  
بينهما لانها خارجة وفي ثمانية لها اختلافا في متاع النساء واقاما  
البيت يقضى للزوج اطلق الزوجية فشمس سلمية وسلمية مع الذمية  
والحرمة ومملوك والمكاتب والصغير اذا كان الصغير بكماء مع كفا  
الاكل واما اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا فسيان بيان  
ان ثمة الذمية وشمس اختلافا في حال بقاء التكاثر وما بعد النفقة  
لما في الكاف واما الملك اذا كان البيت ملكا لهما او لاحدهما كما في البحر  
قيد بكونهما زوجيه للاحتراز عما اذا طلقها في مرض ومات الزوج  
قبل وفي البحر حكى عن خزانة الاكل لو مات الزوج فقالت الورثة  
قد كان طلق في حياته ثلاثا لم يصدقوا في حق الامتعة والقول قولها  
مع يمينها بالدم ما نعلم انه طلقها ثلاثا في صحته او مرضه وقد مات بعد  
انقضاء عدتها فما كان مع متاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج  
وان مات في عدة امرأته فهو لمرأته كما لم يطلق وفي السراج الوهاج  
ولو كان للرجل اربع نسوة فان كن في بيت واحد فمتاع البيت  
بين النسوة ارباعا وان كن في بيوت مختلفة فمتاع كل بيت بينه  
وبين امرأته التي تسكنه ولو ان رجلا طلق امرأته في حال حياته ثلاثا  
او باي شيء اخر فمتاع كل امرأة في ذلك وكذا اذا مات الزوج كذلك  
كلم لورثته الزوج في الطلاق فاذا مات الزوج بعد الطلاق كان  
لوارثته وان مات قبل انقضاء العدة فالكل للمرأة لان كفا ثابت  
بها

لها ما دامت في العدة وليست لهما في قول ابي حنيفة واما غير الملك فعلى  
الاختلاف ولو اختلف الزوج وماتت في متاع البيت فالقول  
قول ابي حنيفة مع يمينه وليس للزوج الا ما عليه من ثياب بدنه واذا  
اختلفت اسكافه وعقار الاث الساكنة والاث العطارين وهي في ايديهما  
قضى بينهما نصفين ولا ينظر لهما يصلح لكل واحد منهما كذا في النهاية  
والكل من منج وبعد موت احدهما يعني اذا مات احد الزوجين واختلف  
الحق بينهما مع ورثة الآخر القول في المحمل اي فيما يصلح لهما من الادوات  
غيرها وهو محمل للحق قديمه بالمحمل لان ما لا يشك فيه وهو ما يصلح لاحدهما  
ولا يصلح للآخر فهو على ما كان قبل الموت وتقدم ورثته مقامه فيه لما في  
النبية وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف كذلك اي الحكم مثل ما ذكر في  
المحمل في التراث على جواز مثلها يعني قال ابو يوسف يدعى المرأة من  
المحمل ما يجزىه مثلها والباقي للزوج مع يمينه ولورثته بعد موته كما في النبوية  
وفي جواز مثلها لهما اي القول للمرأة ادلورثتها اي بعد موتها لانها تاتي  
بالجوز عادة فكان الطلاق هذا لهما وهو اقوى من ظن يد الزوج  
فيطلب به فاحره وما وراءه لاحراض ليد الزوج فيكون له ونجاة وموت  
سواء لان الورثة قائم مقامه كذا في الاختيار وعند محمد للرجل اي وقال  
محمد ان كانا حبيبة فلها قال ابي حنيفة وبعد موت اي لورثته كذا في الاختيار  
يعني القول للرجل للمحمل ادلورثته يعني قال محمد ما يصلح لهما لورثة الرجل  
فقول محمد محمل قول ابي حنيفة ان ما يصلح لاحدهما فهو له وما يصلح لهما فهو  
للزوج الا ان قاله هذا لا يختلف ان تكون في حياتهما او بعد موت احدهما  
فما صلاهم انفقوا ان ما يصلح لاحدهما فهو له يصلح له في حياته  
والموت حتى تقدم ورثته مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما فابى حنيفة  
للزوج في حال حياتهما والباقي منها بعد موت احدهما وعند محمد



للزوج في الحالتين وابد يولد جعل منه المرأة قدرا بحرية مثلها في الحالتين  
 ولهما في التتمة بين الحالتين ان الورثة يعقوبون مقام ميت لانهم  
 خلفاءه فلا يتغير حكمه في الميراث كما لا يتغير في غير ذلك ولا يـ  
 ان يد الباءة منهما اسبق الى المتاع لان الوارث يثبت يده بعد  
 موت المورث فيقع به الترجيح لان للبيد رجحانا مطلقا حتى يرجح به في  
 غير هذا الباب ولان يد الباءة منهما يد نفع ويد الوارث خلف عن يد  
 المورث فلا يعارض الاصل وقال زفر المثل بينهما نصفان و**الباءة**  
 مثلما قال ابو ج وفيه اقوال اخر يعرف تمامه في البيه فان كانت  
 احدهما اي احد الزوجين مملوكا واختلفا في متاع البيت فالكل اي كل متاع  
 البيت للمراي منهما في الحيدة اي في حال حياتهما لان يد المورث اقوى لانها  
 يد ملك ولا بد له من المملوك وللمراي اي منهما الموت اي بعد موت احدهما  
 ايها لان لا بد للبيت خلف يد يحي عن معارض فكان للمراي منهما  
 وهذا على اطلاقه قوله ابو ج وقال لا يـ قال ابو ج وفيه المادون اي العبد  
 مما دون له في التجارة والمكاتب كالحر لان لهما بدا معبرة في خصوصيات  
 ولهذا لو اختلفت في المكاتب في شيء وهو في ايديهما يقع به بينهما  
 استوائهما في اليد ولو كانت في يد ثالث واقاما البيت استويا  
 فيه حتى يقع به بينهما وكذا في متاع البيت كما في البيه وابو ج يقول  
 ان يد المملوك لا يكون مساوية ليد حرة فان يد يد نفسه من كل وجه  
 ويد المملوك يد الغير وهو كونه مودجه فكانت يد المورث اقوى فترجع  
 به في حق متاع البيت بخلاف سائر خصوصيات كذا في البيه قال في منجز  
 اعتقت الامة واختارته نفسها في البيت فهو للرجل وما بعد العتق قبل  
 ان تحتار لنفسه فهو على ما وصفناه في الطلاق وفي السراج الوهاج  
 ولولا ان الزوج حر او امرأة مكنته او امة او مدبرة او ام ولد وقد

اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فلما حدثاه قبل العتق فهو  
 للرجل وما حدثاه بعده فيهما فيه كالحرس انتهى وفي مسئلة اختلف  
 الزوجية تسعة اقوال مذكورة في ثمانية اجالا وحكاها في خزائن  
 الاكل فمن اراد الوقوف عليها فليراجع **فروع** وفي منجز رجل معروف بالفر  
 والحاجة صار بيده غلام وعلى عنقه برة وذلك يداره فادعاه رجل  
 عرف بايسار وادعاه صاحب الدار فهو للمعروف بايسار وكذا الناس  
 في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي هي على عنقه هي له وادعاه  
 صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلا في سفينة براديق فادعى  
 كل واحد السفينة وما فيها واحدهما يعرف ببيع الدقيق والاخر يعرف  
 بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيع السفينة للمعرفة انه ملاح  
 عملا بالظ كذا في البحر من باب خزائن الاكل وفي نوادر ابن سماعه  
 عن ابي يوسف دخل رجل في منزل يعرف انه ينادي ببيع الذهب او  
 الفضة او المتاع ومعه شيء من ذلك فادعاه فهو لغيره ببيع ولا  
 يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك فالقول قوله رب المنزل وفي  
 نوادر ابن رستم عن محمد بن رجل خرج من دار انسان على عنقه متاع  
 راه فقدم وهو معروف ببيع مثل من المتاع فقال صاحب ذلك لمنزل  
 المتاع متاعي ومما حل يدعيه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف به  
 فهو لصاحب الدار سفينة فيها ركاب واخرى مكره واخرى مجذب و  
 اخرى ممداه ولهم يد عونهما فهي بين الركاب والممداه والمجذب  
 اثلاثا ولا يـ لهما رجل يتقدم فصار ابن الابل ورجل راكب بعير امرا  
 فادعاه كلهم ينظران ان كان على مملك حل الركاب ومتاعه فلهما الركاب  
 وانما ثاجيره وان لم يكن على الابل يـ فللراكب البعير الذي عليه  
 وما بقي فهو للفايد اما لو كان بوا او غنما عليها رجلا احدهما قائم



والاخر سائق فهو لسابق الا ان يقود شاة معه فتكون لم تكد ان  
وهي الكائن في ذكره منية الفقهاء رأى غيره يبيع عرضه فقبض  
المشترى بها وهو ساكت وترك منازعة اقرار منه بان ملك البايع  
كذا في جامع الفتاوى هذا **فصل** في بيان احكام دفع الدعاوى قال  
قال ذو اليدين المدعى عليه هذا الشيء او دعيه فلان الغائب مثلا  
اذا كان ثوبه في يد انسان ادعى رجل انه له فقال ذو اليدين هو لفلان  
او دعيه او اعارنيته او اجرنيته او رهنيته او قال غصبته منه اى  
من فلان الغائب وبرهن اى اقام بيته على ذلك اى على ما ذكره او  
اقام بيته ان المدعى اقر انه لفلان لدر اندفعت خصومة  
المدعى لانه اثبت بيته ان يده ليست بيد خصومه قال قاضى  
لوقال وديعة فلان الغائب لا يندفع عنه في صحيح كذا في شرح  
لا ياتلوعى قال في المنع وهذه غيبة كتاب الدعوى لانها صورها خمس  
و ديعة واجارة ورهن وغيب واعارة ولان فيها خمسة اقوال خمسة  
للعلماء الاول ما في المختصر وهو قول ابي حنيفة والثاني قول ابي يوسف وسيد  
بعد الثالث قول محمد ان السكوت اذا قالوا نفيه بوجهه فقط لا يندفع  
لما سئل في تفصيل الرابع قول ابن شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقا لانه  
تعد ابحاث الملك للغائب لعدم خصم عنه ودفع خصومة بناء عليه  
قلنا مقتضى النية شيان بلوت الملك للغائب لعدم خصم عنه ولا خصم  
فيه ولم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت فهو كالوكيل  
بنقل امره واقامة البيعة على الطلاق الخا من قول ابن ابي ليلى يندفع  
بدون بيعة لانه اقرب الملك للغائب لقلنا صار خصما بظن يده  
فهو باقراره يريد ان يتول حقا مستحق على نفسه فلا يصدق الا بالجمعة  
لما لو ادعى تحول الدين من زمن الى زمن غيره هذا اذا ادعى المدعى

ملك مطلقا في العين لما افاده عدم تقييده وحاصله ان المدعى اذا  
ادعى المطلق فيما يدعى وانما طلب من المدعى اذا ادعى  
المطلق فيما يدعى عليه البرهان فاقام ولم يقض القاضي به  
حتى دفع المدعى عليه بما ذكره وبرهن على الدفع وكذا الحكم لو قال  
ولكن صا حبه كحفظه لما في الجسوط قال في المنع قال وكذا الحكم لو قال  
اسكنني فيها فلان الغائب لما في الخلاصة وكذا الحكم لو قال سرقته  
منه او من رهنه فجدته لما في خلاصة ايضا والاوان راجعات الى الامة  
والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يسهل في الاخيرة والا فالى الامة  
فالصور عكس وبه علم ان الصور لم تنخصر في المحسنة في البرزاية و  
يلحق بها دعوى كونها مزارعة بان ادعى عليه ارضا فبرهن على انها  
في يده بالمزارعة من فلان الغائب ويلحق بالمزارعة بالاجارة او الوديعة  
فلا يتراد على المحسنة على ذلك في كتاب الدعوى والحق في قوله هذا الشيء  
فاستظم كمنقول والعقار لما في البحر نفلا عن الجسوط قال وادى قوله  
هذا الشيء انه قائم لان الكسرة الحسية لا تكون الا الى موجود في خارج  
فمقصود انه لا يندفع لو كان المدعى هالكا وبه صرح في الغاية اخذ  
من خزانة الملك فقال لعبد هلك في يد رجل واقام البيعة انه عبده و  
اقام الدعاوى في يده انه ادعاه فلان ادعاه او غصبه او جره لم يقبل  
هو خصم فان يدعى الدين عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب  
وصدقه في الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما  
لو كان غصبا لم يرجع وكذا في الدارينة والابان مثل الهلاك ههنا  
فاعاد العبد وما يكونا ملحقا بغيره عليه مضمان انتهى وقال ابو يوسف  
فيما عرف باكمل لا تندفع اى خصومة المدعى يعني قال ابو يوسف اخر  
ان كان المدعى عليه صا حبا فاجوز لما ذكره ابو حنيفة انه اندفع عنه



اذا اقام بيته وان كان معروفا با كمال لا يندفع عنه خصوصته وان  
اقام بيته ان العين للقاتل لانه قد يدفع الى مساقطه يودعه اياه  
يحتال لابطال حق غيره ويؤخذ اي يقول الجور يوافق اخذ الفقهاء  
وافقوا به قال في التبيين فيجب على القاطن ان ينظر في احوال الناس  
ويعمل بمقتضى حالهم ويرجع ابو يوسف الى هذا القول بعد ما في القضاء  
وابتلى بامور الناس وليس الجور كالعيان انتهى وان قال الشهود  
اودع من النورف لا تندفع يغني وهذا كله فيما اذا قال الشهود ندفع  
صاحب المال وهو المودع او المغير باسمه ونسبه وجهه لان المدعي  
يكنه ان يسلم وان قالوا اودع من النورف اي شيء من ذلك لا يقبل  
النا حتى شهدا دتتم ولا تندفع خصوصته عن ذي اليد بالاجماع لانهم  
ما احوال المدعي على رجل معروف يمكن تخا صيته ولعل المدعي هو ذلك  
الرجل فلما اندفعت لبطلت حجة بخلاف قولهم اي الشهود نعرف  
بوجهه لاسم اي لا نعرف باسمه ونسبه حجة تندفع اي خصوصته  
عن ذي اليد عند الاحكام الج 2 لان ذي اليد اثبت بيته ان العية  
اخذها به يد المدعي وان يده يحفظ اذ الشهود يعرفونه المودع  
بوجهه ويقولون انه غير هذا المدعي ومقصود ذي اليد اثبات  
يد حافظه لان العية ليست لهذا الحاضر وهذه هي بيته كافيته لهذه  
محق خلافا لمخدرات عنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب  
لان خصوصته توجهت عليه باليد فلا تندفع عنه الا اذا احواله على  
موقوف يمكن الوصول اليه كلبا يتخزر المدعي والمعرفة بوجهه فقط  
لا تكون معرفة الاثر ان قوله صلى الله عليه وسلم لا تعرف فلانا  
وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يكتفي كذا في التبيين وفي البزارية وتديل  
الائمة على قول محمد وفي العمادية لو قال نعرفه باسمه ونسبه لا

بوجهه

لا بوجهه لم يذكر محمد شي من الكتب وفيه قول في الكنفه قال المصنف  
فتاواه ولو قال الذي في يده اودعني رجل اعرفه وقال الشهود  
اودع فلان بن فلان ذكر خصاف في ادب القاطن لا تندفع خصوصته  
عن ذي اليد ولو اقر المدعي ان رجلا دفع اليه وقال الشهود المودع  
عليه نرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرف بوجهه وهذا فصل لم يذكر  
محمد وقد اختلف فيه لك في بعضهم قالوا لا تندفع خصوصته وقاله  
بعضهم تندفع وفي العمادية ولو قال ذو اليد انا اعرفه بوجهه وقال  
الشهود لا نعرفه بوجهه لا تقبل شهدا دتتم وان قالوا نعرفه بوجهه  
لكن لا نذكر ملكه اذ لا اندفعت خصوصته ولو شهدوا باقرار المدعي  
انه دفع اليه رجل لا نعرفه بوجهه اندفعت خصوصته ولو شهدوا انها  
لفلان ولم يسهوا ان فلانا اودعها اياه بيته الاكراه اذ لا يقبل  
ولا يسترط ذكر اسم المكره ونسبه ذكره المصنف فتاواه فيما يندفع  
به المدعي انتهى ولو قال اي ذو اليد شريته اي هذا الشيء منه اي  
من فلان القاتل لا تندفع اي خصوصته يغني اذا ادعى رجل في العية  
ملك مطلقا وانكره المدعي عليه وبرهن المدعي على كماله فدفعه  
ذو اليد بانه اشتراه من فلان القاتل وبرهن عليه لا تندفع  
خصوصته ويقضي القاطن ببرهات المدعي لانه لما زعم ان يده يد ملكه  
اعترف بكونه خصما وكذا اي لا تندفع خصوصته لو قال المدعي سرقته  
اي هذا الشيء سرقته بفتح التاء وكذا قوله او غصبته اي لصاحب  
منه وان برهن ان وصليته ذو اليد على ايداع القاتل لان اليد  
المدعي لما قال لصاحب اليد غصبته منه صار ذو اليد خصما باعتبار  
دعوى صغر عليه وهو الغصب او السرقة وفيه لا يمكن الخروج عن  
بالاحالة على غيره لان اليد في خصوصته منها ليس بشرط حتى يصح



دعواه على غير ذي اليد ولا تندفع مخصوصة بانتهاء يده حقيقة بخلاف  
دعوى الملك المطلق وقد ذكرناه من قبل ولو اقام الخراج البيعة ففرض  
له ثم جاء المقر الغائب واقام بيعة على ذلك تقبل بيعة لان الغائب  
لم يصرف مضمنا عليه وانما قضى على ذي اليد خاصة كذا في التبيين وكذا  
اي لا تندفع مخصوصة ان قال اي المدعى سرق اي هذا الشيء منه لانه  
يقع دعوى المفعول وهو السرقة عليه في المعنى لاحتيانا وانما جهل  
بالبناء للمجهول لاجل السرقة عليه كيلا يقطع بينه وبين المدعى فصار كانه  
قال له سرقة مني خلا فالمدعى ان عنده متعلق مخصوصة وهو القياس  
لانه لم يدع عليه المفعول فصار كانه لو قال غضب مني على البناء للمفعول و  
وجه الاحتياط ما بيناه وهذا بخلاف مسئلة الغصب لانه لم يدع  
عليه الفعل وليس فيه ما يدعي معدول عنه اذ المدعى لا يجب على فاعله  
فلا يجتزى عن كسبه كذا في التبيين قال في المحرر وقد فعل السرقة للمفعول  
مخرج ما اذا بنى الاول للمفعول بان قال غضب مني لما قال في البنزارية  
وانما قيد ان السرقة بالمفعول ليعلم حكم ما اذا بنى الفاعل بالاول  
وهو اتفاق وفي المعنى للمفعول الاختلاف فقال لمدعى هو كسبه فعل الغصب  
لفاعله وهو القياس واستحسنه وجعلناه من دعوى الفعل عليه  
لان في ذكر الفاعل على اشارة الغاشية بخلاف الغصب ولو ادعاه بالمصدر  
لم يذكره من رجون وفي البنزارية ادعى انه ملكه وفي يده غضب من  
ذو اليد على الايداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انه  
لا تندفع ولو قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه دعيه  
عندي او رهن من فلان تندفع اذا برهن على ما ذكر ولو برهن  
عليه المدعى انه اقر بكونه ملكا له في غير مجلس الحكم يجعل خصميه ويحكم عليه  
لسبق اقراره بيمين من الدافع كذا ذكره صاحب المحرر ثم قال حكايه عن

صاحب

صاحب المحرر وبه علم ان دعوى الشراء من الغائب والمرادات ذاليد  
ادعى ملكا لنفسه سواء اطلقه او قيد به بشراء او هبة مع قبض او صدقة  
كذلك واطلق في الشراء فشمع القاسم مع القبض انتهى ولو قال المدعى  
اشتريته اي اشتريت هذا الشيء من زيد يعني اذا قال المدعى هذا الشيء  
كان لفلان الغائب فاشتريته منه ونقدت الثمن وقال ذو اليد  
او دعنيته هو اي او دع زيد هذا الشيء عندي وانكر الشراء اندفعت  
اي مخصوصة بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك لزيد فالظن ان يد  
ذو اليد من جهته فلم يكن يده يد مخصوصة بل يد نيابة والدعوى  
انما يصح على من يكدل يد ملكه فلم يكن ذو اليد خصميه ولا المدعى اخذه  
من يده الا اذا برهن المدعى اي اقام بيعة ان زيدا وكله بقبضه في  
يصح دعواه فيما اخذه لانه اثبت بحجة انه احق بما ساكر فان طلب  
المدعى بيعة على ما ادعاه من الايداع حلف على البتات ولو قال  
ذو اليد او دعنيته وكيله لا يصدق البيعة لان الاكالة لا يثبت بقوله  
كذا ذكره ابن الملك في شرح الوفاية ولو صدقة ذو اليد في شرائه منه لا  
يأمر للقاء بالتسليم اليه حتى لا يوقع قضاءه على الغائب باقراره وهي  
بحجة ولو ادعى انه لو غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه و  
زعم ذو اليد ان هذا الغائب او دعاه عنده يندفع مخصوصة لانها قهي  
على وصوله من غير وان صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف ما لو كان  
دعوى مغبس سرقة فانه لا يندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغائب  
في الاحتياط كذا في المحرر ولو قال ذو اليد ان فلانا او دعنيته فقول  
المدعى كان او دعني اياها ثم وجهها منك لو باعك اياها وانكر  
ذو اليد لم يخلف بالمدعى ما وجهها له ولا باعها منه فان نقل عن  
اليمين جعله خصما لان نكده كاتراره بذلك وقد بينا ان اقراره



بالبراءة اعتراف منه بأنه خصم وان حلف لم يكن خصما ولا يثبت الاقامة  
 البينة بالوديعة لاقرار المدعى بركا كذا في التبيين وفي جامع الفصولين  
 في اواسط فصل الاربعين المتبايعان لو صاحبا وكتب الصك فيه ابرأوك  
 منهما الاخر عن الدعوى فظهر ان الصلح فاسد فاجبا رانه يرجع  
 في دعواه ولا يبعج الا برأه السابق لانه ابرأه ضمن صلح فاسد ولا  
 يعمل به انتهى **فروع** وفي الحق جارية في يده ذهبت عينها فاقام  
 رجل البينة انها لم وطلب ارش العين واخذ جارية واقام ذو اليد  
 البينة على الوديعة وغيرها فلا خصومة بينهما ولو كانت ولدت ثم  
 ماتت ومثلثة بحالها جعله القاضي خصما في حق القيمة ولا يقضى  
 بالولد ويبعث عليه ويجعل بيعا للام بخلاف الارش وتماه ينظر في البحر  
 قال المحقق في فتاواه ادعى على آخر دارا في يده فاقام المدعى عليه  
 بينة في اقرار المدعى ان الدار ليس ملكا له او ما كانت له انذفت  
 بينة المدعى ويكفي هذا دفعا وفي الكافي ادعى دارا في يد رجل  
 واقام ذو اليد بينة ان فلانا اسكنها اياه فهو على اربعة اوجه ان  
 شهد على اسكان فلان وتسليم ادعى اسكانه وكانت في يد اسكان و  
 الا ان في يد اسكان تدفع وان كانت يومئذ في يد فلان لا تقبل اذا  
 وقعت الدعوى في العبد بعد هلاكه قال محمد في الجامع اذا كان العبد في يد  
 رجل ومات واقام رجل بينة انه عبده واقام الذي مات العبد في يده  
 ان العبد كان وديعة فلان لو كان باجارية ادعائه من فلان لا  
 تدفع كخصومة ويقضى بقيمة العبد للمدعى ثم اذا اخذ المدعى قيمته من  
 ثم حضر الغائب وصدق المدعى عليه رجع عليه بما وقع من القيمة و  
 في الغائب ولو اقام العبد بينة على ذي اليد انه عبده فلان اعتق  
 بينة انه وديعة فلان ذلك ادعيه فتدفع كخصومة ولو لم يكن

العبد مورو فابا الرق فالقول قوله في دعوى حرية وفي الاصل اذا اقام  
 ذو اليد بينة انه عبده فلان ادعاه ذو اليد فتقبل فيقضى بكونه عبدا فلان  
 وصار هو خصما عن الغائب ولو قال الشهود وصل اليه من جهة  
 فلان ولم يقولوا انه عبده لم تقبل ادعى ضيقه ببراءه وان ذا اليد اقر  
 بالبيع منه فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار في البيع فقد قيل ان  
 هذا لا يبرأ دفعا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين المرعشي لا  
 يحتمل انه كان طابعا في البيع مكرها في الاقرار به حتى لو اقام البينة  
 انه كان مكرها في الاقرار والبيع جميعا كان الدفع صحيحا ادعى دينه  
 من الدراهم فادعى المدعى عليه الاقرار وشهد شهوده انه دفع كذا  
 وكذا من الدراهم لكنه لا يدرك باي جهة دفع حكى عن شيخ الاسلام السبكي  
 انه قال لا تقبل هذه الشهادة ولا تدفع دعوى المدعى وغيره من بعض  
 مكنا قال انها تقبل ويندفع دعوى المدعى وهو الاكبر والاقر ولو  
 قال شهودي كذبته صح الدفع انتهى قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تتبع  
 الدعوى بعد سنة وثلاثين سنة الا ان يقر المدعى غائبا او جيبا او  
 بخونها وليس لهما وليان او المدعى عليه امرا جاثرا بخان منه كذا في  
 الفتاوى العتابة وفي خلاصة رجل تصرف ارضا زمانا ورجل اخبرني  
 تصرف فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته منذ عشر سنة  
 ولم يدع احدهما على الاخر شيئا ثم ادعى احدهما على البسيع دعواه بعد  
 الاخر عقارا او عرضا او دينارا كانت عنده لا يسبغ وفاته كذا في جامع  
 الدعواه والفتوى عليه كذا انكره مظهر فتاوى الكركي وفي فتاوى  
 قال في الاختيار كل قول له متا قضيه صدرا في ثلاثة اوجز فاما  
 من المدعى عندكم ان امكن التوفيق بينهما قبلت او في مدة و  
 الادعى صيانة الكلام عن الفتوى نظر الى عقله ودينه وان تعدد

سطل  
 لا تتبع الاثر الغائب والمكسر



التوفيق بينهما لم يقبل كما اذا صدر من الشهود ولما اشرع فيه الشراة  
اشرف منع استماع الاعوي قال ابو 2 اذا قال المدعي ليس في بيته على  
دعوى هذا الحق ثم اقام البيعة عليه يقبل لانه الكذب بيعة وعن محمد  
انها تقبل لانه يجوز ان ينسبها ولو قال ليس في علي فلان بشهادة ثم شهد  
له لم يقبل وروي الحسن 2 انه يقبل شهادته لاحتمال النسيان ايضا  
ولو قال لا اعلم في حق ولا اعلم في حجة ثم ادعى حقا او جازة فحجته قبلت  
ولو قال ليس في حق اي عنه فلان لا تقبل وروي ابن سماعة عن محمد قال  
هذه الدار ليست لي ثم اقام البيعة انما له فحجته بها لانه لم يشك  
بذلك حقا لاحد وكان ساقط الا يرى ان المداين اذا ادعى نسب الولد  
صح لما انه لم يشك النسب من غيره بالعان ولو قال للرجل ادفع الي  
هذه الدار اسكنها او هذا البيوت وكذا ذلك فادعى ثم ادعى السائل  
ذلك صح لانه يقول انما طينها بطينة لا بالجارة باح عقارا او ابيته او زوجة  
حاضرة وتصرف المشتري فيه ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن لابيته انفق  
مساكنها انه لا يسمع بكل هذه الدعوى وهو ليس بخض وحضوره عند  
البيع وجعل كونه في هذه الحالة كالافضاء بالاقرار قصدا لا طمعا  
الفساد لاهل المعصر الاضرار بالناس ولو باع ضيعه ثم ادعى انها  
كانت وقفا عليه وعلى اولاده لا يسمع دعواه للتاقيض لان الاقدام  
على البيع اقرار بالملك وليس له تكليف المدعي عليه ولو اقام البيعة قبل  
تقبل لان الشراة على الوقف تقبل من غير دعوى وينقض البيع وقبل لا  
تقبل ههنا لانها بيعة فساد البيع حقا لنفسه فلا تسمع للتاقيض  
ولو رد الجارية بغير فانكر البايع فاقام المشتري البيعة على الشراء  
فاقام البايع البيعة انه قد ابراء من العيب لم يقبل لان جهود البيع  
انكار للبراءة فيكون مكذبا شهوده ولو انكر النكاح ثم ادعاه

قبلت

بيته على ذلك وفي البيع لا تقبل لان البيع ينسخ بالاقرار والنكاح لا  
ينسخ الا ترى انه لو ادعى تزوجها علي فانكرت اي النكاح فاقامت  
البيعة على العدة قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفي البيع لا  
تقبل ويكون تكذيبا للشهود وانتهى قال هذا وديعة عندي ولا اعرف  
ما كلفها في رجل وادعى ان هذا المال له واقام البيعة ينتصب بمودع  
خصما لان الامينة ينتصب خصما للمالك لا للغير المالك ادعى على اخر ان  
استأجرت الدار التي من يدلان فلان بتاريخ كذا قبل ان تتأجرها  
انت ان ادعى عليه ففلا بان قال انا فحسنتها فاخذتها مني لا المتأجر  
لا ينتصب خصما في البتة مملوك ولا ابنة الاجارة الا بدعوى الفعل عليه  
او احد الورثة ان هذا ميراث بنينا ثم ادعى ان تلك وصية لابن  
صغير عن ابي سمع واقارره بالميراث لا يناقض لان كل ميراث وان  
كان فيه وصية ومنه يمكن التوفيق صح الدعوى وان لم يدع التوفيق  
قال خواهر زاده بشرط دعوى التوفيق وهو الاصح قال مال بالكوفة  
دار او مال على احد ثم مال ثم ادعى دارا بالكوفة او مال لا تسمع  
دعواه لانه لم يبرأ انسا نابعينه وان قال ليس في يد فلان دار او  
غيره ثم ادعاه لا تسمع الا ان يقبل البيعة انه اخذها منه بعد الاقرار  
ادعى المالك بسبب ثم ادعى المالك المطلق لا تقبل وعكسها تقبل ولو ادعى  
المطلق فاقام المدعي عليه بيعة انه ان كان ادعاه مع قبل سبب  
صح الدفع اقراره وجهه لفلان وقبضه منه ثم ادعى انه اقر كاذبا ولم يقبضه  
وطلب بيمينه فهو مذهب له لا يخلف عندها خلا فلا يبرهن كذا في كل من اقر  
ثم ادعى انه اقر كاذبا مثل ان اقر يقبض المكن وغيره كالتحريم  
السراجية يجوز اقامة البيعة على دارك ليس في يده يتي من التركة  
كذا تخليفة على العلم وكذا اذا لم يكن له تركة قال ابو جعفر تسمع البيعة



بلا ظهور شركته ولا يستحق الا عند ظهور مال الملك من المنية وذكر  
المصنف في آخر دعوى من فتاواه ثاقلا عن الزبادات الشري جارية  
وقبضها كتاب فادعت انها حرة الاصل وافرعت شري بذلك ادعى  
اليهم وقضى الفسخ بحريتها لا يرجع بالكن على البايغ فان حضر البايغ  
والمرحوم فقال الشري انا اقيم البينة على انها حرة الاصل يريد  
الرجوع بالكن على البايغ قبلت بينته وان صار متافضلا ان انتفض  
لا يمنع قبول البينة على الحرة والعنف وفي ثبوت امرأة ادعت على زوجها  
الطلاق فافرا الامة على مولاها العتق فافترق غاب فان الفسخ يقضى  
ولو لم يعلم ولكن اقام بينته عليه فغاب لا يقضى عليه انتهى وتام  
هذا البحث بطلب من مطول وانما ذكرت منها ما كثر وقوعه وما  
هو غريب **باب** في بيان احكام **دعوى الرجلين** لما انتهى القول  
عن ذكر حكم الواحد من المدعيين **شرح** في بيان حكم الاثنين لان  
الواحد قبل الاشهاد لا يعتبر بينته ذي اليد في الملك المطلق اي لم يذكر  
فيه سبب الملك ولا تاريخ وبينته تاريخ فيه اي في الملك المطلق احق  
اي بالقبول من بينته ذي اليد لان التاريخ هو المدعى والبينة بينته  
المدعى بالحديث كما وفيه خلاف ان في تاريخ المدعى عليه قضى بالمال  
عليه المدعى خلا فانه قيد الملك بالمطلق احتراز عن القيد بدعوى  
التاريخ ومن المقيد بما اذا ادعى تلقى الملك من واحد واحد هما  
قابض وجا اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ احدهما سبق  
فان في هذه الصور تقبل بينته ذي اليد اجماعا كما ذكره  
ملاحضة في شرح العز كن قال في مجمع تقدم حجة خارج في ملك  
مطلق على حجة ذي يد وان وقت احد هما فقط ولا عبرة بالتاريخ  
حالة الاغتراد الا اذا ادعى وذو اليد سبق فان للتاريخ عتبة عند

اي في دعوى مطلق اذا كان من الطرفين وهو قول ابي يوسف الاخير وهو  
قول محمد **اولا الملك** وعلى قول ابي يوسف **اولا** وهو قول محمد **اخرا** لا عبرة لم  
يلتصق للخارج انتهى وفي مجمع ولو قال التاريخ هذا العبد غاب عنه منذ  
سكرو وقال ذو اليد منذ سنة قضى للمدعى ولا يلتفت الى البينة المدعى  
عليه لان صاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الاغتراد لا يعتبر عندا **باب**  
فكان دعوى صاحب اليد دعوى ملك المطلق كدعوى خارج فيقتضى  
بينته خارج وذكره في جامع مفتاوى ثم قال اقول يقضى للمدعى في  
حالة الاغتراد وينبغي ان يقضى بقول ابي يوسف لانه اوثق واظهر كذا في  
جامع الفصولين برهما على ما في يد اخر يعني اذا تنازع الشان  
عينا في يد اخر وزعم كلا واحد منهما انها ملكه ولم يذكر اسبب الملك  
ولا تاريخه واقام كل منهما البينة على دعواه قضى به اي بذلك الشيء  
الذي في يد اخر لهما اي للخارجين متنازعين لما روى ان رجلين  
تنازعا في عجة بيع يدي رسول الله عليه السلام واقاما البينة فقضى به  
رسول الله عليه السلام بينهما نصفان رواه ابو داود وعن ابي يوسف  
ان رجلين اختصما الى رسول الله عليه السلام في دابة ليس لواحد منهما  
بينته فجعلها بينهما نصفين رواه ابو داود والنسائي واحد وعشرون  
ولا هما استويا في سبب الاحتقان وهو قابل الاكراه فيستويان  
في الاحتقان كما لو كانا بائنا او في كلا واحد منهما بالشك فانه  
يقسم الشك بينهما نصفين وكذا الغريبان في الشك وعن ابن قتي  
انهما يتنازعا عن امة يترج بينهما لما روى انه عليه السلام افرج  
بيعه رجلين تنازعا في امة واقام كلا واحد منهما بينته انزاله فقال  
الهم انت تقضي بين عباءة كالحق ثم قضى برأيه خرجت فرعته  
وقال مالك يقضى لاعدلها بينته وقال الاوزاعي يقضى لمن كان



شهوده اكثر عدد اذ لزم في البينة قال في منعه وحديث المقرعة لان  
 في الابتداء ثم نسخ انتهى ولو على لسان امرأة اى ولو برهنا على نكاح  
 امرأة انهار زوجته سقطت اى نهاترت البينات فقط البرهانات  
 لتعذر العمل بهما لان الحمل لا يقبل الشراك فاذا تها تفرق القاضي  
 بينهما جك لا مرج لما في الغنية قال في منعه بعد نقل ما ذكرنا واذا تها ترا  
 وكان قبل الدخول فلا يملك على كل واحد منهما لما في البحر ثم قال وهذا  
 مقيد بما اذا كانت المدعيان حيين وامرأة اما لو برهنا عليه بعد  
 موتها ولم يورثها وارثا واستوى تاريخهما فانه يقضى بالنكاح  
 بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وريثان ميراث زوج واحد  
 فان جاء من الاول ثبت النسب بينهما وريث كل واحد منهما  
 ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث اب واحد كذا  
 في خلاصة انتهى وهي اى امرأة لم صدقته اى منهما لان النكاح  
 مما يحكم به بنصا دف الزوجية فيرجع الى تصديقها فيجب اعتبار قولها  
 ان احدهما زوجها او لم يبقها نكاحا الا اذا كانت في بيت احدهما  
 او دخل بها احدهما فيكون هو اول ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها  
 او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان يعقبه الاخر البينة  
 انه تزوجها قبله فيكون هو اول لما في البينة والمثاليه بقوله فان  
 ارخا اى المدعيان نكاحا تاريخي يعني وقت البينات فالسابق  
 اى فصاحب الوقت الاول احق اى بالمرأة مع الاخر ما فيه من زيادة  
 الاكثرت ولا نه لا محارص له في ذلك الزمان فيقتضيه ولا يعتبر ما  
 ذكر من كونه في يده او دخل بهما مع التاريخ لكونه نكاحا صريحا وهو ينفذ  
 الدلالة ولو ارخا احدهما فقط فانها لم اقرت له وهو مصرح به  
 في خلاصة والبنازية لما لو ارخا احدهما ولا خرب فانها لاى اليد

لما في البنازية كذا في منعه وان اقرت اى امرأة لاحدهما قبل البرهان  
 اى قبل اقامة البينة فعلى اى امرأة لم اى للمقرع يعني فعلى امرأته  
 بنصا دفهما عليه فان برهن الاخر بعد ذلك اى بعد اقرارها قضي  
 له اى لاخر برهانه لان البينة اقوى من الاقرار والنصا دف كذا  
 ملزمة وان برهن احدهما اى على النكاح يعني اذا ادعى على امرأة  
 نكاحا فاقام احدهما البينة فقتضى له اى بالمرأة ثم برهن الاخر اى  
 اقام البينة انما امرأته لا يقبل اى برهانه اى لم يقض به لكثرة ولا يقبل  
 دعوى احدهما فيهما بعده كذا في اقوى لاشمال النصا دفهما لانها لما  
 سبقت وحكم بها نكحت فلا ينفص بخير كذا كذا الا ان اثبت اى  
 المدعى كذا في سبعة اى سبق نكاحه على نكاحه اى اليد في حكم بجمعة  
 نكاح مدعى كذا لان اثبات البينة كاثبات عينا وكذا اى مثوما  
 سبق لا يقبل برهانه خارج على ذلك يد نكاحه على هر يعني اذا كانت  
 المرأة في يد الزوج ونكاحه ظ فادعى نكاحا راجع انما زوجته فاقام بينة  
 لم يقض بها الا ان يثبت سبقه الا اذا اثبت نكاحه سابقا مرات  
 اثبات عينا وان برهن اى نكاحا على ثراء يعني من اخر اى من ذى  
 اليد فلكل منهما نصف اى نصف شئ المدعى بنصف ثمنه اى بنصف الثمن  
 الذى يملكه بينة ان كذا او كذا اى ان كذا يعني اذا ادعى رجلان  
 كل واحد منهما انه اشترى العبد مثلا من صاحب العبد بالثمن وقد ثمنه  
 ولم يوقت واحد من البنتين وقتا فلكل واحد منهما باختيار ان كذا  
 اخذ نصف العبد بنصف الثمن ورجع على البايع بنصف الثمن لان  
 البينة قامت على امر حادك ولم يد رسبق احدهما فيجعل لانهما  
 وقتا معا فيحكم بينهما لتعذر اثبات موجب الشرى لكل واحد  
 منهما على الكمال وخير المشتريان في ذلك لانه ماضى بالعقد الا





يسلم له كل البيع فاذا لم يسلم بغير ظر واحد منهما فصار كقبضه  
 باج كل واحد منهما من رجل واجاز المالك البيعة فان كانا  
 يتخير لانه تغير عليه شرط عقده ففعل رغبته في تعليق الكل كذا في المحرر  
 وشررا احدهما بعد ما قبض لهما يعني فان قال احدهما لا اختار بعد  
 القبض لا ياخذ الاخر كله يعني لم ياخذ كل البيع لانه صار مقبضا عليه  
 بالنصف فان تغير البيع فيه لظهور التحقق به بالبيعة قيد بقوله بعد  
 القبض لانه قبل القبض له اخذ بيمينه لانه اثبت شراءه في الكل وانما كان  
 القبض له بالنصف لمزاحمة صاحبه معه فاذا زالت المزاحمة بقضيه  
 بالكل وهذا كالسقيع اما اذا سلم احدهما قبل قبض صاحبه لهما  
 يقضيه لآخر بيمينه الذار ولو كان تسليم بعد القبض لهما لم يكن لآخر  
 الا النصف وان كان لاحدهما اي لاحد المشتريين يداوت تاريخ فهو اي  
 من له يداوت تاريخ اولي اي مولا يده ولا تاريخ له يعني اذا برهن على شراء  
 شيء من ذي اليد انك فان كان لاحدهما قبض وليس لآخر قبض  
 فذو اليد اولي وكذا لو وقت احدهما وليس لآخر يد ولا تاريخ فالموت  
 اولي اما الموت فلا يثبت ملكه فيه ووقع الشك في ملكه الاخر فيه  
 فلا يثبت بالشك واما القبض فلا يثبت استويا في الاباح فلا ينعقد  
 اليدان بته بالشك وان القبض دليل لتقدم شرائه وكان اولي كذا  
 في الاختيار اما اذا لم يذكر كواحد منهما تاريخ او اوارخ من لا يده  
 ومع الاخر قبض قدم صاحب اليدان يمكنه من قبضه دليل على سبق  
 شرائه ولا يثبت استويا في ابيات الشراء من ذي اليد وترجح احدهما  
 بالقبض لما مر الا اذا ثبت شراءه قبل صاحب يده فيكون هو اولي  
 لانقطاع الاحتمال كما في التبيين قال ابن المكي في شرح الفقيه اعلم  
 انه اذا ارخ احد المشتريين فانه يقض بجميع العين لذي اليد سواء

كان هو مكرخ اد صاحبه فان كان ذو اليد هو مكرخ فلا شك  
 لان اليد اولي من غير تاريخ فمع تاريخ ادله وان كان صاحبه فذو اليد  
 اولي ايضا لان القبض بناء على العقد ثابت بالبيعة ثابت بظلال الفعل  
 المسلم على الصلاح لاعلى القبض والغصب اذا وجد لم ينعقد بالشك لان وقت  
 الاخر محتمل فاليد الثابتة يثبت لا ينعقد بالمحتمل الا ان يبرهن وان  
 شراؤه كان شراء ذي اليد فيكون تاريخ ادله لان تقدم عقده ثبت  
 بنص من شهوده وتقدم الاخر بنوع دلالة ولا عبرة للدلالة في  
 مقابلة الصريح انتهى وفي المحرر وحاصل ان خارجا وذا يد ادعى كل  
اشراء من ثالث قدم ذو اليد في الوجه الثلاثة والخارج في وجه واحد  
وان ارخا يعني ان ارخ كل واحد من المشتري التاريخ فالتاريخ  
اولي يعني فالتاريخ المدعى شراءه السابق منهما تاريخا لانه اثبت الشراء  
في زمن لا ينافي عنه فيه احد فاستحقه من ذلك الوقت فامدفع الاخر  
 لانه يبين انه اشتراه من غير المالك فكان شراءه باطلا فان كان الاباح  
 قبض يمكن منه رده اليه كذا في سراج الوهاج لما في المحرر وان كان لاحدهما  
 اي لاحد المشتريين يدا قبض ولا تاريخ تاريخ فذو اليد اولي يعني ان مدعى  
 لذي اليد ان التاريخ حالة الاخراد غير معتبر بل مر فسبق اليد الدالة  
 على سبق الشراء كما اوضحناه من قبل والشراء احق من هبة وصدقة  
 اي ولو برهن خارجان على ذي يد احدهما على الشراء منه والاخر على  
 الشراء منه والقبض كان الشراء اولي من الهبة والصدقة مع قبض اي  
 ان لم يورخا وهذا قيد لا بد منه وقد اخرج له صاحب المحرر  
 وغيره وقوله مع قبض قيد لهما ووجه ان الشراء عقد فثبت يوجب  
 المصلحة العوضه فيكون اقوى لكونه معاوضة من الجائز والهبة و  
 الصدقة يترجح بوجوب الاحتياط من جانب واحد والبيات ترجح



بكثرة الاثبات ولا يثبت الملك بانه بنفسه والملك في الهبة يتوقف على  
 القبض لما في النسخ وفيه ولو رخصا والمملك واحد فالسبق تاريخي منهما  
 احق بخلاف ما اذا اختلف صمك فانهما سواء في صورة التاريخ او  
 عدده لان كلا منهما خصم عن مملكته في اثبات مملكته وهما فيه سواء بخلاف  
 ما اذا اختلف لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه تقدم الادلة واكثر ولو  
 ارض احداهما فقط فالمرور في اوله لما في البحر فربما لا يحيط وقيد بكونهما  
 خارجيه للاحتراز عما اذا كانت في يد احدهما والمسئلة بخلافهما فان  
 يقضى للتاريخ الا في سبق التاريخ فهو للسبق وان ارض احدهما فقط  
 فلا ترجح لهما لما في المحيط فان كانت في ايديهما الا في سبق التاريخ  
 فهو للسبق كدعوى ملك مطلق قال وهذا اذا كان المدعى بهما لا يقسم  
 كالعبد والداية واما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الرضا لان مدعى  
 الهبة اثبت بالبينة في الكلام المستحق بالآخر نصفه بالشراء والمستحق  
 نصف الهبة في ملكه يحتمل القسمة بطل الهبة بالاجماع فلا يقبل  
 بينة مدعى الهبة وكان مدعى الرضا متفردا باقامة البينة كذا في  
 المحيط وفي العمادية وصحيح انهما سواء لان الشيوع العاري لا  
 يفقد الهبة والصدقة ويقعد الرهن اقول ليس كذلك المستحق في من  
 قبيل الشيوع العاري بل هو من قبيل المكارث قال في التارخ وذهب ارض  
 وزرعها وسلمها ولستمحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع  
 مع الارض يحكم بالاتصال شيئا واحدا فاذا استحق احدهما صار لانه  
 مستحق البعض الشايع فيما يحتمل القسمة فبطل الهبة انتهى والهبة  
 اي ودعوى الهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة كالعبد والداية  
 سواء بغنى ادعى رجلا من عبدا مثلا اقام احدهما البينة على الهبة  
 والقبض من رجل وادام اخر البينة على الصدقة والقبض من

ذلك

ذلك الرجل منهما سواء لامتواثهما في وجه التبرع وكذا ان كان شيئا يحتمل  
 القسمة عند ابي ٢ لا يقضى بشيء وقيل بانه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم  
 لا يقضى بشيء عند الكل ذكر قاضيان في فتاواه قال الزيلعي في البينين في  
 شرح هذا المقام وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف لان الشيوع لا  
 يضره واختلعا فيما لا يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح لانه يتقيد بهبة  
 في الشايع فصار كفاية البينين على الارتهان وقيل هذا قول ابي ٢ و  
 عندهما يجوز بناء على ان بينة الواحد من الشايع جائز عندهما خلافا  
 له وهذا لان الملك يستحق قبضا والغاض وقضاءه كهبة الواحد  
 من اثنين وقيل يجوز بالاجماع لان الشيوع طارذا لكون احدهما  
 اثبت قبض الكل ثم حصل الشيوع بعد ذلك وذلك لا يمنع صحة الهبة و  
 الصدقة والاصح انه لا يجوز لانا لو قضيت لكل واحد منهما بالنصف و  
 انما يقضى له بالعقد الذي شهد به شهوده وعند اختلاف القدر  
 لا يجوز الهبة من رجله بالاجماع وهذا اذا لم يوقت البتات ولم يكن  
 مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم ادعى  
 وان لم يوقت مع احدهما قبض كان ادعى وكذا ان دقت صاحبه  
 على ما بينا في الشراء مع ذي اليد انتهى قال قاض خات في فصل  
 الملك بسبب من فتاواه دار في يد رجل اقام رجل البينة انه اشراها  
 من فلان غرد ذي اليد بالف درهم وهو عيكتها وبقده الممن وادام  
 واحد البينة ان فلانا اخر وذهب منه وبقضا وادام اخر البينة  
 على الصدقة من رجل اخر وادام واحد البينة انه ورثها من ابيه  
 فان القاضي يقضى بينهم ارباعا وان ادعى ذلك من رجل واحد يقضى  
 للشري ورجح بينة البينين انتهى وكذا اي سواء مثل ما سبق الشراء و  
 كسر عند ابي يوسف يعني لو ادعى احدهما الشراء من ذي اليد



وادعت امرأة أنه تزوجها عليه واقاما البينة على دعواهما فهما  
 سواء فيقتض الحكم واحد منهما بالنصف لاستوائهما في القوة فأي  
 واحد منهما معاوضة بيئت المالك بنفسه وقال محمد الشراء أولى ولها  
 على الزوج القيمة لأنه أمكن العمل بالبينة بتقديم الشراء إذا تزوج  
 على غير المملوك للغير صحيح فيجوز قيمته عند تعدد شتمه وإذا دخلتوا بينهما  
 أن العين بينهما فيكون للمرأة نصفها ونصف قيمتها على الزوج لاستحقاق  
 نصف المسمى والمباشر نصفها ويرجع بنصف المسمى إذا كان أداءه  
 وله فسخ البيع لتعريف الصفقة عليه كذا ذكر في المصنف ثم قال هذا إذا  
 لم يورخا أو استوفى تاريخهما فإن سبق تاريخ أحدهما كان أحق  
 من الآخر وبصرح في الترمذي إلى البينة وقيد بالشراء لأنه إذا  
 اجتمع نكاح وهدية أو رهن أو صدقة فالتكاح أولى كذا في العبادية  
 وفي جامع الفصولية أقوال لواجتمع نكاح وهدية يمكن أن يعمل بالبينة  
 لو استويا بان ملكه منكوبة له وهدية للآخر بان يهب أمته منكوبة  
 فينبغي أن لا تبطل بينة الرهبة حذرا عن تكذيب المؤمن وجملا على  
 الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح انتهى والرهبة  
 مع قبض أولى من الرهبة أي بلا عوض مع أي مع القبض يعني لو ادعى  
 أحدهما رهبا مقبوضا والآخر هبة وقبضا وبرهنا فالرهن أولى  
 وهذا التحتم والقياس أن البينة أولى لأنها ثبتت المالك والرهبة لا  
 يثبت وجه الاحتجاج أن المقبوض من حكم الرهن مقبوض مضمون وحكم  
 الهبة غير مضمون وعقد الضمان أولى للكونه أولى وأقوى لما في المصنف فإن  
 كانت أي الهبة بشرط العوض فهي أي الهبة بشرط العوض أولى  
 من الرهن لأنها بيع اشتراء والبيع أولى من الرهن لأنه عقد  
 ضمان ثبتت المالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت إلا عند الهلاك

معنى

من لا صورة وكذا الرهبة بشرط العوض ولو كانت العين في أيديهما  
 يفتق بينهما نصفين إلا أن يورخا وتاريخ أحدهما سبق فيفتق  
 له كذا في المصنف وإن برهن خارجا على مكدور في بيعه إذا ادعى ملكا  
 مطلقا في يد آخر واقاما البينة وأرخ فضا حب المبيع أولى أو شراء مورخ  
 من واحد غير ذي اليد يعني إذا ادعى الشراء من واحد غير ذي اليد واقاما  
 البينة على التارخين فالسابق أي منهما تاريخا أولى لأنه أثبت أنه أول  
 المالكين فلا يثبت ملكه لأن جهته ولم يلق الآخر منه وإنما قيد بقوله  
 غير ذي اليد لئلا يلزم التكرار لأنه قال فينا سبق وإن برهنا على شراء يثبت  
 من آخر من ذي يد وفي المصنف وإن برهن خارجا على مكدور في ودو اليد  
 على مكدور في أقدم فالسابق أحق لما ذكرنا أنه أثبت أنه أول المالكين  
 وإن برهنا على شراء متفق تاريخهما في آخر أو وقت أحدهما فقط  
 استويا لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم المالك لجواز أن يورخ الآخر  
 أقدم بخلاف ما إذا كان البايع واحدا لأنها انفتقت على أن الملك لا  
 يتلقى الآمن جهته فإذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين أنه  
 تقدمه شراء غيره ثم أعلم أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا  
 اشتراهما مع فلان وهو يملكه لما في البحر وفي السراج الوهاج لا تقبل  
 الشراء على الشراء مع فلان حتى يشهدوا أنه باعها منه وهذا  
 يؤيد بملكه أو يشهدوا أنها لهذا المدعى اشتراها من فلان بكذا  
 ونقد الممن وسبق البينات التي قد بيع ما لا يملك لجواز أن  
 يورخ وكذا أو متقد فلا يثبت في أي المالك بذلك فلا بد من ذكر  
 ملك البايع أو ما يدل عليه انتهى وفي البرازية إن كان المبيع بملكه  
 أو قالوا استمها إليه أو قال سلمها إلى أي أو قال قبضت أو قالوا  
 أقبض أو قال ملكي اشتريتها منه وهو في تقبل فإن شهدوا على



اشراء والتفقد ولم يذكر القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك  
 المشتري لا تقبل ولا الشهادة ولو شهدوا بالبائع دون المالك اختلفوا  
 فيه وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر من عمرو يعني اذا  
 اقام كل واحد منكما رجيه البيعة على الشراء عن ابو برهن الاخر عليه  
 اخرج بان قال احدهما الشريفة من زيد وقال الاخر اي على الشراء  
الشريفة من عمرو وذكرنا تاريخا وانفق تاريخهما فهما سواء يعني  
 قضى بينهما لان كل واحد منهما خصم عن الاخر في البينات الملكة وكذا  
 اي قضى بينهما ان وقت احدهما اي احد تاريخيه المذكورين فقط  
 اي تاريخ احدهما دون الاخر ان التوقيت لاحدهما لا يدل على سبق  
 ملكه باقية ففعل ملك البائع سبق فيقض بينهما نصفين ولو برهن خارج  
 اي اقام بيعة على الشراء الاخر من شخص اي على انه اشتراه من ذلك  
غير ذي اليد بالف درهم مثلا واخرى اقام رجل اخر البيعة على الهبة  
 والقبض من غيره اي غير الشخص الاول بان قال ان فلانا اخر وهب  
 منه واخر على الارث اي اقام رجل اخر البيعة انه ورثه من ابيه واخر  
 اي اقام شخص اخر على الصدقة والقبض من رابع يعني من شخص اخر  
 غير من ذكر قضى بينهم اي قضى اتقا فذلك الذي يدعى بينهم ارباعا  
 سواء كان معهم تاريخ او مع بعضهم اوله يكن لهم لانهم يشبهون  
 ملكهم ملكهم وذلك لان تاريخ فيه ولا يقدم الاقوى هنا لما في الشريعة وان  
 ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للمشتري وتخرج بيعة البيعة في قاض  
 ولو برهن خارج على ملك مورث يعني ادعى خارج على ذي اليد ان  
 الملك الذي فيه له واقام بيعة على ذلك وذا اليد اي واقام ذو اليد  
 البيعة على ملك اقدم منه على الملك وتاريخه اقدم فهو اي ذو اليد  
 اوله لانه ثبت لنفسه الملك في زمان لا ينافيه فيقضى بالملك له

ثم لا ينفذ بعده لغيره مالم يدع المتأخر التعلق من جهة المتقدم وهذا  
 عند ابي ج و ابي يوسف خلا فالجدة رواية يعني قال محمد اوله قال  
 ثم رجع عنه فقال لا تقبل بيعة ذو اليد في الملك المطلق اصل لا البيعة  
 في الملك المطلق بيعة اولية الملك فيستوي فيها المتقدم والمتأخر وجه  
 قولها ان البيعة مع التاريخ تدفع ملكه غيره في وقت التاريخ وبيعة  
 ذي اليد على الدفع مقبولة فلا يثبت الملك لغيره بعده الا بالتعلق من  
 جهته وهو لم يدع ذلك ولو اشترى تاريخهما اوله يكن معها تاريخ  
 اذ كان مع احدهما دون الاخر كان التاريخ اوله لان بيعة تشبه  
 غير الخط وبيعة ذي اليد لا تثبت غير ما ظهر باليد والبيانات  
 للبيانات فلو كانت بيعة خارج اوله مالم يثبت ذو اليد التقدم عليه  
 صريحا لا احتمالا وفيما اذا ارقت بيعة ذي اليد فيها وهو رواية عن  
 ابي ج و تمام يعرف في البيعة وكذا الخلاف اي بين ابي ج و ابي يوسف وبين  
 محمد لو كانت اليد لهما اي ولو كانت اليدين المدعى في ايديهما يعني صاحب  
 الوقت الاول ادعاه قول ابي ج و ابي يوسف وفي قول محمد لا يعتبر الوقت  
 لما بينا من اليد لغيره في حاجتين قال في الغاية ولو اقام خارج وذر  
 اليد البيعة على مطلق الملك ووقت احدهما دون الاخر فعلى قول  
 ابي ج ومحمد خارج اوله وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي ج صاحب الوقت  
 اوله لانه اقدم وصار لما في المدعى من ارض احدهما كان صاحب  
 التاريخ اوله وقدموهما ان بيعة ذي اليد على تقبل اذا تضمنت  
 معنى الدفع مالم تدفع هنا لانه انما تكون اذا تعلق التعلق من جهته  
 وهنا وقع التعلق من جهته لان ذلك تاريخ احدهما لم يحصل البيعة دون بان  
 الاخر تملكاه من جهته لانه ان الاخرى لو وقت لان اقدم تاريخا  
 بخلاف ما اذا ارخا وكان تاريخ ذي اليد اقدم من تاريخ خارج كان



بينة ذي اليد اولى لما تقدم وعليه هذا اذا كان الدار بايديهم فاقام  
 احدهما على ملك مورخ والاخر على حلق المكد فانه يسقط التاريخ  
 عندهما خلا فالاب يوسف وعامة يوسف فربا ولوبرهن خارج وذو يد  
 على ملك مطلق ووقت احدهما فقط بعينه دون الاخر فالتاريخ اى  
 بينة خارج اولى اى عند اى واحد وعند اى يوسف ذو الوقت اولى  
 لان اقدم وهو رواية عن ابيه 2 وقد بينا دليل التاريخ قبله نقلا عن  
 العناية وايضا ولا يخفى ثانيا ولو كان المدعى في ايديهما اى تاريخ د  
 صاحب اليد اولى يد ثالث اى اولا كان المدعى في ثالث وله المسئلة  
 بحالها اى وقت بينة احد التاريخ في المكد المطلق دون الاخر  
 منها سواء بعينه فيقضي بين تاريخ وبين ذي اليد نصفه عند اى 2  
 وعند اى يوسف الذي وقت اى بين التاريخ اولى اى من بينة الاخر  
 وعند محمد الذي اطلق اى ان لم يبين تاريخ ولا يبين اولا الا ان  
 دعوى اولوية المكد بدليل التحقيق الذي ابراهم المسئلة كالسهم او المفصلة  
 كالاكس: وكان ملكا للاصل ومكد الاصل اولى في التاريخ دلاب يوسف  
 ان التاريخ يوجب المكد في ذلك الوقت بيقينه والاطلاق يحتمل اولوية  
 فالترجيح باليقين ولا ي 2 ان التاريخ بيقينه اى بزمجه عدم تقدم  
 لان الذي لم يورخ سابق على المورخ من حيث ان دعوى المكد المطلق  
 دعوى اولوية المكد حكمه والحق من حيث ان دعوى مكد المطلق  
 يحتمل المكد مع المدعى عليه بعد تاريخ المورخ واذا خرب المورخ سابقا  
 وجه الاختاء مع جهته كان المورخ ايضا كذلك فاستد با في السبق  
 والحق ويحكم كانهما ملكا ملكا معا وعند ذلك لا يمكن اعتبار معنى  
 التاريخ فهو معنى قولهم ان دعوى التاريخ حالة الاخر اداسا فقط  
 الاعتبار كذا في العناية وان برهن خارج وذو يد اى وان اقام كل

واحد من تاريخ وصاحب اليد بينة على النتائج بان اقام كل واحد البينة  
 على انها دابة بنجها عنده فذو اليد اولى من تاريخ لما روى ان رجلا ادعى  
 ناقة في يد رجل فاقام البينة انها ناقته بنجها فاقام ذو اليد البينة  
 انها ناقته بنجها عنده فقط رسول الله عليه السلام الذي هو في يده ذكره  
 ابره المكد في تاريخ الوقاية ولان بينة صاحب اليد قامت على اولوية  
 المكد فلا يثبت التاريخ الا بالتلف منه قال في العناية وهو يثبت في  
 في القياس التاريخ اولى وبه اخذ ابن ابراهيم لان بينة خارج المكد  
 من بينة ذي اليد وجه الاستد ان بينة ذي اليد قامت على ما يدل  
 عليه اليد وهو الاولوية بالتاريخ كبينه خارج فاستد با وترجحت بينة  
 ذي اليد بايد فيقضي له سواء كان ذلك قبل القضاء بها لخارج او بعده  
 وتماه يعرف فيها وكذا اى حكم مثل ما ذكر لوبرهن كل اى اقام كل واحد  
 من تاريخ وصاحب اليد البينة على تلفي المكد مع اخر اى ما رجلا اخر  
 على النتائج عنده اى عنه من تلف منه فيقضي به لذو اليد قال في العناية  
 ولوتلف كل واحد من تاريخ وذو اليد المكد مع رجل فكان هنا و بايعان  
 واقاما البينة على النتائج عنده من تلف منه فهو بمنزلة اقامتها على  
 النتائج في يد نفسه فيقضي به لذو اليد كان البايعان قد حضرا واقاما  
 على ذلك بينة فانه يفتن لصاحب اليد كذا هنا فاعلم ان بينة ذي  
 اليد انما يثبت على بينة خارج اذا لم يدع التاريخ على ذي اليد فعلا  
 كعد الغصب او الوديعة او الاجارة او الرهن واما اذا ادعى ذلك بينة  
 فينته تاريخ اولى وتماه يطلب فربا ولوبرهن احدهما اى من تاريخ  
 وذو اليد على المكد المطلق والاخر اى واقام الاخر بينة على النتائج اى عنده  
 فهو اى صاحب النتائج اولى اى من الاخر فاجل ان اودا يد لان  
 بينة قامت على اولوية المكد فلا يثبت للاخر الا بالتلف من جهته وكذا



اي حكم مثل ما سبق لو كانا اي المدعيان خارجيه يعني دولي ان الدعوى  
 بين خارجيه فبنته النتائج اول ما ذكرنا انها تدل على اولوية الملك  
 فلا يثبت التعلق بالآخر الا من حيثته ولو قضى بالنتائج لدى اليد ثم برهن  
 ثلث على النتائج فحق له اي للثالث الات يعيد ذو اليد برهانه اي  
 بنته اي بنته لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بتلك القضية لان  
 المقتضى بالملك وهو يثبت الملك بالبنته في حق شخص لا يقتضيه بشئ في  
 هذا فخرنا ان يدعيه فان اعادة ذو اليد بنته فحق له قدما بالبنته  
 ذي اليد على بنته في راجع في النتائج وان لم يعد قضى بالثالث كما لو  
 برهن اي اقام بنته المقتضى عليه بالملك المطلق الباء متعلق بمقتضى  
 قوله على النتائج متعلق ببرهن يثبت اي برهانه يعني بنته وينقض  
 القضا لان الخارج لم يستحق على ذي اليد يثبت لان ملك ذي اليد بنته  
 بالنتائج صرحا وبعد ما يثبت الملك له لا يتصور ان يكون للمدعي راجع  
 بذلك السبب لان النتائج لا يثبت فصار الاصول من صار مقضيا  
 عليه في حادثة لا يقتضيه لغيره والا فحق له في راجع البتة وكلا سبب  
 اي سبب ملك لا يثبت فهو مثل النتائج يعني كل سبب لا يثبت في الملك  
 اذا ادعاه صاحب اليد كان حكمه حكم النتائج في جميع ما ذكر من  
 الاحكام كسبب ثياب يعني وذلك مثل سبب ثياب لا تسبب اي ذلك  
 الثياب الآمرة وحلب اللبن واتحذ الحجة والدبدبان اقام كل  
 واحد منهما ان هذا جز صوفه من غنمه ومرعزي مغزه وفي جميع  
 فاذا برهن في ملكه وان سبب في ملكه وان هذا اللبن يجب ان لا  
 ذي اليد وفيه الزاء غير بكره اليم والصبر  
 بالنتائج في الزاء غير بكره اليم والصبر  
 لادعاه بان اقام هذا  
 هذا

الا

الآخرة فهو لدى التمسك وان علم تكرار سببه فهو للمدعي كالحزب فكذا اذا  
 اشكر وكذا اذا اختلفا في صوف وبرهن كل من صوفه جزه من غنمه  
 فانه يقتضى به لدى البدقات قلت كيف يقع الجزه في معنى النتائج حتى  
 الحقوه بالنتائج وهو ليس بسبب لاولوية الملك لان الصوف كان مملوكا  
 قبله قلت اوجب عنه بانه كوصف الكثر ولم يكن مالا مقصودا الا بعد  
 الجزه والزم الجزه بغيره قبل انتهى وما يكرر بمنزلة الملك المطلق يعني وان  
 كان سببا يكرر لا يكون في معنى النتائج فيقتضى به للمدعي راجع بمنزلة الملك  
 المطلق كسبب الحزب وهو سبب دابة يسمى ثوب المقتضى من وبره خرا قبل  
 هو سبب فاذا يبرهن من اخرى وسبب كذا في العناية والابناء كالنفس  
 وزراعة البراك الحنطة ويجوب فاذا ادعى ثوبا انه ملكه من حزه او ادعى  
 دارا انه ملكه بناها بما له او ادعى عرسا انه ملكه غرسه او ادعى حنطة  
 انما ملكه زرعها او حبا اخر من جوب واقام على ذلك بنته وادعى  
 ذو اليد مثل ذلك واقام عليه بنته فحق به للمدعي لانها ليست في معنى  
 النتائج بكثرها اما الحزب فلما ذكرنا دما في الباق فان البناء يكون في  
 اخرى وكذلك النفس وحنطة وجميع بزر راجع ثم يبرهن الثواب فتميز الجوب  
 ثم يبرهن ثانيا فاذا لم يكن في معناه لا يلحق به كذا في العناية قال في البتة  
 وثوب محز والصوف والشعر اذا يلى ينفذ ويقل مرة اخرى ثم يسبب  
 فيجوز ان ذا اليد سبب ثم غنمه في راجع ونقصه ثم سبب فيحق ملكه  
 له بهذا الطريق فلم يكن في معنى النتائج بل بمنزلة الملك المطلق وكذا غيره  
 لان البناء والنفس والزراعة يتأتى فيه التكرار انتهى وما يكرر اي  
 وان يكرر يلى لا يقتضى بالتكرار وعدمه فيه رجع فيه اهل الحجة  
 اي سأل عدول اهل حجة بذلك لقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان  
 كنتم لا تعلمون والواحد منهم يلف والا حوط الاثبات فان اشكل



عليهم اي على اهل الحبرة جعل كالمطلق يعني قضيته للمخارج لان  
 القضاء بنسبة هو الاصل والعدول عنه كان بخبر النتائج فلا يلحق به الا  
 هو في معناه من كل وجه بشرط ان يبين في الدعوى نصا ان ذلك  
 السبب وجب في ملكه حتى اذا قال كل واحد منهما او ذوالبيد وحده نسب  
 هذا النكوب او بنت هذه الدابة عندي كان مخارج اذ لم يكن لان الله  
 ينجح لغيره وتلد دابة الغير عنده فلم يكن فيه دلالة على ان النكوب  
 ينسب في ملكه وان الدابة ولدت في ملكه فيبقى دعوى مطلق البيد  
 وفيه مخارج اوله ولا تقبل بيته ذي البيد فيه حتى ينص عليه ويقدر  
 نسجه في ملكي او نسجه في ملكي او ولدت الدابة في ملكي وعلى هذا  
 لو قال هذا جني اخذته انا او قال اللان الذي اخذته هذا جني  
 ملكي او اركب التي جلبت منها لبنة ملكي كان المخارج اذ لم يذكرا  
 ولو قال اخذته في ملكي او جلب لبنة في ملكي كان ذوالبيد اذ لم وعلى  
 هذا لو اقام مخارج البيته ان فلات القاض قضيته بها بالبيته واقام  
 ذوالبيد انها بنت في ملكه كان ذوالبيد اذ لم عند محمد ما ذكرنا وعندهما  
 المخارج اوله لان القضاء قد صح فيهما ويجعل الشراء من ذي البيد  
 فلا يفتن قضاءه مالم يظهر خفاه بيقينه كذا في البيه وان برهن  
 مخارج اي اقام بيته على ملكه مطلق وذو يد اي اقام ذوبه على الشراء  
 منه اي مخارج بان كان عبدا مثله في يد زيد فادعاه بكر فان ملكه  
 فبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه فهو اي ذوالبيد اذ لم لان  
 مخارج ان لا يثبت ادلة الملك فذوالبيد تلقى الملك منه فلا تناف فيه  
 لما اذا فرذوالبيد بالملك لم ثم ادعى الشراء منه وان برهن كل منهما  
 اي من مخارج ذي البيد على الشراء من صاحبه اي من الاخر يعني  
 اذا اقام مخارج البيته ان الشراء من ذي البيد فاقام ذوالبيد انه

الشراء من المخارج ولان اخرج اي معها تها ترا اي ساقط البيات  
 وتدل على انه لا يدعي البيد لا على وجه القضاء لما في البيه عنده و  
 ابو يوسف وعند محمد يقضي للمخارج يعني قال محمد ان كان في يد احدهما  
 يقضي بالبيته ويؤخر للمخارج لان كل واحد منهما يجعل ذي مشريا  
 من مخارج وجبته ثم باعه منه ولم يقبضه فهو مرفوع اليه لان القبض  
 دليل الشراء ولا يعكس لان ذلك يستلزم البيع قبل قبض وذلك لا  
 يجوز وان كان في العقار عنده ولها ان الاقرار بالشراء من صاحبه  
 اقرار منه بالملك فصار بيته كل واحد منهما كانا قامت على اقرار  
 الاخر وفيه التها ترا بالاجماع تحذر الجمع فكذا هذا ولانه يلزم من القضاء  
 بها القضاء لذو البيد بمجر السبب من غير ان يثبت عليه حكمه  
 وهو الحكم وذلك بطي لانه يؤدي الى بطلان السبب اذ السبب لم يشرع  
 الا حكمه فاذا لم يقد حكم لم يكن مشروعا كطواف الحبي وعقاة فاذا لم  
 يكر مشروعا لم يخرج من ان يكون سببا لان سببه بالشرع ثم لو شهد  
 البيستان بقبض الثمن تفاضا ان كان الثمن من جنس واحد وساد  
 وان كان احدهما اشر رجوع بالزيادة وان اختلفا جذا وكل واحد  
 منهما ما قبض لانه مضمون عليه وان لم يشهدوا بقبض الثمن  
 لا يثبت القضاء عندهما لعدم الوجوب وعند محمد يثبت الوجوب  
 عنده كذا ذكره في البيه وان ارجا في العقار يعني وان وقتت  
 البيستان في العقار بلا ذكر قبض يعني ولم يثبتا قبضا ونار مخارج  
 يعني وقت مخارج اسبق اي من الاخر قضيته لذو البيد يعني يقضي  
 لصاحب البيد عندهما فيجعل كان مخارج اشترى اولاهم باع قبل  
 القبض فبقي على حكمه وان اشترا قبضا يعني وان شهدوا بقبض  
 بالبيع وقبض الجميع قضيته لذو البيد انما قالان البيه ان جاشرا

من صاحب البيد وطرد جاشرا في القضاء عندهما وعند محمد يقضي للمخارج لان الشراء من ذي البيد



على القولية لانه يجعل ان يخرج باعه من بايعه بعد ما قبضه وذلك  
 صحيح في قول القولية وان كان وقت ذى اليد سبق قبضه للخارج  
 في الوجهين يعني سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا لان صاحب اليد  
 قابض وان اثبت شرائه سابقا فيجعل كانه اشترى اول ما شهد به شهوده  
 ثم باعه من بايعه وهو خارج فيجعل على انه لم يسلم اليه ان لم يشهدوا  
 بالقبض او سلم اليه ثم عاد اليه بسبب اخر ان شهدوا بالقبض  
 كذا في التبيين ولا ترجيح بكثرة الشهود اى بزيادة عدد الشهود  
 يعني ان احد الخصمين اذا اقام شهادته والاخر اكثر لا يرجح بكثرة  
 الشهود لان الترجيح يكون بقدره في العلة لا بكثرة الدليل يعني بقدر  
 بقوة الدليل لا بكثرة لان ما يصلح دليلا مستقلا لا يصلح للترجيح  
 وانما ترجح بالوصف وكذا ترجيح زيادة العدالة لان المعبرة في الشاهد  
 اصل العدالة وهي ليست بذى حد فلا يقع بها كذا في المنع وان ادعى  
 احد خارجي نصف دار والاخر كلها يعني داره يد رجل ادعى رجل  
 نصفها داخر كلها وبرهان فالربيع الاول يعني والباقي للثاني عند ابي  
 لان مدعى الكل لا ينافي احد في النصف فلم لم من غير منافعة  
 ثم استوت منافعتهما في النصف الاخر فيكون بينهما فلم  
 مدعى الكل ثلثة الارباع ومدعى النصف سلم له الربيع وعندهما  
 الثلث يعني قال ابو يوسف وعندي قسم الدارين بينهما اثلاثا الثلث  
 مدعى النصف والاخر اى مدعى الكل لان مدعى الكل يدعى النصفين  
 والاخر والباقي يعني النصف الواحد وليس لغيره لواء احد  
 ثلثة اقسام فيقسم بينهما اثلاثا على قدر حقيقتها و  
 محاصل ابا اعتبر هذه المسئلة طريق المنازعة وهذان  
 النصف يسلم لمدعى الكل بلا منافعة وبقى النصف الاخر وفيه

منافعتهما على السواء فيتنصف فلصاحب الكل ثلثة ارباع و  
 لصاحب النصف الربيع وهما اعتبارا طريق العول والمنافعة وانما  
 سمي بهذا لان في المسئلة ثلاثا ونصفا فالمسئلة من الثلثين وتعدل  
 ولصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول  
 اما منافعة فان لكل واحد يضرب بقدر حصة فضا صاحب الكل له ثلثان  
 من الثلثة فيضرب الثلثين في النصف له ثلث من الثلثة فيضرب  
 الثلث في الدار فيحصل له ثلث الدار وصاحب الدار لان ضرب المكون  
 بطريق الاضافة فانه ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة  
 وهو اثلاث كذا في المنع قال في التبيين ان حصل القسم على اربعة  
 انواع نوع منها بطريق العول اجماعا وهي ثمان مسائل اميرت و  
 الدينون والوصية بما دون الثلث والتميز بالداراهم المسئلة والسعاية  
 والعبد اذا قلع عين رجل وقتل آخر خطا فدفع بهما والمدير اذا جنى  
 على هذا الوجه فدفعت قيمته بهما ونوع منها ما يقسم بطريق  
 المنازعة اجماعا وهو مسئلة واحدة فصول باع عبد الغير من رجل  
 ونصفه اخر باع نصفه من اخر فاجاز له كل البيعين فاختار المشتري  
 بان الاخذ بقية المشتري الكل ثلثة ارباعه ولمن اشترى النصف الربيع  
 بطريق المنازعة ونوع منها ما يقسم بطريق المنازعة عند ابي  
 وعندهما بطريق العول وهي ثلث مسائل احدها اذا ادعى احدهما  
 نصف الدار والاخر كلها وهو مسئلة الكتاب والكتابة اذا ادعى رجل  
 بحجيم ماله ولاخر بنصف ماله واجازت الورثة والكتابة اذا ادعى  
 لرجل بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك العبد وليس له حال غيره ومنها  
 ما يقسم بطريق العول عند ابي وعندهما بطريق المنازعة وهي  
 خمس مسائل احدها عبد ما ذوق له في التجارة بين رجلين اذ انه



احدهما ما نزل وادانه اجنبية فدين المولى سقط بنصفه لاستعماله  
 وجوب الدين على عبده وثبت بنصفه الذي في نصيب شركه فاذا بيع  
 بالدين يقتسمان الثمن على الخلاف الذي ذكرناه والثانية اذا ادانه  
 اجنبيان احدهما مالكة والاخر مالقات يقتسمان ثمنه على هذا  
 والثالثة عبد قتل رجلا خطره واخر عدا والمقتول عدو وليان فعطى  
 احدهما فدفع بهما كان بينهما على خلاف والرابعة لو كان كجائز مدبرا  
 على هذا الوجه فدفع قيمته كانت بينهما كذلك والخامسة ام ولد قتلت  
 مولاهما واجنبيا عدا وولدا احدهما وليان فعطى احد ولييه كل واحد  
 منهما على التعاقب فانها شتى في ثلاثة ارباع قيمتها فيقسم بين  
 السكتين فيعطى الربع لشريك العا في آخر والنصف الاخر بينه وبين  
 شركه العا في اولها ثلثا ثلثا لشريكه العا في اولها الثلث لشريكه  
 العا في اخره وعندهما ارباعا ثم الاصل عنده ان القسمة  
 متى وجبت كحق ثابت في الذمة او كحق ثابت في العبد على وجه الشئ  
 في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجبت القسمة كحق  
 ثابت على وجه التميز او كان حقا احدهما في البعض الكسبي وحق الاخر  
 في الكل كانت القسمة على المنازعة والاصل عندهما ان كفتن متى  
 شتا على الشئ في وقت واحد كانت القسمة على القول وان شتا  
 على التميز او في وقتين كانت القسمة على المنازعة وطريق هذه  
 المسائل وتخرجها على هذه الاصول وتام تعريفها بمسائل مذكورة  
في شرح الزيارات لنا في خان انتهى وان كانت اي الدار في  
 يدها اي في يد المدعيه والمسكنة بحالها فكلها لمدعي الكل اي فالدار  
 كلها لمدعي الجميع نصف بقضاء اي ستم له كل دار نصف على وجه  
 القضاء ونصف بلا قضاء ونصف المدار ستم له لا على وجه القضاء

لان دعوى مدعي النصف ينصرف الى ما في يده ليكون يده بما حقه في حقه  
 لان حمل امور المسلمين على الصحة واجب ولو لا ذلك لكان قائلها بالا مسا  
 فاقصرت دعواه على ما في يده ولا يدعي شيئا مما في يد صاحبه ومدعي  
 الكل يدعي ما في يده نفسه وما في يد الاخر ولا ينازعه احد فيما في يده فيترك  
 في يده لا على وجه القضاء والبسوت منازعتهم فيما في يد صاحبه فكانت  
 بينهم اولى لان ما في يده في يده في يده في ذلك النصف فتم له الكل كما ذكرنا  
 ولو كانت الدار في يد ثلثة فادعى احدهما كلها واخر نصفها وبرهنا  
 فهي مقسومة عنده بطريق المنازعة وعندهما بالقول وبينة ينظر في  
 الكافي وان برهن خارجا على ثلثة دابة بينه اذا تنازعا اثبات  
 خارجا في دابة واقام كل واحد منهما بينته انها تحت عنده و  
 ارخا اي ذكر كل واحد منهما تاريخا فخص من وافق بينته اي سن  
 الدابة تاريخه لان علامة صدق شهوده قد ظهرت بشهادة محال  
 فترجمت بينته بذلك وفي الاخر ظهرت علامة الكذب فيجب بردها  
 قال في التبيين ولا فرق في ذلك بين ان تكون الدابة في ايديهما او في يد  
 احدهما او في يد ثالث لان الحق لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى  
 في التنازع من غير تاريخ حيث يحكم بها بذي اليد ان كانت في يد احدهما  
 اولهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث انتهى وان الكل اي سن  
 الدابة في موافقة احد الشريكين فلهما اي يقضى بهما لهما ان احدهما  
 ليس باو من الاخر قال في التبيين وهذا اذا كانا خارجين بان كانت  
 الدابة في يد ثالث او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما فخص  
 بها لصاحب اليد لانه لما سقط الامر سقط التنازع في فصار كأنهما  
 لم يورثا وان خالفهما اي وان خالف سن الدابة التنازع بطلا  
 اي برهانا يعني بطلت بينته لانه ظهر كذب التزوير فترك في



يدان كانت في يده كما في كنه قال في التيسير والاحكام انهما لا يبطلان  
 بل يقضيهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت  
 في يد احدهما يقضيهما بالذي اليد لان اعتبار ذلك الوقت كحقيقتهما او حقيقتهما  
 هنا في اسقاط اعتباره لان في اعتباره استحصال حقيقتهما فلا يعتبر  
 فصار كأنهما ذكر النكاح من غير تاريخ وفيه صاحب المبدأ وان  
 كانت في يد احدهما والا فقي بينهما كما اشكل في موافقة سننهما احد  
 التاريخين قال وهكذا ذكره محمد والاول ذكره لقائم وهو فعل بعض المراجعين  
 وليس بشيء انتهى وهذا يعمل ما اذا اشكل منها بان لم يعلم وما اذا  
 خالف سننهما تاريخهما فانها تكون لها على الاصح بالشرط السابق كما  
 في البحر وان برهن احد التاريخين على عصب شيء والاخر على ودعيته  
 اي ذلك الشيء استويا اي فاما سوار في ذلك الشيء حتى يقضيه بينهما  
 نصفان يعني اذا كان عين في يد رجل واقام رجلا عليها البينة  
 بالقبض والاخر بالوديعة استوت دعواهما حتى يقضيهما بينهما  
 نصفان لان الوديعة تصير عصب احدهما بالبحر حتى يجب عليه  
 النصفان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف اذا خالف اذا خالف  
 بالفعل من غير جود على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى **فروع**  
 في دعوى الزوجية في الغزل غزلت قطن زوجها فان كان قال لها  
 اغزليه باجر كذا فالغزل له ولها المسمى لكونها اجارة حبيبة فان  
 لم يسم اجرا فالغزل للزوج وهي متطوعة لان هذا استخدام لا اختيار  
 وان اختلفت فقالت غزلت باجر وقال لم يسم شيئا فالغزل له مع المسمى  
 لان الاذن يستفاد من جهته وان قال لها اغزليه لنفسك فالغزل  
 لها لانه هبة وقد قبضت في ضمن الغزل فان قال اذنت لك لتغزليه  
 لم فقلت بل فقلت اغزليه لنفسك فالغزل له مع المسمى لان الاذن  
 يستفاد

يستفاد من جهته وان قال لها اغزليه لكونك الثوب لم وكذا فالغزل له  
 ولها اجرا كذا لو دفع غزلا الى حايك لتسج به بالنصف هذا اذا لم  
 وان سهاها ثم غزلت فالغزل لها وعليها مثل قطنة بالاسم لا كقطن  
 حنطة مفصولة وان لم ياذن ولم يسم حتى غزلت فان كان الزوج بايع  
 القطن فالغزل لها وعليها مثل قطنة لانه للجماعة فكانت ناهيا دلالة و  
 ان جاء بها الزوج بابيت فغزلت فهو للزوج وهي متطوعة كما لو قال  
 لها اغزليه ولم يزد فالغزل للزوج ولا شيء لها لانه لم يتقدم له لئلا لو غزلت  
 دقيق المزوج وطخت القدر وان دفعه في ابنت فغزلت عن ابنته  
 لكن الغزل لها ولا شيء عليها كحكم م دفعه فاطمة وان دفع القطن و  
 امرها بالحفظ فغزلت صارت غاصبه وان دفع اليها ولم يتقدم لها  
 فالغزل للزوج ان لم يكن الزوج بايع القطن غزل قطن غيره فقل لزوج  
 القطن باذن غزلت فالغزل له وقال الغزالي لبيد اذ غزلت فليس لك  
 الا مثل قطنتك فالغزل للذي قطع لان عدم الاذن وان كان اصلها  
 هذا خط وبذلك يريد المتحقق قطن غيره والخط لا يكفي الاستحقاق  
 وان كان يكفي للدفع بشرط قطن المرأة وحوز قاذوا هدت اليها  
 اختها قطن فغزلت ونسجت بعضها الكرياس ثم ماتت فان دفعت  
 هي فغزلت كله بغير امر الزوج الى النساء كان الكرياس كله لورثتها  
 وللزوج في مالها مثل الغزل كذا غزلت من قطنة وان كان الزوج  
 دفع الغزل الى امها بايع امرها كان الكرياس كله للزوج وكان مثل  
 الغزل الذي غزلت من قطنة وان دفع ذلك او احدهما برضا صاحبه  
 كان الكرياس لها لولا احد منهما بقدر غزله ولا هيان على واحد منهما  
 لصاحبه كذا في فتاوى الحنفية وغيرها من المذاهب كقوله **فصل**  
 في التارخ بالايدي لما فرغ من بيان دفع المملك بالبينة شرع في هذا





الفصل بذكر بيان وقوعه بنحو اليد لما ان الاقوى لانه اذا قامت  
 البينة لا يلتفت الى اليد لاسبه والاخر متعلق بكيفية كان الاسب  
 احق به والركب احق من الاخذ بالجام يعني لو تنازعنا دابة احدهما  
 ركب والاخر اخذ بلجامها فالركب احق بها من الاخذ بلجامها لان  
 تصرفها اظهر فانه يختص بالملك فكانا صاحبها يد المتعلق خارج  
 فكان الاسب والركب ادعى بخلاف ما اذا قاما البينة حيث تقدم  
 بينة خارج ادعى لانها حجة مطلقة وبينة خارج اكثر اثباتا لما بين  
 في محله واما التعلق فليس حجة وكذا التصرف لكنه يستدل بالتكليف من  
 التصرف على انه كان في يده واليد دليل المالك جازت الشهادة له بالملك  
 فيترك في يده حتى تقدم الحجج والشرائح كذا في البيه ومن في السراج احق  
 من الرديف يعني لو تنازعنا دابة احدهما ركب بسرجه والاخر رديف  
 فالركب احق بها لان تمكنه من ذلك هو وضع دليل على تقدم يده وصاحب  
 المحل ادعى من علق كونه عليه اي على الدابة يعني اذا تنازعنا دابة  
 وعليها حمل احدهما والاخر كوز فالاول ادعى لانه اكثر تصرفا فيها و  
 الركبان اي على الدابة بلا سرج اذ فيه اي اذا كانا ركبين على السرج  
 سواء يعني اذا تنازعنا في الدابة تكون بينهما لاستوائهما في التصرف  
 ولو كان احدهما متعلقا بدينه والاخر مملوكا لجامها فالواي يفي ان  
 يقتضيه لمن يملك الجارح لانه لا يتعلق بالجام غايها الا انما لا يختلف  
 المتعلق بالذهب كما في كونه وكذا اي حكم مثل ما سبق من الكسوة الحال على  
 البساط والمتعلق به اي البساط يعني اذا تنازعنا في البساط احدهما قاعد عليه  
 والاخر متعلق به فهو بينهما نصفان لا بطريق القضاء لان كل واحد ليس  
 بيد عليه لان اليد تكون بكونه في يده او نقله من وضعه بخلاف الركوب  
 واللبس الا ترى انه يصير بهما غا صبا بثبوت يده عليه ولا يصير غا صبا

البينة القرب او في اي احق بالركب من الاخذ بركبه  
 معناه اذا تنازعنا في قسم احدهما

بالعقد على البساط وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما بخلاف ما اذا كانا  
 جالسين في دار تنازعنا فيها حيث لا يحكم لهما بها لاحتمال انهما في يد غيرهما  
 وهذا علم يفي في يد غيرهما كذا في التبيين ومن معه ثوب يعني وكذا من في  
 يده ثوب وطرفه مع اخر حيث يكون الثوب بينهما نصفين لان يد كل  
 منهما ثابتة فيه وان كان يد احدهما في الاكثر ولا يخرج بهما من  
 من ان الترتيب لا يكون بالاكثارية والحائط لمن جذوعه عليه او انصل  
 بينا له اتصال ترتب وهو ان يتداخل لبن البناء المتنازع فيه في  
 لبن جداره ولبن جداره في لبن البناء المتنازع فيه وساج احدهما  
 مركب على ساج احدهما الاخر لان الاتصال بهذه المثابة لا يكون الا عند  
 البناء فلهذا كان على ان يبينهما واحد فترجح به وكان اكثر في يده  
 هذا الاتصال ان يكون كالحائط المتنازع فيه متصلا بالحائط لانه  
 من الجانبيين جميعا وحائطان متصلان كالحائط بمقابلته كالحائط المتنازع  
 فيه حتى يصير مربعا شبه العقبة في يده المالك حكم شيء واحد ذكره في البيه  
 ثم قال ابو عمرو عن ابي يوسف ان اتصال جانبي حائط المتنازع فيه و  
 عليه اكثر من يحن انتهى وفيه اتصال الترتيب اتصال جدار جدار  
 بحيث يتداخل لبنات هذه الجدار في لبنات ذلك وانما يسمى اتصال  
 الترتيب لانها انما بينان ليجل جدار مع جداره احدهما بمكان  
 مربع وان كان جداره خشب فالترتيب ان يتداخل ساج احدهما مركبا  
 مع الاخر وانما اذا تقب وادخل فلان في مربعا فلا عبرة به ولا اتصال  
 كالحائط من غير ترتيب بخلاف كالحائط فلا يدل على انهما بينهما  
 انتهى لاي يكون كالحائط لمع له عليه هراكي وهو خشب توضع  
 على جذوع ويلقى عليها شراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه  
 لم يكن استعلا له وصفا اذ كالحائط لا يبنى له بل للسقف وهو



لا يمكن على البرادى والموارى بل الحارات فيه اى في الحايطة سواء حتى  
اذا تزارع في حائط واحد هما عليه هراوى وليس للآخر عليه شيء فهو  
بينهما اذ لا يخص به صاحب الهراوى وفي موارى قاضى خان ان  
كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا خر عليه هراوى وهراوى اولم يكن  
عليه شيء فهو لصاحب جذوع كذا في النسخ وان كان لكل اى للكل واحد منهما  
عليه اى على الحائط ثلاث جذوع بينهما اى فالحائط بينهما كشواهما  
في اصل العلة ولا ترجيح بالكثر منها اى من الثلاثة يعنى ولا يعتبر بالكثر  
والقوة بعد ان يبلغ ثلثا لان الترجيح بالقوة لا بالكثر على ما بينا و  
انما اشترط هنا ان يبلغ ثلثا لان الحائط بينه للتشقيف وذلك لا يحصل  
بما دون الثلث غالبا فصار الثلث كالصاحب له كما في التبيين وان  
كان لاحدهما ثلاثة اى ثلاثة جذوع على الحائط ولا خراقل اى من الثلث  
فهو اى الحائط لصاحب الثلاثة ولا خراى ولصاحب الجذوع الواحد او  
الاثنين موضع حشبه لان ما دون الثلث حجة ناقصة اذ لا يثبت الحائط  
لاجل الواحد والاثنين عادة وحجة الناقصة لا تظهر بطلان الكلمة قال  
في التبيين وهذا مستحسن وهو قول ابي جعفر والقياس وهو مردى عن ابي جعفر  
ان يكون بينهما نصفان لان الترجيح لا يفر بالكثر بل بالقوة فيستويان  
كما اذا كان لهما حمل على دابة لاحدهما حمل على دابة لاحدهما حاشية من  
والاخرى ومنه فانها بينهما نصفين وجه الاستحسان ذكرناه اذ لا  
قال ثم لصاحب الجذوع الواحد اذ الاثنين حق الوضع بالتعارف الروايات  
لان حكمنا بالحائط لصاحب الجذوع بالخ و هو يصح للدفع لا للتحاق  
فلما يفرم بالقلع بخلاف ما اظهرت ان الحائط له بالبينه حيث يؤمر  
بالقلع لان البينة حجة مطلقة تصلح للدفع والاستحقاق وهو نظير  
السفعة حتى لا يستحق بما يت ملكه باليد ثم اختلفت الروايات

بعد ذلك انه يمكن ذلك الموضع اى لا ذكره كتاب الاقرار ان الحائط كله  
لصاحب الجذوع ولصاحب القليل ما كنت جذوعه يريد به حق الموضع و  
ذكره كتاب الدعوى ان الحائط بينهما على قدر الاجزاء وجعل في الجذوع  
ما ذكره كتاب الاقرار وهو قال قاضى خان والجزم ان ذلك الموضع  
يقول ملكا لصاحب الحشبه كما ذكره الدعوى ونما به يطلب من التبيين  
ولو لاحدهما جذوع يعنى ولو كان لاحدهما على الحائط جذوع والاخر  
اتصال اى اتصال ترسيم كما ذكرنا فلهذا الاتصال اى فالحائط لصاحب  
الاتصال لان الحائطين بهذا الاتصال يصيران كبناء واحد فالقضاء  
ببعض قضاء بجم ولا خراقل الوضع اى حق وضع جذوعه قال في التبيين  
وصحح الجرجاني هذه الرواية ورجحها بالسبق لان الترسيم يقو حاله  
البناء وهو سابق على وضع الجذوع فكان يده ثانيا فيه قبل وضع الاخر  
الجذوع فصار نظير سيف السارخ الا انه لا يرفع جذوع الاخر انتهى  
وقيل لو كان الجذوع يعنى الحائط لصاحب الجذوع لان له تصرفا في الحائط  
ولصاحب الاتصال اليد والتصرف اقوى في الدلالة على الملك ورجح السرخسى  
هذه الرواية والرواية الاولى ذكرها السرخسى وصححها الجرجاني كما  
ذكرنا قال في التبيين ولا خراقل هذا بده ان يكون الاتصال من جانب  
اومى على بنية على ما ذكره السرخسى وفي المحيط الايدى في الحائط على ثلاث  
مراتب اتصال ترسيم واتصال حلازفة ومجاورة ووضع جذوع ومجاورة  
بناء ولا علامة لليد في الحائط سوى هذا فالصاحب صاحب الترسيم فان  
لم يوجد فصاحب الجذوع وان لم يوجد فصاحب الحذاث وان كان  
لاحدهما جذوع واحد ولا يشك لاحدا خالف فيمنه قيل هما سواء لان  
الواحد لا يثبت به وقيل صاحب الجذوع اولى لان الحائط قد بينه بجذوع واحد  
وان كان ذلك غير غائب انتهى وذو بيت من بيت كذا يثبت منها



اي من الدار في حق ساحتها يعني اذا كانت بيت من دار فيها بيت كثيرة  
في يوزيد والبيت الباقية في يد بكر فالساحة بينهما نصفين لكونها  
في الاستعمال لان الساحة بينهما ايها الملاك في استعمالها في انواع  
المعاشات من الممرور فيها والتوضي وكسحط ووضع الامتعة وكذا  
ذلك من انواع المنافع وهما في ذلك سواء فينصف بينهما فصار  
نظير الطريق ولان الشرجح بالقدة لا بالكثرة لما مر في ملة بخلاف ما اذا  
كان تنازعها في الشرب حيث يقسم بينهما على قدر اراضيها لان  
الشرب يحتمل اليه لاجل سقي الارض فغدت كسرة الارض تكثر حاجته اليه  
فينتقد بقدر الارض بخلاف الانشغال بالساحة فانه لا يختلف باختلاف  
الاملاك كالمرور بالطريق كذا في البيعة ذكر المصنف فتاواه قال محمد  
رجل له بلع من دار اخر فاراد ان يمر منه فنعم صاحب الدار وادعى  
صاحب البيت ان له حق مرور فاقول قول صاحب الدار وعلى غيره  
البيت فان اثنى شهود شهدوا ان طريقا من البيت لم يقبل وهو قوله  
اي في محدودان شهدوا ان له طريقا ثابتا فيها وبينوا حدوده و  
طوله وعرضه قبلت وكذا لو لم يبينوا حدوده وطوله وعرضه تقبل  
يقضيه بقدر ربع الدار الاعظم عرض ومن لم يخبر مع قال هذا اذا شهدوا  
على اقرار كدعي اما لو شهدوا على ابيات لا تقبل والاصح انها مقبولة على  
للحال وان كان لرجل ميزاب في دار رجل فاراد رب الدار ان يمنع  
من تسبيل الماء فله منع حتى يقسم البيعة وليس لصاحب الدار ان يعلم  
الميزاب وفي كتاب الشرب القول قول صاحب الميزاب اذا لو هذا اذا  
كان الميزاب جاريا وقت الخصومة اعترضا صاحب يد القول الاول اذا لم  
يكن جاريا وقت الخصومة لانه خارج وذكر ابو الليث عن ممتاخرين  
من اصحابنا انهم يستحبون ان اذا كان تصويب سلح صاحب

الميزاب وعلم ان التصويب قديم وان الميزاب قدم يجعل له حق تسبيل الماء  
انتهى ولو ادعى اي الرجل ان ارضا كل اى ادعى كل منهما انها اى الارض  
في يده وبرهنا يعني برهن في رجاء على ان لكل منهما يد في الارض فحق  
بيدهما لان اليد فيها غير مشاهدة لتعذر احصاؤها والبيعة ثبتت  
ما غاب عن علم القاضي فان طلب المصلحة لا يقسم بينهما مالم يبين  
البيعة على المصلحة ذكره الزيلعي في البيعة ثم قال وهذا قول ابي 2 وعندهما  
يقسم بناء على ان الورثة اذا كانت دار في ايديهم قسمها بقولهم  
انها ميراث عندهم وعنده ابي 2 لا يقسمها حتى يبيحوا البيعة انما مات و  
تركها ميراثا بينهم ولو ادعى انها في ايديها مالم يقض به بلا بيعة  
لاحتمال انها في يد غيرها ولو ادعى انها في يدها فكل ذلك لا يمكن  
انهما تواضعا على ذلك لكن ليس للمقران ينزع اليد لاقراره انها  
في يدها وجه واقراره في حق نفسه مقبولة وكذا لو حلفا انها ليست  
في يدها وجه فنكلا احدهما ولو نكلا جعل في يد كل منهما نصف الذي  
في يدها وجه لصحة اقراره في حق نفسه وان حلفا جميعا مالم يقض  
باليد لهما وبري كل منهما عن دعوى صاحبه انتهى وان برهن احدهما  
اي اقام احدهما البيعة انها في يده فحق له باليد غيرها ويكره الارض  
خارجا كذا في البيعة او كان احدهما لبي من التلبس فيها او بين او  
حفر يعني او كان تحرف فيها من البناء او الحفر او جعل شيئا حراما يبدل  
على انما في يده فحق بيده لان التمكن من هذه الاشياء دليل على انها في يده  
كذا في البيعة قاله مملح ادعى ملكة محال او شهد الشهود ان هذا  
العيه كان ملكة تقبل لان شهادتهم ثبتت الملكة محال وما فيه وما  
بيعت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد كسر في المداينة مقلدا عن  
الحديث في يده اي في يد زيد مثلا حتى يعبر عن نفسه اي يتكلم ويعلم



ما يقول قال انا حر فالقول له لانه اذا كان يعبر عن نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه  
انه عبده عند الناس الابينة كالبالغ وان قال اي ذلك الجبى انا عبد فلان  
وهو غير ذى اليد فهو اى الجبى عبد لذى اليد لانه اقر على نفسه بالرق فكان  
ملك لمن في يده كالنقش فان قلت في الاقرار بالرق ضرورة كان الواجب  
ان لا يعبر في حق الجبى قلت اجيب عنه بان الرق لم يثبت بقوله بل يدعى  
ذى اليد لعدم المعارض كدعوى محنة لانه لما صار في يده يدعى بقى كالنقش في  
يده فيقبل اقراره عليه فلو كبر وادعى محنة بسمع من البرهان لما في صحت  
لاسم بدونه لما سياتى وكذا من لا يعبر عن نفسه بغير الجبى الذى لا يعبر  
عن نفسه عبد لمن في يده كجبى يعبر عن نفسه قال انا عبد فلان لانه اذا  
لم يعبر عن نفسه كان بمنزلة المتاع فيكون ملكا لذى اليد ان ادعاه  
لعدم المعارض من يد على نفسه حقيقة او حكمي وهذا لان الاصل في الادنى  
والكان لا يثبت عليه بدعيه اكرامه حتى لا يكون معانا كالنقش والبرهان  
لكم ذلك عند القدرة بان يكون معبرا عن نفسه لا عند البصر والعجز  
باحد امره اما بالضر حقيقة او بالرق حكمي فيقبل قوله المدعى كذا في  
التبيين فلو ادعى اى الجبى الذى يعبر عن نفسه او لا يعبر محنة عند كبر  
لا يقبل اى قوله بلا حجة اى بلا بينة لانه ظهر عليه الرق فلا ينقض ذلك  
الابينة وانما يقبل مع البينة لان التناقض في دعوى محنة لا يمنع صحة  
الدعوى لما في صحتها وفيه قال الناس احرار الا في الشهادة والحدود و  
القصاص والقتل وهذا هو الاصل المقرر في كتبهم ثم فرغ على هذا  
الاصل بقوله فلو ادعى انسان على شخص مجرول لا يعرف حرية ولا  
عدمه لانه متحكم بالاصل لان الاصل في الادنى محنة لكونه من ولد ادم  
عقيدته وحوى عم والقول قول من شهد له النسخة انتهى **فائدة**  
وفي محبة اليد في المنقول يثبت باقرار المدعى فيصح حكمه بالمرئ باليد

بانه

بانه ملك المدعى ولا يثبت اليد في القار باقرار المدعى عليه حتى لا يصح حكم  
للمدعى اذا برهن على انه ملكه مالم يبرهن على انه في يده ايضا وان  
انكر كونه في يده وليس للمدعى بينة يحلفه فان اقر باليد وليس للمدعى بينة  
على انه ملكه يحلفه على انه ليس ملكه فان حلف انقطع الزمان بحجدها  
فان اقر له بالملك ايضا امره بترك التوضي لكن اذا اراد ان يبرهن  
على ملكه لا بد من برهان اذ لا على اليد ذكره المفضل وذكر الصدر وغيره  
في الفرق بين المنقول وغيره ان النقي لو قاضي لا بد من احضاره فبما  
الحاكم يده وان كان هالكا فقد اقر بلزوم الضمان على نفسه واقراره  
على نفسه حجة وفي القار تهمته كواضحة ثابتة لانه ليس في يده ملك بطريق  
الحقيقة بل اليد عليه بالحكم فربما يتواضع المدعى غير الحاكم حتى يقر باليد  
ويقسم عليه شهودا وزورا فيسأله المدعى عليه ويتصل بالحكم ثم يجمع  
على الحاكم بحكم قاض عند قاض اخر ويبرهن عليه فان القضاء من جهات  
الملك بطلان لك هذا لان ملكه بحكم الحاكم ولو فتره ايضا على  
الحاكم ان يقبله فصار حكمه فوق معارضة اليد حتى لو فتره بانه شهده  
بالملك بناء على اليد لا يقبل حكمه وهذه التهمة في المنقول منتفية لان  
المنقول يكون في يده ملك حقيقة فلا يتصور فيه تلك التهمة لان الحاكم  
يمكنه من التعرف والا حضا رين يدى الحاكم فلا يرد ما اعترض عليه  
كذا في بعض الشروح من كون التهمة كواضحة متصورة في العين  
ايضا وعلم الحاكم فيه باليد كالشهادة على الرواية التي علم حجة كذا  
في التنازلية وفيما قال في يده عين ادعاه اخر انه الشاهد من فلان  
الغائب وصدقه ذو اليد فيه لا يبرأ بالتسليم اليه لانه حكم على الغائب في  
لو ادعى على المدعى انه الشاهد الوديع من المدعى وصدقه المدعى بخلاف  
دعوى الورثة لما عرف في جامع الصغير وقامه يعرف فيها **باب**



في بيان احكام دعوى النسب ودعوى مال البنت لما فرغ من بيان  
دعوى النسب شرع في بيان دعوى النسب لان الاول اكثر وقوعا وكان  
اهم ذكره اقدمه اعلم ان دعوى النسب نوعان احدهما دعوى  
الاستيلاء وهو ان يكون ابتداء العلق في ملكه لدعي والمثاني دعوى التحرر  
وهو ان يكون العلق في ملكه ويسمى دعوى ملكه وحكمها ان يكون  
بمنزلة العتق الموقوف فكل موضع نفذ العتق نفذت الدعوى كذا في شرح  
ابن نصر ذكره في شرحه الثاني فقدم الاول لانه اسبق لاستيلاءه الى  
وقت العلق ولدت جميعه اي جارية جميعه لاقل من نصف سنة  
منذ بيعت اي من وقت بيعه فادعاه اي فادعي البايع الولد فهو  
اي ولد جميعه ابنة اي ابن البايع وهي اي جارية جميعه ام ولده  
وقال زروا في انتهم دعوى الا ان يصدق المشرى وهو القياس  
لان اقله على البايع دليل على ان الحمل ليس منه اذ هو اعتراف منه  
انه يجوز بيعها لان الحمل لا يباشر الباطل فانه افسار في دعواه  
مناقضا وساعيا في نقض ما تم من جهته وهو البايع فلا يقبل اذ  
التناقض يبطل الدعوى فصار لما لو ادعاه اب البايع او ادعي  
هو اعترافا او تدبيرها قبل البيع وجه التحكك ان بنت النسب  
على الخفي فيعفي فيه التناقض فتقبل دعوى اذ اتفق بالعلق في ملكه  
بالولادة باقل من سنة ثم لا بد من اقامة البينة العادلة بل  
فوقها لان الانسان قد لا يعلم علقه بالكلية ثم يظهر له وقد يظن ان  
العلق من غيره ثم يعلم انه منه فيعذر في التناقض كالزوجه اذا كذب  
نفسه بعد قضاء النكاح بنسب النسب باللعان وكان كالمختلفة تقيم  
البينة ان الزوجه طلقها ثلاثا قبل الحمل وكالمكاتب يقيم البينة ان  
مولاه اعتقه قبل الكتابة فان بينهما تفريق مع التناقض في الدعوى

للقفا

للقفا عليهما لان الزوج والمولى ينفرد كل منهما بالطلاق والاعتاق  
فتعذران فيه بخلاف دعوى الاعتاق والتدبير لانه فاعف نفسه فلا يخفى  
عليه فلا يعذر لما في التبيين فاذا صحت المدعوى وبنت النسب والعتق  
استندت الى وقت العلق فتبين ان باع ام ولده وبفسخ البايع  
لعدم جواز بيع ام المولد ويرد اي البايع المكن الى المشرى لان قبضه  
بغير حق فان سلامة المكن موقوفة على سلامة البايع بخلاف دعوى  
البايع لعدم انفق العلق على ملكه ان كان له حق في ملكه على ولده وقد  
زال بالبيع وان ادعاه اي الولد ان وصيته المشرى مع دعوى اي دعوى  
البايع او بعدد اي بعد دعوى البايع لان دعوى البايع سبق لانها تستند  
الى حالة العلق كدعوى البايع استيلاء لوجود العلق في ملكه فلا تعتبر دعوى  
المشرى مع دعوى البايع ادعوا لانها دعوى تحرر اذ العلق لم يكن  
في ملكه فيقيم فكانت الاولى اقوى فلا تعتبر الثانية ولان الولد يستغني  
عن النسب بشيئ من البايع فلا حاجة الى اثباته من غيره وان  
وصيته واحترز بقوله عما اذا ادعاه مع دعوى او بعدد المشرى  
قبلها لانه اذا ادعاه المشرى ادلا بثبت نسبه منه لوجود المحجوز  
للدعوى وهو محكم الا ترى انه يجوز اعتاقه واهبات احد فكذا بيع  
دعوى ايصال حاجته الى النسب والمحرمة وبنت لها ام حرة الولد  
باقراره ثم لا تنجح دعوى البايع بعده لانه قد استغني عن النسب بشيئ  
من المشرى كذا في التبيين وكذا لو ادعاه اي البايع الولد بعد موت  
الام او عتقها اي عتق المشرى الام يعني اذا ماتت الام فادعي البايع  
وقد جاء به لاخر من سنة ثم ثبت نسبه منه مثل الاول وكذا  
لو اعتق المشرى الام لا الولد فادعي البايع الولد انه ابنة تحت دعوى  
وبنت نسبه منه لما في التبيين وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى **فائدة**



الدعوة بالكسر هي الادعاء كما في الطبقة قال في جمل اللغة الدعوة بالفتح المنة  
من الدعاء وهي ايضا الدعوة الى الصلوة والدعوة في النسب بالكسر وفي  
الواقعات رجل له جارته بطاءها وبزل عنها في رث بولد فان كانت  
الجارية غير محصنة فزوج ولدها واكثر من الرجل ان الولد ليس منه وهو  
في سنة من نفيه ولا يعتمد على الغزل لانه قد يزوج في الفرج الحرام ويظن  
انه لا يدخل ويدخل ومنه عزائم عادوجامع ان جامع قبل ان يولد تجل  
لان يبقى احدهما في ذكره وان عاد بهما بالانجيل كذا في سنة في الشفاعة هو  
يرد اي البايع حصته اي حصته الولد من الثمن في العتق اي في صورة  
العتق المسمى الام يعني اذا لم يبطل عتق المسمى في الام قبل البايع  
يرد البايع من الثمن ما يخص مولد خاصة ولا يرد ما يخص الجارية بل  
بالاجماع هناك في الشبهة وكل من كان في رث في الموت اي  
في صورة موت الام عند ابيها والفرق عند ابيها بين الاول وبين ما اذا  
ماتت الام فان الفاضل في الاعتي كذب البايع فيما يزعم انها ام ولده  
حيث جعلها معتقة المسمى ولم يفتح البايع بينهما فبقي جميعا  
فيجب عليه ثمنها بخلاف فصل الموت فان زعم البايع فيه لم يبطل بيئته  
فبقي معرأة حقة فاذا لم يكن مكذبا شرعا فيرد جميع الثمن وفي الاعتي يرد  
حصته الولد ومن ثمنه من قال يرد البايع جميع الثمن هنا عند ابيها  
في فصل الموت لام مولد لا قيمة لها عنده ولا يضمن بالعقد فيها احد بزعمهم  
قال في الشبهة واليه مالها حب مهداية وصحة وهو في الرواية  
وقال لا حصته يعني قال ابو يوسف ويحد يرد حصته الولد ولا يرد حصته الام  
فيها اي في صورة العتق والموت جميعا لان ما يثبتها متقدمة عندهما  
فيضمن بالعقد والعقب فتكون مضمونة على المسمى فاذا رد الولد دونها  
وجب على البايع رد حصته ما سلم له وهو الولد كليا بجمع البدل و

المبدل في ملكه ولا يجب عليه رد حصته ما سلم له وهي الام فيقسم المسمى  
المن على قسمين يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة فما اصاب امرا  
سقط وسلم له ما بازلها من الثمن في عتقا فيرد حصته الولد قال في المن  
والتمسير كالا عتق يعني كما اذا عتق المسمى الام واذا دبرها يرد  
البايع على المسمى حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق لانه ايضا لا  
يحتل العقب لموت بعض اثار الحرة كاستنائه فيتمليك الغير انتهى ولو  
ادعاه اي ولو ادعى البايع ولده المبيعة بعد موته اي الولد او عتقه  
اي عتق الولد وقد ولدت لاقول من سنة شهر انتهى ردت اي دعوة  
البايع يعني ولو مات الولد دون الام فادعاه البايع وقد ولدت لاقول  
لم يثبت نسب لا يستغنى بالموت عن النسب ولم تصر ام ولده لان  
الاستيلاء في النسب فلو كان املا وهو باطل قال في المنع ولو اعترف  
الولد لا الام لم تنفع دعوته لانه حق الولد ولا حق الام اما الام فلا  
ان صحت بطل اعترافه والعتق بعد وقوعه لا يثبت البطلان واما  
المسمى فلا يثبت له فاذا لم يصب في حق الاصل لم يصب في حق التبع ضرورة  
انتهى ولو ولدت اي المبيعة لاكثر من نصف سنة اي من وقت البايع  
واقول من سنين اي من وقت البايع ان صدقة اي ان صدق  
البايع في دعوة المسمى فاعل صدق فالحكم كالاول اي كما اذا ولدت  
لاقل من نصف سنة من وقت البايع يعني يثبت نسب المولود من البايع  
اذ عدم بكونه قبل التصديق لرعاية حقه واما اذا صدقة زال ذلك لمانع  
وتصير الامة ام ولد تبعا للولد اذ هي امه ولدت من مولاهما وبطل  
ببيع لاسناد العلوق الى ما قبل البيع لانه فتيين انه باع ام ولده  
والا اي وان لم يصدق المسمى البايع في دعوته فلا يثبت اي النسب  
من البايع لان دعوة البايع لا تقبل في صورة استكذيب لاحتمال العلوق



بعد البيع فلم يوجدهم فيه بيقين فلم يصح وان ولدت ببيعة  
 لاكثر من سنتين اي من وقت البيع لا تصح دعوة بكر الدال اي  
 دعوى البايع الولد انه ابنه لعدم العلوق في ملكه بيقين وهو الصحيح  
 لما في الشبهة فان صدقة المشتري اي فان صدق المشتري البايع في دعواه  
 في هذه الصورة يثبت نسب اي نسب الولد من البايع وحمل اي يكون  
 النسب على النكاح اي وحمل على الاستيلاء بالنكاح للمتيقن ان العلوق في  
 ملكه وحمل امره على الصلاح ولا يرد البيع اي ولا يفسخ البيع ولا يفتق  
 الولد لانه لا يثبت حقيقة العتق ولا حق لانه دعوى تحرير وغير كماله  
 ليس من اهلهم ولا نصير ام ولد في المهر ولو ولدت لاكثر من حولين من  
 وقت البيع وصدقة المشتري يثبت النسب وهي ام ولد نكاحا  
 اذ هي ام ولد من زوجها فملكها ولم يبطل البيع للغير لان العلوق  
 ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق لانه دعوى تحرير انتهى اعلم  
 ان الدعوة هنا ثلاثة اوجه دعوة استيلاء ودعوة تحرير ودعوة  
 كسبه كالا يدعي جارية ابنه وحكم كل قسم وشرط المذكور في موضوع  
 وصورة كل قسم من هذه الاقسام ينقسم الى ثلاثة اقسام اولها قبل  
 من سنة المهر من وقت البيع او لاكثر من سنتين ادلتها بينهما وقد ذكر  
 حكم الاول والثاني فاحفظهما وسيأتي حكم الثالث فتعطف في الاختيار  
 وان لم يعلم مدة الولادة بعد البيع لا يصح دعوة البايع الاستيلاء  
 المشتري لوقوع النكاح في وقت العلوق ويصح دعوة المشتري لانه ينكر  
 فسخ البيع ولا حجة للبائع وان ادعاه لا يصح واحدة منها لانه و  
 حمل الذي وحمل وكما تبين في ذلك سواء وان ادعى البايع قبل  
 الولادة فهو موقوف فان ولد حيا صحته والا فلا ولولا اشتراطها جلي  
 ثم باعها لا يصح دعوته فان اختلفا فالقول للبائع لانه يمكن من

وطريقا فان جلبت امه في ملك رجل فباعا رجل وتداولتها الا يرد رجعت  
 الى الاول فولدت في يده فادعاه يثبت نسب ويبطل البيوع كلها  
 وتداولها في ملكها ولو لم يكن اصل يحمل عنده لم يبطل العقد انتهى  
 وان باع عبدا ولد عنه ثم ادعاه اي البايع انه ابنه بعد بيعه مشترى عنه  
 دعوته اي عن دعوة البايع الاول يعني رجل باع عبدا ولد عنه ثم باع  
 المشتري من اخر ثم ادعاه البايع الاول انه ابنه يصح دعوته ويثبت نسب  
 ورد بيعه مشترى عنه ويبطل البيوع الاول والثاني لان البيع يحمل النقص  
 واتصال العلوق بملكه كالبينة كما مر وكذا اي حكم من ماذر لولا بانه اي  
 الولد المشتري او كانت له اي كانت البايع الاول الولد او رهن اي رهن  
 المشتري الولد او اجر او زوجا اي زوج البايع الاول ثم كانت الدعوة  
 اي ثم ادعى البايع الاول انه ابنه صحته اي دعوة البايع وكذا لو وهبها  
 او اجرها ثم ادعاه حيث يثبت النسب ونقضت هذه التصرفات  
 لان هذه المعاري يحمل النقص فتعطف لاجل ما يجتمع بخلاف ما اعترف  
 المشتري وتديره بخلاف ما ادعاه المشتري ادلتها ادعاه البايع  
 حيث لا يثبت النسب من البايع لان النسب الثابت من المشتري لا يحمل  
 النقص وصار كما عتقه دعواه في العتاق ولو كان له النص قوله او كانت  
 امه الى قوله او زوجها كان ادلتها لا يخفى ولو باع احدته امين ولولا ان  
 التوامات عنده اي عند البايع التوامات ولدان بيده ولادتهما اقل من  
 سنة المهر فيكونان من ماله واحد اذ لا يتصور علوق الثاني حادثا ادلا  
 اذ لا حمل اقل من سنة المهر فالعلوق على العلوق متعذر لانها اذا جلبت  
 ينسد فم الرحم واذا كان كذلك فاعتقه اي احد التوامين المذكورين  
 مشترى ثم ادعى البايع الاخر اي الذي لم يبعه انه ابنه يثبت نسبهما  
 اي نسب التوامين المولودين عنده من البايع ويبطل عتق المشتري



لأن الذي عده ظهرا من الأصل فاقبض هو الآخر كذلك لا ستمائة كون  
أحد من الآخر رفيعا وقد خلقا من ماء واحد وكان هذا  
نقص الاعتقاد الأصوب بأمر من دفع وهو حرة الأصل بخلاف ما إذا كان الولد  
واحد حيث لا يبطل فيه اعتقاد المشتري بدعوة البائع نسب لأن العتق  
فيه لو بطل لبطل من الأصل حق الدعوة للبائع وأنه يجوز على ما مر وجهه  
وهنا تثبت الحرية في الذي لم يسم ثم يتولى إلى الآخر ضمنا ونسبا وكما  
من شيء يثبت ضمنا وإن لم يثبت عقودا هكذا ذكره في البشير  
ثم قال هذا إذا كان أصل العتوق في ملكه وأما إذا لم يكن العتوق في ملكه  
بأن اشتراها بعد الولادة أو اشتري أمها وهو جلي بها لا يغير فإن  
فيه لما ذكرنا لا يعتق الذي ليس في ملكه وإن كان المشتري قد اعتقه  
لا يبطل عتقه لأن هذه الدعوة دعوة تحرر لعدم العتوق في الملك فيقتصر  
على محله ولا يثبت فلا يملكه الآمن بمكده الانشاء فلهذا شرط نزول العتق  
عليه أن يكون في ملكه بخلاف مسألة الأولى وهو ما إذا كان العتوق  
في ملكه حيث يقتضيان جميعا لأنها دعوة استيلاء انتهى وفيه منج  
لو كان في يده صبي فقال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو  
ابن لي لم يكن ابنه أبدا وإن محمد عبد هو ابن محمد وعلى هذا الخلاف  
إذا قال هو ابن فلان ولد علي فرائه ثم ادعاه لنفسه قتل وحيلة  
في لفظ الدعوى البائع في الغلام عتق في ملكه أن يقع البائع أنه  
ابن عبد فلا يصح دعواه أبدا كذا في المجتبى ومن في يده أي مع صبي لو  
قال هو أي هذا الصبي ابن زيد ثم قال هو ابنه لا يكون ابنه أي ابن من  
قال هو ابنه وإن محمد زيد بنوته لأنه أقر بنوته نسب من الغير وذلك  
ينجم بنوته نسب منه بدعوة لأن إقراره حجة في حق نفسه وهذا قول  
أبي 2 وعندهما يصح أن محمد أي أن محمد زيد بنوته فهو ابن للمولى

يعني

يعني وقال لا يصح دعوة المملوك بدعوة المملوك أن يكون ابنه لأن إقراره  
بطل بمخبره المملوك فصار كأن لم يقر ولهذا يعتق عليه بدعوة ولولا  
عبد له وهذا لأن إقراره بالنسب مما يرد بالرد وإن لم يحتمل التعق  
وهو أن النسب لا يحتمل التعق بعد بنوته وإقراره بمكده لا يرد بالرد  
أذ تعلق به حق مملوك حتى لو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه  
وأما تعلق به حق المولد فلما يرد بمكده إذا صدقه زعم أولم يرد  
تصدقه ولا تكذيبه لم يصح دعوة مملوك عندهم ذكره في المنع ثم قال ولو  
قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو ابنه يصح إقراره  
بأن ابنه تعلق به حق مملوك فإنه يثبت نسب من رجل معها حتى ينجم كونه  
مملوكا من ما الزنا فإذا قال ليس هذا الولد مني لا يصح النفي لأن النسب  
يثبت فإذا ثبت النسب لا ينفي بالنفي وهذا إذا صدقه الآن وأما بعد  
التحديق فلا يثبت النسب لأنه إقرار على الغير بأنه حر كمن إذا لم يقدره  
الأب لم عاد إلى التحديق يثبت النسب لأن إقرار الأب لم يبطل لعدم  
تصديق الابن فيثبت النسب فلما أقر الأب إقراره فقام الابن البينة  
أنه أقر ابنه قبل بنوته وإقراره بأنه ابنه غير مقبول لأنه إقرار على  
الغير كذا في السادة انتهى ولو كان أن الصبي في يد مسلم وذن فادعى  
المسلم رفته أي كونه عبدا والمخافى وأدعى المخاف بنوته أي قال  
هو ابنه فهو أي الصبي حر ابن المخاف لأنه ينال بذلك شرف حرته في حال  
وشرف الإسلام في محال إذ لا لائل إلا حداثة ظل فكان فيه كبح سبي  
بيد مصلحته وفي عكسه فذات شرف حرته إذا قدرته له على اكتسابها  
فكان يجمع بينهما أدلة فإن قلت هذا مخالف للفتن وهو قول  
منا ولعمري مؤمن جزم من مركز ودلائل التوحيد وإن كانت ظاهرة  
لكن اللغة بالدير مانع قولي قلت أجب عنه بأن قوله ادعوه



لأنهم يوجب دعوة الأولاد بابائهم ومدعي النسب لأن دعوتهم لا  
تحتل البعض فتعارضه الأيتام وفي الأحاديث الدالة على الرحمة  
باليتيم نظر الرأفة وكما كانت أقوى من الممانعة وكذا الأباء وجود  
الأصل عدمه لا ترى إلى انتشار السلام بعد الكفر في الأفق فلو كان دعوتها  
دعوة النبوة فالمسلم أولى ترجيحاً للسلام وهو أدنى النظر لحصول الكلام  
له في حال تبعه لأبيه ونقص بسلام نصراني بالغ ادعى على نصرانية ونحوه  
أنه ابنها فادعاه مسلم وحسبته أنه ابنها وأقام كل واحد من الطرفين  
بيته فعدسأت الدعوات في النبوة ولم يترجح جانب الكلام واجب  
أن البينة وان استلوا في أثبات النسب بغرائب النكاح ترجحت بينة  
الكلام مع حيث أنه يثبت حق لنفسه لأنه معظم المنفعة في النسب للولد  
دون الوالد لأن الولد يغير بعدم الوالد المعروف وهو الدان لا  
يعبر أن بعد الولد وبينة من يثبت حق لنفسه أولى وفيه نظر لأنه أضعف  
مع الكلام في الترجيح لأحاطة ويجوز أن يكون كذا في الغاية ولو كان  
أي الجب في يزوجية فزعم أي قال زوج امرأة لجب معها أنه ابنه  
أي هو ابنه من غيرها أي بغير تلك الزوجة وزعمت أي قالت زوجته  
أنه ابنها من غيره فهو أي الجب الذي معها أنهما لأن كل واحد منهما  
أقر للولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه فصح إقرارهما ولا  
يبطل حق صاحبه بمجرد قوله ولا يترجح أحدهما على الآخر لستواء  
أيديهما فيه وقيام أيديهما عليه والغرض بينهما دليل على أنه منهما  
كذا ذكره الزيلعي في البينة ثم قال هذا إذا كان الجب لا يبر عن نفسه  
وأن كان يبر فالقول له أيها صدق بثبت نسبه منه هكذا بقده  
في بمنع وهو قيد لازم وقد أهمل المحقق لما ترى ولو لم يولد مشرقة  
بغنى لو اشترى أمه فولدت منه ثم لم تحق أي لم تحق رجل فالولد

حر لأنه نطق من ماله الحر ولم يرخص الوالد برفقة لما رخص في الأمة المنكحة  
وعلى الأب أي يجب على الأب وهو المحقق بيمينته أي قيمة الولد للموئيل يوم  
الخصومة أي يوم يخاض به باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولأن النظر  
من محابته واجب إذ يجوز معدور لأنه بينه الأمر على سبب صميم شرعا  
ودله مفزور حر بالقيمة فيجعل حرا لأصله حق أبيه ورفيقا في حق مدعاه  
نظر لها ثم الولد حرا ليد به لا تعد منه فلا يضمنه الأب المانع كما في ولد  
المقصوبة فلذا يعتبر قيمته يوم التخاصم لأنه يوم كتم كذا في فتح وأما يجب  
هذه القيمة على الأب دون الولد حتى إذا كان الأب ميتا يؤخذ من تركته  
لأن الممانعة بكون النسب وهو من الأب دون الولد المستحق عليه لأنه  
علق حرا لأصله وأما قدر رفقا ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعد وهو ضرها  
ثم هذا المفزور إذا كان في ملك أبيه فقط وان كان في النكاح فان  
القاضي يفتي بها وبولولها للمحقق عند إقامة المستحق البينة  
أنها له لأنه ظهر له أنها للمحقق وفرعها يتبعها إلا إذا اشترى الزوج  
أنه مفزور بأن يقيم بيمينته أنه تزوجها على أنها حرة وفيه منع إذا وطأ  
امرأة حرة على ملك أبيه أو نكاح فولدت لم تحق الولد في  
عزم الأب قيمة الولد انتهى فيثبت له حرته لأصله لا ولد كذا في البينة  
فإن مات الولد أي قبل الخصومة فلا شيء على أبيه أي لا يجب على الأب  
شيء لأن الولد لو كان مملوكا للمحقق حقيقة لم يكن مضمونا عليه  
فإن دله المقصوب أمانته عندنا على ما عرف في موضوع فأولى أن لا  
يكون مضمونا عليه مع عدم ملك حقيقة ولأن الولد حر في يده  
بلا ضنع ويثبت هذا بما يجب كضمان المانع ومنع يوفى بعد كطلب  
قالا هكذا قبل كطلب لم يوجد سبب ضمانه فلا يضمن لما لو هكذا ولد  
المقصوبة عند القاضي كذا في شرح الوفاة لابن فرشته وتركته لم



اي وارث الا ان يكون للاب لان الارث ليس بيد له عنه فلا يقوم مقامه  
 فلم يجعل سلامة الارث كسلامة نفسه وان قتله او ذلك الولد الاب او ابوه  
 غرم قيمته اي قيمته الاب قيمة الولد المستحق لان المنع تحقق بقتله كما في  
 الولد المقتول اذا التفت اليه وجب وكذا اي غرم الاب قيمته للمستحق  
 ان قتله غيره اي غير الاب فاخذ دية او فاخذ الاب من ورثته قدر قيمته  
 لان سلامة بدله كسلامته ومنع بدله كمنعه وان لم يقبض شي لا يجب عليه  
 لان المنع لا يتحقق فيما لم يصل اليه وان قبض اقل من قيمته وجب عليه بقدره  
 اعتبار البعض بالكل كما في المنع ويرجع الى الاب وهو المقتول المستولد  
 بقيمته اي بما ضمن قيمته الولد والابن اي بمن اجره على بايعه اي على  
 من اجره منه لانه ضمن له سلامة لان الولد جزء الجميع والبايع قد ضمن  
 للمقتول سلامة الجميع بجميع اجزائه كذا في العناية بالاعتراف اي لا يرجع  
 على البايع بما ائتمره من العقر بوطئها يعني لا يرجع بالعقر الذي اخذ منه  
 المستحق لانه ائتمره استيفاء بما في البعض وهي ليست من اجزاء الجميع  
 فلم يكن البايع ضامنا لسلامته وعند الشافعي يرجع لانه ضمن لزم  
 بفوت السلامة ولان البايع ائتمر بسلامتها عن العيب اذا كانا واحدة  
 تقتضي ذلك ولا عيب فوق المستحق فيرجع عليه وكذا ان هلك  
 عند المقتول فضله المستحق قيمتها وقيمة الاولاد ويرجع المقتول  
 على البايع باليمن وما ضمن من قيمة الاولاد ولا يرجع عليه بقيمة الجارية  
 لانه اخذ قيمتها كما اخذ عيشه وفيه لا يرجع الابائين كذا هذا وكذا  
 اذا زوج رجل على امرأته ثم استحققت يرجع الاب على المزوج بقيمة  
 الولد اذا استتار منه على التزويج وشرط حرمة بمنزله الاوصاف  
 الا ان يزوج فيقول الاستتار دينا على التزويج وشرط  
 بحارته فكان ان شرط صاحب علة فتر لكان لثقل انما كفى

تختل

تحتك سب هذا العقد فيضاف حكم البتة بخلاف ما اذا اجره رجل انها  
 حرة او اجرته هي وتزوجها من غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقا  
 ولا يرجع على المهر بغير لان الاخبار بسبب محض لان العقد حصل باختيار  
 الرجل والمرأة وانما ياخذ حكم العبد بالضرورة وذلك بما حد امره بالشرط  
 او بالمعاوضة ولو باعها المقتول من اخر فاستولدها الثانية ثم استمقت  
 رجلا من المقتول على البايع المقتول باليمن وقيمة الولد ويرجع المقتول  
 على البايع الاول باليمن ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند ابيه ووقالا يرجع  
 عليه بقيمة الولد ايضا وتما يعرف في التيسير والمنع قال الفقهاء ابوالبقي  
 في اوصل كتاب الاقرار من كتابه المسمى بخراتة الفقهاء سبعة اشيا  
 لا يصدق المذموم في دعواه اذا باع عبده بيعا فاستولده وبيعه اليه ثم  
 استرد البايع فقال المقتول بعته من فلان لم يصدق ويؤمر برده  
 على البايع الا ان يرضى بقوله او صدقة المقتول في اقراره في ياخذ  
 البايع القيمة بعد ما سورا شراه رجل في صاحب له باخذ باليمن  
 فقال المقتول قد بعته من فلان لم يصدق وبأخذه صاحب باليمن  
 فان رجع محفول فصدقة في اقراره واخذه باليمن ثم يقال له انك قد اقدم  
 خذ من المقتول باليمن ان كنت وان كنت قد خرجت جارية في كونه عليه  
 يطالب بمولاه بجانيته فقال قد بعته من فلان لم يصدق ويقال لمولاه  
 ادفعه بالجانية او افده فان دفع ثم جاء المقتول بايبيع فصدقة في اقراره  
 اخذ العبد من الجانية ورجع هو على البايع وهو للمهر بقيمة ابنته  
 باعه وهو لم يعلم بالجانية وبعد ما دون محض دية في الغرماء ليسعده  
 في الدية في مولاه قد كنت بعته من فلان لم يصدق وبياع في دينهم  
 فان جاء المقتول لاسبيله على العبد من المقتول الدار للشيخ اذا قال قد  
 كنت بعته من فلان قبل طلبك بالشفقة لم يصدق وكان للشيخ اخذها





فان جاء المسمى فلا سبيل له على الدار رحل وذهب ليلا لرجل وملك اليه  
اراد الرجوع فقال له هو هوب له قد بعثنا من ثلاث الفان لم يصدق و  
يقض له بفسخ الهبة فان جاء المسمى وصدقته في اقراره كان لم ان يأخذ  
العبد من الواهب ولا ينعى للواهب على هو هوب له انتهى كلام **فروع**  
**متفرقة** ادعى على اخيه ان يصدق بلا بينة او تصديق المدعى عليه  
وان ادعى انه ابنه يصدق الحق لا قال ان كان في بطن جارية غلام  
فهو منه وان كانت جاريته فليست منه فولدت ولدا ثبت انب  
منه غلاما كان اذ جارية لان ادعاء الحمل اليه دون تعيين الوصف  
نفي ولا حجة بلا عينيهما لكن انما ينقطع السبب في مدة قريبة وقد  
راياه بالاربعة فبعده لا ينقطع ودون الامام الى ان نفاه راي القاضي  
تقديرها وفي فتاوى السراجية اقر احد الورثة بالدين فطلب ان  
يقيم البينة حتى يلزم جميع الورثة وكذا الواقر به جميع الورثة له اقامة  
البينة مات وتركته عنده ورشته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقه  
فان كان بلد الورثة منقطعاً من بلده لم يصح جعله وصيا فيثبتون  
ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل له وصيا لكن يسمع الشهود  
ويكتب لهم الى قاض بلد الورثة ليقض لهم ثم يكتب به الى القاضي الخائب  
يسلم الشريعة اليهم مات المدعى عليه بعد تركته الشهود قبل القضاء  
يقض على ورثته بلا اعادة البينة انتهى وقال المحقق فتاواه دس ادعى  
دينا من الدراهم فادعى المدعى عليه الايلاء وشهد شهوده انه دفع كذا  
وكذا من الدراهم لكن لا ندرى باي جهة دفع حكى عن شيخ الامام السعدي  
انه قال لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع دعوى المدعى وقال غيره  
من بعض من يجتأ انما تقبل ويندفع دعوى المدعى وهو الوجه الاقرب  
رجل اشعار من اخر يوجب اقام بينة انه لانه الصغير قبلت بيشته ولم

يجعل

يجعل الاستمارة اقرارا بالملك للمستشار شيخ الامام عطاء بن حنيفة السعدي  
عن رجل ائتمت على رجل بالبينة انه اقر له كذا ما فاقام المدعى عليه البينة  
ان ذلك كان باكره هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم بينة الاكرام  
اولى بالقول ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه ادعى صنعة بشراء وان  
ذا اليد اقر بابيع منه فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار بالبيع فقد  
قبل ان هذا لا يكون دفعا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين الكرغيناني  
لانه يحتمل كان مكرها في البيع مكرها في الاقرار به حتى لو اقام البينة انه  
كان مكرها في الاقرار بالبيع جميعا كان الدافع صحيحا انتهى ومحل ما  
يبدفع به الدعوى وما لا يندفع في كتاب الفتاوى من النزاهة والحلاوة  
والثبات رخصا بينه وغيرها وقد ذكرنا بعض ما يتعلق بقيل به دعوى  
الرجل من اراد الاستقصاء فليرجع اليها هذا **كتاب** في  
بيان احكام **الاقرار** مناسبتة في الدعوى ان حال المدعى عليه  
دائرين الاقرار والالتزام والاقرار اقرب لان الغالب في حال المسلم  
الصدق وهو في اللغة انفا لمن قر الشيء اذا ثبت واقره غيره اذا  
اشتبه وفي الشرع ما ذكره المحقق هو اقرار جباركف الاخر على  
نفسه ان اخبارها عليه من كونه وهو ضد الجود قيده يكون على نفسه  
لانه لو كان على غيره لغيره يقره شهادة ولنفسه يكون دعوى ولا يصح اي  
الاقرار المعلوم لان فائدة الاقرار بثبوت كمال المعلوم ولا يملك  
اثباته لمجهول وفي كونه جباله لقوله مانعة من صحته ان تفا حصة كواحد  
من الناس على كذا والا فلا كاحد هذه كذا ولا يجزى ابيات ويطر منها  
ان يحلف كذا في البحر مقتصر اعليه وسياح عليه قال في المنهج في الاختيار  
والاقرار حجة شرعية دل على ذلك الكتاب والسنة واجماع الامة  
ضرب من المعقول اما الكتاب قوله تعالى كونه اقوامين بالقسط شهداء



له ولو على انفسكم فالشهادة على النفس اقرار بطلان الاقرار حجة لما امر  
 به وقوله تعالى ولتعمل الذي عليه الحق اخره بالاموال ولولم يقول اقرارا كان  
 الاموال وقد نهاه الله ايضا عن كتمان الحق بقوله تعالى ولتصدق الله رب  
 ولا ينحس منه شيء فصار نظيره امره باداء الشهادة ونهي عن كتمانها و  
 قوله تعالى الانسان على نفسه بصيرة اي كنه هذه بالحق كذا في البيه  
 وغيره والسنة قوله عليه السلام في حديث في العفيف فان اعترفت  
 فارجرها ورجع صلى الله عليه وسلم ما عزا والفائدة بالاقرار وعليه  
 الاجماع ولان خبر صدر عن صدق عبد الله التهمة اذا تمال محبوب طعا  
 فلا يكذب في الاقرار به لغيره بخلاف غيره حتى لو اقر مجهول النسب بالرق  
 جاز ذلك على نفسه وماله ولا يجد اقراره في حق على اقراره اولاده  
 واخواتهم ومدرسين ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت ذلك بالبينه انما تجز  
 حجة بالقضاء ولغا في دالة عامة فينفذ حق المالك الاقرار في حجة  
 قاصرة بنفسه ولا يحكم فيه الى القضاء فينفذ عليه وحده الا اذا رده  
 المحقر فيتردده وتماه يعرف في البيه وحكمه اي حكم الاقرار بغير  
 المحقره اي انه ملزم على محقر ما اقر به لو قد عذ ولا لانه على المحقره لما في الغاية  
 ولا اختار عن كائن سابق حتى لو اقر لغيره بحال ومقر به يعلم كذبه  
 لا يحل له اخذه على كنهه منه الا ان يعطيه بطيبة نفس منه في يكون  
 تمليك مبتدأ كالتوبة كذا في الاختيار وفيه قال وهو مظهر للحق يلزم  
 للمالك حتى لو اقر بدين ادعيه على انه باختيار ثلاثة ايام لم يلزم الحال و  
 بطريق آخر وان صدقه كونه في الخيار لان الخيار للنفس وهو لا يكمل  
 الفسخ لانه اخبار الفسخ يرد على العقد وشروطه كون المقر به مما  
 يجب تسليمه الى المحقر حتى لو اقر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 انتهى لا يشاهد اي لا اثباته ابتداء لان الانشاء احدث ما

لم

لم يكن فصيح الاقرار بالخبر للمسلم يعني فلما كان حكم الاقرار الظهور بالاشارة  
 صح الاقرار بالخبر للمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه ككونه اخبارا فلو كان تمليكا  
 مبتدأ لم يصح لابطلاق وعقبات مكرها يعني لا يصح الاقرار بالطلاق  
 والعتق مكرها لقيام دليل الكذب وهو الكراه والافرار اخبارا كعمل  
 الصدق والكذب يجوز خلف مدلوله الوضعي عنه ولو كان انشاء  
 لصح لانه يمنع فيه التخلف ولان طلاق المكره واعتاقه وانها عندنا  
 لما عرفت في موضعها لانه بعض على كونه اخبارا بمسائل اخرى منها اذا اقر  
 بنصف داره مثا عاصم وان كان انشاء لم يصح ومنها اذا اقر بالزوجه  
 في غير شهود ولو كان تمليكا مبتدأ لم يصح الا انتم محض من الشهود  
 ومنها اذا اقر امرين بدين مستوفى جميع ماله صح ولو كان تمليكا لم  
 يصح ومنها اذا اقر بمادون بدين في يده صح ولو كان تمليكا لم يصح  
 وصح اقراره لما دون بدين في يده وصح اقراره بمملوك الغير يلزم  
 تسليمه اذا ملكه برهته من الزمان بعد الاقرار ولو كان تمليكا  
 لم يصح لعدم وجود الحمل مقابل للانشاء وهو كونه ملكا للمولاه اجماع  
 معنى بلفظ بخارنه في الوجود فيمنع فيه التخلف ولا شمع دعواه عليه  
 بان اقر بدين معين من غير ان يقول هو ملكي كذا في التمه وبهذه بعض  
 على كونه تمليكا بمسائل منها اذا اقر لرجل فردا قره ثم قبل لا يصح ولو  
 كان اخبارا لصح ومنها اذا اقر بمريض لو اقر بدين لم يصح ولو كان  
 اخبارا لصح ومنها ان المكذبة ثبت بسبب الاقرار لا بظهره في حق الم  
 الزوائد المستهكة حتى لا يملك المحقر بمطالبتها ولو كان اخبارا للملك  
 ككونه مضمونا عليه كذا في منع واذا اقره مطلق اي عاقل بالغ قيد  
 بالحر لان العبد المحقر اقراره بحال لا يلزمه الا بعد كونه ثلاث مال  
 العبد ورقتة ملك المحقر وقد عرفت ان الاقرار بمكذبة لا يصح بخلاف



العبد بما دون اذا اذ يبيع اقراره لانه ملحق بالاقرار في حق الاقرار لان المولى  
اذا اذن له فقد رضى بتعلق الدين برقبته فلان مسلط عليه من جهته  
وقيد بالملف لان اقراره صحيح ويجوز ان لا يبرهنه بحق معلوم او مجهول  
كيفية اوصاف حق اقراره لان جهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار لان  
الحق قد يلزم مجهولا بان اتفقا لا لا يدري قيمته والاقرار اجترار عن  
يقوت الحق فقد اجتره هذه المسألة فيثبت بخلاف جهالة المقر له حيث  
يمنع اذا كان متفاديا بان قال هذا العبد لواحد من الناس اما اذا  
لم تكن متفاديا فلا يمنع كقوله بقر واحد هذين الرجلين وفيه فائدة  
فانهما اذا اتفقا على اخذه لهما حق الاخذ كذا في مبسوط ابو الوفاء  
السير ذكره في شرحه الثاني قال الحق في فتاواه الاصل ان كل  
شعر لا يشترط لصحته وتحققه اعلام ما صدره ذلك التحرف فالأقرار  
بمعجزة لا يصح كالغصب والوديعة والباقي مما لا تعرف بشرط  
لصحة وتحققه اعلام ما صدره ذلك التحرف فالأقرار بمعجزة لا  
يصح كالبيع والشراء والاجارة فمن اقر بغصب شيء مجهول صح ولزم  
البیان ومن اقر ببيع شيء لا يبيع اقراره ولا يجزى على البیان والتسليم  
انتهى قال في معنى ان شرط التكليف المبدع مطلق والحرنة للتفويض  
للحال لا مطلقا فصح اقرار العبد للحال فيما لا يمتنع فيه كالحودود ويؤخرها  
فيه شبهة الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من الغارة للحال وما جرى  
محالين منها الى العتق كاقراءه او مهر مؤطوة بلا اذن والوجه المأذون  
كالعبد فيما كان من متجازه لا فيما ليس منها كالكفالة واقراء  
السكران بطريق محظور صحيح الا ان حد الزنا او شرب الخمر مما  
يقبل الرجوع وان بطريق مباح لا انتهى ولزم اي المقر بالمجهول  
بيان المجهول لانه ليس له الخروج عما وجب عليه بالاقرار بحاله

قيمة

قيمة اي يجب على بيان ما جليل بذى قيمة لانه اجزى الواجب في رتبة  
وما لا قيمة له لا يجب فيه فاذا بينه منه بغير رجوع فلا يقبل وذلك مثل  
حبة حنطة او قطعة ماء وما اشبه ذلك لان مثل لا يجب في الذمة عادة  
ولا يجري فيه التمانع وكذا لو اقر بغصب شيء لا يسمع منه الا اذا بربما لم  
قيمة لان لفظ الغصب يدل على انه يجري فيه التمانع وهو التعمد ولو قال  
في قوله على حق اردت به حق الكلام لا يصدق لانه لا يراد به ذلك عرفا  
وعليه التحول كلفه التبييض قال الحق في فتاواه وفي السراجية حكى عن  
القاضي المحمود السمرقندي انه اقر مرهقة في مجلسه بالبلوغ في دعوى  
كانت له اد عليه فقال اني ضل بلفظ فكتبت فقال لا بد من ابي ان قال  
بلغت فقال لا بد مني فقال لا بالاعلام فقال القاضي ما ذار ايت بعد ما  
استعصمت قال الامار قال اي ما فان التمانع يختلف فقال الحق فقال  
وما يمنع فقال مرادكم ازوي فرز ند بود وقال علي من احدثت علي  
ابن اوابنة او امان قال علي ابن وسمي الغلام فقال القاضي لا بد من  
الاستقصاء قال شيخ الكلام وهذا من باب الاحياط وانما يقبل قوله  
مع التفسير وكذا يجازيه اذا اقرت بالحض انتهى وفيه اي الحق كذا في  
التبيين والقول قوله اي للمقر في تعيين المجهول مع بيانه ان ادعى المقر  
اكثر اي مما عينه المقر لان المقر يدعي شيئا زائدا وهو ينكره والقول  
للمقر في معنى ولو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك على احدنا الف درهم  
لا يسمع لان المعقضي عليه مجهول ذكره في النهاية قال في دفع الاقرار بالمال  
بما في يد من قليل او كثير ادعى او متاع وجميع ما يعرف به اجميع ما  
يسبغ في لفظان وان اختلفا في عين انهما موجودة وقت الاقرار  
اولا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بيانه انها كانت موجودة  
له في يده وقته ولو قال لحيي ما في او ما احكمه لفظان ان كان هبة



ابعد زوال التسليم ولو قال لفلان على دار او عبد لا يلزم شيئا في ثنية واما  
اقراره للجبي فلا يتوقف على تصديق الجبي فتصديق الجبي ملكا للجبي مجرد  
اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره واما الاقرار للثاني لا يلزم بل يتوقف  
على التصديق فيتوقف تحليفه ما اقر لولد الكبر لا ترك انه لو اقر لولد  
الصغير بعين ثم اقر لغيره لا يصح اقراره فلا يفيد تحليفه ولو اقر لولد  
الكبر الفاني او اجنبه ثم اقر به لآخر قبل حضور الفاني صح اقراره  
للكاتب ويجب تمامه ثم واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار  
والابراء ويرتد بالرد في هو مصرح به في كتب المعتمدات وبشكل فيه صاحب  
التمتع واجاب عنه بعض علماء العصر بهذا الطلوع على ما يحكمه واطب  
فيه السلام ومن اراده فليراجع اليه وفي حال لا يصدق اي ولا يصدق المقر  
في بيانه اقل من درهم في قوله على لفلان مال لان ما دونه من الكسور  
لا يعلق عليه سهم المال عادة وهو معتبر وقيل يصدق لانه سهم المال يطلق  
على نصف درهم ودرهم والاول هو الصحيح لما مر في شرع الوفاية  
لأن فرسته ومال عظيم نصاب مما يتبين به فطرة او غيرها اي غير فطرة  
من الذهب وغيره من جنس المزكاة من المال الذي يمينه فيه فلو قال  
على مال عظيم من الدراهم يلزمه مائتا درهم وان قال من الدنانير  
يلزمه عشرون دينار لانه اقوال الموصوف بالعظم فيعتبر ان يبلغ نصابا  
لان النصاب عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحب غلبه واوجب عليه  
مواساة الفقراء وكذا عرفنا حتى بعد من الاغنياء عادة وعن ابن 2  
انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه نصاب السقة والمهر وهو عظيم  
حيث يقطع به اليد المحترمة ويستبان منه البهض المحترمة وعنه مثل  
جواب الكتاب وهو قولهما كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال دالاصح  
انه على قولهما يمينه على حال المقر في الفقر والغنى فان الغني عند الفقر

عظيم

عظيم واضعف ذلك عند الفتي ليس بعظيم وهذه الشرع متعارضان فان  
المأثنتين في الزكاة عظيم وفي السقة والمهر العشرة عظيم فبرحم الى حاله  
ذكره في النهاية وحوالي الهداية موزنا الى المتوسط انتهى وكذا لو قال كذا  
في خزائنه الغنية ابو النبي ومن الابو خمسة وعشرون يعني اذا قال على مال  
عظيم من المال لا يصدق في اقل من خمس وعشرين ومن الغنى في اقل من اربعة  
مائة ومن البقرة من يمين لانه ادى نصاب يجب فيه من جنس وما دونه  
ذلك قبل لا يجب فيه الزكاة من جنس ومن البراءة في خمسة اسبق  
لانه هو معتد بالنصاب عندهما وعن ابن 2 انه يرجع الى بيان المقر ذكره  
في الاختيار ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب يعني لو قال لفلان على مال  
عظيم من الناب او من غيرهما انما يصدق فيما يكون قيمته نصابا بالعامر  
ان النصاب عظيم وما لكان غنى والغنى معظم عند الناس واما اموال  
عظم ثلثة نصاب اي من النوع الذي سماه لان اقل الجاهل ثلثة فلا  
قال لفلان على اموال عظام لا يصدق في اقل من ثلثة نصاب من اي مال  
فسره به وانما لا يصدق في اقل منه لليقين وان يمينه بغير مال الزكاة  
يعتبر ان تبلغ قيمته قدر ثلثة نصاب ويعتبر الادنى في ذلك كذا ذكره في  
التبيين ثم قال وينبغي على ما روي عن ابن 2 ان يعتبر حال المقر كما ذكرنا  
ودراهم ثلثة يعني لو قال لفلان على دراهم يلزمه ثلثة لانه اقل جمع  
فهو متيقن ودراهم كثيرة يعني لو قال لفلان على دراهم كثيرة يلزمه  
عشرة فلا يصدق في اقل منها عند ابن 2 وعندهما نصاب يعني وقال  
ابو يوسف ومحمد يلزمه مائتان لان الكثير ما يصير به مكشرا وذلك بالنصاب  
فان صاحبه ملك ولهذا وجب عليه مواساة غيره لما مر وله ان  
العشرة اقصى ما يذكر بلفظ الجح فكان هو الاكثر من جح اللفظ  
فيصرف اليه وعلى هذا الخلاف اذا قال دنانير كثيرة عندهما فيصرف الى



الى النصاب وعندئذ العشرة وعلى هذا اذا قال على ثياب كثيرة او ما كان  
 كثيرة فثمنه عشرة وعندئذ هما يلزم ما يساوي ما كان درهم وان قال غصبت  
 ابل كثيرة او برة كثيرة او غنما كثيرة او حنطة كثيرة ينصرف الى اقل النصاب  
 يؤخذ منه ما هو من جنسهما وهو خمسة وعشرون من الابل و  
 الثلاثون من البقر والاربعةون من الغنم وخمسة اوسق من الحنطة وعندئذ  
 يرجع الى بيان المقول وقال على مال نفيس او كرم او جليل قال الناطق  
 لم اجد منصوصا عليه وكان الجواب يقول يلزم ما كانت ذكره في التسمية  
 قال في الاختيار بعد نقل ما ذكر من التقديرات ولهما ذكرنا من التقديرات  
 لو زاد فيها قبل لانه اعرف بما اجل ويلزم من الدراهم كعشرة بالوزن  
 المعتادة في البلد وان كان في البلد اوزان مختلفة او يتعدى وجب اقلها  
 لليقين انتهى وكذا درهمين ولو قال الفلان على كذا درهمين  
 درهم تفسير للجهل وفي التهمة والذخيرة يلزم درهمان لان كذا كناية  
 عن العدد واقل العدد اثنان اذ الواحد لا يصدق به يكون معدوم في آخر  
 وفي الاختيار عشرة كخيار قبل يلزم عشرون وهو النقيض لان كذا  
 يذكر للعدد عرفا واقل عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم بالنصب  
 عشرون ولو ذكره بالخفض دون عن محذاته يلزم مائة لانها اقل عدد  
 يذكر بعده الدرهم بالخفض ولو قال له على درهم عظيم يلزم درهم واحد  
 لان الدرهم معلوم القدر في جنس فلا يزداد قدره بقدر عظيم لانه  
 وصف له ولو قال على درهم فعليه درهم تام لان التصغير قد يذكر  
 على سبيل الاستقلال فلا ينقص عن الوزن والمقبر هو الوزن المقبر في كل  
 زمان ومكان وكذا في الدنانير لان النعمان يجري على كعشرة فلا يعرفه  
 الا بحد كذا في الف وكذا كذا احد عشرين ولو قال له على كذا كذا درهم  
 يجب احد عشر درهما لانه ذكر عدد دينا مبهما ليس بينهما حرف

العطف واقل ذلك في المقبر احد عشر درهما واكثر تسعة عشر والاقل يلزم درهم  
 كذا في مئة وان لم يكن بشد يد الامم وان قال له على كذا كذا درهم  
 بغير واو فلهذا قالوا يجب احد عشر ايضا ولا يصدق في اقل من ذلك حلا  
 للواحد منها على التكرار ولا ينظر له سواء وكذا كذا يعني ولو قال له على كذا  
 وكذا درهما بالواو فالواجب احد وعشرون ولم يصدق في اقل من ذلك  
 لانه ذكر عددين مبهما بينهما حرف عطف واقل ذلك من العدد كعشرة  
 احد وعشرون واكثر تسعة وتسعون فالأقل يلزم من غير بيان  
 والزيادة يقع على بيانه وعندئذ في يلزم درهما كذا في الف وان  
 لم يكن اي مع الواو بان قال له على كذا وكذا وكذا درهما زيد مائة اي  
 يزداد مائة فيلزم مائة واحد وعشرون لانه اقل ما يعتبر به بثلاث اعداد  
 مع المعطف قال في العناية كذا كناية عن العدد والاصل في استعماله  
 اعتباره بالمقبر فانه نظير في الاعداد كعشرة جلد على اقل ما يكون  
 في ذلك النوع وما ليس له ذلك بطل انتهى وان ربيع يعني ربع لفظ كذا  
 مع الواو بان قال كذا وكذا وكذا وكذا ازيد الف يعني يلزم الف  
 ومائة واحد وعشرون اعتبارا بالنظر من المقبر ولو حسن بالواو  
 ينبغي ان يزداد عشرة الاف ولو سدس يزداد مائة الف ولو ستم يزداد  
 الف كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال دعي هذا لهما زاد عددا  
 معطوفا بالواو زيد عليهم ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى ولو قال  
 كذا كذا درهما ودينارا فعليه احد عشر مئتيه بالسوية لانه ذكر عددا  
 مبهما واكثر لانه جنس فيلزم منصف من كل واحد منهما والاصل  
 فيه انه متى ذكر مقدار او مضافه الى ضيقه من المال يجب لكل واحد  
 منهما ما اذا اقر له جلد ينقسم بينهما بنصفين مثله نصف  
 اذا قال على مائة فقال ذهب وخمسة اوسق وثلثين عليه



نصف كل واحد منهما ولو قال الفلان على عشرة دراهم ونصف فاليات  
في النصف اليه فان فسرته باقل من درهم جاز لان النصف عبارة عن  
الزيادة يقال جبل نصف اذا كانت زائدا على الجبال ولو قال على بضع و  
عشرون درهما لزم ثلثه وعشرون لان البضع اوتار العشرة ثلثه  
وخمسة وسبعة وتسعة فيلزم الاقل لليقين به انتهى وفي الجوهرة ولو قال  
ان على درهم فوق درهم لزم درهمان لان فوق تستعمل في الزيادة  
بدليل قولك طالع فلان فوق مائة وان قال درهم تحت درهم  
لزم واحد بذل على طريق النقصان فيلزم ما يلفظ به وهو درهم  
لا ينقص منه وان قال درهم مع درهم او درهم ثم درهم لزم جميع ذلك  
درهمان لان المعطوف غير المعطوف عليه كذلك حكم كل مكمل وموزون  
اي في كل ما يتكامل ويوزن فلو قال الفلان على اقترعة حنطة لزم ثلثه  
اقترعة كثيرة عشرة ولو قال كذلك فغير الى اخر ما ذكره هنا وكذلك ما يوزن  
وبشرك في جسد معطوف على قوله بحق معلوم ومحبول اي ولو كان اخر  
شركة في عهد بان قال الفلان شرك في هذا العبد فهو ان ذلك العبد نصف  
عند اب يوسف يعني قال اب يوسف جعل للعزم نصف ذلك العبد لان الشراك  
بمعنى الشراكة وهي تنسب عن التسوية وفي الفتاوى السراجية لم يشرك و  
شركة اقرار بالنصف اذا فن فلان ليس باقرار بالرق في زماننا  
مختارا انتهى قال الصفيه ابو اليك في خزانة الغنى ان يكون اقرارا  
لشركة قوله الفلان في مائة الف درهم اذ قال له في يد الف درهم على  
عبد انتهى وعند محمد بن يوسف اي مائة بايان لان الشراك بمعنى  
النصيب وهو مجمل فعليه بيان بانك كذا في شرك الهجج وقوله على به  
اي لو قال له على مائة او قبلي او قال له قبلي كذا اقرار به لان على  
للعجب وقيل ينسب عن صفين يقال قبل فلان عن فلان اي صفين

وسمي الكفيل قبل لانه ضامن وسمى المحكم الذي هو جهة الدين قبالة  
لانه يحفظه كالضامن وفي القودس قبل اقرار بالامانة لانه يقال ليس له  
قبل فلان وديعة والاولا صح لان استعماله الدين اكثر وكان الحمل عليه  
اجود كذا ذكره ابن المحكم في شرح الوقاية قال المحقق فتاواه وفي الفتاوى  
ولو قال لاحق في قبلي برى من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برى  
فما في قبله دخلت البراءة المضمون والامانة ولو قال هو برى مما له عليه  
دخلت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال عمالي عنده يبرأ عن الامانة  
دون المضمون انتهى فان وصل به اي بقوله على او قبلي هو اي ذلك  
معه به وديعة صدق فيكون امانة عنده لانها بينان عن الوجوب  
والحفظ واجب عن المودع والمالك له في ان ذلك الحمل وارادة الحال مجاز  
ولكن خلاف الظاهر لا ينصرف اليه عند الاطلاق ويجوز تفسيره به  
متصلا لانه يحتمل مجازا ولا يجوز انفصلا ولذا قال وان فصل لاي  
وان فصل قوله هو وديعة عن قوله على او قبلي لا يصدق في قوله هو  
وديعة فيكون اقرارا بدين لانه نفي حكمه بالسكوت فلا يجوز تغييره بعد  
ذلك كما في التفسيرات من الاستثناء والشرط ولو قال ليس قبل فلان حق  
يكون ابراء عن الدين والامانة جميعا كذا في التبيين وعندى يعني ولو  
قال عندي او معي او في بيتي او في صندوقي او كيس لي فلان كذا درهما  
مكلا اقرار بالامانة اي خبر اقرار بالامانة لان هذه هو اوضح محل للدين  
للادين اذا الدين محله الذمة والعين يحتمل ان يفرض مضمونة وامانة  
والامانة اذ انهما فيجعل عليهما لليقين به وهذا لان كلمة عند للقراب  
ومع للقران وما هما الملكات معا فيكون من خصائص العبد ولا  
يحتمل الدين لاحتياجه كونه في هذه الاماكن فاذا كانت من خصائص  
العبد فثبتت الامانة لما ذكرنا لان هذه هي الاماكن في العرف والعادة



مستعذر في الامانة ومطلق السلام يحل على المؤمن كما في التبيين ولو قال  
 لمن ادعى عليه الف يعني رجل قال لا خير في عليك الف درهم فقال  
 الحق طيب انتمهاى الف او استعذر او اجبت بها او قد قضيتكمها  
 او ابرأتني منهاى من الف او وهبتها او تصدقت بها على او احلتكم  
 بهاى الف على زيد فقد اقرى الف للمدعى لان النكاحية عن المذكور  
 في جيب ذلك فيكون اقرارا بالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب وتحليل  
 الدين من رمة الى رمة لا يكون بدون الواجب وكذا اذا قال خذها  
 او تناولها او استوزنها ذكره في فقه ثم قال هذا اذا لم يكن على سبيل  
 الاستهزاء اما اذا كان على سبيل الاستهزاء او شهد شهد بذلك لم يلزم  
 شيء اما اذا ادعى انه قال مستهزاء لم يقبل منه لمن طلق امراته وقال  
 عنت طلاقا من وثاق انتهى ولا ضمير لا يعني لو قال انترت او انتقد  
 لا يكون اقرارا لانه لا دليل على انفراد المذكر فيكون كلاما مبتدئا  
 فلا يلزم شيء والا صوفيه ان يحجب بتنظيم اعادة محجب بغيره الكلام  
 فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا  
 للبناء او يصلح لها فانه يجعل ابتداء لو قد عجز في كونه جوابا لئلا يلزم  
 محال بانك فان ذكر الضمير يصلح جوابا لا ابتداء فاذا لم يذكرها لا يصلح  
 جوابا ويصلح ابتداء وجوابا فلا يكون اقرارا بانك كذا ذكر الزبلي  
 في التبيين ثم قال هذا اذا كان محجوب مستقلا وان كان غير مستقل كقدم  
 نعم يكون اقرارا مطلقا لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا وهو  
 صالح له فصار ما تقدم من محجب كالمعروف فيه ولو ادعى انه ابراه  
 من او تصدق عليه او وهبها اليه كان اقرارا لان هذه الاشياء تنسب  
 الوجوب فيكون اقرارا بهذا وكذا دعوى الاحالة بها يكون اقرارا  
 وكذا لو قال والله لا افضليها ولا اتزنها اليوم لانه نفي القضاء

في وقت معيه وذلك لا يكون الا بعد وجوب احوالها عليه واما اذا لم  
 يكن احوالها عليه فالقضاء يكون منتفيا ابدا ولو قال رجل لا خراطيني  
 ثوب عبدي هذا فقال نعم كان اقرارا منه بالعبودية والثوب له وكذا لو  
 قال افتح باب دارى او حصص دارى هذه او اسرج دابته هذه  
 او اعطني سرجا وكجا مرا فقال نعم كان ذلك كله اقرارا منه لما بينا  
 ان كلمة نعم لا تستعمل فلا بد من حمل على محجوب كمالا بغير لغو ولو قيل  
 له هل لفلان عليك كذا فادى برأسه بنعم لا يكون اقرارا لان الكثرة  
 من الاخرى قائمة مقام النطق لانه غيره ذكره في الكافة كذا في التبيين  
 وفي المنع والاباء بارأسه من النفاذ على السلام ليس باقرار على او عتق  
 وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهدية بخلاف السلام والافتاء والنسب  
 والكفر قال في الفتاوى الزينية المشارة من الناطق باطلا في وصية وغيرها  
 الا في الافتاء والاقرار بالنسب والسلام والكفر كذا في التبيين وكذا الحكم في  
 الامانة كما في النفع المماثل وفي فصول المعادية من احكام السكوت فيما  
 يحث فيه بالكتابة اذا حلف لا يظن سرفلان او لا يفكوا ولا يعلم فلانا  
 سرفلانا ولا يفكوا وحلف ليكن سرفلان او ليخفينه او ليسنه او حلف  
 لا يدل له على فلتان فاجزبه بالكتابة او الرسالة او الكلام او سال فلتان الامانة  
 سرفلان كذا وكان فلتان بملكان كذا فافس ربه اسى نعم حث في  
 جميع هذه الوجوه وكذا لا حلف لا يستخدم فلانا فاس ربه شيئا  
 من مخدومة حث في جميع خدم فلتان او لم يخدم انتهى وهذا لما لا  
 لا يخفى خارج عن القاعدة وهي قولهم المشارة من الناطق غير معتبر  
 قال اليس لي عليك الف فقال الحق طيب في جوابه بل فهو اقرارا بالف  
 وان قال نعم لا يكون اقرارا قال في وجوهه وان قال رجل ائتم  
 الف التي عليك فقال غدا او ابنت بها من يعضها او امهضها



اذا كانت كثيرة لمطالبة فهذا كله اقرار وكذا اذا قال في عديد الف فقال  
والله لا بعثت استقرض منكم غيرها او قال كم عن براء على فهو اقرار  
واما ان قال بنقاس فليس باقرار رجل ادعى على اخيه عليك درهم  
فقال ما ابعده من ذلك عن عهده قال لا يلزمه قال ان اخر كلام ما  
ابعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فقبله لو قال ما ابعده من الشربا  
قال هنا يلزمه لانه لم يصف ذلك الا بالغير اقرضت مائة درهم  
فقال اعود بها او قال لا اعود بها بعد ذلك فهو اقرار ولو قال ما استقرضت  
من احد سواك او غيرك او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال ما  
استقرضت من احد بعدك لم يكن اقرار انتهى ما ذكره في المتن و  
سند كتمامه في اخر هذا الكتاب الدعا ولو اقر بدين موجب وقال الحق  
له هدي مدينا حال يفي فصدقه بمقر له في الدين وكذا في التاجيل لزم  
اي الدين المقر حال اي حال كون الدين حالا لانه اقر على نفسه وادعى  
حقا على المقر له وهو التاجيل فاقراره في حقه حجة وفي حق غيره دعوى  
فلا يقبل دعواه بغير حجة كما لو اقر بدين يده انه لرجل وانه التاجر منه  
فانه لا يصدق في الاجارة لا دعوى لا حجة عليها بخلاف ما لو اقر بالدرهم  
السود فصدقه في الاقرار دون وصف السواد فانه لا يلزمه البين  
ويلزم ما اقر به لان السواد نوع من الدراهم والقول قول المقر في النوع  
والدراهم لا ينطبق بلا غش لكن السواد ان غش والاجل في الدين عارض  
حتى لا يثبت بلا شرط والاجل لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول قول  
المقر في العوارض كما اقرار الكفيل بدين موجب فانه يكون القول قوله  
في الاجل دون المقر له لان الاجل في الكفالة يثبت فيها من غير شرط بان  
كفر دينه موجب كما في المتن فالاجل في الكفالة نوع وقد ذكر المسئلة في كفاية  
التبيين وفيها خلاف ابي يوسف والشافعية وحلف اي يستخلف المقر له

على

على الاجل لانه محتمل للاجل وكذا يستخلف في الاجارة كما في المتن وفيه قال  
وشراءه جارية منقطة اقرار بالملك للبائع مكتوب في جراب وكذا الهتمام  
والهتداع والاجارة والتهتباب والتهتجار وقرض وكذا قبول الوديعة  
كما في البحر وغيره وعن حرم بكونه اقرار خلا خروجه شرح على العز  
في اخر كتاب الادعية وفي النظم الالهيات الشيخ شيخنا عبد البر ذكر  
خلافا ثم قال والمخاض ان رواية الجامع المصنف الهتمام والتهتجار و  
التهتارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه ومنه ما جرحه ورواية الزيادة  
انه لا يكون ذلك اقرار بالملك وهو الصحيح كما في المعادى وحكي فيها  
انفاق الروايات على انه لا حكم للمساوم ونحوه فيه وعلى خلافه يقتضيه حجة  
دعواه ملكا لما ساءم فيه لقوله او غيره انتهى قال صاحب المتن وانما  
جزمتها هنا بكونه اقرارا برواية الجامع المصنف البينة اعلم لكن لو علم  
المفتي برواية الزيادة كانت البينة لنفس الزمان ولو قال رجل فلانا  
على مائة درهم ودرهم فالكل اي كلها دراهم اي لزمه مائة درهم ودرهم  
لان قوله ودرهم بيان للمائة المبرهنة عادة لاحتسابا والقياس ان يرجع  
في تفسير المائة البدهه قول الشافعية وكذا كلاما يقال ابووزن اي احتسابا  
لان عطف التكثير والموزون على عدد بينهم يكون بيانا للمبرهنة عادة لان  
الناس اشتغلوا بترار التفسير عند كثرة الاستعمال او الوجوب في كل  
عدد واكتفوا بذكره مرة واحدة وذلك في الدراهم والدنانير والتكثير و  
موزون كثره اسبابا ودرارها في الكلام درجات التعامل فيها ونحوها في  
الذمة بخلاف الاثاب وغيره مما ليس من مقدرات لانتها لا يفتى التعامل فيها  
لعدم موزونها في الذمة في جميع معاملا كما في التبيد ولو قال له على مائة  
وتكوب او مائة وتكوب لزم تفسير المائة لانها بيهتمة والتكوب عطف  
عليها لا لتفسيرها والاثاب لا يثبت الا في اسم والتكاح وذا غير كثير فبق



على الاصل وهو القياس وكذا كل ما لا يخل ولا يوزن لما بيننا وان  
قال له على مائة وثلاثة ابواب قال لا يخل ابواب اي كلها يخل  
فيكون الابواب تفسير للمائة لانه ذكر عدد من مبهمة اعني  
مائة وثلاثة واراد عقيب العدد من ما يصلح تفسيرها  
وهو الباب فاضرب اليها لاستوائها في الحاجة الى التفسير لانه  
ذكرها بغير عطف وعندك في دعاك تفسير المائة اليه في التل  
وعند احمد اليهم من جمل في الفضة ذل في القدر في رمنه فان  
قلت الابواب جميع لا يصلح تفسير للمائة قلت اجب عنه بانها لما  
اقرنت بالثلث صار كعدد واحد وقوله مائة وثلاث ثوبان كقول  
مائة وثوب قال في الاختيار وكذلك الاقرار بالفضة في جميع ما ذكرنا  
من الصور ولما اقر بتمرة في قوصرة وهي بشدة الرأ والتخفيف  
وعاء التمر متخذ من قصب وانما سمي قوصرة ما دام فيها تمر  
والافصح زنبيل قال صاحب الجوهرة واما القوصرة فاحسبها  
دخيلا وقد روي افصح من كانت له قوصرة بالكل منها كل يوم مرة ثم قال  
ولا ادري ما صححت هذا البيت كذا ذكره في المنهاج لزمناه اي التمر والقوصرة  
للمقران القوصرة وعاء له ووظف قال في التبييض وقصده الاصل بقوله  
غصبت تمر في قوصرة ووجهه انه اقر بفض حال كونه مطروفا ولا  
يحصرون ذلك بدون ظرف فلزمناه بخلاف ما اذا قالت غصبت تمر  
من قوصرة لان كلمة من لا تشترع فيكون مقرا بالمنزوع ثم قال وعلى  
هذا الحكم في الجوالق اذ في السفينة انتهى قال المصنف فتاواه قال  
هو الكيس لفلان لزم بما فيه من الدراهم وان قال اردت به الجراك  
لا يصدق وكذا قال هذه القوصرة لفلان ففيه بما فيها من التمر و  
كذا لفلان هذا الدن لفلان وفيه خل وكذا هذا الجراب لفلان وفيه

متاع

متاع هردى وفيه خطبة غصبت نخلها لفلان رد بجراب صدق قال وانما يقع  
هذا على ما يضمن الناس ويتعاملون به ولو نظر الى زف سمن وقال هذا  
الزرق لفلان فهو على الطرف نفسه انتهى او بما تم اي ولو اقر بما تم كزيم  
الحقة وخصص اي نفسه جميعا لا طلاق الاسم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل  
بيع مخصص في بيعه ثم من غير شسمية كما في النخل او سيف اي ولو اقر سيف  
فالنخل اي يلزمه نخله وهو حديد ولفظ بفتح الجيم غمده وعلاؤه  
والحائل جمع حاله بكسائه وفي علاؤه السيف مثل النخل قال الاصمعي  
حامل السيف لا واحد لها وانما واحدها محل وذلك لان اسم السيف يطلق  
على الكل او بحملة اي ولو اقر بحملة وهي بتقديم الحاء على الجيم بيت من بيت  
بابا والاسرة جمع سرير والستور جمع على مجال كما في النخل في نخل  
الذرايع الجملة بفتحها ستر العروس في جوف البيت فالكوة اي  
الكوة والعيديان وهو جمع عود كالديوان في جمع دود لان الاسم  
يطلق على هذه الجملة عادة وهي محبسة في الباب كما في التبييض وان  
بدلية اي وان اقر بدلية في اصطلح لزمه اي بمقر الدابة فقط  
يعني لا يلزمه الا صطلح لان غصب الفخار لا يتحقق عندها وعلى قياس  
قول محمد ضمنهما وعلى هذا الحكم في البيت كما في النخل والاصل في  
جنس هذه مسائل ان الطرف ان امكن ان يجعل طرفا حقيقة ينظر  
فان امكن نفع لزمناه وان لم يكن نفع لزمه لظرف في خاصة عندها  
لان الغصب بموجب اللصان لا يتحقق في غير المتقول وعند محمد لزمناه  
جميعا لان غصب المتقول متصور عنده وان لم يمكن ان يجعل طرفا  
حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه الثاني لانه  
لا يصلح ان يكون طرفا لم كذا في التبييض وبكوب في منديل اي وان اقر  
بغوب يعني بغصب ثوب في منديل لزمناه اي الثوب والمنديل لان الاقرار



بالمخروط لا يتحقق بدون ظرفه وكذا أي لزوم مظهره فلا يتصور الانتقال  
 ظرفه فصار اقترارا بقصدها وان اقترن ثوب في عشرة اثواب لزوم  
 أي مقترن ثوب واحد أي لا عشرة عند أبي يوسف وهو قول أبي 2 أو لا لان  
 الثوب الواحد لا يضاف في عشرة اثواب عادة فلا تكون عشرة اثواب  
 ظرفا للثوب واحد في العادة فصار بياناً ان محل المقصود في عشرة  
 الثواب كما لو قال غصبت ثوباً في درهم كذا في المنع واحد عشر أي لزوم  
 احد عشر ثوباً عند محمد لان قد يجوز ان يلف الثوب بنفسه في عشرة  
 الثواب الا ان ابا يوسف يقول ان حرف في يستعمل في البين والوسط  
 قال الله تعالى عبادي أي بين عبادي فوق الشدة والاصالة  
 الزم كذا في المنع فلا يجب بالثوب وقوله النفس من الثواب قد يلف  
 في عشرة الثواب منقوض بما اذا قال غصبت منه كذا في عشرة  
 الثواب حرر فانه يلزم الملا عنه مع انه ممنوع عرفاً في التسمية ولو  
 اقربها من ذبيبت فانه يلزم المخروط ووجه الظرف لما بيننا في المنع  
 ولو قال له على خمسة في خمسة لزوم خمسة وان نوى أي المقترن بلطام  
 هذا الضرب أي ضرب المصطلح عليه عند حساب وهو تصغير  
 احد العددين بقدر ما في الاحاد من الاحاد وان وصلته هذا وانما  
 قال لا مرة بذلك لان الضرب لا يكسر المال المضروب وانما يكسر الاجزاء  
 ويكثر اجزاء الدرهم لا يجب تعدده يعني ان اثر الضرب في تكثر  
 الاجزاء لا في تكثر المال وانما لم يبق في الدنيا فيقر وعند رجب خمسة  
 وعشرون لغير الكتاب وبنيته مع يعني لو قال اردت خمسة مع خمسة  
 لزوم عشرة لان اللفظ وهو حرف في يكمل معنى مع محال فاذا نوى  
 محتمل كلامه صحت شتيه لاسباب اذا كانت فيه تسديد على نفسه  
 على ما عرف في موضع وفي قوله على أي لفان على من درهم في

عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزم تسعة أي عند أبي 2 وعندهما  
 عشرة وقال زفر يلزم ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول  
 الاخر حداً وحده لا يدخل في الحدود فلا يدخل في ثبات فصار كما اذا  
 قال لفان من هذا الحائط الى هذا الحائط او ما بين هذين الحائطين  
 كان الحائطين لا يدخلان في الاقرار فكذا هذا ولا يجوز في محمد الغاية  
 لا بد ان يقع موجوداً اذ معدوم لا يصلح حداً للموجود ووجوده وجوب  
 فتدخل الغاية في خلاف ما ذكر من الجحيم لانه موجود فيصالح حداً فلا  
 تدخلان ولان مثل هذا الكلام يراد به الحكم كما تقول لغيره خدم  
 درهم الى عشرة فله ان ياخذ عشرة ويدخل الغاية ولا بد ان  
 هذا الكلام يذكر لارادة الاقل من الاكثر والاكثري الاقل قال كيول  
 الله صلى الله عليه وسلم اعماراً حتى ما بين السنين الى سبعين  
 ومائة وخمسة السنين وددت السبعين وكذلك في العرف يقولون  
 عمرى من سنة الى سبعين يريدون به اكثر من سنة واقل من  
 سبعين ذكره في الاختيار ثم قال ويجمع اعمايراد فيما طرقة السلام  
 والسماحة اظهرا لهما في ذكره من النظر ولانه لا بد من دخول  
 الغاية الاولى ليثبت الحكم عليه ولا حاجة الى الاخير بخلاف نظير زفر  
 لان الحائط غايته موجودة قبل الاقرار فلا حاجة الى غيره انتهى  
 في المنع فلو قال لفان على كذا حائط الى كذا شعير لزوم أي كذا حائط  
 كذا شعير الاقتران عند أبي 2 لان القيد الاخير من الشعير هو الغاية  
 الثانية وعندهما يلزم الكران ولو قال له على عشرة دراهم الى  
 عشرة دنانير يلزم الدراهم وتسعة دنانير عند أبي 2 وعندهما  
 يلزم عشرة دنانير ذكره كسكتين في النهاية قال المصنف فتاواه  
 وفيه نية كتابه لفان على الف درهم ثم اقرانه كتب وانما المال





وشهد الشهود انه كتب وهو بنو كمال ذكر في الكتاب انه لا يلزمه  
 شيء وفي الأخير قال هذه الدار لفلان الاهل البناء فالدار مع ابني  
 لفلان انتهى وان قال له اي لفلان من داري ما بين هذا الجداري  
 الحائط الى هذا الدار فداي لمقر ما بينهما اي ما بين الحائطين فقط يعني  
 وليس له من الحائط شيء لان الغاية لا تدخل في كنفها لان الحد غير محدود  
 وقال في التبيين وهذا هو الاصل كما قال زفر لكن لابد هنا يعني في المسئلة  
 المتقدمة من ادخال الغاية الاولى لان الارض هي الثالث والثالث لا  
 يتوقف بدون الاول اذ لا يحل ثلث بدون الاول فدخلت الغاية الاولى  
 ضرورة فلا ضرورة في هذا **فروع** وفي كنفه قال جميع مالي او ما املكه  
 لا اقرار فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يكتف الى ذلك  
 قال في نية رجل قال جميع ما يعرف لي او جميع ما نسب لي فهو لفلان  
 قال ابو بكر الكاف هذا اقرار ولو قال جميع ما املكه لفلان فهو هبة  
 لا يجوز الا بالتسليم ولا جبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيته لفلان كان  
 اقرارا انتهى قال والاصل في هذا ان اضافة المقر الى ملكه كان هبة  
 لان نفيه الاضافي حمل على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل  
 انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في هبة ولا يشترط على هذا  
 قوله جميع ما في بيته فانه اقرار في تقدم لان الاضافة فيه اضافة نسبية  
 لا اضافة ملكة والله تعالى اعلم ومن فروع هذا الاصل ما في نية مغربا  
 الى مختفى اذا قال ارض هذه وذكر حدودها لفلان او قال ارض التي  
 حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير كان جائزا ويكون تمليك وذكر  
 في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف غلة  
 هذا العبد جاز اقراره بالغلة فلو قال نصف داري هذه او نصف عدي  
 هذا او نصف بستان في هذا لا يجوز ولا يلزم بهذا الاقرار شيء قالوا

اذا اضاف المال الى نفسه بان قال عدي هذا الغلات يكون هبة على كل حال  
 وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا رجل قال  
 داري هذه لولدي الا صغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبيع الاولاد  
 كان باطلا وان قال هذه الدار للاصغر من ولدي فهو اقرار و  
 هي لثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال ثلث  
 دار هي هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان  
 يكون اقرارا انتهى ان لو قال فاض خان الارض التي حدودها كذا وهو  
 صغير تمليك بناء في قصة الاضافة الى نفسه تخلوه عنها والله تعالى اعلم  
 وفي الغنية رقم لعلي السفيدي قال اقرار الاب لولده الصغير بعين  
 ماله تمليك ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقتر  
 لما مر في سدس داري وثلث هذه الدار ثم رمز لشيء الائمة البخاري  
 وقال اقرار في محالتيه لا تمليك وقال في كتاب الهبة بعد ان رقم نجيم  
 الائمة البخاري قال الاب جميع ما هو حق وملكى فهو ملكه ولي هذا  
 الصغير فهو كراثة لا تمليك بخلاف ما لو عينه فقالا حانون الذي  
 املكه او داري لابي صغير فهو هبة ويتم بكونها في الاب ثم رقم علماء  
 الائمة الترجيبي قال هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة  
 الاقرار ثم رمز للحيط وقال عدي هذا الغلات ولم يفعل وصية ولا  
 كان في ذكرها ولم يقر بعد موت كان هبة قياسا وبخا ناظم رمز لكان  
 وقال لو قال هذه الدار لفلان فاقتر ولو قال داري هذه لفلان  
 فهو هبة لانه اضاف الدار الى نفسه وكانت هبة وفي الاول لم يصف  
 فيتحقق اقرارا انتهى قلت قد لبس بعض اهل الفروع يقتضي شوية  
 بيع الاضافة وعدوها يفيده ان في المسئلة خلافا ومسئلة الابن  
 الصغير يصح فيه هبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له



فلا فرق بين الاظهار والتمليك بخلاف الاجنبى فانه يستحق في التمليك  
 القبض دون الاقرار ولو كان في مسألة الصغير شيء مما يحتمل الغنمة  
 ظهر بين الاقرار والتمليك في حقها ايضا لانقلبه الى القبض من زاد له  
 مع العلم وهنا مسألة كثيرة الوقوع وهي ما اذا اقر شخص لاخر بدار  
 او دابة لكنه لم يصف ذلك الى نفسه حال الاقرار لكن من المعلوم بكثر من  
 الناس ان ذلك ملكه فهل يكون اقرارا او تمليكا يراعى فيه شرائط التمليك  
 ينبغي ان يكون تمليكا فيراعى فيه شرائط وقد يشهد ما في الغنمة من  
 قوله اقرت بصحبي بعبدة ابيه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه  
 يعتبر خراج العبد من ثلث المال لانه لان اقراره مبرور بين ان يموت  
 الاب او لا فيبطل وبين ان يموت الاب ادلا فيصح فصار كالقرار بالعبدة  
 في مرضه وهذا كالتصحيح ان مريض اذا اقر بعبدة في يده للاجانب قائما  
 بجمع اقراره من جميع حال اذ لم يملكه اياها في حال مرضه معلوما حتى  
 امكن جعل اقراره اظهارا فاما اذا علم بملكه في حال مرضه فاقراره به  
 لا يصح الا في ثلث ماله قال رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى انتهى  
 وصح الاقرار بالتمليك بالتمليك وجوده وقت الاقرار سواء كان المكل  
 المقرب ادنيا او غير ادنى لما لو اقر بكل بعبدة وسواء بين سببا صالحا  
 او لا قال الزيلعي في التبيين ثم اذا صح الاقرار للمو انما يصح اذا جاء به  
 في مدة يعلم انه كان موجودا وقت الاقرار بان تضع لائق من سنة  
 بغيره اذا كانت ذات ربح او اقل من سنتين من وقت الفراق  
 اذا كانت معتدة وفي جميع لو اقر بكل بعبدة فانه يصح وبقدر بادنى  
 مدة يتصور ذلك عند اهل الخبر على ما جرت به عادتهم انتهى و  
 حمل اى الاقرار بكل على الوصية من غيره بان اوصى رجل بكل لرجل  
 ومات فاقراره بان هذا المكل له قال في التوفيق صورته هكذا

اقر بكل بعبدة اوصيته لاخر صح اقراره لان له وجهها صحيح بان اوصى  
 رجل بعبدة له ومات واقراره ان هذا المكل له انتهى وفي الجوهرة  
 قال المجتهد الوصية بالكل جائزة اذا لم يكن من المولى وكذا بما في بطن  
 دابته اذا علم وجوده في البطن وكذا في جوار الوصية بعشرة اشهر  
 واقل مدة حمل الدواب سوى اثنتي عشرة شهرا واقل مدة ثمانية اشهر  
 انتهى قال في صحيح والاضرار للرجل صحيح وان بين سببا صالحا منه  
 حقيقة كالاقراض ذكره مولانا صاحب البحر فيه وسببا تمام للمحوى  
 وصح الاقرار للمكل اذا اقر ان هذا العبد لفلان ان بين اى  
 المقرب سببا صالحا اى سببا صالحا للملك او الاقرار يتصور للمكل بثبوت  
 الملك كالكسب بان قال مات ابو فوريته او وصيته بان قال اوصى له  
 به فلان وانما صح وشره لانه بين سببا لو عايناه حكمنا به قال في جميع  
 وهذا عندنا بما يورث وعند محمد يكون الاقرار له وان لم يسمع الب و  
 تمامه يعرف فيه ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد من وجوده كغيره عند الاقرار  
 او محتملا فلذا قال فان دللت اى بعبدة ولدا جبالا قل من نصف حول مدة  
 اقرارى من اى وقت الاقرار فكل اى للمحل ما اقرب لعلمنا انه لان قائما  
 وقت الاقرار وان دللت لآخر من سنة بغيره لم يستحق شيئا الا ان تكون  
 المرأة معتدة لانها اذا دللت اقل من سنتين يحكم بخبر موت السب  
 لو جوده في البطن حية مات المورث او الوصية وقد مر تمامه انما نقلنا  
 عن قبيصة الزيلعي وان حية اى وان دللت ولدين حية اى فالمعرب  
 بينهما نصفين فان كان احدهما ذكرا والاخرانثى فكل ذكرا الوصية  
 بعنه تقسم الوصية بينهما نصفين وفي غير ذلك تقسم الارث بينهما للذكر  
 مثل حظ الانثيين كذا في جميع وان ميتا اى دللت ولدا ميتا فكل الوصية  
 والمورث بعنه فانما مردود على ورثة الموصي ومورث لان هذا الاقرار



في الحقيقة هما اذ التركة بمقتضى ملكيتها ما لم يصرف المورثه او  
الى من اوصى له به وانما ينقل الى الخلف بعد ولادته ولم ينتقل لعدم  
الاهلية فبقى على ملك الموصى والمورث فيورث عنهما كذا في الاختيار قال في  
المنع وتوضيحه ان المقر اذا قال اوصى له به فلان ثم ولد ميتا فانه يرثه في  
ورثته الموصى الذي قال له للموصى المقر اوصى للمحل او ورثته ابيه ان  
قال المقر مات ابوه فوريثه فانه يرثه في ورثته ابيه ان ولد ميتا  
عملا بقوله المقر في المستقلين وان فسر اي مقر اقراره بقوله يبيع او  
اقراض او اجارة او غيرها من سبب غير صالح للملك فلا يابى  
او الاقرار او ابايهم الاقرار لغيره اي بطل الاقرار لان  
مطلق الاقرار بالشيء يحل على الغيب او الاستدانة لا  
يتصور ان منه وكذا البيع والاقراض من المحل مستحيل اذ لا  
يتصور ان مع الخلف ولا يبي عليه احد فيبطل قال في الاختيار  
وان ذكر سببا غير صالح كالبيع منه والقرض والاجارة ونحوها لا يبيح للمحل  
وان سكت قال محمد يبيع ويحل على السبب المأخوذ تصحيحا لاقراره  
وقال ابو يوسف لا يبيح لان مطلق الاقرار ينصرف الى الواجب بالمعاملة  
عادة فلا يبيح انتهى وحاصله ان للملكة ثلاث صور اما ان  
يبيعهم الاقرار فهو على الخلف واما ان يبيعه سببا صالحا فيجوز بالاجارة  
واما ان يبيعه سببا غير صالح كالبيع ونحوه فلا يكون بالاجارة فان  
قبل ذلك اقراره بقبضه الوجوب فيلزم بقدر على ابطاله ببيان سبب غير  
صالح والابطال الرجوع عن الاقرار وهو لا يحل الرجوع اوجب عنه بان  
ليس الرجوع وانما هو بيان سبب محتمل لانه محتمل ان احد من اولياء  
باعد منه فيجب ان ذلك صحيح فيقر به ويضيف الى الخلف ايضا مجازا  
كما يقال بانه فلان وان كان الباعث غيره وهم الاجرة كذا في المنع وفيه نقلا

عن الفوائد الزينة الاقرار ينبغي قال بطل قال وعلى هذا اختلفت بطلان  
اقرار انسان بقدر من السهام لو ارتكبه من الغرضية الشرعية لكنه  
بما لا شرعا مثلا لو مات عبد ابن وبنيت فاقرا لابن ان التركة بينهما  
نصفين بالسوية والاقارب لما ذكرنا ثم قال لا بد من كون محالا من  
كل وجه والافقه ذكر في التنازع خاتمة من كتاب الجواز لو اقر ان لهذا  
الصغير عشرة دراهم فرض له اقرضته اذن ثمن ببيع باعنه هو الاقرار  
بيع ان العبد ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان يكون منه لكن  
انما يبيح باعتبار ان هذا المقر محل ثبوت القول الدين للصغير عليه بحمل  
انتهى وان اقر بشرط الخيار يبيعه وان اقر بشرط الخيار بان قال  
له على الف درهم فرض او غصب او ودية او عارية فانه اذ مستهلك  
على انه بالخيار ثلثة ايام ثم له مال يبيعه بالخيار بطل الشرط لان  
الاقرار اخبار وليس بانثاء كما مر والاخبار لا يقبل الخيار ولانه في معنى  
التعليق والخبر لا يحتمل ذلك واما اذا قال له على الف درهم ثمن ببيع  
بيعه على ان بالخيار صح ويثبت خيار اذا صدق بمقره اذ اقام على ذلك  
بيعه لان المقر به عقد يقبل خيار فيصح اذا ثبت بطلان وان كذبه  
بمقره لم يثبت الخيار وكان القدر قد لمقره لانه من مصادره كالاتي  
والقول في الدوارض قد لم ينكر وان اقر بالدين سبب كفاية على  
انه بالخيار في مدة معلومة طويلة او قصيرة جائز ان صدقه بمقره لان  
الكفاية عقد يبيح فيه خيار الشرط بخلاف مصادره كمنعده لانها  
افعال لا تقبل خيار فكذا الاقرار كذا في البين والبيع وفيه العبر  
بكتابة الاقرار يبيعه لوقال للملك ان كتب لفلان خط اقرارى بالف على  
يكون اقرارا ويصح بحمل للملك ان يشهد بالمال عليه كذا لو قال  
كتب ببيع هذه الدار يكون اقرارا بالبيع كتب اوله يكتب ولو قال



الصلحان اكتب طلاق امرأتى تطلق كتبه اولم يكتب كذا في العادة  
 وفي الخاتمة وقد يكون الاقرار بالبيان كما يقع بالنسبة رجل كسب  
 على نفسه ذكر حق يحضرت قدم او املاء على انسان ليكتب ثم قال  
 اشهدوا على بهذا الفلان كان اقرارا ويحل لهم ان يشهدوا عليه  
 بالمال المكتسب فيه وان لم يقرأ الصك على الشهود لان الكتاب  
 وان كان بطلا الا انه لما امرهم بالشهادة لم يقع الاجمال وان كتبت  
 الصك بنفسه بين قدم ولم يقرأه عليه ولم يقل لشهدوا  
 على ما ذكر في الكتاب لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا  
 عليه بذلك كمال وقال القاضي الامام ابو علي السفيان كان مصدرا  
 مرسوما كحوان يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان  
 بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم واعلم ان شاهد بما فيه وسم  
 ان شهد عليه بالمال وان لم يقل لشهدوا ولو ان غير الكتاب قراء  
 عليه الكتاب بانه يدرك الشهود فقال الكاتب لشهدوا على بما فيه كان  
 ذلك اقرارا ولو كتب بين يدي قدم كتابا وقال للشهود لشهدوا على  
 بما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه والا فلا سواء كان الكتاب مختوما  
 اولم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان تب هذا من فلان الى فلان  
 ابن فلان اما بعد فات ذلك على الف درهم من قبل فلان يكون  
 اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه بذلك كمال اذا علموا ما فيه وان  
 لم يقرأ عليهم ولم يشهد عليه بذلك كمال الا ان يقول لهم لشهدوا  
 على بهذا المال هكذا ذكره الشيخ ثم قال وكل ما عرفت في الاقرار فهو في  
 الطلاق والعتاق كذلك الا في حدوده العتاق من قال واما خط  
 السمسار والصرف حجة قال في شراء الوهبانية مفرجا الى خزانة  
 الكسل صرف كسبه على نفسه بما لم يعلم وخطه معلوم بين التجار واهل

اهل البلد ثم مات يطلب من الورثة وعرض خطا لميت  
 بحسب عرف الناس خطه وقد جرت العادة بين الناس بخطه حكم بذلك  
 بتركة ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بميت انتهى  
 اذا ادعى رجل ديناً على ميت واقر بعض الورثة به ففي قول اصحابنا يؤخذ  
 من حصة بمقر جميع المدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار  
 عندي ان يؤخذ منه ما يخص من الدين وهو قول الشعبي والبرقي وابو  
 ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم حمزة تابعهم وهذا القول ابعدهم  
 الضرر وذكره في الامنة كحلواني ايضا زيادة شيء لا يسطر في الكتب و  
 هو ان يقضى القاضي عليه باقراره اذ مجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيب بل  
 يحل بعضا مما فيه وتطهير ثمة ذلك بمسئلة ذكرها في الزيادات وهي  
 ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو رجل ان الدين كان على الميت  
 فانه يقبل وسم شهادته بمقر فلو كان الدين يحل في نصيب مجرد اقراره  
 لزم ان لا تقبل شهادته لما فيه من دفع الغرم قالوا ينبغي ان يحفظ هذه  
 الزيادة لان فيها فائدة عظيمة كذا في الفصول العبادية لشهد عليه بالف  
 في المجلس وشهد رجله في مجلس آخر لزم الفلان كذا في الفصول وفيه قال ابو ع  
 المالان اذا تعدد الشهادته وشهد به بخلاف اتحاد الشهود وشهد بخلاف  
 ما اذا كان الاكراه على الصك لانها اعادة الوفاء كذا في الفصول وان شهد  
 على هذه على الف سود وشاهدت على الف بيض فها مالان ولو اقر  
 بالف درهم مائة دينار في موضع ثم اقر في هذا الموضع في هذا المجلس بالف  
 درهم وذكره اختلاف زفر بن عبد الله انه يلزمه الف درهم ومائة دينار  
 في قول ابي ع وابو يوسف ولو قدم القاضي وادعى عليه الف فاقربها  
 ثم ادعاه الى القاضي في مجلس اخر ان عليه خمسمائة فاقربها فقال القاضي  
 قد اقرت بالف وخمسمائة وقال لخط اماله على الفلان كان القول قوله



ويكون اقراره الشئ للزوج عن موجب اقراره الاول واليجاب الزيادة  
 فيلزم الزيادة وجب عليه الثالث قال في شرح الهداية ومن هنا الكثيرة  
 الوقوع انه اقرتم الحق المقرانه كاذب في الاقرار ففندوا وكذا عند محمد  
 في من لا يفتن في قوله كنه يفتي على قول ابي يوسف كذا في الشرح من هجرات  
 ان المقر لم يخلو ان المقر لم يكن كاذبا وكذا لو ادعى وارث المقر ففند بعض  
 لا يفتن في قوله ان حق الورثة لم يكن ثابتا من الاقرار والاصح الخلف  
 ان الورثة المقر فاليوم عليهم بالعلم انا لانعلم انه كان كاذبا انتهى  
 لما في من لا يفتن في فتاواه قال في شرح الاصل اذا كان لرجل الف دين في  
 صدق بسمه فقال ما في هذا الصك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض  
 للمقر عند محمد قال واذا اقر الرجل ان الدين الذي له على فلان كان لفلان  
 وكان المقر على فلان ما تدرهم في صدق وعشرة دنانير في صدق وقال المقر  
 في ذلك فان الدراهم والدنانير للمقر كله وفي الغتابة ولو قال الوديع  
 التي عند فلان لفلان صح وان ذكر الوديع وقال عني بعضنا يصدق  
 ولو وجد المودع من المقر اذا تلف ولو قال المودع دفعته الى المقر برأه  
 وعليها يمين وكذا لو قال دفعته الى المقر برأه اذا اقر المقر  
 انه اذن ولو قال ما لي على فلان لفلان صح ولو دفعه المقر برأه قال  
 لفلان على الف درهم فيما أعلم او قال في علمي او فيما علمت قال ابو ج  
 لا يصح هذا الاقرار وقال ابو يوسف يصح ولو قال فيما اظن او فيما احب  
 كان الاقرار باطلا وقوله جميعا وكذا اذا قال فيما رايت او في رأي وكذا  
 لو قال في حساب ادعى عليه انك قبضت منه كذا وكذا من مالي غير حق  
 فقال المدعي ما قبضت غير حق لا يكون اقرارا بالقبض انتهى قال الفقيه  
 ابي الليث في خزائن الفقه احد وخون لفتا يقر اقرارا عند محاسبة  
 رجل قال لرجل ان لي عليك الف درهم فقال نعم او قال عدا اعطيكها

او اليوم او قال لا اعطيكها او قال ساعطيكها او قد اعطيتكها اليوم  
 او قال سوف اعطيكها او قال اعطيكها ابدا او قال قد اعطيكها  
 او قال لا اعطيكها ابدا او قال انقدها لك او قال اترتها لك او قال  
 خذها او قال انقدها او قال عدا ادفعها او قال اترت او قال اركل  
 عدا من ينسرها او قال لم يحل بعد او قال ارسل من يقبضها او قال ليس  
 عندي اليوم او قال ليس عني ذلك اليوم او قال لست بمكر اليوم او قال  
 لا ترها اليوم او قال لا تاخذها عني اليوم او قال لا تجلبها او قال اجلس  
 فيها او قال ما الشرحا شفا عني فيها او قال قد اعتبتني بها او قال الشرحا  
 سها او قال ادبتني فيها او قال لا اقبضها او قال حتى تدخل على مالي  
 او قال حتى يقدم غلامي او قال اجل غيري او قال صاكن على شيء او  
 قال اضمنها لك او قال لا تريد وجودها او قال امام نصرته او قال  
 لا تجده ذلك او قال اجرت عبيد هذا فقال نعم او قال اعترتك دابة  
 هذه او قال امام نصرته لا تجده ذلك او قال اجرتك عبيد نعم وكذلك  
 لو قال لا خير لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه مدبر واحد او حجر  
 فهو اقرار منه وكذلك لو قال عندي مخزبة فهو اقرار بالمال وكذلك لو  
 قال ما احسن ما تقول فهو اقرار ولو قال كراه يكون اقرارا ولو قال  
 اصبر لا يكون اقرارا فان قال اما حسنة فلا عظم ليكون اقرارا  
 بحسنة ولو قال احل غيري على بها او ايتني برجل منهم اضمنها لك  
 يكون اقرارا قال عشرة الف فليكون اقرارا قوله وجدت في كتابي  
 ان لفلان على الف درهم او قال وجدت في دفتر حسابي او قال وجدت  
 خطي او قال كتبت بيدي او قال لفلان على شيء فلا تجزه ان له على  
 الف درهم ثم قال انني عرفت لفتا يقر اقرارا من غير مطابقة ان قال  
 كتبت صكا بيدي بالف درهم او قال لرجل اجر فلان ان له على الف



درهم او قال او قال اعلمه او بسيرة او قال قل له او قال شهد ان له على  
الف درهم او قال لرجل اخر فلا تا ان له عليك الف درهم فقال نعم  
واعلمه او بسيرة او قال شهد به فقال نعم اربعة الفا لا  
يصديق فيها اذا قال فبعت منك الف او اخذت منك الف لم تدع  
ان اذهب بها ولو قال دفعت اتى الف او قال نقدت اتى الف لم اقبلها  
لا يصديق ويلزمه الف انتهى ما ذكره وذكر بابا في الرجوع عن الاقرار و  
سند كرها في اخر باب الاستثناء ان شاء الله تعالى قال في صحيحه وفي تفصيل  
عقد العتاة لا يكمل قيد الشرائع حكما عن التهمة اذا قال لا تجزى فقال  
ان له على الف او لا تشهد لغتان على بالف ذكر محمد ان قوله لا تجزى اقرار  
وقوله لا تشهد ليس باقرار قال وذكر في اخر الباب ان قوله لا تجزى ابتداء  
ليس باقرار كقوله لا تشهد قال الكرخي وعامة من يجرى بل على ان الصحيح  
ما ذكر في اخر الباب وما ذكرها انه اقرار غلط وقع من الجانب وقال  
محمد بن بخاري لا بل هو صحاب قال في التزنية وهو الصحيح واعتمد  
كونه اقرار في حجية وفي الفصول العبادية اذا قال ذوالبيد ليس هذا  
بي اوليس ملكي او لاحق في فيه او ما كان له او كذا وكذا ولا منازع لم  
حيه ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذوالبيد هو في صحيحه ذلك منه والقول  
قوله وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا بي وبكاه ذلك محمد بن  
ما لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول بطل وانما قضى انما يمنع  
اذا تضمن ايجابا لحق على احد ولو كان لدى البيد منازع يدعي ذلك  
حيه ما قال هذه الالفاظ التي ذكرناها فعلى رواية جماعة يكون هذا  
اقرارا منه بالملك للمنازع وهو بطل من مقتضى اقرار الجماعة وعلى رواية  
دعوى الاصل لا يكون اقرارا للمنازع كذا في النفاذ في سبيل ذالبيد هو  
ملك محمد بن قات اقرب امره بالتسليم اليه وان التمس بامر محمد بن قات

البيته عليه ولو اقر بما ذكرنا عن ذوالبيد في سبيل السلام في شراء الجماعة من باب  
القضاء ان قوله ليس هذا ملكا او ما كان له يمنع من الدعوى بعد  
ذلك للتناقض وانما يمنع ذالبيد على ما مر لقيام اليد والمذكورة في  
جماعة ادعى دارا في يد رجل فاقام محمد بن عبيد البيته على اقرار محمد  
ان الدار ليست ملكا له او ما كانت له اندفعت بيته محمد  
انتهى اقرار رجل بغيره لا يملكه حقه اقراره حتى لو ملكه كغيره ما من الدهر  
يؤمر بالتسليم الى المقلد كذا ذكره في صحيحه ثم قال وهذه المسئلة تدل على  
ان الاقرار ليس بسبب للملك لانه لا يملكه بغيره ما ليس بملك كذا في صحيح الفتاوى  
مفرايا في فتاوى قاضي خان وفيه طلب الصلح عن الدعوى لا يكون  
اقرارا وطلب الصلح عن محمد بن يكون اقرارا فتدله ابرأ عنه هذا  
احمال اقرار ولو قال ابرأ عنه هذه الدعوى او صالحه من هذه  
الدعوى مع هذه الدار لا يلقى اقرارا في صحيحه ولو قال صالحه من الدار  
لا يلقى اقرارا كذا في خزانة الفتاوى ومما به يات في كتاب الصلح في باب  
الصلح كجهول قال المحقق في فتاواه وفي المحيط ولو اقر ان ليس له مع  
فلان شيء كان الاقرار تقبل بيته وهذه البراءة ليست بشيء و  
انما هي عن الامانات لا عن البيه فيها احب اذ في حصاره اد  
ثم اقام بيته ان له عليه حقا قبل هذا **باب** في بيان احكام  
**الاستثناء وما في معناه** اي في كونه مغيرا كالشرط  
وسمعه لما ذكره حيث الاقرار بلا تغيير شرعي في بيان موجب مع  
التغيير وهو الاستثناء وما في معناه في كونه مغيرا وهو الشرط  
والاستثناء يستعمل من الشئ وهو صرف واما منصرف وهو الاقرار  
والفكلم بابا في بعد الشئ او منفصل وهو ما لا يصح اقراره



تحقيقه انه لا حكم بعد الآيل سكوت عند عدم القصد كسنة الاقرار  
في قوله على عشرة الاثنية يفهم ان الغرض اثبات فقط فنفى الثلاث  
اشارة لا عبارة واثبات السبعة عكسه وعند القصد يثبت لما  
بعد ما يفيض ما قبله ككلمة التوحيد نفى واثبات قصدا للاستثناء  
تكلم بالباقي بعد اثنايا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفى و  
اثبات باعتبار الاجزاء كذا في قوله صحيح استثناء بعض ما اقرب له متصلا  
اي لو كان الاستثناء متصلا باقراره ولزمه اي كغير الباقي اى باق  
ما اقرب به بعد الاستثناء يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحدا لزم  
سبعة لما تقرر في الاصول انه تكلم بالباقي بعد منتهى اى الاستثناء فكانه  
قال ابتداء له على سبعة وشرط الاتصال عند عامة العلماء  
لكونه مفعلا ونقول عن ابن عباس رحمه جواز التأخير ذكره ملاخضر  
في شراء العز قال في قوله وشرط في الاستثناء ليقطع معتبرا شرعا  
الاتصال اى الاتصال المستثنى منه من غير تفصيل بينه وبين  
المستثنى منه فاصل والنداء بينهما لا يضر كقوله لك على الف درهم  
يا فلان الا عشرة لان النداء تنبيه كالحطب وانه محتاج اليه لتأكيد  
ذلك فلا يلو فاصلا بخلاف ذلك على الف درهم فاشهد والآ عشرة  
دراهم حيث لا يصح الاستثناء لان الشك في كونه بعد تمام الاقرار  
وكان الشك بعد التمام وكذلك غيره مما بعد فاصلا ولا فرق بين  
كون المستثنى اقل او اكثر وهو قول الأكثر وقال الغزالي استثناء الأكثر  
لا يجوز لان العرب لا تستعمل بذلك الدليل على جواز قوله ما قم الليل  
الا قليلا نصفه او انقص منه او زد عليه كذا في العناية ثم لا فرق  
بين ان يقر المستثنى مما لا يقسم ومما يقسم حتى اذا قال هذا  
العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه صح لما في قوله قال في الاختيار ويجوز

استثناء الأكثر لما يجوز استثناء الأقل وبطله ورد النص قال المصنف  
فليس فيهم الف سنة الاخيرة عاما المعنى لست فيهم ستمائة و  
خمس مائة وقال المصنف ليس لك عليهم ستمائة اى تسعة وثمانون  
الامن اتبعك من الغاوين وهذا استثناء الأكثر لان الذين استبعوا  
أكثر العباد ثم قال ولا بد من الاتصال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
من حلف وقال ان سمي متصلا بيمينه فلا حنث عليه شرط الاتصال  
في يمينه وانها استثناء ولان الاصل لزوم الاقرار لما بينا ان القدر  
المستثنى يبطل بالاتصال لان الكلام لا يتم الباقية فانما انقطع الكلام  
فقد تم فلا يعتبر الاستثناء بعده ويصح استثناء البعض قل او اكثر كقوله  
لك على الف درهم الا درهما فيلزمه ستمائة وتسعون ولو  
قال الاستثنائية وخمسة يلزمه خمسون وعلى هذا استثناء الكل بطل  
استثنائه وبطل استثناء الكل اى لا يصح استثناء كل فليزوم الكل لو كان  
الاستثناء بعين لفظ لان الاستثناء تكلم بالحاصل بعده ولم يبق شيء  
ليصير متكلما به فيكون رجوعا وقد مر ان الرجوع عن الاقرار لا يصح  
وفي التبيين هذا اذا كان استثناء بلفظ المستثنى منه مثل ان يقول على  
عشرة الآ عشرة او يقول هؤلاء احرار الآ هؤلاء او يقول نسائي  
طوالق الآ هؤلاء او يقول لعبيدي احرار الآ هؤلاء والامبارك والام  
وبنينا او يقول نسائي طوالق الازيب وعمرة وفاطمة وليس له  
عبيد ولا نسائي الا اذا اختلف اللفظ بينهم بقاى شيء من المستثنى  
منه اذ اللفظ صالح وذلك كيف لصحة استثناء ولا يثبت حقيقة  
البقاء لان الاستثناء يتبع صحة الكلام لفظا لا تحقق ما دخل تحته الا  
يرى انه لو قال لامرأة انت طالق الف الاستثنائية وتسعة وتسعون  
يصح حتى لا يقع عليها الا واحدة ولو كان يتبع صحة الحكم لوقع الثلثة



فما اذا قال انت حالف ثلاثا الا العا وعلى هذا لو قال اوصيت ذلك  
 مالي الا ثلث مالي لا يصح الاستثناء وبما اخذ الموصي له ثلث ماله ولو  
 قال اوصيت له ثلث مالي وثلث ماله الا غير صح الاستثناء ولا  
 يستحق الموصي له الا ثلث لما ذكرنا انه يبيع صحة اللفظ لانه تصرف  
 لفظه فيبني على صحة اللفظ لا على صحة حكمه بخلاف ما اذا وقع الاستثناء  
 بعين ذلك اللفظ لانه لا يجمع لاحراز بعض ما تناوله اللفظ ولا التكلم  
 باحاصره بغيره فلم يصح اللفظ ولا الاستثناء وقال في البيع والاستثناء  
 مستغرق بطر ولو كان فيما يقبل الرجوع كوصية ان كان بلفظ المصدر  
 او ماضية وفي جوهرة واختلغ في استثناء الخلق قال بعضهم هو  
 رجوع لانه يبطل الكلام وقال بعضهم هو استثناء باطل وليس رجوع  
 هو الصحيح لانهم قالوا لو اوصى اذا استثنى جميع الموصي به الاستثناء  
 والوصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع فيها  
 جائز انتهى وان اقر بشئين واستثنى احدهما اى اذا قال لثلاث  
 على كحظته وكمر شعير الا كحظته اذ استثنى احدهما وبعض  
 الآخر كما اذا قال فيه الا كحظته وقيل شعير يبطل استثناءه اى  
 يستثنى وهذا كور ينع كحظته الا كحظته وقيل شعير في  
 الثانية عند ابي حنيفة لهما يعني وقال لا يصح استثناء الغنير وهو  
 نظير اختلافهم في قوله انت حر ان شاء الله وانت حالف ثلاثا وثلاثا  
 ان شاء الله تعالى فانه يبطل الاستثناء عنده ويقع العتاق والطلاق  
 وعندهما الاستثناء صحيح لانه كلام متصل لان قوله الا كحظته يستثنى  
 صحيح لفظا الا انه غير مفيد واذا كان متصلا كان استثناء الغنير  
 متصلا فيصح ولا يبيح ان يستثنى الا كحظته بالاجزاء فكان لفظا  
 فكان لفظا فكان قاطعا للكلام الاول فيكون الاستثناء منقوصا

وهذا قوله وثلاثا وحرفوا حاجة اليه كذا في الاختيار وقال في الجمع و  
 احرازه في الغنير فقال ابن مكره شرح قديم لان الاستثناء في الكسر  
 بط اتقاه لانه استثناء الكل من الكل وعلى هذا لو قال فاستثنى  
 قفيز بالحق ان اخبر ولم يحجج الى اراد ان قولهما وان يستثنى بعض  
 احدهما فقال الا قفيز حنيفة صح اى الاستثناء اتفاقا لعدم تخلف القاطع  
 فقوله الا قفيز حنيفة منها فقال الا قفيز حنيفة العطف عليه فيلزم  
 يكون قاطعا فيصح وقيل لا في الاستثناء العطف عليه فيلزم  
 كحظته وكمر شعير لما في الاختيار قال في شراء  
 الجمع بعد ايراد هذا لفظي ذكرناه ادلا قديم بتقديم الكسر لانه لو قدم الغنير  
 بان قال الا قفيز شعير وكمر حنيفة يبيع استثناء الغنير اتفاقا لعدم انفصال  
 ثم قال الكسر لاربعة قفيز والغنير ثمانية مكاييد ومكوك صاع  
 ونصف انتهى **فروع** قال الغنير ابو اليك في حرفة الفقه سبعة  
 اشياء اذا استثنى ما في بطنها صح الشرط ودخل الاستثناء في المستثنى منه  
 اذا اقر بجارية لرجل الاما في بطنها او اصدق جارية في ثلث امرأة الاما  
 في بطنها او قتل على جارية الا في بطنها او اقر بجارية ويستثنى ما في بطنها  
 او تصدق جارية الاما في بطنها او صالح من قدام الجهد على جارية ويستثنى  
 ولدها الاول او وهب جارية الاما في بطنها وتغيره اذا وهب جارية  
 واستثنى ما في بطنها وسلمها اليه وهي حامل ان شرط باطل وهو  
 مع ما في بطنها صحيح قال خمسة يبطل فيها الشرط والاستثناء جميعا رجل  
 باع جارية ويستثنى ما في بطنها او اقر دارا او ارض بجارية واستثنى ما  
 في بطنها او اقام مبينة على جارية واستثنى ما في بطنها فان قال له على  
 مائة درهم الادبنا والا قفيز حنيفة لزم حائنه درهم الادبنا ط  
 او قيمة القفيز ولو قال غصبت من فلان عبدا الا تسعة اعشر

او اوصى



فللمرة عشرة انتهى ولو استثنى كيدبا اي ما يباح بالكيل او زنيا  
او عددا متقاربا اي معدود الذي لا يتفاوت احاده كالغوس و  
اجوز من درهم متعلق بقوله استثنى يعني لو قال الفلان على مائة  
درهم الا دينار او الفينر حنطة صح اي الاستثناء بالقيمة اي لزوم مائة  
درهم بالقيمة الدناير او الفينر استثنى اي بغير بطر من الدرهم قيمة  
الدناير او الفينر وهذا عندنا في دابة يوسف خلا فالحمد بغيره قال وزفر  
لا يصح هذا الاستثناء لان الاستثناء اخراج بعض ما يتناول صدر الكلام  
على معنى انه لو لا الاستثناء لكانت اخلاكت الصدر وهذا لا يتصور في  
خلاف جنس وهذا هو الفلاس لكنهما صحى استثنى فان لم يقدرا  
جنس واحد معنى وان كان اجناسا صدره لانها ثبتت في الذمة ثنائيا  
دينارا حلالا وحلالا اما الدينار فقط وكذا غيره لان الكيل والوزن يبيع  
بأحد ما باعيا فلهما ثمن باوصافهما حتى لو عينا تعلق العقد باعيا فلهما  
ولو وصفا لم يقينا صار حكمهما حكم الثمن ولهذا يستوفى الجيد والردى  
بينهما ولما كان حكم الثبوت في الذمة جنس واحد جاز استثناءها باعتبار  
المعنى لان الاستثناء استخراجه بطريق المعنى على ان يصير الكلام به عبارة  
عماء استثنى وقال في دفع يجمع ايضا في كماله دغيره لان حكم الاستثناء  
استثناء بثبوت حكم في مستثنى ليقام دليل المعارض عنده بمنزلة دليل  
مخصوص من العموم قلنا ان الاقرار جبر ولو كان بطريق المعارضة  
لكان احدهما كذبا وذلك لا يجوز لانه موجود في القول قال الدعي  
فثبت فيهم الف سنة الاخير عاما ولو كان هذا اخبارا عن  
بشئ فيهم الف سنة ثم اخبر انه لم يلبس خيما عاما منها لكان  
كذبا في الدعي ذلك علوا كبيرا وانما الاستثناء لم يلبس بعد الشيا  
كانه قال فثبت فيهم تسعة وخمسة عاما لانه اذا قلت على

عشرة

عشرة الاخرة فذلك له الف الف سنة كان قلت على خمسة لانه اذا قلت عشرة  
ثم اسقطت خمسة بعد ذلك بظلم معارض كذا افاده في الشيين  
ثم قال والمعدود الذي لا يتفاوت احاده كالغوس مثل الكيل والموزون  
حتى يجوز استثنائه من الدرهم والدناير ولو استثنى من اي من الدرهم  
شاة او ثوبا او داربان قال على مائة درهم الا شاة او ثوبا او داربان  
بطر اي الاستثناء لان هذه الاشياء ليست من جنس المعدود بل هي  
لانها لا تصلح اثما فلا يصح الاستثناء لانه استخراجه معنى فبطر في المعنى  
صح استثنائه الكيل والوزن والمعدود الذي لا يتفاوت احاده  
من الدرهم والدناير وبقية المستثنى القيمة وان استغرقت القيمة  
جميع ما اقرب لانه استغراق بغير المساوي بخلاف قوله على دينار  
الامانة درهم لاستثناؤه بالمساوي لانه يصير استثناء الكل وهو تصرف  
فاسد ذكره مولانا في بحره قال واذا استثنى عددين بينهما حرف  
كقوله على الف درهم الا مائة او خمسين كان الاقل مخرجا قبل  
تسميته وخصوه على الاصح وقال بعض يلزم تسميته ولو قال له على  
الف درهم غير دائق من ثمن نقد فبضر قال في بعض الكتب عليه درهم  
وقال في بعضها عليه درهم غير دائق انتهى اقول وجه القدر الاول ان عينا  
صفة الاستثناء غير لزوم درهم وان خصما لزوم درهم غير دائق واذا كان  
الاستثناء مجرولا ثبت الاكثر كقوله على مائة درهم الا شيئا او قليلا او  
بعضا لزوم واحد وخصومه لان الذمة هابت مسكونة بموجب اقراره  
ودفع مائة في مقدار ما خرج بالاستثناء بحكمه بخروج الاقل انتهى  
مرو وصد باقراره انه شاة اهم بطر اقراره لان الاقرار اخبار عن كائن  
سابق والحائس لا يعلق بالشروط لانه ان كان صدق لا يصير كذا بالوقت الشرط  
وان كان كذبا لا يصير صدقا لوجود شرط وذكره المحيط في باب تحقيق الاقرار



بالشرط هذه المسئلة فقال اصله ان تعليق الاقرار بالشرط باطل والمال لازم  
 لان الاقرار اجاز عن كائن سابق والحال لا يعلق بالشرط وانما يعلق بالشرط  
 غير المسمى ليحيى كاشا عند وجود الشرط وله اخبار مترددين المكذب و  
 الصدق فان كان صدقا لا يكون كذا باغواء الشرط وان كان كذا لا يصير  
 صدقا لوجود الشرط فلا فائدة في تعليق الشرط فلعن تعليق الاقرار بالشرط  
 الا اذا كان الشرط سببا لحل الاجل والموت وجبى العقد فبضم تعليق بذلك  
 الشرط لا يرد به الا اخبار عن محل الاجل هكذا ذكره في الميسر فلو قال  
 شهدوا ان له على الف درهم ان مات فهو عليه ان مات او شيئا من  
 هذا ليس بتعليق فان موته كائن لا محالة ومراهم ان يشهدهم على  
 احوالهم حتى لا ينقض ركنه مرتبته يشهدوا بعد موته اذا تمت الولاية  
 فيلزم راجعا الى تأكيد الاقرار فيلزمه احوال عاك او مات وكذا لو قال على  
 الف رأس الشهر او اخر الناس او الى مظهر او الى الخفي لان هذا ليس  
 اذا جاء بتعليق وانما هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيكون اقرارا  
 مقبولا ودعواه الاجل لا يقبل الا بجهة هكذا ذكره في النهاية في التبيين  
 قال في التبيين وان تضمن دعوى الاجل كذا جاء رأس الشهر فلعن على كذا  
 لزمه للمال وبسبب خلاف المقر في الاجل قال ومن استعاض بمبطله على الف  
 الا ان يبدو على غير ذلك اذ ارى غيره او فيما اعم وكذا الشهداء ان  
 له على كذا فيما اعم لا يلزمه شيء وهل يصدق المقر انه دمج اقراره  
 بالاشياء اذا كان مقررا بمجوز ذلك ام لا قال صاحب المنهاج لم اره صحيحا لكن  
 ط الرواية انه يصدق في المطلق وان كان المعتمد انه لا يصدق لفساد  
 الزمان فليكن حكم دعوى الاستثناء في الاقرار كذلك لتعلق حق العبد  
 بانه انتهى وشرط ان يقع موصولا لانه لو كان مفصلا لا يشرط خلافا  
 لابن عباس رضي الله عنه قال في التبيين وسئل هو يوفى ابن عباس رضي الله عنهما

عماري عن النبي عليه السلام انه قال والله لا غزوة قرشنا ثم قال بعد سنة  
 ان شاء الله تعالى فلهذا هو مفيد والمخير لا يجمع الامتصاص كالشرط والاشياء التي  
 عقيبها كان لا شئ الا ان شاء الله تعالى بقدر الامكان لا يمنع الاعتقاد انتهى وفي  
 الكتب الاصولية البيان على خمسة اوجه بيان تقريره وبيان تفسيره وبيان  
 تبديله وبيان ضرورة وبيان تغييره والفساد الادلالت يصح ان موصولا  
 ومفصلا والعسم الثاني لا يجمع الامتصاص ولا من لا يجمع الامتصاص  
 والاشياء من هذا القبيل واختلافه في عمله وقد ذكرناه في غير مرة وكذا في  
 بطل اقراره على ما سبق ان علقه اي الاقرار بمشيئة من لا تعرف مشيئة  
 كالملازمة وبما ان الاصل براءة الذم فلا يثبت بالشرط ولو قال انك  
 فلان لا يلزمه شيء لان مشيئة فلان لا واجب له كذا وكذا ان جاء بمطر  
 او هبت الريح او كان كذا لما يثبت كذا في الاختيار وكذا الحكم في كل اقرار  
 علق بشرط بخلافه على الف ان دخلت الدار او ان قضى الدين او اراده  
 او رضيه او اجه او قدره او يسره او ان يسر بذلك فهذا كله  
 وما شئت كله مبطل للاقرار اذا كان موصولا لان اللزوم حكم المخير لا حكم  
 المعلق ولا يمكن جعله اقرارا عند وجود الشرط لانه ليس بوجوده في تلك  
 الحالة بخلاف تعليق المطلق والحق في لانه موجود مع حيث انه  
 مجبور وله كفاية في حال وهو المحل او المنع فبقيا فوقعنا عند مجي الشرط كذا  
 في الغاية والتبيين ولو كتب لفظ ان شاء الله في اخر الصك يعني في اخر  
 الكتاب الذي كتب فيه اقر فلان ان فلان على كذا درهمين مؤجلا الى  
 سنة وكتب في اسفله ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه ان شاء  
 الله يعني فلهذا بطر عند اية 2 لان ما في الصك متصل ببعضه بعض  
 فصار كشيء واحد فصرف الاستثناء الى الكل فيصير كالفضل بالسكوت  
 في النطق كالفضل بالسكوت في النطق كذا في محقق واعا داه اي





صرف ابو يوسف ومحمد لفظ انك الله الى ما يليه من الكلام لان الصلح  
 يكتب للشيء ان يصرف الى ما يليه هكذا ذكره ابن المبرد في شرحه للوقاية  
 الجمع ثم قال فان قلت ما فائدة هذا الكلام في الصلح قلت بيان ان المقر  
 راض لمن يملك المقر بالمخضمة معه في قدر الدين او اجد فان التوكيل  
 بغير رضه خصم غير جائز عندنا وانما صح الرضا بتوكيل محمول لانه  
تضمن اسقط حقه في دفع التوكيل كما جاز لمحق ط الاجل مع الجواز انتهى  
ولو اقر بدار واستثنى بناءا مثل ان يقول هذه الدار لغلات الانباء  
 كانا اي الدار والبناء جميعا للمقر لان البناء داخل في الاقرار به لا محذور  
 فصار وصفا والبناء تصرف لفظي فلا يصح الا من المملوك ويكوت  
 البناء وصفا لا يسلط بالحق في قبض البعض بشئ من الثمن وانما يشترط  
 للمشتري الجواز لغوات سائر الاضافات بخلاف ما اذا قال لا اشترى او  
 الا ببناء فان اجزاء الدار اخلت تحت لفظ الدار فصح لئلا يشترطها  
 لهذا لو اشترى هذا الجزء او فاق قبض البعض سقط كحصته من الثمن و  
 الاقرار بالحائط والسطح انه اقرار بما تحت يده من الارض الا اذا كانت  
 من خشب كذا في النج وخرابة الفتادى ولو اقر بمحجر في دار اناس لم يرد  
 القيمة ثم قالوا الاقرار بكل شئ لا يمكن شيعم اقرار بالبيعة انتهى ولو قال  
 بناءها اي الدار والعرض له كان لما قال اي يكون البناء للمقر والعرض  
 للمقر لان العرض عبارة عن البيعة دون البناء فصار كأنه قال  
 ببناء هذه الارض دون البناء لغلات بخلاف ما اذا قال مكان  
 العرض الارض بان قال بناء هذه الدار في وارضها لغلات كانت  
 الارض والبناء لغلات اذا اقرار بالارض اقرار بالبناء شيئا بالاقرار  
 بالدار ولو قال بناء هذه الدار لزيد والارض لعمرو يكون لكل واحد  
 منهما ما اقر به وتماه يعرف في الجمع وفيما نحن تم ونحن البستان  
 كسناها

كسناها اي كسنا الدار يعني لوقال هذا الحائط لغلات الانباء وهذه البستان  
 لغلات الانباء لا يصح الاستثناء لانه يدخل فيه شيئا لا يختار ولو اقر  
 بشئ محله لا يدخل المحلة ولو اقر بمحجر او شجرة يلزم موضعها من الارض لانه  
 لا يسمى شجرة وتخلو الادوية بستان وكذا الكرم ولا يلزم الطريق لانه ليس  
 من ضرورته الملك انتهى وفي فتاوى قاضي خان لوقال هذه البستان  
 لغلات الانبياء بغير اصلها فانها لو اذ قال هذا السيف لغلات الاحياء  
 فانها لا يصح الاستثناء وان كان موصولا ويكون الملك للمقر لان ان يقيم  
 المدعي حبيته على ما ادعى لوقال هذه الدار لغلات ثم قال بعد ذلك  
 لابل لغلات الاخر فهو لادل لانه اقر لادل فلا يصح رجوعه واذا ولدت  
 الجارية في يد رجل فقال الجارية لغلات والولد في يدي قال لان الاقرار بالجارية  
 لا يكون اقرار بالولد بخلاف ما تقدم من البناء وغير ذلك وكذا سائر الجوار  
 والثمار المجردة في الكسنا وهو بمنزلة ولد الجارية انتهى ولو قال اي ملكة اي  
 لغلات على الف من من عبد اشترى منه لم يقبضه اي ما قبضت ذلك العبد  
 حال كون قوله لم يقبضه موصولا باقراره وهذا القيمة في النج ثم قال بغير هذا  
 القيد صرح في محاورى القدسي حيث قال وان اقر بالف ثم قال بعد ذلك من  
 من عبد اشترى منه لم يقبضه لم يصدق الا ان يقول موصولا بكلمة  
 مشرا الى عبد بعينه انتهى وقد اخل بهذا القيد المحققين لم عند  
 التمسك فاكثروا من خارجة عن القيد وينبغي للمفتي ان ينظر الى  
 شروع المقلد فان عينه اي ان عين المقر العبد وهذه يد المقر  
 و صدقة شرعية وعدم قبضه قيل للمقر سلم اي العبد المقر وسلم  
 اي تأخذ منه انما كانت لان ما شئت بمصادقها صار كالنائب  
 عما لا انهما اذا تصادقا ذلك صار كابتداء البيع وان لم يعلم العبد  
 فلا شيء لم قال في التبيين وهذا المسئلة على وجوه احدها ما ذكرنا



وهو ما اذا صدق وسلم اليه وحكمه ما ذكرنا لان ما ثبت بنصا دقيما  
يكون كالنائب عينا والثاني ان يقول المقر العبد عبدك ما بعثكم و  
انما بعثك عبد اخر وسلم اليك والحكم فيه كالاول لانها اتفقا على ما  
اقر به من ان كل واحد منهما يستحق ما اقر به غيرهما اختلافا  
سبب الاختلاف ولا يباين باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول  
الحق والاتحاد حكم فصار كما اذا اقر به بفصل الف درهم فقال المقر له  
قرض فانه يؤمر بالدفع اليه لاتفقا على سبب الاختلاف والثالث ان يقول  
العبد عبدك ما بعثك وحكمه ان لا يلزم المقر شيئا ما ذكرنا ان اقر له على  
صفة وهي سلامة العبد فلا يلزم بدونه والرابع ان يقول المقر له  
ابعد هذا المحضر العبد وانما بعثك عبد اخر حكمه ان لا يتحلفا لانهما  
اختلفا في جميع وهو يجب التحلف في كل واحد وان لا منهما مدح و  
مشكر واذا تحلفا بطل المال كما في شرح الجمع وان لم يبين اي وان لم  
يبين المقر العبد ولم يصدقه المقر في عدم قبضه لزمه اي المقر الا ان  
اي مطلقا ونفي قوله اي المقر لم يقبضه يعني يبطل لا يصح قوله لم  
اقبضه عند وصوله فصل لانه رجوع في جميعا اقر به لان من عبد غير معين  
لا يكون واجبا على المقر الا بعد القبض والرجوع عن اقراره باطل  
موصولا كان او مفصلا كما هو لو قال له علي الف من ثمن خرا او خنزير  
لا يصح قوله لزمه الا ان كان كذبه المقر مع يمينه المتحلف كذا في بعض  
الفتاوى ولم يقبل تفسيره بضمن الخمر او الخنزير او بمال القراء  
خرا او ميتة او دم مما لا يجب عليه على مسلم وان وصل تفسيره بالاقرار  
عند اقر به لان ثمنه لا يجب على مسلم فيكون رجوعا عن اقراره وصل  
او فصل وعند هاتين وجب اي ذلك التفسير باقراره بان قال  
له علي الف من ثمن خرا او خنزير صدق اي في مثاله مع يمينه ولم

يلزم

يلزمه شيء لانه يثبت باخر كلامه انه لم يرد به الايجاب وهو يثبت بغيره  
اذا وصل فاصلة انه لا فرق في ذلك بين ان يقبض او يصل عند اقر به وقال  
ابو يوسف ومحمدان وصل صدق في مستقيمين فلا يلزم شيء وان فصل لم  
يصح اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد او خنزير لانه اقر بماله و  
بثمن سببه وهو غير صالح لان ثمن العبد مجهول لا يجب سواء كانت بحالة  
عند العقد او بعده بالاختلاف بالمثالة لانه يفسد به العقد او يهدد به  
المبيع قبل القبض فلا يجب به الثمن وكذا ثمن الخمر لا يجب وصدور كلامه  
يقضي الوجوب لان على الالتزام فصار بيان بغيره كالاستنار والشرط  
والخبر يجمع موصولا او مفصلا ولا يباين ان صدر كلامه لما كان للوجوب  
فانما يثبت في اخره بما ينافيه الوجوب لرجوع عنه فلا يجمع موصولا او مفصلا  
ولو قال اني اشتريت منه ميسرا الا انه لم يقبضه كان القول قوله بالايجاب  
لانه لم يقر بوجوب الثمن عليه وانما اقر بوجود الشراء منه وبمجرد العقد  
لا يجب بضمنه لانه اذا اشتراه بشرط الخيار لا يجب عليه ثمن وانما يجب  
بالقبض فلا يكون الاقرار بالعقد اقرارا بالقبض ولو قال لفلان علي الف  
درهم حر لم اورد به امر في لزمه سواء وصل او فصل لا محالة ان يكون  
هذا حالا عند غيره واقراره باع عبده هذا من ذلك وادعى انه لم  
يقبض بضمن وجهه كان له ذلك لان العبد يده ولظواهر انه يمكن  
فاذا اقر به لغيره نفذ على وجه الذي اقر به وكان القول قوله او الاثر  
مقر له كذا في التبيين ولو قال له علي الف من ثمن شاة او اقرضته وهي  
اي الا انني اتى على يمينه ثم قال زبوف وهي مائة بيت المال ولكن  
برو ع بين التجار او بغيره وهي التي يرد بها التجار ولا يرد بها غير  
هم كما في شرح الجمع لزمه جباة يعني عند اقر به فصل او فصل ان قال  
المقر له هي جباة وقال اي قال ابو يوسف ومحمد يلزمه ما قال ان وصل



اي قوله زبوف او شهرجة الى ما قبله لانهم الذراهم يتناول هذه الالوية  
 فيصح موصولا لا تقدم ولا تأخر ان مطلق العقد يقتضي السلامة عن العيب  
 فاقتراره يقتضي جبره ثم قوله هي زبوف الخ فلا يصدق وان قال  
على الف من عيب او دبيعة وهي اي الالف التي عجزت او اود عجزها  
 زبوف او شهرجة صدق اي في الزبوف والشهرجة سواء فصل او وصل لان  
 العقب لا يقتضي السلامة لان الكسبان يعصب ما يصادف ويودع ما يملك  
 وذلك لا يقتضي السلامة عن العيوب ولان الاختلاف اذا وقع في المقبوض  
 كان القول قول القابض ضميما او امينا كما في الجمع ولو قال له على الغنما  
 ثمن متاع او قرص وهي سنة وهي التي يكون انشائها منها محاسا وواحد  
 فخصه قبلا اخذها العرب من سبائكها شره الجمع او رصاص فان وصل  
 صدق والا لا ينع وان وصل لا يصدق لانها ليست من جنس الدراهم  
 وانما يتناول الامم مجازا ولان من باب النفي فلا يصح مفعولا انخفاقا  
 وان لم يذكر السبب وقال له على الف درهم زبوف فهي اي قال على  
 الاصح كما في الجمع لانه لم يصرح بالعقد ولم ينفق الجوده كانه وقيل لا  
 يصدق ايضا عندنا لان مطلق الاقرار ينصرف الى العقود اذ  
 هي مشروعة لا الى الاستهلاك والعقب المحرم قال الفقيه ابو الليث في  
 الخزانة ومن اقر بمكيل او موزنه ادعوه ولم يفسر بالقول قوله في  
 الصفة الآخرة ثلثة ثمانية اذا قال الغلات على الف درهم او الف درهم  
 من ثمن متاع او من قرص ثم قال هي زبوف او شهرجة لا يصدق و  
 يلزم الجبر ومثل ذلك باقراره او فصل وقال ابو يوسف ومحمد يصدق  
 ان وصل ذلك باقراره وان فصل لا يصدق ولو اقر بدبيعة او عصب  
 وقال هي زبوف او شهرجة يصدق فصل او وصل سنة او رصاص  
 او اخر بالفوس ثم قال وهي كاسدة لا يصدق عندهم جميعا وصل او

فصل

فصل انتهى **فروع** قال في خزانة الفتاوى فلو قال لا اشحن الالف الي في  
 عليك او علة عبدك فقال نعم فهو اقرار ولو قال اقدر واشحن او ابض  
 ليس باقرار ولو قال تعال غدا او قال ضوف تاخذها او قال ترض وبيارتا  
 بركته او قال كيسة يدوز او قال كيسة يدوز لا يكون اقرارا ولو قال  
 اقرضتك مائة درهم فقال استقرضت من احد سوا او غيرك او بعدك  
 او قبلك واستقرضت منك لا يكون اقرارا ولو قال اقرضتني مائة درهم اقرار  
 قال شمس الائمة الرضخ من اعجب المسائل الاقرار بفعل الغير بهذا اللفظ  
 موجب للمال عليه واقراره بفعل نفسه لا ولو قال لاخر في عليك الف درهم  
 فقال لا الاخر في عليك مثله اذ قال لاخر طلق امرأته واعتقت عبدك  
 فقال لا الاخر وانت اعتقت عبدك او طلق امرأته لا يكون اقرارا وعنه  
 محمد اقراره وبه يفتي انتهى ولو قال غصبت ثوبا وجاء بمعيب اي وجاء  
 اتمر للمقر بقبول معيب صدق يعني بيمينه ان لم يثبت تخلف سلامة  
 لانه هو القابض والعقب سلامة المقبوض ولان الاختلاف في وقت وفي صفة  
 المقبوض فالقول للقابض لا يفتضي ضميما كان او امينا كذا في العناية  
 وفيما عن ابو يوسف لا يصدق فيه مفعولا بالقرض اذ هو موجب للضمان فربما  
 هو القبض وهو موجود فيهما ولو قال الغلات على الف درهم الا ان  
 ينضمها مائة او وزن خمسة او ستة صدق ان وصل والا ينع وان فصل لم ينع  
 الالف لانه استثناء العود فيصح موصولا لا مفعولا بجلا في الزيادة فانه  
 وصف واللفظ يتناول المقدار دون الاوصاف وقد مر ان الاستثناء تصرف  
 لفظي فيصح في المفعول لا في غيره ولو كان الفصل بضرورة انقطاع الكلام  
 فهو اقرار لان لا يمكن الاحتراز عنه قال في التبيين ولو كان الانقطاع  
 بسبب انقطاع النفس او بسبب دفع السعال فغن ابي يوسف انه يصح  
 اذا وصل به وعليه الفتوى لان الكسبان يتحاشون الى ان ينقطع كلام



كثير ويذكر الاستثناء في اخره ولا يمكن ان يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد  
ولولم يجعل عدرا يكون عليهم حرج انتهى ولو قال زيد لعمرو غفلا اخذ منك  
الف ودية فمهلك اي الف في يدك من غير نقد وقال المقر اخذتها  
اي الف من غضبا فمن اي المقر ما اقر به لعمرو لانه اقرب بسبب الطهارة  
وهو الاخذ لان اخذ مال الغير ليس لوجوب ضمان لقوله عليهم  
على اليد ما اخذت حتى ترد ثم ادعى ما يوجب هبارة وهو الاذن بالاخذ  
والاخر ينكره فكان القول قوله مع يمينه ووجب الضمان على المقر باقراره  
بسبب الضمان الا ان ينكر الخصم عن يمينه بخلاف ما اذا قال لها بل  
اخذتها قرضا حيث يكون القول قول المقر لانها تضاد فاعلى ان الاخذ حصل  
بأذنه والاخذ باذن الحاكم لا يكون سببا لوجوب الضمان على الاخذ الا  
باعتبار عقد الضمان فالما لك يدعي عليه العقد وذا ينكر فكان القول قوله  
منكر وعلى هذا اذا اقر باخذ الثواب ودية قال المقر بل اخذ ببعالي  
القول قول المقر لما ذكرنا كذا في التبيين والتميم ولو قال زيد في الصورة المذكورة  
بدل اخذت اعطيني بعه ولو قال المقر اعطيني الف درهم ودية  
فمهلك وقال الحاكم لا بل غضبا منه لا يمين بل المقر لانه لم يعرب  
الضمان بل اقر بالاعطاء وهو فعل للمقر فلا يكون مقرا على نفسه بسبب  
الضمان والمقر يدعي عليه بسبب ضمان وهو ينكر فكان القول قوله  
منكر والاقرار بالقبض كالاقرار بالقبض فيوجب ضمان في كل منعه فان  
قبض اعطاه والدفع لا يكون الا بقبض فوجب ان يكون كالاقرار بالقبض  
اجب بانه قد يكون بالتخفيف والوضع بين يديه ولو اقتص ذلك والمقتضى  
لاعموم له لانه ثابت ضرورة فيقدر بقدر ضرورة فلا يظهر في حق  
انقاده سببا للضمان لانه علم في حق غيره وفي منية المفتة قال لآخر  
هذه الاقوال ودية لك فقال ليس بودية لكن في عليك الف قرضا

تم

من مبيع فانكر ذو اليد الف الف الدين والودية فاراد المقر له اخذ الف الف الودية  
قصا صاع الدين لم يكن له ذلك وكذا كل مال اصله امانة كالمضاربة و  
غيرها ولو قال المقر له ليس بودية لكن اقرضتك بعينها ومحمد المقر الودية  
والقرض فللمقر له ان يأخذ الف بعينها الا ان يصدق المقر في القرض فلا يأخذ  
وعند ابي يوسف ياخذها بعينها قال لا على القرض فقال ليس عليك الف  
قرض لكن ذلك من مبيع فانكر المقر من مبيع والقرض فللمقر له ان يأخذ الف  
قصا ما قال هذه الف اخذتها منك غضبا لاني عليك الف من مبيع  
فمحمد المقر الدين والغصب فليس للمقر له على الف الغصب سبيل ولا ان يأخذ بالف  
اخر ودلت المسئلة على ان الغصب يوجب ضمان بنفسه انتهى ولو قال  
غصبت هذا الشئ من زيد ثم قال لا بل غصبت من عمرو فهو اي المقر له  
لزيد وعليه ان يجب على المقر قيمته اي المقر له لعمرو لان قوله من زيد اقراره  
بم قوله لا رجوع عنه فلا يقبل وقوله بل من عمرو اقراره لعمرو وقد استهلكه  
بالاقرار لزيد فيجب عليه قيمته لعمرو ولو قال له على الف لا بل الفات يلزمه الف  
لعمرو نوافه القياس يلزمه ثلثه الف وهو قوله زفر ولو قال غصبت عبدا  
اسود لا بل ابيض لزمه عبدا ابيض ولو قال غصبت ثوبا بهريا لزمناه على  
الف لا بل خمس مائة يلزمه الفان ذكره في الاختيار ثم قال والاصل ذلك ان  
لا بل حتى تخلقت بيد الحاكم من جنسه لزمناه وكذلك مع جنس واحد اذا كان  
المقر له اثنين واذا كان واحدا وجنس واحد لزمه اكثرهما ليراث لا  
بل لكسدر اركا وكسدر اركا الفلف انما يقع على جنس واحد الا انه  
اذا كان لجسدين كان رجوعا عن الاول فلا يقبل ويثبت للثاني باقراره  
الثاني واذا كان الاقرارا في اكثر من كسدر اركا ويصدق المقر له ان  
كان اقل كان متعاضدا كسدر اركا والمقر له لا يصدق فيلزمه اكثر وجه قول  
زفر انه اقر بالف فيلزمه فيلزمه وقوله لا رجوع فلا يصدق فيه ثم اقر بالدية



فصح الاقرار وصار كقوله انت طالع واحدة لابل شتتين وجواب ان الاقرار  
 اخبر بحكي فيه لفظ فيجرب فيه الاستدلال فيلزم الاكثر والطلاق انشاء فلا  
يملك ابطال انشاء فانترقا انتهى ولو قال هذا الى هذا الشيء كان له دويعة  
 عندك فاخذته فقال الاخرى الحق هو ان هذا الشيء له دفع اليك دفعي  
 الحق به الى الحق به يعني اخذه الحق له لان الحق اقر باليد له ثم بالاخذ منه وهو  
 سبب الضمان لما مر ثم ادعى التحقق عليه فلا يقبل دعواه فيجب عليه  
 رد العبد ان كان قائما والا فقيمة وكذا لو قال اقر ظنك الف درهم  
 لم اخذتها منازج على الحق له دفعها اليه لما ذكرنا كذا في التبيين وفيه  
 ولو قال هذا الف دويعة فلان عندك ثم قال لابل دويعة فلان فالان  
 الذي ذكره يكون للاول وعلى الحق عند اي مثل الاول للثاني اي للمقر  
 ان كان في الاقرار وجه للاول وقوله لابل دويعة فلان اضرب عنه و  
 رجوع فلا يقبل ويجب عليه ضمانا على الثاني لانه اقر له به وقد ائت  
 عليه باقراره للاول فيضمن له لانه متعده باقراره للاول في حق كجلا في  
 ما اذا قال فلان بلا ذكر ايداع حيث لا يجب عليه ضمانا شيء ان كانت  
 معينة لانه لم يقر بالايداع منه وانما اقر للاول ثم رجع وشهد به لك في فرجة  
 لاصح وكما دته لا تحفل قال وعلى هذا لو كان الالف غير معين بان قال  
 فلان على الف لابل فلان يلزم له لكون واحد منهما الف لان رجوعه لاصح  
 عنه واقراره لك في جميع وتمام يعرف في التبيين والمنع وفيه ولو  
 قال الدية الذي له على فلان فلان او الوديعه التي عند فلان لفلان  
 فهو اقرار له وحق القبض للمقر وكذا لو قسم الحق بين اثنين وان  
 قال اقرت فرسه او ثوبه هذا فلان فربيه اي ركب فلان فرسه او ثوبه  
 اي لبس ثوبه ورده على او قال اقرت اي الفرس او الثوب لفلان ثم رده  
 على او قال اسكنته اي فلانا داره ثم ردها اي رده فلان الدار على

وقال فلان للمقر كذبت بل الفرس والثوب والدار وقد اخذتها من ظلمي  
 صدق اي حق في مقالته يعني القول قول المقر في ذلك وللاخر البينة عنده  
 وعندهما القول للما خذ منه يعني قال ابو يوسف وعده القول قول من  
 اخذ منه هذه الاشياء لانه اقر باليد له ثم ادعى عليه التحقق فيقبل اقراره  
 له دون دعواه عليه فيجب عليه الرد حكمه كما في الوديعه والقرض على ما مر  
 وهو القياس وقوله ابى في المحتمل فوجهه ان الاقرار بالاجارة والاعارة  
 لا يكون اقرارا باليد المتأجر والمستعير قصدا لان اليد فيها يثبت حذرة  
 واستيفاء بمنفعة فلا يظن في حق التحقق على المقر لان الثابت حذرة ينعدم  
 فيما وراءها بخلاف الوديعه والقرض لان اليد فيها مقصودة بكون الاقرار  
 بهما اقرارا باليد المقر لمطلق فيظهر في حق التحقق على المقر وذكره في النهاية  
 انما الاختلاف بينهم اذ لم يكن الدابة معروفة للمقر ولو كانت معروفة كان  
القول قوله بالاجماع كذا ذكره في التبيين ولو قال خا ط اي فلان ثوب  
 هذا بكذا اي بنصف درهم مثلا ثم قبضته اي الثوب منه اي من فلان  
 وادعاه الاخرى وقال الاخر الثوب ثوبه وقد اخذته من ظلمي فعلى هذا  
 الخلاف اي ابى وصاحبه في صحيحه يعني القول للمقر عند ابى وليس  
 بشيء واقر ان هذا اللبن او هذا السم او هذا جبن من بقره فلان  
 وهذا الصوف من غنمه او هذا السم من نخلة وادعى فلان انه لم امر  
 بالدفع اليه لان الاقرار بمثل الشيء اقرار بما يشبهه لانه يملك بمثل الاصل  
 كذا في التبيين ولو قال اقتضيت اي طلبت من فلان الف اي الف درهم  
 كانت له عليه وان لم يقر له ان الالف التي اقتضاها كانت له او قال اقرضه  
 اي فلانا الف ثم اخذتها منه وان لم يقر له ذلك فالقول له اي للمقر المقر  
 فلان ياخذها من المقر وهذا اظهر لان القابض قد اقر بان ملكه وانه  
 اخذها منه اقتضا وكفه فاذا اقر باقتضاء الدين فقد اقر بقبض مثل



الدين اذ الدينون تقضى بمثلها فاذا اقربا اقتضا فقد اقرب سبب ضمان  
ثم ادعى عليه ما يبرهن من الضمان وهو تمليك ما اقرب قبضة بما يدعيه من  
الدين مقاصه والاخر ينكره فكان القول قول المنكر بخلاف دعوى الاجارة  
والاعارة والبيها لانه لم يبرهن بالملك والباليد معصدا ولا وجد منه  
ما يدعيه الاقرار بوجوب ضمان المقبوض اذ المقبوض غير ما ادعى فيه  
الاجارة والبيها فوضي الفرق ولان الناس لو اخذوا في الاجارة والاعارة  
والسكنى باقرارهم لا تمتنعوا منها وكان عليهم حرج بين والحاكم مائة  
البرها فلا يؤخذون به بشيء دفع للمخرج ولو قال زرع فلان هذا الزرع  
اي في هذه الارض اوبنت هذه الدار ادعس هذا الحرم استعنت به  
اي بفلان فيه اي في المذكور وذلك طاعة يد المخر وادعى فلان ذلك اي  
المذكور بانه ملكه يعني وقال المقر له فملكه فقلت ذلك لنفسه فالقول  
للمقر لانه لم يبر باليد لا حرجا ولا اقتضا وانما اقر بجد فعل فيه  
ذلك يمكن من غير كذب بيده فيه بان يفعله وهو في يد صاحبه بل جرت  
العادة بذلك فلا يقبل دعواه فصار له اذا قال خا طاع هذا التميمي فلا  
يدبرهم ولم يفر قبضته منه فانه لم يكن اقرارا باليد لقصور فعله في يد  
المقر وفي بيته بخلاف ما اذا اقر له بالسكنى في داره لان السكنى لا يكون  
الا باليد فيكون الاقرار له بالسكنى في داره اقرارا باليد كذا في البيه  
**فروع** قال الفقيه ابو الليث في خزائن الحق في باب الرجوع عن الاقرار  
رجل قال هذه اخي من الرضا ع اداى اوبنتي ثم اراد ان يبر وجهها  
فقال ادهمت او اخفأت او نسيت وصدفته امرأة في ذلك جاز  
له ان ينس وجهها ولو ثبت على القول الاول ثم تزوجها ففرق بينهما  
كذلك المرأة اذا اقرت انه اخوها من الرضا ع اداى اوبنتها اداى اوبنها  
ثم قالت ادهمت او اخفأت او نسيت ولو ثبتت على قولها الاول

تزوجت به فرق بينهما اذ اصدقها الزوج وان اقر به الرجل ثم رجع فشهد  
شهادتان على اقراره صدق مقالته ولا يجوز نكاحها ولو كان تزوجها  
فرق بينهما ولو اقر ثم رجعها وقال ادهمتا يجوز النكاح ولو اقر الزوج بعده  
انها امه من الرضا ع او اخته او ابنته ثم قال بعد ذلك ادهمت لا يبطل  
النكاح بشيء تاو الفتوى على ذلك رجل قال لعبدى هذا ابني اذ قال هذا ابني  
او قال لجا بنة هذه بنتى او امي ثم قال ادهمت لا يصح رجوعه ويعتق رجل  
قال لزوجتي هذه امي او بنتي او اختي من النسب ثم قال ادهمت ونهاى  
معروف لا يبطل النكاح ولو ثبت على ذلك الزوج وهن معروفه النسب فرق بينهما  
وان كانت مجهولة النسب ومثلها يولد لملكه فرق بينهما وان صدقته  
امرأة برأت كل واحد منهما من الاخر ولو اقر لا جنبه بماله مرضه ثم قال  
هه ابنتي ثبت نسب وبطل الاقرار ولو اقر لا جنبه بماله ثم تزوجها لا يبطل  
الاقرار قال وكلمة اخر لانسان بيئى محمد المقر له ثم ادعى المقر لنفسه طان  
الاي خصلته وهو ان يفر حبي صغير في يد رجل فقال هذا ابن عبدك او  
قال ابن فلان انقلب وكذبه المقر له ثم ادعى المقر لنفسه لا يثبت  
نسبه منه عند ٢ وكل من اقر لرجل بحق محمد المقر له ثم رجع الى تصديقه  
بطل اقراره له بتكذيبه ولا يستحق رجوعه شيك الا في خصلته واحدة  
وهو ان يقر للرجل بانه مملوك فلان وهو مجهول النسب وكذبه فلان  
ثم رجع الى تصديقه لا يستحق رجوعه شيك ولو انه اقر لا جنبه بماله مرضه  
ثم قال هذا ابنتي ثبت نسب وبطل الاقرار انتهى ما ذكره الفقيه وقال  
في النقاية خمس مسائل لا يحتج به القول احدها الاقرار بالمثنية الابراء  
عن الدين والاثبات التوكيل ببيع عبده والراجعة هبة الدين عليه  
الدين والى من الموقف على رجل فان سكنت في هذه المسألة يثبت  
لكم وان رده يبرئ الآف الوقف فانه لا يبرئ بالرد عند البعض ويرتد



عند الآخرين وتمايز في شره النفاية وجايع الفتاوى ولو قال  
لاخر بعتك هذا العبد بالدرهم فقال الاخر لم اشتره منك وسكنت  
البيع حتى قال المشتري في المجلس او بعده بل قد اشترى بته منك فهو  
جائز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لها جميعا فيه حق اذ ارجع له  
المكسب في التصديق قبل ان يصدره الاخر فهو جائز وكل شيء يكون فيه  
حق لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفذ اقراره له بعد ذلك  
وفي الغيبة اقرار رجل بالدين ثم انما اقراره بها قال ابو نصر للمالك ان يحلف  
بالله ما اقر له بكذا وكذا ابو القاسم انما يحلف بالله ما لم عليه كذا لا على الاقرار  
وهذا المذهب بان مال اليه من اهل الفتوى اقرتم ما ت فادعى الورثة  
على ماله انه اقر له بكذا يحلف بماله لانه اقر اقرارا صحيحا ذكر خواهر  
زاده تعلق الاقرار بالشرط بالطلبات قال القلان على الف درهم ان قدم  
فلان او ان لم يقدّم بطل الاقرار به وقيل بطل الشرط ولو قلنا ما يدعي من  
قبيل وكثير من عبدا وعتقة وغيرها لفلان صح الاقرار لانه عام لا محمول  
وكذا في قوله ما هو حائز في عقار لفلان ولو قال في صحة جميع ما هو داخل  
بيته لامرأته غير ما على من الثياب نعمات فادعى ابنه انها تركت ابيه  
قال ابو القاسم هنا لا حكم وفنوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب  
القضاء لها بما كان في الدار واما الفتوى فكل شيء علمت المرأة انها  
بتمليك الزوج ببيع او هبة او غيره مما كان ملكا لها بالا حجة بهذا  
الاقرار وما لم يكن ملكا لها قبل هذا الاقرار لا يكون ملكا لها بهذا الاقرار  
فيما بينه وبين الله تعالى لان بعض الاقرار لا يملك كذا في فتاوى قاضي خان  
وقال المحقق في فتاواه وفي حاشيته اقر في صحة ما في منزله لامرأته هذه ثم  
ما ت صح اقراره فصاعدا علمت سبب الحكم كان لها ذلك ونقض  
الاقرار لا يملك **باب** في بيان احكام **اقرار المريض** افراد اقرار

المريض في باب على حدة لاختصاصه باحكام ليست للصحيح واخره  
لان المريض بعد الصحة دين صحته اي المريض مرض الموت سواء  
علم سببه او علم بالاقرار وما لزمه في مرضه بسبب معروف اي معلوم  
بلا اقرار كبذل ما اشترى شيئا بمعاينة الشهود بمثل القيمة او استهلكه  
او مهر امرأته بزوجه بمعاينة سواء اي في وجوب القضاء لانها المستويا  
في سبب الوجوب ويقدحان اي دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب  
معلوم على ما اقر به في مرضه اي في مرضه موته يعني اذا اقر مريض بدين في  
مرض موته وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه بسبب معلومة  
كالشراء وعنده قدم دين الصحة ومعلوم السبب في القضاء على الدين المعرف  
له في المرض ولو كان المعرف وديعة لما في كونه مقبلا على الجور وقال الشافعي  
الدينان سواء لانه اقرار لا صحة فيه لانه صادر عن عقل والذمة قابلة  
للمحقق في حاله بل مرضه ادعى الرجوع صدقة اذ المرض بسبب  
التورع والائابة وبه قال مالك واحمد ولنا ان حق غرماء الصحة تعلق  
بمال المريض مرض الموت في اذ مرضه لانه يخرج عن قضاء من مال اخر  
فالاقرار فيه صادق حق غرماء الصحة فكان مجورا عليه او مرضه عليه  
وانما استوفى الدرهم المعروف السبب ودين الصحة لانه لما علم سببه  
انتفى النسيئة من الاقرار وفي النسيئة ولو اقر حاله المرض ببيع في يده  
لاخر لا يبيع في حق غرماء الصحة والمرض بسبب معلومة والمالك مقدم  
على الدرك لان قضاء الدين من مخرجات الاصلية وان فضل شيء يعرف  
الى الوارث ومعتبر الوارث حال الموت لا الاقرار حتى لو اقر لو ارك فصاعدا  
غير وارث بان ولله ولد له او لغيره وارث فصاعدا وارثا بان للملم لم  
يبيع كذا في خلاصة ولا تصح تخصيص غرماء بغيره دينه ولو كان ذلك  
اعطاء دينه وايضا اجرة لما في كونه ولا يجوز للمريض ان يفتن دين بعض



الفرعاء دون بعض سواء كانوا غرماء الصحة او المرض المختلطين لان  
فيه ابطال الحق الباقين الا اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد مثنى ما  
استقرض فيه اي مرضه وقد علم ذلك بالبينه لانه لم يبطل حقهم وانما  
حوله من علة اخرجهم عن ملكه الى محل حصله فصار كما اذا رد عين ما  
استقرض في المرض او رد الجسيم بعيب وهذا لان اخراج عن ملكه بما يعادله  
من العوض لا يحد احراراً بخلاف ما اذا تردت احراراً واعطاهما هره  
حيث يكون لهم ان يشركوا المرأة فيما قبضت وكذا اذا استأجر عينا  
واودع اجرة فانهم يشركوه لانه اخرج عن ملكه ما يتعلق به حقهم من  
غير عوض يقوم مقامه في تعلق حقهم به لان المنافع لا يتعلق حقهم بها  
فصار كما ان قبض حق بعض الفرعاء ولهم فيه ان يشركوه وكذا هذا  
انتهى وانما قيدت ما استقرض في ثمنه بالنقد لانه اذا لم يؤد حقه مات  
فان الباقين يمسونه للفرعاء في ثمن ما باع منه اذا لم تكن البيعة في يد البائع  
واما اذا كان في يده فهو اولى بها من سائر الفرعاء كذا في المنهج وفيه  
اقراره ببيع عبده في حقه وقبضه مع دعوى مرضى ذلك صحيح في  
البيع دون قبض الثمن الا بقدر الثلث بخلاف اقراره بان هذا  
العبد لفلان فانه كالنهر ولو اقر بقبض دينه ان كان دين الصحة  
يصح مطلقاً سواء كان عليه دين الصحة او لا وان كان دين المريض  
ان كان دين الصحة لا يصح والائخذ من الثلث الا في اقراره بقبض  
بدل الكتابة ففنا فذلك بخلاف اقراره باستيفاء ثمن ما باع في حقه من  
وارثه فانه يصح انتهى وفي خلاصة لو اقر في مرضه باستيفاء بعض ديون  
الصحة يصح ولو اقر باستيفاء دين ادائه في مرضه لا يصح وان كان عليه  
دين مرضي انتهى قال المصنف في فتاواه لا يجوز قضاء دين بعض الفرعاء  
الذي لم يدخل به ذلك الدين في ملكه لمريض حال مرضه اما اذا دخل يجوز

انتهى وفي البرازية وان يدين لم يدين فيه ثم مات تخاصا اي يكون بين الفرعاء  
بالخصص وان يدين ثم بالوديعة تخاصا وعلى القلب الوديعة او لانه حيزه  
اقر بها علم انها ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون ثلاً غلاباً  
لم يكن من جملة تركته بخلاف ما لو اقر يدين ثم ذهب شيئاً حيث لا يصح  
هيبته حتى يعفى وكذا اذا ذهب مسلم ثم اقر بالدين بالدين لان الهبة فيه  
لا يتعلق به حق فهو مذهب له فلا يمنع تعلق حق الغريم واذا قضى لبعض  
غرماء الصحة دينه فيه ثم مات لا يسلم له ما قبض بل يكون بين كل الفرعاء  
بالخصص فتعلق حق الفرعاء بماله بمرضه انتهى ولا اقراره لوارثه  
اي لا يصح اقرار مريض لوارثه بالعين والدين يعني يبطل على تقدير عدم  
الاجارة والا فهو موقوف لعدله عليه السلام لا وصيته لوارثه والاقرار بدين  
ذكره في منهي وسره انه يتعلق به حق جميع الورثة فاقراره لبعضهم ابطال  
حق الباقي وفيه ايضاً العداوة بينهم لما فيه من اضرار البعض والبعض  
العداوة والبغضاء وقصة يوسف عقيب سلام واخوته اكبر ثلاً هذا لا الغيبة  
ابو الليث في الخزانة حصة من الاقارب للصحة في مرضه اذا اقر لوارثه  
بدين او اقر باستيفاء الدين من وارثه او اقر باستيفاء مال مهر مصنف  
عليه او اقر باستيفاء دين هو كغيره او اقر باستيفاء كتابة عبد كاتبه في  
مرضه جاز اقراره في حق الثلث واجمعوا على انه لو كان الدين  
في الصحة والاقرار بالاستيفاء في مرضه جاز انتهى الا ان يصدق اي  
مريض في اقراره بقبض المورث فينقض اقراره اذا لم يكن كان كحقهم  
فاذا صدقه زال الممانع والمنظور وقت الموت لا وقت الاقرار حتى لو  
اقر بوارث بدين ثم صار محجوباً بان اقر لاخيه بدين ثم ولدت ابنة  
صح اقراره وتما في اقرار البرازية قبيل كتاب الوكاله والطلق في  
عدم صحة فاعمل الدين وصحده كما اشرناه وبه صرح في شرح النجم



حيث قال وسيطر اقرار مريض لوارثه بالعين والدين الا ان يصدق الورثة  
 الباقون وفي الاختيار وكذا لا يصح اقراره ان قبض منه اى من الوارث  
 دينه اى الوالد على دارك او رجع فيما وهبه منه في مرضه او قبض ما  
 غصبه منه او رهنه عنده او استرد جميع في البيع الفلاني ما بيننا قال  
 وكذا لا يجوز ذلك لعبد وارثه ولا مكاتبه لانه نفع مولاه ملكا او حقا ولو قدر  
 هذه الاشياء منه للوارث فهو مريض ثم يبرأ ثم تخرج ذلك كله لانه لم يكن  
 مرض الموت فلم يتعلق به حق الورثة انتهى وفي مكنية مريض اقرار لوارثه  
 بعبد لا مال له غيره فقال الوارث ليس العبد لي لكنه لفلان ثم مات مريض  
 فالعبد للاخيه ويضمن الوارث بمقر له قيمته فيكون بينه وبين  
 سائر ورثته مريض اقرارا من يدين بمهر صحيح الى مهر مكرها كما لا  
 وان كان الظاهر استوفيت شيئا اذا كانت بعد الدخول وفي البرازة  
 اقراره فيه مهرها الى قدر مثله صحيح وان لوارث لعدم التهمة فيه  
 وان بعد الدخول وصحيح انه يصدق المتمام مهر مكرها وان كان الظاهر  
 انها استوفيت شيئا انتهى مريضة اخرت باستيفاء مهرها فان  
 ماتت وهي منكوسة او معتدة لا يصح اقرارها وان ماتت بلا علقه  
 بان ظفرا قبل الدخول صح قال في مرضه هذا القطع وكذا الوارث  
 قال محمد لا يصدق وقال ابو يوسف هو من الثلث اقر في مرضه بعبد بعينه  
 لامرأته ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقة الورثة تعتقه باطل وان كذبته  
 جاز من الثلث اقر في مرضه بارثته يدية انها دفعت فان اقر بوقف ما  
 قبل نفسه من الثلث كمرضه يقر بوقف عبده او يبرأ به تصدق به على  
 فلان وان اقر بوقف مع جهة غيره فان صدقة ذلك الغير او ورثته  
 جاز في المال وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من  
 الثلث كاتب عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم اقر بوقف بدل

الكتابة جاز من الثلث وسع في ثلث قيمته بخلاف مالو باع عين ماله من  
 اجنبية في مرضه ثم اقر باستيفاء غنمه حيث يصح من جميع المال انتهى  
 وفي البرازة مريضا الى حيل الحفاف قالت فيه اى في مرض الموت ليس في على  
 زوجي مهر او قال فيه لم يكن لم يملك فلان شيئا يبرأ عنه خلافا لثاني  
 وفيما قبله و ابرأ الوارث لا يجوز فيه لم يكن لم يملك عليه ليس لورثته  
 ان يدعو عليه شيئا في القضاة وان في الديانة هذا الاقرار وفي جميع  
 اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شيئا من شركة لا يجوز اخيه جان بخلاف  
 مالو ابراه اودوهبه وكذا لو اقر بقبض ماله منه انتهى هكذا ذكره في المخرج  
 ثم قال في هذا العلم صحة ما افترق به مولانا صاحب المصحح فيما لو اقرت البنت  
 في مرض موتها بان الامتعة الفلانية ملكا ابسالا حق لها بها ان يصح  
 ولا يسمع دعوى زوجها فيها مستندا الى ما ذكرناه وقد خالف في ذلك  
 شيخنا امين الدين ابن عبد العال المحمدي وافترق بعدم الصحة مستندا  
 الى ما ذكره في عامة المعقولات من ان الاقرار لورث لا يصح وكثير من النقل  
 الصحيح شهد بجمعة هذا وليس هذا من قبيل الاقرار لوارث كما لا  
 يخفى قال مولانا صاحب المصحح لا ينافيه ما في البرازة الى الذخيرة قولها  
 فيه لامرأته عليه ولا ينافيه في عليه اولم يكن في عليه مهر قبل لا يصح  
 وقيل بجمعة وصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص مهر مظهر  
 انه عليه غائبا وكلاهما في غير مهر ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البرازة  
 ايضا بعده ادعى عليه مالا او ديونا او دية فصالح مع الطالب على  
 شيئا يسير سراً و اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه  
 شيئا وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعو على  
 المدعى عليه بدين وان عنوانا على ان كان للمدعى عليه اموال لكنه قصد  
 بهذا الاقرار حرماننا لاشيئ وان كان المدعى عليه وارث المدعى



وجرى ما ذكرنا وبرهن بفتة الورثة على ان ابائنا قصدوا حرمنا هذه  
 الاقرار وكان عليه احوال شمع انتهى لكونه متصفا بالاعوى عليه  
 والصلح مع على يسير والصلح عند عدم قرينة على المبهمة والله اعلم  
 وقال في حجية اقراره ثم مات فقالا كقرنه اقره صحة وقال الورثة لا  
 يلف في مرضه فالقول للورثة وبنيته كقرنه او ما كان لم يكن له بيته فاراد  
 استحلالهم له ذلك من مرضه يومه ويصح ثلاثة او مرضه يومه  
 ويصح يومه لا يشهد بان فعل ذلك صح بعده جاز وان فعل في مرض  
 الزهراء الفرائض آخر وانصل بموته لم يجز انتهى قال المصنف فتاواه  
 مريضا اقراره اداء صح لا يصح ولو صح من مرضه فالأقرار يصح والوصية  
 لا تصح انتهى وفي اقرار الزبائيات اقرار المريض لورثته بدين لا يجوز  
 وبوديعة مستهلكة يجوز وفي فصول الامداد اقرار المريض للوارث  
 لا يجوز حكايته ولا ابتداء واقارره للأجنبي يجوز حتى من جميع احوال  
 وابتداء من تلك احوال هكذا ذكره في منعه ثم قال اقره بمرضه بموته  
 لوارثه يؤمره بحال بعينه الى الوارث فاذا مات يردده هكذا في  
 ابنه زينة وفي القينة تصرفات المريض نافذة وانما ينقض بعد الموت  
 انتهى وانما اظهر الكلام في هذا المقام لكثرة دفع هذه المسائل  
 بين الامم وخلو اكثر الكتب المشهورة عن هذا المقام على ان يدعو  
 مستفيد وهما لنا بطيب الكلام السلام وان اقرى المريض لاجنب  
 صح ولو اخطا اي بمقربة بماله اي بجميع ماله يعني نافذ من كل حال انتهى  
 والقياس ان لا ينفذ الا من الثلث لان الشرح قصر تصرفه على الثلث  
 وعلق حق الورثة بالثلثين فكذا اقراره كن ترك هذا بالارث  
 وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال اذا اقر المريض بدينه جاز ذلك  
 عليه في جميع تركته والارث في مثله كالجبر لان من المقدرات فلا يترك

بالقياس فيجعل على انه سمع من النبي عليه السلام وهذا وجه الاستحسان ولان  
 قضاء الدين من احوال الاصلية لان فيه تغريغ ذمته ورفع الحائل بينه  
 وبين الاجبة فيقدم على حق الزبائيات كسائر جوابه على ما بينا لان شرط  
 تعلف حقهم الفراغ عن حقه ولهذا يقدم كفته عليه واخر الارث  
 عن الدين الذي اقر به في حالة مرضه لما بينا ان كذا في البيه يعني انما يتقل  
 الى الورثة عند فراغ حاجته وفراغ ذمته من احوال انتهى قال المصنف  
 فتواه وفيه يبيع وجب لرجل على رجل دين الذي درهم في صحة فلما مرضه  
 الدين اقره بالدين ايده انها وديعة عنده لغريم ثم مات وعليه ديون  
 الصحة وغرمائه يتحدون ما اقر به يصدق فيما اقره وتكون الاثنا الوديع  
 قضا ما بالدين وان اقرى المريض لاجنب اي لرجل اجنب ثم اقره ابنه  
 يعني ثم قال هو ابنه بثلث نسيه وبطل اقراره اي اقرار المريض له لان  
 البنية يستند اليه وقت العلوق فكان ابطاله وقت الاقرار فلا يجوز  
 وان اقرى المريض لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره لان الزوجية  
 حادثة يقتصر على حاجته العقد فصح الاقرار لكونها اجنبية في تلك الحالة  
 وفي ابنه زينة باع فيه من اجنبية عبدا وابعه الاجنبية من داره اودع منه  
 صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبية لان مورثه  
 اقره ان العبد لفلان صدق وليس كالأقرار بالبيع لان العبد قد اقره بالملك  
 لما يبيع والاقرار بالعبد كالأقرار بالدين والوديع فيه ونما يعرف فيها  
 ولو اوصى لها اي للمرأة الاجنبية ببيع ثم تزوجها بطلت اي الوصية لان  
 الوصية انما تصح بعد موت لانها تملك بعد الموت وهي وارثة فلا  
 تصح ولو وهبها اي الاجنبية شيئا ثم تزوجها في الوصية ان شاء الله تعالى  
 فصار كالوصية فله الرجوع فله الرجوع كما في





الوصية لان الوصية للوارث باطل كذا في قاضي خاين وفي بعض النسخ  
فلما رجوع وهو مخالف للثبوت والشروع حتى قال هو نفسه في باب الرجوع  
عن الهبة من كتاب الهبة فله الرجوع لو وهب ثم كسح لا لو وهب ثم ايان  
ولعله سهو من قلم النسخ والصحيح فله الرجوع لان المعبرة في ذلك حالة  
الهبة فان كانت اجنبية كان مقصود الوهاب العوض فثبت له فيها  
فلا يسقط بالتزويج وان كانت حليمة لم وقت الهبة كان مقصوده  
الصلة دون العوض لان الزوجية نظير القرابة حتى يحوي التوارث بينهما  
بما حاجب فيكون الحق في هبة كل واحد منهما لآخر الصلة والتوآد  
دون العوض كما في القرابة المحمية وقد حصل فقط الرجوع فلا يعود  
بالابانة هذا قال في مجمع فلو اقر امرأة اجنبية ثم تزوجها حتى اقراره  
لها لان الاقرار وقت مدوره حصل للاجنبي للوارث بخلاف  
اقراره لاجنبية المحجوب اذا زال حجبها فانه لا يصح وبخلاف الهبة والوصية  
لها جك تبطل لان الوصية تملك بعد موت وهي وارثة فلا يصح  
والهبة في مرض وصيته وذكر انه اخر ما ذكرناه وفيه قال وابرأوه  
مديون وهو مديون غير جائز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز  
مطلقا يعني سواء كان مريض مديونا او لا لما فيه من التهمة وقوله  
لم يكن في على هذا المحلوك يعني صحيح قضاء لا ديانة قال في الحاوي  
القدس واذا اراد المريض مرض الموت ان يصح ابراءه للمعروض فانه  
يقول ليس لي عليه دين ولو قال ابراءه عن الدين لا يصح ويرتفع  
بهذا مطالبته الدين لا مطالبته الاخرة انتهى وفي التاتارخانية في باب  
اقرار المريض مغريا الى العيون ادعى على رجل مالا واشتبه وابرأه  
لا يجوز ابراءه ان كان عليه دين وكذا لو ابراء الوارث لا يجوز سواء  
كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن في على هذا المحل شي

ثم مات جائزا اقراره في القضاء انتهى ولو اقر في موته انه كان له على  
ابنته كميته عشرة دراهم قد استوفيتها وله ابن ينكر ذلك حتى اقراره  
لغير الوارث لان كميته لا يثبت كمن اقر لامرأته في مرض موته بدين ثم ماتت  
قبله وتركت مالا وارثا فان الاقرار جائز كذا هنا وكذا اجاب المذبحي  
انما في جلال وقال القاضي بدين الذي لا يصح اقراره انتهى ولو اقر  
المريض لوارثه ولا جني بدين فاقراره باطل تصادقا في الشركة او في ذبا  
وقال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تلى ذبا في الشركة او  
انما للاجنبي الشركة وهو مرفوعة في جامعهم وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده  
اذ كذب الوارث المقر في الشركة وصدة للاجنبي لم يدرعه هذا الفصل  
وجوز ان يقال على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز عاقلة لحد  
لما هو مدعيهما هذه بحجة في قاضي خاين ومن اقرين طلقا  
ثلاثا في مرض موته فلهما الاقل من الارث والدي قال هذا هو الحكم المذكور اذا  
طلقها بسؤالها وان طلقها بلا سؤالها فلهما الكسح بالسؤال ولا يصح  
الاقرار لهما لانها وارثة وهو خلاف ما اذا طلقها بسؤالها فانما لا ترث  
لما اقر بقايا متهمين فيه لان الزوجين قد يتفقان على الطلاق فينفق  
باب الاقرار بها فتقطع اقلهما الى هنا ما ذكره في مجمع وان اقر غلام بمحمد  
السب يولد مسلم اي مثل هذا الغلام لمسلم اي لمثل محمد انه اي هذا الغلام  
ابنه وصدة اي كسر الغلام قيده لان المسئلة في الغلام كغيره عن نفسه لانه  
في يكون في يد غيره بخلاف الصغير لانه في يد غيره فينزل منزلة البيعة فلم  
يعتبر تصديقه كذا في مجمع ثبت نسبة اي الغلام منه اي من محمد ولو مرضا  
اي ولو كان مريض ولو وصيته واذا صح اقراره وشكرك اي كسر له  
هو الغلام المقر الورثة اي في كسر بالشروط المتقدمة في الابن لانه  
من مردرات شسوت النسب ان لم يكن في مانع من الارث لان النسب



من الأحوال الأصلية وهو غير مستلزم لأقراره بل لا يجوز أن يثبت منه نسب  
ولا يورث وليس فيه حمل النسب على الغير وليس فيه ضرر على غيره فمما فيه  
وشرط أن لا يكون له نسب معروف لأنه إذا كان له نسب معروف لا يمكن نسب  
منه وشرط أن لا يولد مثله كمثل كذا يولد له النسب لأنه إذا كان أبوه  
منه كذا النسب الطاهر عنه ما لا يكون كذا النسب يكون ههنا والغلام فارسي  
لا يثبت نسبه ذكره في النسب وشرط أن لا يثبت النسب لأن النسب لا يثبت بدون  
تصديقه إذا كان ممزعا والكلام فيه كما مر بخلاف ما إذا كان لا يعبر عنه  
حيث لا يعبر عنه تصديقه لأنه في بدعيه وقد ذكرناه من قبل وفيه شيء  
فلا بد من تصديقه لأنه يدغمه وأما إذا كان صغيرا فلا حياء له  
تصديقه انتهى يعني يثبت نسبه بلا تصديق لو غير مكلف لأنه من

الأحوال الأصلية كذا في النسب وصح إقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة  
يعني إذا أقر رجل مريض بأن هذا والد له أو ولد له أو هذه أمه أو كذا  
أو زوجته صح إقراره لأنه إقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير  
وشرط في الوالدين والولد ما يثبت في الابن كما في التبيين وشرط في  
الزوجة أن تكون مكنته الغير ومعتقته وان لا يكون تحت طهر آخرها  
ولا أربع سواها وقد أخذ هذه القيود صاحب المنهاج والتبيين وذلك  
مما لا ينبغي الإخلال به وقد أخذ المحقق تركي والمحقق أي وصح إقراره بموت  
العاتقة سواء كانت أعلى أو أسفل يعني لو أقر بأن هذا مولاه سواء أن  
السكران أو لا على صح أن لم يكن ولده ثابتا من جهة غير محقر وهذا قيد  
لا بد منه وقد أخذ به وأما صح أن مدجب إقراره بثبت بينهما تصادفهما  
من غير إقرار واحد فينفذ كما في النسب وسواء أقرار بهؤلاء في حالة الصحة  
أو كونهما في الغيبة وشرط تصديق هؤلاء يعني تصديق المحقر في جميع  
ما تقدم ذكره لأن إقرار غيرهم لا يلزمهم لأن لا منهم يدغم

بعض أن لهم ولاية على أنفسهم فتوقف الإقرار على تصديقهم إلا إذا كان المحقر  
صغيرا في يد محقر وهو لا يعبر عنه نعم أو عدم الفيت نسب محقر الإقرار  
ولو كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه كذا في التبيين وقال الشيخ في  
شرح الكافي في ذكره بمسقط والمنشور لا يجوز دعوته لأنه أربعة الولد والوالد  
والزوجة والموت وإنما يصدق في الولد بثلاث شرائط أن لا يكون لابن نسب  
معروف وأن يصدق الابن وأن يولد مثله مثله وكذلك الإقرار بالزوجة  
بالزوجة الثلاث وفي الزوجة بشرط شرطين تصديق المرأة وأن لا يكون  
لها زوج معروف وكذلك في الولاء والمرأة يصح دعوتها في ثلاثة الولد  
الزوج والموت في الزوج بشرطين وفي الأب بثلاث شرائط قال ههنا  
ذكره في كتاب الدعوى وذكره الرافعي يصح الإقرار من الرجل بحسنه  
بالوالد والولادة والزوجة وهو لا يولد انتهى كلامه وقد مر كلامه أن في  
إقرار الرجل بالأم اختا فادعاه يعرف في الغيبة وقال في التزانية و  
منه قولهم يصح إقرار الرجل بأربعة لا غير أن الأربعة المحقر يلزم المودين  
وعدم الصحة في حق غير الأربعة عدم مزاحمة الوارث المعروف فان لم يكن  
له وارث معروف يستحقه ولا يكون لبيت المال انتهى وكذا ينبغي كما  
يصح إقرار الرجل بمولاه صح إقرار المرأة أي بجميع ما تقدم ذكره لما مر  
أن إقرار الإنسان على نفسه محقر لا على غيره وباقرار هؤلاء إلا الإقرار بنفسها  
فتقبل لكن شرط في إقرارها أي امرأة بالولد تصديق الزوج أيضا أي  
كما شرط تصديق الابن كما في الرجل يعني إذا أقرت بالولد من زوجها النكاح  
لا يصح حتى يصدقها الزوج لأن الحق له ولأن فيه تحميل النسب على الغير  
وهو الزوج لأن النسب منه لقد مر ما ادعوههم لئلا بهم فلا بد من  
تصديقه هذا إذا كانت ذات زوج وأما إذا لم تكن متزوجة ولا معتقة  
قالوا يثبت نسبه منها بقولها لأن فيه التزاما على نفسها دون غيرها



كذا في العترة قال في المنع وضع اقرارها بالولد مطلقا ان لم تكن ذات زوج  
 ولا معتدة او كانت او كانت ذات زوج وادعت ان الولد من غير  
 زوجها الظاهر ان هذه قاعدة اي بالولد لم لان قوله القابلة حجة في تعيين  
 الولد فتقبل اقرار المرأة بهذا الشرط في الفرض ان الفرائض قائم فيجب  
 ان تعيين الولد لها دلتها في ذلك معتد له وقد مر الطلاق قال في ش  
 الجمع وكذا لو ادعى انه لو ادعى ولد من امراته لا يصدق في حقها الا  
 بتصديقها كذا في التبيين قال الفقيه ابو الليث في الحاشية ثلاثة نفر يجوز  
 للمرأة الاقرار بهم اذا اقرت بايسها او زوجها او ولدها ولا يجوز اقرارها  
 بولدها الا ان يصدق الزوج او شهد القابلة على ولادتها انتهى  
 وصح تصديقهم اي في النكاح بعد موت المقر بقاء النكاح بعد موت  
 فاذا اقرت بها وماتت فصدقها بعد موته يصح حتى يكون لها المهر  
 والارث بقاء النكاح وهو العدة في الدرر قال في التبيين اذا اقر  
 نسبا او نكاحا ثم مات المقر فصدقته بمقر له بعد موته صح تصديقه لان  
 النسب يثبت بعد موت وكذا اقرار الزوج بالزوجية فصدقته بعد موته  
 لان حكم النكاح باق في حقها وهو العدة فانها من اثار النكاح وهذا جائز  
 لها عنه ميثاق في حال الحيوة كما في المنع الا تصديق الزوج بعد موتها  
 بعينها اذا اقرت المرأة بالزوج اي بنكاحه رجلا وماتت فصدقها اي الزوج  
 بعد موتها فانه لا يصح تصديقه عند اقرارها لما ماتت زال النكاح  
 بغيرها حتى يجوز له ان يتزوج اختها واربعها سواها ولا يحل له ان  
يفضلها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد الاقرار كذا في الدرر  
 عند ما يصح اي تصديق الزوج ايضا اي كما يصح تصديقها بعد الزوج  
 المقر بالزوجية لان النكاح ينتهي بالتمسك ولا يبطل بالنسب  
 والتمسك مقرر فصح تصديقها وهذا لان النكاح يثبت بعد موتها

حق الارث والاقرار قائم والتكليف من الزوج لم يوجد فصح التصديق  
 في هذه الحالة فيثبت النكاح بتصديقها فيثبت منها اذا ثبتت  
 بتصديقها كالنكاح ثبتت عينا وهذا لو اقام البينة بعد موتها على النكاح  
 فتقبل وحاصل ان الارث من احكام النكاح وهو ما يبقى بعد موت  
 كالعدة ويجوز ان الارث حكم يثبت بعد موت والنكاح انما ينتهي في  
 حق حكم كان قبل موت واما المستقبل فالنكاح معدوم فيه ونكاح  
 يعرف في البينة **تتم** وفي قاض خان اذا اقر الرجل في حقته او مرضه كمن  
 الذي فيه انه تزوج فلانة بالف درهم ثم محمد وصدقته امرأة في النكاح  
 في حياته او بعد موته فهو جائز ولها الزوج في حياتها بشت النكاح ومحمد  
 بعد الاقرار **الميراث والمهر** بالحل وان صدقها الزوج  
 بعد انقضاء المهر **المهر** المهر المهر المهر مودتها لا يثبت النكاح  
 في قوله اي تزوجت امرأة في حق النكاح والارث ولا ميراث لها منه  
 وقال ابو يوسف فان صدقت فلانة في حق النكاح ومحمد بشت النكاح  
 في الوجه الاول مريض **المهر** المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 الى مهر مكر وان اقر لها بمهر الف درهم ثم ماتت البينة بعد موته ان  
 المرأة وهبت مهر من زوجها في حال حياته هبته صح صح قالوا لا تقبل البينة  
 على التهمة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا مريضة اقرت  
 باستيفاء مهرها ان ماتت وهي منكوسة او معتدة لا يصح اقرارها  
 وان لم تكن منكوسة ولا معتدة صح اقرارها ولو قالت في مرضها لا  
 مهر لي عليه ذكر الخصاف انه يصح اقرارها انتهى هكذا ذكره في محله  
 ولم يذكر اختلافه وذكره الشارعية نفعا عن الذخيرة اختلافه لا رجوع  
 صح اقرارها وقد ذكرناه تفصيلا **فروع** وفي قاض خان  
 لا يصح اقرار الذي مات في مرضه بقبض من داره ولان قبض وارثه



وان كان الكفالة في الصحة سواء كانت المقبوض قائما يد الوارث  
اولم يكن وكذا لو اقر بالقض من اجنبه تطوع عن وارث بقضاء الدين  
ولو اقر لوارث ثم خرج من ان يكون وارثا بان اقر لا فله ثم ولد  
له ابن ثم مات المريض صح اقراره ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت  
الاقرار صح صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار بان اقر لا فله  
وله ابن مات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره لانه صار وارثا له  
بسبب حادث بان اقر لا جنبه ثم تزوجها فانه لا يصح هبة لان هبة  
مكنت مال وذهب لاجنبه ثم تزوجها فانه لا يصح هبة لان هبة  
مريض وصيته والوصية للوارث بطل ولو اقر لمن كان وارثا وقت  
الاقرار وقت الموت وخرج من ان يكون وارثا فله يد ذلك بطل اقراره  
في قول ابي يوسف ولا يبطر في قول محمد مريض اقر لوارثه بعد فقار الوارث  
ليس العبد ولكن لغيره الا جنبه وصدة الاجنبه ثم مات المريض  
فالقيد للاجنبه وتصح اقراره لمقر له قيمة العبد ويكون القيمة بينه  
وبه ساكن الورثة اي الاجنبه مريض عليه دين يحيط بماله فاقر  
المريض بقض وديعة او عارية او مضاربة كانت له عند وارثه صح  
اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى موزع المريض وكذا في محو  
بطل قول الوارث ولو ان رجلا وكل رجلا يسع عبده فباعه الوكيل من وارث  
الموكل ثم مرض الموكل واخر يقبض الثمن بوارثه او اقران الوكيل قبض الثمن  
ودبعة الى الموكل لا يصح وتماه يعرف فيها وان اقر رجل تيسر اي  
على غيره غير الوالد كذا في رسم اي وذلك مثل الافة والعلم لا يثبت اي لا يصح  
اقراره في حق غيره فلا يثبت نسبه منه لعدم ولا يثبت عليه فانه  
اقرار على الاب او جد بانه ابنه وكذا اذا اقر بالجد او بابن الابن فانه  
لا يصح فان فيه حمل النسب على الغير فلا يجوز بدونه اقامة البينة له

في البينة ويرى اي يثبت الا في العلم المقر للمقر اذا مات المقر لم يكن  
له اي للمقر وارث معوف ولو بعيد لو هذه وصية اي ولو كان ذلك الوارث  
كذوى الارحام او بعيد لم يكن له ان يثبت اقراره حجة في حق نفسه فيقبل عند  
عدم الاضرار بغيره حتى يلزم الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا  
تصادقا على ذلك الاقرار وان كان للمقر وارث معوف مطلقا لا يثبت المقر  
لان النسب لم يثبت باقراره فلا يستحق كبره مع <sup>ولو اقر حجة</sup>  
وارث معوف وهذا لان لم يترحم الوارث المعروف وهذا <sup>للمحال لانه لم يترحم</sup>  
لان اقراره يثبت به بالنسب ويستحق مال بعده <sup>الوارث المعروف</sup>  
وهذه النسب مقر على غيره فيدفع لمحقق مال مقر على  
نفسه فيقبل عند عدم كبره لانه دلالة التصرف عند عدم الوارث يضع  
حيثما رجع كان ان يوصي بجميع ماله وكذا في ماله ان يجعل هذا  
المقر له لانه وصيته من وجه حتى كان للمقر ان يرجع عن الاقرار لان  
نسبه لم يثبت فلا يلزمه كمال وصيته ارث من وجه حتى لو ادعى لغيره  
بالكر من الثلث لا ينفذ الا باجازة المقر ما دام المقر مضرا على اقراره  
كانه وارث حقيقة كذا في البينة قاله في النسخ بعد نقل ما ذكرناه وقوله  
حتى كان للمقر ان يرجع ان الاقرار محله ما اذا لم يصدق المقر على  
اقراره قبل رجوعه اولم يقر بمثل اقراره اما اذا صدق اقراره قبل  
رجوعه او اقر بمثل اقراره فلا ينفعه الرجوع عن اقراره كذا في  
بعض شروخ السراجية انتهى وفي نصاب الزايع ولا يصح في النسب  
بغير الوالد بن كالا في العلم كحديث عمرو بن العاص عن ابيورث جميل  
الابنة اي صحوا نسبه على غيره فمن اقر بان في حق حمل نسبه على غيره  
وهو الابن ولو لم يكن له وارث غيره قريب او بعيد فالجواب  
لان اقراره صحيح في حق نفسه وله ان يوصي بجميع ماله وهذا المقر



مقدم على المحو صلي لم يمازاد على الثلث انتهى ومن مات ابوه فاقرباؤه  
 شركه اي شرك الا في المقر في الارث لنفاذا اقراره على نفسه ولا  
 يثبت نسب اي نسب الا في المقر من ابيه لما ذكرنا ان اقراره مقبول في حق  
 نفسه غير مقبول في حق غيره فلا ينفذ في حق ابيه فاذا قبل اقراره في حق  
 نفسه يستحق المقر نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي ليلى يجعل  
 اقراره شايعة في المقر من نصيب ما يخص من ذلك حتى لو كان  
 لشخص مات ابوه انه معروف فاقرباؤه اخر فكذا اخوه المعروف فيه اعطى المقر  
 بنصف ما في يده وعند مالك ما في يده لان المقر قد اقر بنصف ما في يده  
 في النصيب فنقد حصته وبطل ما كان في حصته اخيه فيكون له ذلك ما في يده  
 وبعد من جميع اقراره في الحال والسبب الاخر في نصيب اخيه بطل اقراره  
 لما فيه مما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر يساويه في التحقيق والمحقق في مقام  
 بالتجارة يجعل ما في يده كالمالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو اقر باخذ  
 تأخذ ذلك ما في يده وعند مالك ما في يده ولو اقر ابن بنت با في ذلك جعلها  
 ابن وبنت يقسم نصيب المقر من احاسا وعند مالك اربعاء والخروج ط ولو  
 اقر بانه انما اقر بانه اخيه اخذت من ما في يده ولو اقرت بجدة هي ام الميت  
 اخذت سدس ما في يده لما يعامل لو ثبت او ثبت ما اقر به وتماه يعرف في  
 التبعية ولو كان لابيهما الميت صفه ابيه دبر على شخص يعني ترك شخص  
 ابنته وله على اخر مائة درهم مثلا فاقرا احد هما بنصيب ابيه نصفه اي  
 نصف الذي يعني فاقرا احدهما ان اباه كان قبض خمسين درهما فاشفع  
 البنت ولا ينفذ المقر في ذلك لان المائة مائة ميراثا بينهما فلما اقر احدهما  
 بنصيب ابيه هو ذلك في نصيبه خاصة فيثبت حصته الا في لما كانت تجعل  
 كان المقر استوفى نصيبه ولان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين  
 على الميت لان المقر غير الدين فيكون مضمونا على التبعين دين في

زمنه ثم يقاضان فاذا كذب اخوه لا يصدق اخوه عليه فينفذ في حق  
 خاصه فوجب على الميت خمسون درهما على زعمه والدين مقدم على ميراث  
 فاستغرق نصيبه فلما باخذ من اخيه المكذب لان الوارث لا يأخذ شيئا الا بعد  
 قضاء الدين فيؤدي الزور فلما اقرت اباه قبض كل الدين والمكذب يحالها  
 كان جوابه كالاولي الا انه يحلف المكذب في قضاء الدين باليه لا يعلم انه قبض  
 الدين فان نكل برات ذمته وان حلف دفع اليه نصيبه يحلف المكذب الاول  
 فيك لا يحلف في الغرم لان حلفه لان حلفه حصل من جهة المقر فلا يثبت  
 التحليف وهناك يحصل الا النصف فيحلف ولو ترك الميت في هذه الصورة  
 مائة اخرى غير الدين والمكذب يحالها فاقسمها رجع المكذب على الغرم  
 بنصيبه من المائة الدين لما قلنا وللغرم ان يحلف لما بينا فان نكل برات  
 ذمته وان حلف اخذ نصيبه وهو خمسون درهما من الغرم ثم يرجعها  
 الغرم بذلك على المقر باخذ من من نصيبه من الشركة لما اقر بنصيب ابيه  
 المائة فحق اقر عليه بالدين والدين مقدم على ميراث على الوجه الذي بيناه  
 هكذا ذكره الزيلعي في التبعية **شتمه** وفي المقر في الاقرار اقرت  
 الحرة المكلفة بدين لاخر فكذا بها زوجه هي اقرارها في حق زوجها عند  
 ابيه 2 وتجس الكفرة وتلازم كالدين البتات بالمعانية كالاستهلاك او الشريك  
 او البينة وعندهما لا تصدق في حق الزوجه فلا تجس وتلازم لان فيه  
 منع الزوجه عن غيباتها واقرارها لا يرجع اليها بل حق الزوجه قال صاحب  
 المنهج ولا ينبغي ان نقول على قولها **شتمه** فيما افترق وانقضت لان الغيب لا  
 البتة او بعض اقرارها يعلمها الاقرار ليتوصل بذلك الى منعها بالجس عند  
 عن زوجها لما وقفت عليه مرارا حين اثبتت بالقضاء والدين اعلم  
 وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الاقرار حجة قاهرة على المقر ولا ينفذ  
 على غيره ومما حرمه عن الواقر هو بدينه لا وقاله الامن من العيب



فله بيعها لفضائه وان تضرر المستاجر ولو اقرت مجهولة النسب  
 بانه بنت اب زوجها وصدقها ابها انسخ النكاح بينهما بخلاف ما  
 اذا اقرت بالرق وطلقها بعد الاقرار بالرق لم يحكم الرجعة ادعى  
 ولها انتم المبيعة وله ان يثبت نسبته وتعدك الى حرمان الاخ  
 من الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرته في  
 حيات اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه كما في الجمع كذا في الفوائد  
 الزينية ولا ينفي من هذا القيس ان من كان في اجارة غيره فاقرب  
 لآخره من فاته له جسمه وان تضرر المستاجر وهي واقعة الغنى  
 ولم نرها غلا حركها مجرول النسب اقرب بالرق لانسان وصدقها  
 بمقرله وله اولاد وزوجه وكذا بها الزوج صح في حق المرأة بمقرله خاصة  
 حتى اذا علق بعد الاقرار ولد بذكره رقيقا ولا يصح في حق الزوج وحق  
 الاولاد فلا يبطل النكاح واذا ولد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت  
 الاقرار احرار كصدهم قبل الاقرار بالرق واما ولد علق بعد الاقرار  
 فانه يكون رقيقا عند المجرول اذا حكم برقا وله الرقبة رقيق وحر  
 عند محمد لانه تزوجا بشرط حرته اولاده منها فلا تصدق على ابطال  
 هذا الحق مجرول النسب حر رعبه ثم اقر بالرق لانسان وصدقه  
 بمقرله صح اقراره في حق خاصة دون ابطال الصنف فان الاقرار  
 مجتبه خاصة فان مات العقيق يرثه وارثه ان كان له وارث شرعي  
 والا فالمقرله فان مات المقر ثم العقيق فله لثمة لعصبة المقر قال رجل  
 لآخر لي عليك الف فقال في جوابه الصدق او الحق اذ البيعة او قال  
 حقا او صدقا او بعتين او كرر لفظ الصدق او الحق وكلمه بان قال  
 البركف لا اقرار لانه مما وصفه الدعوى فحلح للمكاتب ويستعمل  
 في التصديق عرفا كانه قال ادعيت الحق ولو قال بحق والصدق

صدق

صدق واليقين حق لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه يصلح  
 للابتداء قال لامته يا سارة رقة يا زانية يا مجنونة يا ابنة اوقال هذه اس  
 ففعلت كذا وباعها فوجد بها واحدا من هذه العيوب لا ترد به اي لا ترد  
 الامة بعد البيع بواحد من هذه العيوب لانه غير الاخر لانه وقد كفا  
 اعلام كفاي او حضوره لتحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا قال  
 لامرته يا كافرة لا يفرق بينهما والاخر يثبت بخلاف هذه سارة او ابنة  
 او زانية او مجنونة حيث وردت بواحد من هذه العيوب وبخلاف ما  
 حالف في او هذه المطلقة فعلت كذا حرك تطلق امراته اقرار السر  
 بطريق محذور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر وان سحر بطريق مباح لا  
 يعتبر اقراره بمقرله اذ كذب المقر فيما اقر به بطر اقراره الا في الاقرار  
 بالحرمة والنسب ودلاء العتاة والوثق والطلاق والرق اذا اقر  
 بشيء ثم ادعى تخفى لم يقبل كما في حاشية الا اذا اقر بالطلاق بناء على  
 ما افق به بمقرله ثم ثبتت عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين  
 يقع لا يقع ديانته وبه صرح في الغنية اقرار المكره بالطل الا اذا اقرت اس  
 مكرها فقد افق بعض المتأخرين بصحته كما في سفة الظهيرية المقر اذا  
 صار مكذبا شرعا بطر اقراره انما قال في البرزخية في آخر كتاب الاقرار  
 لا يملك الوارث الاستخلاص جميع الشركة اذا كان معه وارث اخر فان  
 لم يكن معه وارث اخر ملكه بقضاء دين المرم اذا باع مع وارثه فيه  
 عينا وعليه دين مستغرق بجواز البيع وبمقر الوارث بان يبلغه ان تمام  
 البقية كما قلنا انه يملك الاستخلاص اخر فيه لامرته التي ماتت عن ولد  
 بقدر مهر مكرها وله ورثة اخرى لم يصدقوه في ذلك قال الشيخ في الامام  
 لا يصح اقراره قال ولا ينافي هذا ما تقدم من جواز الاقرار فيه  
 لها بقدر مهر مكرها لان الغالب هنا بعد موتها ترثه بيتها ورثتها



اود جبتها المهر بخلاف الاول اقر لوارث بدين وفي الشركة دين غير محظ  
 صحيح كذا محظوم هذا الا براح ارباب الدين بل براح المقر اقر لوارث بدين  
 ثم صار مجبوا بان اقر لاجته بدين ثم دلله ابن صح اقراره لان المنظر  
 وقت الموت لا وقت الاقرار ولو بعكس ان كان بسبب القرابة لا يصح  
 لو اقر لابن كافر لم يملك عند الموت انتهى وفي فتاوى قاضي خان ولو ابراء  
 محرمين غيرهم بغير قبض فان ابراء الوارث لا يصح ابراءه لانه الوارث اصلا  
 او كفيل وان ابراء الاجنب فان كان الاجنب كفيل عن الوارث صح ابراءه  
 كانت الكفالت بامر او بغير امر وان ابراء الاجنب في كفو لم يصح  
 ابراءه لان ابراء الاصيل ابراء الكفيل وفي البنزانية في اخر الباب من كتاب الاقرار  
 صالح احد الورثة وبراء ابراءا عاما ثم ظهر الشركة شيء لم يكن وقت  
 الصلح سمع دعوى حصته منه على الاصح وفي ثمانية وهي الميت اذا  
 دفع ما كان في يده من تركته ميت الى ولد الميت وشهد الولد على نفسه  
 انه قبض تركته والده ولم يبق له حق من تركته والده قيل ولا كثير  
 الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركته والذي  
 واقام البينة قبلت بينته وكذا لو اقر الوارث انه قبض ما على  
 الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل دينه لو والده سمع دعوى  
 انتهى ادعى عليه كفا لانه معينة فانكر فبرهن المدعي وقضى على  
 الكفيل كان الرجوع على مديون اذا كان بامر قال وخبره عن  
 هذا الاصل مسكتان في قضاة خلاصة الاول لو اقر المشرى  
 ان البايع اعترف العبد قبل البيع وكذا في النكاح حتى ينفق بالثمن  
 على المشرى لم يبطل اقراره بالثمن بغير قبض عليه والثانية اذا  
 ادعى مديون الا ابراء او ابراء على رث محرم وحلف وقضى له  
 بالدين لم يجر الوكيل مكذبا حتى لو وجد بينته تقبل لانه الفوائد الربوية

وزاد فيها مسائل الاول اقر المشرى بالملك لبايع حيا ثم اتفق بينته  
 ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يوم  
 بالتسليم اليه الثانية اقرت زوجها غائب وفطم بعد كعدة وقرض القاض  
 له النعمة ولها البينة ثم خضر الاب ونفاه لانه قطع النسب ولها  
 اختان في تلخيص محرم من الشهادة وعلى هذا الوجه في العبد ثم  
 اشترى عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم اشترى  
 لها لا يخفى ومثله الموقف المذكورة في السعاف قالوا اقراره في  
 يد غيره انها وقف ثم اشترى اودرها صارت وقفا مواخضة له  
 بزيحم انتهى الاقرار بشيء باطل في لواء له بارش يده التي قطعها  
 خمسمائة درهم ويده صحيحان لم يلزم شيء في القاتار رائية  
 الا اذا اقر لزوجه بعد هبتها له على كهمر على ما هو المحظوم وعند  
 القنية ويجعل زيادة ان قبلت والهبة خلاف لعدم قبضه لما في مهر  
 البنزانية وعند في كونه الفرع داخل تحت الاصل المذكور في القاتار رائية  
 حتى يجتمع في اخراجه منه نظري عرف بالتأمل انتهى ما في فتاوى قاضي  
 خان من كتاب الصلح ولو اقرت المرأة انها صاحبة ابن زوجها ومثوفت  
 نصيبا من كل مال ومالكان الميت على فلان بن فلان جاز ولو اقرت  
 انها ابراءت غريم ميت عن حصتها من ماله الذي كان عليه بان يقول  
 من مال نفسه واستوفت منه كان جائزا انتهى وقال محمد في فتاواه  
 نقلا عن النعمة سئل ابو حامد عن امرأة كانت لها على زوجها صداق  
 فافترت بان هذا الصداق الذي في عنده من ماله فلان بن فلان  
 لاحق في ذلك ومودعها منه لم بعد ذلك ابراءت زوجها عما في ذلك  
 الصداق ابراء قال لا يبرأ وسئل عن ابو الفضل فقيل لا يبرأ ذكر  
 في ادخل كتاب صلح نقلا عن ثمانية قال محمد عن المهر اقر له بالالف



على ان اعطيك مائة فافترس المائة ولو قال عني ان احط عندك  
 مائة فافترس جاز يحط انتهى **كتاب** في بيان احكام **الصالح** وجه  
 مما سبته في ايراده بعد الاقرار ان انكار المقر سبب للمحسنة و  
 هي تستدعي **الصالح** قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين  
 اقتتلوا فاصحوا بينهما الآية وهو لم ينص الى الصلح خلاف المحاصة  
 لما في الخبر قال في الاختيار وهو ضد الفساد يقال صلح بيني  
 عنه الفساد واصلح المريض اذا زال عنه المرض وهو فساد المراء  
 واصلح فلان في سيرة اذا قلع عن الفساد انتهى وقيل **الصالح** اسم  
 من المصاحبة وهي مسالمة بعد المحاربة واصلح من الصلح وهو مستغف  
 كمال وفي الشرح ما ذكره المحقق بقوله هو **الصالح** في اصطلاح الفقهاء  
 عقد اي عبارة عن عقد يرفع النزاع يعني يرفع به المنازعة بين  
 الخصوم قال في الاختيار وفي الشرح عقد يرفع به المنازعة والنزاع  
 بين الخصوم وهما منشاء الفساد والغف وهو عقد شرعي مبدئي  
 اليه قال الله تعالى فاصحوا بينهما وقال **الصالح** خير وقال عليه السلام  
 كل صلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او حلالا حراما وقال  
 عمر رضي الله عنه في الخصوم في اصطلاح انتهى سبب تعلق التمسك بالمعذور  
 بتعاطيه في تفرغ الاصول وركنه الاجاب والقبول الموضوعات له  
 وشرط العقل والبلوغ والحكمة وشرط ايضا كون المصالح عليه حالا  
 معلوما ان كان يكتسب الى قبضة حتى يجمع الصلح مما جنى ما ذود ان  
 ويجوز الاعتناء عنه ولو كان غير حال عرى **الصالح** الواقع منه عن  
 كالتصالح والتفريق فيكون يجوز معلقا جزئيا بين ومن بعد ما ذود  
 المصالح عنه مما لا يجوز الاعتناء عنه

كحق شفعة وحده قذف وكفالة بنفس وطلب **الصالح** كاف من القبول  
 من المدعي عليه ان كان المدعي مالا يتبعين بالتعيين وان كان  
 مما يتبعه فلا بد من قبول المدعي عليه لما مر ان طلب البيع من غيره  
 يحتاج الى القبول وحكمه اي الاثر ان ثبت للصلح وقوع البراءة عن  
 الدعوى لما مر انه عقد يرفع النزاع كما في التمسك وفي البحر حكمه في جانب  
 المصالح عليه وقوع الحكم فيه للمدعي سواء كان المدعي عليه مقرا او  
 منكرا في المصالح عنه وقوع الحكم فيه للمدعي عليه ان كان مما يحتمل  
 التمسك كالمال وكان المدعي عليه مقرا به وان كان مما لا يحتمل التمسك  
 كالقضاء حكمه وقوع البراءة لما اذا كان منبرا مطلقا كذا في شرحه  
 وقوله في **الصالح** خير قالوا معناه جنس **الصالح** خير ولا يبعد ان **الصالح**  
 المذكور يعني بين الزوجين لانه خير من مخرجه التعليل والعللة لاستيفه عمل  
 الحكم كذا ذكره الزيلعي ثم قال ليعلم بهذا ان جميع انواعه حسن لان  
 فيه اطعافا بالناس ورفع للمنازعات الموبقات عنهم وهو ضد المصاحبة  
 وهي منهي المنازعة بين عنها بقوله تعالى ولا تنازعوا في الصلح  
 ذلك لان طلب جميع ما ستمحق يودي الى الامكان لاسيما عند التماس  
 وفيه فساد عظيم والى هذا اشار رابن عيسى السلام بقوله ردوا الخصوم  
 كي يصطالحوا انتهى ويجوز اي **الصالح** مع اقرار اي من المدعي عليه  
 او سكوت اي منه بان لا يقر ولا ينكر والتمسك به في ذلك هو في قوله تعالى  
 و**الصالح** خير وعرف باللام فالنظر العموم كذا قاله الاكبر في العناية وقدم  
 تفصيله انما وفيه تنصيص على هذه الانواع ضرورة لان الخصم  
 وقت الدعوى اما ان يسكت او يتكلم بحسب ما هو لا يخفى عن الغنى  
 والاثبات لا يقال قد يتكلم بما لا ينصل محل النزاع لانه سبب في ذلك  
 بحسب كذا قال في العناية ثم قال لو كان ذلك جائزا لقوله في **الصالح** خير



فانه باطل باطلا فيستأثرها فان قيل منع الاطلاق لقوة في صلح  
 الزوجية في قوله فلا جناح عليهما ان يصاحبا بينهما <sup>سياق</sup>  
 صلحا والصلح خير فيكون مقيدا وكان للجهاد جيب بان الاعتبار  
 لعموم اللفظ لا خصوص السب وبانه ذكر للنكاح اي لا جناح عليهما  
 ان يصاحبا لان الصلح خير وكان عاما ولا نه وقم عليه ان يصاحبا  
 في سياق الشرط وكان مستقلا وقوله والصلح خير كان في الحال ولم  
 يكن اتاه بل اجنه فاقبل للمناه ولكن حرفة الى الكلام مستند لان الصلح  
 بعد العين و صلح كمدعي و صلح من ادعى على امرائه نكاحا فانكرت  
 و صلح من ادعى على اخر قد لا يجوز فيعرف الى الادنى وهو صلح عن  
 اقرار اجيب بان ترك العمل بالاطلاق في بعض المواضع مما لا يستلزم  
 تركه عند عدمه ولقد علم كل صلح جاز بين المسلمين الاصلح احل  
 حراما وحرم حلالا وقال في لا يجوز مع انكار او سكوت لانه صلح احل  
 حراما وحرم حلالا وذلك حرام غير مشروع بالحديث المذكور وذلك لان البطلان  
 كان حلالا للدافع حراما على الاخذ بما الصلح يتفكر الامر فيكون حراما على الدافع  
 حلالا وان كمدعي عليه يدفع المال لانه كخصومة وهذا ركن وهو حرام ولنا  
 ما تلوينا من قوله في الصلح خير واول حديثه فيمنع الذي احل حراما  
 لعينه لما اذا صلح على خرافة او خنزير او حرم المراد من حلالا لعينه لما اذا صلح  
 مع زوجته على ان لا يبيعا ضريرا او على ان لا يبيعا جارية كذا ذكره  
 في شرحه التاني ثم قال وحمله على هذا الاول لان الحرام مطلق ما هو حرام  
 لعينه والحلال مطلق ما هو حلال لعينه وذكر فيه تمام وقاد صورته الصلح  
 على الانكار ما ذكره بسبب انه اذا صلح عن النكاح على ان يأخذ كمدعي  
 المال كمدعي عليه بطريق الصلح ويترك كمدعي في يد كمدعي عليه اما  
 اذا صلح عن النكاح مع كمدعي على ان يسلم العينة بما لا يخرجه منه جان

ذلك

ذلك بالاتفاق انتهى فالاول اي الصلح مع الاقرار كما يبيع اي في احكامه  
 ان وقع اي صلح عن مال بما لان حقيقة البيع مبادلة مال بمال كما  
 مر ثم فرغ على هذا الاصل فقال فثبت فيه اي في هذا الصلح الكسفة يعني  
 في هذا الصلح احكام البيع من الكسفة سواء صلح على دار او عن دار  
 لما في شرحه هو قايمة لابن كمدعي بالعب وخيار الركن والشرط اي  
 وخيار الشرط وقدم تفصيلا في كتاب البيع فاذا صلح عن دار او على دار  
 فلا يبيع الكسفة ويثبت الرد بان يجزئها الثلاث لكل واحد من كمدعي  
 وكمدعي عليه في بدل الصلح والكسفة عنه قال كمدعي في ثوابه في فصل شرط  
 الخيار بالصلح قال كمدعي اذا ادعى مائة فصاحبه منها على عبده وشرط الخيار  
 للمدعي او لنفسه ثلاثة ايام فان صلح جائز والخيار رجاء ويستوى ان  
 يكون كمدعي عليه مقرا او منكرا وفي الرجاء صاحبه على كمدعي لم يبره فله  
 الخيار اذا رآه واذا كان له على رجل عشرة دنانير ففصله على ثوب ويستط  
 المظنة كخيار ثلاثة ايام ودفع الزوج الى الطالب فله عند قبل  
 الثلاث فهو هذا من قيمته والدنا ينز على صاحبه وان كان شرط الخيار  
 للطالب وهكذا في مدة الخيار فانه يبيع الى البعض هكذا مضمنا بالعين  
 ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له خيار ثم صلح كما في البيع صلح  
 على شيء لم يبره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية انتهى ونفسه اي  
 هذه الصلح جاز له البطلان الذي وقم عليه الصلح لانها هي كخصمته الى  
 كمدعي لا جاز له كمدعي عنه يعني لا يفسده جهالة كمدعي عنه لانه  
 يسقط والى كمدعي لا يفسد الى كمدعي عنه في الاختيار لا يفسده جهالة  
 كمدعي عنه لانه كفاية وتشتط القدرة على تسليم البطلان حتى اذا كان  
 البطلان غير مقدور التسليم يفسد لان الذي وقم عليه الصلح كمدعي الى  
 تسليم وكذا لا يفسد كمدعي الا جاز اذا جاز الاجر مؤجلا لما في التبيين قال



ابن المكددة في الوفاية عند قوله ويغضه جهالة البديل يعني اذا كان  
 محتاجا الى قبضة لان جهالة بعضه الى الكمازعة فلا بد من اعلانه وان  
 لم يكن لا يستلزم معلومته فان من ادعى حقا في دار ادعى المدي عليه  
 قبله حقا في حادثة فظلمها على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل  
 صاحبه صحيح وان لم يكن ذلك مقدار حق كل واحد معلوما لا جهالة  
 اساقط لا يفيض الى الكمازعة انتهى وان لم يتحقق بعض المصالح عنه  
 وهو مدي من الدار وغيرها او كلفه او لم يتحقق كل المصالح عنه عن  
 اقرار رجع اي مدي عليه بكل البديل اي بكل بدل الصالح من العوض  
 في الثاني كما في البيع او بعضه اي رجع تحضه ذلك من العوض في صورة  
 المتحقق البعض صورته اذا ادعى زيد على بكارا او بعضا وصالح بكار  
 في الاول على الف وفي الثاني تحضه ثم استحق عمر و كليهما فان مدي  
 يرد ما قبضه من بدل الصالح فاذا استحق بعضه في صورة دعوى كليهما  
 فان المدعي يرد كل البديل فان مدي عليه ما بذل العوض الا الدفع  
 لخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاحتقاق ظهرت لخصومة له في بعض العوض  
 في يده غير تحضر على عوض مدي عليه فيسرده كالمكفول عنه اذا  
 دفع المال الى الكفيل عن عوض دفعه الى رب الدين ثم ادعى بنفسه  
 قبل اداء الكفيل فليسرده لعدم استعماله على عوضه فان قلت  
 يستحق هذا بما اذا ادعى دارا وانكر المدي عليه ودفع مدي الى ذي  
 اليد شيئا بطريق الصلح واخذ الدار ثم استحق فان لا يرجع على المدي  
 عليه بما دفع مع انه يظهر الاحتقاق تبين ان المال في يده غير متصرف  
 على عوض الدافع وهو قطع لخصومة قلت اجيب عنه بان مدي عليه  
 مضطر في دفع ما دفع لقطع لخصومة فاذا استحققت زالت الضرورة  
 الموجبة لذلك لا انتفاء لخصومة فيرجع واما المدي فهو خير في

دعواه

دعواه وكان الدفع باختياره ولم يظهر عدم الاحتقاق فلا يسرده كذا افاده  
 في العنانية وان لم يتحقق بعض البديل الاختيار يظهر اوله يعني ولو  
 لم يتحقق بعض المصالح عليه وهو البديل اذ لا بد من الصلح عن اقرار رجع  
 اي مدي عليه بكل المصالح عنه اي في صورة الاحتقاق الكل او بعضه اي رجع  
 بعض المصالح عنه اي في صورة الاحتقاق البعض يعني رجع بذلك العود  
 من المصالح عنه اعتبارا للبعض بالكل لان كل واحد منهما عوض عن الآخر  
 فابهما لم يتحقق عليه ما اخذه رجع عما دفع ان كلاهما لخل وان بعضا بنا البعض  
 تحضه لان حكمهما وضعت والصلح عن اقرار كالباع كما مر وان دفع اي  
 الصلح عن اقرار عن مال منقوضه كالتحذمة كسكن الدار وكخو اعتر اجارة  
 يعني يكون الصلح كالاجارة لا يجوز على السبب عقوده كما في التبيد اذ العبرة  
 للمعانى فوجب حمله على الاجارة لوجود معناها فيه وهو تسليم المنافع حال  
 في شرط فيه اي في هذا الصلح التوقيت يعني فاذا اعتبر بالاجارة كان  
 التوقيت من شرطه حتى لو وقع الصلح على سكن بيت بعينه الى مدة  
 معلومة جاز ولو وقع على منفعة الى ان يموت لم يحضر لعدم التوقيت المعلوم  
 قبل هذا اذا كان البديل منفعة يعلم بالتوقيت كالتحذمة وسكن الدار  
 بخلاف ما اذا وقع الصلح عن المال على نقل على خدمة العبد او سكن دار  
 سنة وفيما عداه لا يستلزم التوقيت في هذا الاصلح على  
 صنع الثوب او ركب الدابة او حمل الضحى الى موضع من هذا المثل كذا في  
 انتهى ويبطل اي صلح المذكور بموت احدهما <sup>قال في الوفاية</sup>  
 اي اجد المتعاقد في مدة كما هو حكم الاجارة <sup>في شرط التوقيت</sup>  
 قال في التبيين ولو مات احدهما او فوات محل المنفعة <sup>خاص بان ادعى رجا</sup>  
 قبل التبعثاء بطل الصلح فيرجع بالمدي ولو كان ذلك فوقي الصلح <sup>في شرط التوقيت</sup>  
 بعد متبعثاء بعض المنفعة بطل فيما دفع ويرجع بالمدي بقدره ثم قال





وهذا كله قول محمد وهو القياس لانه اجارة وهي بطل بذلك وقال ابو يوسف  
لا يبطل الصلح بموت المدي عليه بل المدي يستوفى المبلغ على حاله وان  
مات المدي فكذلك خذمة العبد وسكنه الدار والوارث يقدم مقام  
فيهما ويبطل في ركوب الدابة وليس الباب لان الصلح لقطع المنازعة وفي  
ابطاله بموت احد هما اعادة فيبقى فيما لا ينفك من الناس فيه مطلقا لانه  
يمكن الاستيفاء فيه اما باستمرار العاقدا او باقائه واركائه مقامه فيما يتفاوتون  
فيه للباب والركوب الدابة مات المدي عليه لا مكان الاستيفاء  
بالاستمرار وان مات المدي يبطل لغرض اقامة الوارث مقامه فيه لانه يتفرق  
المالك فيه بذلك وان قتل العبد يبطل الصلح عند محمد مطلقا كالاجارة  
لان اجارة على ما بيناه وعند ابو يوسف بنظر فان قتل المدي او الاخير  
بغنى ثمنه او بكتفى بغير ثمنه عدا فبطلت اذا قتل العبد هو  
مخومه لكن ثبت له الخيار لاحتمال الاختلاف بينهما في الخدمة فالخيار  
بالاول لا يكون رضائي بالثاني وان قتل المدي عليه يبطل بالاجماع لان  
المولى لا يضمن عبده فصار له اذا مات خلع العدة واعتقه لمولى  
بغلاف المهرهون حيث يجب على المولى ضمان بالانفاق والعنف لانه  
فوت الاستيفاء لما حصل بعد الرضا والقبض انتهى والاخير ان اى  
الصلح عن سكوت وانكار معطوف على قوله فالاول معاوضة في حق  
المدي فانه ياخذ عوضا عن حقه لانه المالك واجب في زعمهم وفداء العبد  
وقطع كما راعى التراضي في حق الاخر اى المدي عليه كمنكر لانه لو كان  
يسقى التراضي ولغرم العبد فكل منهما مؤاخذ بزعمهم ويجوز ان يكون  
شيء واحد حكما في مختلفات باعتبار شخصين كالنكاح 2 موجب لكل  
في المتناكحين والخدمة فاصولها وهذا في الانكار ظاهر لانه يشبه  
بالانكارات ما يعطيه لقطع خصوصية وفداء العبد وكذلك السكوت

لانه يحتمل الانكار والاقتران في اجارة الانكار راجحة اذا حصل فداء الدم فلا  
يجب عليه بالشك كذا في التبيين وقال في المنع وهذا في الانكار رضا هرثاما  
في السكوت فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك  
انتهى ثم فرغ على هذا الاصل بقوله فلا سقفة في دار صولح عنها اى عن  
الدار مع احد هما اى مع السكوت او الانكار ريعن اذا ادعى رجل على الآخر  
داره فسكت الاخر او انكر فصالح عنها بدني شيء لم يجب سقفة لانه بدعي  
انها داره وانه يسبقها على ما كانت له وان المدعى الى المدي ليس بدعي  
عنها وانما هو لا فتهاء العبد وقطع خصوصية للمعاوضة فلا يصدق المدي  
في زعمه انه اخذ بمال عوضا عن حقه من غير بينة ويجب اى يثبت  
السقفة في دار صولح عليها اى على الدار اى في صلح على دار بان تكون ملكا  
وان كان عن انكار او سكوت لان المدعى ياخذها عوضا عن حقه في  
زعمه فيعادل بزعمه فصار كانه قال اشترى بيته منه والاقتران هنا مثلها  
في المنع قال الفقيه ابو الليث في الخزانة والصلح لا يجوز في ثمانية اشياء  
في كدود والقصاص والسقفة والخيار ودعوى الطلاق والنسب  
والرق والولاء وسياسة ثمانية انك الدماء قال المصنف في فتاواه ادعى  
دارا في يد رجل فصالحه المدي عليه على ان درهم على ان يسلمها ثم ان المدي  
عليه اراد ان يقيم بيته انزاله ليرجع بالالف ليس له ذلك وكذا ان اقام  
بيته انزاله ليرجع بالالف كانت لعفان اشترها او انزالا كانت لابيه  
فلان مات ابوه وتركها ميراثا له وهكذا روى ابن سماعه عن ابو يوسف  
انتهى وما تحقق من مدي اى في صورة الصلح بسكوت او انكار  
بعضا او كلا يعني لو ادعى رجل على شخص شيئا وانكر ثم صالحه على شيء ثم  
تحقق المدي بعضه او كله يرد المدي حصته من البذل يعني يرد  
المدي عوض الذي اخذه كله او بعضه قدر ما تحقق على المدي



عليه لان ما اخذه عوضه زعم المدعي وبالحق فان العوض فلزمه  
رد العوض ويرجع الى المدعي بالخصوص فيه يعني في حق المدعي المستحق  
في قدر ما استحق لان المدعي عليه لم يدفع العوض الا بعد دفع خصوصته عن  
نفسه ويبقى المدعي في يده بلا خصوصته احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده  
وتبين انما ان المدعي لم يكن له خصوصته فيرجع عليه فصار نظيره ما  
اذا ادعى المكفول عنه المال الى الكفيل لم يقض الدين من عنده ويكون له  
ذلك ثم ترضى المكفول عنه الدين رجوع على الكفيل بما اعطاه لان غرضه  
لم يحصل له وانما يرجع المدعي بالخصوص لان المستحق قام مقام المدعي  
عليه حين اخذ المدعي عنه فيكون له ان يخصه كذا في التبيين وما  
استحق من البذل اي الذي وقع عليه الصلح في يد المدعي بضمنا او  
كلا يرجع المدعي الى دعواه في قدره يعني يرجع الى الدعوى في كله ان  
استحق كل البذل ويرجع الى الدعوى في بعضها ان استحق بعضها  
العوض لان المدعي لم يترك الدعوى الا ليقسم له البذل فاذا لم يسلم  
رجع بالمبذل لان البذل في الصلح عن النكاح هو الدعوى بخلاف ما لو  
ادعى دارا فضا كما هو المدعي عليه على بيع الثوب منه بها فاستحق الثوب  
من يد المدعي يرجع المدعي بالمدعي على المدعي عليه لا الى الدعوى  
لان الاقدام على البيع منه بالمدعي اقرار منه يكون المدعي حقا له ولا  
كذلك الصلح لانه قد يقع لدفع خصوصته كذا افاده في التبيين وفي  
قاضي خان رجل له رجل الف درهم فضاكم على مائة وقبض المائة  
ثم استحق المائة فانه يرجع عليه بالمائة ولا يبطل الصلح سواء كان  
الصلح بعد الاقرار او بعد النكاح وكذلك لو وجدها ستوقه او شهرجة  
بردها ويرجع بمائة جواد وان ضاكم من الدراهم على دينار و  
قبض الدينارين ثم استحق الدينارين بعد افتراقهما بطل الصلح و

ان استحق قبل الافتراق ويرجع عليه عند تلك الدائره ولا يبطل الصلح  
وتجاء بطلبكم وهذا ان البذل قبل التسليم اي الى المدعي كاستحقه اي  
البذل في الخصم اي في فصل الاقرار فصل السكوت والالتزام فاذا كان  
كاستحقا فم يبطل الصلح لان هذان البذل في البيع يبطل البيع فكذا  
هذا قال في التبيين وهو فصل الاقرار لانه بيع حقيقة على ما مر  
وكذا في فصل النكاح والسكوت لانه بيع في حق المدعي فيبطل بطلانك انتهى  
فان كان عن افتراق ويرجع بعد الهلاك الى المدعي وان كان عن النكاح  
رجع الى الدعوى فاذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل  
الصلح في قدره ويبقى الباقي كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
اذا كان البذل مما يتعين بالتعيين كالدرهم والدائره لا يبطل بهلاكه  
لانها لا يتعينان في العقد والفسوخ فلا يتعلق العقد بها عند الافتراق  
البعضا وانما يتعلق بمثلها في الذمة فلا يتصور فيه الهلاك وفي الضريبة  
ادعى ما لا على رجل فقبض ثوبت دعواه صالح بمقدار معلوم فلما قبض بدل  
الصلح اقر بان دعواه كانت باطله للمدعي عليه ان يرجع بما اعطاه  
من قبل الصلح قال لانه كان المدعي عليه منكرا وصالح عن مجرد الدعوى  
انتهى وفي الفتاوى السراجية صالح عن الف درهم على مائة فاستحققت  
المائة رجوع بمثلها وان كان الصلح على جنس اخر فاستحق فان كان الصلح  
على دينار فلم ان يأخذ مثله ان لم ينفرقا وان استحق بعد الافتراق  
بطل الصلح وكذا ان كان الدين حنطة فضاكم على عشرة ثم استحق  
العشر بعد الافتراق بطل الصلح اذا كان له على اخر عشرة دراهم وعشرة  
اقطعة حنطة فضاكم على احد عشر درهما فاره قبل القبض انتفى  
الصلح بمقدار الدرهم الواحد قال المستحق بدل الصلح وهو غير عين  
رجع المدعي على دعواه ان كان الصلح عن النكاح وان كان عن اقرار



عاد كدعاه انتهى ولو صالح على بعض دار يدعيه يعني اذا ادعى رجل  
على آخر دارا فصاحك على قطعة من الدار لا يصح اي الصلح لانما قبض  
عين حقه وهو على دعواه في الباقى لان الصلح اذا كان على بعض المدعى  
كان له شيئا لبعض الحق ولفظ لا لبعض والاحتياط لا يدعى العين  
بل هو محض من بالدين حتى اذا امت واحد وترك ميراثا فبرأ بعض الورثة  
عن نصيبهم لم يكن لكونه ابراء عن الاعيان كذا في كمال المحقق فتاواه  
وفي تخايفه ولو ادعى حقا في دار يدعيه ولم يسم فصاحك على بيت معلوم  
من هذه الدار اذن دار له اخرى جاز وان صاحك على بيت معلوم من  
الدار التي فيها حق ثم اقام المدعى بعد ذلك بيته ان جميع الدار له لتأخذ  
الباقى فظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن مساعة عن محمد انها  
يقبل ويقضى له بجميع الدار ولو ان المدعى لم يسم البيته وكان المدعى عليه  
اقران الدار للمدعى صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى انتهى قال فاذا  
جاز هذا الصلح هل يصح دعوى المدعى بعد ذلك ومعلوم بيته على باقى  
الدار ذكرهم الدين السقي في شراء الدار التي لم تسمع وهكذا كان في غير  
الدين واتفقت الرواية ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى ان يورثه  
بتسليم الدار اليه انتهى وحيلة او حيلة جواز الصلح ان يبريد البدل  
شيئا يعني والحيلة جواز هذا الصلح ان يبريد على بدل الصلح دارها حتى  
يكون ذلك بمقابلة الباقى بعد تلك القطعة او يبرأ اي المدعى عن دعوى الباقى  
بان يقول المدعى قد برئت من باقى الدار او عن دعوى الباقى لان البراء  
عن دعوى العين جاز كذا في كمالهم وسيأتي تمامه في آخر هذا الكتاب ان شاء  
الله تعالى وفي منية المفتي اصطلاح بعض الورثة عن نصيب على فسخ معلومة  
وفي التركة الغنمة وغيرها لم يكن حتى يعلم ان الغنمة التي هي بدل الصلح  
اكثر من نصيب الكمال من الغنمة كمن تركه احرازا عن الربوا ولا يمكن

تجديده

بطريق البراء لان البراء عن الاعيان لا يجوز فعلى هذا اذا ادعى اعيانا  
ودينارا درهم ونصاحك عن الدار درهم انما يجوز اذا كان بدل الصلح  
اكثر من الدارهم اذا كان لرجل على آخر الف درهم دين فقصاه اياه درهم  
مجهول الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح جاز وان كان مجهولا وجعل  
ان المقوض الشر وجوز والصلح عن فرس بفرس جائز كذا في اصلا ٢  
الايجاز ٢ له على آخر الف درهم فصاحك منها على خمسة جاز ولو باع  
ما في زمة بخمسة لا يجوز ادعى على آخر الف فانكره فاصطلى عليه على  
عشرة دنانير فانقرض من غير قبض لم يصح لانه صرف في زعم مدعى  
انتهى قال الفقيه ابو الليث في خزائن الفقهاء رجل ادعى دارا في يد رجل  
جاز صلى عنها على ثلثة اشياء اذا صالح على درهم او دنانير او مكيل  
او موزون او على بيت منها او سكن بيت منها او سكن دار اخرى  
او على خدمة عبده او على ركوب دابة او على جواد او لبس ثوب شهرا  
او صالح على ان يكن ذو اليد في مدة معلومة ثم يسلمها الى المدعى  
او على زراعة ارض ابدأ او على غلة السنة او على زرايع من ثمار الدار او  
على موضع جفع دار او على سبيل ماء او موضع جفع وسكب ماء او  
زراعات من دار فصاحك على درهم معلومة جاز في دار في يد رجل فادعى  
رجل فيها حقا فصاحك على اربعة اشياء لم يجز اذا صاحك على مكيل او على  
مزرعة غير موصوفة ولا محبة او صاحك على ثوب غير محبة لم يجز حتى  
يكون مقيما صاحك على حيوان بعينه وشرط فيه الاجل ولو صاحك على  
درهم مؤجلة او على صاع موصوف مؤجل جاز الى هنا كلامه  
**فصل** يجوز الصلح عن مجهول ادعى حق مجهول لانه لا يملك فلا يقع فيه سازعة  
ولان الصلح منتهى على الاعيان كذا في التيسير ولا يجوز اي الصلح عن المجهول  
الا على معلوم اي بالكتابة او بيان القدر والوصف اذا كان في الذمة



كذا ذكره ابن الصبح قال هذا اذا كان بدل الصلح حتى جاء  
الى القبض لانه تمليك فيفضى الى منازعة اذا كان مجهولا اما اذا لم  
يكف محتاجا الى القبض لانه كمن ادعى حقا في دار وادعى المهر في غيره  
حقا في حادثة فصالحا على ان يقطع كل منهما دعواه عن صاحبه  
مع وان لم يكن مقدار حق كل منهما معلوما وفي الفتاوى الصغرى  
اذا كان له على اخر الف درهم فاعطاه درهم مجهولة الوزن  
على وجه الصلح يجوز ويجعل على انه اقل ولو اعطاه على وجه القضاء  
لا يجوز الا اذا فادى حقا في دار ولم يبينه فصول من ذلك الحق على  
شيء معلوم ثم استحق بعضه فلكل لم يرد شيئا من العوض لان دعواه  
يجوز ان يكون في بعض الباقى قيد بعض لانه لو استحق كلها يرد كل  
العوض كله عن شيء بقا به انتهى قال في شرح السائق ودلت  
المسئلة على ان الصلح عن المجهول على معلوم جائز ودلت على ان حصة  
الدعوى لا يكتب في البراءة صحة الصلح لان الصلح هذا جائز انتهى  
قال الفقيه ابو الليث في خزائن الفقه اربعة انواع من الصلح يجوز  
الصلح بها الصلح مع الاقرار والصلح مع السكوت او الانكار والصلح  
عن المجهول على المعلوم ثم قال بعد بيان حكم الثلاثة فاما الصلح عن  
المجهول على المعلوم فانه لو صاحكت امرأة من ثمنها او لغيرها وصداقها  
او الورثة يفرق بطلانها في فتاوى قاضيه خان وفي الشركة دين  
لم يجوز لان فيه تمليك الدين من غير من عليه الدين الا ان يستثنى  
الدين من عقد الصلح وان لم يكن في الشركة دينا وكان في الشركة دراهم  
او دنانير فصاحكت على جودات بعينه او عن عرض بعينه جاز ولا  
يشترط القبض وان صاحكت عن الدراهم او الدنانير ان كان  
ما وقع عليه الصلح مثل حصتها مما وقع عنه الصلح من الدراهم

اولدنا بغير خبرها بطولات هذا ربوا فانه يبيع الدراهم بالدراهم بمثلها  
وزيادتها شيئا وكذا اذا كان اقل من حصتها او لا يعلم واما اذا كان  
اكثر من حصتها جاز الصلح حتى يكون الدراهم بمثلها من الدراهم والباقي  
بازاء حصتها من الباقى ولكن بعد ان يوجد القبض <sup>في</sup> الدراهم انتهى  
وتمام هذا مع متعلقاته المذكورة اول كتاب صلح من حصته في فتاوى  
قاضي خان وسند كرهائه اخر كتاب صلح يجوز اي الصلح عن دعوى  
المال لما مر ان الصلح في بعض جميع ان وقع عن مال مال فياز ببيع  
جاز صلحه سواء كان الصلح عن اقرار او سكوت او في بعض الاجارة ان  
وقع عن مال بمنافع وكل ذلك جائز على ما بينا والمنفعة اي يجوز عن  
دعوى المنفعة لان يدعى عن دار سكن سنة وصية من صاحبها  
فجهد الوارث او اقر فصالح على مال او منفعة صورته اذا اذى الرجل  
خدمة عمده سنة وهو يخرج من الشك فصالحه الورثة من خدمته  
على دراهم او على خدمة عبدا اخر سنة فهو جائز لان المنافع يجوز  
اخذ العوض عنها بعقد الاجارة وكذا بعقد صلح كما في المتن بك قال في  
التبيين انما يجوز صلح عن منافع على المنفعة ان كانا مختلفين بجنس بان  
يصالح عن السكنى على خدمة العبد او راحة الارض او لبس الثياب  
اما اذا اتحد جنسهما كما اذا صاح على السكنى او عن الزراعة على  
الزراعة فلا يجوز لانه لا يجوز استيفاء المنفعة بجنسها من منافع وكذا  
الصلح وعند اختلاف جنس يجوز بجنسها بها بالمنفعة وكذا الصلح انتهى  
لك في ممنوع نقل عن بحران الورثة اذا صاحكوا الموصى له على مال مطلقا  
او بمنافع ان اختلف جنسها فانه يجوز ان اتحد انتهى وعن دعوى  
الجنسية في النفس وما دونه اي ما دونه بالمنفعة من الاعضاء عمدا او لم  
تكا من عياله من اخيه شيء فانما يبيع بالمعروف بعينه من بدله من دم



اخيه المقتول مال فليبيع مطلقا بما صاكنه وليؤدى الى غير العاقل حقه وانما  
 غيرنا قص كذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما كذا ذكره ابن المكي في شرحه في الجمع او خطأ  
 يعني يجوز المصلح عن دعوى الجناية على النفس وما دونها عدا كان او خطأ  
 لان موجبا المال والمصلح عنه كالصالح عن سائر الديون آلا انه لا يجوز  
 الزايد على قدر الدين ولو كان عن اقرار او انكار او سكوت كما في المصنف لان  
 لان القضاة من بين مال ولو فسد البعثة النجاسة في حق ارباب  
 صالح على خروج الدين وان وامر في المدة سقط القصاص ولا يجب  
 شيء لان اقداره على الصلح يتضمن الابراء عنه والصلح من الجناية فيها  
 دون النسيان كان عند بلحق بالهدنة النفس وان كانت حية  
 فبالحق في كذا ذكره ابن المكي في شرحه في الجمع ثم قال وهذا الحكم لا يختلف  
 في هذه الاشياء بل ان يكون عن اقرار او سكوت او انكار انتهى وقامه  
 يعرف في الاختيار وفي شرحه المجتبى لابن المكي وفي فتاوان قاض خان صالح  
 عن دمه عمه على عبد جاز ببيعة قبل القبض وصح الاب لو صالح عن  
 القصاص في النفس ذكر انه لا يجوز وفيه في مع المصنف انه يجوز كذا في  
 السراجية وعن دعوى الرق اي اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده  
 فصالح المصلى عليه على ما جاز وكان اي الصلح عن دعوى الرق بمال  
 عتقا بمال اي في حق المدعى كانه اعتقه على حال وفي حق المدعى عليه  
 بدال للمال لدفع مخصوصه لانه امكن تصحيح بهذا الاعتبار في ان وشرها  
 يصح على حيوان في الامة كالكتابة اعتبار انهم المدعى فان كحيوان يثبت  
 في الذمة في معاوضة حال بغير مال كالشاة وتخلو كذا في المصنف وله ولدا  
 عليه اي على العبد لانه ينكر العتق ويترجم انه حر لا صل الا ان يقيم المدعى  
 البينة بعد ذلك انه عبده فتقبله حتى يثبت الولاء لا غير حتى لا يكون  
 رقيقا لانه جعل معتقا بالصلح فلا يعود رقيقا وانما يثبت الولاء عملا

بالبينة كذا ذكره في المصنف ثم قال وكذا في موضع اقام بينته بعد الصلح لا يستحق  
 المدعى لانه باخذ البدل باختياره ثم لا يبايعا انتهى وفي التبيين وكذا في موضع  
 وقع فيه مصلح والمدعى كاذب فيه لا يجوز له بينة وبطل الدعوى  
 عنه ونظيره المقتول اذا كان يعرف ان المقتول كاذب لا يجوز له الا اذا سلم اليه  
 ببطية نفسه فيكون في هبة مبتدأة فبطية له انتهى لكن ذكر المصنف فتاواه  
 نقل عن جامع الفتاوى وقعت بينه وبين زوجها من جر فتوسلوا بينهما  
 فقلت لا اصابكم حتى يعطيني خمسة درهما كذا في ذلك انتهى قال المصنف ابو  
 الليث في خزانة الفقه الصلح لا يجوز في ثمانية اشياء في كدر ود القصاص والشفعة  
 والخيار ودعوى الطلاق والنسب والرق والولاء ببيان رجل ادعى على رجل حدا  
 فصاكنه على مال ليقر به او ادعى رجل على رجل دم المهد وانكر وصاكنه على مال  
 ليقر به او ادعى رجل على رجل كفنة او خيرا فانكر الشراء وانكر الطلب فصاكنه  
 على مال ليقر به او امرأته ادعت على زوجها طلقها ثلاثا وانكر الزوج وصاكنها  
 على ان تكذب نفسها او ادعى ان مولاه اعتقه فصاكنه مولاه على ان يدرهم  
 يدفعه الى العبد على ان يبرأ من الدعوى قال وكذا لو كان لرجل عتقا في الدية  
 فباعها فتاوعه اخر فيه وادعى انه له فصاكنه المدعى عليه على درهم معلومة  
 لم يجر وكذا لو ادعى على رجل انك فأنكره فاصطلى على ان يخلق للمدعى  
 عليه وهو برئ يخلق بالهد او بالطلاق ثم اقام كمدعى بينته اخذه بها  
 والصلح باطل انتهى ونما به بان في اخر الفصل وعن دعوى الزوجه النكاح  
 على امرأه بان يدعى رجل على امرأته انها زوجه فأنكرت فصاكنه على مال حتى  
 يترك الدعوى جاز وكان اي مصلح كذا في المصنف في معنى الحمل لانه امكن  
 تصحيحه خلقا مع جانيه بناء على زوجه جانيه بدال للمال لدفع مخصوصه بعد  
 بيان صحة المصلح عن دعوى النكاح قال في التبيين وهذا اذا كان المدعى د  
 المرأة تنكر لانه امكن اعتبار صحة فيه بان تجعله حرة في معنى الرجل هو



الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب حمله على اقرب العقود  
 اليه وفيه حقا لاقتداء البعده وقطع مخصوصه فكانت جميعا انتهى ويجزم  
 عليه اي ولو كان الزوجه مسطرا في دعواه محرم على الزوج ما اخذت ديانه  
 اي فبايسته وبين العده وكذا في كل موضع وقع فيه الصلح والمدعي كاذب  
 فيه لما مر قامة انفا فلا تغفل عنه وفي العنايه فان اقام على التزوج بينه  
 بعد الصلح لم يقبل ان ما جري كان خلعا في زوجه ولا فائدة في اقامتها انتهى  
 ولو صاحبا اي الرجل والمرأة بمال التفرق اي المرأة له اي للرجل بالنسبة في جان و  
 يجعل المال الذي بذله اباهما زيادة في المهر لانها تزعم انها زوجه نفسها  
 منه ابتداء بالمسمى وهو يزعم انه زاده مهرها كذا في الاختيار وفي فتاوى  
 قاضي خان رجل ادعى على امرأة انها تزوجت فحجرت فصالحها على مائة درهم  
 على ان تقر بذلك فانقرت صح ويزعم المال لان الاقرار مع قرن بالوضوح  
 يجعل ابتداء تملك فان الرجل اذا قال لبيته اقرني بهذا العبد على ان  
 اعطيه مائة درهم فان رجس ربيعا فاذا ادعى على امرأة وقال تزوجت من  
 علي الف درهم فحجرت فقال الرجل اريد كماله على ان تقر بالنكاح فانقرت  
 جاز النكاح ويكون له الف ومائة وتمايم يعرف فيها والابحور اي الصلح ان  
 ادعت اي النكاح امرأة يعني لو ادعت امرأة على رجل انها زوجا فانكر  
 فصالحها على مال مشترك دعواها لا يجوز ذلك وهو الاصح لما في الاختيار  
 لانه انما اعطها بمال مشترك الدعوى فان تركتها كان فرقة فهو  
 لا يعطى في الفرقة البذل وان لم يترك الدعوى فما حصل له غرضه فلا يصح  
 اذ لم يكن في مقابلة هذا العوض شيئا وقيل يجوز وجه يجوز جعل زيادة  
 في مهرها جانبها ومن جانب دفعها للمخصصه قال في التبيين ذكر في بعض  
 نسخ المحقق للقدورس انه لا يجوز لانه لو جعل ترك الدعوى مائة طلاقا  
 فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة اذ لم له شي في هذه الفرقة وهي

تسلم

تسلم اي الفرقة مال والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما  
 كان عليه قبله فتكون هي على دعواها فلا يكون هذا الصلح مقبدا قطع  
 مخصوصه فلا يصار اليه وذكر في بعضا انه يجوز لانه يجعل كانه رادها على مهرها  
 ثم خالها على اصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر عن الزيادة انتهى  
 ولم يبيح اصحاب التبيين الصلح عن غيره وقدم في الحكم الجواز  
 وصح في الاختيار عدمه ومنه المصنف على انه لا يجوز على ما اطلع على الدية  
 والله تعالى اعلم والابحور الصلح عن دعوى كذا بان اخذنا نيا اذ لم يرب حرام او  
 الفاذ في ليرافعه كما حكم فصالح هو المرافع على حال لئلا يرفع الى الحكم فلا يجوز  
 هذا الصلح فدان يرجع بما دفع لان كذا ود حق العدة لاحق للمرافع  
 والاعتياض عن حقها لا يجوز لانه حق مغير ولا يجوز الاعتياض عن حق  
 الغير وكذا احد قذف لان الغالب فيه حق العدة فلهذا لا يجوز عقده  
 كما في شرح الوقاية قال في الاختيار والمختار في حد القذف حق الشرع عند  
 ولا يجوز الاعتياض عن حق الغير ولهذا لا يجوز الصلح عما اشعره الى  
 الطريق العام كالنطفه من الركن يعني لو كان لرجل طلبة او كنيف او نحوها  
 على طريق العامة في صم رجل على نطفه فصالحه على شيء كان الصلح باطلا  
 لان الحق في الطريق النافذ جماعة لم يبيح فلا يجوز ان يجالج واحد  
 على الانفراد ولا يملك الاعتياض عن شيء لانه غير منفع به بخلاف ما اذا  
 صالح الامام عنه على مال حيث يكون لان الامام دلاية عامة ولم ان  
 يتصرف في مصالحهم اذ اراد ذلك مصلحة للشيء ويضع بدله في بيت  
 محال كما اذا باع بيت محال لان الاعتياض عن مال مشترك العام جائز  
 مع الامام بخلاف ما اذا كان ذلك في طريق غيرنا ففصل كرجل من اهل  
 الطريق حيث يجوز في حقه لان الطريق مملوكة لاهلها فيظهر في حق الافراد  
 والصلح معه مقيد لانه يسقط به حقه ثم يتوصل الى كسب رضى الباقي



فيجوز كذا في التبيين وفيه لو اذنت امرأة ان ولدها من زوجها المطلق  
فانكره صاحبها على ما في نسخة ترك الوعوى كان الصلح باطلا لان النسب  
حق الوالد انتهى وفي فتاوى قاضي خان رجل قذف محصنا او محصنة فاراد  
محضون حد القذف فصاحبه القاذف على درهم مائة او على ريش  
اخر على ان يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح حتى لا يجب له مال وهو يسقط كحد  
ان كان ذلك قبل كتمان يرفع الامراء انما حتى يطل كدوان كان ذلك  
بعد ما رفع الى القاضي لا يسطر كدو تمامه يطب ثم قال المحقق في فتاواه  
واختلف في القيس مع القاتل في بدل الصلح فقال القاتل صاحبه على  
خمسائة درهم ودنانير فالصلح باطل وسقط القصاص ولا شيء على  
القاتل الا ان رجه وولي القاتل في قول القاتل انتهى وسرته انما اتفق  
على الصلح ثم كذب في القاتل وان قتل عبدا دون له رجلا محمدا وصالحا  
اي كذا دون عن نفسه لا يجوز ان كذا دون له لا يجوز ان يتصرف فيما هو  
من باب التجارة ولا ينفذ تصرفه في غيره وتصرفه في نفسه ليس من التجارة  
فلا ينفذ حتى هو اذا كان بعد من لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه  
وهو هو ولهذا لا يجوز له ان يبيع نفسه ويبيع بينه وبين موته كقتل  
حتى لا يجوز له العفو لانه محقق مكلف فيمن تصرفه في نفسه ولا يجب عليه جبر  
للمال لانه وما يملكه في يده مال هو له وبيئته في ما بعد العتق كالاته  
اذا طلق زوجا على مال فقبلت وقع عليها الطلاق باي حاله بعوضه يجب  
عليه اكمال الحد العتق كانه طلق وصالح عليه في مؤجل بخلاف ذلك فيجب  
حب كجوز ان يصالح عن نفسه لانه لا يجوز له ان يبيع نفسه في البيع  
بخلاف صلحه اي صلح كذا دون له عن نفسه جبره اي للعبد كذا دون له  
قوله قتل رجلا عبدا صفة عبد يعني وان قتل عبدا كذا دون له رجلا عبدا فصالح  
هو ولا يقتل عن عبده الذي قتل على مال جاز لان تصرفه في عبده من

التجارة لان الصلح صر كذا لانه لا يستحق القتل صار كذا لانه من ملكه  
وان صاحبه اي مفعوب منه عن مفعوب تلف باكثر من قيمة اي من قيمة  
المفعوب اليها لانه قبل القضاء بالقيمة جاز يرفع من غصب ثوبا او عبدا  
قيمة الذي استهلكه فصاحبه على الدية قبل القضاء بالقيمة جاز عند المرحوم  
وقال لاي قال ابو يوسف ومحمد رحمهم بطر الفضل اي على قيمته ان كان اي الفضل  
لا يتقاضى فيه اي لا يتقاضى الناس في مثله يعني يلزم رد الزيادة على قيمته  
لان الواجب بالاتفاق القيمة وهو مقدرة شرعا فيصير الزيادة عليها ربوا  
لا يلزم رد الغبن اليسير لانه مما يدخل تحت التسليم فلم يظهر الفضل  
وله ان المفعوب بعد الهلاك باق على ملك المفعوب منه ما لم يتبرر حقه  
في ضمان القيمة بدليل ان لو اختار ترك التسليم بقوله هذا كالمالك  
ملكه حتى يكون الكفر عليه اذ حقه في كسر صورة ومغنى اذ الواجب ضمان  
العدوان وهو مفيد كالمثل كالمثل بالنقص وانما يستعمل او من كسر صورة  
ومغنى الى القيمة بقصاص القاضي فقبل اذ انراضا على الاكثر كان بدله  
الصلح عوضا عن ملكه اذ كسر صورة ومغنى لاعتق القيمة ولا يتحقق  
الربوا بخلاف ما لو قضى القاضي بالقيمة لم يصالح على اكثر من القيمة لان  
الحق قد ينشطر بالقضاء الى القيمة كذا في المصنف وان بعرض يعني وان صاحبه  
المفعوب منه عن كعقوب اليها لانه بمرض صح اي صلح مطلقا  
يعني سواء كان قيمته اكثر من قيمة مفعوب تلف او لا اتفاقا لعدم احوال  
الربوا فيه اذا تقرر هذا علمت ان اطلاق المحصنة في كل التقييد لانه لا بد  
من تقييده بما قبل القضاء لما قيدناه في المصنف وفيه فلا يقبل بينة  
القاص بعد صلح على ان القيمة المفعوب اقل مما صاحبه عليه و  
لا رجوع للقاص على المفعوب منه بشئ لو تصادق بعده انها اقل مما  
صرح به مولانا صاحب البحر فيه وان اعتق موصرا عبدا مسترا كما



او يبيته وبين اخر وصالح اي الشريك مع المعتق عن باقيه اي العبد المشترك  
 اكثر من نصف قيمة وهو نصيب بطل الفضل اي اتفاقا لان القيمة في الوقت  
 منصوص عليه قال عليه من اعتق شقصا من عبد مشترك بيسم  
 وبه شريكه قوم عليه نصيب شريكه وتقدير الشرع لا يكون دون  
 تقدير اتفاق فلا يجوز الزيادة عليه فان قبل لوصاحبه على حكم موصوف  
 في الذمة الى اجل الجوز ولو كان ما يقع عليه مصلح بدلا عن العبد الجاز  
 لان الحكم الموصوف في مقابلة العبد يكون ثمنا بمقابلته القيمة يكونه  
 مبيعا اجيب عنه بانه انما لا يجوز لان العبد المسترسل لا يوفق على  
 اثره وما لا يوفق على اثره يكون في حكم الدين والدين بالدين حرام  
 معناه والافراق عن دين بدين لا يجوز فكيف اذا كان مؤجلا فلهذا  
 لم يجز الصلح على حكم مؤجل لان الحكم بدل عن القيمة ولو صاحبه على  
 حكم موصوف في الذمة حالا وقبضه في المجلس جاز ولو كان ذلك بدلا  
 عن القيمة لما جاز لانه يبيع ما ليس عند الانسان الا انه كان مبيعا  
 لانه يكون مبيعا 2 ويسم ما ليس عند الانسان لا يجوز في غير السلم  
 في الشبهة وشرع الوفاية لابن مالك وان يعرض اكد لوصاحبه يعرض  
 صح اي مصلح لان الفضل لا يظهر على اختلاف الجنس ثمانية شرائع  
 وفي الشبهة ولو وقع الصلح على عرض جاز في ذكرنا من محدورات لانه  
 ليس عيدا الواجب وانما هو بدل عنه بالايجاب في جميع ما انتهى وفي معنى لو  
 كان المقصود مثليا فالمصالح عليه ان كان من جنس المقصود لا يجوز  
 الزيادة وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا لم قال واعلم ان  
 الخلاف فيما اذا كان الصلح على الشئ قبل القبض بالقيمة اذ لو كان بعده  
 لا يجوز اتفاقا وكذا لو صاحبه مقصود قبل القبض بغير حق صح الصلح و  
 ان كانت قيمته اكثر من قيمة المقصود تلف ولو صاحبه العبد اكثر

من الدية والارث في فسخه لا يصح مصلح انتهى وفي فسخه خا ولو كان  
 المعتق موصرا فصالح الساكن العبد على الاستسما في اكثر من نصف  
 القيمة لا يصح والاتفاق اذا قضى بالشفعة للشيخ بالشرع من غير كذا  
 استراه كشرى ورضى به الشفع لا يجوز اتفاقا وذكر فينا ايضا انما  
 رجل على رجل دما او جراحة فهو على وجهه امان ان يدعى ذلك عمدا او خطا  
 فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه كمدعى على ان ياخذ كمدعى عليه  
 مائة وبقر ذلك كانت الصلح باطلا والافراق باطل لا يؤخذ بهذا الاقرار  
 لان الاقرار كقرون بالعوض عبارة عن ابتداء التمليك وتمليك المقصود  
 في الشفيع والطرف باطل فلا يصح مصلح والافراق وان ادعى ذم خطا  
 او جراحة خطا فلا بد الجواب لان المدعى عليه جبر معدا الدية من كمدعى  
 بالمال كمدى ياخذه كمدعى وتمليك الدية بالمال باطل لان الدية مجزول  
 فانما من الدراهم عشرة الاف ومن الدينار الف دينار ومن الفهم  
 الفات ومن الابل مائة فلا يصح هذا الصلح انتهى ويجوز صلح كمدعى  
 بمال يدفعه الى كمدعى ليعقره اي بالعين صورته رجل ادعى على رجل عينا  
 في يده فانكره فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون  
 في حق المنكر كالمبيع وفي حق كمدعى كالمزيد في الكرم وتمامه ياتي في  
 اخر هذا الفصل كذا في الاختيار وفيه رمز الى ان كمدعى لو كان دينيا  
 فانه لا يجوز ان يشاء الدين با صرح به قاضي خان قال كمدعى في فتاواه  
 وفي نية قال كمدعى للمنفك اخر في بالالف على ان اعطيك مائة فافر  
 لانهم كالمائة ولو قال على ان احط عنك مائة فاقترج جاز على ادعى  
 عليه الف درهم فانكرتم صالحه من ذلك على ان باعه بالالف اتى ادعى  
 عليه عبدا فهو جائز ويجبر مقدرا بالدين حتى لو اتى العبد او وجد  
 به عيبا فردده يرجع عليه بالالف انتهى وفي كنية كسوف منه اذا



صالح السارق على مائة درهم بغير ارق بالسرقة ورفع فان الخ السرقة  
 قائما يصح والا فلا انتهى وفي نظم الفقه اخذ سارق في دار غيره فاراد  
 دفعه لصاحب المال فدفع السارق مالا ليكن عنه يبطل ويرك البدل الى  
 لان كمال ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة  
 باخذ المال وحد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح له من صلح  
 البزازية ونعمه يرفق صلح فاضحان فليراجع عنه وبطل الصلح  
 دم محمد او على بعض دية ينعى اودع الصلح على بعض دية يدعيه اي  
 على الاخر من المكنت والموزونات يلزم الموكل صورته وكل زبد عمره بالصالح  
 عن دم محمد او على بعض دية يدعيه على اخر من المكنت والموزونات يلزم بدل الصلح  
 الموكل بالوكيل لانه يحفظ محض فليكن الموكل سفيها محضا فلا ضمان عليه  
 كالوكيل بالنكاح الا ان ضمه ينعى الا ان يضمن الوكيل بدل الصلح فانه  
 يكون مواخذا بالضمان لابل الصلح كما في المني وبطل ما هو كسبه ينعى اذا  
 وكله بالصلح عن مال مال عن اقرار يلزم الوكيل لانه بمنزلة البيع ينعى  
 يكون محملا بمال الوكيل دون الموكل فلم يرجع به على الموكل لان الوكيل  
 اصله كعوضات كماله فيرجع حقوق اليه دون الموكل فيطلب هو  
 بالعوض دون الموكل وانما قيدناه عن اقرار لانه اذا كانت عن اقرار  
 لاجب البدل على الوكيل مطلقا في البحر وذكره ملا خيرية في شرحه  
 وعناه الى الكفالة وهذا قيد لازم لا ينعى اصاله وقيد في منع  
 وغيره وان صالح فضول ينعى صالح زبد عن عمره بلا امر منه بطريق  
 الفضول وضمن اي الفضول البدل اي كمال او اصاب اي الفضول  
 الصلح الى مال اي حال نفسه بان قال صاحبك على الفقه هذا ادعى  
 عبدي هذا ادعى الى عرض او نقد بلا اضافة اي بان صاحبك على  
 هذا الف او على هذا الكوب ولم يضمن ولم يصف الى نفسه او اطلق بان

قال صاحبك على الف درهم وسلم اي كمال القدر كماله عليه المدعى  
 صح اي الصلح لانه اذا اضاف الصلح الى مال نفسه فقد انشزم التسليم  
 مع حاله قيمة العقد المدعى بقبوله وهو قادر على ذلك فيجب عليه  
 تسليم وكذا اذا سلم لان التسليم الى المدعى يقتضي سلامة العوض  
 للمدعى فاذا سلم له العوض وهو مقصوده من هذا العقد صح العقد  
 وكان اي كماله منبرعا ينعى لا يرجع على المدعى عليه بطلان بشرط  
 فصار كالكفالة بغير امر كديون وان اطلق اي قال صاحبك على الف  
 درهم لفلان ولم يسلم اي قدر كماله عليه الى كماله توقف اي الصلح  
 الى اجازة كماله عليه وان اجازة اي الصلح المدعى عليه جاز  
 ولزمه اي كماله عليه ابدال اي الف والاي وان لم يحجره بطل اي  
 الصلح لان الاصل في العقد انما هو المدعى عليه لان الشفع وهو دفع  
 خصومة حاصلة وانما يصير الفضول اصيل في هذا العقد اذا  
 اضاف الضمان الى نفسه فاذا لم يصف بقي عا قد امر جهة الموطوب  
 فيتوقف على اجازته فاذا لم يحجره بطل العقد كالحكم والنكاح وغيرهما  
 من تصرفات الفضول ولو قال صاحبك على الف وسكن فيل ينفذ ويجب  
 عليه لانه اضاف العقد الى نفسه كقول الشريت وفيل يتوقف على اجازة  
 المدعى عليه لان الاضافة لم يتحقق عليه لان الفعل لم يقع لنفسه يقع  
 لغيره وانما يعتبر واقعه اذا كان له فيه منفعة ولا منفعة له هنا  
 وانما المنفعة للمدعى عليه فاعتبر واقعه بخلاف قوله صاحبك  
 لان اياها كناية عن المفعول وقد جعل نفسه مفعول الصلح فيقول  
 كذا الاختيار وتما يعرف فاضحان شتمه فاله البزازية  
 وطريق الضمان ان يقول الفضول صالح عن دعوان على كذا  
 على ان ضامن او على ما او صاحبك عن دعوان على كذا واضاف

فلان على



العقد انفسه اذ ماله جميع وطوبى المفضول بالبدل ثم يرجع على المصالح  
 عليه ان كان الصلح بامره والامر بالصلح والتخلع امر بالصفان لعدم  
 توقف صحتهما على الامر فصرف الامر الى اليك حق الرجوع بخلاف الامر  
 بقضاء الدين ونحوه على ما عرف في الجماع في بدورته داروا حدهم حاضر  
 ادعى رجل حقا فيه فصاح كنه حياض وهو منبرج لا يرجع به على  
 انساب يجوز صلح المفضول وان صلح على ان يكون حقه لا الورثة  
 الاخرى قام مقام المدعى على حجة المدعى فان برهن اخذه خاصة  
 وان لم يكن له بينة رجع كحضرة سائر الورثة على المدعى كما لو اشترى  
 عبدا من رجل هو غصبه بداخر ان اثبت ذلك بابينته على الغائب  
 سلم وان عجز برجع على ابائيه باليمن من له عطاء في الدين ان مات  
 عن ابنه فاصطلم على ان يكتب في الديوان اسم احد هما ياخذ  
 العطاء ياخذ الاخر لا شيء له من العطاء ويبدله ما كان له من العطاء  
 معلوما فالصلح باطل ويرد بدل المصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء  
 له لان الاستحقاق للعطاء بالبيات الامام لا دخل فيه لغيره وجعل  
 غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتبة بحكم المستحق و  
 اليك غير المستحق في مقام وفيها وعن الثاني ادعى دارا في يد رجل  
 فصاح على مال وسلم البدل ثم برهن المدعى عليه ان الدار له لا يقبل  
 وان برهن على انه كان لغيرها من المدعى قبل المصلح بطل المصلح و  
 رد بدله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا صح وان الشراء بعد الشراء قال في  
 الحق وان برهن المدعى عليه بعد المصلح على انه كان صاحبه قبل ذلك  
 بجمع الاول وبطل الثاني اذ كل صلح بعد صلح فالاول صحيح لا الثاني  
 انتهى وفي جميع كل صلح بعد صلح فان الثاني باطل وكذا المصلح بعد  
 الشراء والشراء بعد الشراء جائز كما في البحر قال في الفتاوى السنية

كل عقد معتد وجوده فان الثاني باطل والصلح بعد المصلح باطل وان الثاني بعد  
 الشراء كذا في الحاشية بعد حاشية في التوقيع الآتي مسائل الاولى الشراء بعد  
 الشراء صحيح المصلحة في جامع الفصولية وقيد في القنية بان يكون الثاني  
 اكثر ثمن من الاول ويحسن اخره الا في الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة  
 الشرف بخلاف الكفالة فانها نقل لثمنها في التقييد وامالا جارة بعد  
 الاجارة من المستأجر الاول فالثانية صحيحة للملازمة في التبرئة اقام المدعى  
 عليه بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبل المصلح ليس له قبل ثلاث  
 حق فالصلح ما مضى على الصحة ولو قال المدعى بعد المصلح ما كان له قبل مدعى  
 عليه حق بطل المصلح والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح والباطلة لا  
 يصح وقيل ان شرط دعوى صحة الدعوى لصحة المصلح غير صحيح مطلقا  
 وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة وحق الجذوة على الاصح  
 لان الاصل ان توجهت اليه نحو كسرة اي حق كان فافتدى بغيره  
 بدراهم يجوز كذا لو ادعى قبله تفرضا بان قال كسرة او اضلني او  
 رماني بسوء ونحوه حتى توجهت عليه البين فافتداهما بدراهم يجوز  
 على الاصح ولو صلح عن دعوى صار على السكنى بيت منه ابدا او صلح على  
 دراهم الى الخصام مع المدعى بغير دعوى لبيان لم يجمع المصلح في الصور  
 الثلاثة كما صرح في السراجة وقيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه  
 وصاح به طلب المصلح والابراء من المدعى عليه عن الدعوى لا يكون  
 اقرار بخلاف المصلح والابراء عن ماله فانه يكون اقرارا للدعوى عند  
 المتقدم وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن ماله اقرار ودعوى  
 المتقدم اصح وفي الصيرفية لو قال صاحبه من المال الذي تدعى فاقرا  
 بخلاف صاحبه من دعوان فلا يبرأ اقرارا لصاحبه البايع مع المشتري عن  
 عيب وظهر عدم ازالة العيب بطل المصلح وفي خلاصة من اخر الدعوى





لو استعار من اخذ دابة فهلكت فالكثرة رتب الدابة الاعارة فصالح المستعير  
على ما ايجاز فلو اقام المستعير بيثتم بعد ذلك على العارية وقال ان هذا  
هلك قبلت بيثتم بعد ذلك على العارية وبطل الصالح لظهور ان لا شيء  
عليه ويصح حلف المدعي عليه دفعا للزواج باقامة البينة و  
به جزم في الفوائد الزينية ولم يعزه الكتاب معروض وقيل لا فانه  
صاحب الراجية ولم يحكم فيه خلافا ووجه هدم الصحة ان البين  
بدل عن المدعي فاذا حلفه فقد استوى في البذل ولا يبيع الكل من الكل  
قال المصنف فتاواه ولو صالح على ان المدعي عليه يحلف وهو بترك  
من المال حلف ماله فليس ولا كثير فالصالح باطل حتى لا يبرأ المدعي عليه  
من المال والمدعي على دعواه ان اقام بيثتم بها اخذ ويقض له وان  
لم يكن له بيثتم واراد ان يستحق المدعي عليه عند الفسخ فله ذلك  
وفي كفايته وان صالح على ان يحلف المدعي على دعواه ويكون المدعي  
عليه ضامنا لما يدعي وهذا الصالح باطل ولو حلف المدعي لا يجب له المال  
على المدعي عليه وكذا لو قال المدعي ان حلف فلان لغير المدعي فالمال  
عليه كان باطلا وكذا لو قال ان شهد به فلان لا يلزمه وفيه تنقيل  
ابراهيم عن محمد قال لا حلف عليه الف فقال ان حلفت ان هذا لا يدينها  
انك حلفت نادها اليه هل له ان ياخذها منه قال ان كان دفعها اليه  
على الشط الذي استرطه فله ان يستردها منه وفي الظاهر فهو  
باطل والدافع ان يستردها منه اذا وقع الصلح بين الخصم والشري  
على ان ياخذ نصف البيع او ثلثه او ربعه ويسلم الشفعة في ابناءه او  
يصلح على بيت منها بما يخصه من الثمن ويسلم الشفعة في الباقي  
فروجا من وان صالحه على اخذ بيت بعينه تحضه والتسليم في الباقي  
وهو باطل وفي الذخيرة اذا صالحه على دراهم كان الصلح باطلا

الشفعة ٧

ويصير مثلما للشفعة فبين هذا وبين ما اذا وقع الصلح على ان ياخذ  
بيتا منها يحضه من الثمن ويسلم في الباقي فانه على شفعة في جميع الدار عالم  
يسلم له ما شرط بازاء التسليم وقال هنا بان التسليم جائز في الكافر  
الكفالة بالنفس بمنزلة حق الشفعة حتى لو صالح على مال على ان يبرأه من  
الكفالة فالمال باطل واختلفت الروايات في بطلان الكفالة في رواية  
ينظر وبه يفتي وفي رواية لا ينظر ولو وجد بالمبيع عيبا فصالح على ان يحط  
عنه شيئا من الثمن فان كان قادرا على رد الجميع او بعضها بالشفعة  
فهو جائز والا بان باعه ادا خرج من ملكه فهو باطل وعليه رد ما اخذه  
وفي البيضاوي لو اشترى عبد اباه فوجد به عيبا ينقص مائة فصالحه  
على ان يبرأه من مائة جاز عند ابيه وقال لا يجوز الا بثلث قيمة العيب او زيادة  
ينقان فيها ولو اشترى شيئا فقصه وخاطه اذ صغره احرتم باع ثم اذ لم  
يبع فاطلع على عيب او كان البيع بعد ظهور العيب فصالح على  
دراهم كان جائزا ولو قطع ولم يحط ولم يضمن حتى باعه ثم صالحه  
من العيب لم يبيع وفي المحيط اذا صالح عن كل عيب على دراهم معلومة  
جاز سواء طعن بمشترى يعيب اذ لم يطعن ولو اشترى العيوب  
بدراهم معلومة لا يجوز ولو صالح منها على دراهم معلومة يجوز الاحتيا  
وفي الذخيرة ان طعن بجعلها فصالحه البايع على ان يحط عنه دراهم ثم  
ظهر انه لم يكن بها اي الجارية جلي رد الدراهم وكذا اذا وجدها مخلوطة  
فان ارددها فصالحه البايع على دراهم ثم طلقها الزرع كان باينا  
كان على المشتري رد الدراهم وكذا ادعى عيبا واشترى البايع فاصطاح  
على ان يرد البايع شيئا من الثمن ثم بين انه لم يكن عيبا كان البايع ان  
يسترد ما ادعى وعلى هذا اذا ادعى على انسان مالا وحقا وصالحه  
على مال ثم انه لم يكن ذلك الحق ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد



ذلك حال صالحا ثم نقا سحا قال القاضى بديع سالت لمتارى ظهير الدوى  
نقال لا ينقض لان الصلح لم يقط والساقط لا يعود قال في الغنية وهو  
الشيخ لما في الكفر وفي المستقى وفي رواية انه يستغنى بنقضهما وقال القاضى  
جمال الدين ينبغي ان لا تنجم هذه الاقالة ولا ينقض الصلح وفي نوادر  
ابن همام قال سمعت محمدا بن رجا ادى على اخر مالا وتجد المدعى عليه و  
اعطاه اياه او صاحبه عن دعواه ثم اقام المدعى عليه بيته ان المدعى  
قال قبل القضاء اذ قبل الصلح ليس في قبل فلات شيء فالقضاء والصلح ما  
ضمان وان اقام بيته انه اخر بذلك بعد الصلح والقضاء يبطل الصلح  
والقضاء ولو كان القضاء عليه بالمال بالبيته ثم اقام بيته ان المدعى  
اقر قبل ان يقضى له القاضى القاضى انه ليس له عليه شيء بطل الحال ان هنا  
كلام لص في فتاواه لكن اخذته في مواضع اخرى وفي الكفر الصلح ان كان  
بمنه المعاوضة بان كان دينيا بديع يستغنى بنقضهما وان كان لا بعنا  
فلا يستغنى بنقضهما انتهى **باب** في بيان احكام الصلح عن الدين  
وانما اخبره لان الخصوص ابا يكون بعد العلم الصلح على المتحقق بفقد  
المداينة وهي البيع بالدين يعني اذا كان بدل الصلح عن جنس متحقق  
المدعى على المدعى عليه بعقد المداينة التي جرت بينهما على بعض جنس  
وقع ذلك الصلح على بعض جنس المذكور كن له على اخر الف درهم فصاكن  
على خمسمائة فالصلح اخذ بعض حق ولما لم يبق له لا معاوضة لان  
تصرف المكلف يجعل على الصلح ما امكن ولا يكره تفهم معاوضة لما  
فيه من الربوا وتوضيح ان كل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد  
المداينة وهي البيع بالدين لم يجعل على المعاوضة وانما يجعل على انه مستحق  
بعض حق ولما لم يبق له لا يجعل على المعاوضة اذا وقع على بعض الدين  
لان في حله عينا فساد العقد للربا وفي حله على انه مستحق بعض حق

اسقط الباقى جواز ذلك ان ادعى حلالا لادور المصلحة على الصلح ما امكن  
لان في حال الصلح بدل على ذلك لانه يطلب الصلح دون الفساد او عقد  
ودينه بمنعانه عن ارتكاب مخطور دينه وانما قال على بعض جنس  
جنس ما يستحق المدعى على المدعى عليه بعقد المداينة لانه لو وقع الصلح عن الدين  
يجوز ان يجعل على المعاوضة كما في التبيين ولهذا نقض على قول  
صاحب الكتبة الصلح على المتحقق بعقد المداينة اخذ بعض حق ولما لم يبق له  
لباقى فخطن وفي الغاية وهذا قيد بعقد المداينة ويحكم القصب كذلك  
حلالا لادور المسلم على الصلح انتهى وفي تصاب الزرايع والمصالح عليه  
اذا كان من جنس الدين المصالح عنه فهو مستغنى لبعض حق واسقاط الدين  
كن له على اخر الف درهم فصاكن على خمسمائة فقط فقد سقط بعض حق  
فاستوفى النصف الباقى وكذا لو كان له الف حالة فصاكن على الف مؤجل  
فقد اجل بعض حقه ولو صالح على دينه الى شهر لم يجز لان المصالح عليه  
ليس من جنس المصالح عليه فكان صرفا وكذا لو صالح على خمسمائة حالة  
عن الف مؤجل لما فيه من الاعراض عن التأجيل انتهى ثم اشار الى  
توضيح هذا الكلام والتفريع عليه بقوله فلو صالح عن الف حال على مائة  
حالة او الف مؤجل اى صالح عن الف حال مؤجل صح اى الصلح في كل واحد  
منهما لانه يجعل مستوفيا بعض حقه وسقط لباقي في مسئلة الاداء وفي  
ان لا يجعل لانه اجل نفس حق سحيا للمحوز ولو جعل على المعاوضة لنفسه  
لان بيع الدراهم بالدراهم لا يجوز الا مثلا بمثل يدا بيد من باب الربوا  
فلو صار اليه وكذا اى صم الصلح مثل ما سبق عن الف جيا على مائة بالتوفيق  
زبوف حالة او مؤجل فيجعل مستوفيا للثمن للثمن والصفة ومستوفيا  
بعض حقه او مؤجلا من الثمن كجاء يستحق الزبوف وهذا لا يجوز  
في الصرف والسم جان ولولم يستحق بالعقد لما كان له المبادلة برأس



مال السلم وبدل الصرف لا يجوز لما في البيهقي قال في الشرح في النافذ  
الدليل على انه لم يملك اذا افترقا قبل القبض لا يصح الصلح فكانه  
ابراءه عن بعض حقه وهو ثمانية وعن الصفه وهي الجوده ولذا  
قال في المحرر فيصالح الصلح بالشرط قبض بدل عن الف حاله على الف موجهة  
او على الف جباة على مائة زبون انتهى ولا يصح اي الصلح عن دراهم على  
دنانير مؤجلة لان الدنانير غير مستحقة بعقد كمدانية فلا يمكن حمل  
على تأخير حقه فيحمل على المعاوضة وبسبب الدراهم بالدنانير نسبة لا يجوز  
لما مر او صلح عن الف مؤجل على نصفه يعني لا يصح عن الف مؤجلة تخمساً  
حالات المجهول غير مستحق بعقد كمدانية والمستحق به هو المؤجل  
المجهول خيره منه فيكون كخط بمقابل الاجل فيكون ربوا لان الاجل صفه  
كالمجوده فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد كمدانية فنصار معاوضة  
والاجل كان حق كمدون وقد تركه بازاء ما حط عنه من الدين وكان  
اعتباطا عن الاجل وهو حرام الا ترى ان ربوا النسبة نهي عن شبهة  
مبادلة مال بالاجل فلا تحرم حقيقة اوله في المحرر فان قلت وعلى  
هذا لم جان صلح كونه عن مكانه عن الف مؤجلة على خمسانه حاله  
اجيب عنه بان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا  
يكون هذا مقابله للاجل ببعض المال بل يكون ارفاقا من المؤجل كخط  
بعض مبدل ومساهلة فيما بقي قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف  
الحرة وهو مندوب شرعا كذا في شرح المحرر او عن الف سود اي ولا يصح  
الصلح عن الف سود وهو جمع لسود على نصفه ايضا لان البين  
غير مستحق بعقد كمدانية لان من له السود لا يستحق البين فقد صلح  
على ما لا يستحق بعقد كمدانية وكان معاوضة الا ان تخمساً و  
زيادة وصف مجوده وكان ربوا والاصل في هذا انه متى كان الذي دفع

عليه

عليه الصلح ادون من حقه قدر او وصفا ودقنا ادن احدها فهو لم يملك ط  
البعض واستيفاء لبا في وان كان ازيد منه يعني انه دخل فيه ما يستحقه  
من وصف او ما هو بمنى الوصف كتحصيل المؤجل ومنه اخلا بجنس فهو معاوضة  
لما في المحرر ولو صلح عن الف درهم ومائة دينار يعني ولو كان عليه الف  
درهم ومائة دينار فصار كمدانية على مائة درهم حاله او مؤجلة من هذا اي  
الصلح لانه امكن جعده لم يملك للدنانير لولا ان الدراهم الآتية ان كانت  
حالة لم يملك ككونها جبالا لبا في ان كانت مؤجلة تصحى للعقد لان  
معنى الصلح فيه الزم لان من صلح على الخطيئة وحط عنها اكثر فبطل  
الصلح الزم من معنى معاوضة كذا في العناية وان قال له على اخر  
الف اي حاله يعني ولو قال للمديون ادعنا نصفه يعني ادعنا ثلثه  
من الف في عليه على التبرع مع باقيه ففعل يعني فقبل الزم ذلك فدفعه في  
العذر برئ قيل معناه ففعل فهو برئ في الحال ويجوز ان يكون معناه فادى  
اليه ذلك عدا فهو برئ من البا في كذا في العناية والا اي وان لم يؤد  
ذلك في العدا فلا يبرأ اي عدا الف لم كان عدا بـ في ومحمد حلا فلا يبرأ  
يوسف يعني قال ابو يوسف يبرأ ولا يعود دينه لان الابراء حصل مطلقا  
فثبت البراءة مطلقا اي ادى عدا الاول يؤد لما لو بداء بالابراء وانما حصل  
مطلقا لان على المعاوضة والاداء لا يصح عوضا لانه واجب عليه قبل  
الصلح فيكون وجوده كعدمه ولها انه ابراء مقيد بالشرط والمقيد به  
يؤت عند فواته وذلك لانه يؤا في باداء خمسانه في العدا انه يصلح عوضا  
عدرا افلاسه او توسلا الى تجارة اربح ففعل ان يلقه شرطا من حيث المعنى  
ولكنه على وان كانت للمعاوضة لكن تخمّل معنى شرطه لوجوده بمقابلته  
فيه فان فيه مقابله لشرطه بالجزاء كما كان بين الوضين وقد تعدد  
العمل بمعنى المعاوضة فيحمل على الشرط تصحى لتضمنه ان قال صاحبنا



على نصفه اي نصف دينه على انه ان لم تدفع اي اتي عند النصف فالالف عليك  
لا يبرأ اي عن النصف اجماعا لانه اني بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل  
وان قبل وادى النصف غدا برى عن الباقي في الكسب وفي فتاوى قاض خان  
ولو قال للكفيل بالالف حطت عند خمسة على ان توفيت راس الشهر  
خمسائة فان لم توفى فالالف عليك على حاله فهو جائز وهو كشرط ولو  
كفول رجل بالمال الى ثم صاع الكفيل الكفول له على ان جعل المال مجتمعا على انه لو اخرج  
بجاء عن محله فالما له عليه جاز ويكون كشرط لان مثل هذا الصلح لو جري  
بيد صاحب المال والا صلح جاز وكذلك الكفيل وتماه يعرفه وان قال  
اي الدايه لمدبوت ابرأك عن نصفه اي نصف الف وهو خمسة  
على ان تعطى نصف غدا برى من نصفه اعطى اي الباء اوله يعطى  
يعطى ادى الباء اوله لانه اطلق الابراء وادى خمسة غدا لا يصح  
عوضا ويجوز شرك فقم الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشرط بخلاف  
ما لو بداء بالاداء لان الابراء يحصل بغيره بالاداء من حيث انه لا يصح  
عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرك لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق  
بالشك فافترا ولو قال للكفيل بالالف حطت منك خمسة على ان  
تعطيني خمسة وعطى ان تعطى بالخمسة كفيلا اليوم او قال على ان  
تعطيني بالخمسة رهنا فقبل ولم يعط بطل كذا ذكره قاض خان  
في فتاواه وكذا يبرأ من النصف مطلقا ادى خمسة في الغد  
اوله لو قال ادى نصفه على ان يبرأ من باقيه اي الف ولم  
يوقت اي لذلك وقتا يعني لم يذكر لفظ غدا وانما يبرأ عن نصفه لان البراءة  
قد حصلت بالاطلاق ادلا وليس له عرض صحيح لان الاداء واجب عليه  
في مطلق الزمان فلا يحل على التقييد فلا يتغير عما يوجب الشك فاخره و  
لو قال ان اديت بيني ولوعت الابراء بصريح الشرط او قال للفرم اد

الكفيل كفاية العنايه ان اديت الى نصفه فان برى اي من الباء او قال اذا  
اديت اي نصفه فان برى او قال متى اديت نصفه فان برى لا يصح  
الابراء لانه علق بالشرط صري والبراءة لا تحل التعليل بالشرط كما مر في  
يبطل بالشرط لما فيها من معنى التعليل لانه يحل ما في زمنه ولهذا يرتد  
بالرد بخلاف الطلاق والعاق لان اسقاط فيجوز تعليله بالشرط وبخلاف  
ما تقدم من انواع هذه المسئلة لانه لم يعلق صري وانما اتي بالتقييد  
نصار كالمضاف الى وقت بل هو مضاف الى الوقت فلا ينافي في كونه سببا  
للحال فلا يكون معلق بالخطر مع كل وجه كما في الشبهة قال في الكسب وانما لا  
الابراء المعلق تعليل صري لان الابراء فيه معنى التعليل ومعنى الاطلاق  
فالاسقاط لا ينافي في تعليله بالشرط وتعليلكنا فيه فراعينا الكفيلين  
وقد ان كان التعليل صري لا يصح وان لم يكن صري يصح انتهى  
**فروع** وفي المسئلة قوله ابرأك عن هذه الدار وعن خصوصه هذه  
الدار صري كما مر ومن دعوى في هذه الدار فهو باطل قال ابرأت جميع  
غرمائي لم يكن براءة لانه لم يحدد على قوم معينه قال لاحق في قبل فلان  
يبطل خصوصه لانه كانت معه انتهى وفي الكسب صاكت عن نفقتها ان  
كان عدتها باحيض للجوز والافجوز لان في الاول حصه كل يوم مما يقع  
عليه مصلح مجهولا اذا حيض والمطهر يزوي وينقصر وهو كاحصه الى  
حصه كل يوم صاكت كل شهر على ثلاثة دراهم وهي لا كفيلا لهما  
ان تطالب الزيادة لان هذا تقدير وليس بمعاوضة كذا في الصرفة  
وفي قاض خان ولو صاكت امرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم  
ثم قال الزوجه لا اضيف ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير  
سوا الحكم ويعلم ان مادون ذلك كفيلا وان صاكت هبانه  
زوجها من سكنها على دراهم لا يجوز ان اسكنه حق الشك وهي



لا تقدر على اسقاط حق الزوج بعد عرض او بغير عوض انتهى وفيه من وجوه  
لو صاكت المرأة زوجها الذي اراد ان يطلقها بان رضى بان يمسكها  
على ان لا يقسم لها او على ان لا ينفق عليها او على ان يجعل يومها منة المرأة  
مع سائر ما يقسم لها او على ان يكون لها كيلة ولا امرأة الاخرى ليستين  
او اكثر على ان يعطيهما نفقتهما كل شهر خمسة دراهم ولا ينفقها ذلك فهو  
جائز كما رضى به ومنه ثلث ان يرجع عنه فلها ان ترجع  
وان صاكتها على ان يقسم لها وينفق عليها على جعل حملته له  
او على ما لا يعطيه فالصلح باطل ويرد عليها ما اخذته كذا في  
النفق انتهى قال الفقيه ابو الليث في خزائن الفقه ولو صالح من الذم  
على شيء بغير عينة واقر قاضيه قبض بطل الصلح الا في خصلة واحدة  
وهي ان تصالح المرأة زوجها من نفقتها على دراهم ثم صاكت فيرد  
على دقيق معلوم الموزن بغير عينة جاز ولو قالت صاكت من اجرة رضاء  
ولها على دراهم ثم صاكت فيها على دقيق معلوم الموزن لم يجز لان  
الاجرة منة ما اجتمعت على استأجر ثمرات يؤخذ من تركته والنفقة  
ستقط بموت فلا يؤخذ من تركته انتهى ومن قال اي مديون قال  
سرا لرب دينه لا اقر له اي بما لك حتى تؤخره عنه او تحط عنه يعني  
بعضه ففعل اي الخاض وهو الدايء التأخير او حط جان يعني  
التأخير وحط لانه ليس بمكره عليه لانه من اقامة البينة او  
التحليف تنكح حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في حال وفي حط  
لا يتمكن من مطالبة ما حط ابدا كذا في الصحيح قال في التبيين وهو  
تظهير الصلح مع الانكحارات وكذا حد منها لا ينافي الطوع والاختيار  
في تصرفه اقصر ما في الباب انه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ  
تصرفه كبيع ماله بالصكام عند كنفته انتهى وفي فتاوى قاض خا

قوم دخلا على رجل بينا ليلا او نهارا وشهر واعية سلاحا وهدوه حتى  
صالح رجلا من دعواه على بغي او كرهوه على اقرار او ابراء ففعل قالوا في  
قياس قول ابي ٢ يجوز الاقرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون الا من  
الصلح وعند ما جيبه يتحقق الاكراه من كل متقلب يقدر على تحقيق  
ما اودعه والفتوى على قولهما ثم قال وهذا اذا اشهره السلام عليه  
فان لم يشهره عليه السلام وضربوه فان كان ذلك نهارا لم يحضر  
فالصلح جائز لان غير السلام يثبت فيمكن ان يستفيث فيلحقه المحدث  
وان هدهه ثبوت كسبر لا يثبت فهو بمنزلة السلام في هذا الحكم وهذا  
اذا كان ذلك في مخرجها وان كان ذلك في الطريق ليلا او نهارا او نارا  
في رستاق لا يلحق المحدث كان الصلح والاقرار باطلا وان لم يشهره  
عليه السلام والزوجه اذا هددت امراته لتصالح من الصداق على شيء او  
لتبتره فهو بمنزلة الاجنب وان هددتها بالطلاق او بالتزويج او بالتزويج  
لم يكن ذلك اكراها انتهى وفي النزاهة اتهم بسرقة وجس فضاح فخرج  
ان الصلح كان خوفا على نفسه ان جسد الوالد يبيع الدعوى لان الغالب  
فيه ان جسد ظلم وان في جسد القاض لا تصح ويصح الصلح لان الغالب  
انه جسد الحق انتهى اقول هذا في زمانهم واما في زماننا فالغالب ان  
القاض يجس بغير حق ايضا لا يخفى على من اطعم احوال قضاة زماننا  
دمهم الدم وحفظ مسلميه من شرورهم امية وان اعلن اي هديوه  
ما قاله سر الزمة اي هديوه ما اقر للمحال يعني اخذ المال من مفرق حال  
بلا تأخير وحط ولو ادعى القاض محمد فقال اقر لي بها على ان احط منها  
مائة او على ان حطت منها مائة فاقربا زخلاف قوله على ان  
اعطيت مائة لان الاقرار لا يستحق به البطل ولو قال ان اقرت  
لا حطت لك منها مائة فاقربا الاقرار لا يحط كذا في المحجة



لما ذكره في هذه **فوق** وفي خزانة الفتاوى ولو صالح على ان يجعل دينه  
حلالا فهو حال وليس يصح له ان الاجل حق المملوك وقد ابطله وكذا  
لو قال ابطلت الاجل او تركته او جعلته حالا ولو قال برأت من الاجل  
بضم التاء لم يبطل اما لو قال برأتك او برأت بالفتح يبطل الاجل و  
كذا ابطلت الاجل او تركت الاجل جاز وصار الدين حالا انتهى و  
في قاض خان من عليه الدين الموكول اذا صالح صاحب دينه على  
ان يجعل حالا ان لم يكن ذلك بوضوح جاز لان الاجل حقيقة ويملك  
استقامته وان طالب ان يعقل الصلح على ما كان قبل الصلح اورد  
بعب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة  
والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال انتهى وفي فتاوى المصنف  
امد يون المال قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض من يدب الدين  
عاد الاجل وكذا لو وجد مقبوض زيو فا او بغير حجة او ستوقفة فزده  
فالاجل على حاله وكذا لو صالحه على عيب فاستحق اورد بعب  
بقضاء فان المال يكون على حاله وكذا لو ظهر العبد حرا اورد  
بعب بغير قضاء كان المال مؤجلا وسيأتي تمامه في غنية وان  
قال المملوك ابطلت الاجل في هذا الدين فان الاجل يبطل ولو قال لا  
حاجة لي في الاجل فانه لا يبطل في الذخيرة وسئل ابراهيم بن يوسف  
عن له على اخالف درهم وهو يترك فقال الطالب للمملوك ما كنت  
على مائة منها وابرأته عن البقية اولى بغير ابرأته قال هو جائز  
وبراء المملوك عن مائة في حكم بيع في حكمه ولم يحل له فيها بينه  
وبين الدرع فلو كان المملوك قضى الالف فانتهى الطالب ثم صالحه  
المملوك على مائة قال الصلح جائز في الظاهر اما فيما بينه وبين الله  
في الاجل لم يملك ان يأخذ المائة لانه يعلم انه لا يبيع عليه انتهى

فصل

**فصل** ان صالحا احد زنى الدين بينه ولو صالح احد الشريكين عن  
نصفه اي الدين على ثوب فثريكة ان يتبع المديون بنصفه بينه اخذ  
الشريك الاخر نصف الدين من غريمه لانه كان عليه ولم يستوفيه فحق  
في زيمته او يأخذ نصف الثوب اي من شريكه لان الصلح وقع عن نصف  
الدين وهو ملك لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق  
الشريك متعلق بجزء من الدين فيستوفى على الاجازة واخذه النصف  
دال على اجارة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن اي الشريك الاخر لصالح  
ربو الدين لان حقه في الدين لانه الثوب والدين المشترك كالمرور  
لما في الاختيار وان قصص اي احد الشريكين شيئا من الدين اي من  
الغريم شريكه اي شريكه الاخر فيه اي في المقبوض لانه ملكه ملكا صله  
فصاحبه ان يكركه في المقبوض واتبع اي الشريكان الغريم بما يقضي  
يقضي رجعا على الغريم بائنا لان المقبوض اذا كان مشترك بينهما  
فلا بد ان يكون البائنة كذلك قال في التبيين والدين المشترك ان يكون  
واجبا بسبب مفد كمن يبيع بان كان لكل واحد منهما عينا على  
حدة او كان لهما عينا واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة  
واحدة من غير تفصيل عن نصيب لكل واحد منهما او قيمة العين  
المشتركة المستهلكة او بدل العوض من المال المشترك بينهما او يكون  
الدين موروثا بين اثنين انتهى وفي قاض خان رجلا لهما على رجل  
الف درهم لم يكن الدين واجبا بعد احدهما بائنا دينا مؤجلا  
مع رجل فصاحبه احدهما على مائة مؤجلة على ان اخر عنه ما بقى من  
حصته وهو اتمائة درهم الى سنة فالمائة المقبوض يكون بينهما  
وتأخير حصته وذلك ارجاؤه باطلا في قول ابي حنيفة لو قبض الشريك  
الشريك الاخر كان للموخر ان يكركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف و



محمد تأخيره في حصته جائز وان كان دينها واجبا بادائه احدهما  
 بان كانا شركيين شركتهما عتقت فان اخذ الذي وفي الادائه صح تأجيله  
 في جميع الدين وان اخذ الذي لم يباش الادائه على قول ابي 2 لا  
 يصح تأخيره في حصته وعلى قولهما يصح وان كانتا متفاوتين  
 فاجل احدهما دين كان من المفاوضة صح تأجيله عند المال ايهما  
 اجل والوكيل بابيع صح تأجيله في قول ابي 2 ومحمد وعلى قول ابي يكون  
 لا يصح وان حظ احد الشركيين شيئا ان كان له المصالح فاجاز  
 حظه حظ الكل وبعضه في قول ابي 2 ومحمد ويضمن خيب شركيه  
 ان حظ الكل اما اذا حظ البعض فلا ماله في نصيب صاحبه  
 عاقده والعاقده يحل له حظه في قول ابي 2 ومحمد فيصح حظه وان لم يكن  
 له المصالح عاقدا جاز حظه في نصيبه عند المال لانه ماله في نصيب صاحبه  
 لا يجوز عند المال لانه ليس بمالك ولا عاقدا في حظه نصيبه انما جاز  
 فيما يجوز فيه صلح البالغ الا يحل بغير عيب انتهى وتامه يأتي في آخر  
 الفصل ان يشاء الله تعالى وان اشترى اي احدهما بل يشترى بنصيبه  
 اي بنصف الدين شيئا اي من الغرم ضمنه شركيه في قول ابي 2 يصح  
ربع الدين ان شاء الله صار قابضا بالمفاوضة ولا ضرر احدهما  
 عليه لان هبته ابيع علىهما كسنة بخلاف الصلح لما مر وليس  
 للشرك حقه ثوب الشريك لانه مملوك للشريك بعقد بيع او اتبع  
 الغرم لان القابض قبض حقه الا ان حق الشريك وكان له ان يشركه  
 لكن الصلح مبني على حقه فلو انهما ربع الدين تحضره المصالح لانه  
 لا يبلغ قيمة الثوب كله ربع الدين فاشتتاه الخماروا اذا رجع على المصالح  
 اشتتاه المصالح ايضا الخمارين ان يدفع ما وقع عليه مصلح او ربع الدين  
 دفعا للضرر عنهما بقدر الامكان وانما كان بالثوب في فعل مصلح كذا  
 يلزم

يلزم المصالح الضرر وهنا انتفى الضرر كما ذكرنا كذا في التبيين ثم المص  
 قيد في المسئلة الاولى يكون المصالح عنه دين لانه لو كان الصلح عن عده  
 مشتركة يختص المصالح ببطل الصلح وليس لشريكه ان يشركه فيه لكونه  
 معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين وقبوه  
 يكون المصالح عليه ثوبا ومراده خلاف جنس الدين لانه لو صالح على  
 جنسه يشركه فيه او يرجع على المديون وليس للقابض فيه خيار لانه بمنزلة  
 قبض بعض الدين هكذا ذكره في التبيين ثم قال ولا فرق فيما ذكرنا بين  
 ان يكون المصالح عن اقرار او سكوت او انكار ولو اراد القابض  
 ان يختص به ولا يرجع عليه شركيه فيما قبض فالحيلة فيه ان يهب  
 الغرم قدر دينه وهو بربعه عده دينه او يبيع الطالب كذا من ذيب  
 او نحوه بقدر نصيبه من الدين ثم يسري عن الدين ويأخذ من الزبيب  
 ولو سلم له المقبوض واختار متابعه الغرم ثم نوى نصيبه بان مات  
 الغرم سقط رجع على القابض بنصف ما قبض لان التسليم مقيد بشرط  
 سلامة الباقي لفاذا لم يسلم له رجع عليه لانه عاد حقه في المقبوض  
 كما في الحوالة كذا ليس له ان يرجع في عيبه في الذراهم المقبوض لانه حقه  
 فيما قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتبني ويؤدى الى زمنه في  
 مثله انتهى ومن ابراء اي غريمه عن نصيبه اي من الدين المشترك  
 اوقا ص الغرم بدين سابع اي بدين كان عليه من قبل صورته  
 اذا كان له حله على رجل الف درهم من ثمن بيع فافرا حدهما  
 انه كان للغرم عليه خمسة قبل وجوب دينهما عليه صار دينه  
 قصا صابه وبراى الغرم من حصته لا يضمن اي احدا لشريكه بالابراء  
 ومما صاه لشريكه يعني لا يضمن لشريكه عليه في هاتين المسئلة اما في  
 الاولى فلا ان ابراء التلاف وليس بقبض وامانة الثانية فلا ان قاض



قاضي ديننا بالمقاصة لا قابض شيئاً لان الاصل في الدين اذا التقيا قضا  
ان يصير الاول مقتضياً بالثاني والمكركبة انما يثبت بالاقتضاء وكذا  
المكركبة لا تجب بالقضاء وانما تجب بالاقتضاء والابراء فوق الصلح  
في البرء فاذا لم يضمن في الصلح في الابراء اولى ان لا يضمن في التبريد  
وان ابراء احد الشريكين الغريم عن البعض اى عن بعض نصيبه كادبوع  
قسم الباءة على سهامه لانه بقى له ربع والاخر نصف فيقسم كذا في المخرج  
عن البعض كانت قسمة الباءة بينهما على ما بقى لان تحقق عاذاً هذا  
القدر حتى لو كان لهما على مديون عشرة درهما فابراء احد الشريكين  
عن نصف نصيبه كانت القسمة له بالحرمة وليس كانت بالقسمة كذا في النهاية  
وان اجل اى احدهما نصيبه ينفى ولو اخرج احدهما عن نصيبه لا يصح  
اى عند ايه ٢ ومحمد خلاف لابي يوسف يعني وقال ابو يوسف يصح لان ابراء  
موقوف فيجوز بالابراء المؤبد ولانه تصرف في خالصه فهو يبيع عنه ولا  
يكوز ذلك قسمة الدين بل يبيع كل واحد من الشريكين على الشريكة وذلك  
بان يكون المؤجل بينهما اذا حل الاجل ويرجع المؤخر على الباقي عند  
حلول الاجل ولا يه ٢ انه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض وهي لا يجوز فيه  
لان القسمة فيها معنى متميز للمنفقين والاقلار وفيها معنى التملك والمباداة  
والدين لا يتصور فيه التميز ولا يجوز تملكه من غير من عليه الدين  
لانه وصف في الذمة فيبطل وتماه يعرف في التبيين وفيه ومحمد مع وفي  
رواية مع ايه ٢ في اخرى قال صاحب النهاية ما ذكره من صفة تخلف  
مخالفة لما ذكره عامة الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول ابي يوسف وذلك  
سهل يجوز ان يكون المحصل قد اطلع على رواية محمد مع ايه ٢ وتخصيل  
مسئلة التاجير ثم انما في قبيل الفصل نقلنا عن قاضي خات وغيره  
فلا تغفل عنه وبطل صلح احد ربه اسم اى احد الشريكين في السلم

عن نصيبه على ما دفع اى من رأس المال وهذا عند ايه ٢ ومحمد خلاف  
ايضا اى لما في المسئلة المتقدمة يعني قال ابو يوسف يجوز هذا الصلح  
لانه تصرف في خالصه فيجوز لما في رأس الدين ولهما ان هذا  
العقد حقهما فلا ينفرد احدهما بفسخه وهذا لان المسلم فيه  
لم يكن موجودا قبل العقد وجوز التصرف فيه باعتبار وجوبه بالتقيد  
والعقد قيم بهما فصار لكل واحد منهما بالتصرف كسطة العلة وشطر  
العدة لا يثبت به شيئ من الحكم مالم يتم ذلك باجارة الاخر لما لو  
زوج احدا المعتقدين المعتقد بخلاف شر العبد لان الدين موجودة  
حادث معينة قبل العقد وكان لكل واحد منهما ولانه التصرف فيما كذا  
في التبيين قاله في مخرج صالح احد الشريكة في السلم عن نصيبه على ما دفع  
من رأس المال فان اجازة الشريكة الاخر نفذ الصلح عليهما وان رده  
بطل الصلح وهذه العبارة اولى مع قول المحقق وبطل لانه ليس باطل  
بل هو صحيح موقوف الا ان يراد انه به يبطل على تقدير عدم الاجازة  
وقيد بقوله على ما دفع اى من رأس المال لانه لو كان الصلح على غيره  
لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبدال بالسلم فيه قبل قبضه وذلك لا  
يجوز لما مر وتماه يعرف في مخرج وان اخرج الورثة احدهم يعني اذا  
كانت الشريكة بيده ورثة فخرجوا احدهم من اعمال اعطوه اياه عن  
عرض او عقار بمال اى اعطوه اياه يعني والشريكة عقار او عوضا فخر  
فخرجوه بمال اعطوه اياه او عن احد النفدين وهما الفضة و  
الذهب بالاخر معطوف على قوله من عرض يعني اذا كانت الشريكة  
فضة فاعطوه ذهبا او كانت الشريكة ذهبا فاعطوه فضة او عنهما  
اى اخرجوه عن النفدين سهمي اى بالنفدين وهذا ايضا معطوف على  
قوله من عرض يعني كانت الشريكة دراهم ودلا برفضا كحوة من نصيبه



على دراهم ودينار واخرجه صحي اي الصلح في الوجه كلها قول البول اي  
بول الصلح يعني قل ما اعطوه له او اكثر صرفا للجنس في خلاف صحيحا  
للعقد لان بيع معنى ولكن في الوجه الثاني والثالث بشرط التقابض  
في المجلس تحرر اي حرره بكونه صرفا ولا يعتبر التصادي لكونه بيع الجنس بخلافه  
لان صرف حرر ان الذي في يده ببيعة الشركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك  
القبض لانه قبض ضمان فينوب عن قبض الصلح يعني انه صار غاصبا  
لنصيبه وقبض الغصب ينوب عن قبض الصلح وان مقرا ببيع مقرا  
غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض لانه قبض اما فله فلا ينوب  
عن قبض الصلح لانه قبض ضمان يعني لا ينوب قبض الايمان عن المضمون  
وتمامها وفي شره الجمع وان صاحبها على تقدير الاضرار يجوز كيف ما  
كان لانه لا يكون في معنى البيع انتهى وعن تقديم وهما الذهب والفضة  
وغيرهما اي غير النقدين مثل العقار والعروض يعني اذا كان الشركة  
مستقلة على هذه الاجناس فاحرجوه باحد النعدين يعني دفعوا اليه  
اما فضة او ذهبا لا يصح اي الصلح الا ان يكون المعطى اي ما اعطى  
له اكثر من نصيبه من ذلك الجنس اي الذي دفعوه ليكون نصيبه بمثل  
والزيادة في مقابلة حقه من ببيعة الشركة تحررا عن الربوا يعني لا بد  
ان يقر ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون النصيب  
بمثل الزيادة في مقابلة حقه من ببيعة الشركة احراز عن الربوا ولا بد  
من التقابض في المجلس فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف  
في هذا القدر وان يقر اي لو كان ما اعطوه في هذه الصورة عرضا  
جاز اي الصلح مطلقا يعني قلما اعطوه اكثر مطلقا لعدم الربوا  
كذا في البيع وقاض خان رجل صالح مع امرأة ايس من مراثيها على الف  
درهم ودينار وليس للميت وارث سواهما وفي الدراهم والذهب

وفيها فضة وذهب في يد الابن لا يجوز الصلح الا ان يكون الذهب و  
الفضة المشروكة حاضرا عند الصلح او عرضا في ضمان الابن او تكون  
غصبا مضمونا على الابن حتى لا يكون اضرارا من غير قبض كونه في البرزخ وان  
كان في الشركة دين على الناس فاحرجوه اي اخرجوا الورثة اجمعين من  
الدين ليكون الدين لهم بطل الصلح اي في الدين والعين جميعا لان فيه  
تمليك الدين الذي هو حصة المصالح بكر اللام من غيره لان المصالح ملك  
نصيبه من سائر الورثة بما ياحد هم منهم من العين وذا لا يجوز واذا  
فسد العقد في حصة الدين فسد الكل قالوا قالوا هذه المسئلة يجب ان  
يحفظ نقضا لما قال في البيوع ان العقد التماسد الواحد اذا فسد  
بعضه لا يسري الفساد الكل كذا في شره الثاني قال في البيع وتمليك الدرا  
من غير من عليه الدين بوض لا يجوز سواء بين حصة الدين او لم يبين  
عند البيع وينبغي ان يجوز عند هاتين غير الدين اذ ابين حصته واصل  
الخلاف فيما اذا جمع بين حرجه او ثمة ركنية وحسنة وابعهما في صفقة  
واحدة وبيان حصة كل واحد منهما من الدين بطل في الخلعه عند وعدهما  
مع في العبد والركبة انتهى وان شرطوا اي الورثة براء الغرماء من نصيب  
اي نصيب المصالح بكر اللام من الدين مع اي الصلح لانه لم يخط من زمة  
المديون وتمليكهم من عليه الدين وهو جائز وكذا اي مع الصلح ايضا  
اذا اقتضوا اي الورثة حصته اي حصة المصالح منه اي من الدين سريعا  
ثم صالحوا عما بقى من الشركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيه من ضرر ببيعة الورثة  
قالوا ما ذكره بقوله او ارضوه اي ارض الورثة المصالح قدرها  
اي قدر حصته من الدين واحالهم اي احال المصالح الورثة بم اي بالقرض  
الذي اخذه منهم على الغرماء وتقبلوا الحوالة وصاحبه من غيره اي  
من غير الدين وهذا اوج كماله في جواز هذا الصلح بانه ان يعرضوا



المصالح مقدار نصيب من الدين وصالحوا عما وراء الدين ويوكلهم  
 المصالح بقصص نصيب من الدين من الغرماء كذا ذكره ابن الملق في شرح  
 الوقاية ووجه تأخير هذه المسئلة قبله وقوعها فانه قلما احد يرضى  
 بان يخرج من العين بغير استيعاء حقه وسبب طلب الخارج  
 من الورثة ذلك عند رضاه به ويجوز ذلك بالشروط التي ذكرت في انشاء  
 الكلام قال في خلاصة مختصر القدرين اذا كانت الشريكة بين ورثة فخرجوا  
 احدهم منها بمال اعطوه والشريكة عقارا او عوضا جاز قليلا كانت  
 قليلا ما اعطوه او كثيرا وان كانت الشريكة حصة فصاحبه على حصة  
 جاز اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من القصة حتى يكون المثل  
 بالمثل وابناء بثل غيره من الاجناس وبشروط قبض ما اعطوه  
 باراء القصة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان  
 كانت الشريكة حصة واعطوه ذهابا جاز سواء كان ما اعطوه قليلا  
 او كثيرا الا ان القبض شرط في المجلس وان كانت ذهابا وحصة وغير  
 ذلك فصاحبه على ذهاب او حصة ان كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من  
 ذلك المجلس جاز وان كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كانت الشريكة  
 دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه اي عن  
 الدين ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرء الغرماء  
 منه ولا يرجعون بنصيب المصالح جاز فاذا علمت هذا انفتح لك  
 ما في الكتاب فان اردت ان تبضع لك غايبة الابيض فارجع الى  
 قاض خان وفيه قال رجل مات وترك ابنتين وعليه دين والتميت ارض  
 وله دين دراهم على رجل فصالح احد الابنتين الاخر على دراهم معلومة  
 على ان يكره الضياع له وعلى ان يكون الدراهم التي دين لا يسهم  
 على حال بينهما وعمر الدين الذي على ابنتها هو ضامن لذلك

لذلك وهو كذا درهما ذكر عن ابي يوسف في الامانة ان الصلح جائز وان لم  
 يسم ما على الميت من الدين بطل الصلح رجل او صرح لرجل بعقد او دار فترك  
 بنتا او ابنتا فصالح الابن والبنت الموصى له بالعقد على مائة درهم قال ابو  
 يوسف ان كانت المائة من ماله غير ميراث كان العبد بينهما نصفين  
 وان صاحبه من المال المذكور تاه عن ابنيهما كان العبد بينهما اثنتا  
 لان المائة كانت بينهما اثنتا وذكر الحنفية في حيل ان الصلح ان كان  
 عن اقرار كان العبد موصى به بينهما نصفين وان كان عن انكار فعلى  
 قدر الميراث وعلى هذا بعض الحكماء وكذلك الصلح عن الميراث انتهى  
 وفي هي الصلح جزم مقدم عن شريكة هي اعيان جمع عبيد وهو خلاف دينا  
 غير معلومة على مكمل او موزون اختلاف مبتدأ مؤخر يعني اذا لم يكن في  
 الشريكة دين على الناس ولكن اعيان الشريكة غير معلومة فصالح من احتمال  
 للرجوع بان يكون في الشريكة مكمل او موزون من جنسه ونصيبه من ذلك مثل  
 بدل الصلح فيكون ربوا لانه يكون في حقه بيع المقدور بحسنه جازا وهو  
 قول الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني لما في البيه والاصح الجواز  
 اي جواز هذا الصلح لان القول بعدم الجواز مؤداه شبهة الشبهة  
 وهما ساقطة ببيان انه يحتمل ان لا يكون في الشريكة من اعتبار جنسه  
 ويحتمل ان يكون فيها واذا كان فيها يحتمل ان يكون الذكوة في عليه  
 الصلح اكثر وان احتماله ان يكون مثله او دونه وهو احتمال الاحتمال  
 فنزل الى منزلة شبهة الشبهة فالشبهة هي المعقولة دون شبهة الشبهة  
 قال في البيه وهذا هو الصحيح وهو قول الفقيه ابي جعفر وهذا يدل  
 على ان الصلح جاز في الشريكة يكون وقيل لا يجوز لانه بيع وبيع المحمول  
 لا يجوز والاول اصح لا محالة هنا لا يفتى الى كتمانها لانها بد بقت  
 الورثة فلا يحتمل فيها التسليم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لا





يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة للتسليم انتهى وفيه  
ولو كانت التركة مجهولة وهي غير مكمل وموزون في يد البقية صحيح  
في الأصح لأنه يفتى في المسألة بقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة  
انتهى ولذا قالوا ان علم انها اي التركة غير المكمل او الموزون اذا كانت  
اي التركة كلها في يد البقية لان العلة في عدم جواز البيع الجبالة لانها  
في المسألة وهذه البقية في المسألة لان المصالح عنه في يد البقية الورثة  
ولا يطبقون شيئا من المصالح بمقتضى بدل الصلح ولو كانت التركة في  
يد المصالح او بعضها لا يجوز الصلح حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة  
الى التسليم كما حرقنا من الشين وهذه مشكلة اخرى غير الاولى ولذا  
قالوا العتابة بعد بيان الاولى مع ذكر الاختلاف فيها ولو كانت التركة  
غير مكمل وموزون يعني اذا لم يكن في التركة دين ولا مكمل ولا موزون  
فصالحا على مكمل او موزون او غير ذلك يعني ووقع الصلح عن بعض  
نصيب الورثة على مكمل او موزون واجبا التركة ليست بمعلومة  
اختلفوا اي المسألة قبل لا يجوز للغير بما اذا لا يصح ان يكون ابرا  
لان المصالح عنه عيب والابرا عن العيب لا يجوز واذا كانت بيها  
الجهالة مانعة وقبل يجوز وهو لا يصح لانها ليست بمقتضى النزاع لقيام  
المصالح عنه في يد بقية الورثة فان لم لا احتجوا الى التسليم حتى  
يقضى النزاع حتى لو كانت بعض التركة في يد المصالح ولا يعلمون  
مقداره لم يجز الاحتجاج الى ذلك انتهى **فائدة** وفي الفينة لو ادعى  
اعيا نادينا او دراهم وصالحا عن الكل دراهم جاز ان كان  
بدل الصلح اكثر من الدراهم الدين والا فلا لان الابرا عن الاعيا  
لا يجوز وما زاد على الدراهم الدين كان بدلا عن الاعيا وقبل جاز  
لان يمكن التجوز بان يجعل ما اعطاه بدلا عن الاعيا وابرا عن

الدين

الدين ولو صالح عن مائة دينار على خمسة دنانير ان كان الدين قائما في  
يد مدعي عليه وهو مقر لم يصح ولو كانت هائلة او كانت منكر الصلح ولو  
صالح عن دراهم على كيلي او زني في الذمة واقرقا قبل القبض بطل لانه  
ممنزلة ببيع الكلي بالكل في ذكره في جامع الفتاوى وفي البرازية صولح عن  
دعوى الدين على الدراهم فاقرقا قبل القبض بدل الصلح يجوز لانه  
اذا كان عن اقرار فاقرقا عينا بدلين بزحمها وان كان عن اقرار  
في زحم مدعي كذلك وفي زحم مدعي عليه بطل اقرار البعير وقبض  
البدل في معاوضته بنقود لاسقاط شرط ملك في جامع والفتا على حال  
وعن وقع عن دراهم في الذمة على عشرة دراهم الشهر جاز لانه حط  
البعض واخر البعض عليه دراهم لا يعرفان وزنا فصالح على ثوب او بر  
جاز واما عن دراهم لا يقاسا كما مرة البيع ويجوز لهما لا يجوز فيهما  
اذا كان المصالح عنه اكثر او مثله وفسا ده فيما اذا كان اقل فيصم من  
وجهين وفسد من وجه فيخرج الجواز في البيع الجواز في وجه والفساد  
فيهما فيخرج مفسد وان وقع عن دراهم في الذمة على كبرير معق و  
تفرقا قبل قبض البرجاء لانه اشترى بالدراهم التي على الصلح كرا بعتا  
وتفرقا قبل قبضه وان وقع عن كبرير في الذمة على عشرة دراهم فان  
قبض عشرة جاز وان تفرقا قبل قبض عشرة بطل لان ما عليه صار  
مشتريا بالكل الذي عليه بالعشرة انتهى وفي قاضيات ولو كان بين رجلين  
اخذوا عطاء وقرض وبيع وشركة فخص على ذلك زمان ولا يعرفان ما  
للمطالب على اخر فصالح على مائة درهم الى اجل جاز لانه تمام هذا  
البحث يات في اخر الفصل ان رضى الله وبطل الصلح والقسمه اذا كان  
على ميت دية مستغرق اي يحيط للتركة لانه لا مولى لهم فيها فان الورثة  
لم يتملكوا الورثة لان الارث انما يجري في مال الفارغ عن حادثة الميت



فاذا كان عليه دين مستغرق وان كان مشغولا بما جتبه فبمنع الارث  
 الا ان تنقص الوارث الدين بشرط ان لا يرجع في الشركة او يضمن اجنب  
 بشرط براءة الميت او يرد دار فيه مع مال اخر كذا في المني وان يخرج  
 مستغرق بعض وان كان الدين غير محيط للشركة فالاول ان لا يصالح قبل  
 قضاء اي قسم قضاء الدين المتقدم لتقدم حاجة الميت ولقوله من  
 بعد وصية يوصي بها او دين ولو فعل اي الوارث الصالح قالوا يجوز اي  
 الصالح والقسم يجوز قياسا لان الشركة لا يخرج عن قليل الدين فيقسم  
 نفيا للضرر من الورثة لا للاحتمال لان كل جزء من اجزاء الشركة مشغول  
 بالدين لعدم الولاية بالصرف الى جزء دون جزء فصالحا والمستغرق  
 فيمنع من دخوله في ملك الورثة فلا يجوز القسمة قبل قضاؤه وهو قول  
 الكرخي كما في العناية وقال في النسيب جاز للاحتمال تاويله قياسا ان لا  
 يجوز وذكر العلة المذكورة بما مر وقيل القياس ان يوقف الكل  
 اي لا الشركة حتى يقضى دينه لان الدين بمنع ملك الوارث لانه متعلق  
 بكل جزء من الشركة كما مر والاحتمال ان يوقف قدر الدين اي  
 للغيراء ويقسم الباقي اي بين الورثة لان الامان لا يخرج عن الدين  
 ولو كان قليلا فلو منع غير مستغرق منه فملك الوارث ادى الى الحرج  
 او الى ان لا يملكوا اصلا فقالوا باغتم يملكونه دفعا للضرر عنهم  
 حتى لو كانت امور دين جارية حلا وطرا لم يفسدوا الا انهم يرفعون  
 من الشركة قدر الدين حتى يقضى به الدين كيلا يكتسبوا ان تنقص  
 القسمة فيقسم الباقي بين الورثة نفيا للضرر عنهم والادان  
 لا ينظر لان الورثة قضاء دينه وتحقيقه ان الدين اذا لم يكن  
 مستغرقا مع الصلح والقسمة ويرفعون منها قدر الدين فلا يكتسبون  
 ان تنقص القسمة وان كان مستغرقا بطل الصلح والقسمة لان

الورثة لا يملكون الشركة في هذه الحالة لما ذكرنا ولو ضمن رجل بشرط  
 ان لا يرجع في الشركة جاز الصلح لهذا كغالبه بشرط براءة الاصل وهو  
 الميت فتصح حوالته فيخلو مال الميت عن الدين فيجوز تصرفهم فيه  
 كذا ذكره الزيلعي في التبيين وفي فوائد شيخ الكلام ان التنازع باطل اذا  
 كان على الميت دين ومعناه انه يبطل رب الدين لان حكم الشرع ان يفي  
 الدين مقدم ما على جميع الورثة ولو لم يذكر في هذا القارح ان في الشركة  
 دين ولم يكن فيه دين فالصلح صحيح فكذا لو لم يذكر في الفتوى وسئل عن  
 صحة التنازع بغيره بالصحة ويحمل على وجود شرائط الصحة لما لو ذكر في الفتوى  
 رجل باع ماله بغيره بالصحة وان احتمل انه غير عاقل فلهم وفيه قال و  
 المحصوله يملئ من الشركة كوارث فيما قدما من مسئلة التنازع  
 صاحبها احدهم على شيء واخرجه من بينهم ثم ظهر للميت دين او  
 عليه لم يعلموها هل يكون الدين والدين داخلا في الصلح الواقع  
 بهم قال صاحب المنع فيه قولان يظهرهما ان لا يكونا داخلا فيه  
 ويكون ذلك الدين والدين بين العقول المذكوران في فتاوى قاض خان  
 قدم انه لا يكون داخلا وعادة انه يقدم ما هو الاظهر وكان هو  
 يعتمد لما نص عليه ابن نجيم في البحر وعلى قول من يقول بالافضل فان  
 كانت الظاهر دين فسد الصلح كانه وجد في الابتداء وان كان غنيا  
 لا ولو ادعت الزوجة ميراثا مع الصلح على اقل من نصيبها او غيرها  
 ولا يطيب لهم ان علموا بذلك فان اقامت بينة بطل الصلح ذكره  
 في منيع في آخر كتاب الصلح وفي البرازية قال همام سالت النازعي  
 امرأة ادعت ميراثا على ورثته فصالحوها جاحدة زوجينها على  
 اقل من حصتها ومهرها جاز ولا يطيب للورثة ان علموا وان بر  
 برعت بعده على زوجينها له بطل الصلح **فائدة** وفي الدخيرة وفي الدعي



فيما يتعين وقال المدعي عليه للمدعي صالح معي عن هذا المدعي على عارية  
ادفعها اليك فقال المدعي فعلت لا يتم الصلح ما لم يقل المدعي عليه قبلت  
لانه طلب البيع ولا يتم البيع ببيع ما لم يقل الطالب قبلت وكذا لو وقع  
الدعوى فيما لا يتعين كالدرهم وطلب الصلح على جنس اخر فاما اذا وقع  
في التقدير وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعلت  
لانه لما طبع بعض الحق فيتم بالمسقط وفي المسقط بعد تمام الصلح بالترافع  
بينهما لا يمكن واحد منهما ان يرجع وفي النظم وجد المشتري بالمبيع عيبا  
فتقص من الثمن الباوي شيئا لثلا يرد عليه المشتري جاز ولو زاد في الثمن  
المشتري شيئا ليقبله البائع صح القول ولم يشتر المال لانه اجل البيع  
فقاله الصلح الفاسد كالباع انما يمكن كل منهما من الفسخ ادعى  
عليه الف فأنكر وعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم اراد المدعي لشره داه له  
ذلك وان كان المكان النقد عرض لا يمكن الشره داه فالحاصل ان كل  
ما للمدعي حق الاخذ يمكن من الشره داه للمدعي ما لم يذكر لفظ الصلح  
او تدل عليه القرينة لان في زعم المدعي انه اخذ حقه فكيف يكون صلحا  
وما لا يمكن المدعي من اخذه كالعرض بقره صلحا بالتعاطي ثم الصلح ان  
كان عري دعوى في حدود احد التقديرات او الكلي او الوزني كالبشر  
الحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في مجلس ثم التكليف والموزن اذا كانا  
معيدين او غائبين في ملكهما اي المدعي عليه جاز ويتعلق العقد  
بالمسمى وان كان رين ولم يتم قدرهما جاز ويتعلق بالمسمى رايه  
وان موصوفاه الذمة يشترط بيان القدر والوصف والاجل فتوجبنا  
الاجل والزمتم وما وقع عليه الصلح يكون عوض وما صلح بمسما  
صفتين بدلا ولو كان البديل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة  
ويقع على نقد البلد عند الاطراف ولو اختلفت النقود فعلى الطلب

وان استوت لايصح بلا بيان عليه دين فاعطاه في الطريق فدفعت عليه  
النصوص ان استوت في النصوص له الاستثناء من القبض لانه كالتأدي ولو  
برهن على الصلح على ما كنتم وبرهن المطلوب على الابداء فبرهان المطلوب  
اولا لاثباته الابداء المدينون بالالف برهن على ان الطالب صالح على اربعين  
على ادب اليه واربعتين عن الباقي وقال الطالب ابرأني عن خمسين وصالحني  
عن خمسين وبرهنا ودفعتا واحدا او وقتين اولم يوقتا فاليمين للمطالبة  
في جميع ذلك وادعى عبدا فصالح على درهم او دنانير حاله او موجه جاز  
كالتدبير قائما او هالك او على صك مران مقبوضا قبل الشرف جاز عينا او دنيا  
وان مؤجلا ان العبد قائما يجوز عينا كان او دنيا غائبة انه عينة بدنية  
وان هالك لا لانه دين بدني وفي الثياب موجه ان قائما يجوز وان هالك لا  
وان كان للمدعي بكيه او دنيا فصالح على درهم او دنانير وقفا  
من غير قبض ان كان ادعى براميين وقال غصبته هذه الحنطة بعينها  
صح الا ان ادعى دنيا الكلام البرازية وفي جامع الفتاوى والصلح بعد  
الحلف لا يجوز في جميع الدعاوى ولو صالح عن دعوى كرم او دار على درهم  
او صالح على مائة على نصفه فالقبض قبل الافتراق ليس بشرط ولو صالح  
على ثياب في الذمة ان ضرب لها اجزا جاز ولو صالح على عددى او زرع  
بغير عينا لم يحجز الا في شرائط السلم انتهى وفي البرازية والغارية  
كالوديع وقد مر بها هنا نبذة وتما مائة كطوبى قال دلال امانة  
كالمتعارية ونحوه صلح العامل القصار في الثوب من دقم فصالحه برب الثوب  
على درهم على ان يكونه الثوب للقصار او على ان يكونه برب الثوب والدرهم  
حالة او موجه جاز وكذا لو صالح على دنانير ولو هلك الثوب عند القصار  
فصالح على درهم لا يجوز عنده وكذا في كل موضع كان امانة وعندهما  
جاز وعرفا بان قول الامام كقول الشافعي الاول والثانية ولو زعم القصار



القصار دفع الثوب وابعاء الاجر والجره الاجر فصالحا من الاجر على نصفه  
 جاز والصباغ والنتاج كذلك زعم الاجر مشترك هلاك الغنم او سرقته  
 وصولي على يمين لا يجوز ان مشترك عنده بمنزلة المودع اذا ادعى التلف  
 لا يصنع وعند كذا يجوز ما او عا ما كالمودع وعند الثاني ان مشترك  
 يجوز وان خاصا لا يصح الصلح انتهى قال المصنف فتاواه وفي العتبات يجوز  
 الصلح عن الامانات قبل ان يدعى الادعيه المملوك او الرد ولا يجوز بعده  
 وقال المحقق يجوز اذا ادعى الطالب الاستملاك وهو قول ابي حنيفة ولو قال اخذته  
 بغير ادنى وقال اعزنييه وقد هلك يده فصالحه ثم اقامه المستعير  
 بيمينته على العارية وانما اقرارها هلكت بيمين الصلح او نكح الصلح بطلان  
 وفي السراجية اذا كان للصبية دين على اخر فصالحه على اقل وهو  
 منكر ولا يمين له جاز وان كان الذمي فالحال هو بيمينته او اقرار  
 فصالحه على ما يستقايين في مثله جاز وان بما لا يستقايين في مثله فان  
 كان الدين وجب بمبايعه الله جاز على نفسه وضمن قدر الدين و  
 ان لم يكن وجوبه بمبايعه الله لم يحج الصلح و صلح وصى الله بمنزلة  
 صلح الاب و صلح وصى الله والعم والام لا يجوز الا من موصى ويجوز  
 وفي كتاب الشروط ادعى في دار يقيم فقبل ان يقيم البينة ليس للوحي  
 ان يصالح وبعدهما جاء بالبينة العاولة وعرف الوصي عدلهم له ان  
 يصالح قال شيخ الامام شمس الأئمة الرضوي حاكبا عن هتاده شمس  
 الأئمة فلو ان ادعى علم الوصي ان للمدعى شهودا عددا او افاغلا لا يجزى بهما  
 الله قبل اقامته البينة اذا علم انه يرغب في الصلح بعد اقامته البينة فان  
 علم انه لا يرغب في صلح بعد اقامته البينة لا بأس بصلح قبل اقامته  
 البينة انتهى ما ذكره المصنف وفي النزاهة ادعى رجل رارا للصفير  
 فصالحه ابوه على مال نفسه جاز قليلا كان او كثيرا وعلى مال الصغير

فان لم يكن كذا بيمينته او كانت غير عادلة لا يجوز وان كانت عادلة لا يجوز  
 على قيمة المدعى او ان يدعى بتقايين الناس فيه لانه اذا كانت عادلة  
 يتمكن من الاخذ فيكون الصلح كالشراء وان كانت البينة مستورة  
 قبل يجوز الصلح خاصة على اصل المذهب المنقول عن الامام وقيل لا  
 يجوز الصلح انتهى ثم صور مسئلة التي ذكرناها اول استقلال عن فتاوى  
 مصنف بالوصي ثم قال والله ويجوز في الفصدح كالوصي ثم قال بعد ورقة  
 والوصي في الصلح كالاب لو الولد صغيرا وقت الدعوى عليهم او  
 لهم في المنقول او العقار لعدم الولاية وان عقارا ان كان الدعوى عليهم  
 لا يمكن مطلقا لانه لا يلي الشراء والصلح براء ما وقع الدعوى لهم ان كان  
 في العقار لا يجوز صلح لانه بايع لهم عقارهم ولا يمكنه وان كان في المنقول  
 ان لم يكن لهم بيمينته عادلة جاز على كل حال وان كانت جاز بمثل البينة  
 وبما يستقايين لانه يملك بيع منقولهم كذلك يمكنه صلح وان صغيرا  
 وكبارا ان كان الدعوى عليهم والكبار حضور لا يجوز في حصة الاب  
 الكبار عندهم لانه لا يلي ما هو كالميراث لهم جاز في الصغار ان لم يكن  
 فيه ضرر لهم وان الدعوى لهم يجوز الصلح عليهم وان الكبار حضورا  
 عنده لان الوصي اذا حله بيع بعض الشركة عنده للصغار ملكه على  
 الكبار ايضا وعندهما يجوز على الصغار لا الكبار وان الكبار رغب لا  
 يجوز صلح ان الدعوى عليهم وفي حصة الكبار كل حال ويجوز في  
 الصغار اذا لم يكن فيه ضرر وان الدعوى لهم ان في منقول جاز  
 عليها اذا لم يكن فيه ضرر وان الدعوى في العقار جاز صلح عنده  
 عليها اذا لم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلح على الكبار اصلا و  
 يجوز على الصغار اذا لم يكن فيه ضرر وصلى وصى الام والعم والا في كل صلح  
 وصى الميت في تركته لهما والعم ان الدعوى للصغير خلا العقار



لان هؤلاء بيع ما هو موردك الصغير من هؤلاء الاما كان موروثا من غيرهم  
 فكذا الصلح وقال في الفصل السابع من كتاب المصلح دخل ارض غيره وجمع  
 فيه الرقيق والشوك اذ لم يكن لابس لکن لصاحب الارض المنع عن  
 دخوله ارضه كما عرف في محله وكذا النفاطه سببته ان تركها صاحبها وذا  
 اباحة وارض الايتام اذا كان بحال لو استأجر اجرا ويبقى بعد مؤنة  
 الاجر بشرطه فلا يجوز تركه وان لم يفضل او فضل ما لا يقصد اليه الا به  
 به انتهى وفي فتاوى قاض خان رجل له نخلة في ملكه وخرج سقيا الى  
 ارض جاره كان للجار ان يقطع ويغرق ~~هنا~~ هو ملكه لان من ملك  
 ارضا ملك ما تحتها الى الشرى وما فوقه الى السماء فكان ان يقطع وهذا  
 اذا كان لا يمكن تغريق الهواء الا بالقطع فان كان يمكن تغريق الهواء  
 بدون القطع بالماء الى النخلة والشد عليها فانه لا يقطع بل يترك صاحب  
 النخلة بالتغريق فان قطع هو كان ضا منا وان كان لا يمكن التغريق  
 الا بالقطع وانما لا يضمن اذا قطع هو من موضع لورفع الامر الى صاحبها  
 لقطعها صاحبها من ذلك القطع في موضع ينخرص صاحب النخلة بذلك  
 فصاحب النخلة <sup>فان الموضع</sup> يمكن من تغريق الهواء بالقطع في موضع  
 اخر من غير ضرر <sup>او</sup> يكون ضا منا لانه فوت على صاحب النخلة  
 منفعة مقصودة من غير ضرر وكذا لو كان لرجل نخلة او نالة او زرع  
 في ارض غيره بغير حق كان لصاحب الارض ان يأمره بالتغريق فان  
 قطع صاحب الارض وانلف ضمن اذا كان صاحب الزرع والشجر  
 متمكنا من تحويل الشجر والزرع الى ارض اخرى من غير ان يهلك عليه  
 ماله فلو ان صاحب النخلة صاحب جاره على دراهم معلومة ثم  
 ليرك السقف على حاله ولا يقطع لاجوز هذا الصلح بخلاف الظلة  
 اذا كانت على سكة غير نافذة في حصة اهل السكة في ذلك

فصالحهم على دار معلومة ليركوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبقى  
 لهم حق مخصوصة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح  
 صاحب الظلة مع الامام على دارهم معلومة ليركوا الظلة على حالها فانه  
 يجوز ذلك لان السقف دار وينمو كل ساعة ولا يدري انما يركبها من الهوا  
 بخلاف الظلة وتما مع متعلقته يطبق ثم وقال ايضا في فصل الهبات  
 من اخر كتاب المصلح الهبات في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع  
 بقاء عينها مشروعة ولا يشرط لجوازها ذكر كحدود ولا يبطل بموت احدها  
 ويتفردا احدهما بنقصها بقدر وبغير عذر في كل هر الردية وروى  
 ابن سماعة عن محمد انه لا يتفرد احدهما بنقصها الا بعد اوبطلت  
 تسمية عينها هذا اذا كانت الهبات بغير امر القاض فان كانت بحكم  
 الحاكم لا يتفرد احدهما بنقصها مالم يطلما ويجوز الهبات  
 في جنس الواحد والجنس الآخر الا ان في جنس الواحد كالدار الواحدة لو  
 تها يارب بنفسها زمانا شهرا او يوما او سنة او تها يامكانا بان  
 يسكن هذا النخلة من الدار والآخر النخلة الاخرى او تزرع  
 احدهما هذه النخلة من الارض والآخر النخلة الاخرى جاز على  
 كل حال وان طلب احدهما الهبات مع حجب الزمان وانه الاخر فان  
 القاض يجبر وان طلب الهبات من حجب المكان روى الكرخي عن ابن  
 2 ان القاض لا يجبر في جنس كالدور والارض اذا تهايا على ان يسكن  
 هذا الدور والآخر يزرع هذه الارض او في حمام والدور على ان  
 يسكن هذا الدور والآخر ياخذ حمام ولو اجره ان تهايا بتراضها  
 جاز وان طلب احدهما وانه الاخر لا يجبر القاض دار بين رجلين  
 فيها منازل تهايا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او علوا  
 ويواجه فهو جاز وان تهايا في الدار من حجب زمان بان تهايا



على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة ويواجر هذا سنة  
 وهذا اخرى فالتها يواجر السكن جائز اذا فعلوا بتراضيها اما اذا تهايا  
 على ان يواجرها هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام  
 المعروف بخوارزده الظاهر ان يجوز ان استوت الغلات فيها وان  
 فضلت في ثمة احدهما يشتركت في الفضل وعليه مفتون ولو تهايا في ثقل  
 او في ثقل على ان يواجر هذا ثمة سنة ويأكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا  
 الاغنام وجميع حيوانات اذا تهايا على ان يكون ولها ولينها وصورها  
 سنة ولهذا سنة لا يجوز ويكون ذلك بينهما ولا يخل فضل الدين و  
 الصوف والبر اذا جعل كل واحد منهما صاحبه في حل ان كان البها  
 والصوف والشرفا كان باطلا وان كان صاحب الفضل لشهد الفضل  
 بمعلم صاحبه في حل برئ لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كانت هذه  
 هبة له فيما يكتسب من ثمنه وبعد الاستغناء لا يكون ابرأ عن الضمان  
 وذلك جائز ولو كان العبد ببيع شركته فتهانيا في خدمته جائز وان طلب  
 احدهما وابي الاخر لا يجزى الا به ولو تهايا في علة العبد بان تهايا على ان  
 يواجر احدهما سنة او شهر فيكون العلة والاخر يواجره يوما  
 او سنة فيكون العلة له لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة لا في العبد الواحد ولا  
 في العبد وفي قول صاحبه يجوز في العبد الواحد ولا يجوز في العبد  
 وفي الدابتين والارابة الواحدة لا يجوز تهايا في قول ابي حنيفة لا ركوبا ولا  
 استغلا وعندهما يجوز في الدابتين ركوبا واستغلا لا في الارابة الواحدة  
 اذا تهايا استغلا لا لا يجوز وان تهايا ركوبا قال الشيخ الامام المعروف  
 بخوارزده يثبت ان لا يجوز لا ركوبا ولا استغلا انتهى وتما يعرف  
 فيها وفي ثمة سنة للفقهاء ابي الليث اربعة اشياء لا يجوز تهايا فيها اذا  
 تهايا فيها رجلين جاز تهايا على استغلا عبد او عبدة وركوب

دابة او دابتين او على علة التجار واولاد الاغنام وشركا اربعة اشياء  
 - يجوز تهايات فيها رجلان تهايا في سكن دار بينهما او في سكن دارين او علة  
 دار او دارين الا ان ما فضل في الدار الواحدة من العلة كان بينهما نصيب  
 وفي الدارية ما استغل كل واحد منهما كان له وان كان زيادة شريكها  
 صاحبه قال الامام الحنفي ذكر استاذنا ابو الحسن في كتاب المصالح ان  
 في علة الدار الواحدة لا يجوز تهايا بلا خلاف لما في علة العبد الواحدة  
 وفي علة الدارية لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما في علة العبد وان تهايا  
 على خدمة عبد او عبيد من جاز او تهايا على ان يسكن احدهما الاكل والاخر  
 العبد او سكن كل واحد منهما فيها شهر او تهايا في ارض ودار على اشك  
 احدهما الدار ويزرع الاخر الارض وكل واحد منهما ان يبطل تهايا  
 اذا بدله انتهى وفي البرزانية الدار المشتركة لاجل الشريك ان يسكن  
 في حصته وفي الارض المشتركة ليس لاحدهما ان يزرع حصته عند  
 الامام والاشك في ذلك ثم انه يملكه وفي التنازل ارض بين رجلين  
 مات احدهما للاخر ان يزرع حصته ولو اراد ان يزرع في العام  
 الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لاحدهما ربط الدابة  
 ووضع حنكته والتوضيع فيها وما عصب فيها لا يضره وقع بيع الزوجين  
 مكات ففان لا صالحه حتى يعطيه كذا جاز لان لها عليه حق كالمهر  
 والنفقة وهذه الامور المذكورة جارية مجرى المصالح فلهذا اوردها  
 فيه انتهى وفي قاضيات ارض ببيع رجلين روى ابي مالك عن ابي  
 يوسف عن ابي حنيفة ليس لاحدهما ان يزرع فيه قدر حصته وفي الدار  
 المشتركة لم ان يسكن وروى هك عن محمد بن له ذلك في الوجهين  
 ثم في الدار المشتركة اذا كان احدهما غائبا والاخر حاضر كان للحاضر  
 ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية لم ان يسكن من الدار قدر



حصنه ولو خاف ان يجرب الدار بترك السكنى كانت له ان يسكن كل الدار  
قال ابو حنيفة طريق غيرنا فذ كان لا يصح الطريق ان يضعوا فيه الكتب  
وان يربطوا الدواب وان يتوضؤا فيه وان عطي انسان بالوضوء  
وقلب لا يضمن واضع الكتب وان حفر فيا بركا ادينه فيها بناء  
فقط انسان بذلك يضمن ويؤخذ بان يلطم البئر قال محمد بن مسلمة  
في سكة غيرنا فذ لا يضمن بالتحاذي والارز والديان وليس لهم ان يمتنعوا  
طريق غرس فيه رجل شجرة الفرسا ذكوا لا بالأسب اذا كان لا يصح بالطريق  
ويطيب الفارس ورقها والكر فصادها وان كانت الشجرة في المسجد قال  
الغنية ابو جعفر لا بأس بالكر توترا ولا يجوز اخذ ورقها وتمازجها بطيب  
مع قاض خان في فصل ما يجوز لاحد الشريكين ان يفعل في الشريك  
من كتاب مصلح وقال في باب كيطان والطريق في او اخر كتاب المصلح  
جدار ببيع رجل ببيع اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون  
له ذلك الا باذن الشريك بذلك او لا جدار ببيع دار ببيع فانهدم ولا احدهما  
بنات ونسوة فاراد صاحب العيال ان يبناه واي الاخر قال  
بعضهم لا يجبر الاي وقال الغنية ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد  
ان يكون بينهما ستة قال حوالا رحمه الله تعالى ويشترط ان يكون بحد  
على التفصيل ان كان اصل الجدار كتمل مقسمة بحد بحد واحد  
منها ان يبنيه نصيبه ستة لا يجبر الاي على البناء وان كان اصل الجدار  
لا يجبر مقسمة على هذا الوجه يؤمر الاي بالبناء وتمازج يات في كتاب  
القسمه ان شاء الله تعالى هذا **كتاب** في بيان احكام **المضاربة**  
وهي مشتقة من المضرب في الارض وهو السيف فيها وتسمى هذا العقد  
بها لان المضارب يسير في الارض غلبا طلبا للربح قال الله تعالى  
قال الله تعالى واخرون يحزنون في الارض يعني يسافرون في التجارة

فيها

فيها قال في هذه واهل الحجاز يسمون العقد مضاربة وقيل مضاربا  
القرض لا صاحب المال يقطع قدر من ماله ويسلم للمضارب واصحابها  
اختاروا اللفظ المضاربة لكونها موافقة للنص وفي الشرع هو اي  
المضاربة شركة اي عقد شركة في الربح بمال من جانب واحد وجانب  
رب المال وعمل من جانب اي اخر وهو جانب المضارب يعني وفي الشرع عبارة  
مع عقد ببيع الشئ يكون عن احدهما المال الرمن يتصرف فيه لبيع  
الربح بينهما على شرطك ومشر وعينها للماجة اليها فان الناس يبيع  
غنى مال غنى عن التصرف فيه ويبيع مهنته في التصرف صفرا اليه وكان في  
مشر وعينها انتظام مصلحة الفخ والزكى والفقير والفخ وهو راجع  
في حقيقة الما ذكر من سبب المعاملة وهو تعلق البقاء المعذور  
بتجارتها وكرهها لتفعل الفاظ تدل على ذلك يعني وكرهها الاجاب والفقر  
بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او مضاربة اوجد  
هذا المال وعمل به عليان ما رزقك الله تعالى به فهو كذا وكذا لوقال خذه فابنه  
متاعا فما حصل من فضل فله نصفه وشرطه نوعان صحيحة وهما لا  
يسقط العقد بقرانه وفاسدة في نفسه ويتبرع العقد صحيحا كما سياتي  
ذكر ذلك ان شاء الله تعالى وحكمها الوكالة عند الدفع والسكنى بعد الربح  
وسياتي تفصيله ويؤثر بالسنه والاجماع فانه بيع والناس يشاركون  
فقرهم عليه على ما روى ان العباس بن عبد المطلب كان اذا دفع المال  
شرط على المضارب ان لا يسكن به يحركوا ان لا ينزل واديا ولا يشترط  
به ذات كبد رطبة فان فعل ذلك ضمنه فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاستحسنه واجازه وتقرب النبي صلى الله عليه وسلم امر  
لمعانيه موافق ما علم في الاحول وتعاملت به صحابته  
مع غير كثير فكان اجماعا انتهى ومضارب امير لان المال كله دفع



اليه امانة في يده لان قبضه با مرأه لا على وجه المبادلة والوفيقه بخلاف  
المقبوض على سوم الشراء لان في قبضه بدلا وتختلف المرحل لان قبضه وثيقه  
وكل مقبوض كونه امانة ومع ذلك فهو ملك للمقبض بقوله فاذا تصرف اي  
المضارب فوكيل لانه يتصرف به باسمه لا بملكه ولا يملكه حتى يرجع بما كلفه من  
العهد على رب المال كما في المنفعة فان ربح فشرى اي فالمضارب بشرى في الربح  
لتملكه جزء من المال بحمله وهو ما عكس كونه لانه يحصل بالمال والعمل  
فيشتركان فيه قال في شرائه انما يقع ولا يصاربه بدون الشركة في الربح  
الا يرى ان الربح لو بشرط رب المال كان بضاعة ولو بشرط البيه للمضارب  
كان قرضا وهو في الحقيقة عقد اضافة الفضل الربح لما عرف في الشرار  
وان خالف اي المضارب بان يجاوز مكانا يعتبر رب المال وسلوة عيب  
فغالب لتعدي على مال غيره فيكون ضامنا وان اجاز به بعده  
حتى لو اشترى المضارب ما منعه عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب  
المال لم يجز فكذلك المستبضع لما في المنفعة وان شرط كل الربح له اي للمضارب  
فمنصرف وان شرط اكل الربح لرب المال فمستبضع قال في المنفعة ودفع  
المال الى اخر مع شرط الربح كله للمالك بضاعة ومع شرطه للعامل قرض  
وانما لم يدخل هذا في سلك الايداع ونحوه لما ذكره المحقق لما يرد عليه مع  
قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف  
يكون بضاعة او قرضا وان فسدت اي المضاربة بعدم رعايته  
شرطها فاجبر اي يكون المضارب اجرا فلا ربح 2 لانه لانه يكون في  
المضاربة الصحيحة ولما فسدت صارته اجارة فله اجر مطلق اي  
فالمضارب اجر مثل عمله بغضه فلو اجب فيه للمضارب اجر مطلق  
كالاجارة الفاسدة لانه لا يستحق اسمي لعدم صحته ولم يبر صوابه  
بالعمل تجا نافيها جر مطلق قال في المنفعة فلا ربح 2 بل اجرة عمله كذا

هو حكم الاجارة الفاسدة الآخرة اخذ مال يمين مضاربة فاسدة  
بان اخذ مال الصغير مضاربة وشرط لنفسه عشرة دراهم فلا يملك للوصي  
اذا عمل ولا يستحق شيئا من الاجر والاشتراك من قوله بل اجرة عمله  
يعني ان اجرة عمله لازم له في سائر الاحوال الا فيما اخذ الوصي مال  
اليمين الى انتهى اوله يربح لان الاجرة يجب بتسليم المنفعة او العمل  
وقد وجد كذا في رواية الاصل وعن ابى يوسف انه اذا لم يربح فلا اجر  
له اعتبار بالمضاربة الصحيحة فانها فوق الفاسدة فلا يستحق شيئا  
اذا لم يربح في العتية ذكره ابى محمد في شرحه الوفاية ولا يربح اي اجر  
مطلق على ما شرط له اي للمضارب من الربح عند ابى يوسف خلا للمجد  
واما عنده فله الاجر بالغاما بلغ الى مر بيانه في الشركة ولا يضمن  
اي مضارب المال اي رأس المال اذا هلك فيها اي في المضاربة الفاسدة  
ايضا اي كما لا يضمن في المضاربة الصحيحة لانه امانة ولا يكون ضامنا  
قال المحقق في فتاواه في فصل المتفرقات نقلا عن السابيع فاذا اراد  
رب المال على المضارب فاجب له ان يقرضه منه فيعمل المضارب فيه ويستعين  
رب المال في العمل فيكون الربح بينهما على الشرط وجب  
اخر ان يقرضه جميع المستوفان ان المال من المضارب لم يخرجه درهما  
من ماله وسلم اليه ويقرضه منه عقد الشركة ويكون العمل عليهما  
والربح بينهما على الشرط ثم جعل مستعرض ويكون الشركة عتيا لانها  
لانه اخذ مال بحكم المضاربة فالما لا يد للمضارب صحت او فسدت امانة  
كما في العتية ولا تصح المضاربة الا بمال تصح به الشركة لانها شركة يحصل  
الربح فلم يدر مال جميع الشركة به وهو الدراهم والدينار والعلوس  
الفاسدة لما تقدم في بحث الشركة وهذا شروع في بيان شرائطها ينع  
وشرط المضاربة كون رأس المال من الأمانة وهو معلوم للعاقدين



وكنفت في الاعلام الكسرة كما في مضمون وان دفع عرضا الى المضارب وقال  
بعد واعمل بتمنه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واحمل فيه مضاربة  
جاز ايضا اما الاول فلانه وكذا يبيع العرض او لا يبيع بنفسه ثم عقد  
مضاربة على الثمن المقبوض وهو كما لمقبوض في يده فوجب القول بجواز  
كما اذا قال له ببع هذا العبد واستر بتمنه هذا العبد وهذا لان المضاربة  
ليس فيها الاتوكيل واجازة وكل ذلك قابل للاضافة على الاخرى فكذا عند  
الاجتماع وهذا لما عرف ان الاضافة الى الزمان المستعمل غير التعليق  
بالشرط الا ترى ان الاضافة سبب للمال دون التعليق وقال الشافعي  
لا يجوز لان فيه اضافة عقد مضاربة الى ما بعد بيعه وتبين الثمن  
وجوابه ما ذكرنا ولودفع اليه العرض على ان قيمة الزاد هم مثلا و  
يكون ذلك رأس المال فهو باطل لان القيمة يختلف باختلاف المتعدي  
فلا يمكن ضبطه فلا يصح رأس المال كما في التبييع واما الثاني فلان هذا  
توكيل بالقبض واصله للمضاربة الى ما بعد قبض الشيء وذلك جائز  
على ما بينا بخلاف ما اذا قال اعلم بالدين الذي لي عليك حيث لا يجوز  
المضاربة لان المضاربة توكيل بالشراء والتوكيل بالشراء بدعي في رتبة  
التوكيل لا يصح حتى يعمد البائع او يبيع عنده في قبض التوكيل بالقيمة  
حتى لو اشترى كان للمأثور وكذا لا يصح التوكيل بقبض ما في رتبة  
نفسه فلا تصور مضاربة فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بما في رتبة  
التوكيل من غير تبين ما ذكرنا حتى يكون مشتر بالامر لكن المشتري عرض  
فلا يصح مضاربة بها على ما بينا كذا ذكره الزيلعي في التبيين وشرط  
تسليم المال الى المضارب يعني ولا تصح المضاربة الا بتسليم المال الى المضارب  
يعني ولا تصح المضاربة الا بتسليم المال الى المضارب بلا بدل لرب المال فيه أي  
في رأس المال لانه لا يقدر على العمل الا باليد فيجب ان يخلص يده فيه

وينقطع يد رب المال بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين  
والعمل من الجانب الآخر واما العدة في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص  
اليد لاحدهما لم ينعقد العقد لانتفاء شرطها وهو العمل في الشركة  
ولا يشرط في الشركة تسليم المال الى الاخر لان الشركة انعقدت على  
العمل منها وشرط العمل في المضاربة على رب المال بينا في خلوص اليد فلا  
يجوز عما قد كان او غيرها قديني سواء كان المال عاقدا او غير  
عاقدا كالصغير والمعتوه اذا عقدها أي مضاربة له أي للصغير وليه  
لان يده على ما له بحجة الملك كالكبير فبقاء يده يمنع كونه مسلما الى المضاربة  
وكذا المعتوه كما في التبيين واحدا من الطرفين او كلاهما الشريكين اذا عقدها  
أي المضاربة الاخر وان لم يكن العاقد مالكا وشرط ان يصر في المال  
مع المضارب فان كان العاقد ليس به للمضاربة في ذلك المال فقد  
كأنما دون يدفع ماله مضاربة وشرط علم مع المضارب لان التصرف فيه  
اليه واليد ثابتة له في هذا المال ويده يد نفسه فصار كالمالك فيما يرجع  
الى التصرف فكان قيام يده مانعا لصحة المضاربة وان كان العاقد  
محرورا كان يأخذ ماله مضاربة لم يفسد مضاربه كالكاتب والوصي اذا  
دفع مال الصغير مضاربة وشرط ان يعمل بانفسهما مع المضارب  
بجزء من الزرع لان كمال الجوز ان يكون المرء فيه مضاربا وحده جاز  
ان يكون للجواز لانها لا يجوز ان يكون فيه مضاربا مع غيره وهذا لان تصرف الآ  
والوصي واقع مضاربة ليعملوا اخذ ماله للصغير حكما بناية أي بطريق  
النيابة فصار بانفسهما دفعه كدفع الصغير وشرط  
كسره فتشترط شرطا لهما مع المضارب المتكلمية من قبل الصغير لانه  
هو رب المال وقد يجوز من الزرع مع المضارب بشرط فان لم يكن  
ماله مضاربة وشرط عمل مولاه



عليه دية فسد المضاربة لان المولى ما كذا في يده فلم يكن من اهل  
المضاربة فيه فان كان عليه دين فالمضاربة جائزة عند ابي 2 لانه  
حق فيه للمولى فصار كالاجنبى والمكاتب اذا دفع مال مضاربة بشرط  
عمل مولاه معه لا لنفسه مطلقا لانه لا يملك ما في يده فصار كالاجنبى  
سواء كان عليه دية او لا كذا في التبيين وكون الزرع اى وشروط ان  
يكون الزرع بينهما متشاعا اى يشترط ان لا يمتنع احدهما دراهم  
مسماة لقطع الشراكة في الزرع فتفسد اى مضاربة ان شرط لاحدهما  
عشرة دراهم مثلا لاحتمال ان لا يحصل من الزرع الا قدر ما شرط فانفق  
الشركة في الزرع فاذا انتفى الشراكة فيه فلا يمتنع المضاربة لانها جازت بخلاف  
القبس بالنسب بطريق الشراكة في الزرع فيقتصر على مورد النص لانه في التبيين  
وغيره وشروط كون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لان الزرع لانه  
هو موقوف عليه وجهاته يوجب فساد العقد وكل شرط يوجب جهالة  
الزرع يفسدها اى مضاربة وما لا اى كل شرط لا يورث جهالة الزرع  
فلا اى فلا يفسد المضاربة ولما كان من الشروط ما يفسد العقد و  
منها ما يبطله فنفى ويبقى مضاربة صحيحة اراد ان يبطل ذلك  
بامر كل شرط يوجب جهالة في الزرع لى اذا قال لى نصف الزرع  
او ثلثه بشرط ان يدفع المضارب دارة الى رب المال رب المال للمضارب  
ليكنها اذ ارض سنة ليزرعها فانه يفسد العقد لا ختم له  
مقتوده وهو الزرع في الصدور بين المذكورين جعل من الزرع في مقابلة  
العمل واجرة الارض والادار وكانت حصة العمل مجهولة وغير ذلك من  
الشروط مما انفاسه لى في العناية قال في منعه ومنه وشروط ان يكون  
مستوفى للمضارب بشرط من الزرع حتى لو شرط له شيئا من راس  
ممال او مية الزرع فسدت فان اختلفا في مقدار راس ممال عند  
فسده



فسد الزرع فالقول للمضارب مع يمينه واليمينه لرب الممال ولو ادعى  
المضارب فسادها فالقول لرب الممال ونعكس بان ادعى المضارب  
صحتها ورب الممال فسادها فالقول للمضارب اى فيكون القول قوله والاهل  
فيه ان القول قول مدعى الصحة في العقد لى صرحوا به في البيوع و  
غيره الا اذا قال رب الممال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال  
المضارب القول للمضارب لى في القواعد الزينة معزيا الى الذخيرة  
قال الثلث قاضيات ولو اختلف رب الممال والمضارب فقال رب  
مال شرطت لك الثلث والزرع وزيادة عشرة دراهم فقال المضارب  
بل ثلثك الزرع كان القول للمضارب لان رب الممال متعنت ليس في  
دعواه الا فساد العقد ثم قال ولو قال رب الممال شرطت لك ثلث  
الزرع لاعشرة فقال المضارب لا بل شرطت لك ثلث الزرع كان القول  
قول رب الممال وان كان فيه فساد العقد لانه يترز زيادة يدعيها  
بمضارب انتهى وهذا الزرع يستثنى من القاعدة لى لا يخفى ويبطل  
الشرط يفتح ويبقى المضاربة صحيحة بشرط الوضعية اى الخمران  
على المضارب لما روى عن عماره انه قال الزرع على ما اشتهر عليه  
والوضعية على الممال ولانه تعرف فيه باجره فصار كالوكيل والمضاربة  
لا تبطل بالشروط العارضة كالوكالة والرهبة لان صحته تتوقف  
على القبض كالرهبة وشرط الوضعية شرط زائد لا يوجب قطع الشراكة  
في الزرع ولا الجهالة فيه فلا يكون مفسدا ويكون الوضعية على رب  
الممال لان ما فات جزء من ممال بالملكان يلزم صاحب الممال دون  
غيره وبمضارب اميد فيه فلا يلزم بالشرط فصار الاصل فيه ان  
كل شرط يوجب جهالة في الزرع اذ قطع الشراكة فيه فسد وما لا فلا كذا  
في التبيين فان قيل شرط العمل على رب الممال لا يوجب جهالة في الزرع



ولا يبطل في نفسه بل يفسد المضاربة لمّا مر فلم يكن القاعدة مظهرية و  
 الجواب ان يقال انه اذا شرط العمل على رب المال فليس ذلك بمضاربة وقولهم  
 شرط العمل على رب المال مفسدة للعقد معناه مانع عن تحققه اذ سلب  
 الشيء عن المعلوم صحيح لجواز ان يقال ان المعلوم ليس بسبب في العناية  
 قال المصنف فتاواه في العناية ولو قال على ان الزم والوضعية بينهما  
 لم تجز وكذا لو شرط الوضعية او بعضها على المضارب فسدت وذكر الكرخي ان  
 الشرط باطل وتصح المضاربة انشئ والمضارب في مطلقها هي مضاربة  
 التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة فان يقول دفعت  
 اليك هذا المال مضاربة فلم يزد عليه ان يبيع ويسري اي ينقد  
 ونسبة متعارفة عند التجار ولا يملك بالبيع باجل غير متعارف عندهم  
 ككسبه سنة ويؤكد بهما اي بالبيع والشراء ويسافر اي يراو كرا و  
 يبيع اي يدفع المال بضاعة ولو كان الايباع لرب المال ولا تفسد المضاربة  
 بالايباع لما سائر خلافا لفرق ويودع ويرهن ويرهن اي يقبل  
 الرهن ويوآجر ويستأجر ويكتال باليمن اي يقبل هوالة به على الايسر  
 وغيره اي الاعمال كل ذلك من صنيع التجار والمضارب ما مور بالتجارة  
 فهو ضمن كذا اذا كانت كفلا هو تجارة وما لا بد للتجارة فيه ولو ابيع اي  
 مضارب رب المال صح ولا تفسد به اي بالايباع المضاربة اي لا تفسد  
 المضاربة بان يبيع رب المال وقال زرقة فسد لان رب المال متصرف  
 في مال نفسه وبه لا يبيع وكذا فيه نصير مستردا ولنا ان الشرط هو  
 التمكن وقد تحققت والايباع فيوكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب  
 فصح التوكيل به كما وكل اجنيا فلا يكون مستردا فلو استأجر به رب المال  
 وباع فهو على المضاربة كذا ذكره ابن الملق في شرحه الوفاية وفي الفتاوى  
 الرجعية مضارب دفع الى رب المال بضاعة من مال المضاربة كاشترى

وباع فهو على المضاربة ولو دفع الى رب المال مضاربة لم يبيع مضارب  
 اشترى ثوبا بعشرة فباعه من رب المال بخمسة عشر جاز وفي الفتاوى  
 الصغرى لا يجر المضارب على العمل ولا عارب المال على تسليمه فان مال  
انتهى وقدمت صحتها تتوقف على القبض كالمهبة وليس له ان  
 للمضارب ان يضارب بغيره لا يجوز له ان يعطي المال مضاربة الا باذن  
 رب المال او بقوله اي رب المال له اي للمضارب اعمل برأيه لان الشيء  
 لا يتضمن ملكه الا بالتصميم عليه او التفويض المطلق اليه كالتوكيل  
 ليس له ان يوكله غيره الا اذا قيل له اعمل برأيه بخلاف الابضاع لانه  
 دونه وبخلاف المالكات والعقود المأذون له والمستعير حيث سقطت  
 هذه العقود امثالها لانهم يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم النيابة  
 وتما حد يعرفه بيمين الزيلعي ولان يقرض اي ولا يملك للمضارب الا اقرا  
 لانه تبرع محض او يستدين اي بالاستدانة او يهب او يتصدق  
 اي شيئا من مال المضاربة وان قيل له اعمل برأيه لانه تبرع ولا يتدخل  
 التفهيم الاصنع التي رة والتبرع ليست من صنيعهم فلا تدخل  
 الاستنصيص اي تصرف رب المال عليها فانها نص عليها ملكها لان الاستدانة  
 تصرف بغير رأس مال والتوكيل بتقيد برأس مال فلا يملكها المضارب  
 الا بالاستنصيص وكذا الاقرا صدق صريح به في ههنا وقال المصنف فتاواه  
 ولا يملك القرض والشراء بما لا يتقيد به الا اذا نص عليه وقيل لا يدخل  
 العرف وعرض رب المال ذلك جاز كل مع الاختلاف ايضا وفرج على الاستدانة  
 بقوله فان شرك اي مضارب على مال المضاربة ثم اي ثوبا وقصره اي قصر  
 الثياب بالماء او حقه اي الثياب بماله من موضع الى اخره اي بماله  
 عنده لا بماله فهو اي متصرف فيه فان لا يستدان في حق المالك بل  
 اذنه وان لا يملك الاستدانة قال ابن الملق في شرحه الوفاية اعلم ان المذكور



المعت ليس قول الجرح لان ما اعطاه المضارب من الاجرة من ماله فهو له  
وحصة من الزبح يكون له ايضا عنده لما لو اشترى بماله متاعا فحلف  
بمال المضاربة وقال يكون خبر عا والرجح كمال المضاربة فصار  
لما لو قهرها اجنبه او حمله بماله انتهى بلفظه وان قيل له اي للمضارب  
اعمل براك لما مر ان لا يحكم الهدانة وان للوصي له الحلف اي للمضارب  
حلف مال المضاربة بماله نفسه او بمال الغير والصبي اي جميع الثوب  
ان قيل له اي للمضارب ذلك اي اعلم براك فيدخل تحت قوله براك  
فاذا خلا فلا يضمن به اي لا يضمن المضارب اي لا يضمن المضارب  
بالحلف وبصفه اجرة لانه ففعل ما فعل باذنه ويصير اي المضارب  
شريك اي في الثوب بما زاد الصبي اي بقدر ماله من الصبي لا عين  
ماله قائم به وحصة له اي حصة الصبي في الثوب بغير قيمته  
للمضارب اذا بيع اي الثوب المصبوغ وحصة الثوب اي الابيض  
في المضاربة اي من مال المضاربة حتى اذا كان قيمة الثوب غير  
مصبوغ الفا ومصبوغا الفا ومائتين كان الالف للمضاربة  
وما تادهم للمضارب بول ماله وهو البضع فانه دخل البضع تحت  
قوله اعلم براك وان باعه من اخته فالحكم ينقسم على الثمن الذي  
اشترى المضارب الثوب به وعلى قيمة الذي يبيع المضارب الثوب به  
مختلف القسامة والمجوع موضع الموضع لانه ليس للمضارب  
غير مال قائم في كشاح حتى يكون بعض الثمن بازائه فكانت جميع الثمن  
للمضاربة ولو لم يقل اعلم براك يصير غاصبا فصاحب الثوب  
بالجرح ان شاء ضمن المضارب قيمة ثوبه البيض يوم صبغه و  
ان شاء اخذ الثوب واعطى قيمة ما زاد الصبي يوم تصدغه وهكذا  
ذكره في شرحه لوقاية لابن مكرم ثم قال هذا اذا لم يكن في مال المضاربة

فضل

فضل اما اذا كان فقعد ما كان حصة المضارب من الثياب لا يضمن  
كذا في المحيط فهدانا الصبي بالاحر لانه لو صبغه لم يدرى تحت  
قوله اعلم براك لان السواد نقصان عنده واما سائر الالوان  
فمثل الحرة انتهى وان قيلت اي المضاربة ببلد يعني ان خص رب  
المال التصرف في بلد بعيد او سبعة اي بعينها او وقت اي وقت وقتا  
بينه او معا لم يضمن يعني عتق رب المال للمضارب معا ولا اي شئها  
معا يبيع منه ويشتري فليس له اي للمضارب ان يبي ويبي هذه المذكرة  
لانه لم يملك التصرف الا بتوقيضه فتقيد بما فوض اليه وهذا التقيد  
مفيد لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتعة والافاق  
والاشخاص في كل شركة وكذا ليس له ان يدفعه بصفة الا من يخرج  
عن تلك البعثة لانه لما لم يكن له التصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا  
البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا لما في المذكرة فان تجا وز  
بان خرب الى غير ذلك البعد واشترى سبعة فربما عينيه او في غير  
ما عينه او باع مع غير من عينته ضمن لانه تصرف في ملك الغير بغير امره  
ولا بد ذلك للمضارب والرجح له اي المضارب وعليه جزافه وان لم  
يتصرف فيه حذرده الى البعد الذي عينته براك من الضمان لانه  
امين خالته ثم خال لم يخالف الوفاق ورجع المضاربة على حاله لان  
مال باق في يده بالعقد السابق لما ذكره في ضمن المال ثم قال وهذا اذا  
صدر من ماله عند عقد المضاربة اما اذا كانت المضاربة مطلقة  
فخصها رب المال بعد عقد المضاربة بخوان قال له لا يبيع بالنسيئة  
ولا تشتت دقيقا ولا حلفا ولا تشتت من فلات اولاتسا ففان كان  
التخصيص قبل ان يعزل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع منها  
المال جاز تخصيصه لان في هذه الحالة يملك عزله او اخراجه عن

غير قبض



المضاربة فيبيع خصيصه وكذا لو اشترى من سفر في المضاربة المطلقة ان كان  
 المال عرضا لا يبيع كذا في الخائبة والمضاربة تقبل لتقييد بالوقت وتبطل  
 بمضيقه كما في الهاربة فان قال اي رب المال له اي المضارب عاملا اهل  
 الكوفة او الصيارفة فعامل اي فباع ويشترى في الكوفة غير اهل اي من غير  
 اهل الكوفة او صارف اي عامل في الصرف فيما اذا دفع للصرف على ان يشتري  
 من الصيارفة ويبيع منهم مع غير الصيارفة بان باع ويشترى من غير الصيارفة  
 لا يكون اي المضارب مخالفا اي لرب المال لان الحق من مثل هذا الكلام عا  
 التقييد بالمكان او بالنوع وهو الصرف فيقيد بالمكان والنوع حتى  
 حتى لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع اهلها ومن غير اهلها  
 ويجوز في الكوفة من غير رجل كونه ولا يجوز له ان يعمل في غير الصرف في الثاني  
 كما يشتري ويبيع من الصيارفة وغيرهم لان التقييد بالمكان والنوع  
 مفيد فيعتبر ولا يفيد التقييد باهل الكوفة والصيارفة لان كل واحد  
 منهما جمع كثير لا يمكن احصاءهم فيجتمع فيهم الطالح والصالح فلا  
 يفيد التقييد بهم فلا يعتبر ويفيد التقييد بالمكان والنوع من حفظ  
 المال لا لا يخفى وكذلك التقييد بالوقت فيتقيد المضاربة به كما يتقيد  
 بالنوع والمكان لانه توكيل وكذا اي وجائزة يكون مخالفة لو قال اي رب  
 المال للمضارب اشترى سوق اي الكوفة فاشترى اي المضارب في غيره  
 اي في غير سوق الكوفة من الامكنة يبيع ولو قيد في سوق معين من المهر  
 لا يتقيده لان المهر الواحد قلما يتفاوتت جوانبه واسواقه لانه  
 كسيفة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالنهاي كما اشار اليه  
 بقوله بخلاف قوله اي رب المال للمضارب اشترى غير السوق  
 يبيع واذا صرح بالنهاي وقا لي اعد برايك في هذا السوق ولا تعمل في غيره  
 في يتقيده لان المال له ولاية التصرف فيه اليه ولعل ذلك يفيد لوجود

الاختلاف حقيقة وحكم الاتري ان المودع ليس له ان يحفظ في محله اخرى  
 فاذا تصور الاختلاف تقيده ليضمه اذا خالفه بخلاف ما اذا قال يبيع  
 سنة ولا يبيع حاله كان له ان يبيعه حالا الا عند عدم اختلاف  
 السوي بينهما لانه مخالفة الى خير يفتين كذا في التبيين وفي الاختيار وان  
 خصه بنوع من انواع التجارات بان يقول له على ان تعمل به مضاربة في البز  
 او في الصفا او في الصرف ونحوه وفي كل ذلك تنفذ بامره ولا يجوز له مخالفة  
 لانه تقييد مفيد انتهى وان قال اي رب المال للمضارب خذ هذا المال اي  
 مضاربة تعمل به اي هذا المال في الكوفة او قال فاعمل به فيها اي في الكوفة  
 او قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف فيها اي في الكوفة او في  
 مصر كذا فهو اي الفاظ المذكرة وافرادها باعتبار المذكرة وتذكيرها  
 باعتبار الجرح وهو قوله تقييد اما لاول ثلاث قوله تعمل به تفسير لقوله  
 فقه والكلام المبهم اذا تعقبه تفسير كان حكم للتفسير وكذا قوله  
 فاعمل به لانه في معنى التفسير للاث الفاء للوصل والتعقيب والذي  
 وصل الكلام بهمهم وتعقبه كان تفسير له وكذا لو قال خذ مضاربة  
 في مصر لان في اللطف وانما يكون طرفا اذا حصل الفاعل والفعل فيه  
 او قال خذ مضاربة على ان تعمل به بمصر لان على الشرط فيتقيده  
 كما في التبيين بخلاف قوله خذ اي هذا المال واعمل به فيها اي في الكوفة  
 حب لا يتقيده بالكوفة لا يتقيده بالكوفة حتى لا يضمن بالحل في غير الكوفة  
 لان الواو للعطف والشيء لا يعطف على غيره وقد يكون للابتداء اذا  
 كان بعد جملة فتكون مشورة وانما في قوله لا شر في الاول كما في  
 التبيين وفي الكافة ما يفيد التقييد من لا يعطف الالف في سنة  
 دفعت اليك المال مضاربة على ان تعمل بالكوفة او لتعمل في الكوفة  
 مجزوما او مرقوعا او فاعمل به في الكوفة او قال دفعت اليك مضاربة



وكله بالتصرف في المال لا بإبطال العقد فان شترى اى المضارب من يفتق  
على رب المال كان له الا بالبيع صار مضارباً بنفسه فيضمه المثل الذي اعطاه  
من مال المضاربة كالوكيل بالشراء اذا خالف ولان يشتري من يفتق عليه  
اى على المضارب كذلك ان كان في المال اى مال المضاربة ربح لا يملك  
نصيبه يفتق عليه فيعقد الباء او يفتق فيفتح اشترى فيه فان  
فعل اى الشترى من يفتق عليه ضربه يفتق وفي شراءه لنفسه اذ هو المضاربة  
فيضم المثل لانه اذا هو قال الفقد قال له المثل والشترى من وجد مثلاً  
على المثل اى يفتق عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف وانما من الربح هذا  
ان يفر قيمة العقد المشرى الشترى من رأس المال سواء كان في جملة مال  
المضارب ربح او لم يكن حتى لو كان رأس المال الف فان شترى بها المضارب  
عبدى فبته كل واحد منهما الف فاعتقها المضارب لا يصح عتقه  
واما بالنسبة الى محقق في المضارب فان يظهر في الجملة ربح حتى لو  
اعتقها رب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب  
بينهما وهو ضمانه موسر كما ان ادعى اذ كان الفتاوى الظهيرية  
اسمى وان لم يكن له ربح اى ان لم يكن في قيمة العقد المشرى زيادة  
على رأس المال صح اى المضارب شراء من يفتق عليه لانه اذا لم يزد  
فيتمه على رأس المال لا يفتق عليه اذ لا سلك للمضارب فيه لكونه  
مسكوف لا برأس المال فيمكنه ان يسيعم للمضاربة فان حدث اى  
ظهر ربح اى في العقد المشرى بعد الشترى بان كان فيتمه وقت الشترى  
قدر رأس المال او اقل ثم زادت فيتمه حتى صار شترى رأس المال  
عتق نصيبه اى نصيب المضارب لانه لا سلك بعض قريب فوجان  
يفتق عليه بقدره ولا يضمن اى المضارب لرب المال لان الفساد  
حصل لا بفقر من جهته وانما عتق عليه بطريق الحكم بسبب زيادة



القيمة بترافع السركا صل بزيادة رعيات الناس فيهم او بقله من غير  
 اختيار فصار كما اذا ورثه مع غيره لما اذا اشترت امرأة ابن زوجها  
 فماتت وترك زوجها واخا عتق نصيب الزوج ولا يضمن الزوج للاخ  
 لعدم صنع فيه بل يمسك المعتق بفتح التاء على صيغة المفعول في نصيب  
 رب المال اي في دينه لانه ملكية عنده فيضمنها كالعبد هو روث يدر  
 اثنيه واحدهما وفي الكاف عتق نصيب الزوج نصف مال المصاري  
 ولا فضل فيه ونصف بماله صح عليهما لان هذا النصف لاربع فيه فلم  
 يثبت العتق فيه وانما دخل الحكم حكم لما اشتراه لنفسه فلم يجر مخالف  
 والشريك في هذا والاب والوصى العتق فيه كالمصاري حتى لو اشترى  
 احد الشريكين عبدا هو ذر رحم محرم من الشريك الاخر نفذ على محرمي  
 لما ينفذ على مصاري وكذا لو اشترى اب او الوصي للكفيرة بخلاف العبد  
 المأذون له فانه لو اشترى ذر رحم محرم من كونه يبيع ثم ان لم يكن  
 عليه دين يحيط برفقته وكسبه لا عتق على كونه وان كان عليه دين  
 يحيط برفقته وكسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق بناء على انه  
 هل يدخل في ملك كونه اولا ولو اشترى المصاري بالنصف متعلق  
 بغير مصاري مع الف بالنصف اشترى امة بالف وقيمتها الف فوطئها  
 المصاري فولدت اي الامة ولا ينسب الي الف فادعاء اي المصاري  
 الولد موصرا اي في حال يساره فصارت قيمته اي الولد الف بغير  
 بلغة الف ونصف اي الف وهو خمسمائة استتباع اي الفلام  
 رب مال في الف وربيع اي الف او اعتقه بغير ان شاء المالك استمع  
 الفلام في الف وماتين وخمسة وان شاء اعتقه فاذا قبض اي رب  
 مال الف اي من الفلام فتم بشئ يدر بهم من التفعيل اي ضمن  
 رب مال كدوس وهو مصاري نصف قيمة الامة لان دعوة المصاري

وقعت صحيحة في هذا لانه يحل على ان ولده من النكاح بان يحل على  
 ان البائع زوجها منه ثم باعها منه جملا لامره على الصلح لكن لا تنفذ  
 هذه الدعوة لعدم المالك وهو شرط فيه اذ كذا احد من الجارية ودولها  
 مشغول برأس المال فلا يظهر الرجح فيه لما عرف ان مال المصاري اذا  
 صارت اجناسا مختلفة كذا واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر  
 الرجح عندها خلا فالزفر لان بعضها ليس باليد من البعض فاذا كان  
 كذلك لم يكن للمصاري نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت لم مجرد  
 حق التصرف فلا تنفذ دعونه فاذا زادت قيمة الفلام وصارت الفاد  
 خمسمائة ظهر الرجح فيه في ذلك الوقت فملاك المصاري نصف  
 الزيادة فنفذت دعونه السابقة فيه لوجود شرط وهو كونه وبقف  
 حصته من الولد فتغير رب المال ان شاء واعتق المولد وان شاء  
 استبقى في الف وماتين وخمسة فالالف رأس ماله وماتان وخمسون  
 حصته من الزوج فاذا اوصر اليه الف من السعاية ظهر ان الام كلها ربح  
 فيكون بينهما وبين المصاري لرب المال نصف قيمتها تبا ساعا جارية  
 مشتملة بغير اثنين لثولدها احدهما موصرا كان او موصرا لانه ضمان  
 تمليك فلا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التقدي ولهذا لو ورث  
 ام ولد مع غيره يملكها كلها ويجب عليه حصة غيره من قيمتها موصرا  
 كان او موصرا بخلاف ضمان الاعاق فان ضمان ام ولد لا يملك فلا  
 يجب بغير تقيد ولا موصرا واشترط اليسار ليعلم انه لا يجب على احد  
 واعا شرط قبض رب مال الف من الفلام حتى يصير جارية ام ولد  
 للمصاري لانها مشغولة برأس المال فاذا قبضت من الفلام فرغت عن  
 رأس المال وصارت كلها ربحا فظهر فيها ملك المصاري ام ولده



لما ذكرنا ونما يعرف في التبيين **باب المضارب يضارب** لا يخون  
 مضاربة المضارب مرتبة فآخرها عن المفردة فان ضارب المضارب  
 اي دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن اي بلا اذن  
 المالك فلا ضمان اي لم يضمن بالدفع مالم يعمل الشئ اي المضارب الشئ  
 في المال واذا عمل ضمن الدافع ربح الشئ في اوله في الرواية اي عن الامام  
 وهو قولهما يعني وهذا قول الامامين وظ الرواية عن الامام لان  
 الخلاف لا يتحقق بنفس الدفع لان نفس الدفع ايداع وله ولاية الايداع  
 لما مر فلا يضمن بدون العمل وفي رواية حسن عن الامام ابي ج لا يضمن  
 اي المضارب الاول بالعمل اي بعمل المضارب الشئ اي ايضا اي لا يضمن  
 بالدفع مالم يربح اي الثاني بالتصرف لانه يملك الدفع للعمل فيه لانه  
 يملك الاقباض فلا يضمن بالعمل مالم يربح الشئ فاذا ربح فعوضت  
 الشركة في المال ثم ربح المال باختياره شئ ضمن الاول رأسه ما لانه  
 صار غنا صا بدفعه الى غيره بغير اذنه وان شئ ضمن الثاني لانه تضمن  
 مال الغير بغير اذنه وهذا ظ على اصلهما لانها يضمنان مودع  
 المودع والفرق ان مودع المودع يقبضه الممنفعة الاول لانفسه فلا  
 يضمن والمضارب الشئ يعمل فيه لنفسه فلا يضمن فان ضمن الاول  
 ضمن المضاربة ببيع الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان  
 ضمن الثاني رجع على الاول بالضمان لانه مفور من جهة في ضمن  
 العقد فبرجع عليه بما لحقه من الهبة ويضم مضاربة والربح  
 ببيع المضاربة على ما شرط في التبيين وهذا اذا كانت له  
 مضاربة الشئ بنية صريحة وان كانت الشئ اي المضاربة  
 الشئ بنية فاسدة بغير رعايته شروط السابقة فلا ضمان  
 اي على مضارب الاول وان ربح يعني وان عمل الشئ وربح في المال

لانه اذا كانت الشئ بنية فاسدة صارت المضاربة اجارة كما مر وصار المالك  
 اجيرا فيه والاجير لا يستحق شيئا من الربح فلا يثبت الشركة له بل له مثل  
 عمل المضارب وللأول ما شرط له من الربح ونما يعرف في التبيين قال في  
 شرح الجمع وهذا اذا كانت المضاربة بين صبيين لان الاول لو كانت  
 فاسدة فسدت الشئ بنية ايضا لانه لما لم يكن الاول شركة في الربح لا يمكن  
 ان يثبت للشئ بنية شركة فلا ضمان على واحد منهما لان المضاربة تمت  
 فسدت انقلت اجارة من مضارب الاول استأجر الشئ للعمل في حال المضاربة  
 وما حكم الاول من ضمان اجر الشئ يرجع على رب المال لان الاول اجير للاجير  
 متى استأجر اجيرا للعمل الذي استأجر عليه يكون اجر الشئ على الاول خاصة  
 وان كانت الشئ بنية فاسدة لا يضمن الاول اتفاقا وان ربح الشئ لانه لا  
 يستحق الربح وله اجر مملكه فبعد ما هو في الشئ بنية اجرة يكون الربح ببيع الاول  
 ورب المال على شرطه في المحط انتهى وجب ضمن بغيره لزم الضمان  
 في مضاربة المضارب بلا اذن فرب المال تضمن ايها من الاول والثاني  
 شك في بغيره فان عمل الشئ بنية ضمن خبر رب المال ان شئ ضمن المضارب  
 الاول رأسه ماله لتدفع عليه وان شئ ضمن المضارب الثاني لانه قبض مال  
 الغير بغير اذن صاحبه في مهور يعني ان القول بالخبر سحر  
 وقيل على خلاف اي بين ابي ج وصاحبه في ايداع كودع لان مودع  
 المودع كان لا يضمن عند ابي ج فيبين ان لا يضمن الشئ في كودع المودع  
 واما عندهما فيضمن فانها يوجبان الضمان على مودع كودع لما  
 مرتخص به اتفاقا ولا يعبده ثانيا في كونه وان اختار رب المال ان  
 ياخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك في المبسوط فان ضمن الاول صححت  
 المضاربة بينه وبين الثاني وكذا الربح على ما شرط وان ضمن الثاني رجع  
 بما ضمنه على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وحسب للشئ



ما رزق دون الاول ويرجع به الاول على رب المال والوصيفة على رب المال و  
الزوجه بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الشئ اذا كانت المضاربة  
الاولى صحيحة انتهى وان اذنت اى رب المال له اى للمضارب الاول بالمضارب  
فصاى اى دفع الاول المال الى اخر مضاربة بالنكاح اى على يكون ذلك الزوجه  
للمضارب مائة وتصرف الشئ وزوجه وقيل له اى ودفعنا لرب المال للمضارب  
الاول حصة دفع مال مارزق الله تعالى بيننا نصفان او قال فى نصفه يعنى  
او قال رب المال حين دفع مارزق الله تعالى بيننا فى نصفه او قال ما فضل  
اى ما كان من فضل نصفان اى فبتان نصفان فدفعهم بالنكاح  
وتصرف الشئ وزوجه نصف الزوجه لرب المال وثلاثة اى الزوجه للتانى اى  
للمضارب الثانى ولرب المال اى الزوجه للاول اى للمضارب الاول لان رب المال  
شرط لنفسه نصف الزوجه من جميع مارزقه الله فنصفه له فبقى النصف الاخر  
وقد جعل الاول للتانى ثلثه والمضاربة الثانى صحى لانه ما رزق الله  
فيكون ذلك جميع الزوجه للمضارب الثانى فلم يبق للمضارب الاول الا الثلث  
لانه قد جعل ثلثه للتانى فنصف ذلك الى نصيب لانه لا يقدر ان ينقص من  
نصيب رب المال شيئا فبقى له السدس وطيب ذلك كله فصار نظير من  
استأجر خيالا ليعطيه ثوبا بدرهم واستأجره غيره ليعطيه ذلك الثوب  
بنصف درهم وزاد قيمة الثوب طاب لهم جميعا لان رب المال مستحق  
بالمال لانه مائة ملكه والمضارب الاول والثانى يستحقان بالعمل لان عمل  
الثانى دفع عنهما فهدى لاشهرته فيها فهي تجارة حسنة يستحق الاول  
سدس الزوجه وهو قاعدا كذا قاله الزيلعي في التيسير وان دفع اى مضاربة  
الاول للتانى بالنصف اى في الصورة الاولى فنصف اى الزوجه لرب المال و  
نصفه اى الاخر للتانى اى للمضارب الثانى وللثاني الاول اى للمضارب  
الاول لان قول رب المال مارزق الله بيننا وما كان من فضل ينصرف

الى جميع الزوجه فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للتانى  
نصف جميع الزوجه فيكون له النصف ايضا فلم يبق للاول شي من الزوجه  
فيخرج بغير شئ كمن استأجر رجلا ليعطيه ثوبا بدرهم فاستأجره الاجير  
غيره له ليعطيه ذلك الثوب بدرهم لانه جعل مائة له للتانى وان شرط  
اى المضارب الاول للتانى اى للمضارب الثانى الثلثين والمسئلة بحالها  
فكما شرط اى تحقق المضارب الثانى ثلثي الزوجه بشرط الاول لا شرط  
صحيح لكونه معلوما وبضمن الاول اى المضارب الاول للتانى اى المضارب الثانى  
سدسا اى سدس الزوجه من ماله لان رب المال شرط لنفسه النصف من  
مطلق الزوجه فله ذلك وشرط الاول للتانى ثلثي الزوجه ويستحق الشئ ذلك  
بشرط لانه بعض وهو النصف ملكه وبعضه وهو الثلث ملكه رب المال  
فلا ينفذه حق رب المال لانه اجال ملكه الغير ولا يقدر ان يغير شرطه  
فوجب عليه الصفات بالتسوية وصار كما استأجر خيالا ليعطيه ثوبا  
بدرهم فاستأجره لغيره بدرهم ونصف وان كان قيل له اى  
قال رب المال للمضارب الاول مارزق الله او قال مارزقت بيننا  
نصفان فدفع اى للمضارب الاول للتانى مضاربة بالنكاح فكل  
منهم ثلث اى ثلث الزوجه لان الثلث للثالث بشرط الاول والباقي بين  
المضارب الاول ورب المال نصفان لان رب المال شرط لنفسه جميع الزوجه  
بما يحصل للاول من الزوجه وهو الثلث فيكون ذلك بينهما نصفين  
فيصيب لكل واحد منهما ثلث الزوجه ويصيب لهم بلا شبهة ايضا  
لما ذكرنا وهذه احسن فحق الاول كما ذكره الزيلعي في التيسير و  
الاصول فيه ان رب المال متى ما شرط بنفسه نصف الزوجه او ثلثه من  
مطلق الزوجه فله ما شرط من نصيب الشئ فلا يمكن ان يخرج الاول  
في هذه بغير شئ وان دفع اى مال للتانى بالنصف فالتانى اى المضارب



انما في نصف اي نصف الزوج لان الاول شرط له ذلك وشرط صحيح  
 لانه باذن المالك والباقي وهو النصف استحق فيه رب المال و  
 المضارب الاول ولكل من الاول اي المضارب الاول ورب المال ربع  
 اي ربع الزوج لان رب المال لم يشترط لنفسه هذا النصف ما ربحه الاول  
 ولم يربح هو الا النصف النصف فيكون بينهما نصفين والنصف الآخر  
 صار للنائب بشرطه فلم يكن من ربح الاول وكذلك اذا قال ما كسبت او  
 رزقت او كان لك فيه من فضل او ربح فهو بيننا نصفان فانه  
 ينطلق الى ما بعد ما شرط للنائب في الاختيار ولودفعه مال الى رجلين  
 مضاربين وقال اعلا برأيكما او لم يقر بليس لاحدهما ان ينفرد لان  
 التجارة تحتاج فيها الى الراي فان عرفها احدهما بنصف المال بغير امر  
 صاحبه ضمن النصف وان عمل بامر الآخر لم يضمن لانه كالوكيل منه وما  
 ربح نصفه لرب المال ونصفه بينهما نصفان كذا في الاختيار ولو  
 شرط اي مضارب لعبد رب المال ثلثا ليعمل اي العبد مع اي مع  
 مضارب وشرط لرب المال ثلثا اي ثلث الزوج وشرط نصف ثلثا مع  
 لان اشتراطه للعبد يكون اشتراطه للمولى فكان شرط للمولى على الزوج  
 واشتراطه على العبد غير مفيد لانه من اهل ان يضارب في مال مولا و  
 العبد يد حقيقه وهذا لا يكون للمولى ولاية اخذ ما ادرجه العبد وان  
 كان محجرا عليه لاسيما هنا لانه يكون العبد ما ذونا له باشرط العمل عليه  
 فلا يكون له مولا ثابتة فيه بعد التسليم اليه فضحت مضاربه لزوال  
 يد المولى من المال فيكون نصيب العبد من الزوج للمولى ان لم يكن عليه  
 دين وان كان فقرا فهو احق بذلك كسائر كسائه وكذا الحكم اذا  
 شرط الثلث للعبد مضارب وتماه يعوف في التبيين قد بعد المالك  
 لانه لو شرط العمل لرب المال لا يبيع مضاربه في مرفوعه ولو شرط

بعض

بعض الزوج للمالك او للزوج او في الاقارب لم يبيع ويكون لرب ولو شرط لبعض  
 من اهل المضارب فان شئ نفسه او لرب المال مع وان كان لا يجزئ  
 لك في البحر تقلا عن المحيط وفي السراجية اذا شرط لك الزوج لارائه  
 مضارب او مكاتبه او للمالك او في الاقارب او في شيء يكون جائزا وان  
 لم يبيع الشرط ويكون الزوج لرب المال وهو غير محال لما ذكرنا في لا يبيع  
 انتهى وبطل اي مضارب بموت احدهما لانها تكون بموت الموكيل  
 او الوكيل بطل الوكالة وبطل المضاربة ايضا بلحاظ المالك اي المالك  
 الحرج مرتد لانه موت حكمي كما مر يعني ان الموقوف بموت المالك لموت  
 يورث محله وماله وتعتق امرته اولاده وممدره لك في التبيين قال  
 في نهج وان كان المال يورثه قائما في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى بعد  
 ذلك مما اشتراه له ربحه وعليه وصيغته لانه قد انزل عن المضاربة  
 وزال حكم الامر عن المال فصار مكانه تصرفا في ملك الورثة بغير اهرام  
 وان كان المال متاعا او عرضا او غيره الدراهم والدنانير من سائر  
 الاموال يبيع المضارب وشرطه فيه جائز حتى يحصل رأس المال كذا  
 في سراج الوهاج وقيد بلحاظ لانه لو اراد ولم يملك فتمت فموقوف  
 وفي التبيين وقبل حقه يتوقف تصرف مضارب عند ابيه على الغاذي بالام  
 او الطلاق بالموت او القتل لانه يتصرف له فصار كغيره في نفسه انتهى فان  
 عاد بعد حقه بدار محب مسلما فالمضاربة على حالها بخلاف الوكيل و  
 الفرق ان محله يتصرف خراج عن ملكه بموكله ولم يتعلق به حق الوكيل  
 بخلاف المضارب لك في النهج ابلحاظ المضارب اي لا يبيع المضاربة بلحاظ  
 مضارب بدار محب عندهم لان عند ابيه يتوقف تصرفه للمالك  
 التوقف في اهلاكه ولا يملكه هنا في مال المضاربة ولا يتوقف في ملك  
 رب المال فبقيت المضاربة كذا ذكره ابا عبد الله في شرطه الوكالة لكن قال



في المني ولوارتد المضارب فالمضاربة على حالها في قولهم جميعا فانما  
ادخل الحق بدار حرب وكلمة بلحا في بطلت المضاربة كذا في قوله لا ينفك  
فلو اشترى دبايح ورجل اذ جسد لم يقتل على ردة ادمات الحق بدار  
الحرب فان التصرف جائز والرجل بينهما على ما شرطوا والعهدة في جميع  
تصرفه على رب المال في قول ابي 2 ولوارتد المالك ولم يلحق بدار الحرب فنصفه  
موقوف ان رجع الى دار الاسلام جازت المضاربة ولم تبطل وان كانت  
المضارب قد اشترى بالمال عوضا فارتد رب المال بعد ذلك والحق بدار حرب  
فيبيع المضارب بذلك العرض جائز لانه لو مات في هذه الحالة لم ينزل  
فلا ينزل بردة قبل حكم الحماة واما المرأة فارتد عنها وارتد عنها  
سواء اجماعا سواء كانت هي صاحبة المال او المضاربة الا ان تمت  
او تلحق بدار حرب فيحكم بالما في لان ردتها لا تؤثر في املاكها فكذا  
لا يؤثر في تصرفها في الجوهرة ولا ينزل اي مضارب بعزل اي بعزل رب  
المال ما لم يعلم به اي المضارب بالعزل واذا علم به ينزل لانه وكبر  
والمراد بالعلم ما يستفاد من خبر جليل مطلقا او احدى عدل ان كان  
فصولها والا فغير مميز كذا في مخرج فاعلم اي مضارب بعزل والمال  
عروض فله اي المضارب يبيعهما اي العروض ولا يمنع العزل عن ذلك  
لانه حقه ثبت في العزل الزوج وانما يظهر بالقسم وقسمة الزوج  
يفترق ان يتقدم رأس المال وذا بالبيع ولا ينفك في ثمنها اي في ثمن  
العروض يعني اذا باع المضارب العروض بعد عزل رب المال لا يجوز له  
ان يشترى بغيره يبيع العروض بعد العزل لضرورة ان يعلم رأس المال  
فما زالت الضرورة عمل العزل لعله وفي مخرج ولا يملك المالك فسخها في  
هذه الحالة لان للمضارب حقا في الزوج بخلاف احد الشريكتين اذا فسخ  
الشركة ومال الشركة اقسمة فانه يبيع فسخه في فتاوه فاقض حان

من الشركة وان كان اي المال نفقا من جنس رأس المال لا ينفك اي المضارب  
بعد العلم بعزله فيه اي في النفقة من الدراهم والدنانير لانه لا ضرورة فيه  
وان كان المال نفقا من غير جنس اي رأس المال فله اي المضارب بتدبير  
جنسه يعني اذا كانت رأس المال دراهم وعزل ومعه دنانير له بيعها  
الدراهم او بالكنس سحنا او القياس ان لا يجوز تصرفه لكونه لحي سنة  
من حيث التمنية فصار كان رأس المال قد انقض وجب الاحتيا ان  
الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال وذا لا يمكن الا بان يبيع  
ما في يده بخس رأس المال فصار كالعروض قال في المخرج والمراد من  
العروض ان يكون هناك جنس رأس المال والدراهم والدنانير  
جنس فها اذا كانت رأس المال دراهم وعزل ومعه دنانير له بيعها  
بالدراهم سحنا واوله يبيع العروض بعد العزل بالنقد والنسيئة و  
ان نهاه رب المال عن النسيئة كما لا يبيع نهيها عن المسافة في الروايات  
المشهوره قال ولما لا يملك عزله لا يملك تخصيص الاذن لانه عزله  
وجه كذا في النهاية وانتظم كلام العزل الحكمي حتى كان له يبيع العروض  
بعد موت رب المال حقيقة او حكمي ولا ينزل في الحكمي الا بالعزل بالعلم  
بخلاف الوكيل حيث ينزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا ولو افرقا  
اي فسخا وفي المال دين على الناس لزمه الافتناء اي كبر المضارب  
على طبعه من الناس ان كان اي في المال ربح لان الزوج بمنزلة الاجر  
فكان اجرا وطلبه الدين من تمام العمل فيجب تمامه فيجب عليه اذا  
ابى والا فلا اي وان لم يكن في المال ربح فلا يلزم الافتناء اي الاستيفاء  
من الناس لانه وكيل وهو مبرع فلا يجبر على اتمام ما تبرع فيه فان  
قلت رد رأس المال على الوجه الذي تبرع واجب عليه وذلك لانه لم  
الا قبض ومالا يثبت الواجب الابه فعوضا جب اجيب باننا لانتم



ان الرد واجب وانما الواجب عليه دفع يده كالمدور كذا ذكره في الفقه و  
 يحل اي مضارب المالك بـ اي يطلب الذي لانه لا يمكن من الكفاية  
 الا بتوكيل ككونه غير عا قد فلا بد من دلالته ككونه عا قد والمحقق ترجح  
 اليه وكذا اي مثل المضارب بجبر على الوكيل سائر الوكلاء فانهم يكونون المالك  
 اذا امتنعوا عن الانتفاع والبيع اي الدلال والسمار وهو الذي  
 يجلب اليه العوض والمجودات لبيعها باجر من غير ان يستأجر فهو ايضا  
 يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الحقيقية بحكم العادة كذا ذكره  
 ملاخره في الدرر نجبران عليه اي على طلب المال لانها كالاجران بحكم  
 العادة وفي التبعة كل وكيل بائع وكل مستضع اذا امتنع من التفاضل  
 بجبر على التنازع ولكن نجبر على ان يحل ما يجب للمالك في بيع حقه والسمار  
 بجبر على التفاضل لانه يبيع ويشتري لنفسه عا دة باجره فجعل ذلك بمنزلة  
 الاجارة الحقيقية بحكم العادة فيجب عليه التفاضل والبيع لانه وصل اليه بدل  
 عمله فصار كالمضارب اذا كان في المال ربح ثم قال والسمار يكبر الاول  
 المتوسط بين البائع والمشتري فارسية عربية والبيع سمسرة يبيع ويشتري  
 لنفسه باجره غير ان يستأجر ولو لم يتأجر باجره معلومة على ان يشتري و  
 يبيع شيئا معلوما لا يجوز الاجارة لانه استأجر على عمل لا يقدر على اقامته  
 بنفسه فان الشراء والبيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البائع والمشتري فلا  
 يقدر على تسليمه وحيلة في جواره ان يستأجره يوما للخدمة فيستعمله في  
 البيع والشراء الاخرى لان الخدمة يشاء ولا تتعقد وهي معلومة  
 بيان قدر الخدمة وهو قاصر على تسليم تسليم نفسه في الخدمة ولو عمل من  
 غير شرط واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمله حسن فانه الله مع خير  
 بذلك جرت العادة وما راه المسكون حسنا فهو حسن انتهى في الفقه والوكيل  
 بائع والمستضع كالمضارب ونجبران على عند الله التوكيل والسمار

بجبران على الاقضاء لانها بعملا بالاجرة والاجر لها بازاء عملها ذكره  
 في الجوهرة وغيرها وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح او لا  
 لان الربح يقع لرأس المال وصرف الهلاك الى ماله التسع اولى من الاصل  
 لما يصرف الى الهلاك الى العقد في مال الزكاة دون المضارب لا حرمه الى  
 العقد يقع فان زاد اي الهالك على الربح لا يضمن المضارب لكونه امين  
 سواء كان من عمله او لا ويقبل قوله في هلكه وان لم يعلم ذلك كما قيل في الودعة  
 وسواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة فهي اما عندنا في وعدها  
 ان كانت فاسدة فالمال مضبوط ذكره في الفقه فان اقتسمه اي الربح  
 فسخت اي مضاربة والمال في يد المضارب ثم عقدت فهلك المال او بعضه  
 لا يثبت الربح لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فلهذا  
 المال في العقد الثاني لا يوجب انتفاع الاول في دفع اليه مالا اخر وهو  
 الحيلة الشافعية للمضارب كما في الهلكه وان اقتسمه اي الربح من غير  
 فسخت اي مضاربة بعينه وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال  
 كله او بعضه ترا داه اي المال للمضارب الربح حتى يتم رأس المال فان فضل  
 شيء اي بعد التيفاء رأس المال اقتسمه اي ذلك المفضل لانه ربح فكان  
 بينهما وان لم يبق وان نقص من رأس المال فلا ضمان على المضارب  
 لانه امين وانما ترا داه لان الاصل ان لا يجمع قسمة الربح حتى يستوفى  
 رب المال رأس ماله لان الربح زيادة على الرأسمال والزيادة على الرأسمال لا يكونه  
 الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك ماله يد المضارب احاطة بظهور ما اخذ  
 من رأس المال فيضمن المضارب ما اخذ لانه اخذه لنفسه وما اخذه  
 رب المال فهو من رأس المال **تنبيه** قال في البيع يجوز شراء رب  
 المال من المضارب وشراء المضارب من رب المال في قول اصحابنا التناهي  
 وقال زفر لا يجوز الشراء بينهما في مال المضاربة وفي كفية مضارب المشتري





ثوبا بعشرة فباعه من رب المال بخمسة عشر يوما جاز وفي الذخيرة الوصف اذا  
 دفع مال صغير الى نفسه مضاربة فهو جائز والطرسوس في هذا  
 فقال ينبغي ان يرا في هذه المسئلة ان الوصف لا يجعل لنفسه اكثر مما  
 يجعل امثال حتى لو كان الناس يعقدون المضاربة بالنصف حتى لو عقدها  
 هي لنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك قال في المنهج انما اراد ذلك دفعها  
 لما توهم عبارة الذخيرة من الجواز للتعليل بالابتغاء وعدم الاحتفاظ  
 من مال الصغير وانما هو من الزرع الحاصل بمضاربة وقال ان لم يقع على هذا  
 التقييد في كلام الاصح ولكنه ينبغي ان يكون كذلك نظر المصنف هكذا ذكره  
 عبد الرزاق في النظر الوهاب وذكر ان صاحب النظر المذكور طعن فيه قال  
 والاظهر عندي ما قاله الطرسوس لان تصرف الوصف انما هو بالولاية امر  
 النظرية ولا نظر للمصنف في المضاربة في ماله باقل ما يدخله امثال الوصف  
 من الثواب بل النظر فيه جانب الوصف فان حصل لنفسه ربحا به يتعدى  
 حصوله بدون مال اليتيم مع كسبه على اليتيم وان كان مصلحة من حيث  
 حصول الزرع في جملة الآات يقال يكفي حصول المصلحة في الجملة وان امكن  
 ما هو اولى في الظهيرة وله ان يستأجر ارضا فيضارب ويشتري ببعض  
 المال حكا ما يزرعها وكذلك اذا قبلها ليعرض فيها نخلا او شجرا ولو اخذ  
 المضارب نخلا او شجرا معاملة على ان ينفق في تكميلها وتاثيرها  
 من المال لم يضر على رب المال وان قال له اعمل برأيد انتهى ما في المنهج قال  
 المصنف في فتاواه واذا دفعات ما رزق الدنيا فهو بينهما ادعى انهما  
 شركان في الزرع والمبيدة مقدار ذلك فالمضاربة جائزة والزرع بينهما  
 شفعان وكذا لو قال على ان للمضارب شركا في الزرع فالشرك والشركة  
 واحد هو بينهما نصفان عند ابي يوسف وقال محمد بن الحسن في فاسدة  
 دفع اليه الذرهم وقال نفعها عليك فرض ونصفها معك مضاربة بالنصف

فهو جائز قال وهذه المسئلة نص على ان فرض المكس جاز ولا يوجد  
 لهذا رواية واذا جاز هذا كانت للانصف حكم نفسه وان قال على ان نصفها  
 فرض وتعمل في النصف الاخر مضاربة على ان النصف كله في الجوز ويكره لانه  
 فرض جزمه فلو لم يذكر الكراهة في المسئلة الاولى فمن المنهج من قال ان  
 سكوت محمد عن الكراهة فيها دليل على انه لا كراهة فيها وليس للمضارب ولا لرب  
 المال ان يثما جارية من مال مضاربة سواء كان فيها فضل على رأس المال  
 اوله كين ولا يثماها اوليتها بشهادة وان اذن له رب المال في وطئها ولو  
 تزوجها المضارب بشروط رب المال فان كان فيها فضل لا يجوز والآن جاز  
 خرجت بجارية عن المضاربة حتى لو باعها المضارب بعد ذلك لا يجوز وتحتجب  
 على رب المال من رأس ماله وكذا ليس له ان يخط مال المضاربة بماله ولا بماله غيره  
 الا ان يقبل له اعمل برأيد وفي فتاوى ابي الديك الا ان يكون معاملة التجار  
 في تلك البلاد ان المضاربة يتخطون ارباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك  
 نعم على معاملة الناس وغلب التعارف في مثله وجب ان لا يضمن ويكوى  
 الامر محولا على ما تعارفوا ولا يجوز اقراره لمن لا يقبل كسبه دية له بدين ويلزم  
 في ماله كالمبيع ولو اقر لهم بعين قبل الجوز لم لو ادعاه نفسه وله ان يعمل  
 عند فساد المضاربة ما يعمل عند الجوز قال له اعمل برأيد اوله ان يخط  
 مثله وما يتقرب فيه ولو اشترى وزاده في ضمن الزيادة ولا حصة  
 لها اذا باع فهو منقطع ويبع ما تحت على الثمن دون الزيادة ويكره  
 للمسلم ان يكد له مضارب كافر وجاز ولا يكره ان يكون للمضارب مضارب  
 مسلم ان اشترى جارية بمال مضاربة وشهد عند اشترائه انه اشترى  
 لنفسه ان اذن له رب المال بذلك يصير مضاربة حتى يحل له وطئها ويبيعه  
 ما نقد له رب المال من مال مضاربة وان لم ياذن له بذلك رب المال يصير  
 مضاربة المضاربة وان شهد انه اشترى لنفسه حتى لا يحل له وطئها الا



ان يكون رب المال حاضر فقال كسرة انى اشترى بالنفس وذلك ان ما يشترى  
المضارب بمال المضاربة للمضاربة بالنفس الا ان يكون اذن له رب المال بالشرى  
لنفسه او يكون الشراء بمحض من رب المال وله المضاربة ان يشترى بنفسه  
في جبر مشتر بالنفس ويضمن من مال المضاربة لرب المال ولو هلك المال  
قبل انشاء بطلت المضاربة بخلاف ما لو هلك بعد انشاء ويصدق المضارب  
انه هلك قبل انشاء او بعده **فصل** ولا ينفق المضارب من ماله اى  
المضاربة في مصره او في مصره اخذته دار الانفقة تجب جزاء الاجتناب  
كنفقة القاض والمكره والمضارب في مكره ساكن بالمستغنى قيدنا بتخاذه  
دار الانفاق اذ انوى في الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة كما في شرع  
الجموع كذا في الاختيار ولا في الفاسدة يخفى ولا ينفق من مال المضاربة في مضاربة  
الفاصلة لان المضارب في الفاسدة اجير لانفقة كما مر فان سافر اى  
المضارب للمضاربة ولو يوافق في ماله اى في ماله اى في مال المضاربة  
المعروف اى بالواسطة بما يكون متعارفا بين التي رلانه اذا سافر صار  
محبوس بالمضاربة فيستحق البدل لانه داما الوكيل والمستبطن فيشترى  
وكذا الشريك اذا شارك بمال الشريك لانفقة له ان لم يجد التعاون به كما  
في النسخ في كافيته وصرح في النهاية بوجوده في مال الشركة كما في الهجر وفي  
الشيعة الوكيل والاجير والشريك كل واحد منهم لا يستحق النفقة فيما يعل  
به وكذا اى يكون من مال المضاربة مثل حكمه وشرايه كسوة اى  
المضارب وركوبه بفتح الراء ما يركب شراء ويتجمل اى سوار كان  
بشراء او كراء وكذا اجرة خادمه اى المضارب وفراش بيته عليه و  
عسل ثيابه وما يغسل به ثيابه واجرة من يجده في السفر من الخبز و  
الطبخ وغسل الثياب ونفقة غلمانته الذي يعملون في كمال وعمل الدواب  
معد المتاع والطلاء والمضارب والكراف كسرة مثل ما يمنع من تجار على قيا

قول ابن ج ٢ وابنه يوسف كما في خزائنه الفتاوى وكذا اجرة الحمام والحلاق كما في  
الحنف والدھن في موضع يكسبه فيه اى في ذلك الموضع اليه اى الدهن كما في الحجاز  
لما صار محبوسا به ومن مؤنفة كواجبة فيه غسل ثيابه واجرة من يجده و  
علف دابة بركبها والدهن في موضع يكسبه اليه كما في كذا دهن السراج  
وحطب وما اشبه ذلك واجرة الحمام والحلاق وقص الشريك كل ذلك من مال  
المضاربة لان العادة جرت به دالات تنفقة البدن والثياب يوجب كسرة  
من يعامله لان صاحبه الوسخ بعدد الناس من المكافئ فيجتنبون معاملته  
فيطلق من ذلك بالمعروف وضمن اى المضارب ما كان اى من المذكور زائدا  
على العادة اى ان انفق زائدا على المعتاد المعروف بين التجار لانشفاء الاذن  
ونفقة اى المضارب في مصره من ماله اى من ماله نفسه كالدواء يخفى كما  
ان دواء المضارب كان من ماله في الرواية لان الحاجة الى النفقة  
معلوم وقد عرفت بخلاف الدوا لانه يعارض المرض وقد عرفت وقد لا يعرض  
فلا يكون من جملة النفقة الا يرك ان نفقة الزوج ودواها في مالها كما في  
سكرة الوقاية ويرد اى المضارب ما المرأة على بقى اى زوجه من كسوة  
وغیرها اى غير كسوة من الطعام وكسوة اذا قدم اى من سفره الى محو  
الى رأس مال لانتمها لا تخفى كالحاج عن الغير اذا فضل مدعى من  
النفقة وغيرها بعد الرجوع يرد على المحجوز عليه او الورثة كما في البتية  
ومادون السفر اى مادون غامدة السفر كسوق المحصر ان مكنته اى  
للمضارب ان يقدو بقال غدا اذا ذهب غدا وبيت في اهله اى  
يعود اليه في ليلة والى وان لم يكن كذلك فكل السفر يخفى ان كان  
خروجه مادون سفر كسركب يقدو ولا يبيت باهله كان نفقة في  
المضاربة لان خروجه قد صار للمضاربة فصار كخروجه للسفر قال  
في المنهج وليس المراد بالسر هذا السفر السريع المقدر بثلاثة ايام بل المراد



ان بيت في منزله وان خرج من مصر واكنه ان يعود اليه في ليلة  
فهو كما لمصر وفي السراجية نفقة المضارب في عهد في مصر في مال نفسه وان  
خرج بيت السفر قل او كثر فنفقة في مال المضاربة الا اذا كان يفد الى  
بعض نواحي مصر وبيت في اهل كل من يعيد المضارب على العمل او يخدم  
دايته فنفتهم كنفت الآات يكون عبدا رب المال فنفتهم على رب المال  
قال المصنف فتاواه فان خرج من ذلك مصر فنفقة في مال المضاربة اذا  
خرج ببيت التجارة سواء كان مدة سفر او دونها فاذا انتهى الى  
مصر التي قصده فان كان مصر نفسه اوله فيه اهل سقطت لانه  
يصير مقيما بدخوله وان لم يكن مصر ولا لاله فيه اهل فان نفقة  
في مضاربه ما دام مقيما فيه لاجل المال وان نوى خسة غير يومها انتهى  
وليس المستبضع الانفاق من مالها اي مال البضاعة لانه مبرور  
يعمل لغيره بامر قال في التمهيد لو انفق في السفر ليرجع في مال المضاربة  
له ذلك وفي السراجية لو سافر المضارب بالمال فاشترى به متاعا فمات  
رب المال وهو يعلم ثم سافر الى مصر اخر فنفته بعد موت رب المال  
على نفسه ويضم ما هلك في الطريق فان سلم وباع جاز بيع ولو خرج  
من ذلك مصر قبل موته ثم لم يحن ونفقة في سفره وفي ذلك المصنف ان  
يبيع المتاع على المضارب لو مات رب المال والمضارب بمصر اخر غير مصر  
رب المال في مال المضاربة كذا لو كان رب المال حيا فاسلم اليه رسولا  
ونهاه عن التصرف ولو كان في يده نقد لا متاع لم يكن نفقة في مال  
المضاربة انتهى ولو سافر ولم ينفق له شراء المتاع والنفقة كذا في  
خرائمه الفتاوى قال المصنف فتاواه ولو كتب اليه بينها وقد صار المال  
نقد لم ينفق ورجوعه ويؤخذ ما انفق المضارب من الزيج يعني وباخذ  
ماله ما انفق المضارب من رأس المال اذا رجع من الزيج او لا حتى يتم

به رأس المال وما فضل بغيره واذا استوفاه وفضل شي بعد ذلك قسم  
اي ما فضل بينها بغير اقتسامه لان رأس المال اصل من الزيج  
والزيج منه عليه فلا يسلم لهما الزيج حتى يسلم لرب المال الاصل وهذا  
لان الذي ذهب بالنفقة هالك والهاك يجرى الى الزيج كما مر وان  
لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب فيسدد بالنفقة لانه لو كان في المال  
دين غيرهما قدم انفاؤه على رأس المال ولو انفق المضارب من ماله لم  
هلك مال المضاربة لم يرجع بشيء لما في التمهيد وان سافر في المضارب  
بماله اي بمال نفسه ومال المضاربة اودسا في مال له لرجلين يعني  
مضاربة انفق بالحصة بغير فائقة على قدر المالين بالمحصص وكذا لو  
خلف المضارب ماله بمال المضاربة باذن رب المال لما في التمهيد لان الزيج  
بقدر المال وكذا النفقة لانه مائة وان باع اي المضارب متاع المضاربة  
مراحمه حسب ما انفق عليه بغير ضم جميع ما انفق على المتاع من اجل  
اي من اجرة تحمل من الطراز واجرة السمار والبصاغة والعقار ونحو  
ذلك مما ذكره في باب المراحمه الى رأس المال بان يقدم قام على بكذا لان هذه  
الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار الحاقا برأس المال في بيع المراحمه  
فان ذلك لان نفقة نفسه يعني ولا يضم ما انفق في سفره وتقلباته في  
المال الى رأس المال لانهم لم يتعارفوا بخسره الى رأس المال ولا يزيد هو ايضا  
في قيمة المتاع بخلاف الانفاق على المتاع لانها بالزيادة على العين صارت  
في معنى المتاع وحاصل ضم الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او  
او حكمي او اعتاده التجار وهذا هو الاصل لما في النهاية ولو سافر مضارب  
بالنصف بالف المضاربة بزيادة بالغير واشترى بها اي بالالفين  
عبدا ولم ينقد الف في فضا على الانفاق في يده قبل نقدها اي  
الالفين يعرف المضارب ببيعها اي ببيع الفين وهو خمسمائة وثلث



اى وينفرد رب المال الباقى وهو الف وخمسمائة لان المال لما صار الفين  
 ظهر الزرع في المال وهو الف وكان بينهما نصفين فنصيب المصارع منه  
 خمسمائة فاذا اشترى بالالفه عبدا صار مشتركا بينهما فربيع للمصارع  
 وثلاثة ارباعه لرب المال ثم اذا اصاب الف الف قبل النقد كان عليهما  
 ضمان ثمن العبد فربيع على المصارع وهو خمسمائة وثلاثة ارباعه و  
 هو الف وخمسمائة على رب المال وبعد ذلك يبيع العبد للمصارع لما  
 ذكرنا وباقية اى باقى العبد وهو ثلاثة ارباعه يكون للمصاربة لان  
 نصيب المصارع خبز عن المصاربة لانه صار مضمونا عليه ومال  
 المصاربة امانه وبنيهما ثلثا ويبقى ثلثه ارباع العبد وهو نصيب  
 رب المال المصاربة لان ضمان رب المال لا ينافى المصاربة وهو  
 وهو جميع ما دفع رب المال الى المصارع وهو الفان وخمسمائة لانه دفع  
 لانه دفع اليه اولا الف ثم الف وخمسمائة ولا يبيع اى المصارع لـ  
 العبد مراحمه وهو ابيع بز يادة على الثمن الاول لما مر انفا الا  
 على الفين يعنى اذا باع العبد مراحمه يقوم قام على الفين ولا  
 يقول قام على الفين وخمسمائة فلو يبيع اى العبد بأربعة الاف  
 فخصه المصاربة ثلثة الاف يعنى يصير ربع الثمن وهو الف للمصارع  
 لانه بدل ملكه ويبقى ثلثة الاف للمصاربة الفان وخمسمائة من  
 ثلثة الاف راس المال والزرع منها اى من ثلثة الاف خمسمائة  
 بينهما يعنى اذا استوفى رب المال ماله من ثلثة ارباعه يكون  
 الباقي خمسمائة بين رب المال والمصارع نصفين لان ذلك  
 القدر هو الزرع وفي المنع البتر الثياب قاله في السير الترع عند  
 اهل الكوفة ثياب الكتان والقطن لا ثياب الصوف والخز كذا في  
 المغرب ولو اشترى رب المال عبدا خمسمائة وابعه اى باع العبد

اى باع رب المال العبد من المصارع بالف درهم لا يبيع اى لا يبيع المصارع  
 العبد من احمه الاعلى خمسمائة يعنى لا يجوز ان يبيع من احمه على الفان  
 يبيع من المصارع يبيع من نفسه لانه وكيله فيكون فيكون يبيع حاله  
 بحاله فيكون ابيع جارى بينهما كما معدوم في هذه المراكمة كذا في الف  
 وفيه قال ولو كان بالعكس بان اشترى المصارع عبدا خمسمائة فباعه  
 من رب المال بالف يبيع من احمه على خمسمائة لان البيع جارى بينهما  
 كما معدوم ولو اشترى مصارب بالنصف المصاربة عبدا بدين الفين  
 يبيعه قيمة العبد الثالث فقتل اى العبد رجلا خطأ فامره بالدفع او  
 الفداء فان دفع العبد انتهت المصاربة لان العبد بالدفع زال عن  
 ملكهما بلا بدل وقيل وكذا ان فداه باخراج العبد عن المصاربة  
 اما حصه المصارب فلا نه بقدر ملكه فيه بالفداء فصار كالقسمه واما  
 حصه رب المال فلا نه انما ساهم له بثمان الفداء وانه ليس حكم المصاربة  
 فربيع الفداء عليه اى على المصارب وباقية وهو ثلثة ارباع الفداء  
 على المالك لان مال المصاربة اذا كان عبدا واحدة قيمته اكثر من مال  
 المال يظهر فيها الزرع وهو الف ههنا بينهما نصفين والف لرب المال  
 برأس حاله لان قيمته الفان فصار الفداء بينهما على هذا الوجه  
 ارباعا فلكل ارباعه على رب المال والربع على المصارب لان الفداء  
 مؤنة المالك فيقدر بقدره وكان المالك بينهما ارباعا فكذا الفداء  
 واذا فدى اى العبد يعنى واذا فدا بالعبد خيره اى العبد عن المصاربة  
 فيبقى بينهما ارباعا ويجدم اى العبد المصارب يوما ويجدم كما ذكرنا  
 ايام حكمه الاكثر بينهما لانه حكم الفداء كانهما اشتراياه ولو اختلف  
 رب المال بالدفع واختلفا حكم الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يسبق بالفداء  
 مال المصاربة وله ذلك لان الزرع مشهور كذا في الابيضه ذكره في المنع ثم



ان العبد المشتري في المضاربة اذا جنى خطا لا يدفع لها حصة بحضر المضارب  
 ورب المال سواء كان الارض مثل قيمة العبد او اقل واكثر وكذا لو كانت  
 قيمته الف لا غير لا يدفع الا بحضرته لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس  
 لرب المال ان يأخذه ويمسكه عن بيعه كملكه لو جنى خطا لا يدفع الا  
 بحضرة الراعي والمرتعة والحاصل انه بشرط حضرة رب المال والمضارب  
 للدفع دون الفداء الا ان المضارب يدفع الفداء وقيمته مثل رأس  
 المال فرب المال دفعه متعلقة فان كان احدهما عابثا وقيمة العبد  
 الف ودرهم ففداء الحاضر كان متطوعا لانه ادى دين غيره بغير امره  
 وهو غير مضطر فيه لانه لو اقام البينة على الشراكة لايضا لم يحكم صاحبه  
 لا بالدفع ولا بالفداء كونه في النهاية ولو اشترى اي المضارب بالف المضاربة  
 عبدا وملك الف قبل نقد اي الاولف وهو كمن يبيع قبل دفعه الى البائع  
 دفع المالك اي رب المال الثمن بغير الفاء ولا يلزم المضارب لان المال اعانه  
 في يده ثم اذا جهز المالك الفاء لم يدفعه الى البائع وهذا محل قبل النقد  
 دفع اليه الفاء اخر وشهر كذلك لما لا يشاءه وجميع ما دفع اي المالك  
 رأس المال بغير رأس المال في المضاربة يكون جميع ما دفع المالك من الاثمين  
 والشكائ والاكث بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده هلاك الثمن بعد انشاء  
 الاثارة واحدة منصرف ان يد المضارب امانة ولا يمكن حمله على  
 الاستيفاء بخلاف الوكيل فان فسخه بغيره ~~المشتري~~ المشتري استيفاء  
 فيصير مضطرا ثم لو كالة في هذه الصورة يرجع واحدة وفيما  
 اذا اشترى ثم دفع كوك الى المالك فملكه بعد لا يرجع لانه ثبت له  
 حق الرجوع بنفس الشرك فمجلس مستوفيا فاذا ملكه يرجع عليه مرة  
 ثم لا يرجع لو فسخ الاستيفاء مع كذا في كمال وفي البتة ان اذا استأجر  
 دابة محل متاع المضاربة او اشترى صفا مائة ففسخ المالك قبل ان

ينقد

ينقد يرجع على رب المال وتعام يعرف فيها ولو كان مع المضارب الفان فقال  
 اي المضارب لرب المال دفعت بغير انشاء اي الف وركبت الف اي لا  
 ماله وقال المالك بل دفعت اليك الف فان القول للمضارب اي يوجب منه  
 لانها اختلاف في مقيوض والقول في مقدار الف لغيره ولو ضمنا بغير امينا  
 كان او ضمينا اعتبارا لما لو انتم اوصلا فالقول له كما في البيع ولو اختلفا  
 مع ذلك في قدر الزرع بغيره ولو كان الاختلاف في مقدار الزرع مع الاختلاف  
 في رأس المال مثل ان يقول رب المال رأس المال الف وشرطت لك ثلث الزرع  
 وقال لي المضارب رأس المال الف وشرطت لي نصف الزرع فللما كد بغيره  
 فالقول لرب المال في مقدار الزرع لانه المنكر للزيادة وايضا اقام البينة  
 تقبل بينته كما سمعها وان اقاما البينة في هذه الصور لانت بينته  
 رب المال بغيره في دعواه الزيادة في رأس المال وبينته المضارب اولى بمقدار  
 الزرع بغيره في دعواه الزيادة في الزرع لانها اكثر اثباتا كذا في التبيين ولو  
 قال من بعد الف قد يرجع فيها اي في الف الف الف اخرى مثلا هي اي الف  
 مضاربة زهد وقال زهد بل بضاعة فالقول لزيد اي المالك لان المضارب  
 يدعي عليه تفويض عمله بمقابلة الزرع او شرط من جهته بمقدار من  
 الزرع او يدعي الشراكة فيه ورب المال مثل فكان القول بغيره واذا  
 كان الاختلاف في صفة رأس المال كما ذكره المحقق فالقول لرب المال لما  
 ذكرنا وكذا اي القول لرب المال لو قال ذر المدي اي المضارب هي اي الف  
 فرض بغيره اقرضته وقال زيد اي رب المال بضاعة اي الف بضاعة  
 او ودية او مضاربة ففي هذه الصورة القول لرب المال وابينة للمضارب  
 لانه يدعي عليه تمليك الزرع وهو ينكر مضاربا وسماه في الهداية وان  
 انفق على عمله لا خيال ان يفر في الدال ثم اقرضه ولو اقاما البينة  
 فالبينة للمضارب لانها ثبتت القيد مضاربا ولو ادعى رب المال القرض



والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لاتعافهما على الاخذ بالاذن ورب  
 المال يدعى المضارب الضمان وهو ينكر فقال القول وايجابا اقام  
 البينة قبلت بيته ولوا اقاما البينة كانت بيته رب المال ادله لانها  
 اكثر اثباتا كذا في التبيين والعناية ولو قال للمضارب اي لرب المال اخلقت  
 يعني ما سميت في تجارة بعينها وقال المال كعيت نوعا فالقول للمضارب  
 اي مع بيته لان الاصل فيها العموم والاطلاق والتخصيص معارض فثبت  
 الاصل لمن يتكسر بالاصل وقال زفر القول لرب لان الاذن يستفاد من جهته  
 فكان اعرف به كالوكالة ولما اذا اختلفا قبل العمل قلنا الاصل في الوكالة  
 الخصوص وفي المضاربة العموم وقيل العمل يكون انما لرب المال شيئا من العموم  
 وهو كذا في صحيح نبيه كذا في التبيين قال في العناية واذا كانت في العموم  
 والخصوص فان كان ذلك قبل التحرف فالقول لرب المال لانه يجعل انما ربه ذلك  
 شيئا من العموم وله ان ينهر عنه قبل التحرف وان كان بعده ورب  
 المال يدعى العموم فالقول قوله قيسا وسمي ناد وان كان للمضارب يدعيه  
 فالقول قوله مع بيته معناه لان الاصل فيها العموم سمي ناسمى  
 وتقبل بيته من اثارها فان اقامها فان وقتا قبل صاحبها  
 يتحقق بالمسألة وان لم يوقتا وقتا على السواء اذا ردت احديهما دون  
 اخرى قضت بيته رب المال كذا في الذخيرة لما فيهم ولو ادعى كل اى  
 كل واحد منهما نوعا بان قال رب المال دفعت اليك الفاضلة في بئر  
 وقال المضارب لا بل مضاربة في حكم قلنا كذا اي القول للمالك مع عمده  
 لانه يستفاد الاذن من جهته وقد اتفقت على التخصيص والمبيته للمضارب  
 لاحتمال ان ينفي الضمان وعدم حاجته الاخر الى البينة ولو وقعت  
 البينة ان وقتا فصاحب الوقت الاخير لان اخر الشراطين  
 بنقض الاول كذا في الهداية فان البينة للابنات لا للنفق والآخر  
 قلت

يدعى

يدعى الضمان فكيف لا يجتمع الى البينة قلت اوجب عنه بان اقامه  
 البينة على صحة تصرفه ويلزم ان ينفي الضمان فاقام صاحب الهداية  
 اللان مع المذموم كناية وبات ما يدعى من التحالفة وهو سبب الضمان  
 ثابت باقرار الآخر فلا يجتمع الى البينة وان لم يوقتا او وقتا معا  
 على السواء او وقتا احدهما دون الاخرى فالبينة لرب المال لانه  
 تقدر القضاء بهما للتحالفة هو على التناقب لعدم الشراطة عملا ذلك  
 واذا تقدر القضاء بهما يعمل بيته رب المال لانها ثبتت ما ليس  
 بثابت وان كان رب المال يدعى العموم قوله قيسا وسمي ناد كذا  
 في الملح وفي البرازية اشترى المضارب فالقول عبد بالذوق  
 المال فقال رب المال لشترية للمضاربة ثم ضاع وقال المضارب لشترية  
 بعدما ضاع وكنت ارى ان المال عندي فالقول للمضارب لان الاصل  
 الشراء لنفسه حتى يدل الدليل على خلافه ولو قال رب المال ضاع قبل الشراء  
 وقال المضارب لا بل بعده فالقول لرب المال لانه يدعى على رب المال  
 الرجوع بالثمن وهو ينكر وان برهنا فالمضارب لانه يثبت الرجوع  
 استحقاقه وقتا ويكسر عن ابيه يوسف المضارب اذا قال لرب المال  
 لم تدفع الا شيئا ثم قال دفعت الى الفاضلة مضاربة فهو ضامر للمال  
 لو اشترى بعد الاقرار فالتأسيس ان يكون مستريا لنفسه فانه ضامر  
 للمال وفي الصحيح ان يكون على مضاربة ويراه من الضمان وكذا  
 لو دفع اليه الفاضل وامره ان يشتري عبدا فاجدها اشترى عبدا  
 مع العبد ثم اقر فان العبد للامر وقال ابو يوسف في المامور ببيع  
 العبد اذا جحد ادعاه لنفسه لم اقر فباعه فالباع جائز وبرى  
 من الضمان **فروع** لو مضارب على السلطان فاخذ منه  
 شيئا كرها لاضمان عليه ولو دفع عليه شيئا ليكف عنه ضمن



لانه ليس من اموال التجار وكذلك اذا اراد العاشر ان ياخذ منه العشر  
فصاحبه المضارب ببيع من امواله حتى كلف من اخذه منه شيئا ضمن  
كذا في الاختيار وذكر في الجسوط اذا مضارب على العاشر بمال المضاربة  
واجزبه واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيها اخذ منه العشر  
وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير التزام من العاشر فهو ضمان  
لما اعطى وكذا ان مضارب يبيع من امواله حتى كلف عنه فهو ضمان لما اعطى  
لانه اعطاه باختياره الى ما لا حيلة في اخذه منه فيكون هو ماله  
للمال الذي اعطاه له كذا في الاجبة اخر قال الشيخ الامام الاجل  
ولان شيئا يقول الجواب بنحو ما نلاحظ في هذا ولا ضمان على  
المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سعة طبع فيه وقد  
اخذه بطريق القصب وكذا الوجه اذا صارت مال اليتيم لانها  
يقصد ان الاصل هو هذه المضاربة اذا اعطى اليتم لتخصيص  
الكل جاز اصله قلع خضر عيسى لام لو سفينه اليتيم مخافة  
ان يملكه كل سفينه صاحبه مضارب فانه مال لوديع في بيته  
حتى فتاوى الوديع الى اجبة لا يضمن اما ما فهم كانت القوة  
لما طبع العدل كذا في البرزخ وفيه ايضا اذا استقر  
المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا امسكه حتى اجد ربحا  
كثيرا وارا د بيعكم فهذا على وجهه اما ان يكون في مال المضاربة فضل  
بان كان ربحا للمال الذي وكثر ربحا من عايد الف لا يكون  
للمضارب حق امساك المتاع من غير رضا رب المال الا ان  
يعطى الرب مال ان لم يكن فيه فضل رأس مال من الربح ان  
كان فيه فضل فله حق امساكه وان لم يعط ذلك ولو لم يكن حق  
امساكه بجبر على البيع فان كان في مال فضل جبر المضارب على بيعه

لانه اجبره اليه بدل عمله فيجبر على العمل الا ان يقول لرب المال اعطيك رأس  
المال ان لم يكن في المتاع فضل فان اخذ ذلك في الجبر على البيع وجبر  
رب المال على قبول ذلك نظر الى الجاهلين وان لم يكن في المتاع فضل للجبر  
على البيع ويقال لرب المتاع كله خالص ملكك فاما ما اخذه برأس ماله  
او يتبعه حتى تصل الى رأس ماله من الذخيرة الكلام من انه وذكر في فتاوى  
المصنف نقلا عن الفتاوى ولو شرط التملك ان عمله كسر والنصف اذا  
سافر فاستقر في احد هما وباع في الاخر فلا اعتبار لاسرائل اشهر وفي  
البرازية اذا صار مال المضاربة متاعا ليس لرب المال ان ينهيه عن البيع  
شئ من الخروج عن البلدة ولا يبيع في ربح المال المضاربة وبعد  
ما مضى الى الاخر به هذا الظن الا ان يتوارزم مما ركت في الذخيرة  
انصافا وما ركت في العود اثلاثا او قالا ما ركت في هذا الكسر انصافا  
وفي الشهر الثاني الربح اثلاثا فما مضى والربح على الشرط وبه نأخذ نزولنا  
وبعد ثلاثة فخرج اثنتان وبقي اثنان فيخرج اثنان ايضا وترى انباء  
مفتوحا وضمان ان كان يعتمد على الحفظ لاضمان على المضارب وانما الضمان  
عليه وان كان لا يعتمد من المضارب لم لو قال لا هذا السوق واحد بعد  
واحد لو تفرق في فالحضن على الاخير والتركيد العنان دفع البار ولو  
اعطاه من مال نفسه لم الرجوع للاذن دلالة وكذا الحكم في سائر التواكب  
اذا اراد ان يبيع المال يبيع اذا دفع ماله مضاربة وارا ان يكون المضارب  
ضامنا فاحتمل هكذا ان يضمن المضارب المال ان يقرضه لرب المال  
المال كله من المضارب الا درهمين اليه ثم يستر كان عينا على ان  
يكون مع رب المال درهمين وبما في المستقرض والربح على ما شرط  
يعمل مستقرض خاصة فان هلك فالقرض عليه والربح على المستقرض انفق  
وقد مر حيلة اخرى في شئ في اول الكتاب وفي الفتاوى السراجية



دفع بغرة على ان يكون ما حصل من الولد والده والسن بينهما فذلك كله  
 لصاحب البغرة وعليه ثمن العلف واجر مثلها فظ وعلی هذا دفع وجبة  
 على ان يكون الفراء بينهما والحبلة في مثله ان يبيع نصف البعير و  
 نصف الداجنة منه ذكره في التركة قال الشيخ ابو الليث من اراد بالحيلة  
 الهرب من الحرام فلا بأس به لقوله عليه السلام لرجل اشترى صاعا من تمر جيد  
 بها عيره من ردى هلا بعث تمره بلسعة ثم ابتعت لسعة تمرا  
 كذا ذكره في جامع الفتاوى **هذا كتاب** في بيان احكام **الودیعة** وجم  
 مناسبة لما قبله لا شراكة في الحكم وهو الامانة ثم ذكر بعد الودیعة  
 العارية والهبة والاجارة للتاسب بالترتيب الادنى الى الاعلى لان  
 الودیعة امانة بلا تمليك شيء وفي العارية تمليك المنفعة بلا عوض وفي  
 الهبة تمليك العین بلا عوض وفي الاجارة تمليك المنفعة بعوض وهي اعلى  
 من الهبة لانها عقد لازم واللازم اقوى واعلى مما ليس بلازم وبسببها  
 تعلق ابقاء تبعاتها من حيث التقاصد وقدر ومكرو عینها بقوله  
 لا ان الله المحذور يا مكره ان تؤدوا الامانات الى اهلها باطلا وقهاو  
 تفسيرها لغة التركة وسميت الودیعة بها لانها تترك بيد المودع وركنها  
 الاجاب صريح كقولهم اودعتم هذا الثوب او كناية لما لو قال رجل اعطني  
 الف درهم او قال رجل في يده ثوب اعطني فقال اعطيتك فهذا يحل  
 على الودیعة نص عليه في المحیط لان الاعطاء يحتمل الهبة والودیعة ادنى  
 وهو متيقن فصار كناية من المودع صريحا كقولهم قبلنا وعنده اولدالة  
 لما لو سكت عند وضعه والقبول بیه يدب فانها قبول دلالة ولو قال  
 لا قبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد بشرط كون المال قابلا لا بآلية  
 المودع عليه وكون المودع مكلفا لوجوب حفظه عليه وحكمه كون المال امانة  
 عنده مع وجوب حفظه عليه والاداء عند الطلب بالاستحباب بقوله كذا

المنة وفي الشرح ما ذكره المحقق بقوله الايداع تسليم المال غيره على حفظ  
 ماله اوصيا او دلالة اما الصريح فظ واما الدلالة فقالة المحیط  
 فلما اتفق زق رجل فاحذره لم تتركه ولم يكن المالك حاضرا يضمن لانه  
 لما اخذه فقد التزم حفظه دلالة وان لم ياحذره ولم يترك منه  
 لا يضمن وان كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين كذا في المنع و  
 الودیعة ما يترك عند الامير اى عند من يعرف بالامانة والديانة للحفظ  
 وهي اخص من الامانة لما استغنى عن تحقيقه ان كان الدين فيجب  
 حفظها على المودع اذا قبلها صريحا او دلالة لانه التزم بالحفظ بالعقد  
 لما مر قاله في خلاصة لوودع كتاب عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا  
 اذا ضاع واذا قام واحد بعد واحد ضمن الاخير كانه تعاقب للحفظ  
 فتعبد للضمان انتهى ولهذا الوضع ثبته في محام مرار من التباين  
 كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكدن للحامي مودعا مادام التباين  
 حاضرا فان كان غائبا فالحامي مودع وكذلك لو قال لصاحب خان  
 ابن اربطه فقال هناك كان ايداعا كما في ثبته وما ذكره في الاجاب  
 والقبول بشرطه حق وجوب حفظه واما في حق الامانة فيتم في  
 الاجاب وحده حتى لو قال للغاصب اودعتمك المصوب برى عن  
 الضمان وان لم يقبل كذا في المنع قال في الاختيار والودیعة تارة تكون  
 صريح الاجاب والقبول وتارة بالدلالة والتصریح قوله اودعتمك و  
 قول الآخر قبلت ولا يتم في حق حفظه الا بتدبيره بالاجاب وحده  
 في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اودعتمك المصوب برى عن الضمان  
 وان لم يقبل لان صيرورة المال امانة حكم يلزم صاحب المال لا غير  
 فيثبت به وحده واما وجوب حفظه فيلزم المودع فلا بد من قبوله  
 والدلالة اذا وضع عنده متاعا لم يقبل شيئا او قال هذا الودیعة عنده



وسكت الاخر صار مودعا حتى لو غاب المالك ثم غاب الاخر فضاى ضمن  
 لانه ايداع وقبول عرفا انتهى وهي اى الوديعة امانة اى عند المودع  
 فلا تخفى اى الوديعة بالهلاك اى من غير تعد بغير اذا هلك من غير  
 تعد لم يضمن المودع لقوله عليه السلام ليس على المستودع غير المفعول ضمان  
 ولا على المستودع غير المفعول ضمان ولانه لو وجب الضمان لامتنع الناس  
 من قبولها وفيه من الفساد على ما لا يخفى وهو عقد مودع امانة لا غرامة  
 كزاد الاختيار والقلول والاعلال تجبانه الا ان القلول في كنفهم خاصة و  
 الاعلال عام لما في العناية فان قلت فما الفرق بين الوديعة والامانة  
 اجيب ان الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوديعة خاصة  
 لما ذكرنا ان الوديعة في الاصطلاح هو التسليم على الحفظ وذلك يكون  
 بالعقد والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد لما لو وقع في  
 يده شيء من غير قصد بان يهبه الرجى بثوب انسان والبقية في حجر  
 غيره وحكمها يختلف في بعض الصور لان الوديعة يبرأ عن الضمان  
 بعد الخلاف البتة ان الامانة علم لما هو غير مضمون فتشمل جميع  
 الصور التي لا ضمان عليها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة في يد  
 الموصى له بها فالوديعة لما وضعت للامانة بالايجاب والقبول فلو استحقا يركب  
 واختاره صاحب السمعانية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكردى  
 فاذا علمت ان الامانة اعم علمت جواز حملها على الوديعة لانه من حمل  
 الاعم على الاخص وهو جائز كما عرف في محله وفي الجمع واشترط الضمان  
 على الامانة باطل بغيره فلو اشترط على حامى الضمان ان ضاقت ثيابه  
 كانت باطلا ولا ضمان عليه وهذا اختيار ابي الليث قال في محله  
 به بغيره وصرح في شرحه صوفاية بان الفتوى عليه انتهى للمودع بغير  
 الدال ان يحفظها اى الوديعة بنفسه وعياله لانه التزام حفظها

بما يحفظ به ماله وذلك بالحز واليد امانة اى الحز فواره ومنزله وحانه  
 سواء كان ملكا او اجارة او عارية واما اليد فيدفعه وزوجته وامته  
 وعبداه واجيره الخاص بالمشقة بشرط ان يكون حاكمه وكسبه عليه  
 دون الاجير بالمباذمة وولده الكبار ان كان في عياله وعند الشافعي  
 واشعيب المالكى يضمن بالدفع لمن في عياله وهو بكسر العين جمع عيال  
 بالتشديد بكسر وجاد وهم من يسكن مع حقيقة او حكمي لامن بمونة  
 قد دخل فيهم الزوجت فان لها ان تدفعها الى زوجها وخبر الاجير الذي  
 لا يسكن معه وانما قلنا ذلك لانه لو دفعها الى ولده الصغير وزوجته  
 وصاهة وعمة والزوجة يسكن في محلة اخرى لا يضمن ولو كان لا يجوز  
 اليهما ولا ينفق عليهما كان يسكن في محلة اخرى لا يضمن ولو كان لا يجوز  
 عن الحفظ كزاد في خلاصة وفي الرمز يعتبر كما كانت وحدها دون  
 النفقة حتى ان امرأة لو دفعت الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج  
 في عياله لان العبرة في هذا الباب بالامانة دون النفقة وقيل يعتبر  
 بالامانة مع النفقة بشرط كون من عياله امينا فلو دفع الى زوجته  
 وهي غير امينة وهي بغير عالم بذلك او تركها في بيته الذي هو فيه  
 ودابع الناس وذبح فضاعت ضمن لما في الخلاصة والنهاية هكذا  
 ذكر في الجمع ثم قال الابواب كالا جنة حتى يشترط كونها في عياله  
 لمن في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من في  
 عياله فدفع الى واحد من الدفع ضمن والآلة انتهى وانما كان  
 كذلك لانه يعلم ان المودع لا بد له من الخروج لماله واداء فرضه  
 ولا يمكنه استئجار الوديعة معه فيتركها في منزله عند من في عياله  
 فلم يكن له بد من ذلك ولهذا لا يجمع بينهما ولو قال تدفعها الى شخص عينه  
 من في عياله من لا بد له منه فان لم يكن له عيال سواء لم يضمن وان كان



له سواء يضمن لان من العيال من لا يؤتمن على مال كذا في الاختيار قال  
 في التبيين والوضع في حوز غيره من غير ليجار له ايداع حتى يضمن به لان  
 الوضع في الحوز وضع في يد من في يده الحوز فيكون كالسليم ويسمي  
 ان يحفظ بغير من في عياله ضمن وله اي المودع السر ما اي الوديعة  
 عند عدم النهي وعدم خوف يضمن اذا لم ينه المودع ولم يحفظ عليه  
 بالخراج بان كان الطريق امنا بان لا يقصد على اخذ احد غابا ولو  
 قصده يمكنه دفعه بنفسه وبرقيقه وان كان له حمل وموتة عند اية 2  
 خلا فالحمل فيماله حمل وموتة يضمن قال ابو يوسف ومحمد ليس له ذلك  
 اذا كانت له حمل وموتة لانه يلزم صاحبها مؤنة الرد ولا ولاية له في الزام  
 المؤنة عليه وله ان الامر بالحفظ صدر مطلقا فلا يتقيد بمكان كما لا يتقيد  
 بزمان والمفارقة محل للحفظ اذا كان الطريق امنا والكلام فيه فصار  
 كالمصر ولهذا يملك المالك والوصي في مال الصغير مع ان ولايتهما نظرية  
 لقوله لا تاتوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولو ائنه من الله  
 لما جاز ذلك بخلاف الركوب في البحر لان الغالب فيه العطب كما في الاشياء  
 وبخلاف الطعام الكبر فان يضمن اذا سافر استمسنا ذكره  
 في ضمن ولو كان الطريق مخيفا ليس له ذلك اي ان يسافر بها ان  
 كان له منه شيء لانه عرض الوديعة الى التلف وان لم يكن له منه بد  
 بان سافر مع اهله لا يضمن ولا انها ان يخرج بها من المصر  
 فخرج بها ضمن ان كان له منه بد لان المصر ابلغ في حفظ فكان  
 التقيد مقيدا وان لم يكن له منه بد لا يضمن كذا في التبيين اطلق  
 فشملا على الحوز او قصر وهو قول الامام كما في التبيين فقلنا عن  
 الشهادة وفيه والوكيل اذا سافر بما وكل يضمن وان قيد بالوكالة بمثلها  
 بان قال بجم بالكونة فخرجها من الكوفة بجبر مائتا وان اطلق

الوكالة فصار فيها ان كان بمثلها حمل وموتة يكون ضامنا وان لم يكن  
 له حمل وموتة لا يضمن ضامنا عندنا اذا لم يكن له بد من السفر ولا يكون  
 ضامنا عند اية 2 حال الحوز او قصر محمد يكون ضامنا حال الحوز او  
 قصر وقال ابو يوسف ان حال الحوز يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا  
 قال هذا اذا كان الطريق امنا وان مخوفا وله بد من السفر يكون ضامنا  
 عند الكل وكذا الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان كان سافرا  
 لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا انتهى واحمد اي سارق يسرق الوديعة  
 لو رأى غاصبا بغصبها فان كان يقدر على دفعه ولم يدفعه فانه يضمن و  
 ان لم يقدر فلا ضمان عليه ذكره الشيعي في تذكرته ثم قال لان الاصل في باب  
 الودائع ان المودع انما يؤتمن بحفظ الوديعة حيث يؤتمن بحفظ ماله ولا يؤمر  
 بانكره ذلك ولكن اذا اجتهد وحفظ اكثر منه ذلك فهو افضل واما اذا  
 كان في الصلوة رأى سارقا يسرق مال الغير كان له ان يقطع الصلوة  
 ويمنعه مع ذلك وكذلك اذا كان الذي سرق ماله ولكن ان لم يقطع له  
 الصلوة في حال نفسه فهو افضل واما في مال الغير فلا فصل ان يقطع  
 الصلوة وان لم يفعل ذلك باثم وكذلك اذا رأى اعمى شرف بسر وهو  
 في الصلوة او رأى امسا تافرق بالماء وهو يقدر على اخراجه فانه  
 يقطع الصلوة انتهى وفي السراجية قال للمودع ان يضمن في الحانوت فانه  
 مخوف فتركها حتى سرق ليلافان كان له موضع اجود من الحانوت  
 وهو قادر على حمل صفة فان حفظا بغيرهم اي ان حفظ المودع  
 الوديعة بغير من في عياله فان صاحبها لم يرض ببعد غيره  
 والايدي تختلف في الامانات ولا يضمن لايضمن مثله كما في المختار  
 لا يضر بالالا اذا خاف اي المودع خوف او القرف قد فسر اي الوديعة  
 الى جاره يضمن فيسلمها عند دفعه مخوف الى جاره او القى الى





سفينه اخرى عند خوف الغرق في لا يضمن لان التسليم الى جاره  
او الالقاء الى سفينه اخرى عند احاطة النار بداره وعند تحبط  
تعبين حفظه فلا يضمن به فلا يصدق على ذلك الابيئته لان السفينه  
تسلم الوديعه الى غيره موجب للضمان ودعوى ضروره دعوى سقط  
له فلا تقبل الابيئته لما اذا التفت بالحق الى حاجته باذن صاحبها قالوا  
اذا لم يمكن ان يدفعها الى من هو في عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك  
الوقت بجباله فدفعها الى الاجنبي يضمن لانه لا ضرورة له فيه وكذا لو القاها  
في سفينه اخرى وهلكت قبل ان يستقر فيها بان وقتت في البحر ابتداء  
او باليد خرب يضمن لان الاتلاف حصل بفعله كذا ذكره في التبيين وفيه  
قال محمد ان المودع اذا دفع الوديعه الى وكيله وليس في عياله او دفع  
الى اميه من امته من يشق به في ماله وليس في عياله لا يضمن لانه  
حفظه مثل ما يحفظ ماله وجعله مثله ولا يجب عليه اكثر من ذلك كذا  
ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى انتهى وهكذا ذكره محمد في  
فتاواه ثم قال وعن هذا لم يشترط في التحفة حفظ الوديعه بالقبض  
فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعه على الوجه الذي يحفظ  
ماله بحرزه ويهد من كان في يده وذكر فيه لبيان حتى قال ويدخل  
امادون الذي ماله في يده والشرط المضاف والعتان وان لم يكونا  
في عياله وبهذا يعلم ان العيال ليس بشرط في حفظ الوديعه وفي  
التجريد ان دفعها الى غيره وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق  
وله ان يحلف المودع انتهى وفي خلاصه امرأه حضرتها الوفاة وعندها  
وديعه فدفعها الى جارتها فمكثت عندها ان لم يكن وقت وفاتها  
يحصرتها احد من عياله لا يضمن وفي النوازل الساجية فلو ادعى  
مكثت فقال لهما لمكثت عند الشاغل وقال بل رده الى وهكذا عنده

لا يصدق لان ابداع الغير موجب للضمان بخلاف ما لو غصب من المودع  
وهذا فاراد لهما كما ان يضمن الغاصب فقال المودع قدره على وهكذا  
عنده وقال لا بل هكذا عنده فالقول قول المودع لانه اميه انتهى وقيد  
في هذه الغرق والحق بكونه محبها لانه اذا لم يكن محبها يضمن بالدفع  
الى الاجنبي كذا في الخلاصة لانه لا يخفى عليها في هذه الصورة ولا يخفى ان  
كلام محمد في هذا المحل اطلاق في حمل التقييدات فطلبها اي الوديعه  
رئيسها اي صاحب الوديعه من المودع جسيما اي ظميا وهو اي المودع  
قادري على تسليمها اي الوديعه الى صاحبها صرايا المودع غاصبا  
فيضمه ولا يضمن لو منعها للرجوع عن التسليم لما سيجي وفي المنع ولو  
طلبها منه فقال لا يمكن ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان  
ترك عن رضه وذهب لا يضمن لانه لما ذهب فقد انقضى الوديعه وان  
كان عن غير رضه يضمن كذا في خلاصه وقيدنا بنفسه لما في التبيين  
انه لو طلبها بوكيله او رسوله جسيما لا يضمن وفي ثمانية رجل او دعه عند  
انسان وديعه وقال في السرمه اجزأ بعلامه كذا وكذا فادفع اليه  
الوديعه في رجل وبين تلك العلاقه فلم يصدق المودع حتى هلك الوديعه  
فقال المودع لا يمكن ان احضر الساعة فتركها وذهب وبارة عبارة  
لما ذكرناه مع خلاصه ولو كان الذي طلب الوديعه قبل المالك  
يضمنه ولانه ليس انشاء الوديعه بخلاف لهما كذا وهذا صريح في انه  
يضمن بعدم الدفع الى وكيل لهما كذا لا يخفى وفي فصول العاديه مغزيا  
الى الظهيره ورسول المودع اذا طلب فقال لا ادفع الا الذي جاء بها  
ولم يدفع الى الرسول حتى هلكت ضمن وهكذا ذكره في المنع ثم قال وفيه  
نظر فوجه النظر ينظر كذا وكذا اي صار غاصبا لو محمده اياها  
يعني انكر الوديعه لربها مع طلبه وان اقر اي المودع الوديعه بعده



اي بعد الانتظار ان بالطب ارتفع عقد الوديعه فصار غا صبا بعده  
وبالاعتراق بعد ذلك اي بعد الانتظار ان بالطب لم يوجد الرد الى المالك  
بخلاف مسئلة اخرى ثم الموافقة لان يد الوديعه لم ترتفع فوجد الرد  
الى يد الغائب كذا في الاختيار والمراد بطلب الوديعه طلب ردها لان الطب  
لو كان يحل الوديعه فلم يحلها فهلك لا يضمن لان مؤنة التحليلت على  
المودع قيد بكونه قادرا على التسليم لانه لو لم يجد رخصه على نفسه او على  
ماله بان كان مدفوعا مع اليمين كذا ذكره ابو الكفا في شرح الوقاية وقيد  
بكون الحبس ظاهرا لانه لم يكن قاطنا لما بالنسبة لما لو كانت الوديعه سبغا واراد  
صاحبه ان ياخذها لضرب به رجلا فضمن لا يضمن لان لم المنع مما يدفع  
لما فيه من الاعانة على الظلم وبه صرح قاض خان لما لو ادعت امرأة كتابا  
فيه اقرار الزوج بماله او بغير مهرها منه فللمودع ان يدفع الكتاب الى  
لما فيه من ذهاب حق الزوج كذا في التمهيد وقد اختلف المصنف في هذا العقد وهو  
مما لا بد منه اي من حبس رجل قال للمودع من اجرك بسلامة كذا فادفع الوديعه  
اليه فجاء رجل زعم ان رسول المودع واتى بهذا العلاج فلم يصدق ولم يدفعها  
اليه وهلك لم يضمن المودع واذا طبقت الوديعه فقال اطلبها عدل جاء  
صاحبها عند فقالت للمودع ضاعت الوديعه عن وقت الضمان متى ضاعت  
قبل اقدار او بعد اقدار فان قال قبل اقدار يضمن وان قال بعده لا  
كذا في الراجحة وذكره وديعه متمنى واذا قال للمودع ضاعت الوديعه  
منذ عشرة ايام واقام المودع انها كانت فصاحت عنده منذ يومين  
فقال للمودع وجدتها فقالت قبل هذا ولا يضمن ولو قال ادلايت عندي  
ثم قال وجدتها فصاحت بضمه انتهى واذا جدها وجه الارسام حالهم  
الذي فيه ثم اقر ببيع وقال قد ضاع كذا في ثنية بخلاف جدها اي  
جدها للمودع الوديعه عند غيره اي طلب غير المالك حيث لا يضمن يضمن

ولو

ولو جدها عند غيبه المودع لا يضمن وقال زر بن يحيى لانه تجد الوديعه و  
لما انه من باب الحفظ لما فيه من قطع الاصل عنها فان جدها ثم جاز  
بها فقال لصاحبها دعها وديعه عندك فهلك فان امكنه اخذها  
فلم ياخذها لم يضمن لانه ايداع جديد كانه اخذها ثم اودعها وان لم  
يمكنه اخذها ضمن انتهى قيد بالوديعه لان المضاربة اذا جدد لم اقر  
بضم قال في ثنية المضارب اذا قال الرب المال لم تدفع الى ثنية ثم قال في  
قد دفعت اليه ثم اعترف بالمال ذكرنا في طبع ان يضمن يكون على المضاربة  
وان ضاع المال في يده بعد الجود وقبل الشراء فهو ضار والقياس ان  
يضمن على كل حال وفي الاحتياط اذا جدد ثم اقر ثم اشترى برى من الضمان  
وان جدها ثم اشترى ثم اقر فهو ضار من وكنما له وكذا لو اشترى بغير  
وتماه بطلب من يمنح وفي التمهيد والرد الى عيال المالك كالمرد الى المالك  
فلا يكون ايداعا بخلاف الغائب اذا رد الى من في عيال المالك فانه لا  
يسر كذا في فتاوى قاض خان وفي خلاصة اذا رد للمودع الى  
منزل المودع او الى احد من عياله فصاحت لا يضمن لما في العارية  
وفي رواية القصور يضمن بخلاف العارية والغنى على الاول لما في  
التمهيد وفيه اذا ضمنها للمودع بالجد بغير قيمتها يوم الابداع لا يوم  
الجود يدل عليه ما ذكره في خلاصة رجل اودع رجلا عبدا فجدها للمودع  
فما في يده ثم اقام للمودع قيمته على قيمته يوم الجود ولكن قيمته يوم  
الابداع كذا قضى عليه بغيره يوم الجود ذلك في العارية لانه لو جدها  
الوديعه وهلك ثم اقام للمودع قيمته على قيمتها يوم الجود بغير  
بقيتها يوم الجود فان لم يعلم قيمتها يوم الجود بغير بقيتها يوم  
الابداع يضمن اذا كانت الوديعه كذا ذكره في العدة انتهى وان  
خطبها اي المودع الوديعه بماله بحيث لا يميز فان بخرها بين



وان خلط بجنس الوديعه لان المالكه تغذر وصوله الى عينه ماله حقيقة  
وهذا المستهلا ولا قال وانقطع حق المالكه عنها اي من الوديعه لانه  
لما ضاع بملك المحلوط ولا سبيل للمودع في المحلوط في المايه وغيره عند  
الامام اي ابيه 2 ولو ابراه سقط حقه من العيبر والدين في ماله في المايه  
وعندهما في غير المايه للمالكه ان يسكنه اي العيبر المايه ان شاء يعني و  
عندهما بتغير المالكه ان شاء ضاع ماله نظرا الى انه مستهلا مع وجه  
وان شاء سلك المحلوط نظرا لان ماله قائم وعمره بخلاف سطره فيها  
اذا ابراه فخالط فعنده لا يبق له حق لانه حقه كان الضمان وقد ابراه  
وعندهما بالبراء انقطع عنه الضمان فتغير الشريك في المحلوط ولو  
اكثره التغير خلط يجوز بالذوق فانه لا ينقطع حق المالكه اتفاقا ولو  
تغذر التغير خلط البر والكبير ينقطع حق المالكه في بعض كذا ذكره  
ابن المكي في شرحه في الواقية وكذا اي للمالكه ان يسكنه في الروايات  
المايه عند محمد لان جنس لا يغلب بجنس عنده فيكون شركته بينهما في  
كل حال وعندهما ببولف يصير الاقل تابعا للاكثر اي في خلط المايه بجنس  
اعتبار الغالب وان بغير جنسا يعني وان خلط المودع بغير جنس هو  
الوديعه كبر يسير يعني خلط كحطه بالكبير وزيت لليسير في صفة  
اي المودع الوديعه وانما انقطع حق المالكه اي عن الوديعه بالضمان  
اجماعا لانه مستهلا في صورة وفي تغذر التهمة باعتبار اختلاف  
جنس وتغير المبادلة وقيل لا ينقطع في خلط كحطه بالكبير اجماعا  
لامكان التميز في الجملة وقيل القياس ان يفر المحلوط ملكا للمحلوط  
عند ابيه 2 وفي الاحتقان لا يصير ذكره الزيل في البنية ولها صلات  
تخلط على وجوه احدها خلط بجنس بالجنس كالحطه بالحطه و  
الكبير بالكبير والدراهم البيض بالبيض والسود بالسود و

الثاني خلط بجنس بغيره كالحطه بالكبير ونخل بالزيت ونحوهما و  
الثالث خلط المايه بجنس فعندها لا يثبت هو مستهلا في الوجوه كلها  
فيضمونها وينقطع حق المودع عنها وعندهما كذلك في الوجه الثاني لانه  
استهلا في صورة ومعنى وفي الاول عندهما ان يسكنه في ماله وان  
سكنه ضاع لانه ان تغذر اخذ عيه حقه لم يتغذر المايه وكانت مستهلا  
مع وجه دون وجه فيختار ايهما شاء والثالث فعندها ببولف  
يجعل الاقل تبعا للاكثر اعتبارا للغالب اجزاء وعند محمد شركه بكل حال  
لان جنس لا يغلب بجنس عنده على ما مر من اصله في الرضاع وخلط  
الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير من الوجه الثالث لانه يصير  
مايه بالاذنية فلو خلط الغضة بالغضة بعد الازنية صار من المايه  
لان مايه حقيقة عند خلط فيكون على خلاف المذكور وجه قوله ايه  
2 ان مستهلا مع وجه لتغذر وصوله الى عينه حقه والقسمه مرتبة  
على الشريك فلا يكون موجبة لها فلو ابراه المودع الخالط برئ اصلا  
وعندهما ببراء عن الضمان فتغير الشريك في المحلوط وكذا اذا انفق  
بعضهما ثم رد عوضه وخلطه بابا في فهو مستهلا على الوجه الذي بينا  
كذا في الاختيار ثم قالوا لا يابى 2 الخالط التناول قبل اداء الضمان  
ولو ابراه المودع الخالط لا سبيل للمودع على المحلوط عنده 2 لان حقه  
في الدين لا يغير وقد سقط بغيره ببراءه وعندهما يسقط كغيره و  
يتغير الشريك في المحلوط وفيه سطر عمره كحطه لانه في البنية وهذا  
تفصيلا ذكره صاحب الاختيار فقه بكبر المودع هو في لفظ لان  
خالط لو كان اجبا او مملوكا في تملكه لا يضمن المودع والضمان على  
الخط صواب لان او كبير ولا يضمن ابوه لاجله كذا في الخلاصة وقيد  
بكونه لا يميز لو كان يملك الوصول اليه على وجه التيسر كحطه يكون



باللوز والدرهم السودا بيضا فانه لا ينقطع حق المالك اجماعا  
 كما في البيع والتفدية ان المالك بعد المميز عدم على وجه التيسير  
 لعدم المصلحة مطلقا وفي الجحش خلط الدرهم الجيد بالزبون ينقطع  
 اجماعا لان الجيد لا يخرج عن الزبون والزبون عن الجيد لا يخرج عن الزبون  
 والزبون عن الجيد ولو صب الردى على جيد يضمن قيمة الجيد لانه  
 معيب وفي عكس كان شرا لان الردى لا يعيب بالجيد فالمراد  
 من خلط المذكور الخلط بغير اذن من المالك وان خلطه كان شرا  
 فيها لما لو اخلط الوديعه بغير صنع المالك وان اخلطت اى  
 الوديعه بلا صنع اى بلا صنع المودع لما اذا اشقت ايكسا  
 فا خلطت اشركا اى في الوديعه اجماعا ولا ضمان عليه لان الضمان  
 لا يجب عليه الا بالتدعي ولم يوجد اذ لم يوجد منه فعل فيشتركا فيها  
 ضرورة وهو شركة الملاك وقد بين حكمها في كتاب الشركة  
 وان تدعى اى المودع فيها اى في الوديعه بان كانت اى الوديعه  
 ثوبا ثوبا او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه او حفظه دارا حربه  
 في غيرها ضمه للتدعي المذكور فان المالك لا يكون راضيا بذلك غالبا  
 لان زوال التدعي بان ردها الى يده زال الضمان اى برئ من  
 الضمان لانه ردها الى يده بما كد يضمن نفسه لان ردها الى يده  
 وهو نائب المالك تجديد للحفظ لانه ما تمور بالحفظ في كل الاوقات  
 فاذا خالف في البعض لم يرجع فقد ادى بالمأمور بما استأجره  
 المحفظ عنها فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ بابقا استحق الاجر بقدره  
 كذا ذكره في الجحش ثم قال حكما به صاحب الجحش مفرقا الى الظاهر  
 انه يزول الضمان عنه بشرط ان لا يغرم على العود الى التدعي  
 حتى لو ترجع ثوب الوديعه لبيلا ومن عزم ان يلبسها

ثم سرق لبيلا لا يبرأ عن الضمان انتهى ومعنى زوال الضمان زوال  
 ما يؤدي اليه عند هلاكها وانما قلنا هذا لان زوال حقيقة لا يمكن  
 لان حقيقة الضمان بعد الهلاك كذا في الاصلاح والايقان وعبارة  
المصدر الرابعة لان حقيقة زوال الضمان بعد الهلاك ما فيها بخلاف  
 المنقير والمستاجر بعينه اذا تدعى ثم ازاله لا يزول الضمان عنهما  
 لان البراءة عنه انما تنقو بالاعادة المبردة المالك حقيقة او تدعى او لم  
 يوجد ذلك لان قبضهما العين كان لانفسهما لا سيقا والمنايع  
 فاذا ترك التدعي لم يوجد الى صاحبه حقيقة ولا حتى بخلاف المودع  
 فان يده يد المالك حكمي لانه عامل له في حفظه فاذا تركه لخلاف  
 فقد ردها الى يد صاحبه حكمي فبرئ نائب عنه وفيه خلاف الشافعي  
 وتما يعرف في الشبهة قال في الجحش ويستثنى من الحلاق المختص  
 بشما للكفر وغيره من الكفوف المختصين كما ذكره شيخنا من السغار  
 شيئا برهنه فيتدعى فيه لما اذا استعار عبد البرهنه اودابته  
 فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان برهنه ثم رهنه بما لمثل  
 يمتها ثم قضى بماله ولم يقض حتى هلك عند الرهنه لا ضمان  
 على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنه فان كان امينا  
 خالف فقد عاد الى الخلف الوفاق وانما كان مستعيرا الرهنه كالمودع  
 لان تسليم المودع يرجع الى تخفيف مق المودع حتى لو هلك بعد  
 ذلك يصير دينه مقضيا فليس وجب للمعير الرجوع على الراهن  
 بماله وكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكمي فلو ابرك من الضمان كذا في  
 البحر مفرقا الى المصنوع وفي الفوائد الزينية اذا اقرض الامير ثم ازاله  
 لا يزول الضمان كما مستعير والمستاجر الا في الوكيل بالبيع او الحفظ او  
 بالتسجير والمضارب والمستبضع والشريك عانا او مضافا وضمة د



والمودع والمستعير الرهن وفي الفصول العادية ولو اقر المودع  
انه استعمل ثم ردها الى مكانها فهلكت لا يصدق الا تبينه ثلث  
المنع وكذا يعني زال الضمان لما في مشقة المذكورة لو اودعها الى  
الوديعة غير ثم استردها للعلم المذكورة كذا مما يبرر عن الضمان  
في الكل اذا صدقه مما ذكره المودع فان كذبه لا يبرأ الا ان يبين البينة على  
العود او ان الوفاق كذا ذكر في المنع ثم قال ورايت في موضع اخر المودع  
اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذلك المودع فان قيل المودع لما في الرهن  
خلاف ما اذا عهد الوديعة او منعها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك  
وكذا امرتهم والمستأجر والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ و  
الوكيل بالبيع اذا خالف بان استعمل العبد ثم عاد الى الوفاق وبرايا جاز  
فكذلك الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاشجار والكسار والمستنقع  
اذا خالف ودفع المال للنفقة في حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا  
او منسحبضا اما مستأجر الدابة اذا نوى خلاف والمستعير ثم  
وترك تلك النية ان كان سائرا عند النية فعليه الضمان اذا هلك  
الدابة اما اذا كان واقفا اذا ترك له خلاف عاد امينا والسرير  
شركة عنان او مضافة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد الى  
الوفاق عاد امينا هذه الجملة في وديعة عمدة الفتية وفي المنع  
ولو عهد المودع ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن على الرد قبل  
برهانه وبرهن منها لم يبرهن انه ردها قبل العهد وقال غلط  
في محمود او نسيت او ظننت انه دفعها فانها صادق في قوله  
لم يبرهن في بينة تقبل ايضا في قول الجرح واليه يوفى  
وفي الاقضية لو قال لم يستدعي ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق  
ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد او الهلاك سيد كذا في نسخة

ومثله في الفصل العادي وان ادعى الهلاك قبل تجرده اياها  
خلق القاضى المودع ما يعلم هلكته قبل ان تجرده فان خلق المودع  
المودع ضمان الوديعة فان نكل ضمانها وكذا في هذه الجواب في العارية  
كذا في منبرها وفي القنية محمد برى عن الوديعة ثم ادعى ضمانها  
ليس ان يخلق المالك على العلم انتهى فان انفق الى المودع بعضه الى  
بعض الوديعة فهذا الباقى ضمن ما انفق فقط لانه حافظ بالباقي  
ولم يتعيب لانه مما لا يضره التبعض لان الكلام فيه اذا كانت الوديعة  
دراهم او ذناييرا او شيئا من المكمل والموزون فهو على لو اودع الوديعة  
فانفق لا يكون ضامنا للآخرى لما في النهاية وان رد الى المودع مثله  
اي مثل ما انفق وخطه الى ماله بالباقي ضمن الجميع اى الكل لا انفق بعضه  
وخطه ماله بالباقي وكذا واحد منهما سببا للضمان فيضمن بعضه  
بالاقتاف وبعضه بالخط واما بالخط هنا فخط لا يميز معه  
اما لو جعل ماله علامة حية فخط بها يجب يتأخر التميز لا يضمن  
الا ما انفق كذا في الذخيرة والجمعة لما في المنع وفيه عند التلازمة  
يضمن ما انفق فقط وعن مالك لا يضمن ما انفق تقبلا ايضا كذا  
في الرمز وقيد بالانفاق ورد المثل لانه اذا اخذ بعض الوديعة  
ليقتقه في حاجته فزده الى موضوع ثم عتد الوديعة لك الضمان  
عليه لوجبه الاول ان رفع حفظه فلا يضمن به ولا يجرد النية الثاني  
ان وان صار ضامنا بالرفع فقد عاد الى الوفاق وهو اولى ما  
الاول فانهم قالوا بان له اوبا بانه لو ابا عا وضعه قيمتها عند البيع من جهة  
واستد ملكه بالضمان الى وقت وجوب الضمان فلو لم يكن له  
الرفع للبيع موجبا للضمان عليه قبل البيع والتمس لم يستد ملكه  
الى تلك الحالة كذا في النهاية وانجبه وهو لا يصح لما في المنع ولو عرف



اى المودع فيها اى في الوديعة فريج لا يصيب له ذلك يتصدق اى المودع  
 به اى بالزئج عند ابيه 2 وخذ لان الوديعة انما يصير ملكا باداء الضمان  
 مستند الوقت وجوبه والمستند ثابت من وجه فيكون الزئج صلتا  
 حاصل من ملك غيره من وجه فيصدق به ثم تجزئ لان دمج مالم  
 يصح حيث بالنهي لما في المحقق وعند ابو يوسف يطيب لى الزئج  
 المودع في الضمان او لم يضمن بان باعرا لم اشتراها ودفعها الى مالكها  
 اذا اذن له فضل الثمن لانه بالضمين ملكه مستند الوقت وجوبه  
 الضمان ولهذا ينفق بعبه وكان الزئج حاصله ملكه فيطيب له  
 ثمرة تظهر فيما اذا دفع المودع خمسمائة درهم الى الوديعة وهي ان  
 الى الغير فانفق انما جاء بحسب ثمة من مال نفسه فخلطها بالبقية من  
 الوديعة صارضا من الوديعة كلها فاما اذا انجز بالذلل لهما او  
 زئج الفا اخرى الى ب لم خمسمائة نفعه ولا يطيب له زئج خمسمائة اية  
 ويتصدق بزئج خمسمائة الوديعة عندهما وقال ابو يوسف الزئج كله  
 له حلال كذا في الحنفى قال في المحقق حاصل الخلاف راجع الى ان  
 شرط طيبة الزئج عنده الضمان لا غير وقد وجد الضمان هنا  
 وعندهما شرط طيبة الزئج الضمان والملك ولو دخل الملك في الضمان  
 لم يطيب فله في ملكه وقد تمكن الملك هنا في الملك لان ملك الغاصب  
 ثبت بطريق الاستناد والتمسك به من وجه ط من وجه فيثبت  
 شبهة عدم الملك والشبهة ملحقه بالحقبة في حكم يثبت على الشبهة  
 والتصدق به هذا القيل والاصول ثابت بدلالة النص ووجه مالم  
 يضمن حيث بالشئ فريج مالم يملكه او ان لا يكون كذلك لان  
 الملك فوق الضمان في الاعتبار انتهى وذكر في فتاوى قاضى خان  
 في المحقق والاباحه استند بالاراهم الوديعة ان اضاف الشئ

الى الوديعة دفعت فيها يتصدق فيها بالزئج عندهما وان لم ينفق  
 ايهما دفعت غيرها لا يتصدق بالزئج في قولهم وان ادفع الثمن  
 من واحد شيئا لا يدفع اى المودع الى احدهما حصته بغيره الاخر  
 اى في غيبته عند ابيه 2 وضمن اذا دفع خلافا لهما يعني وكما لا يدفع  
 اليه نصيبه اذا طلب وان لم يحضر الاخر من ملكه لم يجرى له في هذا  
 الاختلاف في المثليات والقيمتيات والحقى به انه في المثليات ولما  
 في القيميات كالمثليات والدواب فلا يدفع اتفاقا لما يشهد اليه من  
 صحيح البصر لان في غير ملكه معنى لهما دلالة من طوجه وفي الملك معنى  
 الاقراران غالب ولهذا جاز لاحد الشريكة في الملك ان يأخذ شريكه  
 نصيبه بلا رضى الاخر ولهما ان يحضر طلب نصيبه فيجوز دفعه  
 اليه كالدبر المشترك اذا حضر احد الدايين للهديون ان يدفع  
 نصيبه فله ان المودع قسم المال بينه اذن الغائب وهو ان  
 ما موربا يحفظ لابل القسمة بخلاف الدبر المشترك لان المديون  
 فليسلم اليه من مال نفسه لان المديون تقضى بامتنانها وليس فيه  
 قسمة على الغائب قال في المحقق اطلقه فشمول ذوات الاشياء والعيان  
 وخلاف قصده الاول فلها على الدبر المشترك وفوق ابو يوسف بان  
 المودع لا يملك القسمة بينهما وكان قد با على ملك الغير في فتاوى  
 قاضى خان ثلاثة ادعاء رجل مالا وقالوا لا تدفع الى احد منا حتى  
 يجمع تدفع نصيب احدهم قال محمد في القياس يكون ضامنا به و  
 قال ابو 2 وفي الحسن ان لا يضمن وهو قول ابو يوسف انتهى  
 وهو كقولنا في البحر وان ودع اى رجل عند اثنين ما يقسم  
 اقتسمه اى الاكثرت ما يقسم وحفظ كل اى واحد من الاثنين  
 حصته اى نصفه فان دفع احدهما الى الاخر يضمن



الدافع اي نصفه لا القابض اي لا يضمن القابض عنده لان  
 مودع المودع لا يضمن عنده ٢ وعندهما المالك اي المالك واحد  
 منهما حفظ كل باذن الآخر لان المودع رضى بامانتهما فلما  
 ملكوا احد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يضمن ولا يضمن ان المالك  
 رضى بحفظهما لا يحفظ احدهما ورضاه بامانة الاخير  
 لا يكون رضى بامانة الواحد وهذا اقبى لان الاصل ان فعل  
 الاخير اذا اضعف الى ما يقبل الوصف بالبحر شيئا ولا البعض  
 لا الكل فاذا سلم المالك الى الآخر ولم يرض المالك به ضمنه كذا في البيه  
 وقيل بقوله اقتسامه لان في يمينه لو ابا القسبة وادعاه  
 ففعله ضمنه لانه لم يرضه ما التزمه وكذا الجواب في امرين  
 والمستصحب والوصي والكليبة بالثراء اذا سلم احدهما  
 الى الآخر وادعاه لم يكن لهما القسمة فيما لا يقيم كان لهما كسما  
 للحفظ كذا في خلاصة وان ما لا يضمن وان ادعاه عند رجليه  
 شيء مما لا يقيم حفظ احدهما باذن الآخر اجماعا لان  
 المالك رضى بغيره يذوقوا احدهما على الاقراد في الكل لانه لو  
 ادعاه مع علمه بانها بجمعتان على حفظه اناء الليل والنهار  
 وامكنها المهابات صار راضيا بحفظ كل واحد منهما بجمعه على  
 الاقراد في الشيبين وان نهى اي مودع بكسر الدال عن دفعها  
 اي الوديعه الى عياله يعني ولو قال لا تدفع الى عيالك تدفع الى  
 مولد بداعي عدم الزوم بان كان له سواء اهل وخدمه فهدم  
 فان الشرط مغيب فان من العياله لا يؤمن على المال وان دفع الى  
 من لا بد له منه بان لم يكن عياله سواء كدفع الدابة كدفع  
 الدابة الى عبده وشيئا او وكثير يحفظه اي ذلك في بيت النساء

يعني

يعني من اودع دابة وقال لا تدفعها الى غلامك او غيرها عن الدفع الى  
 امراته والوديعه رضى بحفظه على يد النساء كعقد جودها الى زوجته لا  
 يضمن لانه شرط بينا قصدا صله فصار باطلا وان امر بحفظها اي  
 الوديعه في بيت معين اي قال له احفظها في هذا البيت من دارك  
 تحفظها اي حفظ المودع الوديعه في غيره اي في بيت اخر منها اي من  
 الدار اي من الدار لا يضمن لعدم تقاوتها في الحزن الا ان كان فيه اي  
 في البيت حفظها فيه خلل فله لوجود التقوى منه او كانت الدار كبيرة  
 متباعدة الاطراف والبيت الذي فيها عنه عورة فانه يضمنه لانه  
 مفيد واما ان كانت بيت الدار مستوية في حفظ لم يضمن لان  
 البيت قتلما يجمعان في محض فصار الشرط غير مفيد وان امر بحفظها  
 اي الوديعه في دار تحفظ اي مودع في غيرها اي في غير الدار التي عينها  
 مودع في دار تحفظ اي مودع في غيرها اي في غير الدار التي عينها مودع  
 ضمنه لان الدور مختلفة في الحفظ قاله كذا في المحيط وان كانت الدار  
 التي حفظ فيها احرز من الدار التي امر بالحفظ فيها يضمن اذا هلك  
 الوديعه في لوقا المودع او دعي ماله زيدا فادعاه عن راضيه كذا ذكره  
 في شرح النجيم وفي الاختيار ولو رد الوديعه الى دارها لم يضمن  
 يضمنها اليه ضمن لان المالك رضى بدفعها الى داره والى ماله  
 عياله ظاهرا اذ لو رضى بهم لما اودعها ولو وضع الثياب في الحمام  
 ولم يقبل شيئا ودخل الحمام لينظر ان كان في الحمام شيئا يحفظ الثياب  
 فالصمت عليه دون الحمام لانه استودعه لانه وان لم يكن ضمن الحمامي  
 وان قال الحمامي ابره اضع الثياب فاسترا الى مكان يضمن الحمامي  
 دون الثياب لان الحمامي صار مودعا ولو وضع الثياب تحضر الحمامي  
 فخرج اخر وبسرها والحمامي لا بد من انها ثياب ام لا ضمن الحمامي وان



وان نام الحامي فرقت الثياب ان نام قاعدا لم يضمن لانه لم  
 يترك الحفظ وان كان مصطفا ضمن وثبات كالحام والدابة  
 كالثياب والحي في الحامي انتهى قال المصنف فتاواه وفي شرح الصحيح  
 اذا كانت الدار التي اخبأ بها فيها والدار الاخرى على السواء اذ كانت التي  
 اخبأ بها فيها احرز فلا ضمان سواء منها عن الجبا وفيها ادلا و  
 في نوادر عن محمد اذا كانت الثانية احرز من الاولى فلا ضمان وفيه  
 في محرم كالحوم في الدار وفي الدخيرة ان كان شركا مفيدا من كل وجه  
 يجب على المودع مراعاة اكد بالثمن اولاهان قال الحفظ هذه اولاه  
 تحفظ الا في هذه الدار وان كان مفيدا من وجه دون وجه فان اكد  
 بالثمن ان قال لا تحفظ الا في هذه البيت تحفظها في اخر صير مخالف وان  
 لم يوكده لا يصير مخالف والمخالص ان كل شرط لا يفيد اولاهان مراعاة  
 فهو لغو اذا قال احفظها بيدك ولا تضعها ليلا او نهارا كذا في شرح  
 الصحيح ولو اودع المودع بفتح الدال يعني لو اودعها المودع رجلا  
 من غير عيال فهلكت اي مودعة ضمن بشد يد الميم المودع  
 الاول اي المودع الاول فقط يعني دون الثاني عند اجماع 2 وعندهما  
 ضمنه اي المودع الثاني يعني اجماعا لانها جنبا على ملك الغير  
 فضمن الاول بدفعه الى الاجنبى بغير اذنه والثاني بقبضه مال الغير  
 بغير اذنه وله ان يقبض من ابتداء لم يكن موجبا للضمان لانه  
 اخذه من يد اميه وبعد الافتراق لم يوجد منه ضنع فلا يضمن  
 في الوقت المرحوب غيره في حجره فهلك فان ضمنه اي صاحب  
 الوديعة الثاني اي المودع الذي رجع اي الثاني على الاول اي المودع  
 الاول بما ضمن لانه عامل له فيرجع عليه بما حكمه من العهدة لا بالنكس  
 يعني فان ضمن الاول لم يرجع فيه ب على الثاني لانه ملكه بال ضمان

فظهر

فظهر انه اودع مال نفسه والا صل فيه ان اليك لم يتعد موجب للضمان  
 فلا يتقلب موجبا للضمان وبعد الافتراق هو مستر على الحالة الاولى  
 ولم يوجد منه ضنع فلا يضمنه كذا في المصنف قال في التمهيد فان اودع فهلك  
 عند التمهيد ان لم يفرق الادل لا ضمان على واحد منهما وان فارقه  
 ضمن الاول عند اجماع 2 ولا يضمن الثاني وان اودع بلا اذن ثم اجاز له ملك  
 خرج الاول مع البين كذا في الخلاصة والرد على عيال كما كذا كذا كذا كذا  
 فلا يكون ابداء بخلاف الغائب اذا رد الى من في عيال كما كذا كذا كذا كذا  
 كذا في فتاوى قاضي خان وقد مر من الاختيار انه ضمنه في الاول وهو بمنه  
 على رواية اخرى وفي خلاصة المودع اذا رد الوديعة الى منزل المودع او الى  
 احد من في عياله فصاعدا لا يضمن لما في العارية وفي رواية القدر في  
 ضمنه بخلاف العارية وقال في الفتوى على الاول لما مر ولو اودع الغائب  
 فهلك ضمنه اي المالك اياها من اى من الغائب والمودع اجماعا اما الغائب  
 فظاهر واما مودعه فليقبضه منه بلا رضه ما حكمه ثم انه ان لم يعلم انه  
 غائب رجع على الغائب وان علم ففعله في الظن وعلى ابو اليسر انه  
 لا يرجع واليه ان رضى الامنة في النهاية قال في شرح الوقاية فان ضمن  
 الاول لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول قال الامام الحلواني  
 هذا اذا لم يعلم انه مال غصب واما اذا علم فلا يرجع انتهى ومفروق  
 بين مودع المودع وبين مودع الغائب على قول اجماع 2 المذكور في من  
 الغفار وهو ان مودع المودع لعدم اذن المالك ابتداء وبغاء و  
 في الثاني ليس بغائب دعى غائب يعرف فيه ولو اودع عند عبد  
 شيئا فالتلف اي العبد ذلك الشيء ضمنه اي العبد ما اتلفه بعد عتقه  
 لان التزامه لم يصب في حق المولى نظرا لم فلا يضمنه في حال فصح في حق  
 نفسه كدونه ملكا فيضمنه بعد العتق وانما العبد العبد المحجور لانه



لو كان ما دونها باخذ الوديعه يضمن في حال اختلاف المادونه في  
التجارة فانه ليس بمادون في اخذ الوديعه لانها ليست من التجارة  
وقيد بكونه مودعا لانه لو اتلف ما اودع عند المولى يضمن اتقا  
وقيد بان لا فله لان الوديعه لو اتلف في يده لا يضمن اتقا وهذه القيد  
المذكورة جارئة في الجبة الذي اودع عنده يسرى في شره كجبه وان  
اودع عند غيره فالتلف في الجبة ذلك فلا ضمان اي على الجبة عنده  
اصلا اي جبه حر كان او عبدا قبل مبلوغ اديعه وقال ابو جبه  
يوسف يضمنان اي العبد والجبة ما اتلفا له الحال لان مجور بينهما  
في الاقوال فقط ولهذا لو استهلكا عبدا قبل الايداع يضمنان و  
لهمان اما كذا تحفظ مما ليس باحد الالتزام للحفظ فصار كماله  
كانه اذن بالتلف كذا ذكره في شره كجبه ثم قال اراد بها المجورة  
لانها لو كانت ما دونها باخذ الوديعه يضمنان في حال اتقا قيد  
بالمادون باخذ الوديعه لان المادونه له بالتجارة ليس بمادون  
في اخذ الوديعه لما مر انها ليست من التجارة قيد بكونهما مودعا  
لانها لو اتلفا ما اودع عند المولى يضمنان اتقا قيد  
بالتلفهما لان الوديعه لو تلفت في ايديهما لا يضمنان اتقا ق  
في كسوط لو كانت الوديعه عبدا فقتله جبه يضمن اتقا وكذا  
لو كانت دابة او اداة تجارة والفرق بين العبد وغيره ان  
المولى لا يملك روحه فلا يملك تسليمه بخلاف كمال ثم قال والمراد من  
الصبي الذي يعقل فاما الذي لا يعقل لا يضمن اتقا كذا ذكره في  
الاسلام وصاحب الهداية وذكر صاحب المحيط ظن بعض مشايخنا  
ان خلاف في الصبي الذي يعقل وليس الامر كما ظنوا بل يختلف في الحال  
واحد وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة والعبد يشمل المذبح

وام الولد اما المكاتب فيضمن في الحال انتهى وذكر في المحقق ان المراد  
من اتلاف الوديعه هي حاله في ذكره في اختلاف اذ لو ادع عنده عبدا  
فقتله يضمن في قوله ثم قال وعندهما لا ضمان على الجبة اصلا و  
العبد يضمن بعد تحقق الاصل ان كجبه في الاقوال لا في الافعال لان الجبة  
لا يبارق البائع في ضمان الافعال والتحفظ من كماله لم يسمع لعدم  
الولاية على الجبة في اتقا من غير التحفظ فيضمن عند الجبة  
وقال ابلي لكنه اختلف من تسليم جبه فلا يضمن له اذا قال له  
اتلف مالي فالتلف وهذا لان ما اودع عنده مع علمه لا يقدر على  
حفظه ويضيعه فقد سلط على الاستهلاك انتهى وفي تحقيق ولا يضمن  
بشر لا يحفظ بان دل سارقا عليه بالايجاع ولو وجد ما حب كماله  
بغيره عندهما اخذه عندهم انتهى قال المحقق فتاواه وفي الدخيرة  
العبد اذا استودع رجلا وديعه ثم غاب لم يكن للمولى ان ياخذ الوديعه  
ما دونها كان العبد او مجورا كان على العبد دينا اولم يكن هذا هو اذا  
لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما اذا علم انه كسبه للمولى  
وكذا اذا علم انها مال للمولى كان للمولى ان ياخذها وفي القاسية  
العبد المجور اذا اوصى انسانا شيئا فمات مولاه وطلبه فميت فله  
في يده فلا يضمن انتهى وان دفع العبد الوديعه الى منتهى اي العبد  
مجور فله كذا اي عند الشك في ضمانه بشك يدعيه اي هالك الاول اي  
العبد الدافع فقط بعد تحقق اي عند الجبة ولا ضمان على الثاني  
لان مودع ولا ضمان عليه عنده اذ لم يجد عند الجبة يوسف يضمن اي  
اما كذا ايها اي من الاول والثاني في الحال لان المجور يضمن عنده في  
الحال اما الاول فلا يضمن بالدفع واما الثاني فلا يضمن مودع كودع  
وهو صا مع عنده وعند محمدات ضمن اي اما كذا الاول اي العبد



الدافع بعد العتق يعني بضم بعد موقوف وان ضمن الثاني اي العبد  
 الثاني في الحال لان ضمانه ضمان فعلي لبقضه ملك غيره بغير اذنه  
 فله في الحال وتماه يعرف في سائر النسخ وكما سبق ومن مع الف  
 درهم فادعي كل من اثنان امدا عنها اي الالف عنده اي عند من مع  
 الف يعني فادعي رجلا فلو احدى منها يدعي انه له او دعي اياه  
 فنكلاي من مع الف لهما اي للرجلين بعد ان يستخلفاه ففي اي الالف  
 لهما اي للرجلين وضمن ذلك اي للمدعي عليه لهما اي للرجلين  
 المدعيه الالف مثلها اي مثل الالف يعني وعليه الف اخرى تكون  
 بينهما لان دعواهما صحيحة فيجب عليه جميع لهما فان حلف لهما  
 فلا شيء لهما عليه لعدم الحجج وان نكل لهما قضى به بينهما لعدم الاولوية  
 ثم يجب عليه الف اخرى لاقرار به او بدله اياه على اختلاف الامم  
 وان حلف لاحدهما ونكل للاخر قضى به لهما ككل دون الاخرى لوجود  
 الحجج في حقه دون الاخرى في الحجج فالمسئلة على اربعة اوجه لانه اما  
 ان يحلف لكل واحد منهما او يحلف للاول ونكل للثاني او بالعكس  
 او ينكل لهما فان حلف لكل واحد منهما فلا شيء لهما وان حلف  
 للاول ونكل للثاني فالالف له ببذله وان نكل للاول وحلف للثاني فالالف  
 للاول ولا شيء للثاني وان نكل للثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب  
 بحق لكل واحد منهما ببذله وعليه الف اخر بينهما وهذه مسئلة  
 الكتاب قال في الحجج والفاضة ان يبدأ بايهما شاء بالتخلف و  
 القصة اوجه وفي التخلف للثاني فيقول بالثاني هذه مسئلة لم ولا يفتقر  
 لانه لما اقر بها للاول ثبت بحق فيها له فلا يفتقر اقراره بالاشهاد ثم  
 قال بل هي هذه اختص بها الاول وضمن الاخر فثبت ان دفع  
 بغير قضا وان كان بقضا لا يكون ضامنا عند ايهما يوسف خلافا

محمد ولو قال او دعيتها احدكمي ولا ادري اليكي فان اصطلاحا على احدهما فهي  
 بينهما فلهما ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بعد  
 الصلح والافات ادعاهما كلوا حدا فذهبا ليس له ذلك لان المقر لم  
 يجبر ولم ينكر ان يستخلفه فان حلف فطع دعواهما وان  
 نكل فلمسكت الكتاب وكذا لو قال على الف لهذا اولهذه انتهى **فروع**  
 وفي دفع ستمائة الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها  
 حتى صارت لم يضمنه لانه لا يجب عليه ذلك ذكره في الفصول وغيره  
 وعناه في العدة لما لو قال المودع للمودع احملي الي الوديعة فقال  
 افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلكت عنده فانه لا يضمنه ايضا  
 لان الواجب عليه التحفة المودع اذا طلب الوديعة في ايام الصفة  
 فقال للمودع لا اصل اليها سعة فاخبر على تلك الناحية وقال  
 المودع اغير على الوديعة ايضا قال ابو بكر ان لم يقدر المودع على  
 ردّها بعد ها او لضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه و  
 الا ضمن قال رب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى فلان قال  
 دفعت وكذا في دفع فلان وضاعت الوديعة صدق المودع مع  
 يمينه في ذلك لانه اذ اعيد ذكره في السراجية قال المودع لا ادري كيف  
 ذهبت لا يضمنه على الاصح ولو قال لا ادري اضمنت اولم تضعت  
 يمينه ولو قال لا ادري اضمنت اولم اضعت يمينه ولو قال ذهبت  
 ولا ادري كيف ذهبت والقول قوله ولو قال ابتداء لا ادري كيف  
 ذهبت الاصح انه لا يضمنه ولو قال لا ادري وضعت الوديعة في داري  
 او موضع آخر يضمن هذه بحجة في العدة وذكر في الذخيرة لو قال  
 وضعت الوديعة في مكان حصي ونسبت الموضع فيه اختلاف  
 المخرج قال بعضهم يضمن لانه جهل الامانة فهو بمنزلة ما لو مات





مجهلا وقال بعضهم لا يضمن قال لا ادري دفت في داري او في موضع اخر  
يضمن ولولم يبين مكان الدفع لكنه قال سرق الوديعه من مكان  
محدود فيه لا يضمن انتهى وفي محيطه ولو قال المودع كانت الوديعه  
بين يدي ثم دفت فبنيها يضمن لان شيئا يضييع منه ولو قال كانت  
بين يدي في داري ثم دفت فبنيها يضمن ان كانت الوديعه مما لا يحفظ  
في عرصه الدار كصره الذهب يضمن لانه لا بعد حرزها والا فلا و  
في العده المودع اذا دفن الوديعه في الارض ان جعل هناك علامه  
لا يضمن والا ضمن وفي كفاربه يضمن جعل هناك علامه او لم يجعل  
ولو دفن في الكرم ان كان حصينا بان كان له باب مغلق لا يضمن المودع  
اذا اقرء من المصحف الوديعه فلهذا حال القراء قال لا يضمن كذا في فتاوى  
ممن لان له ولايه هذا التصرف وكذا الحكم في الرهن غيب من المودع  
فهلك واراد المالك ان يضمن الغائب فقال المودع قدره على ذلك  
عندي وقال لا بل هلك عنده فالتقول قول المودع لانه اميره ولو اودع  
عند رجل وهلك فقال المالك هلك عندك قال لا بل ردته اتي و  
هلك عندي لا يصدق لان الايداع الى الغير موجب للضمان فلا  
يصدق فاذا ترك المودع فرس المودع حتى اكل الخنطه وما س  
من ذلك قال يضمن الخنطه والغرس وان كان في سبيلها مر  
فاخنطه لا غير لو ترك على حانوته ضيما ان كان ممة يحفظ لا  
يضمن والا ضمن استهلك الجبه الوديعه ثم التحق من يد  
الجبه واخذ منه قيمه هل يرجع الجبه على المودع قال لا بل  
من الصيرفيه وفي السراجيه اذا بعث الوديعه الى المالك على يد  
ابن بالغ ليس في عياله ضمن وان بعث على يد ابنه الصغير لم يضمن  
وان لم يكن في عياله الوديعه ان كانت شيئا من الخرف فغاب

فغاب المودع فغيب عليه مفسا ذ فالاول ان يرفع الامر الى القاضي ليعينه  
فان لم يرفع حتى فسد لم يضمن ولو اتفق على الوديعه حال غيبه كمالا بغير  
امر القاضي كان متبرعا وفي فضول العادى رجل في يده مال انسان  
فقال له سلطت جابر ان لم تدفع الى هذا المالك حبستك شهرا وقال  
ضربتك ضربا متلفا او اطوف بك في النهر لا يجوز له ما لا يغير اليه  
ولو دفع يضمن وان قال اقطع يدك او رجلك ادا ضربك ان يدفع يضمن  
سوى فان دفع فلا ضمان عليه او دفع مال الغير لا يجوز الا لحرف  
تلف النفس او العضو وقد وجد الوجه الثاني ولو هدد المودع بالتلقيف  
ماله ان لم يدفع اليه الموديعه فدفعها اليه لم يضمن كانت واقعه  
الفتوى وذكره وصايا النوازل السلطان الغالب او المتغلب على  
كور طوبى من الوصى بعض مال اليتيم وهدد به ان خاف الوصى  
على نفسه القتل او تلف عضو منه فدفعه لا يضمن فان خاف كس  
والقيده فاعطى ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو معذور لا ضمان  
عليه ان دفع مال اليتيم وان كان جائرا هو الذي اخذ الضمان  
على الوصى وهذه جمله من فروع وفي الاختيار قال المودع امرتني ان  
ادفعها الى فلان وكذب المالك ضمن الا ان يقيم البينه على ذلك او  
يسلك المالك عن اليمين لانهما تصادقا على الدفع ونجا حذانه الاذن  
فيضمن بالدفع الا نجا انتهى قال المصنف في فتاواه وفي المنتقى على  
يوسف اذا قال المودع لصاحب الوديعه دهبتها وانكر صاحبها  
فلا ضمان وان طلبه صاحبها فبنيها يضمن بالمنع وفي الحاشيه قال بعد  
المودع رددتها على الوصى كان القول قول المودع ولا يضمن وفي محيط  
قال صاحب مدرهم اخر ضحكها وقال لا بل اخذتها وديعه او قال لا  
وضعتها عندي وديعه وقد صاعته فالتقول قول مدعي الموديعه



ولا ضمان عليه وفي التتقي عن محمد بن علي خرماني درهم فدفعت المملوك مائة  
 درهم وقال هذا مالك فاخذها فصاعت والاخذ لم يعلم كم هي قال  
 ابو 2 لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد عليه مائة درهم ثم ذكر بعده  
 المسئلة بمائة درهم عن محمد بن علي خرماني درهم دين اعطاه الغني  
 وقال الف منها فصاعا عن حقه والف تكوت وديعة فقبضها  
 فصاعت قال هو قابض حقهم ولا يضمن شيء وفيه له على رجل الف  
 درهم فقال ابعث بها مع فلان فبعث فصاعت من يد الرسول  
 فهي من مال المديون وفي المحيط جعل دراهم الوديعه في حقه فسقط  
 قبل ان جعلها في البني فهو ضامن فانه يرفعها عند المالك وان  
 جعلها في السري لا يضمن وقيل لا ضمان على كل حال وكذا اذا ربط  
 درهما في طرفه او جعلها في الزيل اذ في طرف العامة فلا ضمان  
 وكذا لو جعلها في منديل ووضع في كفه وفي فتاوى ابي الليث جعل  
 دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس العفق فيكرسرت منه  
 فلا ضمان وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقه اما اذا زال الحث لا يمكنه  
 حفظ ما له بصيرضا من اوان ظن ان جعلها في جيبه فانها لم  
 تدخل الجيب فعليه ضمانات وفي مكانه ان سرفت الوديعه عند المودع  
 ولم يسرق منه مال اخر لم يضمن عندنا وعند مالك يضمن والحل  
 من فتاوى الحسن ولو قال المودع سقطت الوديعه لا يضمنه ولو قال  
 سقطت يضمن قال ظهير الدين لا يضمن فيهما لانه لا يضمن بالخطا  
 وانما يضمن اذا تركها وذهب وفي جامع الفضليه لو اعطى حقه الى  
 الخفاف ليصلحه وتركه في مكانه لملاضرب برئ لو كان في الدكان حافظ  
 وفي السوق حارسا والا يضمن وقيل يفتي بالبراءة مطلقا وقيل يفتي العرف  
 وكذا لو ترك باب كحلانيت مفتوحا لو كان عرفهم كذلك يبرأ ولو

علم الشبكة ونحوها ففي اليوم ليس بتضييع بخاري وفي خوارزم في اليوم  
 والليل ليس بتضييع خرج الضمان لينظر الى الما فترك البران ترك  
 الاباب مفتوحا وبعد من صاحب جوت يضمن له على رجل دين فامر الداي  
 الى مديونه رجلا ليقبض فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول  
 ثم قال دفعته الى الدائن فانكر الداي فالتقوا للرسول كذا في المسئلة ولو  
 وضع ثوبا في دار رجل فرماه صاحب الدار يضمن وفي الدابة لا يضمن  
 لان الدابة في الدار تصرفه ان يدفع الحضر فذلك بخلاف الثوب فكان  
 اخراجه انكافا ولو غصب مربجا فشد فيه دابته ففاء المربط واخر 2  
 الدابة منه صار ضامنا ودية شاة فدفعت مع غنم الى الراعي فرفق  
 اركه يضمنها اذا لم يكن الراعي خاصا وفي البزازي وضعت في بيته  
 في بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزامه بحفظه بخلاف  
 الاتفاق على مرلوا اختلعا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع  
 بل قرنا لا يضمنه اذا اصابته الدابة الوديعه بيئ فامر المودع رجلا  
 ان يعاينها فعاينها فخطب من ذلك فلما لم يضمن ايها شاء فان  
 ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج يرجع على المودع  
 الا اذا علم انه ليس له وذكره الزاهد لو وضع رجل عند شخص كيسا  
 وديعة ثم جاء بعد مدة فطلب الكيس منه فاعطاه فقال ان لم  
 في الكيس الف فلم اجد فيه الا خمسين وقال المودع لا علم لي على ما  
 فيه لا يضمن عليه عندنا وعند محمد عليه يضمن على عدم العلم وفي  
 القنية لو غسلت امرأة ثياب زوجها فمرت بعض جيرانها بالحقين  
 في النار او بالسفن بلا اذن زوجها فصاع ثوب من ثياب فانزوع  
 في التسعين مخبر ان ضمن زوجته فلا رجوع لها وان ضمن لغيره  
 فلم يرجع عليها فاذا علم انه ثوب زوجها لا ثوب فلا رجوع عليها



وقيل اذا كانت عادة متعارفة فلا ضمان فيها لو امر المودع المودع  
 ان يدفعها الى رسول فدفق فهدك في يد الرسول ثم جاء مستحق فاستحقها  
 فان كان المستحق ضمن المودع وان كان ضمن الرسول الغائب اذا اودع  
 ثم رد عليه المودع برى الضمان الامانة تنقلب مضمونة بالموثوق اذا لم  
 يبيته الا في ثلاث مسائل احدها متعلق بالاوقات اذا مات ولم يبين  
 حال علمنا ان اخذها لا ضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى  
 القرو فمخفوا فادد بعض الفخمة الثلاثة ثم مات ولم يبين  
 من اددي عنده الثالث احد كفا وضد مات وفي يده مال  
 الشركة ولم يبين لا ضمان عليه وكذا الغاض اذا كان في يده مال  
 الايتام فمات ولم يبين ولو مات المودع مجهلا ولم يعلم حال الوديعة  
 ضمن اما اذا علم الوارث والمودع يعلم انه يعرف فمات لم يضمن  
 طوقا لوارث وانا علمتها وانما الطالب فلو فسرهما بان قال كان  
 كذا وكذا وقد هلكت كفوفا عنده لا ضمان وفي الذخيرة قال رب  
 الوديعة مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة معروفة عنده  
 ثم هلكت بعد موت ربها هو صحيح اذ الوديعة صارت ديناً في الشركة  
 في الظ فلا يصدق بالبينية لكونه مات مجهلا فتقرر الضمان و  
 في جوت لم يصدق بالبينية لكونه مات مجهلا فتقرر الضمان و  
 لو برهنوا على احد هما يقبل ولا ضمان عليهم لان الثابت بالبينية  
 كالثابت بالبيان كذا في جامع المفصولية وهذه لكيلة من جامع  
 الفتاوى قال في البيع بعد نقل ما ذكرته نقل عن صاحب المير وزدت  
 عليه مسائل الاولى الوضو اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه في جامع  
 المفصولية الثانية البع اذا مات مجهلا مال ابنه ان كان اذا مات  
 الوارث مجهلا ما اودعه عند مورثه الرابعة اذا مات مجهلا ما

الفضة الزرع في بينة الخامسة اذا مات مجهلا ما وضعه مالكه في بينة بغير  
 علمه البس اذا مات الصبي مجهلا ما اودعه عنده مجهلا عليه هذه  
 الثالثة تلخيصا مع اليقين للملحق قال فصار كمنه عشرة انتهى اقول  
 يستفاد من قولهم انه اذا مات مجهلا مال البذل ضمن في جواب واقعة  
 الفتوى وهو ان كمنه مات مجهلا للدهان كوقوفه على جهة بر على  
 قول من جوز ذلك قال الوارث اذا دل اسرق على الوديعة لا يضمن  
 والمودع اذا دل ضمن انتهى وفي خزانة الفتاوى سورة قام من  
 حانوته الى الصلوة وفي حانوته ودائع فضاء يبيع من الودائع لا  
 ضمان عليه ولوربط بقر الوديعة على راس القالين ادعى الكرم  
 ان غاب من بصره ضمن والا فلا وان ربط على باب داره في  
 كمر يضمن وفي القرية لا يضمن رجل قام من اهل المجلس وترك كتابه  
 وذهب القوم ايضا وتركوا فضاء ضمنوا وان قام واحد بعد  
 واحد ضمن الاخر ولو ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم  
 واحد فضمن ما ضاع على اخرهم رجل غاب عن منزله وفيه ودايع  
 الناس ثم رجع فلم يجد الوديعة ان كانت امراته امينة وعلم الزرع  
 بذلك ومع هذا تر لا ضمن انتهى وفي السراجية حلب لبن الوديعة  
 وخاف فاده وهو في كمره باعه بغير امره فضمن الصبي كذا  
 في عمال المودع استهلك الوديعة او خبطها يضمن وهو من  
 الشكك ايداع الصبي كذا في فتاوى صفري قال في جامع الفتا  
 الاجارة توجروا وتارودود ولا ترهن والعارية تبارودود  
 ولا توجروا ولا ترهن والوديعة لا تودد ولا تبار ولا توجرو  
 الرهن لا تبار ولا تودد ولا توجرو ولا ترهن وكسب بضع  
 لا يملك الا بضع والابداع والوكيل بابيع لا يملك الا بدايع من



الاجنب والوجه والفاضة لا يملكون الايداع في مال الصغير انتهى  
 هذا **كتاب في بيان احوال العارية** بالشهد قال في المنع كانه  
 منسوب الى العار اسم من الاعارة واخذها من العار بمعنى  
 العيب حتى وفي النهاية ان في المنع هو المعقل لانه عليه باشر  
 الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما باشرها وما سنها البناء عن الحق  
 سبحانه وثق في اجابة المحضر لانه لا يكون الاحتياج كالقرض فهذا  
 كانت الصدقة بعشرة والقرض بمائة عشر انتهى وفي الاختيار وهي  
 عقد مستحب مشروط مندوب اليه لما فيه من قضاء حاجة المسلم وقد  
 نذب الشرح اليه قال الشيخ شاعروا على البر والتقى وقال عليه السلام  
 لا يزال الله في عون المسلم مادام المسلم في عون اخيه وزم الله  
 على منعه فقال ويمنعون الماعون اي العوارى من القدر والعائس  
 ذكوه وسفرا رعيهم در دعاء من صفوان وهي في الغنة مشقة  
 من التعاد وهو استداور واشتوب يقال شاورنا الكلام بيننا  
 اي تداولناه ويسمى العقد باسمه يتداولونه العار ويتداولونها  
 يداليده ومن العنة وهي العقوبة الا ان العرب اختصت بالاعمال  
 والعارية بالمنافع او سميت به لتعاريف عن العوض أخرها عن الودعة  
 لان فيها تمليك وان اشتركا في الامانة ولذا قال هي اي العارية  
 تمليك منفعة بلا بدل يعني تمليك المنفعة بمجانا والمجان مال بلا بدل  
 بدل في القاموس قال في العارية واختلف في تعريفها اصطلاحات  
 فقال عامة العلماء هي تمليك المنفعة بغير عوض ولا انكر في يقول  
 هي اباحة الاستعارة بملك الغير قيل وهو قولك في قال لانه تعتقد  
 بلفظ الاباحة ولا يشترط فيها ضرب من الهدية وانهم يعمل فيه  
 ولا يملك الا جازة من غيره ولا ذلك لانه على انما اباحة انتهى وفي  
 المستعبر

الاختيار وهو هبة للمنافع وقال الكرخي اباحة المنافع حتى لا يملك  
 المستعبر اباحة المستعبر ولو ملكه المنفعة يملك اباحة رهنها والادل  
 الصحيح لان المستعبر له ان يعير فلو كانت اباحة لما ملك ذلك  
 فمن ابيع له الحق لم يملك له ان يبيعهم لغيره وانما لم يجر الاجارة  
 لانها تمليك مؤقت فقطع حقه عنها عند انتهاء الهدية والعارية  
 تمليك على وجه لا يقطع عنها متى شاءت فلو جازت الاجارة يلزم  
 المعير ما لم يلزمه ولا ريب في ذلك الاجارة اقوى والزم من الاعارة  
 والبيع لا يستتبع ما هو اقوى منه انتهى وانما لا يفسد هذا التمليك  
 بالجهالة كذا في الاصلح الى الكفاية لعدم لزومها والبراد بالجهالة  
 جهالة العدة المستعارة بدلي ما خلاصة لو استعاره اخر خارا  
 فقال ذلك الرجل اذ ذهب الى حماره في الاصلح فكل فخذ احدها  
 واذا ذهب به يتضمن اذا هلك ولو قال له خذ احدها ايها شئت  
 لا يجزم فان قلت لو كانت تمليك المنفعة لم تعتقد بلفظ الاباحة  
 انما اعتقدت لانه استعارة للتمليك كذا يشك على كونها تمليكا فلو  
 ما صرحوا به مع جواز اعارة البيع وبه صرح صمداني في فصوله  
 حيث قال بيع البيع واعارة جائز فان ذكرنا في ظهير الكفاية  
 في ادل وديعة فمنا وان ايداع مع جازر ويمكن ان يجاب  
 عنه لما ذكرنا ان جهالة لا تنقض الكفاية والبيع اعلم و  
 ان ريقوله تمليك المنفعة الى انه لا بد من الايجاب والقبول ولو  
 قلنا فلو قال لا اخذ عدي واستعمله ولم يخدم مع غير ان  
 المستعبر كد فوج اليه لا يكون عارية حتى تكون نفقة على مولاه  
 كذا في خلاصة ولو استعاره رجل يملك فملك لا يكون اعارة كذا  
 في فتاوى قاضيه وقد قالوا علف البزة على كسوف مطلق



كانت او موقوفة وكذا نفقة العبد واما كونه نفع المعتبر كذا في الخلاصة و  
حكمه كونه امانة وشروط كون المستعار قابلا للاستغناء وخلوها  
عن شرط العوض في الاعارة لانها تبصر جارية كذا في المحيط كما ذكره  
في المنع ولا تكون اى العارية الا فيما ينفع به مع بقاء عينه كالشوب  
والدار والاداة لان الاعارة ادنى من الاستغناء به في شرط ان يكون  
المستعار قابلا للاستغناء بعينه حقيقة قال في الاختصار اعلم ان  
الاعارة نوعان حقيقة ومجاز فالحقيقة اعارة الاعيان التي يمكن  
الاستغناء بها مع بقاء عينها كالشوب والدار والعبد والاداة ونحوها  
والمجاز ما لا يمكن الاستغناء به الا باستهلاكه كالدرهم والدنانير والكميل  
والموزون والعددي المتقارب ويكون اعارة صورة قرض معنوي والمجاز  
المعنى ذلك بقوله واعارة المكمل والموزون والعددي اى العددي  
المتقارب قرض كانه ينفع بهذه الاشياء الا باستهلاك عينها  
ولا يمكن الاستهلاك الا اذا ملكها فافتتحت تملكه عينها ضرورة  
وذلك بالهبة او بالقرض والقرض ادناها ضررا يوجب رد المثل ولانه  
رضخ باستهلاكه بيد لئلا يملك بيد له وهو القرض فيكون اعارة  
صورة وقرض معنى لما ذكرنا الا ان عينه ان المستعير استغنا عا  
يمكن رد العينة بعده اى بعد الاستغناء الا اذا بين المستعير جهة  
ينفع بها مع بقاء عينها بان يسحقها لغيرها ميزانا او مكبلا  
او ليزن بها ولا كانه او غير ذلك من الاستغناء بغير صار عارية امانة  
ليس له ان ينفع بها هلاكها فكان نظير عارية الحال والسبق المحلى  
قال في المنع وعارية الذهب والفضة والمكمل والموزون والمعدود  
متقارب قرض فانه لا ينفع بهذه الاشياء الا باستهلاكها الا اذا  
عينه الاستغناء كاستعارته الدرهم ليعير به لغيره او يزينه ولو كان

ومراد ان اعارة ما لا يمكن الاستغناء به مع بقاء العينة قرض ولو كان  
فيه ما حتى لو قال اعرتك هذه القصعة من الشرب فاخذها والله  
فعلية مثلها او قيمتها وكان قرضا الا اذا كان بينهما مبسطة فيقضى  
ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة وفي المحيط لو استعار رقعة ليعملها  
على قميص اوجبه بدخلها في ثيابه فهو من لانه قرض هذا اذا لم يقبل  
لاردها عندك فان قال فهو عارية فليس الاستغناء بعينه كعارية المحلى  
قال وقاله كونه قرضا ان يضمن هلاكها قبل الاستغناء بها بعينه  
لو هلكت العارية في يد المستعير قبل الاستغناء تكون مضومة و  
في الصيرفة استعارتها ما ينزل دار الحرب لا يصح وان استعار يرى  
الهدف صح لان في الاول لا يمكن الاستغناء بعينه السهم الا باستهلاكه  
وكل عارية لا يمكن الاستغناء بها الا باستهلاك ذلك العينة يكون  
قرضا لا عارية لما اذا استعار دراهم او دنانير ليعيرها في  
حوالته نفع او ينفعها على اهلكه تكون قرضا فكذا في السهم  
لانه لو روى الى عدو وقع السهم بينهم فلا يقدر على خلعهم  
فيكون مشتملا فلا يصح قلت قال قبله ويصح لانه لا يمكن الاستغناء  
به في الحال وانما يحمل عوده اليه برمي الكثرة بعد ذلك وافق  
بانه يصح ولا يصح كالقرض لان الرمي يجرى مجرى الهلاك  
وتصح عارية السلاح انتهى وترى اى العارية باعرتك اى  
بقوله اعرتك ومقتضى اى اعطيتك واظهرت ارضه لان الاول  
صريح حقيقة وكذا الثاني والثالث صريح مجاز لان الاحكام  
اذا اضيف الى ما لا يؤكل عينه يراد به ما يستعمل به مجاز لانه محله  
قال في المنع والمحنة هي النافذة اذا تهيأت يعطى الرجل يشرب منها  
ثم يردّها اذا ذهب درهما ثم كثر حتى قبل في كل مرة اعطى شيئا



منه انتهى وفي الشين هذا اذا لم يرد به الهبة لان هذا اللفظ  
 لم يملك العين عرفا واذا اراد به الهبة افا دمه العود والافق  
 على عين اصل وضع انتهى وجملة على دابة اي اذا لم يرد به الهبة  
 لان هذا اللفظ يستعمل فيهما بقا لحد فلات فلانا على دابة يراد  
 به الهبة والعارية اخرى فاذي نوى احدهما جعلت شبه وان  
 لم يكن له شبه جعل على الادنى كمالا يلزم الاعلى بالشك كذا في الشين و  
اخذ مثله على انه يرد به العارية لانه ادنى له في الاستخدام ومنفعة  
خذه منه لم اذا لم يرد اي المعير بذلك اي بقوله مختار وجملة الهبة  
مرات كلاهما يستعمل في تمليك العود واذا لم يرد فيه ذلك جعل على  
 تمليك كسابق مجازا وفيه كلام يعرف في شرح المحكي وداري لك سكنة  
 محكم في تمليك المنفعة لان حاصل معناه داري لك بسطرق السكنى  
 فداري مبتداء ولك خبره وسكنة تميز عن النسبة الى المخاطب اد  
 عمري سكنة اي داري لك سكنة او سكنة داري لك مدة عمري او عمر  
 وسكنة لكونه محكي والمعمري العارية يحل عليها وتحقيقه ان قوله  
 داري لك يحتمل ان يكون لك رقبتهما ويحتمل ان يكون له منفعتها  
 وقوله سكنة محكم في ارادة المنفعة فيحمل المحتمل عليه لان قوله سكنة  
 خبره يخرج التفسير لذلك المحتمل فعمري مفعول مطلق لفعل محذوف  
 تقديره اعمرها لك عمري والعمري جعل الدار لاحد مودة عمري وسكنة  
 تميزه وفي فتاوى قاضية خان ولو قال لغيره اجرتك هذه الدار  
 شهر بغير عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهر لايكون اعارة  
 كذا في الفتح والمعيدان يرجع فيها اي في العارية لانها غير لازمة لقوله  
 عليه السلام الحق مردودة والعارية مؤداة اي واجبة الرد بل في  
 الاختيار ولان المتألف محدث شيئا فشيئا وببينة كماله فيها  
 يح

بحسب حدودها فرجوعه امتناع عن تمليك ما لم يحدث فيسره  
 مع شام الاية مسائل في الاختيار والحائنية لوانستاراة لارضا  
 ولده وصار لا يأخذ الا ثديها له الرجوع لا الرد فله ما جركم وفيما  
 اذا استعار ارضا للزراعة ورزعا لم تؤخذ منه حتى يؤخذ الزرع  
 ولولم يوفت ويترك باجر كمثل كذا في الفتاوى الزينية ملك في المثلج و  
 في السراجية استعار ارضا مؤقتا ورزح فخصت المدة ولم يبلغ  
 الحصاد ولم يرجع ويبقى باجر كمثل انتهى وكذا لو استأجر من رجل  
 فرسا لتفرغ وعليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهر في  
 بلاد المسلمين فاراد اياه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك  
 في موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان المستعير ان لا يدفع اليه  
 لان هذا ضرر بين وعلى المستعير اجر مثل الفرض من الموضع  
 الذي طلب ما حبه الى ادنى الموضع اي بمقدوره كراء او شراء  
كذا ذكره في الفتاوى عن قاضية خان ولو ملكك اي العارية  
بلا تعداي من المستعير فلا ضمان اي على المستعير لقوله عليه السلام  
ليس على المستعير غير المحل ضمان اطلقت في شمل ما اذا هلك  
 في حال الاستعمال وما اذا شرط عليه الضمان فانه يبط ايضا  
 كشرط عدم الضمان في الرهن اذا هلك كذا في المحيط وفي شبهة  
 الكفر والعارية اذا شرط فيها الضمان بضمن عندنا في رواية  
 قال في الجوهرة العارية تغير مضمونة بشرط الضمان ولم يقل  
 في رواية وفي البلازية اعرض على انه ان صناع فانما من وصاف  
 لم بضمه انتهى هذا اذا لم يبيد انما مستحقة للغير فان ظهر  
 استخفافها ضمنها ولا رجوع له على المعير لانه مبني للمستحق ان  
 بضمن المعير واذا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنها  
 ضمنه لام



للمحقق حيث يرجع على المودع لانه عامول كما مر كذا في المتن ولا يجوز  
 اى العارية لان الاجارة اقوى لكونها لازمة فيلزم المعير زيادة  
 الضرر ولا تترهن كالوديعه لان الرهن ايقاع من وجه وليس له  
 ان يودع دينه بماله غيره بغير اذنه وله ان يودع على المحقق به  
 قال في المتن وهو المختار وصح بعضهم عدمه وتفرع عليه ما لو ارسل  
 عليه اذنه في ملكه ضمن على القول ان لا الاول انتهى ثم فرغ  
 على قوله ولا يجوز بقوله فاذا اخرج اى المستعير العارية وكذا ان  
 رهنها فمكتف ضمن بشددها اى ضمن المعير ايضا اى  
 المودع وهو المستعير والمستأجر شئ بعينه المعير بالمختار ان شئ  
 ضمن المودع لنفسه لانه لا يملك ذلك فان شئ ضمن المستأجر  
 لانه قبض مال الغير لنفسه بغير اذنه فان ضمن اى المعير المودع  
 لا يرجع اى المودع بماله على اى على المستأجر لانه لما ضمنه  
 انه اجره ملكه وان ضمن اى المعير مستأجر يرجع اى المستأجر  
 على المودع ان لم يعلم اى المستأجر انه عارية اى يوده دفع للضرر  
 الزور عن نفسه وان علم انه عارية يوده لم يرجع عليه لانه لم  
 يوجب الضرر ويتصدق بالاجرة عندهما خلا فالأيه يوسف كذا في  
 خلاصة وقد مر قبليه في الوديعه نقلا عن المحقق فارجع الى  
 هنا تجد المحقق وله اى المستعير ان يعير ما اى العارية التي  
 لا يختلف باختلاف استعماله كالحمل على الدابة والسكنى والاختدام  
 والزراعة وان شرط كما لو كان يتنفع هو بنفسه لان التقيد  
 فيما لا يختلف بالاستعمال غير مفيد وقال في المجوز اعارة المستعار  
 لان العارية ابا حقه المقتضى عنده فلا يملك ابا حقهها غيره ولما لما  
 كانت العارية تمليك للمالك في جاز ان يعيرها لان المالك يملك

ان يملك غيره ان يوجر وكالمودع له يملك ان يعيرها وهذا اذا لم يوجر  
 بوقت او منفعة او بهما في سائر ما يملكه لانه لا يملكه ان  
 يعيرها استعاره ان كان مما يختلف باستعماله المستعمله كالركوب  
 اى ركوب الدابة وليس الثوب لان ركوب العسكر لا يكون كركوب الثوب  
 وهذا ان عير اى المعير مستعلا وان لم يعير اى المعير مستعلا جاز  
 ايضا اى جاز للمستعير اى ما اختلف استعماله او لا ما لم يتغير  
 اى المستعمل بان لم يركب فان تعير اى المستعمل بان ركب الدابة  
 وليس الثوب لا يجوز اى المستعير ان يعير ووجه على ذلك بقوله ضمن ركوب  
 هو اى المستعير بنفسه ليس له اى المستعير ان يركب غيره وان اركب  
 غيره فليس له ان يركب هو اى المستعير بنفسه لنفسه بعينه وايا فعله  
 تعيره وضمن بغيره لانه يعيره بالفعل فيكون خلا فترتبه كذا في المتن  
 كما في المتن وفيه اذا اعارة شئ لم يعير من يتنفع به للمستعير ان يعير  
 سواء اختلف استعماله كركوب الدابة او لم يختلف كالحمل على الدابة و  
 ان عير من يتنفع وان لم يتنفع استعماله بغيره وان اختلف لا  
 وشبهه المودع عن اذا اجر شئ فاذا لم يعيره شيئا من يتنفع به  
 فلمستأجر ان يعيره سواء اختلف استعماله او لا وان عيره بغير  
 ماله لا يختلف استعماله لانه لا يختلف استعماله وفي جامع الفتاوى ولو قال  
 للمستعير اعارة دابة هذه ولم يسم شيئا فلو ركبها فليس له ان يركب  
 غيره ولان يدفعها اليه للمحل فلو حمل عليها فله ان يعيرها لغيره للمحل انتهى  
 وان قيدت اى العارية بنوع بعينه وان قيد المعير المستعير بنوع  
 منفعة او وقت بان قيدها بيوم مثلا او بهما بان اشغاع بيوم و  
 نص على نوع منفعة ضمن اى المستعير باختلاف الركن فقط لانه اذا  
 استعار دابة ليحمل عليها عتة افترقة خبطة فحمل عليها عتة افترقة



ملح وان خالف الى خير كعكس المثال المذكور لا يضمن وكذا اذا خالف لا يضمن  
 انما ضمن بالطلاق الى ثلاثة اشهر في ملك الغير فلا يملك الا على الوجه الذي  
 اذن له فيه من تغيير او اطلاق وان اطلق اي المغير فيهما اي في الوقت  
 والاشغال في ملك المغير الانتفاع باقى نوعه في اي وقت شاء  
 عملا بالطلاق واللفظ في المنع الاجارة لا في رتبة ذلك فان وافق او خالف  
 الى مثل او خير لا يضمن والاشهر فيمن قال في الاختيار العارية على اربعة اوجه  
 احدهما ان يكون مطلقة في الوقت والاشغال وكن استعاره دابة اذنوا  
 ولم يبين وقتا ولا عتبة من يستعمل فله ان يستعمل في اي خنفة  
 في اي وقت شاء ويركب ويبيع نفسه ويركب غيره يعني وله ان  
 يعير ما لم يبيع هو ولم يركب عملا بالاطلاق فلوركب هو وليس لغيره  
 ان يركب غيره ولا يبيع وكذا لو ركب غيره لا يبيع يركب يبيع هو في  
 الصحيح لان تعين بالفعل فيكون خلافاً لغيره في التبيين سواء كان  
 مستعاراً يستفاد الناس في الانتفاع او لا ان كان مستعاراً مقيده باثبات  
 استعاره يوم ما يستعمل بنفسه فليس له ان يركب غيره ولا يبيع غيره لا خلافاً  
 ذلك باختلاف المستعملين وله ان يعيرها للغير لانه لا ينفذ وكذا له ان  
 يعير العبد والدار لعدم التفات والثبات اذا كانت مطلقة في الوقت  
 مقيده في الانتفاع بان استعارها ليعمل عليها فله ان يجعل الحظيرة  
 متى شاء والرابع اذا كانت مقيده في الوقت مطلقه في الانتفاع بان  
 دابة يوم ما ولم يبيع ما يجعل عليها فله ان يجعل ما شاء في اليوم فان امسكها  
 بعد الوقت ضمن اذا انتفع بها في اليوم الثاني وقبل يضمن بمجرد الامساك  
 لانه امسك مال الغير بخبر اذنه انتهى وفي التبيين ان كانت الاعارة  
 مقيده بالانتفاع دون الوقت بان يسترط ان ينتفع هو بنفسه او غيره  
 معناه لا يجوز له ان يخالف ذلك التقيد فيما يختلف باختلاف المستعمل

كالركوب واخذائه والمستعير ان يعمل في اي وقت شاء وان كان لا  
 يختلف كالسكنى والحجر جاز ان يفعل بنفسه وبغيره في اي وقت شاء  
 لان التقيد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيده وان كانت مقيده  
 بالوقت تقيدت به حتى لا يجوز له ان ينتفع بها الا في الوقت المعين  
 ومن جبه الانتفاع فمن باقى عتبة على اطلاقها فيجوز له مطلقاً فيما يختلف  
 بالمستعمل وفيما لا يختلف على الصفة المتقدمة في المطلق عن الانتفاع  
 والوقت وان كانت مقيده بهما تقيدت من جبه الوقت كمن عاين  
 وكذا من جبه الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل ولا يختلف  
 لا بتقيد لعدم الثبوت على ما بين في المقيد بالانتفاع **فيما انتهى**  
 واذا عرفت هذه الجملة يتبين لك ما في الكتب غايه البين وان  
 اختلف في الوقت والمكان وما يجعل عليها فالقول للمغير يمينه لان  
 الاذن منه مستفاد فثبت بقدر ما اقر به وما زاد فالمستعمل  
 فيما لم يؤذن له فيضمنه كذا في الاختيار **فروجه** وفيه يمين ولا يملك والد  
 الصغير اعارة مال ولده والعبد مما ذم يملك ان يعير والمرأة اذا  
 عارت بيتاً من ملك الزوج بغير اذنه فله ان كان يملك من  
 داخل البيت وما يكون في ايديهم عادة فلا ضمان على احد وما  
 في الغرس والثوب من باس زرعها وكفوه يضمن المستعير والمرأة كذا  
 في خلاصة كذا لو كسخت بالهجم او فقا عيشها بالعرب او جعل ما يعلم  
 ان ملكها لا يجعله ولا يستعمل لئلا اوثرها ما لا يستعمل مثلاً من الدواب  
 وكذا لو نزل على الدابة ودخل مسجد وتركها في السكة يضمن على الاصح  
 وكذا اذا استعار دابة ليركبها في حاجته انما حقه سمائة فاخرجها  
 الى النهر ليعيقها وهي غير تلك الدابة حقه ضمن اذا هلكت وكذا اذا  
 استعار ثوراً ليركب بارضه فركب ارض اخرى يضمن اذا عطب



لان الاراضى تختلف في الكبراب سعة و صغر و منبتة من التوار دابة يذهب  
 الى مكان معلوم فذهب الى اخر يتكلم فيه كان حاضرا وكذا لو اريد  
 في بيته ولم يركب حتى عطف لعدم الرضا من المالك بالاسار وكذا في الاجارة  
 اذا امسك ولم يذهب ولا يجن لو ركب مثل الارض المعينة او ارخص فيها  
 كما لو استأجر دابة للحم او سواها فله لا يجن مثل الحسي او اخف كذا في  
 جامع المغنول وكذا ضمن اذا قرن بثوب العارية ثوبا اعل منه ولم يجز العادة  
 به فربما وكذا اذا نام في المغارة ومقد الدابة في يده فسرقت ان كان  
 مضطجعا بعينه لو استأجر بقرا فالمنعول ثم تركه في المرحى فضاغ كذا في المنع  
 وان كان جالسا في غير السور في السور ضمن سواء قام قاعدا او  
 مضطجعا ولو لا ضمن تركه في المرحى يبرح ان كانت العادة هكذا لا  
 يضمن وان لم يعلم ان كانت العادة مشتركة يضمن كذا في المنع والعصودية  
 ولو جعل في القرية ليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام مضطجعا او  
 قاعدا انتهى وفي جامع المغنول ولو استأجر دابة من انسان فاعارها  
 فنام مستعيرة في المغارة ومقدوها في يده فخطع السارق المقتود وذهب  
 به لا يضمن وان جذب المقتود من يده ولم يشرب به وذهب به يضمن  
 قيل هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالسا لا يضمن في الوجه كذا في  
 البرارية وفي الغنية اذا وضع المستعير يده في استعاره ونام اي اخذ  
 في يده مقد الدابة ونام وضاع المستعار لا يضمن لان هذا لم يضمن وقيل  
 لا يضمن سواء قصد النوم او لا في الدابة اذا ربط عنقه لانه حفظا وفي  
 ممتاع اذا نام جالسا او وضع تحت راسه لم يضمن ولو نام مضطجعا بلا  
 وضع يده تحت راسه يضمن لانه ترك بحفظ المستعار فرب حامل ليركب  
 فركب مع غيره فالقت جنيبا لاحتان عليه في كسبه فان انتفعت  
 الركة بسبب الارداق ان كانت بحال لا يمكنها من الارداق حتى كل

النقصان وان كان يمكنها الارداق ضمن نصف النقصان لا جعل  
 بركوبه وركوبه رديفة كذا في البرارية وفي جامع المغنول ولو ركب  
 فزلقت بلا عنف وسقطت الولد لا يضمن ولو كبحر يضمن لان هذا ضمن  
 منه ولو دل رجل بجعبه دابة استعارها فركبها الوكيل فسلت يضمن  
 الوكيل لعدم رضاه المعير بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه و  
 هذا اذا كانت الدابة شقفا السوق او القود واما اذا كانت لاشقاء احدهما  
 لا يضمن لان المالك رخص بركوبه حتى دفعها اليه ولو استأجر الوكيل دابة للمالحي  
 الى البيل ولم يردها بالبيل حتى هلك فالضمان على الجعي دون الوكيل وهذه  
 عجبة وفي الغنية لو استأجر دابة ليجعل عليها حنطة فخر الوكيل حتى مات نفسه  
 لا يضمن وهذا عجبة انتهى وتام هذا بآية في خرافات ان كان الله  
 وتجمع اعادة الارض لبناء والفرس لان منخفها معلومة ويجوز الانتفاع  
 بها شرعا بمقتضى الاجارة فكذا بالاعارة بلا اولى لانها تسير والفرس يفتح  
 العيرة وكسرها كذا في المغنول ولا يرجع اي يضمن العارية من كسرها لانها غير  
 لازمة فكان له ان يرجع اي دقت ربعته ان العارية عقد غير لازم  
 لان الممتاع توجد شيئا فشيئا وتملكه كذا في الممتاع لم يوجد بعد ولم يضمن  
 فدار الرجوع فيه وقال عليه السلام العارية مردودة كذا في الاختيار  
 ويكلف اي يكلف المعير مستعير قلعهما اي قطع البناء والفرس  
 لانه لما صح الرجوع بغير المستعير غلا ملك العير فعليه تفريغها فقدم  
 بالتفريق الا اذا كان المعير ان ياخذها بجمعتهما فيما اذا كانت الارض  
 مستعيرة بالقطع في يضمنه له فتمتع مقد عين ويكفي ان لم يكفيا لتلف  
 عليه ارضه ويسببه هدمه لانه اصله بخلاف ما اذا كانت الارض لا  
 تستعير بالقطع حيث لا يشترط فيه صاحب انما قصدا هذه الحالة بل  
 ايها طلب النقل اجب كذا في الشبهة وفي المحيط لو كان البناء من تراب



الارض فاستردا المعير ليس للمستعير ان يهدم ولا ان يرجع عليه بما  
 انفق كذا في شرح الجمع ولا يصح ان يرب الارض للمستعير ما نقص من البناء  
 والغرس بالغنص ان لم يوقت اي العارية وقتا لان الضرر المذكور يلحق المستعير  
 انما يحكم لمعنى من فهدم جث غرس او بنى في محل كان لغیره قال مالك يلزم  
 ضمان قيمتها وبنه كان في ارضه لانه صار مفرورا من جهته فيلزم  
 الضمان لما اذا وفت للعارية وقتا فخرج قبل الوقت ففقد العارية عقد  
 غير لازم فلم يكن غار له بالا طلاق وانما هو اعتر بنفسه لما ذكرناه في اعادة  
 في التينة وان وقت اي ان ذكر المعير للعارية مدة معلومة ورجع قبل  
 اي قبل انقضاء المدة كره له ذلك لما فيه من خلف الوعد ضمن اي معير  
 الرجوع قبل مدة للمستعير ما نقص اي قيمة ما نقص البناء والغرس بالغنص  
 لان المعير بالتوقيت غير مفقود بعينه بكم يشترط بتمام المدة  
 المضروبة لما في الغنص صار غارا للمستعير لانه مضطرب ترك الارض في يده و  
 قد اربأه او عرس فيها في المدة التي سمي وهذا لان ظاهر حاله ان  
 يفر بالوعد فاذا لم يفر بذلك يكون مفرورا من جهته والمفروران يدفع  
 الضرر عن نفسه بالرجوع على مكار فكان له ان يرجع عليه عن نفسه بسببه  
 قال في التينة معنى قوله ضمن ما نقص ان يقدم قانغا غير مفقود لان  
 الغنص غير مستحق عليه قبل وفيه خلاف زفر وقتا يعرف فيه وقبل جملة  
 اي معير للمستعير قيمته اي الوقت قيمة بنائه او عرسه ويحكم اي  
 يكون البناء او الغرس المعير نظرا للما بينه والمستعير قلعه اي البناء او  
 الغرس بلا تضييع بعينه فلا ضمان عليه ان لم تنقص الارض به اي  
 بالغنص كثيرا لانه حكمه ان كان في الغنص حررا كثيرا فيجوز كغيره لان الاصل له  
 وهو الرجوع على الجهم واثرك الى ذلك بقوله وعند ذلك اي عند نقصانه  
 الارض بالغنص كثيرا الجبار للمالك بعينه بخير المالكين ضمان نقصانها

وضمان قيمتها قال في شرح الجمع انما ثبت الخيار له لا للمستعير  
 لانه صاحب اصل والمستعير صاحب تبع فيخرج صاحب الاصل  
 انتهى وفي الاجابة وقيل اذا قلنا بغير قلعهما وبضمن المعير ما  
 نقصا بالغنص لانه خدعه حيث ضمن لم الوفاء الى اخر الوقت الذي وقته  
 ولم يوف له انتهى قال في الحقايق وضع في موقت اذ في غير موقت لا يضمن  
 اخفا قال لعدم الضرر كذا في شرح الجمع ويجب القيمة يوم الاكتراد لانه صار  
 مفرورا من جهته لما في الغنص وفيه فان قلت قد ذكرنا ان لا يرجع على الغار  
 الا اذا كان المفور في ضمن عقد معاوضة حتى لو قال للملك فانه آمن  
 فملكه فاخذ به اللصوص لا يرجع على الغار لما هلكه ماله فكيف يرجع  
 في العارية ولا يرجع الموقوف لم لما كلفه من ضمان التحقق على الواهب  
 قلت اوجب عنه بانه من باب الاكترال التزام لان تقدير كلامه آمن  
 في هذا الارض لشغل على ان اتركها في يدك الى كذا من المدة فان لم  
 اتركها فانما صانعت مانع في بناءك ويكون البناء فاذا ابداه  
 اخراجه ضمن قيمته وكان كانه بنى بامر فليس من باب المفور قال  
 وفي بحر الجنا وذكرها كم الشهيد انه يضمن رب الارض للمستعير قيمة  
 عرسه وبنائه لم الا ان ترك المستعير ان يرفعها ولا يضمن قيمتها  
 فيكون له ويكون ذلك لانه حكمه انتهى وان اعاد على الارض للزرع  
 اي ليزرعها لانه خذ اي الارض من المستعير حتى يحصد بعينه المستعير  
 زرعه حتى نال وقت اي جعل لها مدة ام لا لان للزرع نهاية معلومة  
 فيترك باجره كمثل في يده على طريق الاجارة لان فيه مراعاة حقيقة لما في  
 الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم يدرك وانما كان في الشرك في يده  
 مراعات حقيقة لانه لما كان في الشرك باجر لم يفت منفعة ارضه مجانا ولا  
 زرع الا بخلاف الغرس لانه ليس له نهاية معلومة فيقتل دفع الضرر





عن المالك كان قال رب الأرض اعطكم البهز وسفقتكم واجرك ويكون  
 ما رزقت له ورزق الزارع فان كان لم يطلع من الزرع شيء  
 لا يجوز ان الزارع يصير بايعا للزرع ويبيع الزرع قبل البث لا  
 يجوز وبعد ما خرج فيه كلام وان رزق الحق الى الجواز كذا في النهاية  
**فروج** ولو بين حابطاء الدار كسفارة استرد المغير الدار فاذا اراد  
 مستعير ان يرجع عليه بما انتف ليس له ذلك وليس له ان يهدم حتى يخط  
 ان كان البناء من تراب مما حاب الارض كما في الخلاصة وفي المحيط لو  
 استعار ارضاً لبنه وبكس فاذا خرج فابناء لرب الارض فرب الارض  
 اجر فله مقدار السكنى والبناء للمستعير لان هذه اجارة معن كانت  
 الاعارة تمليك المنافع بغير عوض ولما شرط ان البناء له كانت اجارة  
 فاسدة بحكم كذا في القواعد والاجرة لان البناء محمول بوجوب اجر العمل  
 انتهى وفي جميع الفتاوى من غير ما في فتاوى السمرقندية اذا شرط  
 الخراج على المستعير في العارية تصير العارية اجارة فاسدة لان الخراج  
 على المستعير فاذا شرط على المستعير فقد جعله بدل العن مما فيه فقد اتى به  
 الاجارة والاعارة فكذلك اجارة فاسدة لان قيد الخراج محمول اما  
 اذا كان خراجاً بمقاسمة فذلك هو لان بعض الخراج والخراج قد زاد  
 وقد نقص واما اذا كان خراجاً بمقدور فذلك وان كان مقدراً لا الارض  
 اذا لم يتغير ذلك القدر تنقضي عند حمله الى البدل في الاجارة وهكذا ذكره  
 في منبر ثم قال في حكمة نيات تاجر من سبب معلومة بهد لمعلومة ثم ياتى  
 بان يردى خراج من ذلك الدار جائز لانه وكذا باء ما عليه من مال  
 له عليه ان يهدم الخراج واستعمل فصار الخراج فالكسرت او  
 اخذ كذا في الشفا بيشرب فانكس او دخل منزل رجل بائنه فاخته  
 من انما يغير اذ لا ينظر اليه او يتركه فوقع من يده فانكسر لا

ضمائم

ضمائم عليه لانه ما دون في ذلك لانه استعار كتابا ليعرف فيه فوجد  
 فيه خطا فان علم ان صاحبه لا يكره ان يطلع عليه والا فلا والظاهر ان لا  
 لا يكره فلا يكره كذا في الاختيار واجرة رد المستعار واجرة رد المستاجر  
 واجرة رد الوديعة واجرة رد الرجوع واجرة رد المخصوص على المستعير  
 والموجر والمودع والمرتهن والغائب لان مؤنة الرد على من دفعه القبض  
 له وفي القبض لمنفعة نفسه فوجب الرد عليه والاجرة مؤنة الرد فاذا وجب  
 عليه الرد ان كانت مؤنته عليه لان الخراج بالصفحة والصفحة لو كانت  
 العارية مؤقتة فامسكها بعد مضي الوقت ولم يرد لها حتى تهلكت صفحة  
 كما في الشيعة وفي النكاح ان موجر انتفع باجرة العدة المستجرة فيكون  
 مؤنة الرد عليه ولا يجب على المستاجر ردّها وانما عليه التمسك بها العين  
 وما لك ان اصل الرد الى المالك كان واجبا على الغائب فيجب مؤنة  
 عليه تبعاً واما الوديعة فكان منفعة القبض حاصلة لرب الوديعة  
 لانه كحفظ العدة ومنفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة ردّها  
 عليه واما الرهن فكان قبضه قبض استيعاف فكان للرهنه قابضاً  
 لنفسه فكانت مؤنة ردّه عليه لكونه منتم حصوله لانه اختص من بين  
 سائر الزمان حتى يستوفى دينه منه وقال قاض خان في فتاواه في فصل  
 من يره من مال الغير اعاريش له حمل ومؤنة ليرهنه فله فقالوا  
 ان رد العارية يكون على المغير وكذا الموصى له بائنة مؤنة الرد عليه  
 وبما قرنا ظهر لنا ان كلامهم محض احطالات في عمل التقييد ولوا قالوا امر  
 الرد على المستعير الا اذا استعار ليرهنه فكان ادله في فصل اساس  
 من اجارة البناية قال مع بين هذه اذا كانت الاخرى بالدار ربها  
 ولو لا اذ لم يرد مستاجر استوفى على الذي اخرج انتهى وفي  
 فصول العادى اذا طلب مغير العدة فقال مستعير علم اذ وقع اليك



ثم قال بعد ذلك صاع من زيت كان يورثه ان يجد بياضه لا يضمن  
ان يسرع عنه وفي ذلك وعدة ثم اجز بالصياغ فقبله الضمان وكذا  
الحكم في الوديع وقال صدر السعيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية  
فانه نص في الكتاب انه وعدة لم ارد ثم اجز بالصياغ ضمن للثمن فحق المبيع  
اذا طهرت العارية فترط في الدفع حتى تهلك في يده ان كان عاجزا وقت  
الطلب لا يضمن وان كان قادرا ولم يرد به يضمن ولو قال دعيا عندي  
وتركها وهلك لا يضمن انتهى وفي المجتبى عن محمد امسك العارية بعد  
الوقت ضمن ثم قال الصحيح ان رد عارية لا يكسب قبل الطلب وبعد  
جب شيئا او ماله بالعارية فليس لورثته الرجوع استاجر بغير امانة  
فحق الذهاب وفي العارية على المذهب والحق ان ردها عليه فان  
استقر ثورا فاعا عليه الا ان لم يضمن لانه عارية في العرف  
انتهى واذا اسلمها مستاجر بعد مفعلة لا يضمنها ما لم يبالغ  
صاحبها بالرد وفي خلاصة الاجير المستر كالتجاط وكذا في الرد  
عليه وعارب الثوب المهر وفي المجتبى وعلى الاجير المستر رد ما في يده وحق  
المستقر استاجرها يوما في مفعلة فقبله رد ما فان لم يرد وفقدت ضمن  
ومن محمد رد ما الموضع القصد حتى لو ذهب مالكها الى بلد اخر  
فذهب بها اليه فقدت في الطريق ضمن ورد الرهن على الراهن والرهان  
مستقر على المغير ورد رأس المال في كفارة والشركة والصناعة والنفقة  
فقد على صاحبهما ورد مهنته بعد القصار بالرجوع على الواعب المطل  
من مبيع ولو رد المستعير الدابة الى صاحبها اي مالكها الدابة او  
رد المستعير العبد اي مستقرا والثوب المستعار الى دار مالكه اي دار  
مالكه العبد والثوب يرضى ان المستعير عن ضمان المستقر والحق ان  
ان لا يبرأ لعدم الرد الى مالكه وجه التمسك ان العادة تجرت

بارد الى الاصطبل لانه لو سلمها اليه ردها الى الاصطبل ومعتدا كما لمعت  
عليه وكذا رد العبد بالثوب في المنة الاختيار بخلاف الثوب لان في الثوب  
لا يبرأ في جميع الابار رد الى مالكه لان ضمان الثوب واجب فلا يسقط  
الابار رد الى مالكه او تائب حقيقة بخلاف العارية لانه غير مضمونة كذا في الخيار  
والوديع يعني بخلاف الوديع فانه لو رد كودي الوديع الى الاصطبل  
او العلام لا يبرأ لانه لو رضى بكونها في يده ما في يده او داره مما ادى عنه  
كذا في كسب الجميع وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة اي مشهرا  
او مسانمة اي سنة برئ اي من الضمان لان رد الدابة مع عبده  
او اجيره مشاهرة او مسانمة رد اليه عرفا والمعارف كالمسوخ كذا  
اي برئ المستعير الضمان ان ردها اي كسب الدابة مع اجير ربها  
اي رب الدابة يعني مع اجير مالكه او عبده اي مالكه يقدم اي العبد على  
الدابة اول هذا رد لما قيل اذا رد الدابة غلام مالك الذي يقدم على  
الدواب والا حرم انه على الاطلاق لان المستعار قد يرد الى غير من  
يقوم عليه في بعض الاوقات فيوجد فيه رضاء مالكه دلالة قيل هذا  
في عرف زمانهم اما في زماننا فلا يبرأ في الكل الا بالتسليم الى مالكه  
كذا ذكره ابن مالك في شرح المجتبى بخلاف الاجنبى يعني بخلاف ما لو رد  
المستعير الدابة مع اجنبى فانه لا يبرأ بل يضمن لانه مشقة في يد الاجنبى  
كذا هذا على قول من قال من يرضى ليس للمستعير ان يودع لان الاعارة  
تمليك المنفعة والمنفعة مملوكة للمستعير فيملك اقتصر فيه والابداع  
تصرف في ملك الغير وهو العبد فحقه ملكه واما على قول من قال له  
ان يودع فيبقى ان يبرأ وهو المختار لما في شرح كسب لان الوديع في  
ادنى حاله العارية فاذا جاز المستعير الاعارة فاول ان يجوز له الايد  
قال في التبيين وعلى المختار ان هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت



العارية مؤقتة فمضت مملوكة ثم بعثها مع الاجنبى لانه باسما كرها بعد  
 مضى كمدته يصير مستورا حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركها  
 في يد الاجنبى انتهى هكذا ذكره في المنع ثم قال داني حمله على كلامهم على  
 هذا لانه قد تقرر في كلامهم ان المستعير له الابداع من الاجنبى وهو مختار  
 في بيعه والا جبر مباح في اي يومه يعني بخلاف ما لو ردها مع اجيره  
 يومه فانه يضمن لعدم العرف ورد يمينه بنفسه كعقد لوكو وكذا ذلك  
 يعني بخلاف رد المستعير شيئا نفيسا الى دار مالكه فانه لا يبرأ بالرد  
 الى اصحاب المال كاداره مع عبده او اجيره بل بالرد الى مالكه اذا لا  
 عرف في مثله قال في الاختيار وذكره كونه كالتفويض العارية شيئا  
 نفيسا كالجوهر وعذره لا يبرأ بالرد الى هؤلاء لانه لم يجره كماله بطريق  
 في الدار وشيئا الى غلبته وهكذا في التبييع وغيره من المعتمدين  
 وتوابعه مع الغناوى ولو استعار دابة للمحمل الى مكان كذا وقال مالك ان  
 ابعثها مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فبعثها في الطريق لا يضمن  
 ولو رد مع الغلام عقد جوهرا لبرأ الا ان يدفع المستعير الى مالكه قال  
 وكل تصرف سبب للمضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المغير وكذا به  
 المغير ضمن المستعير الا ان يبرهن على الاذن ولو استعار ثوبا يوما ثم رده  
 ولم يجد المغير ولا من في عياله فامسك البطل وهكذا لا يضمن ولو وجد من  
 في عياله فلم يرد به يضمن ولو وضع المستعير العارية بيد من ثم قام  
 وتركها ناسبا فضاقت ضمن انتهى ويكتب مستعير الارض للزراعة  
 يعني اذا استعار ايضا بيضا للزراعة يكتب المستعير انك قد اطعته  
 ارضك لارزاعها لا اعرضه اي لا يكتب اعرضه ارضك وهذا عند ابي  
 حنيفة خلافا لهما يعني وقال لا يكتب انك اعرضته لان الاعارة مع الموضوعه  
 لهذا العقد والكتب به باللفظ الموضوع لم يولى في اعارة الثوب و

الدار فانه يكتب فيه اعرضته ولا يكتب البتة ولا اسكنته ولا به وان لفظ  
 الاصلهم اذ دل على الحق لانه يخص للزراعة لان الاصلهم اذا اضعف المعامل  
 يوكل يعرف منه ان المراد منه الاستغلال بالتملك بالزراعة بخلاف لفظ الاعارة  
 فانها تستعمل للزراعة والبناء والمركب ونصب الخيام بخلاف الدار والنبوة  
 لان منفعتها غير متنوعة فخص الحق حتى يكتب في استعارة الارض  
 انك اطعته ارضك لارزاعها ما لك من غلة الشتاء والصيف لانه  
 اذ دل على الحق واجده مع الاختلاف كذا في التبييع **فروع** قال في المنع والاعارة  
 تبطل ببعث المغير وكذا ببعث المستعير لما في السراجية وان استعار دابة  
 الى مكان يجره وزه او ذهب الى مكان اخر فهو ضمان وان اختلفا  
 فيما حمل على الدابة وفي مسافة الركوب وحمل اذ في الوقت فالقول في ذلك كله  
 للمغير مع يمينه وكذا ان استعمل شيئا من متاعه او تصرف شيئا ملكه و  
 ادعى الاذن من جهة صاحبه فعليه ضمان ذلك الا ان يقيم البيعة على  
 الاذن او نكل صاحبها عن التبرع وان قال اعرضته دابتي فنفقت وقال  
 صاحب الدابة بل عصبها فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان ركبها  
 فهو ضامن وان قال رب الدابة اجر عليها فالقول للراكب كذا في الهادي والقدسي  
 العبد ضامن ذونه بمكة الاعارة لانها من صنعه التجار والعبد المحجور اذا استعار  
 واستهلك يضمن بعد العتق عبد محجور مثله اي عبد محجور فاستهلكه  
 ضمن انك في المال هكذا حرم به في السراجية وفيها امرأة استعارت لها  
 سراويل لثيبي فلبست وهرتم في فلتحت رجلها فخرق السراويل لم  
 تضمن لها ردها فقله صيا فرف منه فان كان الصبي يظبطها  
 عليه من اللباس لم يضمن لانه اعارة والمستعير مملوكه فاذا كان الصبي  
 اهلا للفظ لم يكن المستعير مضيقا فلم يضمن لانه اعارة والمستعير  
 مملوكه فاذا كان الصبي اهلا للفظ لم يكن المستعير مضيقا فلم يضمن



وان لم يكن الصبي يحفظ ما عليه يضمن لانه صار مضيقا كذا في السراجية  
ليس لك اعارة مال طفله لانه تصرف فيه بغير بدله وفي المجتبى قال وفي اعارة  
الاب والوصي مناع الصغر اختلاف المصلحة في المصلحة وفي جامع  
الفصولية ولو لم يتعارف من صبي اخر بيعة كالمقدم والفاقد  
معهما فهلك في يد الصبي اذا كان الدافع ما دون الاربعة على الصغير  
انما يجب الضمان على الدافع لانه ان كان ما دون الاربعة من المصلحة وكان  
الاطلاق حاصلا بتسليمه منه وان كان الدافع مجورا يضمن بالدفع  
وبعض الشان بالاختلاف لان الاول غاصب والثاني غاصب المتعارف  
صارا فخرج في العمل لا يضمن فكذا الثوب اذا تمزق من اللبس ولو لم يتعارف  
قدر للطبخ فطبخ فيه هرة ونقصها من الكانون واخرجها من البيت  
فوقع من يده فانكر فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحمار اذا ذلق انتهى  
رجل المتعارف من اخر ثورا غدا الى الدليل فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد له غير  
فاخذ الثور من امراته واستعمله فغضب قالوا يكون ضامنا لان اعارة  
الثور لا يكون الى النساء وانما ليس مالى من مناع البيت وفي المجتبى  
عن محمد طلب منه ثورا عارية قال اعطيكه غدا فلما اصبغ اخذه  
فغير اذنه ضمن جهيز بنسبه بما يجوز مثلها ثم قال اعرتها الا متعة ان كان  
العرف مسترا بين الناس ان الاب يدفع ذلك بجواز ملك الا اعارة لا  
يقبل قوله انه اعارة لان الظن يكذب وان لم يكن العرف كذلك بان كان  
العرف ان الاب يدفع ذلك اعارة عليه لها او كانت العرف تارة هكذا وتارة  
هكذا فالتقدم قول الاب انه عارية وعليه مقتضى وذكر في الملتقط  
اذا ماتت البنت فزعم ابوها ان الجواز كان عارية فعليه البتة  
والقول قول الزوج مع يمينه على علمه وذكر في ضحان في فتاواه  
ان يجوب فيه على التفصيل ان كان الاب من المثلث والكلام لا يقبل

قوله

قوله ان يجوب زعاريته وان كان ممن لا يجوز البتة بمثل ذلك قبل قوله  
وفي فتاوى الولواحي اذا جهر الاب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة  
يطلبون القسم منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد  
ما كبرت وسقط اليها وذلك في حصة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة  
خاصة كذا ذكره في المنع ثم قال والام كذا فيهما ذكرنا من مسئلة جواز  
الحكم في شرع النظم الوهابي ادعى الامينة ايمان اللعانة الى مستحقها  
كالوديعه والعارية قبل قوله في ذلك يمينه كالمودع اذا ادعى الرد  
والوكيل والشاظر وسواء كان في حياته مستحقا او بعد موته الا ان الوكيل  
يقبض الدية اذا ادعى بعد موت الموكل قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل  
قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض  
العين للحكم في وكالة الولواحيه فلو وصا عارته ولو دكل يقبض ودعيه  
ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضته في حياته وهذا وانزلت الورثة او  
قال دفعته اليه صدق ولو كان دينه لم يصدق لان الوكيل في موضعين  
حكى امره لا يمكن البتة ثم وان كان في ايجاب الضمان على الغير لا يصدق  
وان كان فيه نفق الضمان عن نفقه صدق والوكيل يقبض الوديعة  
فيما يحكي نفق الضمان عن نفقه فصدق والوكيل يقبض الدية فيما يحكي  
يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى  
وفي هره انه لا يصدق في حق نفقه واملا حق الموكل وقد اذيع بعض  
علماء العصر انه يصدق في حق نفقه لا في حق الموكل وحده ما في الولواحي  
على هذا التفصيل اقول انه قد يستدل على صحة فتوى علماء العصر بغيره  
ذكره الولواحي بعد الاول حيث قال ولو دكل رجل رجلا ودفع اليه الف  
درهم يصدق بها ثم مات الموكل فقال الوكيل تصدقت في حياته و  
كذب الورثة صدق الوكيل لان الورثة يدعون عليه ضمان وهو منكر



ويمكن ان يجاب عنه باننا قبل قوله لانه يريد نفي الضمان عن نفسه  
فصار كسئلة الوديعة بخلاف منكر الدية فانه لا يريد نفي الضمان  
عن نفسه وفي الغنية ما يشهد لهذا وهذا كما لا يخفى انتهى هذا  
**كتاب في بيان احكام الهبة** وجه المناسبة بينها وبين ما قبلها  
ظاهرات ما قبلها تمليك المكففة بلا عوض وهي تمليك العبد  
كذلك وهي في اللغة التعضل على الغير ولو غير مال كما في المنع وفي  
النهاية انها في اللغة عبارة عن ابطال الشيء الى الغير بما يفقد قال  
المدني فرب لم من لذلك ولما هو يرجع الى المعنى الاول قال في  
الاختيار الهبة العطية الخالية عن تقدم الاحتفاظ يقال وهبته و  
وهبت منه ووهبت له كما في المنع قال المدني يجب لمن يشاء ان يهب  
لمن يشاء الذكور والاثنا ب قبول الهبة ولهذا شرط فيها القبض لا تمام  
الاعطاء بالدفع والتسليم وفي الشريعة ما ذكره المحقق بقوله هي اي الهبة  
تمليك عين اي للغير بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض  
شرط فيه ليتحقق الهبة بشرط العوض فتدترج تحت الباحة والعار  
والاجارة والبيع وهبة الدية من عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ  
الهبة كذا ذكره في المنع ثم قال واما هبة الدية من غير من هو عليه فصحة  
بشرط ان يآخره بقبضه كذا في كثير من المعينات وفي المحيط الوهب دينا  
على رجل وامره بقبضه جازت الهبة لهما فانه يصير قابضا للهواه  
بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة وان لم ياذن بالقبض  
لم يجز انتهى وفي الاحترار وهي امر مندوب وصنيع محمود محبوب  
قال عظيم تهادوا تحابوا وفي رواية تهادوا فقبولها سنة فانه  
عليه قبل هبة العبد وقال في حديث بريرة هو لها صدقة ولما  
هدته وقال عليه لم لو اهدى الخ صام لقبيل ولودعيت الى

كراخ

كراخ لا جيت وابيه الشارة بقوله كراخ فان طهر لكم عن بشئ من نفسه  
اي طابت نفوسهن بشئ من ذلك فوهبته منكم فكلوه ههنا مريثا  
وهي نوعان تمليك واسقاط وعليهما الاجماع انتهى فهي من صفات  
الكمال قال المدني وصفتها بنفسه بقوله قال كراخ انت العزيز الوهاب  
ولما فيها من استعمل الكرم وازالة شح النفس وادخال السرور  
في قلب الموهوب لم وبراك المحبة والمودة بينهما وازالة العناد  
المحد ولهذا من باشرها كان من المحققين قال المدني ومن يوق  
شح نفسه فاولئك هم المفلحون وهي مشروعة مندوب اليها قال  
الاجماع ان حصرها على المال ابو منصور ركب على المؤمنين ان بالاجماع  
يعلم ذلك المجود والاحسان لما يجب عليه ان يعلم التوحيد  
والاسمان اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة كذا في النهاية وسبب ارادة  
الحير للواهب لما فيها من حسن الثناء والمحبة من الموهوب لم دينا  
واخرى وشرايط صحفية في الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا تصح  
هبة الجنون والصغير والعبد ولو كان ثانيا وام ولد او مولود وشرايط  
صحفية في الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع غير غير مسفول  
على ما يات في تفصيله وركنها الاجاب والقبول وحكمها اي اثرها اثنا  
بشرعا ثبوت الحكم في العبد الموهوب غير لازم حتى يصح الرجوع و  
الفسخ وعدم صحة خيار الرضا فلو وهب له ان الموهوب لم بالخيار  
ثلاثة ايام صحت الهبة ان اخذها قبل ان يتفرقا ولو ابراه على  
انه بالخيار ثلثة ايام صح الابراء وبطل الخيار كذا في الخلاصة وحكمها  
ايضا انها لا تبطل بالشرط الفاسد حتى لو وهب عبده على ان  
يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط كذا في المنع ونصح اي الهبة باجاء  
كقولها وهبت وكلفت وكوهها مما تتعقد به كما سيبي تفصيلا



وقبول وتسم أي الهبة عطف على تصح بالقبض الكامل أي الممكن في الموهوب  
 وليأتى تمامه أما الإيجاب والقبول فلأنه عقد مملوك ولا بد منه في  
 وأما القبض فلا ملك لو ثبت بدونه للزم البشع شيء لم يلتزم  
 وهو التسليم بخلاف الوصية لأنه لا التزام للميت لعدم الأهلية ولا  
 للوارث لعدم ملكه ولأن المملوك بالبشع ضيق لا يلزم ومملوك الواهب  
 كان قويا فلا بد من سبب الضعيف وقد روي عن جماعة من  
 الصحابة مرفوعا وموقوفا لا يجوز الهبة والصدقة إلا بمقبوض محوزة  
 وأما ذلك المملوك لأن الجواز ثابت بدونه أجماعا كذا في الاختيار قبل  
 القبض بالكمال لا تنتم بالقبض الناقص كسبب المشقة فان  
 قبضها لا تنتم إلا بضم قبض اليه وذلك غير موهوب والدليل على أن  
 قبض كسبب ناقص أن القسمة من تمام القبض وأي شيء بدونه ما  
 يتم به يكون ناقصا في غاية البيان وفي البين ولو قالا وجب هذا  
 الشيء فقبض الموهوب من غير قبول صح وممكن لوجود القبض وان  
 القبض كالقبول في الهبة ولهذا لا يمكنها قبله ويقتض عن القول ولو  
 من الإيجاب اثبات ملكه فيكون تسليمه على القبض انتهى قال الأمام  
 حميد الدين رهن الهبة الإيجاب في حق الموهوب لأن مخرج فيتم  
 من جهة المبتدع أما في حق الموهوب له فلا يتم إلا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه  
 إلا بالقبض الكامل الممكن في الموهوب فالقبض الكامل في المنقول ما يناسب  
 وفي العقار ما يناسب فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيها  
 يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير  
 أن يكون بتبعية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل كذا ذكر في  
 الدرر قال في المنع وتسم الهبة بالقبض ولو كان الموهوب كغلام ملك  
 الواهب لا موقوف لا بد من محوز مقبوض ومخرج لا يتم ومن فتاوى ظهر

الدية هبات على يجوز وهبة المستفاد لا يجوز وفي جنس هذه المسائل  
 أن اشتغال الموهوب بمملوك الواهب يمنع تمام الأصل الهبة مثلا  
 وهب جارا فبذعه لا يجوز في الزيادة المنسوب إليه جعفر ولو وهب  
 حتى ما في جراب جاز ولو وهب دابة مرجحة وسلمها كذلك لم تجز الهبة  
 ومثله لو وهب الخيل والسرج دون الدابة وسلمها كذلك جاز لأن  
 الدابة تصبح مستفولة بالسرج والخيول لا يغير مستفولة بالدابة وعلى هذا الرهن  
 واشتغال الموهوب بمملوك غير الواهب مطلق يمنع تمام الهبة أم لا يعرف في  
 المنع وفيه وفي الفتاوى التي بينت هبة مستفولة لا يجوز إلا في مسطرة إذا وهب  
 غلاما صغيرا في الذخيرة وفي السراجيه رجل تصدق على ابنه الأب  
 الصغير دارا والأب ساكنها جاز عند أبي يوسف خلافا لأحمد وعليه مفتوح  
 قال والتمكن من القبض في القبض فلو وهب لرجل ثيابا في صدقة  
 مفقولة ودفع اليه الصدوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض وإن كان  
 الصدوق مفتوحا والسفلة كالحا كان قبضا تمكنه من القبض وهذا  
 قال في الاختار ولو وهب لرجل ثوبا فقال قبضته صار قبضا عند  
 أحمد وجعل تمكنه من هذا القبض كالتحليل في البيع وقال أبو يوسف  
 لا بد من القبض بعده انتهى فان قبض في المجلس تغري على قوله و  
 تسم القبض الكامل أي فان قبض الموهوب لم الموهوب في مجلس عقد  
 بلا أدنى شيء الواهب صح لان القبض هنا بمنزلة القول من حيث  
 توقف ملكه عليهما حتى لا لا الإيجاب يكون تسليم على القول كذلك  
 يكون تسليم على القبض كما قاله بالقبول قال في شرح مجمع هذا إذا  
 لم يكن متصلا كما إذا وهب ثوبا في مجلس أو فغير من صفة فان جدها  
 واكتسب في المجلس لا يجوز لأن القطع والاكتمال تحذف في ملك الغير  
 فلا يصح إلا بآبته صرحته انتهى قال في شرح الدرر ثم إن القبض



في المجلس هل يحصل بالتخلف بين الموهوب له واختلف فيه المشايخ  
قال الامام ابو الليث هي قبض عند محمد لا عند غيره والمختار  
انه يصح في صحيحه اي صحيحه بالتخلف لان سد ما كراهه الفتاوى  
الظهيرية انتهى وفي جامع الفتاوى التخلف تمام مقام القبض وهي  
ان يمكن في موضع الغير وقتا يمكن له قبض الغير لما في البيع انتهى وبعده  
اي بعد انقضاء مجلس الهبة لا بد من الاذن اي من اذن الواهب حرما  
اذا دانه لا بد من القبض فيه لثبوت ملكه لا لصحة لما في الصحيحين نقلنا عن  
المجتبى القبض شرط لثبوت الملك خلافا لما ذكره كالباع لنا ما من  
الحديث لا يجوز الهبة الا بمقبوضة اي لا يثبت حكم الهبة وهو الملك لغير  
الجواز بدون القبض اجماعا ولو نهاه الواهب عن القبض لم يصح قبضه  
لان المجلس لا في غيره لان الصريح اقوى من الدلالة ولو اذن له في  
القبض قبضه بعد الاذن جاز استثنى لا لاذن في البيع وهو  
ان يقبل ما شاء قبل القبض لما في البيع قبل القبض كذا في صحيحه و  
فيه ان القبض امانة كالوديعة والعارية وان ينوب عن قبض الهبة  
حتى نال قبض غير مصفون وقبض الهبة غير مصفون ينوب فيه عنه  
بخلاف بيع الوديعة والعارية فان قبض المشتري مصفون ولا  
ينوب ذلك القبض عنه فلا بد للقبض من التملك بينه وبين الوديعة  
وقبض مصفون بقبضه المقتبض او بملكه كالمقتبض والمقبوض على اسم  
الشراء وان ينوب عن قبض الهبة ابراء له من ضمان قبض القبض  
المكتسب وقبض مصفون بغيره كما يبيع المصفون بالتمن وكما رهن  
المصفون بالديون فلا بد من تجديد القبض بعد الهبة وهو ان  
يرجع الى مكان الموهوب ويمسكه وقت تملكه فيه من قبضه انتهى  
وفي محيط لو كان امره بالقبض حبه وذهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز

قبضه

قبضه بعده كذا ذكره ابن الملك في شرحه ثم قال اعلم ان هبة  
الدية والا يرد ويرتد بالرد وقبولها ليس بشرط حتى لو مات  
قبل العلم لو سكنت بمرات الشرف في الدين تمليك حكمي اسقاط  
حقيقة فملكه تمليكيا يرتد بالرد ولكنه لا يفتاى بغيره من غير قبول  
نوفيرا على الشهرين حظهما وقال زرير قبول الهبة شرط لا يرتد بالرد  
انتهى وفي التعليل قال وكذا في عكسك لا يجوز الا بمقبوضة يعني لا يصح  
من غير قبض احدها الهبة والى في الصدقة والثالث الرهن والرابع  
الوقف في قول الحسن والاوزاعي وابن شبرية وابن البرقي والحسن  
بن صالح والحا من العمري والساجي الحلبي والساجي الجبلي والثامن الصليحي  
والثاسع راسي حال في السام والعاشر البدر في السام اذا وجد بعضه  
زيدا فاذا لم يقبض بدلها قبل الافراق بطل حقها من السام و  
الحادي عشر الصرف والثاني عشر اذا باع الكيل بالكيل والجنس يختلف  
مثل الحنطة بالشعر جاز فيها التفاضل فلا يجوز النسيئة والثالث  
عكس اذا باع مورثة والجنس يتغير مختلف مثل الحديد بالصفير والصفير  
بالنحاس او النحاس بالرخا ص جاز فيها التفاضل ولا يجوز النسيئة انتهى  
وتشقق اي الهبة بوهبت اي بقول الواهب وهبت لانه صريح في  
الهبة ويقول كملت لان التملك التملك بغير عوض ويستعمل كثر فيه  
قال عظيم الاما الا لا ذكر كلفته مثل هذا ورواية هكذا في التبيين  
وبقوله اعطيت لكونه صريحا فيه ايضا وبقوله اظهرتم هذا الحكم  
لان الحكم اذا اضيف الى ما يؤكل عنه براديه تمليك بغير الهبة وهو  
مختلف ما اذا قال اظهرتم هذه الارض لاني عينا عوض وهو  
لا يؤكل فيكون ممراديه ما يستعمل منها فامكن ذلك بالعارية كما في التبيين  
وقيل ان الاطعم بدون ذكر القبض بعده لا يكون هبة ذكره ابن



ابن المظن في شيء المحي وبقولك كقولك بهذا الثوب لانه قيل  
 العبرة قال الله تعالى اذ كنتمهم وانكفرت لا يتادى الا بغيرك العين كذا  
 ذكره في شيء الوقاية ولو قال متعك بهذا الثوب فري هبة كذا في المنق  
 وذكر في النوادر لو دفع ثوبا وقال اكس نفسك ففعل ففري هبة ولو دفع  
 دراهم فقال انفقها ففعل فهو فرض والفرق ان كلا الامر عبارة  
 عن التملك وهو يكون بالعرض والهبة والغرض اذنا هالة تملك  
 المنفعة كذا في شيء المحي وبقولك انك هذا الشيء لان معنى العري  
 هو الهبة بشرط الاستداد بعد موت المورث فيصح التملك وبطل الشرط  
 لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وقوله عتيلا من امر عري فهو  
 للمورث ولو رثته من بعده ذكره في الشيء وبقولك جعلته اى هذا  
 الشيء لك لان الام للتملك فصار كما قال ملكك هذا الثوب  
 الا ترى ان ذلك لو كان بعض كان تملك كذا بغير عوض كما في الشيء  
 وبقولك دارى لك هبة شكرا لان الام فيه للتملك قال هو وقوله  
 شكرا مشورة وشيخ على الحق فصار نظير قوله هذا الحكم لك  
 ناكلا وهذا الثوب لك تلبس كذا في الشيء وبينها يعني وتنفذ  
 الهبة في الشيء فيقول جعلته على هذا الما يعني وتنفذ في ذلك  
 جعلته على هذه الدابة اذ انوى الهبة لان المحل اراد به العارية والهبة  
 يقال حمل الامير فلانا على فرس اى وهبه فيحمل عليه عند النية وان لم  
 يتحمل على اقلها وهو العارية وكذا قوله اخذ منك هذه العارية  
 ومنك هذه الارض ولو قال مننتك هذا الحكم او الدراهم يكون  
 هبة بلا نية لان النية اذا اضيف الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالتملك  
 يحل على الهبة كذا في المحيط كذا ذكره في شيء المحي وان قال اى الواهب  
 دارى لك هبة سكنه تميزه تميزه اذ قال سكنه هبة اى

في قوله  
 كان

دارى

دارى لك بطريق السكن حال كونها هبة اذ قال اكلى سكنه الثوب بغير النون  
 على وزن جلى اسم من الخلة وهى العطية تقديره خلتها خلة  
 قوله سكنه غيرة اى دارى لك حال كونها عطية من جيب السكن  
 اذ قال سكنه صدقة يعني دارى لك بطريق السكن حال كون السكن  
 صدقة او صدقة عارية اى قال دارى لك بطريق الصدقة حال كونها  
 عارية او عارية هبة يعني اذ قال دارى لك بطريق العارية حال كونها  
 هبة فعارية لما في العارية ان قوله دارى لك تحمّل يحتمل ان يكون  
 له رقبته ويحتمل ان يكون له منفعتها وقوله سكنه حكمه في ارادة المنفعة  
 فيحمل المحمل عليه لان قوله سكنه خرج مخرج التفسير لذلك المحمل  
 ولو ذكر بدل سكنه عارية كان عارية بالاولى كما في المنع وفيه ولو قال هو  
 انت اجارة لك اشهر بدرهم واجارة هبة فهي اجارة غير لازمة  
 فيملك كذا فيسخها بعد القبض ولو سكنه وجب الاخذ قالوا تصح بقوله  
 في حق موهوب له لانه عقد في عقد بها كسائر العقود قيدنا بكونها  
 في كونه حق موهوب له لانها تصح بالاجاب واحده في حق الواهب  
 لما ذكرنا في كونه الامان انه لو حلف ان يهب عبدا لغلام فوهب  
 ولم يقبل بتره يمينه خلاف البيع والقبول تارة يكون بالقول وتارة  
 يكون بالفعل ومن الثاني ما قدمناه من قوله وهبت عبدا هذا  
 منك والعبد حاضر بقبضه موهوب له جازت الهبة ومنه قوله  
 لو قال قد وهبت جاريتي هذه لاجلهم فليأخذها من ثاها فآخذها  
 رجل منهم تكون له وكان اخذها وما في بعض العبارات نقلا  
 عن المحيط من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة والقول مشكل  
 وفي بعض العبارات نقلا عن المحيط رجل دفع ثوبا الى رجل فقال انما  
 رشت لك والاخر لا يملك فلات فان بين الذي له قبل ان يفرقا



جاز وان لم يبين لم يحل لان الجواز لم يرفع قال وتصح الهبة بالجاز  
 كقولهم وهبت وغير ذلك على وجه المزاج وفي الخلاصة وفي خزانة  
 الفتاوى ولوقال هبني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه  
 جاز وعن ابن مبارك انه مر على قوم يضربون بالطيور فقال لهم  
 هبوا مني هذا فدفعوه اليه فضرب به الارض فكري فقالوا يا شيخ  
 خدعتنا وذكر هذه الواقعة في كتابه ثم قال وانما قال لهم ذلك احترازا  
 عن قولهم فان عنده كسر الملاء يوجب الضمان وهذا دليل على  
 جواز هبة المزاج وسهل كلامه لوقال لا خرو هبت عبيدي هذا منك  
 والعبد حاضر فقبضه كحصول لم جازت الهبة لان القبض في العبد كقبض  
 الواهب دلالة القبول ولوا قد انه وهب لنفسه هذا العبد قال بعضهم  
 يكون اقرا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار  
 بالهبة الصحيحة التامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار  
 بالهبة لا يكون اقرا بالقبض كذا في قاض خان ولوقال لقوم وهبت  
 جارية هذا فلبيا خذها من يثا فاذها رجل منهم مكرها وكذا بقوله  
 اذنت لنفس جميعا من يتركني من اخذنيك فهو له فبلغ الناس من  
 اخذنيك يملكه كذا تقدم شيخنا عن المغيرة وخا هره ان من اخذ ولم  
 يبلغه فماله الواهب لا يكون له وفي السراجية رجل است دابة فقال من  
 ساء فلبيا خذها رجل لم يكن لاخذ الا ان يقول ذلك لقوم معينين  
 رجل قال لاخر فقلت من كل حق لك فابراهه يبراهه فضاء وكذلك ديانة  
 عند ابي يوسف خلافا لحد وعليه الفتوى رجل قال من الامن مالي فهو  
 من حل قبل لا يحل لاحد ان ياكلوا فتوى على انه يحل انتهى وانما  
 الى جزء يعتبر به عن الكل كوهبت لك فرجها فانه يكون هبة لما  
 في الخلاصة ولوقال هي لذي حلال لا تكون صحيحة الا ان يكون

قبل

قبله كلام يستدل به على انه اراد به هبة وفي جواهر الفتاوى اذا  
 وهب المولى من ام ولده في صحة لايحي لان مالها له لاهه وكذلك  
 لو وهب في مرض موته لايحي ولا يلقب وصيته اما اذا اوصى بها بعد موته  
 يصح لانها تنفق بالموت فيسلم لها ذكره في الكافي الكامن المنع وتصح  
 هبة مكح لا يحتمل القسمة اي لا يبيعي متفعلا به بعد القسمة اصل  
 كعبد واحد و دابة واحدة وليس من كنه ان لا يبيعي متفعلا به بعد القسمة  
 من جنس الاستفعا الذي كان قبل القسمة يعني من كنه كالأرض والثوب  
 والمزدوج ونحو ذلك <sup>فالبسب الصغير</sup> ولو كانت الهبة <sup>فالبسب الصغير</sup> لان القبض الصغير لا يشترط ان  
 القبض الكامل لا يتصور <sup>فالبسب الصغير</sup> مثل ما يحتملها بين لا ولم يحكم خلافا  
 ولا خصة فخره وشرحه <sup>فالبسب الصغير</sup> وبه جزم في الهاديه جب قال واما هبة المكح فيما لا يحتمل القسمة  
 يجوز من الشريك ومن الاجنب وبها يحتمل فلا يجوز من الشريك ولا من  
 الاجنب وفي الثانية وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكبل و  
 الموزون من غير شريك لا يجوز عند المذاهب وهبة من شريكه لا يجوز عندنا  
 وقال ابن ابي ليلى يجوز وصرح في البحر وشرع الكفر بذلك وكان هو له هبة  
 لكن في الصيرفيه وهب نصيبه من الدار لشريكه او ما يشي يحتمل القسمة  
 لا يجوز اجماعا وفي الزاهدك والفتاوى لو وهب انصف من  
 شريكه من دار لم يحز وقيل يجوز وهو المختار كذا في المنع وقال الشافعي  
 يجوز هبة مكح في فيما يقسم وفيما لا يقسم لانها عقد تملك والمحل  
 قابل فاستبرهت البيع وكونه مبرعا لا ينافي في المصلحة في الشفعة كالقروض  
 والهبة وتسلمه ممكنة بالتملك او بتسليم الكل اليه كالمساكن الذي  
 لا يحتمل القسمة ولما ان الخلفاء وغيرهم من الصحابة رضي



شرطوا القسمة لصحة الهبة ولأن القبض منصوص عليه في الهبة  
 فيسقط وجوده على الكمال لوجوده ولأن القبض ثبت مطلقا والمطلق  
 يتناول الكل والكل هو الموجود من كل وجه والقبض في كل وجه موجود  
 من وجه دون وجه لأن القبض عبارة عن كون الشيء في جيز القابض  
 والكل في لا يكون في جيزه في كل وجه لأنه في جيزه من وجه وفي جيزه من وجه  
 من كل وجه وتمازيا لا يحصل يحصل الالباقية لأن الانضمام بها يتميز  
 بها ويختص وما لم يختص لا يصير محمزا او يكون احراز ناقصا فلا ينقص  
 لا فائدة للكل بخلاف ما لا يقسم لأنه لا يجب اجزاء التهمة فيه ولا يتصور  
 فيه الالباقية انقص ومن اراد ان يهب نصف داره مشاعا يبيع  
 منه ثمن معلوم ثم يبرأ عن الثمن كذا في جامع الفتاوى والفتاوى وتماز  
 يعرف في التبيين فان قسم اي احراز الجوز كالموهوب المثل في وسلم  
 اي الموهوب له صح اي تمت الهبة لان تمامها بالقبض وعنده لا  
 شيء فيه ولو سلم شيئا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه كالباع وعنده  
 ويكره محمدنا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الهادي و  
 قاض خات وروي عن ابن رستم مثله وذكر عثمان انها تغيب المثل  
 وبها اخذ بعض الحكماء كذا في التبيين وفي القول بشرط كون  
 الموهوب مقدما وقت القبض لادقت الهبة حتى لو وهب  
 نصف الدار سابقا ولم يسلم حتى ذهب النصف الآخر وسلم الكل  
 جائز والمحقق بعدم الجواز لأنه لا ينفذ المثل وان اتصل القبض  
 حتى لو ذهب نصف دار غير مقدم ودفع الدار اليه فباع الموهوب  
 لم ما وهب له لا يجوز بيعه وهو بمنزلة من باع هبة لم يقبضها  
 كذا في التبيين قال في المنهج والمائع من تمام القبض شيء مقارن  
 للعقد لا يرفق فلا ينفذها والاستحقاق مقارن للعقد فيفسد الكل لا

على روافد الفصل الثاني ان الشيء الحار لا يفسد الهبة بالاتفاق  
 وهذا يرجع في بعض المصنفين كما ان الاستحقاق فيفسد الهبة لانه  
 مقارن وقد عده صدر الشريعة الاستحقاق من الشيء الحار في  
 قال المحقق هو الشيء المقارن لا الشيء الحار كما اذا وهب ثم رجع  
 في بعض النسخ ويستحق النسخ بمجلا في الرهن فان الشيء الحار  
 يفسده قال صاحب النسخ هو غير صحيح بل الصحيح ان الاستحقاق  
 من الشيء المقارن لان الشيء الحار فانه اذا ظهر كان مستندا  
 الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاربا عليها وفيه ذهنية كذا في اذا  
 فسدت لا تفيد المثل وان قبض بجملة وهو مروي عن ابي يوسف رحم  
 وهو صحيح كما في العا دية وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مضمونة  
 بالقبض لانه لا يثبت المثل للموهوب بالقبض وبه يفتح فقد اختلف الصحيح  
 لكن لفظ المفتون أكد من لفظ الصحيح كما افاده في بعض المعبريات  
 قيد بالهبة لان بيعه فيما يبيع فيها يبيع وفيما لا يبيع جائز واما الاجارة  
 فان كان من شيء فهو جائز وان كان من اجنب لا يجوز مطلقا  
 عند ابي حنيفة المفتون كما في قاض خات وهي فاسدة على قول فيجب  
 اجز المثل على الاصح خلافا لما قال به طلائعها فهو يوجب شيئا واما  
 البيع الحار فوط الرواية لا تغد الاجارة واما اعارته فيشتر  
 وان كانت من شيء والافان سلم الكل فهي اعارة مستأنفة  
 للمثل واللا يجوز واما رهنه فهو في سديها ينقسم اولا من شيء لا  
 من الاجنب بخلاف الرهن من اشياء فانه جائز واما وقفه فيشتر  
 عند ابي يوسف خلافا لما يثبتها وان كان مما لا يحتمل في كسرها  
 وافق الكثير بقول الامام محمد واختار مكي بن بلع قول ابي يوسف وفي  
 الفصل في واقعات النكاح وقف من عالم يجوز وفي قول محمد يجوز





وبه يفتي فان رفع القاض وقض بجواره جاز عند الكل واما ودعيته  
 بخاتمة وتكون مع الشهود واما قرضه فجاز بالاجماع كما اذا  
 دفع اليه الف وقال خسمي ثمة قرضا وخسمي ثمة تركه كذا في النهاية واما  
 غصبه فمتصور قال البزازي عليه الفتوى وذكر له في الفصول صورا  
 منها ان تكون الدار في بدر جلد فغصب من يد احدهما فاذا كان  
 كل الدار في يد كل واحد منهما نصفها شايبا لا بدل على كون جميع الدار  
 في يد كل واحد منهما بل يكون النصف في يد هذا والنصف في يد الآخر  
 وامتناع اجارة المكي في مخرج اخر وهذا بقدر استيفاء المنفعة  
 من ملكه الاخر وهو يستوفى من ملكه ومن ملك الشريك واما صدقة  
 فله يفتي الا اذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح واحدا دعوى  
 الشايع ذكر في اول دعوى الذخيرة اذا ادعى على رجل ثلثة اسهم  
 من عشرة اسهم من دار وقال هذه الثلثة الاسهم من العشرة  
 الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يد هذا الممدعي عليه غير  
 حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد شهوده  
 ان جميع هذه الدار في يده فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة  
 واما الخفاف السبع ذكر ظهير الدين الكمرغيناني في شروطه اذا اختلف  
 بصيف الدار او ثلثها او ربعها فالمشترى بالخيار عند ان شمر  
 ما بقي ورجع بثمن المستحق على باي وجه تمامه المذكورة في الفصول وهذه  
 الجملة في البيع وفي مورد رجل اعطى رجلا درهماين فقال احدهما لك لم  
 يجر استويا في الوزن او اختلف لجهالة وان قال نصف لك فان  
 استويا في الوزن ويجوز لم يجر لانه مبيع يحتمل مقسمة فاذا اختلفا  
 في الوزن او الجودة جاز لان شيوعه فيها لا يحتمل القسمة وهو  
 الدراهم المعزوبة واما في المنقطع فلا يجوز ذلك حتى يغرب ذكره

في شرع الحميم ولا تصح هبة دقيق في بر دهن اي هبة دهن في سمس  
 و هبة سمن في لبن وان وصية لمحمي اي البراد الخبز اي الدهن  
 من السمس والسمن من الدهن وسلم اي الموهوب له وكذا الزيت في  
 الزيتون وانما لا تصح في هذه المذكورات لان الموهوب معدوم وقت  
 التملك والمقدم ليس محل للملك فلا يمكن تملكه بالعقد فوقع باطلا  
 فلا يملك الا بعقد جديد وهذا لان البر لا يتناول فصار دقيقا وكذا غيره  
 وبعد التسمية هو عبء اخر بخلاف المبيع لانه محل للملك لا يمكن  
 تسليمه فاذا زال المانع جاز وكذا لو ذهب محل وسلم بعد الولاية لا يجوز  
 لان في وجوده احتيا لا فصار كالمعدوم كذا في مخرج صريح بجواز  
 هبة البناء دون العروة اذا اذن له الواهب في نقصه وهبة ارض  
 فيها زرع دون الزرع او تخلف فيها ثمرونة اي دون الثمر اذا اجره اي الواهب  
 الموهوب له بالحكمة في الزرع والجمعة في الثمر لان المانع للجواز الاشتغال  
 بمحل الموهوب فاذا اذن له الموهوب في النقص ورد الجدار وقبل الموهوب له  
 زال المانع وجازت الهبة ولا المذكورات وفي قاض خات ودون هبة  
 ارضا فيها زرع او تخلفا عليها ثم او ذهب الزرع بدون الارض او التخل  
 بدون الارض او تخلفا بدون الثمر لا يجوز الهبة في هذه المسائل لان  
 الموهوب يتحمل بغير الهبة اتصال خلقه مع المكان القطع والمفصل  
 فقبض احدهما بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة  
 امر في الذي يحتمل القسمة انتهى ولا مخالفة بينه وبين ما تقدم  
 لان كلامه في نوع الهبة فيما ذكر فاسد ولا كلام فيه فيحمل على التفصيل  
 تدل على هذا قوله فقبض احدهما بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال  
 وبمعنونه انه يمكن في حال الانفصال فثبت المطلوب وهذا  
 تفصيل ما ذكره بقوله وهبة لبن في ضيق وصف على غنم



وهي تحل وزرع في ارضه وتخل شجر الترويه ترم في محل كسبه الماشي  
يعني لا تصح هذه الهبات لما لا تصح هبة الماشي لانه بمنزلة الماشي  
لعدم القبض واذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الوهاب بان حب  
اللبه وجز الصوف وغيرها وقبض صح لان الهبات لان اتصال الموهوب  
بماله بموهوب وذلك متعقب قبض وقد زال ذلك لانه يعني ان اتصال  
الجزء لا اتصال فاذا فصلت واستمر جاز لانها موجودة وقد ذكرنا تفصيل  
قبل وهبة شيء هو اي ذلك الشيء في يد الموهوب لا تتم اي هبة يعني  
ملك الموهوب له الموهوب بلا قيد قبض اي بلا قبض جديد لا العبد  
في قبضه اطلق فشم ما اذا كان في يده امانة او مضومة ولو وديعة  
لان بعد الهبة لا يكون عاملا للمالك فاعتبرت حقيقة المالك في المقيض بخلاف  
ما اذا باعه منه لان القبض في البيع مضبوط فلا ينوب عنه قبض  
الامانة بل يجتاز الى تجديده قبض المالك في شرع الوفاية والاصل انه  
من تجانس القبضات ناب احدهما عن الآخر واذا تقابل ناب البيع  
عن الادنى لا عنك فناب قبض الموهوب والبيع الفاسد عن قبض  
الصحيح ولا ينوب قبض الامانة عنه قال في الاختيار وان كان في يده  
كالمودع والمستعير والمستاجر والغائب ملكا بمجرد الهبة لانه ان  
كان قبضه امانة فينوب عن الهبة وان كان ضمنا فهو اقوى  
من قبض الهبة والاقوى ينوب الادنى ولو ذهب من رجل ثوب بافقال  
قبضته صار قابضا عنه اجماع وجعل ملكه من القبض كالتخلي في  
البيع وقال ابو يوسف لا بد من القبض بيده ولو قبض الموهوب له  
الهبة ولم يفعل قبضت صحته الهبة انتهى وفي فتاوى قاض خات  
رجل ذهب الدين من عليه الدين ذكره في الاثني عشر انما لا تصح  
من غير قبض المديون عندنا خلافا لغيره وهكذا ذكر النقيض ابو

العيب في اكثر الكتب انها تصح من غير قبض هكذا ذكره في الاثني عشر المحدثي  
انما تصح من غير قبض الا انما ينطبق بالرد وعن ابو يوسف انها تصح لما قال  
شم الاثني ولو كانت الدين بين شريكين فذهب احدهما نصيبه من  
المديون جاز وان ذهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف  
في الربع كما لو ذهب نصف العبد المشترك انتهى وهبة الاب لطفه تتم  
بالعقد انه مجرد عقد الهبة ولا يحتاج الى القبض لان قبض الاب ينوب  
عنه وهو الذي يقبض له وكان قبضه كقبضه قال في الاختيار والامن  
يعوله في هذا كلاب قيدة لانه لو ذهب لابنه الكبير وهو في عياله فلا بد  
من قبضه لانه لا ولاية له عليه فلا قبض له انتهى ان كان الموهوب في يد الاب  
لما مر ان قبضه ينوب عن قبض الصغير او يد مودع اي مودع الاب  
لان يد المودع كيد المالك لا اي لانتم الهبة بمجرد العقد ان كان في  
الموهوب في يد غاصب او يد مبني بغير فاسد او مرتفع اي في يد مستاجر  
لان كل واحد منهم قابض لنفسه وعامل لنفسه فلا تتم الهبة لعدم قبضه  
قال في العناية والقبض فيه باعلام ما ذهب له وليس الاثر في شرع الا ان  
ان فيه احتياجا للتحرز عن محمد والورثة بعد موته او ادراك الولد  
انتهى وفي الوجيز ذهب لابنه ان كان صغيرا جازت وهو قابض لانه  
في الدار لانه لا يجبر قابضا الا بتزويجه ذكره ابن ملكة في شرع الوفاية لكن قال  
في التبيين ولو ذهب من ابنة الصغير واراد الاب ساكنها ومناحه فيها  
جازت الهبة وملكها الاب بمجرد قوله وهبتها لانه في يده وسكانه و  
مناحه فيها لانه في يده بل يقرها فتكون هي في قبضه وهو شرط ولو كان  
يسكنها غيره باجر لا يجوز لما ذكرنا وان كان بغير اجر جازت الهبة و  
ملكها الاب بمجرد العقد ذكره محمد في المتن وكذا لو ذهب امره وهو في يدها  
والاب ميت وليس له وصي وكذا لو كان يولد لان النحر في نحره ولم



في بده ضرب ولاية حتى كان له ما ديبه وتسلم في صناعة فعمله الشرف ان  
 يفرد في تملكه ويملكه الصغير بحج الهبة اذا كان في يد الواهب  
 لما في الاب ثم قال والصدقة في هذا كله كالهبة انتهى قوله او منهن  
 في اثر الشيخ او منهن والظن ان معناه انه لو ذهب لاخر وسلم لانه  
 الصغير لا يجوز له هذا ظ لا يحتاج الى البيان على انه غير موجود  
 في الكتب كمنه اوله كالدرو وغيره وانما موجود فيها او منهن فالظن  
 انه تحريف من مرتين يعني لورهن لاخر وسلم ثم ذهب لطفه لانه  
 بحج الصدق لانه ليس في يد الراهن حقيقة وحكما لكنه مضمون على  
 امرته وما سياتي وهكذا في نسخة التي كتب منها والصدقة في ذلك يعني  
 مما اذا تصدق الاب لابنه الصغير كالهبة يعني تكون الصدقة في ذلك كمنه  
 كله كالهبة فاذا علمت حكم في الهبة علمت في الصدقة كما في الحكم في مبنية  
 تصدق غير ابنته الصغير واراد الله ساكنها عند الجمع والله في ذلك كالات  
 عند غيبته اي الله غيبته منقطعة او موتة اي عند  
موت الاب وعدم وصيه اي للاب ان كان دعي يعني انتهى لولدها  
 في عياله اي الام يتيه وكذا حكم اذا وهبت الام  
 الصغير وهو في عياله اي ساكن معها والاب ميت ولاوص له قيد غيبته  
 الاب او موتة وعدم الوص له لان عدم وجودهما ليس لها ولاية القيس  
وقد وهو في عياله ليكون لها عليه نوع ولاية وكذا كل من يعول  
 الطفل خذ الالة والعلم والا جنبه جاز له قبض الهبة لاجل اليتم في العناية  
 وهو معطوف على قوله كلام كالات وهو مقيد بقوله والاب ميت ولاوص  
 له فيكون ذلك في معطوف ايضا كذا اقتصر عن ذكر كيد ووصيه للعلم  
 بان كيد صحيح كمثل الهبة في اكره الاحكام ووصيه كوصيه الله كذا في العناية  
 وقبل اطلاق جواز هؤلاء كذا في الاجنبه ومختصر الكرخ وفيها

ان ولاية القيس لهؤلاء ان لم يوجد احد من الاربعة وهو الاب ووصيه و  
 جد الاب بعد الاب ووصيه فاما مع وجود واحد منهم فلا سواء كان  
 الصبي في عياله القيس او لم يكن وسواء كان ذارحم محرم منه اداجنبيا  
 لانه ليس لهؤلاء ولاية الشرف في ماله مع قيام ولاية من يملك الشرف في المال  
 مع بقاء حق قبض له فان لم يبق واحد منهم جاز قبض من كان  
 الصبي في عياله يكون نوع ولاية في الاثر ان يودبه ويسلم في الضمان  
 فقيام هذا القدر بخلق حق قبض الهبة لكنه من باب المنفعة انتهى  
 وقدم في الودعة ان عياله من يسكن معه حقيقة اذ حتى لا يمتنع  
 وصية الاجنبى لم اي لطفه يعني وان ذهب لطفه اجنبى بشا تنه اي  
 الهبة لطفه بقبضه اي لطفه لو قبضه كان عا قلا اي حرمها حرم به  
 في الحكم وغيره لانه تحريف نافع وهو من اهله وتتم قبضه ابيه لانه يملك  
 الامر الدايرون بين الضر والنفع والنفع المحض او لم يملك في العناية  
 اذ جده او وصي احد هما من الاب ويجوز على هذا الترتيب لقيام مقامهما  
 اطلقه فتمر ما اذا كان في حجره او لا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة وهو  
 الاب ووصيه ويجوز وصيه مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير  
 في عياله القيس او لم يكن وسواء كان ذارحم محرم اداجنبيا كذا ذكره في  
 المنع ثم قال والمراد بالوجود كحضور فلو غاب عيسته منقطعة جاز قبض  
 الذي يتولى في الولاية كذا في القصة وفيما دينا في اللوالب ان ياكل من مما كوله  
 فهو عيب للصغير قال في المنع واقاد ان يترى كمال لايه الا عند الاجابة  
 وان راع ان ما علم انه ذهب للصغير يكون ملكا له اما لو اخذ الاب  
 ولبيته لكانت فاهدي الناس هذا باود صدق ابيه يدرك مولد فان كانت  
 الهبة تنقل للصبي مثل شباب الصبيان او يترى يستعمل الصبيان  
 فالهبة للصبي وان كانت غير ذلك كالدراهم والدنانير ويجوز



ومتاع البيوت ينظر الى المحدث فان كان من اقرباء الآباء او معارفهم فهو  
 للاب وان كان من اقرباء الام ومعارفها فهو لام وسواء كان المحدث  
 يقول عند المهدية هذا للصبي او لم يقل وكذا لو اخذت الوليدة لزيدة بنته الى  
 بيت زوجها فاهو اقرباء الزوج او المرأة وهذا اذا لم يقل المحدث  
 اهديت للاب او للام وتعد الزوج الى قوله اما اذا قال شيئا فانقول  
 قوله كذا في خلاصة ادا له اي وثم بقبض امه ان في حجرها اي ان كان  
 الطفل في حجر الام اي كنفها وترسيتها لان الام لها ولاية حفظه وهذا منه لانه  
 لا يخاف له بدون المال واحتاجت الى ولاية التحصيل وهذا منه لانه الاختيار  
 او اجنبية اي تتم ايضا بقبض اجنبية يرثه بغيره كان الطفل في ترسيتها  
 وكنته لان له بدامعيرة الابن ان اجنبيا لا يتكلم من ترسعه من يده قبل  
 ما ينحصر نفعه في حقنك شرط ان لا يوجد واحد من الاربعة المذكورة  
 كذا في الفتاوى قال في المخرج وشرط كون الصغير هو ذهاب في حجر القابض  
 ودخل المقتطف والاجنب فان له ان يقبض في هبة القبط ان كان  
 في عياله وليس له احد سواء كذا في فتاوى قاضي خان واما رايه ان  
 الاجنب له ان يسلم مولد المولى في حجره في صفة القبط ما ذهب له وان  
 لم يكن وصيا لان له ضرب ولاية عليه وهي الحضنة والتسليم لنعم بحرفة  
 وليس لغيره ان ينزله منه فيملك ما يمتحن نفعه له قال ولا يجوز قبض  
 من ليس هو في عياله وان كان ذارهم محرم منه لغوات الولاية انتهى  
 والمأخوذ له ذهاب للصغير اجنب شيئا يتم بقبض وليه وهو واحد  
 من اربعة وهو الاب ووصيه وكجود وصيه على هذا الترتيب سواء كان  
 الطفل في حجره او لا يجوز قبض بغير هؤلاء مع وجود واحد منهم سواء  
 كان الصغير في عيال القابض او لم يكن وسواء كان ذارهم محرم او اجنبيا  
 وان لم يوجد واحد من هؤلاء الاربعة لشرط تمام مهنته بقبضه ولو

كان مع وجود ابيه كما صرح به في خلاصة والمجيب وكذا هو رده للمهنة  
 كقولهم قال في البحر نقلا عن المختار بالجملة من ذهب صغيرا بغير عن  
 نفسه شيئا فزده بجمع كما يجمع قبله وبذلك صرح في السراجية ومن ذهب  
 للصغير شيئا له ان يرجع فيه وليس للاب التقديس من مال الصغير انتهى  
 وفي فتاوى قاضي خان يبيع مائة ما ذهب للصغير حتى لا يرجع الوالد  
 في هبته بجمع كما في المخرج وفيه وحسنات الحية له ولا يبيع اجر التعليم و  
 الارش والحب للوجود والبقاء اذا ذهب للصبي شيئا من ماله كقول  
 قال محمد لوالديه ان ياكل منه وقال اكثر مشايخ بخار لا ياكل كذا في السراجية  
 ولا يجوز ان يهب شيئا من ماله ولد الصغير بغير موافقة او بغير موافقة  
 لانها يبرح ابتداء كذا في فتاوى امرأة لها مهر وعرضا وهبت المهر  
 لابنها الصغير مائة مائة من هذا المهر الصحيح انه لا يجوز الهبة لان هبة  
 الدين من غير موافقة عليه مذهب لا يجوز الا اذا ذهبت وسلطت ولها  
 على القبط فنجوز ونخير من مال الولد اذا قبض انتهى وفي السراجية وينبغي  
 ان يعول سبعة اولاده في العتيا والعدل عند ابيه بولده ان يعطيه  
 على السواء وعند محمد يعطيه على سبيل الموارث للذكر مثل حظ الانثيين  
 وان كان بعض اولاده مشغولا بالعلم دون الكتاب لا بأس بان  
 يفضل على غيره وعلى جواب اهتدأ خرو لا بأس بما اولاده من كان عالما  
 متادبا ولا يعطى منهم من كان فاسقا فاجزا مذكور في شرح المحلى و  
 قلت وفي فتاوى احمد انه لا بأس بتفضيل الاولاد على بعض في محبة لا  
 الهبة على القلب وذلك غير معتبر قال عليهم حين ساء بين النساء  
 في القسم هذا قسمي فيما امك فلا تأخذ مني شيئا لا امك ولودها  
 رجل شيئا لا اولاده في الصحة وارا تفضل ببعض على بعض روى عن  
 ابي في لا بأس به ان كانت التفضيل لزيادة فضل في الدين وان كان



شربا يكسره ورون المصلح عن ابيه يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار  
 سوى بينهم يعطى بلانية مثل ما يعطى للابن قال محمد المذكر مثل ما يعطى  
 للابن والفنوع على قول ابيه يوسف رجل وذهب في صحة كل حال للولد جاز  
في القضاء ويكون انما فيما صنع انتهى او تنتم الهبة بقضه في  
الطهارة اي الصغير لها اي ما وذهب لها ولو وصيته مع حضرة الاب بعد  
 الزفاف لتفويض الاب امورها الى الزوجة دلالة بعنه اذا قبض الاب  
 صح لتمام ولايته قبل الصغيرة لانه لا يملك قبض ما وذهب لزوجه البالية  
 لما لا يملك الاب كذا في المص لا قبضه اي لا تنتم الهبة اي لا تنتم بقضه قبل الزفاف  
 لانها لم يترك الاب بيت زوجها لم يجز قبض الزوجة لان اعتبار ذلك بحكم  
 بدولها وفي العتبات ولاية الاب لا تبطل بذلك حتى لو قبضها جاز وكذلك  
 لو قبضت بغيرها وهي تعقل ولا فرق في الصغير بين كونها بخاص  
 او لاما في المص وعلم اطلقه تبع للهداية ولما لم بدولها غير الزوج  
 لا يملكه الا بعد موت الاب او غايه غيبة منقطعة لان تصرف هؤلاء  
للضرورة لا يتفويض الاب ولا ضرورة مع الحضور كذا في المص ووجه هبة  
 اثنين لواحد دارا لانها ستمها جملة وهو قد قبضها جملة فلا شيء  
 لاعتكس اي ان وحبها واحد اثنين كبيرين لا يصح عندهم 2 خلافا لهما  
 بعنه وقال لا يصح لانه تمليك واحد حصلة كل هذا الشيء لا تمليكان وقد  
 قبضها جملة فلا شيء وهذا لو رهن داره من رجلين رهنا واحدا صح  
 ولا ي2 ان كمالا يثبت على الشيء في النصف لهذا وفي النصف لهذا  
 بالاجماع والقصة لا يتحقق في المص لانه لما ثبت ان كمالا يثبت لهما  
 شيئا يثبت ان التمسك بواقع شيئا اذا كمال حكمه تمليك خلافا  
 الرهن لان حكمه ما ثبت على كمالا صفة بل يثبت على سبيل كمال  
 في حق كل واحد منهما لان حكم الرهن ملكه جسدي وينصون ان يكون

ملك

ملكه الجسدي ثابتا لكل واحد منهما على الكمال ولهذا لو قضى دين احدهما  
 لا يكره له ان يستدرك من الرهن ما يقضى دين الآخر قيد الواهب  
 بكونه واحدا لان الواهب لو كان اثنين وهو هو بانه كذا على ان يكون  
 نصيب احدهما بعينه ونصيب الآخر لآخر لا يجوز اتفاقا لما في البناء وقد  
 في المص يكون هو هو بكونه كبير لانه لو ذهب من اثنين احدهما صغير والآخر  
 كبير والصغير في عياله لم يجز الهبة اتفاقا لانه حيد وذهب صار قابضا  
 حق الصغير فيحق نصف الآخر شيئا كذا في المص ومراده بالدار ما يحتمل  
 القصة لان ما لا يملكها كالميت يجوز اتفاقا وقد يكون هو هو  
 له اثنين لانه كان واحدا فكل اثنين قبضها جاز كذا في فتاوى  
 قاضيه خات وفي النصف هبة الرجلين على اربعة اوجه احدها ان  
 يكون العقد مختلفا والقبض مختلفا فهذا لا يجوز على الاتفاق والثاني  
 ان يكون العقد معا والقبض مختلفا فهو لا يجوز في قول ابيه يوسف ايضا  
 لان الحكم للقبض والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا بان  
 يتدلا قبلناهما او ظاهرا معا في قول ابيه 2 هذا لا يجوز ان ايضا  
 وفي قول ابيه يوسف ومحمد يجوز ذلك لا خير لان خروج الهبة يريد ما كمالها  
 بمره واحدة ثم بعد ذلك يقع تزويج ملكها وهذا يكون لرجل فذهب  
 من اثنين مع عا قبلناهما معا فيقولان قبضها ولوقال لا حدهما ذلك  
 نصف هذه الدار فيقول قد قبضت فهذا لا يجوز اذا كان معا والرابع  
 من اثنين فهذا مثل هبة الواهب لاثنين على اختلاف المذاهب ذكرناه  
 واذا كان من واحد الى ثلاثة فيجوز في قول ابيه 2 ولا يجوز في قول ابيه يوسف  
 ومحمد انتهى وهكذا ذكره في المص ثم قال وفيه نظر لما في المص ولم يثبت  
 وجه النظر فتفطن وفيه ذهب لابن كبير وصغير دار المص في قد لهم  
 لتعرف القصة يجوز هبة كل واحد من بين داره ودار جاره



وهبة البيت من الدار فهذا يدل على ان كون السقف الواحد على  
الحائط واختلاف البيت يحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة وفي  
الراجحة وهب من رجلين درهما صبيح بجوز وعليه الفتوى قلت  
لانها هبة مسكية لا يتسم وانما قبة بالصحيح لان المفتوح في حكم  
العروض كما عرفت فيكون مما يتسم فلا تنضم هبة لرجلين للشيوع  
كما ذكره ملا خرو في شرح وصح تصدق عشرة على فقيرين وهبتها  
اي عشرة لهما يعني ولو تصدق بعشرة دراهم على فقيرين او دهنها لهما  
جاز ولا يشترط ان الصدقة والهبة لفنيين يعني ولا يجوز التصديق  
بالعشرة على غنيين ولا هبتها لهما والفرق ان الصدقة يراد بها وجه  
الدقة وهو احد والفقير نائب عنه فلا شيوخ واما الهبة يراد بها  
وجه الغنيمة وهما الشان والصدقة على الفخ جاز عن الهبة فالشأن  
فيها فائدة فلا يصح والمراد بعدم صحته هذا شق لك فلو قسمها او  
سحقها صحت وملكها كذا في الفتح وما ذكر من الفرق هنا صحيحة في  
الهداية وهو رواية جامع الصغير وفي الاصل سوى بينها فقال عقيب  
ذكره الهبة وكذلك الصدقة لان كل واحد منهما يتوقف على القبض  
والشيوع يمنع القبض فيجب ان يمنع في الباين اذا لاقى بينهما فكان  
في مسألة روايتان وتماخض يعرف في البيه خلافا لهما يعني وقال يجوز  
في الغنيمة ايضا لان الهبة من شخص جازئة على ما مر في الصدقة  
اولا وقد ذكرنا الوجه من تجايزه انما فلا غنيمة ثانيا **فروع** منه  
درهمان فقال وهبت لدرهما منها فان كان الدرهمان من  
مستويين لم يجز والا فيجوز وكذا لو قال وهبت لدرهما او احدى  
الدرهمتين ولو ذهب نصفهما ودفعها فان استويا وزنا وجودة  
لم يجز والا فيجوز قلت لانها اذا استويا وزنا وجودة يكره هبة

المسكع فيما يتحمل القسمة لان جري الجبر على القسمة في المتساويين و  
لا كذلك اذا اختلفا فانما لا جري الجبر على القسمة وكذلك اذا وهب  
لكل الدرهمين في المتساويين واختلفت هذه بحجة من الفتح  
قال في التنف والهبة في العبد على خمسة اوجه احدها هبة الصغير  
للكبير وهبة الكبير للصغير والثاني هبة الجنون للمعتق والثالث هبة  
العبد للمحرر وهبة الحر للعبد والرابع هبة المريض للصحيح وهبة الصحيح  
للمريض وخامس هبة المسلم للكافر وهبة الكافر للمسلم اما هبة  
الصغير للكبير غير جائزة ولا هي موقوفة على الاجازة واما هبة الكبير  
لصغير جائزة اذا كان يعقل ويقبل واذا كان لا يعقل فابوه يقبل  
او من يكون في عياله جاز ولو وهب لما في البطن فهو باطل وان  
قبل الاب لانه لا يدرك ما هو واما هبة المجنون للمجنون جائزة  
اذا قبلها له ابوه او حتى ابيه او من كان في عياله اذا كان المجنون  
مطبوعا عليه واما هبة الجنون للمعتق فغير جائزة ولا موقوفة  
على الاجازة البتة واما هبة الحر للعبد جائزة وهو ملو له فان  
كان لمولاه ذرهم محرم من الواهب فله الرجوع له فيها فان كان  
العبد ذرهم محرم من الواهب فعليه اخلاف واما هبة العبد للمحرر  
جائزة ايضا اذا كان العبد ماذناله في التجارة وكان ائتمنا حاله  
او قبل القسمة واذا كانت ذات قيمة فلا يجوز واما هبة الحر  
لصغير جائزة اذا كانت يخرج من التملك وان لم يخرج من  
الملك فهي باقية وان كان الصحيح وارثا للواهب فلا يصح  
فانها لا يكون وصية ولا وصية للوارث واما هبة الصحيح  
للمريض جائزة على اى وجه كانت اذا كانت الهبة صحيحة  
واما هبة مسلم للكافر صحيحة جائزة يهوديا كان او نصرانيا



او مجوسيا او مستأمناني دار الاسلام واما هبة المكارم للمسلم جازية  
 ايضا ان كانت في دار الاسلام او كانت في دار الكفر قال وحكم الصدقة  
 حكم الهبة فيما ذكرنا الا ان لا رجوع فيها على كل حال لانها خرجت على وجه  
 القرية او المشورة او طلب رضوان الله تعالى قال ولوان رجلا اعطى رجلا  
 دارا على ان يصفوا له هبة ونصفها له صدقة او ثلثها هبة وثلثها صدقة  
 فقبضها الاخر فانه لا يجوز في قول الجرح وعده في قول ابو يوسف وابي عبد الله  
 ولكن بن زياد جازت انتهى وفي الغنية لو وهبت ماله على زوجها  
 من ابنه الصغير مع ان هبة الديار من غير من عليه الدين يجوز اذا سلم  
 على القبض واللاب والاية القبض لولد الصغير فكان قبضه كقبض الصغير  
 فكانها سلطت الصغير على قبضه وفي الغنية قال احد الشريكة لآخر وهبت  
 لاه حصته من الزوج ان كان ممال قائما لا يصح وان كان مستهلكا  
 صح هبة مهر من الزوج بحيث تصح وهبت للزوج في حالة  
 الطلق وما تمت في النفاس لم تصح وهبت الابن لابنه الصغير جاز الا  
 الابن الى دار الحرب ولو باع الابن الى دار الاسلام منه لا يجوز لان التسليم  
 شرط وقد فقد في هبة القبض شرط وقد وجد سقطت منه لكونه  
 قد هبها لرجل وقطع على الطيب والقبض وطبها وقبضها فامهنت باطله  
 لان في قيامه وقت الطيب خطا وهبت للزوج على ان لا يطلقها الا وقت  
 كذا فطلقها قبل ذلك فالهبة باطله وهبت في مرض الموت جبه لا مال له غيره  
 ثم مات وقد كانت باعه فهو هبة لم او اعقده لا ينقض تصرف فهو هبة  
 له بل يضمن قيمته ثلثه العبد للورثة كذا في فوائد الامة وفي خزانة الفتاوى  
 ولو خوف امراته بالضرع حتى وهبت مهرها لا يصح ان كان قادرا  
 على الضرب مريضة بقوم الى حاجتها وترجع من غير معية لها على  
 القيام فالتعود فهدى في حكم الاصى لا ينفذ ويلزم منها هبة

المهر من الزوج وهو الهبة للوارث والتصدق بالكثير من الثمن ولو قال  
 الزوج وهبت مهرها في صحفها وقالت الورثة يولد مرضيا فالقول قول  
 الزوج امرأته وهبت مهرها الزوج ليقطع لها في كل حولته با او ثوبين  
 وقبل الزوج ذلك فخصه حولان ولم يقطع ان كان ذلك شرطا في الهبة /  
 فمهرها على حاله وان لم يكن شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد  
 ذلك وتماه بآثره في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى وفي الفتاوى الصغرى  
 قال لا خروجه هبة ولا قفيل من هذه الجبة فاكتمل فهو هبة لم بخبرة  
 الواهب لم يجوز ولو قال بعد فاكتمل فاكتمل جاز وهبت على انه  
 بالخيار جازت الهبة وطلبا بخيار واشترى دارا فذهب قبل القبض جاز  
 اعتق ما في بطن جارية ثم وهب الام جازت انتهى جعل ثوب عمل لغيره  
 من موصية جاز اهدى شيئا من ما كونه في الامة فان كان شريفا  
 في قصعة وكفن بياح ان ياكله تلك القصعة وان كانت من يد  
 الفواكه الا ان يكون بينهما انسا ط اجاز ملك دار الحرب لرسول  
 ملك دار الاسلام جازة غرض له ولو اهدى ملك العدو الى ملك العكر  
 فهو كجبة العسكر اخرج الجز الى مسكين فلم يجزه فان شاء  
 ادى الى مسكين اخر وان شاء الاخر الى الدارهم الى الكيس او الجيب  
 ليدفعه الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه في الحكم كذا في  
 الغنية وفي المحيط نذر بتصدق ماله وكان له ديون على الناس لا  
 يدخل في الصدقة لانه ليس بال مطلق واما الاراضى العشرية فدا خلة عند  
 ابو يوسف والاراضى الحراجية فغير دا خلة بالا جاء انتهى فغير محتاج  
 معه دراهم فاراد ان يقر الفقراء على نفسه ان علم انه يجبر على  
 العدة فلا يثرا فضل ولا فلا تفاق على نفسه افضل كذا في فوائد  
 الامة نقلنا عن ممنية وفي جامع الفتاوى رجله على اخر دين فبلغ



ان المديون قدّموا فقال قد جعلته في حل ادقأ لو هبته منه ثم ظهر  
انه حتى ليس للطالب ان ياخذ شيئا منه لانه هبته منه بغير شرط  
كذا في قاضيه خان وفي الفقيه لو خطب لانه امرأة وبعت اليها قدرا  
من مهر ثم فسدت المصاهرة فالبعوث للابن وان عقد النكاح فهو للابن  
ايضا ولو اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا هب له بالقطع لم  
سما اليه قبل الحياطة وان كان كسر الميسم اليه الا بعد الحياطة و  
التسليم وقيل لا يملكه وان لم يسم الا ان يقول هو لولدي او هبته وفي  
البرزاني وهبت الزوجة دارها وهي ساكنة فيها مع زوجها جاز ولو  
وهبت جميع ماله من ابنته وهو أتم شخص عهد وان اراد ان يعرف اليه  
الخبر وابنته فاسق فالعرف اليه الجز افضل من تركه له لانه اعانة على  
المعصية وفي الفقيه لو وهب شيئا لابنتين مما يجعل القسمة فسد عند  
الامام وبه يفتي فاذا قبضت فبنت لها فبنت القسمة مكد فاسد  
ولو قسمه عاد الصحوة وبه يفتي قبل هذا اذا كانت كموهوب لهما  
غنيمة اما اذا اقرت بها فجاءت لانه يكون صدقة انتهى **باب**  
في بيع الحكم الرجوع عنها اي في الهبة وقد مر ان حكم الهبة بثبوت  
الملك للموهوب لم يخلو من ذلك وان الرجوع صحيح وقد يمنع غير ذلك  
ما منع فيمنع الى ذكر ذلك وهذا المذهب وضع لبيان فقال ببيع الرجوع  
غيرها اي في الهبة بعد القبض كذا او بعضه يفتي في كل كموهوب وبعضه  
اذا لم يمنع مانع من كموانع الانية والمراد من كمنه الموهوب لان  
الرجوع اما ان يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال وانما يصح لقوله  
عصية الموهوب احق به من مانع منها اي لم يبعد عن غنا والمراد  
حق الرجوع بعد التسليم كذا ذكره ابن الملق في قوله في الوفاية وفيه اي  
الرجوع فيها كراهة تنزيه على ما ذكره في كمنه نقلا عن الجسوط

ويؤيده ما في النهاية فانه قال انه غير مستحب قال في كمنه ومقتضى  
ديننا في الغافل بعد صحة الرجوع فيها الا فيما يوجب الوالد لولده  
انها كراهة تنزيه وهو ما رواه احمد السنن الاربعة مرفوعا لا يحل  
لرجل ان يعطي عطية او يهب هبة الا لوالده فيما يعطى لولده ومثل  
الذي يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الملق بالقيس فاذا بيع قام  
ثم عاد في قيته ويدل على انها كراهة تنزيه قوله الرزقي ان الرجوع فيبيع  
ولا يقال للمكره تنزيها فيبيع لانه من قبل المبيع او قريب منه وقد قال  
ان الحديث تنقيح بعد التحول على ما اذا كان بغير قضاء ولا نصيب  
كما ان رالية في بعض المعينات انتهى وفي التبيين مراد بما روي ان  
في عدم الصحة عدم الانفراد وبالرجوع الا لوالده فانه ينفرد به فيكون  
له اخذه من غير رضا ولا قضاء عند الحاجة اليه كما في سائر امواله  
على ما قاله عليه السلام وما كذا لا يبيح ان اطيب ما اكلم من كسبكم  
فكلمه ههنا رواه احمد وابوداود على اننا نسلم ان حديث اللذان  
رواه بناء في الرجوع لانه خبر عن قبيح فمفهوم انه لا يبيح ان يرجع فيه  
الا لوالده فيما يهب لولده وينظره قوله عليه السلام الموهوب لا يكذب الزاني  
لا يزني وهو مؤمن اي لا يبيح له ان يكذب او يزني وهو مؤمن لانه  
بناء في صفات الايمان ان تعد فهو قبيح ولعم الايمان اقيم فكذا هذا  
قبيح ولان فعل الملق لا يوصف بالحكمة وانما يوصف بالبيع انتهى  
وكراهة الرجوع تحرم على ما احتاره في كمنه الموهوب بالبيع كما مر  
ويمنع منه اي من الرجوع في كموهوب حروف **دمع خرقه** اي الموانع  
السبعة الموانع ثمانية قيلها بفتح الموانع للرجوع في الهبة اشياء يحكمها  
هذه الحروف وهو من بيت شعريه ومانع عن الرجوع في الهبة  
يا صاح حروف دمع خرقه قيل قاله الزيادة المتصلة كما بناء



بان كان الموهوب ارضا فبني فيها هذا اذا كانت توجب زيادة في الارض  
 واذا كانت لا توجب لا تمنع الرجوع وان كانت توجب في قطعة منها  
 بكانت الارض كبيرة بحيث لا يبعد ملكه زيادة فيها كلها احتج عن ذلك  
 القطع دون غيرها كذا في الرمز وفي السراجية اذا ذهب ارضا فبني الموهوب  
 له فيها بطل الرجوع ولو زال البناء عاد حق الرجوع انتهى وفي المشراج  
 رجوع ارضا ببيعها ثبت في ناحية منها بخلاف ارضها ببيتها او دكانا  
 ليس له ان يرجع في شيء منها كذا في المنية وفي شورا كذا في  
 وحسب بيت الضيافة لا يقدر زيادة في المأوى ولا يمنع الرجوع لان  
 مثل هذا يبعد نقصانا وكذا لو جعل فيه آديا كذا في قاض خان والفرس  
 اي كفرس الشجر في الارض الموهوبة والسمه بان كان الموهوب بغير موهبة  
 فمن عند الموهوب له وانما لا يصح الرجوع فيها لان الرجوع انما يصح  
 في الهبة والزيادة ليست بموهوبة فلم يصح الرجوع وان كانت الزيادة  
 في سرقه ان يرجع لان زيادة السرقه ليست بزيادة في عين الموهوب  
 وانما هو زيادة في رغبة الناس كذا في شرح الوقاية واحترز بالمتصلة  
 عن الزيادة المنفصلة ومن ثم قال لا بالمنفصلة اي لا يمنع الرجوع في  
 الاصل الزيادة كالولد والارض والعقر فيرجع فيه الزيادة لان الرجوع  
 في الاصل بدون المنفصلة الزيادة ممكن قال في المنية وانما منعت الزيادة  
 المتصلة ولو زالت قبل الرجوع في ملكه اذا كان شيا بالتمسك في لانه لا يرجع  
 الى الرجوع فيها دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم  
 دخولها تحت العقد قيد بالزيادة لان النقصان كالحمل ورفع الثوب  
 بفعل الموهوب له او لا غير ما انتهى قال الفقيه في خزانة الفقهاء ان  
 شيئا ينقطع به حق الرجوع اذا كان الموهوب له ذات رحم محرم  
 منه او كان زوجته او كان زوجا او عمة منها او قال هذا عوض

عن هبة او بدل عنها او جزء عنها او ملكا فان عطف او مقابلهما او  
 مات احدهما او خرج عن ملكهما او زاد فيها زيادة متصلة بان  
 كان عبدا صغيرا فغيره او كان موهوبا فغيره او كان ارضا فبني  
 فيها او كان ثوبا فبني طه او صفة صفا بغيره او غيره عن حاله  
 بان كان حطمة فطحنها او دقها فغزاه او سويقا فلقته بسم  
 او كان لبنا فاختذه جبا او سمما او قفا او كانت جارية ففعلها  
 القبان والكتبة ومكشط ثم قال سمعنا في لا ينقطع بها حق الرجوع  
 اذا زادت قيمته او ولدت موهوبة يرجع في الامم دون الولد او  
 اثرات الشجرة يرجع في الشجرة دون الثمرة او كان ثوبا ففقط ولم  
 يحطه او كان دارا فانهدم شيئا منها او ذهب بغيره او في مرضه لورثته  
 ثم مات الواهب فلورثته الرجوع فيه او ذهب لاجنه ولا جنيته عبدا  
 يرجع في نصيب الاجنه او تخلف العوض في الهبة او تخلف  
 الهبة يرجع في العوض انتهى هكذا ذكره في المنية ثم قال وفي سراج  
 الوهاج ولو وهب له جارية ففعلت في يد الموهوب له فاراد الرجوع  
 فيه قبل انفصال الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن  
 لان الولد يحدث جزء فجزء فلا يصل الى الرجوع فيه وهب الا  
 بالرجوع فيما لم يهب كالزيادة المتصلة وعليه صفتي فيجب  
 التفصيل في الولد بغيره كونه منفصلا فيمنع او متصلا فلا يمنع  
 وفي تبين الكثرة وذكر في المشتق لا يرجع في الجارية الموهوبة اذا  
 ولدت حتى يستقن ولها ففعلت ولم تلد فللواهب الرجوع  
 فيها لا ينقص وهو مخالف لما ذكره عن سراج الوهاج والمراد  
 بالزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشيء يوجب  
 زيادة في القيمة كما في المذكور في المختصر ولا بما لا يوجب زيادة في القيمة



ونحو ذلك يعني من زيادة القيمة بالنقل واسلام العبد وعقد ولي الخيانة  
 عنه وسمع البصرة ان زاد من جك السرفه الرجوع لانه لازية  
 في العبد الاصح والبصار فلا يتضرر الرجوع باطلا حق كوهوب له وهو  
 المانع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا حال الغلام  
 الموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع ولو علم كوهوب العبد  
 القرآن والكتابة او الصنف لم يمنع الرجوع لان هذه ليست بزيادة في  
 العبد فاستثنت الزيادة في السعر وفيه خلاف زفر ويرى الخلاف  
 بالكلية انتهى قلت وقد ذكرنا في حق في فتاواه ما يخالف بعضه  
 فذكر ان الزيادة لو ذهبت كان للواهب ان يرجع في هبته ولو علم  
 القرآن والكتابة او كانت المحمية فعلمه القرآن لا يستأثر من الرجوع  
 فلا يرجع الواهب في هبته كحدوث في العبد وفي الحق وقصارة الثوب  
 زيادة بخلاف غسله ونفقات لم يزد في الثمن ولو قطعت يده واخذ  
 الموهوب له ارثه كان للواهب ان يرجع ولا ياخذ الارث ولو مرض  
 عنده فداواه لا يمنع الرجوع بخلاف ما لو كان مريضا فداواه فانه  
 يمنع كذا قاله شيخنا وغراه الى المحيط ولواختلف في الزيادة كان  
 للواهب لانه ينشأ لزوم العقد كذا في شرح الكنت للزبلي وذكرنا في حق  
 في فتاواه تفصيلا حسنا وهو ان الزيادة المتولدة لكبر الجارية  
 الصغيرة اذا انكر الواهب وجودها عند موهوب له كان القول قوله  
 واما في البناء والحيطة ونحوها كان القول قوله كوهوب له وهكذا في  
 المحيط الا ان استثنى ما اذا كان لا يثبت في مثل تلك المدة وفي حق  
 ما يوافق ذلك حيث قال وان اختلفا فقال الواهب ذهبت وفيها  
 هذه العجبة والبناء فقال كوهوب له لابل انما احدثته فالقول له  
 وان كانت سنة او بكرة او غيرهما من الحيوان فقال ذهبتا

صغيرة

صغيرة وكبرت وقال الواهب وهبته هكذا كبيرة فالقول للواهب انتهى  
 وكذلك الصبي ولت السوق باليمن لانها مما تعطل الانكسار والمقصود  
 يدعى انه ذهب له وهذه الزيادة الموهوب له ينكر فيكون القول  
 قوله فقط كصحف باعراية زيادة مانعة من الرجوع وقطع الشجرة  
 من مكانها غير مانع في النصف الباقى ولو ذهب حقه فربما ان كان  
 لا يمكن نزع الا بضر لا يرجع وان امكن نزع بلا ضرر يرجع وان ذهب  
 له ورقة فكتب فيها لا يرجع لانه يزيد في الثمن وان كانت دفاتر فيها  
 فقرها او دينيات كان يزيد في ثمنه لا يرجع وان نقص يرجع وفي الجدة  
 ذهب لرجل ثم ابتعدا دمه كوهوب له الى يني فلا رجوع للواهب فيه  
 وكذا اذا ذهب له جارية في دار الحرب فاخرجها الى دار الاسلام فلا رجوع  
 فيها انتهى ولو ان مريضا ذهب لرجل جارية فوطئها كوهوب له ثم مات  
 الواهب وعليه دين مستغرق يرد الهبة ويجب على كوهوب له  
 العقر هو المختار ما ذكره في الواقعات الكلام في هبته وموت احد العاقدة  
 يعني حرف هبته ان مات احد المتعاقدين مانع من الرجوع اذا  
 كان بعد التسليم فانه ان مات كوهوب لم ينقل الحكم الى الورثة فصار  
 كما اذا انتقل في حال حياته واذا مات الواهب فوارثه اجب عنه العقد  
 لانه لم يوجب دمه وهو مجرد خيار فلا يورث كحيار شرط بخلاف  
 العيب لما عرف في عمه قبدا بكونه بعد التسليم لانه لو مات احدهما قبل  
 بطلت لعدم الحكم ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض  
 مبطل لها كما لو كانت فان كان المحرم اذن للمسلم في قبضة وقبضه بعد رجوع  
 الى دار الحرب جاز له ان قال الكوارث ما قبضته في حياته وانما قبضه  
 بعد وفاته وقال كوهوب له لو قبضت في حياته والعبد يد الوارث لان  
 القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض وهذه الجملة من النسخ





والعين العوض المضاف اليها اي الهبة اذا قبض اي المضاف الواهب  
العوض يعني يشترط في العوض العقب والافراز لا يتم بغيره فذا قبض  
الواهب العوض يسقط حق الرجوع لان الرجوع كان لدفع الضرر  
الناتج من زوال المالك في حق الحق وقعود ذلك بوصول العوض اليه  
ولما تقدم في الحديث من قوله عالم يشترط عن كونه بان قال خذ هذا  
عوضا عن هبة لا بد لا عن اي عن الهبة او في مقابلتها او جزاها او  
ثوابا او نحو ذلك مما يشترط ان عوض عنها في التوبة واستر بقوله خذ  
هذا الى ان الرطبة كونه عوضا ان يذكر لفظا يعلم الواهب ان عوض  
فاذا دانه لو ذهب لشيئا او تصدق عليه ولم يذكر ان عوض لا يسقط  
الرجوع بل لكل منهما ان يرجع في الهبة كما في الهبة لانه هبة مبتدأة قال  
في التوبة ويشترط في العوض شرائط الهبة من القبض والافراز  
ليس بعوض حقيقة وانما هو تمليك مبتدئ ولهذا يجوز باقيل من هو  
من جنسه في المقدرات وشروط العوض ان لا يكون بعض الموهوب لانه  
حقه كان ثابتا في الكفا اذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه وفيه خلاف  
زفر ولو ذهب للواهب شيئا ولم يذكر ان عوض عنها كان هبة مبتدأة  
فلكل واحد منهما ان يرجع انتهى واليه ان يشترط بقوله المضاف اليها فانه  
يدل على ان الموهوب له ان لم يصف العوض الى الهبة بان اعطاه شيئا  
ولم يقل شيئا مما ذكره من قوله عوضا عن هبة ونحو ذلك لا يكون  
عوضا ولكل واحد منهما الرجوع كما سبقت فان عوضه عن جميع  
الهبة بطل الرجوع في الجميع فلو العوض او اكثر فان عوضه عن بعضها  
فقد الرجوع بما بقي لان المانع التضييق فيقدره كذا في الاختيار  
ولو كانت اي العوض من اجنبية لو وصية يعني يجوز العوض من الاجنبية  
لو كان بغير اذن الموهوب له كما في الهبة وسقط حق الواهب في الرجوع

اذا قبضه لان العوض كسفا طحق فيصح من الاجنبية كبديل للحق والصلح  
عن النكاح عن دم العبد بخلاف ما اذا كان فيه دخول ملك فيه جلا  
يجوز من الاجنبية كما ذكره الزيلعي في الصلح ثم الاجنبية الموهوب لا يرجع على  
الموهوب له وان كان شريكه سواء كان باذنه او لا لان التضييق ليس  
بواجب عليه فصار ملكا لوامره ان يشترط لانساق اذا قال علي اني  
صانع بخلاف المديون اذا امر رجلا ان يفتح دية حيث يرجع عليه  
وان لم يفتح لان الدين واجب عليه فهو كقولك انفق من مالك على  
عجاني او انفق في بناء داري او امر الاسير رجلا ان يشترط ويخلصه او  
ليدفع الفداء او ياخذ منه ما سريرجع وان لم يشترط الرجوع ذكره  
فاضة من الكفا لانه لما لم يصف اي الموهوب له العوض الى  
الهبة بان اعطاه شيئا ولم يقل عوضا عن هبة ونحو ذلك مما ذكرناه  
مفصلا عما فلا عن هذا لكونه بغير تسويد فلكل اي دليل واحد منهما  
ان يرجع فيما ذهب لكونه هبة مبتدأة كما مر في **فرق** وفي الهبة ولا يجوز للا  
ان يعوض عما ذهب للصغير ولو ذهب العبد الناجز ثم عوض فلكل منهما  
الرجوع كذا في المحيط ولا يصح تقويض مسلم عن هبة خرا او خنزيرا  
لما مر انه لا يصح تمليك من المسلم كذا في **من نصراني** الميسر ولو كان  
الموهوب شيئين فبعضه احدى عن الجميع ان كانا في عقد واحد لم يكن  
ذلك عوضا وان كانا في عقدين مختلفين في مجلس او مجلسين فوضعه احدهما  
عن الاخر فهو عوض في ظاهر الرواية لا اختلاف العقد كاختلاف العين و  
دقيق الخطم بصلح عوضا عن كسفة لكونه حاديا باليمن وكذا لو صنف  
ثوبان من الثياب الموهوبة او خالطه اولت بعض السويق ثم عوضه لا  
حق له في الرجوع على الموهوب له لوصول الموهوب ذكره فاضة خات في  
فتاواه ولو عوضه ولو احدى ريتين موهوبتين وجد ذلك الولد



بعد الهبة امتنع الرجوع قبل هذا اذا نوى الصدقة وكذا لا يرجع لو هب  
 للفقير لانه جازع عن الصدقة لانه حرف المال الى عمل الصدقة ولو تصدق على  
 غنى لا يرجع لوجود العوض وهو الثواب لان العود له عن لفظ الهبة الى الصدقة  
 يدل على ان مقصود هبة الثواب كذا في جامع الفتاوى والفتاوى اي حرف ثا  
 الخروج اي خروج الهبة عن ملكه كموهوب له اي بالملكية يبيع او هبة بمعنى  
 حروف ثا اشارة الى ذلك لان الاخراج عن ملكه وتمليك لغيره حصل  
 بتسليم الواهب فلا يمكن من نقض ما تم من جهته ولان تبدل الملك  
 كبذل العين فصار كعين اخرى فلا يرجع فيها ولو هب لملك غير  
 ثم جازع الملك لم يرجع الواهب فيها عند محمد لانه باعها انتقل الى مولا  
 فصار كالشئ نقل الى اجنبى فبطل حق الرجوع وعند ابو يوسف لان  
 يرجع وتماه يعرف في الشيين اطلق في الخروج فبطل ما اذا هب  
 لاشاء درا هم ثم استقرض منه فانه لا يرجع فيها ابدالها صار  
 مستهلكا ودبت على الواهب كذا في فتاوى قاضى خان وسئل ايضا  
 ما اذا هب كموهوب له فانه لا يرجع للواهب الاول الا اذا رجع الشاى  
 فله الواهب الاول الرجوع سواء كان بغيره او بغيره كذا ذكره قاضى  
 خان في فتاواه وعليه بان الرجوع في الهبة فسخ عند الكل فاذا  
 عاد الى الواهب الشاى ملكه عاد بما كان متعلقا به وعلى قول زفر اذا  
 كان الرجوع بغير قضاء لا يكون للواهب الاول ان يرجع لما عرف ان  
 الواهب اذا رجع في جهته فمرض كموهوب لم بغير قضاء يعتبر ذلك من  
 جميع مال كموهوب له او من الشئ في روايات ذكرها سماع في القياس  
 يعتبر من جميع ماله ذكره المحقق ولو تصدق به الشاى على الشاى او باعها  
 منه لم يكن للاول ان يرجع انتهم فاذا دان العبد اذا عادت الى ملكه  
 كموهوب لم يفسخ كان للاول الرجوع وان كان بسبب جديد فلا

كما في معنى وقبضه الخروج بكونه بالملكية يعني ان يكون خروجا عن ملكه من كل وجه  
 ثم فرج عليه بقوله فلو حتى كموهوب له بان كموهوبه او نذر التصديق بها  
 او صارت كمال يبيع الرجوع في هبة عند ابو محمد لعدم الخروج عن ملكه  
 وقال ابو يوسف بائنا خرجت عن ملكه الى الله تعالى فبطل الرجوع  
 فصار كمال لو تصدق به وسلمها ولها انها لم يخرج عن ملكه بالشعير  
 فيصير رجوعه كمال في النصاب الموهوب اذا دجيت فيه الزكاة بخلاف ماله  
 سلمها لم يخرج عن ملكه فاذا صح الرجوع في الشخصية جازت الاضحة  
 عن كموهوب له لان رجوع الواهب فيها بمنزلة هبة كموهوب له الشاى كمدبوحة  
 من الواهب قيد بالتخصيص اذ لو ذبح من غير شخصه يبق حق الرجوع  
 اتفاقا من كحافى كمال في شرع الحجة وذكره في نقله عن المجته اذا رجع  
 عندهما جازت الاضحة قال في هذا المتن والقرآن والوراث  
 في كمنها وان ذهب له ثوبا فجعله كموهوب له صدقة لله وان كان  
 للواهب ان يرجع في قول ابو محمد وعن ابو يوسف ان الواهب لا يرجع  
**فروغ** رجوعه على عبيد دين فوهب مولا لغيره سقط دينه امتناع  
 ان يشت للمولى على عبده دين ثم ان الواهب اذا رجع في العبد قال  
 ابو يوسف يعود الدين حكمي لما كان لان زوال الدين كان حكمي بملك  
 كموهوب له وقد بطل محمد وقال محمد رواية لا يعود لانه لما سقط  
 بالهبة لا يعود لامتناع اعادة الساقط كذا في شرع الحجة وهذه جملة  
 من المعنى والنزاع الزوجية وقت الهبة اي الزوجة وقت الهبة مانعة  
 مما الرجوع لان الحق فيها الصلة الى الاحسان كما في الوراثة بل الرجوع  
 معها يؤدى الى النفقة الواجبة الى الصرفة والمهر في حالة الهبة فله  
 الرجوع لو هب الى امرأة اجنبية يشك ثم كمل اي تزوجها لانها لما كانت  
 اجنبية وقت الهبة علم ان مقصوده موهوب ولم يسل ذلك فانه لا يرجع



فيها لا لودهب اي الزوج لزوجته ثم ابان بعض لا يرجع لودهب لزوجته ثم  
 ابانها اي طلقا بابنا لان الهبة لما كانت في حق قيام الزوجية علم ان  
 مقصوده لم يكن العوض بل الاحسان وفي النصف الزوجان قياس على  
 الرحم المحرم لانها اشمل بالرحم المحرم في قول الفقهاء لان عطية الرجل  
 للمرأة وللرأة للرجل التودد وفي قول عبد بن ابي طالب رضى ليس للزوج  
 رجوع في هبة امرأة واما المرأة فلها الرجوع فيما وهبت لزوجها لانها  
 في مقام الخوف قال لودهب رجل لامرأة هبة ثم تزوجا فله الرجوع في  
 هبته وكذلك المرأة لو كانت وهبت لرجل هبة ثم نكحت فلها الرجوع  
 في هبتها ولودهب رجل لامرأة هبة ثم طلقا فلا رجوع له في هبته و  
 كذلك المرأة لو كانت وهبت لزوجها هبة ثم فارقته فلا رجوع لها  
 في هبتها انتهى قال في البين الاصل فيه ان الزوجية نظير القرابة  
 حتى تجري التوارث بينهما بلا حاجب وترد شهما دمه كلوا احد  
 منهما لآخر فيكون المقصود في هبة كلوا احدهما لآخر الصلة  
 والتودد دون العوض كما في القرابة المحمية وقد حصل فلا يرجع  
 بعد حصول الحق بخلاف الهبة للاجبة لان المقصود فيها العوض  
 على ما بينا فكان له الرجوع عنه فواته والنفاء القرابة فلا رجوع  
 فيما وهب لذي رحم محرم اي من الواهب ولو كان ذميا او مستأثرا  
 كما صرح به في المنع بطلاق الجسود كحديث الحاكم مرفوعا اذا كانت  
 الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وصحتم على شرط الشيخية قال  
 ومعلوم شرط اذا كانت لغير محرم فله الرجوع في هبه حتى على الشافعي  
 لانه تأمل بالمفاهيم وانما وان لم يعتبره لكن صرحوا به في اثرهم  
 على ما رواه عبد الرزاق في مصنفه من وهب هبة لغير ذي رحم  
 فله ان يرجع فيها الا ان يشأب عنها اي بعدة خرج حافظ الزلعي

ولانه قد حصل مقصوده وهو صلة الرحم وفي الرجوع قطعية الرحم  
 فلا يرجع فيها كالعق بالمك في البين وفي المنع وان وهب لمحم بل رحم  
 كاخيه من الرضاع وامرات النساء والربايب او لعبد اخيه  
 او لخير وهو عبد لاجبة رجوع في هبته عنده لان ملك لم يقع فيها  
 للقرين من كل وجه بدليل انه العبد احق بما وهب له اذا احتاج  
 اليه وقال لا رجوع في الادوية فيرجع في الثانية لان ملك يقع للموكل فله  
 الرجوع هو الموكل وله ان الهبة تقع للموكل من وجه وهو ملك الرقبة وللعبد  
 من وجه فهو ملك البعد الا ترى انه احق به ما لم يفضل عن حاجته حتى لو  
 كان مديونا لا ينقل اليه الموكل كما في الاختيار فباعتبار احد الجانبين  
 يلزم فيهما وباعتبار الجانب الاخر لا يلزم فيهما فلا يلزم بان لا يكون  
 العبد والموكل ذارحم محرم من الواهب فلا رجوع للواهب في الهبة  
 اتفاقا على الاجماع لان الهبة لاجبة دفعت تمنع الرجوع كذا في الجسود  
 وفي فتاوى قاضي خان ولودهب لاختيه لاجبة شيئا فقبضته كان  
 له ان يرجع انتهى بعض في نصب الاجبة قال في النصف وهبة الرحم  
 غير محرم والرحم غير الرحم فهما رجوع في قول الفقهاء وفي قول الشيخ  
 لا رجوع في هبة الرحم غير محرم والفريق بين الرحم المحرم والرحم غير  
 المحرم ثمانية اشياء احدها ان الرحم محرم لابنته والثاني في امرأتان  
 فلهن لا تجتمعت والثالث يجوز تخلوة والسفر معها والرابع بحجر الرجل  
 على نفقتها والخامس لا رجوع في هبتها والسادس لا يقطع يدها في  
 سرقة والسابع من ملك ذارحم محرم منه فقد صار حرا والثامن  
 لو كانت لاجد عبد ذارحم محرم صار اوكبارا فانه لا يعرف بينهم  
 في البيع والرحم الغير محرم بخلاف ذلك وقال الشافعي لا رجوع في الهبة  
 الا في هبة الوالد لولده فان له ان يرجع فيها والباء هلك الموكل



فهلان العيب الموهوب مانع من الرجوع لتعذر الرجوع بعد هylan  
 اذ هو غير مضبوط عليه كما في التبيين واليقول فيه اي في دعوى هylan  
 قول الموهوب له يغني فلما ادعى الموهوب له هylan الرهبة صدق في  
 دعواه بلا حلف لانه منكر لوجوب الرد عليه فاستجب المودع كما في التبيين وفيه  
 فان قال الواهب العيب الموهوب هذه مشيرة الى عين من الاعيان  
 حلف المكنز انما ليست هذه لما في خلاصة قال الموهوب لم هلكت  
 فالقول قوله ولا عين عليه فان قال الواهب هي هذه حلف المكنز  
 انما ليست هذه انتهى كما يحلف الواهب ان الواهب ليس باخيه  
 اذا ادعى الا في عليه اذ اخوه وانكر الواهب لانه ادعى بسبب النسب  
 ما لا لزما وكان المقصود اثباته دون النسب ذكره فاحتجحت  
 في فتاواه في باب الاختلاف وفي الزيادة بغنى القول في دعوى الزيادة  
 اي في دعوى الموهوب له زيادة متصلة في الموهوب وانكر الواهب فالقول  
 قول الواهب ان الموهوب له زيادة في يد الموهوب له زيادة متصلة و  
 هو يدعي بطلان حق الرجوع والواهب ينكره فيكون القول له وقال  
 زوال القول قول الموهوب له لان الواهب يدعي حق الرجوع والموهوب  
 له ينكره كذا في سائر النسخ ولوعوض له عن الهبة فاستحق نصف الهبة  
 اي نصف الموهوب يرجع الى الموهوب له على الواهب بنصف العوض  
 ان كان قائما بقيمة ان كان هالكا لانه لم يدفع اليه الا يسلم لم  
 الموهوب له فاذا مات بعضه يرجع عليه بقدره كغيره من المعاضات  
 اعتبارا للجزء بالكل لانه اذا استحق الموهوب له الرجوع بالعوض كله و  
 ان استحق نصف العوض لا يرجع الى الواهب بشئ حتى يرد باقيه  
 اي باق العوض الى الموهوب له ثم يرجع لانه صلى عوضا لعل من الابداء  
 ولا يحقق فظهر في الهبة انه لا عوض الا هو انه يحجر لانه ما استحق

حق

حق في الرجوع الا يسلم له كل العوض ولم يسلم له فله ان يردده فيرجع  
 وقال في الرجوع بنصف الهبة كما في الاول ونما يعرف في التبيين و  
 مراده العوض الذي ليس بشرط واما المشرط فهو ما دلت فتوى المبدل  
 على محله كما في النهاية وان لم يتحقق الكل اي من الهبة او العوض يرجع بالكل  
 فيها بغنى ولو لم يتحقق كل العوض يرجع في كل الهبة ان كانت قائمة لانها  
 من الرجوع قد زال بقيته ان كانت هالكة لان مقصوده من الهبة  
 التودد وقد حصل ويشرط ان لا ترداد العيب الموهوب ولو لم يتحقق  
 العوض وقد زادت الهبة لم يرجع كما في خلاصة ولو لم يتحقق كل الهبة  
 كان للموهوب له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما ويثبت  
 ان كان في كذا في غايه البيان ولوعوض عن نصف اي الهبة  
 فله اي للواهب ان يرجع بما لم يعوض لان حق الرجوع كان في  
 الكل فاذا عوضه عن بعضه امتنع الرجوع في حقه وبقي حقه في الباقي  
 قال في فتح غايه ما فيه انه يلزم منه الهبة في الشيء لكنه طار فلا يجره  
 كما قدمنا ونقل في البحث عن سائر المقدرين ان العوض المانع من الرجوع  
 هو المشرط في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا قال ولم ار من صرح  
 به غيره وفروع المسئلة في هذا الباب مطلقة عن هذا الشرط منها ما  
 قدمناه من ان دقيق الخطه يجعل عوضا عنها ومنها ما تقدم من  
 انه لو عوضه ولما جازين موهوبين وجد بعد الهبة فانه  
 يمنع من الرجوع وتوضيح انهم جعلوا العوض المانع على قسمين  
 قسم بغير شرط وحكمه انه هبة محضة حتى لا يصح في هبة فيكون بمنزلة  
 القسمة ولا يثبت لها ملء قبل القبض والكل واحد منهما ان  
 يمنع من التسليم وبعد التقاض يثبت حكم البيع فلا يكون لاحد  
 ان يرجع على صاحبه بمائة بده ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا



وقسم بشرط العوض وحكمه ان لا يشهد بشبه الهبة وشبه البيع بالبيع  
 فيقرره وعلى ما في الجني لا يكون التعويض المانع من الرجوع سواء قسم  
 واحد وهو كسر وط والدفع اعلم انتهى بالحق ولو خسر في نصفها ان نصف  
 الهبة عن ملكه اي عن ملكه هو هوب لم يبيع اذ هبتا او غيرهما فله اي اللوا هب  
 ان يرجع بما لم يخرجه اي عن ملكه هو هوب له فلو باع له هو هوب لم ينصف الهبة  
 رجع اللوا هب بما بقي لان مانع من الرجوع وجد في البعض فيمنع بقدره  
 فلا يبيع الرجوع اي في الهبة من الهبة الا بشرط ان يترضا فيها او حكم  
 قاض او يحكم حكم لان ملكه هو هوب له ثابت في العدة فلا يخرجه عنها  
 ملكه الا بالرضا او بالقضاء ولا يخرجه في بيع العتمة وفي اصله  
 وهو في عدم حصول مقصوده ووجوده خفاء لا يحتمل ان يكون  
 غرضه العوض الذي يشترط له حق الرجوع ويحتمل ان يكون غرضه  
 الثواب في الآخرة اذ اظهر رجوعه ورجوعه فلا يكون له الرجوع  
 على هذا التقدير فلا بد من العضم بالقضاء او الرضا فما لم يقض  
 التراضي او يفسخها بالرضا ملكه هو هوب له ثابت في العدة وندج  
 على هذا بقوله فلو اعترف هو هوب لم اي العدة هو هوب بعد الرجوع  
 قبل القضاء والتسليم في تنفيذ نفسه من عتق وبيع وغير ذلك  
 وله ان بعد مراعاة الحكم في من نفذ اي عتقه لانه لا يرد عن  
 ملكه الا بالقضاء ولو منع اي هو هوب له هو هوب عن اللوا هب ملكه  
 اي هو هوب له هو هوب له لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا لو هلك بعد  
 القضاء قبل المانع لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمان القوض  
 عليه فلا ينقلب مضمونا بالاستئثار عليه وان منع بعد القضاء  
 ضم له جود التعدي منه كذا في منعه وهما الرجوع في واحد هب  
 اي مع القضاء والرضا في منعه الاصل لا هبة من هو هوب له

يعني

يعني اللوا هب فلا يشترط قبضه اي قبض اللوا هب لان القبض انما  
 يعتبر انتقال الملك لانه عود الملك القديم في منعه وقال في الرجوع  
 بالتراضي عقد جديد فيجعل بمنزلة الهبة مبتدئة لان الملك عاد اليه  
 بتراضيها فاشبه الرد بالعيب ولذا لورده في مرض موته برضاه  
 يعتبر من الثلث واما ان عقد الهبة انعقد موجبا حق الفسخ للوا هب  
 وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالعقدان العقد وقع  
 غير لازم فان رجع اليه عين ملكه كالعارية فيكون فسخا في  
 حق الكفر فلا يمكن ان يجعل هبة مبتدئة ولهذا لا يشترط فيه قبض  
 اللوا هب اي الرجوع في منعه اي في البيع بان ذهب عبد الرجعية  
 ثم رجع في صحيح نصيب احدهما بخلاف الرد في العيب بعد القبض  
 لان حقه فيه وصف السلامة لانه الفسخ ولهذا لو زال البيع امتنع  
 الرد لو حصل حقه اليه لانه اذا لم يكن سليما فان رضاه فرجع بالعوض  
 ولم يرد منه فسخ العقد ضرورة من غير ان يشترط حقه في الفسخ فاذا  
 لم يكن له حقه في الفسخ لم يجر مستوفيا حقه فيكون ملكا مبتدئا ضرورة  
 خبر انه اذا حكم القاضي بالرد عند مجرى عن تسليم حقه جعلناه  
 فسخا لعدم ولايته ولا كذا لهما قدان لانها لا ولاية لهما الا  
 على انفسهما وانما اعتبر رده في مرض من الثلث لا حق الورثة تعلق  
 بجميع ماله فلا يقدر ان يبطله باختياره وان ابطله رد عليه كيف  
 ما كان لهما في ذلك فبما ساء لا يرد ذكره ابن سماعه كذا في  
 في الشبهة قال في منعه اعلم ان مرادهم بالفسخ من الاصل هو ان  
 لا يترتب على العقد الرضا المستقبلي بان يبطل شره من كل وجه  
 من غير الاعاد الزوال لم يفسد المتولدة الى ملك اللوا هب برجوعه  
 ويحرم انتفاع منعه بالبيع قبل الرد وبرد بغير بقاء وليس



كذلك كذا في جامع الفصول في ولو ذهب الدين لابن المديون  
 الصغير لم يجز لانه غير مقبول انتهى وان تلف الموهوب فاستحق  
 بغير اذاهلك الموهوب في يد الموهوب لم يظهر مستحق فصح  
 الموهوب لم يقيمته المستحق لملكه عنده لا يرجع الى الموهوب لم  
 على اهبه اي بما ضمنه لان الهبة عقد بشرط فلا يشترط فيه السلامة  
 ولا يثبت لها الغرور قيد الهبة لان عقد المعاوضة يثبت بها الغرور  
 فللمعنى الرجوع على بايعه وكذا يكون للملك عقد يكون للدافع كالوديعة  
 والاجارة اذا هلكت الوديعة والعقد المستأجرة ثم جاء رجل كاشف  
 الوديعة او المستأجرة منه المودع والمشتاخرات المودع والمستأجر  
 يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا كرامة كان في معاشها وانما صلات  
 الغرور يرجع باحد الامر او ما بعده معاوضة او بعقد يكتسب  
 فيه نفع للدافع والاعارة كالهبة ههنا لان قبض المستعير كان  
 لنفسه ذكره في فتاوى قاض خان في فصل الغرور من البيوع وفي  
 فتاوى العارضي بعد ان ذكر اذا اخبرته انها حرة ففروجا على ذلك  
 قولت ولانتم استحققتاها فانه يقتضيها وبالولد للمستهة الا  
 ان يقيم الزوج بيته انه تزوجها على انها حرة قال فله كانت  
 لتزولها على جهته او صدقة او ثراء صحيح او فاسد او كورة ثناء  
 الغرور وتمايم بشرطه انتهى والهبة بشرط العوض بان قال ذهبت  
 لك على ان تقرضني هذا العوب ملكا هبة ابتداء فشرط العوض  
 في العوضين ومنها البيوع واحدها اي في العوض ادهو هوب وبطل  
 العوض بالبيوع فيما يحتمل القسمة في الكسب وبيع اشتراها يعني  
 اعتبر حكم البيع بعد القبض حتى لو تقاضا صحيح العقد وصار حكم  
 البيع فثبتت الكسفة فتؤخذ بالشفقة في العقار لا شتما لها

على

شرائع  
 س

على جهتين فيبيع بينهما ما امكن عملا بالشريعة وقد امكن لان  
 الهبة من حكمها تأخير المالك الى القبض وقد يراعى عن البيع  
 الثاني والبيع من حكم اللزوم وقد يقبض الهبة لانه بالقبض  
 جمعنا بينهما كذا في المنع وخيار العيب عقد على الشفعة والشرط  
 اي ويثبت خيار الشرط وخيار الرقبة لكل منهما اي لكل من الواهب  
 الموهوب لم يفرد بالعيب وخيار الرقبة وقول زفر والشافعي بيع  
 ابتداء وانتهاء حتى يثبت له المالك مجرد العقد ولا يبطل البيوع لان هذا  
 التصرف معاوضة وان كان شرعا لفظا والعبرة في العقد للمعاوضة  
 ما ذكرنا انه اشتمل على جهتين وفي الحقايق وصورة ان يقول ويثبت  
 بكذا فهو بيع اجماعا كذا في غاية البيان وقا حره انه بيع ابتداء  
 وانتهاء كذا في المنع قال في الاختيار والهبة بشرط العوض يراعى فيها  
 حكم الهبة قبل القبض فلا يبيع في ملكه وحكم البيع بعده رعاية  
 اللفظ والمعنى فصورته ان يهب عبدا على ان يعوض عنه ثوبا لكل  
 واحد منهما الامتناع ما لم يتشقا بغيره في الهبة فاذا تبصرا  
 صارت لله البيع يرد ان بالعيب وتجب الشفعة وان يمتنع  
 ما في يد احدهما رجوع بعضه ان كان قائما وبقيته ان كان  
 هالكا انتهى وفي فتاوى قاض خان المكره على الهبة بشرط  
 العوض اذا باع مكرها والمكره بالبيع اذا وهب بشرط العوض  
 لان مكرها فيه والاكراه باحدهما يكون اكراه بالآخر قال  
 في المنع بعد نقده هكذا والظان في هذه المسئلة تكون الهبة بشرط  
 العوض بيع ابتداء وانتهاء وقد حرج به في الفتاوى الظهيرية و  
 قال الناطق في الجمع بينهما ونفي عملا ونقصا في بيعهما مجرد من  
 الوقف ومالا يجوز وذهب الواقف الارض الى شرط التبدل به ولم



بشرط عوضا لم يجر وان شرط عوضا فهو كالبيع انتهى وفي الجميع  
 واجاز محمد هبة الاب مال ابنه الصغير بشرط عوضا وقيمة  
 وقال يجوز فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير وقيدنا  
 العوض بكونه معينا لانه اذا كان العوض المشروط مجهولا لا يكون  
 هبة ابتداء وانتهى بطلان الشرط له مخرجوا به **خروج** وهب  
 على انه باختيار جازت الهبة وبطل الخيارات تصدق الموهوب له على الواجب  
 بصدقة او كذا او اخره فقال هذا عوض هبة جاز وهب المكنونه  
 بذوقها حتى فسد الكمال ثم رجع في الهبة بعود النكاح كذا في فتاوى  
 الصفي وفي السراجية علم الموهوب النكاح ان كان كذا فاسلم  
 في يده صح الرجوع قبض الهبة وتصديقها على غيره فللواهب الرجوع  
 قبل التسليم الى المتصدق عليه وضع خشب في المسجد او علق قندلا  
 له الرجوع وعلق حبلا للفتن بل لا رجل اعتد لولده شيئا او لتلميذه  
 ثم اراد ان يدفعه الى ولده الاخر او لتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا  
 بين وقت الاختيار عارية الرجوع في الهبة في مرض الموت يعتبر  
 من جميع احوال رواية ومن التمس في رواية انتهى كذا في مجمع وفي جامع  
 الفتاوى ولو نقله الموهوب له من مكان الى مكان بالكره حتى  
 زاد قيمته يرجع عند ابيه يؤخذ ولا يرجع عندهما ولو نقل المتصدق  
 ينقطع حق الرجوع ولو منع القاضى الرد الزيادة ثم زالت عاده  
 للواهب حق الرجوع كما لو وهب لآخر ثم رجع فللاول  
 ان يرجع بخلاف ما لو باع الموهوب له الموهوب من اخر فرده  
 من غير عيب ليس للواهب ان يرجع وكذا لو باع ثم اقال وفي  
 الفخر لو جاء صبي بالكوثر من ماء مباح لا يحل لابويه ان يشربا  
 منه اذا كانا غنيين لان الماء صار مملوكا ولا يحل لهما ان

بالا

بالكل من ماله بغير حاجة انتهى وفي خزانة الفتاوى قال الواجب  
 استغنى حتى في الرجوع لا يسقط حقه ولو وهب لرجل درهم  
 فعوضه فهو هوب لم درهمين من تلك الدراهم لم يكن عوضا عنده  
 خلافا للزفر قال في المتفرقات اذا وهب ابنه من رجل كان نكاحا  
 ولو وهب امراته نفسها كان طلاقا ولو وهب عبده من نفسه  
 كان عتقا ولو قال لاخر هب لي هذا العبد فقال له هبت تحت الهبة  
 وان لم يقل الا امر قبلت الهبة العايدة مضمونة بوعود القبض وفي  
 كبرى الهبة العايدة لا تعيد للموكل رجل احد فقال له الفخر هي للرجل  
 لا يجوز ان يكون قبله كلام يستدل به على انه هبة ولو قال وهبت  
 لك فرجيا فهي هبة انتهى وفي الاسرار اذا لم يكن العوض مشروطا  
 في العقد واستحق بعض العوض لا يرجع في الهبة وان كان مشروطا  
 فيه وقد استحق بعضه يرجع بقدر ما استحق كذا في فرائد الآراء وفي  
 البرازية حيث لم يطل مملوكا وصيه دين فوهب الوصي عبدا للوصي  
 ثم اراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع منه  
 وان استحق العوض فقد زادت الهبة لم يرجع انتهى وفي كافي  
 رجل وهب احد لرجل وسلمها اليه وعليها صاع حلى وشيا باجازه  
 الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب المحلى للواهب للموهوب له  
 والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة فان كان الثوب الذي عليها  
 ما يستعمر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له ولو وهب المحلى له  
 الموهوب له لا لان المحلى والثوب ما دام على تجارية يكون ثوبا للتجارة  
 مستغلا بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخطه وخوات الحرام الا  
 ان يشترعه ويدفع واذا وهب العبد المدبوع من صاحب دينه  
 بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطية فهو هبة لولي الجناية



بطلت الجناية ويكفون الواهب ان يرجع في هبته لثبوتها واذا رجع  
 مولى العبد في هبته العبد لا يعود الدين والجناية في قول محمد ورواية عن  
 ابي حنيفة وفي القياس لا يرجع في الهبة وهو رواية الحسن والمعلّى  
 عن ابي يوسف وهو مذهب عن محمد في الاستحسان يصح رجوعه ولو وهب  
 الامّة من زوج بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه  
 ولا يعود النكاح لما لا يعود الدين والجناية وعلى قول ابي يوسف اذا  
 رجع كونه في الهبة يعود الدين والجناية ابو يوسف قول محمد وقال ابي حنيفة  
 لو كان على العبد دين لصغير فوهب كونه عبده استغنى عن الصغير  
 فقبل الوصى وقبض يسقط الدين فان رجع الى الواهب في الهبة بعد  
 ذلك لو قلنا بان لا يعود الدين كان يقول الوصى الهبة ضار على الصغير  
 فانه لا يملك ذلك واما مسألة النكاح ففيها روايتان عن ابي يوسف  
 في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح رجوعه بطل النكاح كونه  
 له بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان لهم التراب قد زال وصار  
 جسا اخر رجوعه بطل لرجل ثوبا فسلم اليه ثم اخذ منه فاستردك  
 منه الواهب قيمة الثوب الموهوب لان الرجوع في الهبة لا يكون  
 الا بقضاء او رضا وكل شيء لا يفسخ التعاظم اذا دفع اليه كان الرجوع  
 فيها بمنزلة الهبة المستقلة في لو تصدق على رجل بدينار ثم استقال  
 اتمصدق عليه فاقاله لم يجر حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا  
 اذا وهب لذي رحم محرّم وكل شيء يفسخ التعاظم لو اختلف فاقاله  
 الموهوب له فله ذلك من مال الواهب وان لم يقبضه وتماه  
 ينظر ثم **فصل** في بيان احكام مسائل متفرقة ومن وهب امة  
 الاصلها او على ان يردّها اي الموهوب يجزيه عليه اي على الواهب  
 او على ان يعتقها او يستولدها صح في الهبة وبطل الاستثناء اي في

الصورة الاولى وبطل الشرط اي في الصورة الباقية مما سيأتي وجهه وكذا  
 الحكم لو وهب دارا على ان يرد اي الموهوب لم عليه اي على الواهب  
 بعضه اي شيئا من الدار او على ان يعوضه اي الموهوب له الواهب شيئا  
 اي من الدار كالسكنى والربع اما صح الهبة فلا شرط بالشرط الفاسدة  
 الفاسدة واما بطلان الاستثناء فلا ان الاستثناء لا يعمل الا في المحل الذي يعمل فيه  
 العقد فاذا لم يعمل عقد الهبة على ما في البطلان كونه وصفا لم يكن عملا للاستثناء  
 فلا يصح الاستثناء لكان شرطه فاسدا واما بطلان الشرط فالحق الفقه موجب  
 العقد وهو ثبوت كماله مطلقا كما في سرعة الوفاة قاله الهنفي وهذا بالاجماع  
 الا رواية عن احمد يفسد بالشرط وذلك ان الشرط يعمل في عقد كماله وصفا  
 لا التبرعات وكذا الاستثناء فلا ينصرف لفظ لا يعمل فيما يتناول اللفظ  
 والمحل لم يدخل تحت اللفظ وهو وصف للجماعة العقد لا يرد على الاوصاف  
 مقصودا فكان يتعاليها فلا يصح لثبوتها بخلاف الوصية يجوز في الام  
 دون المحل وفي المحل دون الام لان بابا اوسع انتفى اعلم ان استثناء كل  
 على ثلاثة اقسام قسم منها ما يجوز فيه اصل العقد وبطل الاستثناء وقسم  
 منها ما يبطل منها فيه جميعا وقسم منها ما يصح فيه جميعا فالاول  
 ما نحن فيه من الهبة والنكاح والتخليع والصلح عن دم العبد لانها بطل  
 بالشرط الفاسدة والثاني البيع والاجارة والرهن لانها بطل بالشرط  
 الفاسدة والثالث الوصية وقد ذكرنا حكمها واعترض الزيلعي على قولهم  
 او يعوضه شيئا منها بان مراد اتم الهبة العوض فخر بالشرط جائز  
 فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد ان يعوضه عن شيئا من  
 العبد الموهوب فهو تكرار محض لان ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا  
 منها قال ملا خسر اقول تختار الشق الاول وقوله دهى والشرط  
 جائز ان يمنع وانما يجوز اذا كانت العوض معلوما كما عرف من المباحث



السابقة وصرح به بعض شراح الهداية ولكن الحال في الصدقة انتهى  
قلت وقد سبق الى هذا جواب صدر الشريعة ومن ثم قيد في المختصر  
العوذ لكونه معينا وهو قيد لازم اخذ به المحققين لعل صاحب الكنز  
غيره من اصحاب الممنون وقد قيد به في المنع في الممنون والشرح قال في العناية  
ولا يتوهم التكرار في قوله على ان يرد شيئا منا او يعوضه لان الرد  
عليه لا يستلزم كونه عوضا فان كونه عوضا انما هو بالغ ط تقدم  
ذكرها وانما يطرأ الشرط لانها فاسدة لم ينفذ مقتضى العقد لان مقتضاها  
يكون ممكنا مطلقا بلا توقيت فاذا شرط عليه الرد او الاعتاق او غير  
ذلك يقيدها والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد انتهى وفي التنقيح  
الهبة على وجهين احدهما على شرط والاخر على غير شرط والحق على  
غير شرط فهي صحيحة جائزة والحق على الشرط والهبة ايضا جائزة  
صحيحة والشرط باطل كل شرط كان الا شرط العوض انتهى وفي خلاصة  
في البيع بشرط تعليق الهبة بالشرط باطل ان ذكر كلمة ان وان ذكر  
بكلمة على ان كان ملايما بان قال وهبت له هذا على ان تعوضني كذا صحته  
الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفا صحته الهبة وبطل الشرط انتهى  
وفي فتاوى قاضي خان من فصل جنس مسائل لا يصح الشرط مخالفا صحة الهبة  
وبطل الشرط انتهى ذكر ابن رستم في الفتاوى دار رجل قال لا خير اعزني  
جنوا القدر او ثوبك على ان انا ضاع فانما ضاع من قال يلحق هذا الشرط  
ولا يكون ضاعا من ادعى ابو يوسف في النواذر رجل دفع دجاجة الى رجل  
يقطعها باجر فقال له لا ضمان عليك ان تسرقها فكسرها قال ان كان  
ملكها ربحا يسلم يلقض ضا منا وان كان لا يسلم لا ضمان فيبطل  
الشرط ومن اراد رجل ان يجر دابة فقال له ضا جيرا لا تذاجرها فان  
له ان يذاجرها ولورهن عند ان فقال له لم يرهن للراهن اخذ

على انه ان ضاع ضاع بغير رهن فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط  
باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد بن دفع الى قصار يكتفون بالبعث  
فقال لا تضمن من يدك حتى تضع منه كس تضمنه فليس ذلك بشيء ولا  
يضمن وعن ابي يوسف رجل عند انسان عبدا بالغ درهم وقيمة الفان  
على ان يمرت من يضمن الفضل اذا هلك او اشترط لمرته ان لو مات العبد  
لا يبطل دينه كان الرهن فاسدا وذكر في الجبل رجل اجر دار وامر المستاجر  
ان ينفق الاجر على الدار وشرط ان يكون ينفق له القول في الاتفاق كان  
الشرط باطلا ولا يغير قوله قال وثنا في هذا تأني في كتاب الودعة والعارية  
ان شاء الله تعالى وقد ذكرهما في فتاواه بعد الهبة وقيل فيه روايات وتما  
في قاضي خان وسند ذكر بعض ما يتعلق بهذا في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى  
ولود بر الحبل اي ما في بطن الجارية ثم وهبها الى الجارية فانهية باطله  
لان المهر مملوك للواهب وان حصل بالام اتصال خلقة فيمنع صحة  
القبض كالملك في المهر فيتم القبض بجملة ما لو اعتق اي حمل الامة  
ثم وهبها الى الامة حيث هي الهبة لانه لم ينفك الجنتين على ملك الواهب بخروج  
عنه بالاعتاق فلم يكن هبة ملك فيكون جائزة وان شئت الاستثناء  
في امكان تجوز الهبة يعني ان الاعتاق يزيل الملك فلا يصير كموهب  
بعد اعتاق الولد من قبيل بغير الهبة فيجوز له ان يلوذ به لرجل دار اخيه  
ابن الواهب قصار استثناء الولد على ثلاثة اقسام في قسم باستثناء  
الولد يفسد التصرف وهو ايسر والاجارة والرهن لان استثناء الولد  
بمقتضى الشرط فاسد وهذه التصرفات بمنزلة الشرط الفاسد وفي قسم يجوز  
التصرف فيه وفيه وجهين يشترط فيملك الواهب لما اذا وهب بكونه  
وفيه قسم الواهب وذلك لاجتماع كونه ملكا في الحقيقة انتهى وفي قاضي خان  
رجل وهب دار اخيه متاعا وهب المداير متاعا جميعا وحتى يبيع الكل و



والموهوب له ثم استحق كمتاع بعيت الهبة جائزة في الدار لان المال كان  
في يده فعلم التسليم فهو كما استعار دارا وعجب متاع رجل ووضع في  
الدار ثم ان الموهوب ذهب الدار منه حتى الهبة لان المتاع والدار كان  
في يده وكذا لو ادعه كمتاع والدار ثم ذهب الدار تحت الهبة فان  
هناك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق كمتاع كان له ان يضمن  
الموهوب له جعل كموهوب له غاصبا حنا من المتاع بحجر التخليق لا انتقال  
يد الموهوب الى كموهوب وكذا لو ذهب جوالقه بما فيه من المتاع وخال  
بين المال ثم استحق كجوالقه تحت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا  
في دار وخال بينه وبينه كمتاع ثم ذهب الدار تحت الهبة ولو ذهب الدار  
وفيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيه ثم ذهب كمتاع جازت الهبة  
في متاع دون الدار لانه حين سلم الدار اذ لا يحكم بهت لم يصح تسليم فاذا  
ذهب كمتاع بعد ذلك كانت الدار شغولة بمتاع الواهب ففخت هبة  
المتاع ولو ذهب كمتاع اولا وسلم كمتاع ثم وهبت الدار تحت الهبة  
فيها جميعا وقال قيل هذا رجل وذهب لاحدا من جن غنم وامره  
بقبضه اذا وصفت لم تصح وان قبض بعد الوضع لانها هبة للمهدوم  
وكذا الرهن في السهم والزيت في الزيتون ودقيق الحنطة قبل  
الطحن انتهى ومن قال لمديونة اذا جاء غدا فلدي كذا اي قال فان  
برئ منه اي الذي له عليه او قال ان اديت اتي تصف اتي نصف  
الدية فالباي لك او قال فان برئ منه اي من ماله فهو اي الابراء  
المذكور باطل لانه تعليق بشرط محض والتعليق الصريح في الابراء لا يصح  
بشروط تعليق الابراء عن الدين بشرط كائن فانه صحيح كما في المصحح و  
لوقال لمديونة ان كان لي عليك دين ابرأك منه وله عليه دين  
صح الابراء لانه تعليق بشرط كائن فيكون تبيخا ذكره في المصحح ثم قال

قال

قال شيخنا في شرح الكفر وخرج قاض خان على كون البراءة لا تصح تعليقا  
ما لو قال لمديونة ان مت بضم التاء انت بري من الدين الذي لي  
عليك جاز ويكون وصيته ولو قال لمديونة ان لم تقض مالي عليك حتى تموت  
فانت في حل فهو باطل بخلاف ما اذا قال اذ امت فانت في حل كذا وصيته  
انتهى فقلت الذي وقعت عليه من فتاوى قاض خان من آخر فصل هبة  
امراة مهرها من الزوجه لفظه رجل قال لمديونة ان لم تقض مالي عليك حتى  
تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتل التعليق ولو قال  
رب الدين اذ امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصيته ولو قال  
لزوجها امريضا ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهر من او  
قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه غايطة وتعليق ولو  
قال الطالب لمديونة اذ امت فانت بري من الدين الذي عليك لانه جاز  
ويكون وصيته من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فانت بري من  
ذلك الدين لا يبرأ وهو غايطة كقوله ان دخلت الدار فانت بري من  
ماله عليك لا يبرأ ولو قال كبريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا  
فمهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهر من فانت من ذلك  
المرض كان مهرها على زوجها لان هذه غايطة فلا تصح انتهى وفي  
الشفعة الهبة على وجه واحد هما في الدين والاخر في الدين فالدن في  
الدين فعلى خمسة اوجه احدها ان يكون لرجل على رجل دين فيقول الدان  
للمديون وهبته لك فقال الحسن بن زياد ان قيل فمجهله ذلك صح و  
الا قد بطل وقال ابو يوسف وابو عبد الله هي جائزة الا ان يردّها عليه  
فيستحل ولا رجوع في هذه الهبة لان عينها قد هلك وهو اراء في الاصل  
واشترط ان يقول لرجل اخر وهبت لك ديني الذي على هذا الغريم فيقول  
قد قبلت فان ذلك لا يجوز وذهب الآا ياخره بقبضه فقبض في جائز





والثالث ان يكون لرجل اخرون حيث لك دين الذي على هذا الموضع فيقول  
قد قبلت فان ذلك الجوز وهو باطل الا ان ياتر به بعضه فيقتضيه في جاز  
على رجل دين فيكون له بذلك الدين كفيلا فوجب صاحب الدرر من الكفيل  
فيما ذكرناه قد استوفاه من الكفيل ثم يرجع الكفيل على الغريم بذلك  
والرابع ان يقول للمديون وحيته منك فيقول المديون لا اريد فلا يكون  
ولا ينحط عنه والخامس ان يقول رب الدين للمديون اذا كان غدا  
فهو لك فهذا باطل لا يجوز واما العين فهو على خمسة اوجه ايضا احدها  
هبة الصغير للكبير وهبة الكبير للصغير والثاني هبة الجنون للعقل  
والثالث هبة العبد للرب والرابع هبة المريض للصحيح وهبة  
الصحيح للمريض والخامس هبة المسلم للكافر وهبة الكافر للمسلم انتهى  
وقد مر احكام الاربعة في اثناء الكلام في تفسير المقام واما هبة  
مريض للصحيح جائزة اذا كانت بحرية من الثلث وان لم يخرج  
من الثلث فهي باقية وان كان الصحيح وارثا للواهب فلا يصح لانها  
يكون في وصيته ولا وصية للوارث وبعض ما يتعلق بهبة المريض ياتي  
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى الوهاب وبذكر لك ههنا ما لم يحتج  
اليها استدراجا لكثرة وقوعها وقلنا ان كنت المشهورة عنها قال  
في جامع الفتاوى رجل على اخدين فاشتراه فمعه ظلم فمات صاحب  
الدين فكيف فيه قال اكثر من ان يكون للاول حق كخصومة بسبب الدين  
وقد انتقل الدين الى الورثة وقال بعض المتأخرين بان خصومة الاول وان  
ادى الى الوارث او ابراء الوارث ولكن المختار ان الدين للوارث و  
للاول كخصومة الظلم المانع لانه الدين اذا انتقل الى الورثة ولو قطع  
مال الناس ظلمنا فلا فضل لصاحب المال ان يحتل له لانه لو اراد ان يترك  
الدين فانتفعه كان مكتسبا ثوابا عظيم فكذلك اذا انتفعه من ثمار الاخرة

وفي الغيبة لرجله دين على اخر لا يقدر على استيفائه كان ابراءه خيرا من  
ان يدعه الى الاخرة لان فيه واحدا في الاخرة بواحدة في الدنيا بواحدة  
بواحدة اذا سرق شيئا من ابي فمات ابوه وهو وارث لم يؤخذ به في الاخرة  
واثمة في السرقه اما عدمه فمما اخذت فلان الدين انتقل اليه واما الاثم بالسرقه  
فلا يترتب على ابي المورث كذا في البزار وايضا ذكر فيه لوقال حلقه من كل حق  
هو لا على دفعه برى عنه ابي يوسف فيما علم وفيما لم يعلم وعليه الفتوى اذا ابراء  
عن حقوق الممولى جائزة عندنا بعض ادبونه رجل مات وعليه دين قد  
نسبه ابنا فخذ به يوم القيمة فهذا على وجهه اما ان كان الدين ما جهته  
التمارة او من جرته الغصب في الوجه الاول يرجي ان لا يؤخذ به لانه ناس وقد  
رفع السيات بالحديث وفي الوجه الثاني يؤخذ لان اوله جافيا رجلا  
وترك عينا غصبا في ايدي الناس ولم يصل الورثة الى تلك العين لمن يكون  
الثواب على الاخرة فالقياس ان يكون للورثة لانه مأمورون في الاحتيا  
ان تولى تلك العدة قبل الموت فالثواب له وان تولى بعد الموت فالثواب للوارث  
لان في الوجه الاول لم يجر الارق وفي الوجه الثاني جرى لانه قائم وقت الموت  
رجل له على اخدين فبلغ ان المديون قد مات فقال لجنسه فحل او قال  
وهيته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان ياخذ منه شيئا لانه هبة منه  
بغير شرط انتهى وهكذا ذكره قاضي خات في فتاواه في آخر كتاب  
الغصب وفيه ذكر ايضا رجلا على الناس ديون وهم غيب عنه فقال  
من كان له عليه شيء فهو في حذر الناطق فيه خلاف فقال قال  
محمد له ان ياخذهم بماله عليهم وقال ابو يوسف هو جائز وهو في حذر اذا  
كان عليهم دين اما اذا كان ثوب قائم في يد رجل او عبد قائم في يده فلم  
ان ياخذ منه ولا يدين الذي في يده في حرمته ولو كان له على اخر حق فابراه  
على انه باختيار سيجم الابرار وبلختيار لان الابرار في كونه عتلي دون



الهيئة ولو ذهب عينا على انه بالخيار رحت الهيئة وبطلت كذا قال ابراهيم اولى  
ولو قال ابراهيم جميع غرامه لم يكن ذلك براءة اذا لم ينص اقوام معينة  
ولو قال قبيلة فلان فان كانوا لا يحصون فهو كذا وان كانوا يحصون  
فابراءة جائزة وكذلك الاقرار ولو قال كل غريم له فهو حل قال ابن مقبل  
لا يبرأ غرامة في قول علمائنا وكذا لو قال ليس لي بالبري شي من جاء من  
القد وادعى ان هذه الدار له منذ عشرة سنين وهي بالبري كان ذلك  
في قول علمائنا قال ابن مقبل وما عندي في المستثنى جميعا يبرأ من غرامة  
ولا يسمع دعواه ولو قال مالي بالكوفة دار او قال مالي على احد بالكوفة مال  
ثم ادعى دارا بالكوفة او حقا قبل رجل يسمع دعواه رجل قال لا خير جعلتكم في  
حل في الدنيا او قال جعلتكم حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدار سن  
في الساعة ولو قال لا اخاكم او قال لا اطلبكم مالي قبلكم فهذا ليس بشيء  
وحقه على حاله رجل قال اذا تنازل فلان من غير ان يعلم باحاطة قال  
نصير يجوز ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان تنازل من مالي فهو  
له حلال قال محمد بن مسلمة لا يجوز ومن تنازل ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام  
هو جائز فابونصر جعل هذا باحاطة والابا حقه للجمهور جائزة ومحمد بن مسلمة  
جعل ابراهيم ما تنازله والابراهم للجمهور لبط والغنى على قول ابي نصر  
ولو قال لا خير جميع ما اكل من مالي فقد ابراهيم العجيج انه يبرأ رجل قال لا خير  
انت في حل مما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت حل له الاكل ولا يخل  
له الاخذ والاعطى لان ابا حقه الحكم للجمهور جائز فان من قدم مائة  
بنة قوم حل لهم الاكل منها وتلك الجوز لبا طر رجل قال لا ذنت للناس  
في تركيبي فانه اخذ شيك ففهمه قبل الناس واخذوا منه ذلك فهو لهم  
لان هذا ابا حقه رجل قال لا خير ادخلكم من وخدم من العنب فدان ياخذ

فدان ياخذ من العنب مقدار ما يتبع به انسان واحد لان هذا اذن  
بقدر ما يتبع به اليه في حال رجل اراد ان يوكلي غيره في املكه فقال الوكيل ان  
او ادخلت فيرا لا امن من ان اتنازل شيك من مالي فقال الموكل انت في حل  
من تنازلك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل فيرا لم ان يتنازل من مالي  
من مالي كذا وكذا وبالدراهم ما لا بد منه اما ان يقصد فياخذ من  
مالي جملة مائة او جميع درهمي فليس له ذلك والعلم انتهى ما في كتاب  
العنب وذكر في اول كتاب الهيئة رجل قال لا حراسته في حل من مالي هي  
اصبت فخذ مني ما شئت عن ابي يوسف ان هذا على الدراهم والدنانير  
خاصة ولو اخذ من ارضه فأكتمه او لوزة او حب بقره او غنمه فلا يجوز  
ذلك رجل دفع الى رجل صكها فقال هذا لاني ائتمنته او دفع اليه شاة وقال هذه  
لاني ائتمنته فدان يشر ببنها وبالي الحكم وكذا لو اعطاه درهمه وقال  
هذا لك فخذ وكذا الدينار وما يوكلي ويكسب ولو وضع شرا ببيع قوم  
وقال خذوه من اخذوه فهو له ولو شره ووقع في حجر رجل او كفه في وقع  
فيه فهو له الدراهم ممنوعة في هذا بمنزلة السكر ولو وقع في فخذوه الاخر  
السكر او الدراهم على راس رجل ثم سقط من راسه هذا اذا لم يمسك به  
فاخذوا الاخر كان لثان ولو اخذ رجل ببيده او زبله لاذله والما اذا  
ثم سقط منه فخذوا الاخر فهو لاول انتهى وفيما بسط لذلك  
من مسائل الابا حقه والتسبب ورمى شوب ما لا يبيع  
تركها خوفا من الاطباء الممل وبعض ما يتعلق بهذا يأتي في آخر  
الكتاب ان كان الدراج والعري وهي هبة سمي مدة عمر موهوب لم  
او الواهب بشرط ان يعود اليه اذ لم ورثته اذا مات موهوب لم كذا  
في شرطه كجس جائزة للمعسر المعسر له حال حياته يعني يكون موهوب  
للمعسر في حياته ولو ورثته اي ممل بغيره اي مائة لقوله عليه من اتمه عري



فهو المير ولو شئ بعده وفي حديث آخر المير ميراث له وذهب له والمير  
 بفتح الميم الثاني من ذهب له بهذه الهمزة كذا في شرح الجمع وهي أي المير  
 أن يجعل داره له أي الموهوب له مدة عمره فإذا مات أي الموهوب لم يردت  
 أي الدار إليه أي الواهب ويبطل شرط العود إلى الواهب للمدعيين  
 المذكورين وفي التنف وهو أن يقول اعزتك لدارك أو أراضني فيقول الآخر  
 قبلت انتهى قال في فتاها في خات تفسير المير أن يقول وذهب منكم  
 على أنك أنت قبلت في الوان من قبلك في لفظه هبة جائزة  
 والشرط أي شرط العود باطل وعن أبيه إذا قال الرجل لغيره قد جعلت  
 هذه الدار لك عري أو عكر أو جبانك أو هي لك حياتك فإذا مات فغير  
 رد على قال هذه جائزة والشرط باطل وفي التنف حكمها حكم الهبة في قول  
 أبيه وأصحابه ولا رجوع فيها وهي لو أريد ميراثه وفي قول مالك وإن في  
 حكمها حكم العارية يرجع فيها المير انتهى والرقبة وهو ركنيت لكرشي  
 لما في الاختيار بالطله لما روي شرح أن النبي عم أجاز المير ورد الرقبه  
 ومراذه الرقبه من الرقبه كان كل واحد منهما يراجه موت الآخر أما  
 مع الأوقاف ومعناه رقبه دارك كذا في بعض ما في الاختيار قال وهو  
 محل حديث جابر رضي الله عنه عليهم أجاز المير والرقبة إلا أنه يجعل  
 فلا يثبت الهبة بالثبوت عارية انتهى ولذا قال فان قبضت أي  
 الدار كانت عارية في يده أي في يد المتأبض عنده أبيه ومحمد لا يملك ما لم  
 يتقدم له الرقبه تكون الدار عارية عنده فيجوز لصاحبها أن يرجع  
 ويبيع في أي وقت شاء إلا أنه يستحق إطلاق الانتفاع كذا في العناية  
 وعند أبي يوسف تصح أي الرقبه كالعير أي في تصح المير ويبطل  
 الشرط كحديث جابر رضي الله عنه ولا تملك دارك لغيرك وقوله رقبه شرط  
 فاسد فلا يبطل الهبة ولها حديث شرح ولأنه تعليق للملك بالخط

فلا يصح فإذا لم يصح تكون عارية عندها لا يثبت الانتفاع به فان  
 قيل فما جوابها عن حديث جابر رضي الله عنه أن النبي عارية أجاز المير والرقبة  
 أجب بأنه محمول على أنه عليه السلام سئل عن الرقبه فقيل يوجبها واضح  
 صحيح فاجاب بمحذره لما ذكرناه ولما صرحنا بالابواب في قولنا محذره  
 لا بهذا التفسير بل بتفسير آخر وهو أن يجعل من الرقبه لما ذكرناه  
 ونماه يعرض في العناية وهي أي الرقبه أن يقول أنت قبلت فذلك  
 أي الدار لك وانت أنت قبلت في أي الدار تكون له وهو من قول  
 داري لك رقبه وقبض قال أبو به عارية وهو قول محمد وقال أبو به  
 هي هبة جائزة وقوله رقبه باطل ولولا هذه الدار لك فانت  
 قبلت فغيرك وانت أنت قبلت فغيرك كذا في بعض ما في الفتاوى لولا  
 وهكذا كانت الهبة جائزة ويبطل الشرط وأما في المير فلا يصح سواء  
 وهي هبة وهو محل حديث قال رضي الله عنه وحده الأرض أو قال الأرض  
 أنت هي له وحدها لولا في ذلك وهو صغير قال محمد هو جائز وهي هبة  
 وأصحابه قبض للصغير وعن أبيه إذا قال الرجل لغيره قد جعلت هذه  
 الدار لك عري أو قال عكر أو جبانك أو هي لك حياتك فإذا مات فغير رد  
 على قال هذه جائزة والشرط باطل انتهى والصدقة كالهبة أي في جميع  
 أحكامها لأنه شرح الآلة لا رجوع فيها لما سألنا لا تصح بدون القبض  
 يعني فإذا كانت كذلك لا تصح الصدقة غير قبضه بل لا بد من كونها قبضه  
 كالهبة ولا تصح في شيء يقيم يعني يجعله من نفسه كهم من الدار لا نعدهم  
 تمام القبض ولا رجوع فيها أي في الصدقة لأن الحق منها الثواب دون  
 العوض وقد حصل ولوا خلتا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب  
 له صدقة فالقول للواهب كذا في فتاها في خات ولو جعلته لغير  
 أي ولو كانت الصدقة لغيره لانه قد قصد بالصدقة على الغني الثواب لكثرة عباد



ولا رجوع في الهبة للفقير لما مر من مق الواجب للفقير الثواب وقد حصل  
 الهبة تكون مجازا عن القالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولد اجرة في  
 في الهبة وفي فتاوى قاضي خان رجل في يده دراهم فقال لده ان تصدق  
 بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نعم جاز وان لم تصدق حتى تهلكت  
 تلك الدراهم في يده فلا شيء عليه رجل اخر في كسرة الى المسكين فلم يجد قال  
 الحسن البصري يضعها حتى يحجر اخر فان المكل اطعم مثلها وقال عامر الشعبي  
 هو بالخيار ان شاء فقضها وان لم يقضها وما اخرجها للصدقة  
 لا يكون صدقة الا بالبيع الى الفقير وعن عطاء مثل ذلك فيه اخذ الفقيه  
 ابو الليث وروى ان رسول الله عليه السلام سئل قد نثر السائل فممن تعطى  
 قال عليه السلام من رفق قلبك عليه وعن محمد بن مقاتل مثل ذلك رجل تصدق  
 عن كسيت ودعاه قالوا يجوز ذلك ويصل الى كسيت لما جاء في الاخبار ان  
 الحي اذا تصدق عن كسيت شيئا نعت الله به تلك الصدقة على طبق من نور  
 اذا فعل الصفي من الحسنات شيئا لمن يكون ثواب ذلك اختلفوا فيه قال  
 ابو بكر السكاف حسنة يكون له دهن ابويه لقوله تعالى وان ليس لك بها  
 الا ما سمي انما يكون لوالده من ذلك اجر التعليم والارشاد اذا فعل ذلك  
 وقال بعضهم حسنة تكون لابويه لما روي عن اسحق بن مالك ربه انه  
 قال من جملة ما يتفيع به امر بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن  
 والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص الله عن اجر الولد  
 شيء التوالد اذا احتاج الى مال ولده فان كان في الضرر كان  
 للوالد الاحتياج ان يا قوما لوالده وان كان في المعازرة واحتاج  
 الاب الى مال ولده بان كان مال فان كانت في محرمات للوالد  
 ان يحتج في بعده ولم يكن معه مال كان له ان يا كل مال الولد بالبيع  
 وان كان في غير ذلك يا كل بغير عوض والاب الفقير ان يبيع مال ولده

لاجل نفقته ولا بأس لك ان يغضب على والده اذا فعل ما يكره لا الهنا  
 محمد بن علي ذلك طبعنا قال عليهما السلام انا بشر مثكم ارض بما يرخص  
 به البشر واعص بما يغضب به البشر قال لاخر كل منفعة تصل الي من  
 مالك ففعل ان تصدق به قال محمد بن مقاتل ان ذهب له شيئا وجب  
 ان يتصدق به وان اذن له ان يا كل من طعمه لا لجل ان يتصدق  
 وان اذن له وانما لجل ان يا كل من طعمه رجل قال ما في المساكين  
 اصدقه ان فعلت كذا وله على الناس دينون قال نعم قال ابو  
 لايد خذ فيه الا الصا مه واماوالتجارة انتهى ما في قاضي خان  
 قال في الاختيار ومن نذر ان يتصدق بماله فهو على جنس ما لا الزكاة  
 لان الجواب العبد بغيره بالجواب انه يتصدق به والجواب انه مع الصدقة  
 الصا فتم الى المال يتناول اموال الزكاة قال الله تعالى خذ من اموالهم  
 صدقة تطلعهم فقد الجواب انه فيصدق بالذهب والفضة  
 وعن من التجارة والسواهم والنفقة والشرعة والعشرة والارضية والشرعة  
 خلا فالجهد لان الغالب معنى النجاسة حتى لا يجيب على النجاسة في  
 معنى الزكاة ولا يتصدق في العشر بغير ذلك من الاموال لانها ليست  
 اموال الزكاة وقال زفر بن شاذل جميع ماله وهو ليس على بعد  
 اللفظ وجوابه ما مر ولو نذر ان يتصدق بماله فهو على جميع وذكر  
 الحكم السعيد انه الاول اسواء في الاستحسان لان ذكر المال والحد لواله  
 فذلك ذكر النسخ عنها وابويوسف فرق بينهما وقال لفظ  
 محمد اعم عرفا الاول لان الشرع انما اضاف الصدقة الى المال لا  
 الى المحل وذلك يوجب تخصيص المال فيبقى المحل على عهده وان لم يكن  
 له سوى مال الزكاة لزمه التصديق بالمال بالاجماع ويمسك ما ينفق  
 حتى يكتب ثم يتصدق بمثل ما مسكه لانه لو صدق بجميع احتاج



ان يسأل او يموت جوعا او انه حرر فاحس فيمك قدرها جتم دفعا  
 للضرر عنه ولم يقدره بشيء لان الناس يختلفون في ذلك باختلاف  
 احوالهم في النفقات فالحاصل انك مقدار كفايته في نفقته ان  
 ان يقدر على اداء ملكه ولو قال داري في المال صدقة فعليه ان  
 يتصدق بها وان تصدق بغيرها اجزاء انتهى ولو قال جميع مالي  
 او قال جميع ما املك لفلان فهو هبة يعني كان هبة لان ملكه لا يبيع  
 لغيره الا بتكليفه وان قال ما ينسب الي او يعرف الي يعني وان قال ما هو  
 منسوب الي او معروف بانه في يدك فهو لفلان فاقرار يعني كان اقرارا لانه  
 لا يفهم منه التملك وانما المفهوم منه انه ملك لفلان ولكنه منسوب الي  
 لجواز ان يكون للمقر وهو في يد المقر يعرف به وانسب اليه كذا في  
 الاختيار وفي التوازل لو قال جميع مالي منسبة لفلان وله ذوات وعقار  
 في الرثاق ان كانوا يذهبون بالتمار وياؤون بالليل الى ذلك المنزل  
 يدخلون في اقراره ذكره في شرحه وفي فاضل خاتمه لو قال جميع ما  
 املك لفلان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع  
 ما يعرف به او ينسب الي لفلان فهو اقرار لان الاول اصرح باضافته  
 املك الى نفسه ثم اضافه الى فلان ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية  
 لم يصحح بمكة نفيه لان ما يعرف به او ينسب اليه قد يكون لغيره ولو قال  
 ابن خاتم ترا يكون هبة لا يملكه الا بالقبض وذكر في الزيادات اذا  
 قال لجامعتي ايتهم به هذا الماء لكم يكون هبة رجل قال لا اخذ  
 هذا المال واخر في سبيل الله يكون قرضا لان الكلام محتمل بحتم  
 القرض ويحمل الهبة والقرض ادناها فيحمل عليه وان اخذ  
 المطلق سبب للضمان في الشرح ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها  
 فهو قرض وهو لو قال اصرافا في حاجتك ولو دفع اليه ثوبا وقال

اكن

اكن به نفعك ففعل يكون هبة لان قرض القرب باطل فاذا تعذر حمل  
 على القرض جعل هبة تصح على المقر رجل عرس كراوله ابن صغير  
 فقال له جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجدل عبارة عن التملك  
 وان قال اعرسه باسم ابني لا يكون هبة وان جعل جعلته باسم ابني  
 فهو هبة رجل وهب لارض ارض على ما يخرج منها من زرع ينفع  
 فهو هبة له ذلك على الواهب قال ابو القاسم ان كان في الارض كرم  
 او اشجار رجاءت الهبة وبطل الشرط وان كان الارض قراخا للهبة  
 فاسدة قال الفقيه ابو الباق لان في الشرط على الموهوب له رد  
 بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة وبطل الشرط لان الهبة لا تبطل  
 بالشرط الفاسد وفي الارض القراخ شرط على الموهوب له عوضا محمولا  
 لان في زرع من الارض غناء ملكه فيكون له فكلما نفع الهبة انتهى  
**قاعدة** قال في منعه تملكه الدين من ليس عليه الدين باطل اذا سلط على  
 قبضه اى سلط المملك غير محمدين على قبض الدين فيصير له ومنه لو هبت  
 من ابنه ما عليه ابيه لها قال صاحب مجمع فالمعتمد الصحة للتسليم و  
 يتفرع على هذا الاصل لو قبض دين غيره على ان يقر له لم يجوز ولو كان  
 وكيله بالبيع لكان جامع الفصول له ولو اقر الدين انه لفلان وان  
 اسمه عارية صحح لكونه اخبارا لا تملك ويكون للمقر ولا يقر قبضه  
 وفي الحاشية لو كانت امرأة المهر الذي على زوجها لفلان ولكنه  
 بالقبض او اذنت له او سلطته عليه جائز فان قال الدين الذي  
 له غير زيد فهو له ولم يسلط على القبض ولكن قال في الامس في كتاب  
 الدين عارية صحح ولو لم يقر هذا لم يصح وفي خلاصة لو قال الدين  
 الذي له على فلان او الولي له ان يقر فلان فهو اقرار له وحق  
 القبض للمقر ولكن لو سلم الى محمولا بينه ومثله في البرائة قلت و



وهذا محال لانه اذا اضاف الدين الى نفسه كان تمليكاً وتمليك المدين من  
غير من هو عليه لا يصح قال ومما يدل على انه مع الاضافة تمليكاً ما في  
الوجهانية نقلنا عن كنفه رجل قال دارى هذه الاولادى فهو اقرار وهو  
ثلاثه مع اصرهم لانه لم يصف الدراهم الى نفسه فكذا لو اقر دارهم  
هذه لفلان كانت هبة ولو قال انك هذه الدراهم يكون اقراراً  
كليا بل عند الفتوى انتهى وفي البزارية ذهب له دينا على رجل وامره  
بقبضه جاز لمحا ناوان لم يأمره ولو باعه من كديون او وهبه جاز  
ابراء الدين من كديون لا يصح لا يقول لك هذا كذا كذا كذا كذا  
مذهب زفر ومذهب على ثلثا الثلثه توقف على قبوله والفتوى  
على هذا لا يتدل الامام الرضا عليه السلام في الزيادات وهي ان  
المالك اذا ابراء الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصل بالدية واذا ذهب  
له ان يرجع دل ان الهبة لدية تمليك وبراء الحفاط والقبول يستلزم  
في التمليك انتهى قال في هبة الدين موه عليه السلام وبراءه عنه  
يتم مع غير قبول لكن يرتد بالرد لانه ابراء فكان تمليكاً من وجه  
الحفاط مع وجه وقولهم يرتد بالرد في غير طلاقه ان عمل الرد  
في المجلس وغيره سواء وهو كروي عن السلف وقال بعضهم يجب  
ان يردده في مجلس البراء والهبة كذا في النهاية قال في النهاية قال  
في المنهج ذهب الدين من كديون فلم يقبل ولم يرد حتى اقرنا فجاء  
بعد ايام ورد الصبي انه لا يرتد هذا الاختلاف بناء على الرجاء  
في هبة الدية لطرف الحفاط ام لطرف التمليك فمن قال للتمليك قال  
يقصر بالحجاب على المجلس ومن قال للحفاط قال لا يقتصر فان  
قلت قولهم هبة الدين من عليه كدية لا يتوقف على اقبوله منقوض  
بدينه الصرف والسلم فان رب السلم اذا ابراء كديون منه اودع

له

له توقف قبوله قلت اجيب عنه بان توقفه على ذلك لان حيث انه هبة الدين  
بل من حيث يوجب انفسه في العقد بقوات القبض بقصد الصرف واحداً لثلاثة  
لا ينفرد بفسخه ولهذا فقه الله تعالى علم **نوع اخر** في هبة المريض وكونه  
وهبه مريضاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب ما زاد على الثلث  
بلا خيار وفي البيع بخير كسرى ذهب عينا في مرضه ولا مال لم يرد هبة  
الورثة في الثلثين لا تبطل الهبة في الكل دل ان الرجوع مقصور على  
محال ولا تبطل في الكل للشيوع ذهب في مرضه ولم يسلم حتى مات بطلت  
الهبة لانه وان كان في وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة  
فيحتاج الى القبض وهذه بحكمة من البزارية وفي قاضي خان رجعت  
فوهبت امرأته مهرها حتى هبتا وبرئ الزوجه لان الدين  
لا يسقط بالموت وقول كديون ليس شرط لجواز الهبة وصحت  
الهبة مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال الفقيه ابو  
جعفر ان كانت عند الهبة تقوم كالحا حتى وتسجد من غير محيلها  
على القيام فهي بمنزلة الصبيحة تصح هبتها رجل شاع امراته المريضة  
من محيلها ابويها فقال الزوجه ان وهبت لم مهر كرجعتك ابويك  
فقلت امرأة افضل ثم قدموا الى السعد فوهبت بعض مهرها و  
اوصت بصدقة البعض على الفقراء وغير ذلك فتمنعوا ولم يبعثوا الى  
ابويها قال الفقيه ابو جعفر الهبة با طلة لانها بمنزلة الموهبة في الهبة  
امرأة وهبت مهرها من زوجها ليقطعوا في كل حال مرتين ثوباً وقبل  
الزوج ذلك ففرض حولات ولم يقبل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل  
ان كان ذلك عريان في مهر عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة  
العدون فاذا لم يصح الهبة هبة اذا لم يكن ذلك شرطاً في الهبة سقطت  
مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو هبت مهرها على ان  
لا يعود بعد ذلك وكذا لو هبت مهرها على ان

لام



يكن البها ولم يكن كانت كريمة باطلة فيكون الرهبة بشرط العوض  
انتهى ولو خوف امراة بالضرب حتى وهبت <sup>منزلة</sup> مهرها ليصح  
ان كان قادرا على الضرب ولو قال الزوج وهبت مهرها في حصة  
وقال المورثة بل في مريضها فانقول قول المزدوج امراة قالت لم يكن لي  
على زوجي شيء هو ابراهيم عن المهر ولو جعلت زوجا في حل بغير الزوج  
عنه المهر كما لو ابراهيم عن عينا الا اذا كانت هناك سابقة المريضة اذا  
قالت ليس لي على زوجي صداق براء عندنا وعندنا في ما يبرأ مذكور  
في حيل الخفاف وهذه بحيلة من خزانة الفتاوى وهب ارضا في ارض  
او بقر او غنما عليه عكر او ذهب الزرع بدون الارض او الغنم بلا ارض او  
غنما بدون عكر او بقر لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع اكلان  
الغنم فقبض احدهما غير محكم في حالة الاتصال فيكون بمنزلة ملك يده  
يكتل بمقتضى كذا في البرزانية وفيها وجه الفاسدة مضمونة بالقبض انتهى  
يوم القبض كذا في الخزانة وفي جواهر الفتاوى قال لما سألته عن ثوب قصه  
الى السلطان وسأل عنه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكنت  
كاتب السلطان على ظهر القصة انه جعلت الارض ملكا له ولا يتصرف ملكا  
له هل يجزى الى القبول من سلطان في مجلس واحد فامر تملكه بكتاب  
الى القبول في مجلس قال هذا هو القياس لكنه لما تعذر الوصول اقيم السؤال  
بالقصة مقام حضوره فاذا امره بذلك واخذ منه بالتوقيع يتملك رجل  
اشترى عينا ودفعها الى امراة واستعملته ثم ماتت ثم اختلف الزوج  
ودرشتها انها هبة او عارية فانقول قول الزوج مع الجملة انه دفع اليها  
عارية لانها مغيرة للرهبه امراة اعطت زوجها مالا يسويع بالتصرف  
في موهبة فظفر بعض خواصه فاستعمله عليه فارادت امراة ان تسترد  
من العرقم فان كانت وهبت للزوج او اقرضته ليس لها ان تسترد

منه لانه مالا الزوج وان كانت اعطيت له تصرف فيه على ملكها فلما  
ذلك لانه رجل دفع الى ابنه مالا ليصرف فيه ففعل وكثر ذلك فان الاب  
ان اعطاه الاب فالملك له فان دفع اليه ليصرف فيه لكلا فهو ميراث كذا في  
الفتاوى في خزانة الفتاوى اذا وهب ابنته من رجل كان لها حوا ولو وهب  
ابنته ما لنفسها كان طلاقا ولو وهب عبد من نفسه كان عتقا ولو قال  
وهبت لك فرجيا فمهر هبته انتهى قال المحقق في فتاواه في قبيل كتاب الرهبه  
وفي الخانية دفع الى رجل دراهم لينفق على العفراء ليس له ان ياخذ منه  
لنفسه وان كان فقيرا او قال في كتاب الرهبه وهبت لدا اراهم التي  
على فلان فقبض مكانه في زمانه جاز قال صاحب السنت محمد بن مقاتل عن  
رجل له شجرة فقال من اكل منها فهدني حل قال لا بأس ان ياكل منها الغنم و  
الفقر وفي العتابة هو مختار وفي الذخيرة قال محمد في اخر كتاب رجل  
وهب لعبد جارية ثم اراد الرجوع وهو له وغائب ان كانت في يده لم  
يس له رجل ان يرجع ان كان العبد ماذونا فهد ذلك وان كان مجورا  
لم يكن له ذلك حتى يحضر هو فان قال العبد ان المجور وقال الواهب ان  
ما ذون فالقول للواهب مع يمينه قالوا هذا المختار والقياس ان  
يكون للعبد ثم انما يعلق الواهب على العلم ولو اقام العبد بينة انه مجور  
لا يقبل هذا اذا كان هو غائبا والعبد حاضر وان حضر هو غائبا  
العبد ان كان هو هوب في يد العبد لم يكن هو خصما وان كان  
في يد هو كان خصما فان قال اودعني هذه جارية عبدك ولا ادري  
او هبها ام لا فاقام مدعى بينة على الهبة فالقول خصم انتهى **كتاب**  
**الاجارة** اي في بيان الاجارة لما كانت الهبة تشاررا الاجارة  
في معنى التملك وكانت الهبة تملك عين والاجارة تملك منفعة  
قدم تلك واخر هذه لكون العين اقوى وهي في اللغة فعالة من اجر  
ياجر من يبل طلب وضرب فهو اجر وذاك ما يجوز اي الاجارة باسم الاجارة



وهي ما اعلم من كراء الاجير وقدا جره اذا اعطى اجرة والاجرة ما يستحق  
 على عمل الخدم ولهذا يدعى به يقال اجر الله تعالى واعظم الله اجره وفي  
 الاساس اجرة داره فاستاجرته وهو موجر ولا يتقربوا جرة فانه  
 خكماء وفيه قال وليس اجر هذا بل هو افضل كذا في التبيين وجوز صاحب  
 الكاشفة في كتابه كسبي بمقدمة الادب كون اجرة الدار من باب  
 الافعال وكما علة معا وقد صرح به بعض شروحه الهداية كذا في  
 قال في التبيين هي جائزة بالاجارة للامة وقال الله تعالى حكمية عن  
 شعيب عليه السلام اني اريد ان اتي احدى ابنتيها تاتي  
 علي ان تاجرني ثمانى حج وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم  
 يظهر نسخ لا سيما اذا قص لنا على وجه الانكار وقال عليه السلام  
 من استاجر اجيرا فليعمله اجرة انتهى وفي الاختيار والدليل  
 على جوازها قوله تعالى فان ارضعن لكم فارتعن اجورهن  
 وقوله تعالى ليتخذ بعضهن بعضا سحر يا اي بالعمل بالاجرة  
 وبعت صلى الله تعالى عليه وسلم والناس يتعا ملوكا فترهم على  
 ذلك وعليه الاجرة انتهى وفي الاصطلاح هي اى الاجارة بيع  
 منفعة معلومة بعوض اى اجر معلوم دين او عين بعوض سواء  
 كانت ذلك العوض ديناً كالنقدين والمكيل والموزون او عيناً  
 كالعبد والشيء كذا في الوقاية وقيل هي عملياً كمنافع بعوض  
 بخلاف النكاح فانه ليس بتمليك وانما هو سبباً حتم كمنافع بعوض  
 كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وشرطها ان تكون الاجرة  
 والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تفنخ الى كمنفعة وركنهما  
 الاجاب والقبول وحكمها وقوع كملك في البدلين ساعة فساعة  
 لان المعقود عليه وهي كمنافع معدومة والقياس ان الاجور  
 لما فيها من اضافة العقد الى ما سيجد الا انها اجيزت للضرورة

لشدة

لشدة الحاجة اليها وهي تنقذ ساعة فساعة على حسب حدود المنافع  
 والعين كمنفعة اقيمت مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها  
 ليرتبط الاجاب بالقول فعمله يظهر في المنفعة ملكاً وحقاً فاما  
 حال وجودها وهذا كالمسلم فيه فان الذمة التي هي محل الحكم  
 فيه اقيمت مقام المعقود عليه في حق جواز السلم انتهى وفي  
 المنع وعقد الاجارة تنقذ باقامة العين مقام المنفعة في حق الاعتقاد  
 لانه حق كملك لان العقد لا بد له من محل لانه شرط للصحة لقول الفقهاء  
 المحل شرط ومحل العقد هنا كمنافع وهي معدومة والمعدوم لا يصلح محلاً  
 فجعلت الدار محلاً باقاً متها مقام كمنافع ولهذا لا يضاف العقد الى  
 المنافع الجوزيات قال الاجرة منافع هذه الدار شهر ايكذا وانما بيع  
 باضافة العين لكن ذكر الامام قاضية خات في اول كتاب الاجارة من  
 فتاواه لو قال اجرت منك منفعة هذه الدار شهر ايكذا ذكره في  
 بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضيف الى الدار لا الى  
 المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف نحو اهر راده انه اذا اضاف الاجرة  
 الى المنفعة جاز ايضاً فانه ذكر في الكتاب انه لو قال وهبت منك  
 منفعة هذه الدار شهر ايكذا بغيرهم جاز وانما لا يجوز اذا اضاف النفع  
 الى منفعة الدار لان الاجارة لا تنقذ بلفظ البيع انتهى قال في  
 المنع وقد جزم بالجواز مولانا يعقوب ابن النجيم في فوائده في كتاب  
 الاجارة فقال اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة والله تعالى اعلم  
 وقال الشافعي في جعل كمنافع معدومة موجودة حكم ضرورية تصحيح  
 العقد وجوابه ما مر ولان فيه قلب لتفايق لان المنافع معدومة  
 حقيقة والمنفعة لا يتصور وجودها في لحظة فلا يمكن جعلها موجودة  
 حكم لان الشرع لا يرد بتقدير كمنافع كذا في التبيين وقوله لا تنقذ



بلفظ البيع لانه وضع لتملك الاعيان والاجارة تملك منافع معدومة و  
 يبدو بتسلم الحقود عليه ليتمكن في الانتفاع لان عين المنفعة لا يمكن  
 تسليمها فاقيم التمكن من الانتفاع مقامه كما في الاختيار وما صلح ثمتنا  
 صلح اجرة اي جازان يكون ثمتنا في البيع جازان يكون اجرة في الاجارة  
 لان الاجرة ثمتن المنفعة فيعتبر ثمتن المبيع فالمكيل والموزون والمذروع  
 والمعدود المتقارب يصلح اجرة على الوجه الذي يصلح ثمتنا والحيوان  
 يصلح اذا كان عينا امادينا فلا لانه لا يثبت في الاجرة اذا اختلفت جنسها  
 ولا يصلح ثمتنا في البيع لان الثمن تملك في الذمة والمنفعة بنفس العقد  
 والمنفعة معدومة لا يمكن تملكها بنفس العقد اجرة في كذا في الاختيار  
 فماده من الثمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه الاعيان فان العين  
 تصلح بدلا في المعاوضة فتصلح اجرة ثمن ان كانت الاجرة من النقود  
 فالعلامها بيان القدر والصفة انه جيد او وسط او ردي وان كان  
 مكيفا او موزونا او عدديا متقاربا فالعلامها بيان القدر والصفة  
 مكان الايفاء ان كان له حمل وموئنة عند البيع وعند البيع لا يشترط  
 ولا يحتاج الى بيان الايفاء فان بين جاز وشت وان كانت شيئا او  
 عوضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه لا يثبت دينا  
 في الذمة الا من جهة السلم وكان لثبوته اصل واحد وهو السلم فلا  
 يجوز الاعطاش لظنه فان بين جاز والسلم ومن ثم قال انه جواز الفلوك  
 لو جعل الدين اجرة في الاجارة لا يجوز لانه من ذوات الامثال قال وهذا  
 كذا اذا لم يشتر ايها فان اشار في حقها فية فقول ما صلح ثمتنا صلح اجرة  
 لا يثبت العكس لانه لا يثبت كليا فلا يقال ما لا يجوز ثمتنا لا يجوز اجرة لان  
 المنفعة يجوز ان تكون اجرة للمنفعة اذا كانت مختلفة كاستيجار  
 سكنى الدار لرعاية الارض وان اختلفت جسامها لا يجوز كما استيجار

الدار

الدار للسكنى بالسكنى وكما استيجار الارض للرعاية لرعاية ارض اخرى  
 لان الجنب بانفراد به يحرم النساء انتهى وتفسد اي الاجارة بالشروط  
 اي بالشروط المتخالفه لمقتضى العقد فكل ما فسد البيع يفسد الاجارة  
 وقد قسبط الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره ما يفسدها فقال ما  
 اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجزوا عن نفسه او فناء او في اجرة  
 الاجارة او في العمل المتأجر عليه بالاجارة الفاسدة وكل جهالة  
 تدخل في البيع تفسده من جهلة جهالة فكذلك هي في الاجارة كذا ذكره  
 في صريحه قال والشروط التي تفسدها تفصيلا لشرائط طين الدار  
 ومرميتها او تعليق بها عليها او ادخال جذع في سقفها على المستأجر  
 وكذا اشتراط كرى في الارض او ضرب عليها او حفرت فيها وان بذر فيها  
 على المستأجر وكذا رد الارض مكروبة وكذا لو شرط ان قطع الماء عن  
 الرعي الاجر عليه وكذا ان تكثر دابة التي بغداد على ان ان زرق شيئا  
 لتواضعه او ان بلغه بغداد فله كذا والا فلا شيء له فهي فاسدة و  
 عليه اجر المثل ما سار عليها وكذا لو استأجر عملا شهرا على ان يعمل  
 في الشهر الذي بعده بقدر الايام التي فرض عليها كذا في غاية البيان  
 فخرج ما يقتضيه العقد كاشتراط ان يدفع له الاجر اذا رجع  
 من السفر واشتراط ان يفرغ له اليوم انتهى وهل تملك منافع  
 بالقبض في الاجارة الفاسدة كما في البيع الفاسد وهل تطيب الاجرة  
 ياتي بيانها في الاجارة الفاسدة ان شاء الله تعالى وثبت فيها  
 اي في الاجارة خيار الشرط وخيار الرجوع وخيار العيب وتقال  
 من الاقالة وتفسخ اي الاجارة بالاعذار كما في البيع قال الفقيه  
 ابو الليث في خزانة الفقه عشرة اشياء تنفسخ بها الاجارة موت  
 احدهما وخراب الحقود عليه وجفاف الماء عن الضبعة وانقضاء



عن الرحي وعونه والاجردين يجب لا يمكن قضاءه الا من ثمن ما اجر  
وانتقال الملك منه الى الغير والارتداد مع الحق والحق والمرض والسفر  
والافلاس بيان اذا كثر ابل او خزنه ثم مرض النجارى او ابل او بدا  
للمكارى ترك السفر او استأجره كانا في السوق ليتم فيه فذهب رأسه  
فانفس انتهى والمنفعة كالسكنى والزراعة تعلم تارة بيان المدة كالسكنى  
اى سكنى الدار والزراعة اى زراعة الارض فتصح اى الاجارة مدة معلومة  
اى على مدة معلومة اى مدة كانت بمعنى حالت او قصرت لا المدة اذا كانت  
معلومة كان قدر المنفعة فيها معلومة فاذا انها تجوز ولو كانت المدة  
لا يعيش اليه مثله عادة واختاره كخصاف ومنع بعضهم فاذا  
انها تجوز مضافة لما لو قال اجر تركة هذه الدار غدا والموجر يسعها  
اليوم وتنقض الاجارة كما في الخلاصة وفي الحاشية لو كانت الاجارة مضافة  
الى الغد ثم باع من غيره ذكره في المنتقى فيه روايتان في رواية ليس  
للاجران بيع قبل مجيئ الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيئ  
الوقت جاز ما صنع كذا ذكره في المنتقى ثم قال والفتوى على انه يجوز البيع  
وتبطل الاجارة المضافة وهي اختيار شمس الائمة المحلولى انتهى وفي  
اجارة الوقف يتبع شرط الواقف يعنى ان نص الواقف عن شيء  
لان شرط الواقف كسكنى الارض فيجب له ما بعد فان لم يشترط  
اى الواقف بان لا يوجر اكثر من سنة مثلا وما اذا ارشترط فليس  
للمتوكل ان يرد على ذلك فان كانت مصلحة يقتضى ذلك يرفع الى  
الحاكم حتى يحكم بجوازها كذا في العنانية فالفتوى على ان لا تترادى  
اجارة الوقف في الاراضى على تلك سنين كى لا يدعى امتساك ملكها  
وفي غيرها اى في غير الاراضى الموقوفة لا تترادى على سنة قال في المنتقى وقد  
افتح الصدر الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياء وعلى

على سنة في غيرها الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحيط وهو مختار  
للفتوى قال فان نص الواقف على شيء فاجره الناظر اكثر منه لا يجوز الا  
اذا كانت اجارته اكثر وانفع للفقراء والناظر لا يرغبون في استئجارها  
فللبيتم ان يرفع الامر للقاضي حتى يوجرها باكثر لان القاضي ولاية النظر  
على الفقراء وعلى كميته وليس للبيتم ان يوجرها بنفسه كذا في فتاوى قاضي  
وسئل شيخ الاسلام سراج الدين قارى الهداية عن كخصاف او وقف عقارات  
ودورا اذا او جرت عشر سنين هل تصح في جميع المدة او تصح في ثلاث  
سنين وتبطل في الباقى فاجاب اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان كان  
ارضا واكثر من سنة ان كان دارا لا يجوز وتفسخ اذا لم يشترط الوقف  
شيئا وما اذا شرط شرط بيع ولا يتراد عليه الا الضرورة لا بد منها  
والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسد العقد في جميع المدة قلت  
وبما يشهد لصحة هذا الجواب ما ذكره قاضي خان في كتاب المصالحات  
عندنا في اذا فسد العقد في البعض ففسد مقارن فيفسد الكل وفي  
جواهر الفتاوى رجل اجر ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصد ان  
اجر ثلاثين عقدا للكل عقد عقب الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة  
وهو الصحيح وذكر في النوارى اختلاف المشايخ واختار العقيقه ابو الليث  
عدم الصحة لصيانة الاجارة قال في المنتقى وعليه الفتوى وذكر انه  
اذا قضى قاض بصحتها يجوز ويرفع الخلاف وقد اطلق القول بعدم  
صحتها فعمل ما اذا ادعت الضرورة والحاجة اليه ام لا لكن في فتاوى  
قاضي خان فان احتاج اليهم واراد ان يوجر القضاة اجارة طويلة  
قالوا الوجه فان يعقد عقودا متراصة كل عقد على سنة ويكتب  
في الصك المتاجر فلا يبين فيك ارضا كذا او دارا كذا ثلاثين سنة  
بثلاثين عقدا لكل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطاً





بعض فيكون العقد الاول لازما لازما جورا والثاني لازما لانه محض ان يتهي  
واعلم ان اجارة الوقف لا يجوز الا باجر كمثل او اكثر فلو اجر الناظر بدون  
اجور كمثل التصح الاجارة ويلزم كمتاجر تمام اجر كمثل وقد وقع في خلاصة  
عبارة او همت ان الناظر يضمن تمام اجر كمثل فقال متولى الوقف اجر  
بدون اجر كمثل يلزم اجر كمثل انتهى وقد وقع في هذا بعض من تصدى  
للافتاء معتمدا على ان فهمه يوصل الى التخصيص المسائل الدقيقة  
الفقهية وليس كذلك وقرره الشيخ قاسم في فتاواه بان الضمير يرجع  
الى كمتاجر بدول عليه ما ذكره صاحب الكنتج نقلا عن تلخيص الفتاوى  
الكبرى وعبارته متولى ارض الوقف اجرها بغير اجر كمثل يلزم مستاجرها  
تمام اجرة كمثل عند بعض علماءنا وعليه يغتفر وقال في الذخيرة اجر  
القيم دارا باقل من اجر كمثل قدر ما لا يتغيب الناس فيه لم ينجز الاجارة  
ولو سلمها كانت عليه اجر كمثل بالغا ما بلغ على ما اختاره المتأخرين  
انتهى واما الزيادة في الاجرة فان كانت من كمتاجر من غير ان يزيد  
عليه احد فان بعد مضي المدة لم يصح وخطو الزيادة في المدة جائز  
وان يزيد على كمتاجر فان في المدة لم يقبل مطلقا لو رخصت وهي  
شاملة بمال البتيم لعموم وان كانت العين وقف فان كانت الاجارة  
قاسدة اجرها الناظر بلا عوض على الاول اذ لا حيلة لان الاصل وقوعها  
صحيحة باجرة كمثل فاذا ادعى رجل انها بغيره فاحش يرجع القاضى  
الى اهل النظر والامانة فان اخبروا انها كذلك فيها والواحد يكفل عند  
خلا فالحد كمنه وصايا الخائنة والافات كانت اضرارا وتعتنا  
لم يقبل وان كانت لزيادة اجر كمثل فالجناز قبولها فيفسخها  
المتولى ويمضيه القاضى فان امتنع المتولى فسخها القاضى  
كما حررها بنجم الدين الطرسوسى في انفع الوسائل ثم يوجرها

من

من اراد فان كانت دارا او حائوتا عرضها على كمتاجر فان  
قبلها فهو احق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لان اول  
المدة وان انكر زيادة اجر كمثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان  
عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى فان كانت ارض فان كانت  
فارغ من الزرع فكل الدار وان مكفولة لم تصح اجارها لغير صاحب  
الزرع لكن تضمن وقتها على كمتاجر واما الزيادة على كمتاجر بعد  
ما بنى او غرس فان كان كمتاجرها شاهن فانها توجر لغيره اذا  
فسخ الكهران لم يقبلها والبناء يتملكه الناظر بتمتته وان كانت  
المدة باقية لم توجر لغيره وانما يضم اليه الزيادة وبها زرع واما اذا  
زاد اجر كمثل في نفسه من غير ان يزيد احد فله متولى فسخها وعليه  
الفتوى وما لم يفسخ كان على كمتاجر المسمى كما في الفتوى هكذا  
حرره في مخرج نقلا عن صاحب البحر ثم قل قلت في قوله والبناء  
يتملكه الناظر الى اخره انه يتملكه كجيرة الوقف فها على صاحبه و  
هو مقيد بما اذا كانت المدة تنقضي بالغلق اما اذا كانت لا تنقضي  
فلا بد من رضاه هكذا ذكره عامة الشرحين ومن حريه بمولا  
صاحب البحر فيه من غير ذكر وقف بين الوقف والمالك لكن في  
الفصول العمادية قال ذكر جردى التيمس اذا اجر كمتولى ارضا موقوفة  
وبنى كمتاجر فيها بناء فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويجوز الاول  
فان اجرها مشافرة فاذا جاء راس الكهران المتولى ان يفسخ  
الاجارة لانها اذا كانت مشافرة تتعقد عند راس كل شهر ثم يفسخ  
الاجارة بنظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف ليس البناء رضم لانه  
وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم اذا كان يضر بالوقف فهذا  
على وجهين اما ان رضى كمتاجر ان يأخذ متولى بناء للوقف



بقيته منزوعا او مبينا ايها كانت اقله او لم يرض فان رضى فللقيم  
 ان يدفع اليه اقل القيمتين ويتملك البناء لاجل الوقت وان لم يرض  
 يتملكه لاجل الوقت لان التملك بغير رضا لا يجوز فيواجرها من غيره و  
 يبقى الشئ الى ان يستخلص ملكه ولا يكون استأجرها من جهة الاجارة  
 من غيره لانه لا بد له على ذلك حتى لا يملك دفعه انتهى وكذا في فتاوى  
 قاض خان قال ينبغي ان يعول على ما في ضرورة الموضوع بخلاف الفتاوى  
 والله اعلم انتهى وتارة تعلم اي المنفعة بذكر العمل كما تعلم بيان  
 المدة كصيف الثوب احرا او صفر وخياطة لانه اذا بين لون الصبغ  
 وجنس المنفعة معلومة وكما يقول كصيف الثوب الى انه لا بد ان يعين  
 الثوب لبيان تصوير الذي يصبغ ولون الصبغ بانه احرا او غيره كما في  
 المنج وحمل قدر معلوم عطف على قوله صبغ على دابة اي كاجارة دابة لحمل  
 شئ معلوم او ليركبها مسافة معلومة لانه اذا بين قدر الحمل او حمله  
 وقدر المسافة تصوير المنفعة معلومة قال في المنج وعلم التجار الدواب  
 للركوب لا بد فيه من بيان الوقت او الموضوع حتى لو خلع عنهما فحق  
 فاسد ذكره البرزنجي في فتاواه قال مولانا وبه يعلم فساد اجارة  
دواب العلافة الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت في الموضوع انتهى  
وتارة تعلم المنفعة بالاشارة والتعيين كتقول هذا اي هذا الصلح  
الى موضع كذا فان النفع ليس بمشرا اليه لكن يعلم من الاشارة الفعل  
المخصوص لانه اذا عرف ما يحمله والموضع الذي يحمله اليه تصوير المنفعة  
معلومة قال الفقيه ابو الليث في الخزانة والمناقب تصوير معلومة بتلاوة  
شهاد المدة كاستئجار الدور للسكنى والارض للزراعة فيجوز العقد  
على مدة معلومة اي مدة كانت وتارة تصوير معلومة بالتمتع في العقد  
كمن استأجر ثوبا على ان يصبغه او ثوبا يحيطه لاستأجره دابة ليحمل عليها

مقدارا

مقدارا معلوما او ليركبها مسافة معلومة وتارة تصوير معلومة بالتعيين و  
 الاشارة كمن استأجر رجلا لينقله هذا الصلح فاما استئجار الدور والحق  
 للسكنى فتجوز وان لم يبين ما يعمل فيها انتهى وسيأتي تمامه ان  
 الله اعلم والا جرة اي في الاجارة لا يستحق بالعقد ان لا تفرم ولا تملك شخص  
 العقد فلا يجب تسليم عينا كانت او ديننا فقوله صلى الله عليه وسلم اعطوا  
 الاجرا جرة قبل ان يحفر عرقه ولو وجبت بغير عقد لما جاز تاخير جرة  
 الا برضاه لان النص يقتضي الوجوب بعد الفراغ لان العرف انما يوجد  
 بالعمل كذا في الاختيار لان العقد معاوضة احد العوضين والمنفعة تحدث  
 شيئا فشيئا والاخر مال ومقتضى المعاوضة المساوات فمن ضرورة  
 الشرائع في جانب المنفعة الفرائض في البذل كذا في المنج بل بالتعجيل اي بتعجيل  
 الاجرة بان يدفعها قبل حلول الاجل فاذا تجملها لا يكون له حق  
 الاسترداد فانه يكون هو واجبا بالعقد في كلفه او بشرطه اي  
 بشرط تجملها حال العقد فانه يجب ان يكون له في هذه الاجارة  
 المتخيرة واما الاجارة المضافة لامتلاك فيها الاجرة بشرط التعجيل  
 قال المصنف فتاواه اذا ابراء الموجه استأجر من الاجرة اودعها  
 منه قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل لم يصح في قول ابن يونس  
 عينا كانت الاجرة او ديننا والاجارة على حالها لم تنسخ وقال  
 محدثا كانت ديننا جاز قبل استأجره او لم يقبل ولا تنقض الاجارة  
 وان كانت عينا فوجهها منه قبل ان يتعاقبا فان قبل جهة  
 بطل الاجارة وان رد لم يطل وعادات الاجارة على حالها وفي  
 الفتاوى وان كانت ديننا بشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد محال  
 ولو شرط ابراء عن الكل الادرهما صح بالاجماع لانه بمنزلة  
 كلف في الملتقط ولو شرط التعجيل او مضت كلفة تجوز بالاتفاق



وفي النوازل ولو مضى نصف المدة فابراه عن جميع اوجهه صح في النصف بالاجرة  
والنصف الاخر على الخلاف انتهى او باستيفاء المعقود عليه اي باستيفاء  
المنفعة المعقود عليها فان الاجرة يجوز ايضا او التمكن منه اي من  
استيفاء المنفعة ثم فرغ على هذا بقوله فيجب اي الاجرة لدار لو قبض اي  
المستأجر الدار ولم يسكنها اي في الدار حتى مضت المدة اي مدة الاجارة  
لوجود التمكن من الاستيفاء وفي النوازل اذا استأجر دابة الى مكة فلم يركبها  
ان كان بغير علة في الدابة فعليه الاجرة وان كان العلة فيها فلا اجرة  
كما ذكره ابن المولى في شرحه الوفاية هذا اذا كانت الاجارة حصرية فاما  
اذا كانت فاسدة لا يجب شيء بمجرد التمكن من استيفاء المنفعة الحقيقية  
الاستغناء هكذا صرح به في الفوائد الزينية حيث قال التمكن من الانتفاع  
يوجب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب  
الاجرة الحقيقية الانتفاع كما في الفصول العادية فظ ما في الاسعار اخراجه  
الوقف فيجب اجرة في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر دابة  
للكروب خارجة لم يصرح بها ولم يركبها الثالثة استأجر ثوبا  
لكل يوم بدائق فاسكه سنين من غير ان يسلم لم يجب اجر ما بعد  
المدة التي لو لم يسلم لتخرج كما في الخلاصة وتفرغ على الثانية انها لو  
هلكت في زمان اسكهها عنده يضمنها لانه اذا لم يجب الاجر  
لم يكن ما دونها في اسكهها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب فيلحق  
فهلكت بعد اسكهها كما في زروق الكرابيس انتهى قلت وعبارة  
الاسعار ولو استأجر دارا وارضا وقعا اجارة فاسدة وزرعها او  
سكنها تلزمه اجارة ملكها لا يتجاوز كسبي ولو لم يزرعها او لم  
يسكنها لا يلزمه اجرة وعلى هذا قول المتقدمين انتهى فاخذ مولانا  
صاحب الفوائد من مفهومه ما ذكره فان تقييده عدم لزوم

الاجر بقول المتقدمين يبيده لزومه على قول المتأخرين قال في المنع  
هذا اذا علمت هذا ظهر لك ان جملا خروا لطف في هذا  
الموضع في عمل التقييد لا يخفى كما في النصف اعلم ان صحة الاجارة  
متعلقة بشيئين اعلام الاجر واعلام العمل فاذا كان احدهما  
مجهولا فلا اجارة فاسدة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من استأجر اجرا فاعلم اجره فلا اجارة لا تخ من وجهين  
اما ان تقع على امر معلوم او عمل معلوم فاذا وقعت على عمل معلوم  
فلا يجب الاجرة الا باتمام العمل اذا كانت العمل بما لا يحل اوله الا باخاره  
واذا كان يصح اوله دون الاخر فيجب الاجرة بمقدار ما عمل واذا  
وقعت على وقت معلوم فيجب الاجرة بمضي الوقت ان هو استعمله  
وبمقدار ما مضى من الوقت وجبت الاجرة واذا وقعت على عمل معلوم  
في وقت معلوم كقول له لو خط لي هذا الثوب الى طلوع الشمس او  
الى غروبها او الى صلوة الظهر وكحوها فانها فاسدة في قول ابن  
في لانه لا يدري ايها الحق وفي قول ابن يوسف ومحمد الاجارة جائزة  
لانها وقعت على العمل والوقت للتجديد انتهى وتسقط اي الاجرة  
بالغيب بقدر نفوت التمكن يعني اذا غيب الدار المستأجر غاصب  
من يد المستأجر فان غصبه في جميع المدة سقطت الاجرة لغوالت  
التمكن لان تسليم العمل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من  
الاستماع فاذا فالت التمكن فان التسليم وان غصبه بعضها  
سقطت بقدر ذلك لان السقوط بقدر المسقط وبما ريقوله  
وتسقط الاجرة الى ان العقد يفسخ بالغيب كما صرح به في الهداية  
خلافا لافق ضحان وهو راد من التمكن تسليم العمل الى المستأجر بحيث  
لا مانع من الانتفاع فان قلت الغيب لا يجري في العقار عندهما



خلا فالمراد وقد اتفقت كلمتهم على اطلاق الغيب هنا قلت مرادهم  
بالغيب هنا الجملولة بين المستأجر والعين لا حقيقة حتى يرد ما  
ذكره كما في المتن وفيه يستعمل الاجر بالغيب الا اذا امكن اخراجه  
الغائب من الدار بشفاعة او حاية هكذا قيده بهذه التا تاريخه  
والقنية ولو ان المراد بالاجر الغيب وادعاه المستأجر ولا يثبت له على  
دعواه حكمه حال فان كان المستأجر هو المالك في الدار حال المنازعة  
فالقول للموثر وان كان فيها غير مستأجر فالقول للمستأجر ولا اجر  
عليه كسكنه الصالحون وهو ما لو وقع الاختلاف بين صاحب  
الصالحون والمستأجر بعد انقضاء المدة في جريات الماء وانقطاعه  
فانه حكمه حال وان كان جاريا حال المنازعة فالقول من يدعي  
دوام التسليم والا فالقول المدعي زواله ولا يقبل قول الساكن في المسئلة  
الا في غير هذه لانه في ذلك في الذخيرة ولا يعتق قريب الموثر لو كان  
اجره لانه لم يملكه بالعقد فلو سلم الاجر للمستأجر لا اجر العين الموثر  
بعد مضي بعض مدة الاجارة فليس لاحدهما الامتناع من ذلك اذا  
لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها في العين الموثر  
لاجل ذلك الوقت وان لم يكن فيها وقت كذلك يعني يرغب  
فيها في وقت معين دون وقت لما في بيوت مكة ومن وجوبها  
زمن الموثر ولم يسلم في الوقت الذي يرغب فيها لاجل غير  
في قبض الباق في البيع وفي الذخيرة لو اختلف المستأجر والاجر بعد  
سكبه والمفتاح مع المستأجر وقال لم اقدر على فتحه وقال الموثر بل  
قدرت على فتحه وسكنت ولا يثبت لهما حكمه حال وان اقاما  
البينة فالبينة لرب المنزل لانه لا عبرة بحكمه حال حتى جاءت البينة  
وفي القنية تسليم المفتاح في مصر مع ثلثه بينه وبين الدار

تسليم

تسليم للدار حتى يحجب الاجرة بمضي المدة وتسليم المفتاح في السواد  
ليس يسلم للدار انتهى وفي الفوائد الزينية دفع الموثر له المفتاح  
فلم يقدر على الفتح لصيانة ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر  
والا فلا انتهى قال في مصنف فتاواه وفي المحجب المستأجر دارا سنة  
فلم يسلمها حتى مضى شهر وقد طلب التسليم ثم تخلفا فلم يسلم للاجر  
ان يمنع منه في باق المدة قالوا هذا اذا لم يكن في مدة الاجارة  
وقت يرغب لاجله في الاجارة اما اذا كان ولم يسلم اليه في ذلك  
الوقت تخيره قبض الباق وذكره بيان متى يجب الاجر بشرط التمكن  
من استيفاء المنفعة في المكان الذي اضيف اليه العقد وخارج المدة  
لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فبعضها في  
منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المحرك  
عليه الاجر لتتمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد  
وان استأجرها للركوب خارج المحرك في مكان معلوم لا يجب الاجر اذا  
جسمها في المصير لعدم تمكنه من منفعة المكان الذي اضيف اليه العقد  
وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر  
لتتمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد في المدة وان  
ذهب الى ذلك المكان بعد مضي اليوم بالدابة ولم يركب لا يجب الاجر  
وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد في نوادر  
هنا قال سأل محمد بن الحسن عن رجل استأجر دابة لركوبه الى مكة فخلع في  
اهل من غير عذر ولم يركبها فلا اجر له وكذا لو استأجر قسيما بلسه  
الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل لركوبه الى مكة قال هذا كله  
في الاجارة الصحيحة واما في الاجارة الفاسدة فيشترط حقيقة  
استيفاء المنفعة لوجوب الاجرة انتهى ولرب الدار والارض يعني



والموجر طلب الاجرة اى للدار والارض لكل يوم وكذا جميع العقار لا احد  
 العوضين صار منتفعا به مدة مقصوده فيجب ان يكون العوض الاخر  
 كذلك تحقيفا للمساواة كما في الاختيار واقتضاءه ان له المحالبة ساعة  
 ساعة الا ان فيه حرجا عظيما فقدر باليوم سيرا وان ما دون اليوم  
 لاحد له لانه لا يعرف حصته كل ساعة فصار كالنفقة له طلبها عند  
 المساء لانه كل ساعة اراد به ما اذا اطلقت اما اذا بين وقت الاحتيا  
 في العقد تعيين لانه بمنزلة التعجيل كما اذا قال اجر تد هذه الدار سنة  
 على ان تعطني الاجرة بعد شهر مثلا كذا فيكون له لرب الدار طلب الاجرة  
 لكل مرحلة لان لكل مرحلة مقصودة قال في الاختيار وعن ابن يونس  
 اذا سافر ثلث الطريق او نصفه لزمه التسليم وعند ابن يونس اذا انقضت  
 المدة فأنهى السفر وهو قول زرارة المعقود عليه شيء واحد وهو  
 قطع هذه المسافة او سكن هذه المدة فلا ينقسم الاجر على اجزائها  
 كالعمل وكان ابو يونس اقام الثلث او النصف مقام الكل على اصله و  
جوابه ما بيننا ثم رجع ابو حنيفة الى ما ذكرنا اولا انتهى وللنصارى  
الحياط طلب الاجر بعد الفراغ من عمله يعني اذا فرغ وسلم وان عمل  
 اى كل واحد من الفجار والحياطان وحلته في بيت المستاجر لان العمل  
 في البعض غير منقطع فلا يستوجب به الاجر وقد نال التسليم كما قيد  
 به في كنفه لما فيه انه لو هلك في يده قبل التسليم فلا اجر له قال وكذا  
 من يكون له بعد ائروان لم يكن له عمله ائروا فرغ منه يستحق الاجر  
 وان لم يسلمها كاجبال والملاحة فلا يسقط الاجر بالهلاك بعده  
 ولا فرق بين كونه في بيت المستاجر ولا في كونه لا يستحق شيئا من  
 الاجر بعض العمل قال ولا يستحق الاجر على البعض الا في سكن الدار  
 وقطع المسافة واختاره جماعة من مشايخ خلافة ومثله

البناء منصوح عليها في الاصل انه يجب الاجر البعض لكونه مسلما الى المستاجر  
 ونقله الكرخي من اصحابنا وجزم به في غاية البيت وكان هو المذهب  
 ولهذا اختاره صاحب الكنز المستصفي وان كان عبارة في الكثرة  
 مطلقة كذا حقيقته مولانا في كونه انتهى وفي التبيين اذا قال الحياط  
 خط هذا الثوب ولم يذكر له الاجر يكون استجارا باجر كمثل ذكره  
 في باب شغل ثوب خاط الحياط باجر ففتحه رجل قبل ان يقبضه رب  
 الثوب فلا اجر له ولا يجبر على الاعادة وان كان الحياط هو الغافق  
 للثوب فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلافه اذا فتحه الاجنبى الا ترى  
 انه يلزم الضمان وفي الحياط لا يلزم كذا في المحيط والحنفي ان ما فيه  
 الاجنبى يكون للحياط كونه بدل ما تلفه عليه حتى سقطت اجرة  
 انتهى قال المصنف فتاواه وفي نوادر ابن سميعة عن محمد بن خياط  
 خاط ثم فتقه غيره قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر للحياط ولا يجبر  
 على ان يعيد العمل وفي الثانية هذا اذا لم يخطه في دار صاحب الثوب  
 فان خاطه في داره كان له الاجران العمل صار مسلما الى صاحبه و  
 ليس على الحياط وان كان له الاجران لم يخطه مرة اخرى وان كان  
 الحياط فتقه فعليه ان يعيد العمل وكذا الحيازي اذا حمل بعض الطريق  
 ففوقه مرجع الى الموضوع الاول لا اجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر  
 الجبر على الاعادة وينبغي ان الاجر الجبري في مسائل متقدمة وكذا  
 الملاحة اذا ضربت السفينة الزرع وردت الى المكان الاول لا اجر  
 للملاح ان لم يكن صاحب كتمان معه وان كان معه فعليه الكراء  
 واذا لم يكن معه حتى لم يجب الكراء لا يجبر الملاحة على الاعادة و  
 ان كان الملاحة هو الذي رد السفينة يجبر على الاعادة الى الموضوع  
 المشروط وان لم يبلغ الموضوع كسعى فعليه الكراء بقدر ما سارت فان



قال المكثر بعد ما ردتها الرج لا حاجة لي في سفينتك الا انك ترى  
غيرها قد ذلك سواه هم من محمد و في الواقع دفع ثوبا الى خياط  
ليخيطه فقطعه و ما قبل ان يخيطه قال عيسى بن ابيات لا اجر له و  
قال ابو ليلى الجرجاني له اجر القطع وهو الصحيح كما في الثانية وفي  
الكبرى الفتوى على قولنا انهم قالوا في الخلاصة الاول هو الصحيح  
لان الاجرة في الخياطة في العادة لا للقطع كما في النزائية قال في المنع و  
ينبغي ان يكون بحكم الوفاء في ذلك فيصير به وصح فافترق قولنا  
سليما والله انما اعلم وذكر كص في فتاه من فصل الاختلاف بين المجر  
والمستاجر دفع الخياط ثوبا ليقطعه فبا و دفع اليه بجانة و قطنا  
فما و قال رب البجانة ليست ببجانة و الخياط يخالفه فالقول قول  
الخياط مع يمينه و يمينه و رب الثوب ان ياخذ البجانة فيلبسها و كذا  
لوا على حما الامتناع ليحمل ثم اختلفا فقال رب المتاج ليس هذا امتناعي  
وقال المحال هو متناعك فالقول قول المحال مع يمينه و في الثانية قال في  
القول قول المحال مع يمينه و لا يكون على الاخر اجر الا ان يصدق و ياخذ  
قال والنوع الواحد فيه و النوعان سواء الا ان في النوع الواحد خشن  
واقنع يريد به ان لو حصل حقا ما اوزينا فقال المحال هذا حقا مكيه يمينه  
وقال رب الصكام كان حقا مكيه اوجود فانه يحسن ان يكون القول قول  
رب الصكام و يسطر الاجر و يحسن ان يكون قول المحال و ياخذ الاجر  
اذا كان قد حصل ما اذا كان نوعا غير بان جاء بشعر و قال رب  
الصكام كان حظه لم يحبله الاجر حتى يصدق و ياخذه و في جامع  
الفتاوى قال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي و القصار يقول هو هذا  
فالقول للقصار في الثوب و لرب الثوب في الاجر و لو قال الثوب ثوبي  
ولكن الذي امرتك بقصارته غير هذا فالثوب له من غير اجرائه

هنا

هنا كلامه في فتاواه و تمام ما يتعلق بمسئلة القصار سياتي ان شاء  
الله تعالى و للمجاز طلب الاجر بعد اخراج الخبز اي من الثور لان تمام  
العمل بالاجرة هذا اذا كان المجاز في بيت المستاجر اما اذا كان خارجا  
عن بيت المستاجر سواء كان في بيت مجاز او لا فلا يستحق الاجر الا  
بالسليم حقيقة كما في المنع اطلقه فاذا انه يستحق الاجر انما يقدره  
لان العمل في ذلك القدر صار مسلما الى صاحب اللوق كذا في غاية البيان  
والمجته و الجوهرة و فيها فان سرق الخبز بعد ما اخرجته فان كان  
مخبر في بيت صاحب الصكام فله الاجرة وان كان مخبر في بيت  
المجاز فلا اجر له لعدم التسليم و الاضمان عليه فيما سرق عند المرح  
لانه في يده اما نه خلافا لهما و هي مسئلة الاجر كسرك فان احرقت  
اي الخبز قبل اخر اخرج سقط الاجر و غرم كما في المنع لان العمل لم يوجد  
لانه غير متفق به فلم يصح التسليم و في المجتهى فلو احرقت او سقط  
من يده قبل اخر اخرج لا اجر له لعلان قبل التسليم فعليه الضمان  
في قولنا جميعا فانه مما جئت يداه لتقصيره في القيل من  
الثور وان ضمنه قيمته مخبوزا اعطاه الاجر و اذا اعطاه دقيقا  
لم يكن له اجر كذا في البحر و غيره الفرع يغري بالغاية اليك فان اخرج  
ثم احرقت بغير فله الاجر كذا في المنع وان احرقت الخبز بعده اي  
بعد اخر اخرج من الثور من غير فعله فلا اي فلا يسقط الاجرات  
كان مخبر في بيت المستاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته فاستحق  
المسمى ولم يوجد منه خيانة و الاضمان اي على المجاز لانه لم توجد  
الخيانة فانه اما نه في يده هذا عند المرح ٢ و قال لا يجب عليه الضمان  
ان شاء المستاجر ضمنه اي لصاحب اللوق مثل دقيقة و لا اجر له  
اي لمجاز وان شاء ضمنه الخبز اي قيمة الخبز و له الاجر لان القصد



بالفرم قيد يكونه في بيت المستاجر لانه ان لم يكن الخبز في بيت المستاجر  
 فاحترق فلا اجر له ولا ضمان قال في المخرج افاده انه لو كان الخبز في غير  
 بيت المستاجر فاحترق فلا اجر له ولا ضمان عندنا في وعندهما  
 ان شاء ضمنه دقيقا مثل ديقه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمة  
 الخبز واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الخبز والماء وان احترق  
 الخبز قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا لانه مما جرت  
 يده لتقصيره في القلع من التنوير وبهذا ظهر لك ان قول صاحب  
 فان احترق بعد ما اخبره فله الاجر وقيله لا ولا اجر فيهما وقول  
 صدر الشريعة اي في الاحتراق قبل الاخراج وبعد الاخراج غير موافق  
 للمنقول عن ائمة الفحول وللطحاخي للوليمة وهي طالع المطلب الاجر  
 بعد الفري وهو وضع الطعام في العشاء لان العرف عليه فيد الوليمة  
 لانه اذا استاجر بطبخ فدر محصور فاخرج المرفة من القدر ليس عليه  
 والمرجع في الجميع العرف كذا قال ابن المالك في شركة الوقاية فاطلقه في  
 المخرج فشم كل طعام في اطلقه في الفتاوى الظهيرية قال في جوهرة  
 والرمز اذ لو كان لاهل بيته فلا عرف عليه زادة الرمز وانما لم  
 اقيده بالوليمة تبع المأكل الكثرة لانه لو قيد ورد عليه بقية انواع  
 الاطعمة فان الوليمة طعام العرس والوكيرة طعام البناء والحرس  
 طعام الولادة وما نظم النشاء عنها خرسه وطعام لحفان اعذار  
 وطعام القادم من سفره نعيمة وكل طعام صنع لدعوة ما ذبه و  
 يقال فلان يدعو التقوى اذا خص وقلان يدعو الجعلي اذا عم  
 كذا في غاية البيان ذكره في المخرج ثم قال ولا يردها على اهل  
 بيته لان العرف انه يحتاج الى خبز غاليا فان افسده الطباخ  
 او احرقه ولم ينضم فهو ضامن للطعام واذا دخل بخبز بنار ليجز

بها او يطبخ بها فوقفت منه شرارة فاحترق بها البيت فلا ضمان  
 عليه لانه لم يصير الى العمل الا بادخال النار وهو ما دون ذلك  
 ولا ضمان على صاحب الدار اذا احترق شيء من السكاكين في الدار  
 لانه لم يكن متعديا في هذا السبب كمن حفر بئر في بيته كذا في  
 الجوهرة انتهى وفي البرازية امره ان يطبخ في اتون المستاجر  
 فالاجرة على الاجير فلو هلك قبل الاخراج بعد الطبخ لا يستحق  
 الاجر والاخراج من اتون من تمام محله كالحمار وان كان  
 في غير ملكه فلا اجر قبل التسليم انتهى قال المصنف فتاواه استاجر  
 قدرا بعينه ليطبخ فيه اللحم فان بين الوقت وما بين مقدار  
 اللحم يجوز وان لم يبين واحد منهما لا يمكن الجحالة كذا في اجارة  
 الموازين والمكاييل ينبغي ان يبين المدة او مقدار ما يكيله ويربته  
 فان لم يبين واحدا منهما لا يجوز ملكان الجحالة انتهى ولصارب  
 اللبن بكر اللام وهو الذي يتخذ اللبن من الطين طلب الاجر  
 بعد اقامته اي نصبه بعد الجفاف عند اي ح وقال له طلب  
 الاجر بعد تشريحه والتشريح ان يركب بعضه على بعض بعد  
 الجفاف لانه من تمام العمل اذ لا يؤمن من الفساد قبله فصار  
 كالاجرا من التنوير ولا بد ان العمل قد تم بالاقامة والتشريح  
 عمل زائد كالنفل وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا تلف اللبن قبل  
 التشريح ففقد اي ح تلف من مال المستاجر اما اذا كان في منزل  
 الاجير فلا يستحق الاجر الا تسليمه وهو بالعد بعد اقامته  
 عنده وبالعد بعد التشريح عندهما كذا ذكره الزيلعي في المستحق  
 واما اذا لم يكن في ملكه لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوبا عنده  
 وتشربا عندهما كذا في الايضاح والمبسوط ولم يشترط العد



وهو الا ان لا يوسم كان له الاجر كما لا يخفى وفي البرازية ولو نصبه بعد  
 الجفاف ثم افسده لمطر له الاجر على قول الامام وعلى قولهما لا قبل التبرج  
 وفي البحر مخرى الى الظهيرة اللبث على اللبان والقراب على المستاجر  
 ولو تكرر دابة ليحمل صاحب الدابة الحمل عليها فانزال الحمل عن الدابة  
 يكون على العكاري وادخل الحمل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون في  
 موضع يكون ذلك عرفا لهم وفي استجار الدابة حمل والا كان يكون على  
 العكاري وكذلك الجبال والجوالة والحجر على الكلب والشرط الورق عليه  
 فاسد وفي الجحش فان لبسته دار المستاجر واصابه مطر قبل الرفع  
 فانسق فلا شيء عليه من الاجر بخلاف ما اذا خاط بعض الثوب في داره  
 ثم سرق او تهاجر لمحقوله بئرا في داره فحفر بعضه فانهار او رفق بعض  
 البناء في داره ثم انهزم فانه يستحق الاجر بقدر العمل وهذه الجملة من الكتب  
 قال المصنف فتاواه وفي الذخيرة المستاجر اجيرا يوما يعمل في الصحرى  
 فمطر ذلك اليوم معد ما خرج الاجر الى الصحرى فلا اجر له قالوا  
 كان يفتح ظهر الدين المرسى انتهى وهكذا ذكره في جامع المغناوى  
 وعلمه بان تسليم النضر في ذلك العمل لم يوجد مكان العذر انتهى ولم  
 يتعرض بما اذا عجز في ذلك اليوم اذ في نصفه هل له الاجر بقدر  
 ما مضى من الوقت ام لا والمفهوم من تعليقه ومن كلامه فيقول ان له  
 الاجر بقدر عمله وقد قال في التنقيح ايضا والاجر على اربعة اوجه اما  
 ان يكون معجلة او مؤجلة او مضمومة او مسكوت عنها فاذا كانت معجلة  
 فللمستاجر ان يؤجلها واذا كانت مؤجلة فليس للاجر ان يستعملها  
 واذا كانت مضمومة فليس لاحدهما ان يؤخرها او يقدمها من تخييرها واما  
 اذا كانت مسكوت عنها فانها تكون على اربعة اوجه احدها ان تكون  
 الاجارة واقعة على الوقت فيقدر ما مضى من الوقت تجب الاجارة

والثانية

والثالثة ان يكون الاجارة واقعة على الحسير فيقدر ما سار وجب الاجارة  
 والثالثة ان يكون واقعة على عمل ما يصلح اوله دون اخره فيجب له  
 الاجر بقدر ما عمل والرابع ان يكون واقعة على عمل ما لا يصلح اوله  
 دون اخره ولا ينفع من اوله بدون اخره فانه لا يجب له الاجر حتى  
 يتم العمل ويفرغ منه ثم قال في الاجارة لا تخبر عن عشرة اوجه و  
شكرها في اخر هذا الفصل بالحشاء وهو العصر الثاني في فارق  
 في العين كصباغ وقصار يقصر بالشاء وهو العصر الثاني في فارق  
 موب حذوف شطره والبصق فله جسا اي جسد العين للاجر  
 اي لاجل الاجرة حتى يستوفها لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب  
 فله حق الجسد لان يستفيد البدل كما في البيع والطفة في النسخ فشمع لما  
 اذا لم يكن له لعله الا ازاله الدرب بالفصل فقط على الاجر لان البياض  
 كان مستورا وقد ظهر بفعله فكان احداثه فيه كذا في البحر  
 عن شره قاض خان وصحح النسخ في مستصفاه مغربا الى الذخيرة  
 ان ليس له حق الجسد فاختلف التصحيح وينبغي ترجيح الجمع وقد جزم  
 به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الحمل وبه حصره في  
 المجتبى ثم قال ذكر الاثر في العين ولم ينسبه هو ولا احد من الشراة  
 الذين ظفرت بمطالعة شروحه انه اراد عينا قائما لا جرة عمل  
 العمل كالصبغ والبيض والنسج ام اراد به تغيير العين بفعله كسج  
 الغزل والصوف واتخاذ الخف من الصرم وكحوها تغيير او قطع  
 حقها لك بالبصق وكنت استقرى كتب الفقه حتى ظفرت به  
 بحمد الله تعالى في متون الفقهاء تصنيفا لشارح منتهى الفقه والنظر  
 فقال واصل هذا ان امراد بالاشرة قولنا صباغنا كل صباغ لعله  
 اشرة العين هو عين مملوكة للعامل تصير بمحل العين كالصبغ والص



الثا سيج ونحوها وما اذا لم يكن عمله في الثوب الابازالة الدرس فقد  
 اختلف فيه قال في المنه والاصح ان له حق الجسر على كل حال لان بيان  
 الثوب قد يفعله قاله ائمتنا وقد ذكر قبل هذا انهم اجمعوا اذا لم يكن  
 لفعله اثر في العين كالمحمل والفعل لا يستحق الاجر المشرك اذا عمله في  
 بيت المتاجر وخرج من العمل متى ما لم يفراده بالفعل مجرد  
 انتهى قبل هذا اذا كان حالا اما اذا كان الاجر المظهر وازالة  
 مؤجلا فلا يملك جسمه لان التسليم ليس بواجب النجاسة وازالة  
 عليه للحال فلا يملك الجسر كما لو باع شيئا بثمن مؤجل الثوب ثم قال  
 ليس له جسر كذا في المنه وبشار بقوله فله جسمه ان اذا لم يفراده  
 عمله في بيته او دكانه وما اذا خاطبه اذ صفة في بيت الغنم  
 المتاجر فليس له حق الجسر لان المتاجر وقع مستمرا الى حق جسم العين  
 المالك لكون المحل في يده كذا في الخلاصة وقد مناه نقل عن ولا جسر  
 المجتبه هو من لما جنت يده عند الامام وان كان في بيت  
 المتاجر بخلاف الملاحة اذا غرقت السفينة دون المتاجر كذا ذكره في المنه  
 ثم قال في كذا ما دون فيه من قبل المالك لم يكن متعديا في السب فلا  
 يؤخذ بالضمان فان جسمه اي العين فصاعدا فلا ضمان ولا اجر  
 وهذا عند الامام لانه غير متعدي في الجسر فيق امانته يده كما كان عنده  
 ولا يكون له الاجر لعلان المعقود عليه قبل تسليم وقال العين كانت  
 مضمونة قبل الجسر وكذا بعده لكن بالخير ان شاء الله المالك ضمنه بالتسليم  
 اي المالك الصباغ قيمته مصوغا وله اي للصباغ الاجر لان الجميع  
 صار له تقدير الوصول بدل اليه او ضمنه قيمته غير مصوغه والاجر  
 لانه لم يضر العمل مستمرا فلا يستحق الاجر قال المصنف في الغناصير دفع القصار  
 ثوب انشأت الى غيره خطأ فقطعه وخاطمه فرب الثوب ان يضمن

ايها شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار رجع  
 على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار انتهى ومن لا اثر له فيهما  
 اي في العين كما قدمنا يعني ليس شيء من ماله قائما بتلك العين كالحال  
 والملاحة اي عامل السفينة وغاسل الثوب ليس له اي لمن لا اثر في عمله  
 جسمه اي العين للاجرة لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين  
 فلا يتصور جسمه لانه ليس له ولاية لجسر فلو جسر العين ضمن ضمان الغنم  
 كما سيق شرعا بانه ان شاء الله لانه غاصب ثم صا جها بالخير  
 ان شاء ضمن المتاجر قيمة العين محمولة ان كانت قيمة او مثلهما  
 ان كانت مثليته وله الاجر وان شاء غير محمولة فلا اجر له هكذا ذكره  
 في المنه ثم قال والمراد بالقيمة بدلها شرعا واختلفوا في المراد عن الاثر فيقول  
 ان تكون الالة متصلة بعمل العمل كالنشاء والصبغ وقيل ان يرى ويعاين  
 في عمل العمل وثمرته تظهر في كسر الحطب ولحن كسطة وحلق راس العبد  
 فليس له جسر على الاول وله جسر على الثاني وظمانه القبة ترجيح الثاني  
 كذا قاله شيخنا ثم قال والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول لما  
 عللوا به في حق الجسر ان المعقود عليه وصفة الثوب ومنهم  
 من ظن الاول بالجسر لكن الاول باحسان لان المحل يجوز ان يقع على الظاهر  
 وعلى الدابة فيكون اعم من لفظ الجبال بالجسم انتهى وفي الذخيرة دفع  
 ثوبه الى قصار ثم جاء فقال القصار دفعت ثوبكم الى رجل طنت ان له  
 فالقصار حاضرا وقت وقته زماننا قوم من السراق انوا با  
 قصار بالليل وطلب واحد منهم ماء للشرب وقال ان ارجل رستاه  
 محتاج الماء حاجته ردية وباق السراق اخفقوا ففتح البتا واخره همار  
 فجلس على لب الماء على القبة ونفق بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت  
 واخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكر ايسر الناس فانفتحت



اجوبة الغناوى ان هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار و  
 قاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرها في شره القدورى لو احترق حانوت  
 القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبا من قبل ان  
 يمكن الحرق ذلك لو علم به في الابتداء والحق الغالب الذى لا يمكن تداركه  
 لو علم به الابتداء وهناك يمكن التمسك به والتحرز عنه حتى لو علم به لا يقع  
 التمسك كذا ذكره المحقق في فتاواه وذكر فيها دفع الى القصار بكونه باليعترة ولم  
 يذكر حمل على الاجارة بل كان العرف الا اذا قال لا اريد الاجرة وغراه الى  
 السراجية دفع الى خبا طكر بملامحة طعنا وبقي منه قطعة فسرقت القطعة  
 فهو ضامن وكذا دفع حرام الى الحراف وغراه الى الحيط بخلاف راد الايق  
 بعينه لا يقال انه يرد على هذا راد الايق فانه يكون للراد حق الجبس لا يستغنى  
 الجبس ولا اثر لعله لانه لا يجس للجرم ولكنه لما رد عينا كان على شرف الهلاك  
 صان بمنزلة التهلكة اجاب العيون وتعليكه منه فكل حق الجبس العبد للجبس وكان  
 باعه منه واما هنا فلم يوجد اجزاء العين ولا وصف قائم بالعين فلا يملك  
 الجبس قال المحقق في فتاواه القصار اذا قال احترق بيتي فا حرق او قال  
 غرق لا يصدق حتى يقيم البينة ولو جنى رذيا هل يضمن قد قيل ان نقص  
 فاحس يضمن قيمته وان نقص سيرا يضمن النقصان وعلى هذا القصار  
 اذا قصر رذيا وغراه الى الحيط واذا اطلق الى المستاجر العمل للمصانع بانه  
 قال المستاجر ترك الحيط هذا الشوب بدرهم فهذا من قبيل اطلاق العمل عفا  
 وان كان كذا كور خياطة فله الى للمصانع ان يستعمل اي مستاجر  
 غيره لان المحقق علفه زمت ويمكن التمسك به بنفسه وبلمصانعة غيره  
 بمنزلة ابقاء الدين وكذا بقوله ان يستعمل الى انه ليس له ان يدفع الى  
 غيره ولهذا قال في محله صرح رجل دفع غزلا الى رجل ليشح كراباسا  
 فدفع هو الى اخر ليشح فصرف من يده ان كان الثاني اجيرا

للأول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجتبا ضمن الاول دون الآخر  
 عند ابنه ٢ وعندهما فالأول ضامن مطلقا وفي الاجتبا ان كان ضمن  
 الاول وان كان ضمن الآخر كذا ذكره في الفتوى ثم قوله وقوله على ان يعمل  
 اطلاق لا تعبدية في المستصح وغيره وان قيد بعمله بنفسه يعني وان  
 شرط له مستاجر عمل الاجير بنفسه بان يفعله لتخطيط انت فلاى فلا يعمل  
 الاجير غيره لان المحقق عليه عمله في عمل معين ولان العمل يختلف باختلاف  
 الضمان في جوده ورداءة فكان الشرط معينا فتعين كالتعين في عمل  
 بعينه كذا في الاختيار واستثنى في الفتوى الظاهر قال لا يستعمل غيره الا انظر  
 فلها استحقاق غيرها مع الشرط وعدمه كما ذكره في الحاشية ثم قال و  
 المراد بالشرط العمل بنفسه لمن يقول له اعمل بنفسك او ببدل ولا تغفل  
 بيد غيرك كذا في الخلاصة وان خالف الى غير ان يستعمل من هو اضع  
 منه في ذلك الفن او سلم دابة اقوى من ذلك كان ينبغي ان يجوز  
 كذا في العناية وفي خلاصة رجل مستاجر رجلين ليعملاه خبسة المنزلة  
 بدرهم فعمل احدهما دون الآخر فله نصف درهم ان يكونا شريكين  
 بحسب الاجر بينهما ولو شرط عليه ان يعمل اليوم او غدا فلم يفعل وحال به  
 ضامن حريق حتى سرق لا يضمن واجاب شمس الكلام بالضم ان انتهى  
 ومن المستاجر رجل يبيع بعياله اى عيال المستاجر من ديار آخر والباء  
 السعيد فوجد الاجير بعضهم اى عيال المستاجر قد مات فالتى بمن  
 بقى فله اى الاجير اجرة بحسابه يعني لو كان عياله معلومين لانه اذ في  
 بعض المحققو عليه فيسحق الاجر بقدره قال في التوفيق صورة المسئلة  
 ان المستاجر رجلا ليذهب الى بصرة فمكوا يبيع بعياله فذهب فوجد  
 بعضهم قد مات فجاء بمن بقى فله الاجر بحسابه لانه اذ في بعض المحققو عليه  
 فيسحق الاجر بحسابه قبل ما يؤخذ ذلك اذا كانت المؤنة يقل بنقصان





العدد والايستحق الاجر له انتهى وقيد في المصنف يكون عيال المستأجر معلوما  
 ليكون الاجر مقابلا لاجرتهم فيستحق الاجر بقوله ثم قال وان لم يكن  
 عياله معلومين فله كل الاجر كما رآه بقوله في الهداية وصرح به صاحب  
 الفتاوى وقد اخل به المصنف بالصاحب الكثرة وهو قيد لازم وقد قيد  
 به ايضا ملا خروفا مختصه وان لم يتوخر اى رجل لا يصلح حق مالى زيد  
 فذهب اليه فوجده ميتا اى وجده ولكن لم يدفع اليه فرده اى رد  
 الاجر الصالح الى المستأجر بموته او غيبته فلا اجر له اجماعا لان مقتضى  
 تسليم المفقود عليه بالرد فصار كما لم يفعل فلا يستحق الاجر كما اذا غنص  
 الحيطة المحيطة بعد الغرابة وكذا اى لا يستحق الاجر الاجر مثل ما سبق لو  
استخرج لا يصلح كتاب اليه اى الى زيد مثلا فرده اى المكتوب اى  
المستأجر لموته او غيبته وقال محمد اى للاجير ارجزها به الى هنا  
 اى ذلك المكان دون اجرا باب قال في المصنف وهذا بناء على ان المفقود  
 عليه قطع المسافة او نقل الكتاب وقع عند محله فله قطع المسافة لان  
 المسافة فيه دون نقل الكتاب وقد اوفى بعض المصنفين عليه بذهابه  
 فيستحق الاجر المقابل له وقع عندهما ان نقل الكتاب لانه هو المكتوب  
 او وسيلة الى الحق وهو علم ما في الكتاب وقد نقص برده فيسقط  
 الاجر كما لو لم يجره لذهب به بغيره الى فلان بالبرقة فذهب به فوجده  
 ميتا ورده فانه لا اجر له بالاتفاق لنقص تسليم المفقود عليه وهو  
 حمل الصالح الى انتهى وقال زفر له الاجرة في الصالح لان الاجر بمقابلته حمل  
 الصالح الى ملكه وقد دفع بالشرط فاستحق الاجرة عليه تمامه وبذلك  
 عنه مذكورة البين وفيه قال ولو وجده غائبا فهو له ولو وجده ميتا  
 لتعذر الوصول اليه ولو تركه اى الكتاب هناك اى ذلك الموضع لو وصل  
 اليه اولى ورثته فله اجر الذهاب اجماعا لانه اختار افضى ما في دونه

قال في المصنف بعد ما ذكر هذه المسئلة وكذا لو لم يجره رسول الله الى فلان  
 ببغداد فلم يجد فلا نأوه اذ فله الاجر لان الاجر بقطع المسافة لانه في دونه  
 واما الاستحباب فيسقط دونه فلا يقابله الاجر ذكره في البين قال في المصنف وان  
 دفع الصالح الى ورثته في صورة الموت او من سلم اليه اذا حضره صورة  
 غيبته وجب اجر الذهاب وهو نصف اجر المسمى بالاجتماع لانه اى بماله  
 دونه وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب له شيء من الاجر لان مقتضى  
 المفقود عليه وهو الاصل لا انتهى وفي السراجة لم يجره دابة الى مكان  
 معلوم ليحمل عليها طما فلما ذهب لم يجد الصالح فله اجر الذهاب  
 وفي الصغرى تشارى دابة الى بغداد عيال يعطيه الاجر اذا رجع ليس للمشارى  
 ان يطلب حتى يرجع واذا مات ببغداد ياخذوا الذهاب من تركته  
 انتهى وفي البرزانية ولو لم يجره لبلغ الرسالة الى فلان فلم يجد فرجع  
 او وجده ميتا فلم يبلغ الى ورثته ورجع له اجر الذهاب قال والنوحي ان  
 الكتاب ان كان سراكين محتوما غائبا فيمكنه الترك لعدم الحلاء غيره  
 لعدم رجل فك ختم غيره والرسالة لو شاء اشتمع اذا من ابلاغ الغير قال  
 الامام المحلوف لا فرق بين الكتاب والرسالة واذا رجع بالصالح وهدل  
 في الطريق لا يضمن عندنا له اجر غلاما ليذهب بكتابه الى بغداد فله  
 الغلام ذهب به وان لم يجره المستأجر ان برهن الغلام انه دفع اليه الكتاب  
 او لم يجده يجب الاجر انتهى قال في النصف والاجرة لا تخبر من عشرة  
 اوجه الدراهم والدنانير والكتيل وموزون والمزدوج والمعدود الذي  
 لا تغاوت فيه والمعدود الذي فيه تغاوت والحيوان والمتاع والعقار  
 والانتفاع فاذا كان الاجر دراها او دنانير فينبغي ان يبين المقدار  
 حسب تكفيه ذلك وهو جائز ان كان معلوما وان كان مجهولا يبين  
 الاجل وان كان مكيلا او موزونا فينبغي ان يبين المقدار والجنس و



والصفة والاجل في قول الفقهاء وفي قول محمد بن صاحب الجوزي ان لم يبين  
 الاجل وان كان المودود الذي اتفقت فيه فينبغي ان يبين المقدار ونحوه  
 والصفة وان كان المودود الذي فيه تفاد فلا يجوز الا ان يكون معينا  
 وكذلك ان كان شيئا من حيوان فلا يجوز الا ان يكون معينا وكذلك ان كان  
 شيئا من متاع والعقار فينبغي ان يكونا معينين وان كان على الاستغناء  
 فينبغي ان يكون ما ينفع به معينا وان وقعت الاجرة على شيء من هذه  
 الاشياء بعينه سوى الدراهم والدنانير ثم هلك في بدلتها جردت  
 الاجارة وان لم يتحقق في بدلتها جردت اجازة فسدت الاجارة فيما  
 بقى وله اجر كمثل فيما مضى وان لم يتحقق بعد ما مضى وقت الاجارة فلهما اجر  
 اجر مئله انتهى **فروغ** استأجر اجيرا يوما عليه ان يعمل من حين يمشي  
 الفجر الى غروب الشمس الا اذا كان العرف المسمى الغالب انهم يعملون  
 الى العصر فله ان يمتنع بعده وان لم يكن غابا فلا ويجوز ان الغروب  
 السنة في الاجارة اذا كانت حين يهل الهلال بالاهلة اثني عشر شهرا  
 وفي بعض الشهور بالايام ثلثمائة وستين وقالا في بعض الشهور بكم بقية  
 الشهر بالشهر الثاني واحد عشر بالاهلة وفي العدة تعتبر بالايام اجماعا  
 كذا في فتاوى الصغرى وفي البرازية وان نقصت الاجارة بعد ما قبض  
 المودود الاجرة حط من الاجرة قدر المستوفات من المنفعة ورد الباقي  
 الى المستأجر واجرة الرد على الاجير كمثل كالعقارات منفعة القبض  
 له وهي الاجرة فيجب مؤنة بعض القبض عليه بخلاف ما لو استأجر عبدا  
 او دابة وفرغ من العلفات مؤنة الرد على المالك لا على الخياط والعقار  
 المستأجر جلا ليجعله غلة من مطمورة عينها فذهب ولم يحجره  
 ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه وحده ورجوعه ولزم اجر الذهاب  
 لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المضمورة ولا يتجوز

قط

قط المسمى للذهاب اجر المثل استأجره ليعمر عشرة في عشرة فمضى خمسا  
 في خمسة ربيع الاجران الاول مائة زراعي والمحفور خمسة وعشرون  
 زراعا استأجر دابة ليركبها مدة وانفتحت لمدة واسكنها في منزله  
 ولم يحجر ما لكها لباخذها حتى هلكت الدابة عنده لاضمان على المستأجر  
 لانه لا يجب على المستأجر رد ما ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالكها فضاء  
 لا يضمن وان استأجرها ليركبها في المصفر فذهب المالك الى مصر اخر  
 قارحها المستأجر اليه وهلك في الطريق ضمن لصيرورة غاصبا  
 بالاختيار الى هنا من البرازية في ادل كتاب الاجارة وفي كذا من ارض  
 الوقت اجرها بغير اجر كمثل يلزم مستأجرها تمام اجر كمثل على ما عليه  
 الفتوى لا المتوفى لما خلع فيه بعضهم اخذ ما توفعه من بعض الجارات  
 الواقعة في الفتاوى كما ذكرنا تحريمه وتقريره سابقا في حق الضمان  
 في غصب عقار الوقت وغصب منافع وكذا في حق ما هو النفع للوقت  
 قال في المحاوي قد يفسر ويغيب بالضمات في غصب عقار الوقت وفي غصب  
 منافع الوقت وكذا كل ما هو النفع للوقت فيها اختلف العلماء فيه حتى نقضوا  
 الاجارة عند الزيادة الفا حصة نظر للوقت وصيانة الحق الله تعالى وابعاء  
 للحيات انتهى ما في الاجر وعليه ديون فالمستأجر احق بالمستأجر من غيره  
 باستيفاء ما عليه من الاجر اذا كان المستأجر مقبوضا الا انه لا يسقط  
 الدين بهلان هذا المستأجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن  
 فانه مضبوط باقل من قيمته ومن الدين فيه كد بهلاكه اذا كان مساويا  
 له او دونه وفي فتاوى قاض خات ازمات الدين الاجارة  
 طويلة وعليه ديون كان للمستأجر يضمن المستأجر احق من سائر الزمان  
 انتهى واما الاصل في ان تنعقد بها الاجارة فقال في كذا وتنعقد الاجارة  
 باعراس هذه الدار شهرا بكذا اودع منافعها هذا هو كذا



وهو الاجارة والقبول سواء كان بلفظ الاجارة او بادل عليها فتعقد  
 بلفظ العارية حتى لو قال لغيره اعرتك هذه الدار شهر ايكذا وقبل ان يجرها  
 كانت الاجارة صحيحة وعن محمد اعطيتك هذا العبد سنة يجدها  
 بكذا جاز ويكون اجارة وتعقد بالتعالي كذا في خلاصة وقام يبرق  
 في البئر زنة وقافه خان وغيرهما من المظنات وشرطها ان تكون الاجارة  
 والمنفعة معلومتان لان جهاتهما تفتخ الى الكنازعة وحكمها وقوع  
 الملك في البدلين ساعة فاعنه كما تقدم تحريره وسيتم تعلق  
 الغناء بقدر ورشها كذا في كذا قال في العناية واما ركنها الايجاب  
 والقبول بلفظين ما ضيبن من الالفاظ الموضوعة لعقد الاجارة  
**باب بيان احكامها ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وما يكون**  
 خلافا في الاجارة وصح لبيها الدار والمكانوت اي اجارتهما وان  
 وصليته لم يذكر ما يجعل فيه اي بلبان ما يجعل في الدار والمكانوت  
 لاحتى لان العمل المتعارف فيهما السكن فيصرف اليه وانه لا يتفاوت  
 فيصح العقد والمكانوت الدكان يجمع على حوائث كما في كذا ويصح  
 بيان من يسكنها فله ان يسكنهما بنفسه ويسكنها غيره باجارة  
 وغيرها او يسكن غيره معه لان كثرة السكان لا تحضرها بل ترينها  
 لان خراب المسكن بترك السكن كذا في التبيين لان المعروف عرفا كالمعروف  
 نصا كما في شرح الوقاية لابن الملك وكذا من استأجر عبد الخديعة له  
 ان يوجره لغيره بخلاف الدابة والثوب كذا في الغنية وقيد بالدار  
 المكانوت لان الثواب لا بد من بيا لا يسهو وكذا كل من يختلف باختلاف  
 المستعمل وله اي للمستأجر ان يعمل في الدار والمكانوت كل شيء لما ذكرنا  
 انه لا يختلف باختلاف العمل بخلافه ان يعمل في مكنها عند الاطلاق  
 فله الوضوء والغسل وغسل الثياب وكسر الحطب المتعارف والانتقاء

بما يله

بما يله والدق المعتاد اليسر وان يدق فيه وتداويره في موضع  
 المعتاد له وان ذلك كله من ثواب السكن الا انه ان لم يكن معتادا كالوقوف  
 فدرجتها باب داره وليس الاجارة بدخل دابته الدار المستأجرة بعد  
 ما سكن المستأجر كذا في الخلاصة وفيها ولو كان فيها يتوضأ منها و  
 يشرب وضدت البئر لا يجبر احدهما على صلاحها ولو بنى المستأجر  
 التنورة في الدار المستأجرة فاحرق شيء من الدار لم يضمن المستأجر انتهى  
 كذا في منعه قال المحقق في فتاواه وتطمين الدار واصلاح ميزانها وما  
 بنى من بنائها على رب الدار دون المستأجر واصلاح البيت والدار  
 الماء وبئرهم بالوعة والمحم على رب الدار لا يكون ذلك على المستأجر  
 فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب من الاجر ولو ان رجلا  
 قال لغيره انفق في فناء دارك ولم يقل على ان ترجع على بذلك  
 اختلفوا فيه قال الامام الشمس الاثمة السرخسي الصحيح انه يرجع كذا  
 في محنية وفيه الذخيرة المستأجر دار فيها بئر ما كان له ان يستفيد  
 من مائها للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار فان وقعت  
 في البئر نجاسة فليس على واحد منهما اصلاحها انتهى وفيها وان  
 كان رب الدار امر سوى ما يوهن البناء كالحداد والقماره و  
 الطحن اي من غير رضائه كماله والشرط ذلك في عقد الاجارة لان  
 ذلك يضر بالبناء وانما قيدت بذلك لان صاحب الكفاي قال بعد ذكر  
 هذه المسئلة وهذا اذا كان لم يرض به المالك ولم يشرطه في الاجارة  
 فان المستأجر كذا كان له ذلك ثم قال لو قد اخل صاحب الكفاي بهذين  
 القيدين ولا بد من ذكرهما انتهى ولذا قيدت بهما ولو اختلفا في  
 الشرط فالقول للموجر لو انهما اصل العقد وان اقاما بينة  
 فالبينة بينة المستأجر وفي خلاصة اذا استأجر ليعقد قمارا فله



ان يعقد حذا واذا كانت مضرتهما واحدة لما في المنع والمراد من الرعي  
رعي الماء ورعي الثور واما رعي اليد فلا يمنع من النصب فيها والظمن  
عليها وان كان يضرب عليه فغشوى لما في خلاصة قال في التبيين وحصله  
ان كل ما يوهن البناء او فيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الابايات صاحبها  
وكل ما لا ضرر فيه جاز له بطلان العقد ولو اقع الحداد وانهدم البناء  
بعمله وجب عليه ضمانات لانه متعقد فيها ولا اجر عليه لان الضمان  
والاجر لا يجتمعان وان لم ينهدم وجب عليه الاجر لاحتيا لانا لان  
المعقود عليه هو سكنه وفي كدائه واخوانها السكن وزيادته يكون  
مستوفيا للمعقود عليه في عليه الاجر بشرط السلامة انتهى وفي المنع  
ولو فعل ما لا يجوز له وجب عليه الاجر واذا شرط سكن رجل بعينه في  
الدار له ان يسكن غيره لان التقيد لا يفيد لعدم التغاوت وان  
قيده ركبا ولا يس ضمن اذا خالف لان التعيين يفيد تغاوت وانما  
في الركوب واللبس فيعتبر فاذا خالف صار متعديا ومثله ما يختلف باختلاف  
استعمل اذا كانت مفيدة وخالف فانه يضمن اما اذا اطلق الركب و  
اللبس من مكان والمراد بالاطلاق ان يقول علي ان يركبها من مكان  
ويلبس ثوب من مكان لانه يختلف باختلاف الركاب واللباس فلا يجوز  
الابا لتعديع او بان يشترط ان يفعل ما كان ذكره الترتيب في البيت  
انتهى **فروع مهمة** سئل ظهير الدين المروغيني عن رجل استأجر رجلا  
ليعمل له في الضيعة كالتخاذ الطين وقيل الوقايد امطر السماء بعد ما  
خرب الاجير للعمل فاحتج لذلك العذر فهل يجب الاجر قال لا يستأجر  
دابة ليحمل عليها مائة وخمسة مائة من الحنطة فرضت الدابة  
فلم تحق الا مائة فهل للمستأجر ان يرجع على المالك في خمسة ذلك  
قال لا لانه رضى بذلك وفي المجته لا يجوز اجارة ابنا وذكور محمد

في موضع اخر انه يجوز به بيعه انتهى المكارى اذا حمل في بعض الطرق مخوف  
ورجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له الملك من المنع وفي جامع الفتاوى  
ولو سكن دار الوقف بلا اذن الواقف والقيم يلزم اجره كمثل ما بلغ ما  
بلغ وكذا في رهن حتى لو سكن الممرتهن يجب له اجره كمثل ما بلغ وكذا  
قالوا في متول باع منزلا وقفا وسكن فيه الممرتهن لم عزله المتولي وورثه غيره  
فادعى النكاح على الممرتهن فساد البيع لزم على الممرتهن الممرتهن اجره كمثل  
سواء اعد للفقلة او لا قال بعض مشايخنا المذهب ان اجبا ابنا ان لا يلزم  
الاجر في الرهن والبيع وذكر في بعض البلق الفتاوى ان الممرتهن يسكن  
سكنه ثم ظهر انه وقف او لصغير يجب اجره كمثل ولو غضب دارا  
معدة لكسها او موقوفة او لبيتيم فاجرها مدة معلومة باجره يسمى و  
سكنها المستأجر يلزم يسمى الاجر كمثل ولو قال اعد لي كمرى هذه  
السنة على ان ازوجك بنتي فعل ولم يزوجها منه ففي وجوب الاجر  
خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه  
ما يعمل الا ضمما في التزويج وعلى هذا القول اعلم معي حتى ان فعل في حقك  
كذا قاضي ولو سكن الممرتهن في الدار سنين ثم اخفقت لا يجب عليه  
اجر كمثل لانه سكنها بحكم الملك انتهى وفي الغيبة اذا سكنها بشمول  
عقد او ملك فلا شيء عليه الا في الوقف وصح يستأجر الارض للزراعة ان  
بين ما يزرع اي في الارض او قال اي المستأجر على ان يزرع ما يشاء  
اي على ان ازرع فيها مكشاة لان منفعة الارض مقصودة وقد جرت  
العادة باستأجارها للزراعة من غير تكثير فان عقد الاجراء عليها  
عملا غير ان ما يزرع فيها متغاوت فمنه ما يفسد الارض ومنه  
ما يصلحها فلا بد من البيان او يقول علي ان يزرع فيها ما يشاء  
كبلا فيغني عن التنصت ولو لم يبين ما يزرع فيها او لم يفعل على ان



فيهما ما اشاء فسدت الاجارة للجمالة قال في الاختيار وهكذا روي  
الدائري وليس الثوب وكل ما يختلف باختلاف المستعمل لان الناس يختلفون  
في الكروب واللبس فيغضون الى المنازعة فاذا عين او اطلق فلا منازعة انتهى  
وسايت تمام ان شاء الله تعالى ولورزعا بعد ذلك هل تعود صحيحة  
ام لا سيما في اخر باب اجارة النافسة ويدخل في اجارة الدور والارضين  
الطريق والشرب لان الحق المنفعة فلا يحصل دونهما في الاجارة تفقد  
للاستغناء ولا انتفاع الا بهما بخلاف البيع لان الحق من البيع مكره الرقة  
لا الانتفاع في حال كذا في الفتح وفيه جاز بيع الحجر والارض السبعة دون  
اجارتهما الا بذكر الحقوق والمرافق لما عرفت في البيوع وفي الغنية  
استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله ان يزرع فيها  
زرع غيره ورعييا وخريفا وفي الجوهرة والابن يستأجر الارض للزراعة  
قبل رعيها اذا كانت معتادة للري مثل هذه الحدة التي عقد بالاجارة  
عليها وان جاء من الماء ما يزرع بعضها فان لم يستأجر بالحيوان  
شاء نقص الاجارة كلها وان شاء لم ينقصها وكان عليه من  
الاجر حساب ما روى ههنا كذا في المحمد وفي الغنية ولو استأجرها  
ولا يمكن الزراعة في الحال لا حيا جهتا الى السق وكري الانهار ويجوز  
تماء فان كان محال يمكن الزراعة في مدة العقد جاز والا فلا لما لو  
استأجرها في الشتاء تسعة أشهر ولا يمكن زرعتها في الشتاء اما اذا  
لم يمكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبعة فالاجارة فاسدة  
وفي مسئلة الاستأجر في الشتاء يكون الاجر مقابلا للمدة الا بما يتفق  
انتهى استأجرها الى الارض وهي مكفولة بزرع غيره ان كانت  
الزرع بوجه شرعي لا يجوز الاجارة ما لم يستحصل الزرع الا ان  
يوجرها مصفاة الى المستقبل فتجوز وان كان الزرع بغير حق

صحت الاجارة لان صاحبها في هذه الصورة قادر على تسليم  
اجرة بان يجبر صاحب الزرع على قلع سواء اذكر ام لا لانه  
لاحق لصاحبه في ابقائه كذا في فتاوى قارئ الهداية والظهير انتهى  
انتهى ما في الفتح وفي البزارنة لو استأجر ارضا للزراعة فزرعها واصاب  
الزرع افة او عرق الارض فعليه الاجر على الكمال ولو عرقت قبل الزرع فلا  
اجر له وفي المحط الفتوى على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن  
من اعادة الزرع لا يجب الاجر على المستأجر والا يجب اذا تمكن من  
الزراعة مثل الاول او دونه من الضرر وذكره بعض الفتاوى اصطلي  
الزرع افة سقط اجرها بعد الاصطلام ويجب اجرها متى استأجر  
ارضا للزراعة وكانت تسقى بالمطر فلم يحطرات لم يحد لها السقي  
فبفس الزرع سقط اجر امره بان يواجر داره بعشرة فاجرها بخر  
عكس فالاجارة فاسدة ويتصدق بالفضل وهذه بحملة من جامع  
الفتاوى ياتي في باب الاجارة والبناء والغرس عطف على قوله للزرع  
اي وتصح اجارة ارض خالية للبناء والغرس لانها منفعة تقصد بالاراض  
وفي الفتح اذا قال القيم او المالك مستأجرها اذنت لك في عمارتها فخرها  
بانه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها  
الى المالك اما اذا رجع الى مستأجر وفيه ضرر بالدار كالساعة او  
ثقل بعضها كالتنوير فلا ان لم يشترط الرجوع انتهى واذا انقضت  
المدة اي مضت مدة الاجارة لم يمتد الى المستأجر ان يقلعها او يبناء  
والغرس ويسلمها الى الارض اليها الى رب الدار فارغة لانه لا نهاية  
لانه لا نهاية لها فلو ابقاها اضرار لصاحب الارض فوجب القلع  
وفي الغنية استأجر ارضا وقعا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة  
فلما تجرت يبيعها باجر كمثل اذا لم يكن فيه ضرر ولو ابره لوقوف



عليهم القلع ليس لهم ذلك كذا ذكره في كنفه ثم قال نقلا عن صاحب  
 البحر وبهذا يعلم مشكلة الأرض المحتكرة وهي منقولة ايضا في شره  
 او قاف الخصاص الا ان يغرم المورج قيمة ذلك اي البناء او الفرس  
 للمستأجر مقلوعا بان يقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم فيها  
 بناء او شجر ولما حب الارض ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما  
 وان كانت الارض لا تنقص فان شاء صاحب الارض ان يضمن له  
 القيمة كما تقدم وبتملكه فلم ذلك برضى صاحبه او يترك ضياعه فيكون  
 الارض لهذا والبناء لهذا لان الحق لهما كذا في الاختيار والامتناع  
 من قوله يسلمها فارغة برضى صاحبه اي المستأجر يعني ان لم  
 ينقص القلع الارض وان كانت الارض تنقص بقلعه اي البناء او  
 الشجر فيدون رضاه اي يملكه المورج لا يرضى المستأجر ايضا اي  
 لما يملكه برضاه اذا لم تنقص بقلعه ترجيحاً لجانب الارض لانها  
 الاصل والبناء والفرس تبع وانما يضمن قيمته مقلوعا لانه مستحق  
 القلع وفي كنفه قال شيخنا وهذا الامتناع راجع الى لزوم القلع على المستأجر  
 فان ادانته اذ ارضى المورج بدفع القيمة لا يلزم المستأجر القلع وهذا  
 صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقلع ام لا لكن لا يملكها  
 المورج جبراً على المستأجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقلع واما  
 اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه انتهى او يرضى اي المورج  
 المستأجر يتركه اي البناء او الفرس في أرضه لهذا اي لصاحب البناء  
 والفرس والارض لهذا اي لصاحب الارض فلا يلزم المستأجر القلع  
 وهذا الترك من المورج يكون عارية لارضه ان كان جبر القلع فيكون  
 بغير اجرة واجارة ان كان باجرة وعلى الاول لهما ان البناء والفرس  
 يواجرهما من اجتنبي فان فعلا فلهما ان يقتسما الاجر

على

على قيمة الارض من غير بناء وعلية البناء من غير ارض بنا خذ كل واحد  
 منهما حصته كذا في كنفه نقلا عن المجتبى والربطه بالتركيب يوجب كذا في  
 لحو لا بقائها في الارض يعني اذا انقضت المدة للاجارة وفي الارض رطبة  
 قلعت الرطبة لانه ليس لاستنهاها غايه معلومة فصارت كالشجر  
 كذا في كنفه وفي خلاصة لو اشترى رطبة ثم استأجر الارض لا بقائها  
 يجوز ولو اشترى ارضا باصلها ثم استأجر الارض لا جله يجوز انتهى وفي التمهيد  
 اذا انقضت الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى تجز  
 وهو على اول جري يدرك بعد انقضاء الاجارة كذا في فرائد الآلات  
 والزرع يترك يعني اذا انقضت مدة الاجارة وفيها زرع ولم  
 يدرك يترك باجر كمثل ان يدرك ان يملو زرع غايه معلومة  
 فكان في التأخير باجر رعاية للجانبين بخلاف موت احدهما  
 قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى كساد وان انفسخت  
 الاجارة لان ابقاءه على ما كان اوله بالقلع مادامت المدة باقية  
 ويلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه باجر كمثل واما الغائب  
 فيؤمر بالقلع مطلقا كذا في كنفه لان ابتداء الغيب ظلم وهو واجب  
 الهدم لا التفرؤ وفي القنية المبراد بقول الفقهاء اذا انتهت  
 الاجارة والزرع لم يحصد يترك باجر اي بقضاء او بعقدها  
 حتى لا يجب الاجر الا باحدهما انتهى قال في كنفه وهو مما يجب حفظه  
 وفي انتفاس التجار الاراضى على وجهين احدهما اذا كانت بيضاء  
 جائز الاجارة فيها وهو على وجهين اما ان يزرعها واما ان  
 يبني عليها في مدة الاجارة او لم يزرعها فعليه الاجارة اي الاجر  
 فاذا مضت مدة الاجارة ولم يبلغ الزرع بعد فان حصده كان  
 في ذلك هلاك ما المستأجر فللمستأجر ان يملكها الى ان يدرك



الزراع ويعطى صاحبها اجر مثلها وكذلك لو استأجر دابة مستأجرها  
مضت مدة الاجارة وهو في طريق مخوف او برية من البراري او كانت  
سفينة ومضت مدة الاجارة وهو في البحر فله ان يمسك حتى  
يخرج من المخوف ويعطى صاحبها اجر المثل وليس له ان يضع  
متاعه في شئ من ذلك قال وان بنى عليها بناء وانقضت مدة  
الاجارة فلصاحب الارض ان يخرجها من الارض ولا يضمن قيمة  
البناء وليس له ان يخرجها منها قبل مضى الوقت ومدة الاجارة  
وان طالت واذا كانت الارض مشجرة او مكرمة فالاجارة فيها  
فاسدة انتهى وصح استئجار الدابة للركوب والمحملان لها منافع  
معلومة ويعاد استئجارها فحان كاستئجار الاعيان المعهودة فيد للركوب  
والمحملان لا تصح اجارتها لئلا ينجسها ولا يركبها او ليربطها باب داره  
ليراها الناس فيقولون له فرس فاذا كانت الاجارة فاسدة  
فلا اجر له ذكره في المحقق وصح استئجار الثوب للباس فبدله لانه  
لو استأجره ليرتد بيبته بالثوب او حانوبته فان الاجارة  
لا تصح لما صرح به في المحقق لان هذه المنفعة غير مقصورة من  
العين قال في المحقق ومن هذا النوع ما اذا استأجر ائنة يصفها في  
بيته يستعمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن ليطلع  
الناس ان له دارا او عبد اعلى ان لا يستخدمه كزاة الخلاصة وفي  
فتاوى قاض خان رجل استأجر كذا بالبعاء ما فيه من فقه او شعر  
لا يجب عليه الاجر وكذا المحقق وكذا اذا استأجر طبيباً يشمه لا يجب  
الاجر وكذا اذا استأجر بيتاً من مسلم ليحلب فيه انتهى قال في  
الشفق واجارة محلي جائزة سواء كانت للرجال او للنساء وان استأجرها  
بمدة معلومة فاذا مضت المدة لزمه الاجر استعملها او لم يستعملها

وان

وان هلك لا ضمان فيها الا ان يستعملها خلاف ما يستعملها الناس  
قال واجارة الامتعة جائزة اذا كانت في مدة معلومة باجرة معلومة  
ولان يستعملها فيما يستعمل مثلها في ذلك ولان يواجرها في مثل  
ما يستأجرها فيه وان يعيدها ما لم يكن شرط عليه ان يستعملها  
وكذلك كل اجارة تكون على المدة قال واجارة الخيل جائزة وكذا  
اجارة الفسحة وغيرها وهي على وجهين في السفر وفي الحضر  
وله ان ينصب ذلك لما ينصب الناس فان احترق في الشمس او فسد  
السفر من المطر او الثلج او تحرق من غير عنف او خلاف فلا ضمان  
قال واجارة الاسلحة جائزة وله ان يقابل بها ولا ضمان عليه ان  
هلك او فسد شئ منها وان تعدى شئ من ذلك فهلك  
فعليه الضمان والاجر عليه لان الاجر والضمان لا يجتمعان انتهى  
فيه تفصيل كل شئ فان اطلق اراد بالاطلاق التعميم بان يأتى  
بلفظ ذال على العموم من غير تعيين بركب ولا بس معين لا الاطلاق  
المصطلح عليه عند الاصوليين يعني ان لم يقيد بركب او  
لابس فله ان يستأجر ان يركب على الدابة ويلبس الثوب هما من  
باب الافعال من شاء لانه يختلف باختلاف الراكب والابس فلا يجوز  
الا بالتعيين او بان يشترط ان يفعل ما شاء على نحو ما ذكره في الزراعة  
لئلا يفضى الى المنازعة فاذا عين او اطلق فلا منازعة فاذا ركب  
اي الدابة او لبس اي الثوب هو ان المستأجر او ركب او لبس غيره  
تعين اي الراكب فلا يستعمله غيره يعني فليس له ان يركبه او يلبس  
غيره كما اذا عين في الابداء قال في المحقق فلو قال اعلى ان يركب من شئت  
وتلبس من شئت صح العقد ولو استأجرها للركوب مطلقاً ولم يسم  
من يركب لا تصح الاجارة والفرق ان في الثانية كان الركوبان



مثلا من شخصين يكون المفقود عليه مجهولا فلا تصح وفي الاول رخص لما لا  
بالقدر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار المفقود عليه معلوما فلو اركبها  
او ركب بنفسه وجب المسمى حتى اذا تنقلب صحيح ولا ضمان عليه  
عند الهلاك واذا اصبحت عند تنقلب يعين ادراكه ولا يمس لتعين  
مراده من الاصل فصار كالتص عليه ابتداء وفي خلاصة اذا تكاثر  
قوم وامان على ان المكاري يحمل عليه من مرض منهم او اعيب  
منهم وهذا فاسد انتهى وان قيد اي المتاجر الدابة براكب او قيد  
الثوب في الف ضمن ان التقيد مفيد لتفاوت الناس في العالم بالركوب  
واللبس فبعينه فاذا خالف صار متديا فيضمن ولا اجر عليه وان سلم  
لا يمس ضمان تمنع ذكره في المنع ثم قال ولا يمس من كلامه انه اذا قيد  
له الاجارة والاعارة كما انه اذا حمله ذلك وليس له الايداع في الاول ولو  
لضرورة دون الثاني ذكره في فصول العادة وكذا كلما يختلف  
يعني مثل ما ذكر بضمن اذا اعطيت في لاشي يختلف باختلاف المستعمل  
اذا كانت مقيدة وخالف ما ذكرنا من المعنى وما لا يختلف به اي باختلاف  
المستعمل فتقيد به اي تقيد بما لا يختلف بسكن وغيره هدر اي  
بالحال لعدم الفائدة وفرغ على ذلك بقوله فلو شرط اي المتاجر  
سكنه واحد اي بعينه في الدارجان اي للمتاجر ان يسكن غيره  
لان التقيد لا يغير لعدم التفاوت في السكن وما يضر بالبناء كالمعادة  
والقسارة ونحوهما خارج بدلالة العادة على ما مر فلا يملكه الا  
بالنص كما في المنع قال في التبيين والفساطحة كالدائر عند محمد لانه  
للسكنه مثل الدائر وعندنا يوفى هو كالسكن لا اختلاف في الناس في نصيب  
وضرب او قاده واختيار مكانه انتهى وان سمي اي المتاجر ما  
يحمل على الدابة نوعا وقدرا اي مقدار من شيء يحمله على الدابة ككثر

براي مثوات بقوله كحظ - بعينها فله اي المتاجر حمل ماله  
البركة الضرر او اخف من البر كالتقيد والسمم لمتاجرا لا ما هو  
اضرر بعينه ليس له ان يحمل عليها ما هو اضر منه كالمال لانه اذا رخص بشي  
يكون راحيا بكل ما هو مثله او دونه دلالة دون ما هو اضر منه قال  
في التبيين والقياس ان يضمن بالحمل عليها خلاف لحسن كيف ما كان  
لانه يتصرف بالامر فليس له ان يتخلف الا ترى ان الوكيل بالبيع بالفرق  
لوا يبيع بالفرق دينار لا ينفذ ببيع وجه الاتي ان التقيد انما  
يعتبر ان لو كانت مفيدة ولا فائدة في هذه المسئلة في التقيد بحظ  
ومنع كرم من الشعار بل الشعار اخف منه فكان اوله بالجواز حتى لو  
سمى مقدار من كخطة تحمل عليها من الشعار مثل ذلك بالوزن ضمن  
لان في التقيد به فائدة لان الشعار يؤخذ من ظهر الدابة اكثر مما  
ياخذه كخطة - فصار كما لو حمل عليها مثل وزنه بتساها ذكره في  
النهاية وعذره الى كسوط ثم قال ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا  
يضمن لمتاجر ناقلا وهو الاصح وبه كان يفتح المصدر الشهيد انتهى  
وان سمي قدرا من القطن يعني ولو المتاجر حمل قطن معلوم مقدار  
فليس له ان يحمل اي على الدابة مثل وزنه اي كخطة حديد او مثل  
وزن كخطة قطن او بتسا او حطب كما في المنع لانه ياخذ من ظهر  
الدابة اكثر من كخطة وفيه حجارة ايضا فكان اضر عليها من كخطة  
وانما لم يحجز في كخطة لانه ربما كانت اضر على الدابة لاجتماعه في موضع  
من الظهر بخلاف القطن فانه ينسبط عليه فاصلة ان الشين  
متى كان في كل واحد منهما ضرر فوق ضرر الاخر من وجه الاستفاد  
من الاذن في احدى هاتين الاذن في الاخر وان كان هو اضر من  
وجه اخر كما في التبيين وانما ذكره المص مع كونه معلوما متجا



سبق ان ذلك كان نظير الكبير وهذا نظير الكوز و ان زاد اى  
استأجر على مسمى يعنى اذا استأجر دابة ليحمل عليها شئ مقدرا  
فحمل عليها اكثر منه فغطت اى هلكت الدابة ضمن قدر الزيادة  
اى ما زاد الثقل يعنى ضمن قدر الزاد على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانها  
هلكت بما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الثقل فانما يحمى  
عليها ما في صلته ان تلف الدابة بالثقل وبعض ما دون وبعض غير ما دون  
فيضمن كساب حتى لو كان المادون مائة من وزاد عليه عشرين مثلاً  
ضمن سدس الدابة كذا ذكره الشافعي في المستصفى وهذا ان كانت  
اى الدابة تطيق ما حملها والاى وان كانت الدابة لا تطيق مثله  
فكل القيمة اى فيجب عليه جميع قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون اهلاكا  
قال في التبيين واذا حمل عليها جناح غير مسمى او جب جميع القيمة  
وكذا لو استأجر ثور الطحين خنطة بقدره فزاد لم يوجب بحساب  
الزيادة بل او جب جميع القيمة وفيه اذا زاد عليها من جنس المادون  
هلكت بالجموع فنقطع حصه المادون ويجب بقدر ما تعدى حتى لو  
حملها المسمى وحده ثم حملها الزيادة وحدها فغطت يضمن جميع  
قيمتها لانها هلكت بالزيادة وحدها انتهى وفي الارداى اى في اراد ان  
الرجل يضمن النصف يعنى اذا استأجر دابة ليركبها فاردف معه رجلاً  
فغطت الدابة ضمن استأجر نصف قيمتها لان التلف حصل بركوبه  
وهو ما دون فيه وركوب غير وهو غير ما دون فيه فيتنوزع الضمان على  
ذلك نصفين ولا عبرة بالثقل بغير انزاء وسكون القاف يعنى سواء  
كان الرديف اخف او اشقل لان تلف الدابة بالركوب لا ينشأ عن  
الثقل فرب ثقل كس الركوب ولا يصير بالدابة ورب خفيف لا يحسن  
فيصير بالدابة ولان الاذى غير ما دون فلا يمكن معرفته فاعبر عدد

الراكب

الراكب وهكذا ذكره ابن الملك في شرحه الوقاية ثم قال وهذا اذا امكن الدابة  
ان يربسها اثنان وان لم تحف فعليه جميع قيمتها والمالك بالخيار  
ان يربسها استأجر وان شاء ضمن ذلك الغير فان ضمن المستأجر  
لا يرجع على ذلك الغير وان ضمن ذلك الغير يرجع على المستأجر ان  
استأجر منه وان كان استأجرها فلا قيدنا الارداى بالرجل لانه لو  
اردف صبا لا يستمسك بنفسه على الدابة يضمن بقدر ثقله لانه بمنزلة  
الحمل قال في المنع ولو اردف من يستمسك بنفسه وغطت الدابة  
يضمن النصف ان كانت الدابة تطيق حمل الاثنين وان لم تطيق  
ذلك يضمن كل قيمتها لو حمله الراكب على عاتقه فانه يضمن جميع  
القيمة لكونه يتحتم في مكان واحد فشق على الدابة وان كانت تطيق  
حملها ذكره في النهاية وان كان صغيراً لا يستمسك يضمن بقدر  
مثل ذلك الصغير ثم قال وقيد بكونه اردف حتى صار الاجنبى كالتابع له  
فاذا تعدى في السرح صار غاصباً ولم يجب عليه شئ من الاجر لانه  
رفع يده عن الدابة وادفعها يد منعه فصار ضامناً والاجر لا  
يحكم مع الضمان كذا في غاية البيان قلت وفي سراج الوهاج وفي  
الشكل قوله فاردف رجلاً معه خرج من حيز العادة لان من العادة ان  
استأجر يكون اصلاً ولا يكون رديفاً حتى ان استأجر لوجده نفسه  
رديفاً وغيره اصلاً فكذلك انتهى فاذا هلك بعد بلوغ المقصد  
وجب جميع الاجر مع الضمان ذكره في البحر نقلاً عن النهاية والمحيط قال  
ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لركوب غيره  
والاجر لركوبه بنفسه وقيد بكونها عجت لانها لو سلمت فلا يأتى عليه  
غير الاجر المسمى وفي المجتبى ولو ركب على حمل يضمن جميع قيمتها فعلى  
قياس هذا اذا حمل رجلاً او صبا مستمسكاً على عاتقه يضمن جميع



فيمتها ولو استأجرها ولو استأجرها ليركبها ثم ليس من الثياب أكثر مما عليه  
ضمن وان لبس ما يلبسه الناس ضمن تحاب ما زاد ولو حمل عليها  
صبيا صغيرا فغرت من حملها ضمن انتهى وفي البحر لو ركبها وحمل عليها  
شيء يضمن قدر الزيادة ان عطبت الدابة قال وليس المراد ان  
الرجل يوزن و يوزن الحمل لتعرف الزيادة لان الرجل لا يوزن بالقياس  
بل المراد ان يرجع الى اهل البصرة يسأل منهم ان الحمل كم يزد على ركوبه  
في القدر وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في  
موضع اخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع القيمة ذكره خواهر زاده رجل  
استأجر دابة ليحمل عليها حملا مقدارا ثم اراد صاحب الدابة ان يضع عليها  
شيئا معلوما من متاعه مع حمل مستأجره ان يضمنه فان وضع مع ذلك  
وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان له على المستأجر جميع ما سمي  
وليس هذا كصاحب الدار مستأجرة بمتاع نفسه فانه غير يسقط  
عن مستأجره حصة ذلك الموضع الذي يشتمل صاحب الدار الكل من  
المتاع **فروع** وفي الحيط لو كان على الدابة مستأجرة عبد و متاع  
فهلكا انما يضمن المتاع عندنا اذا لم يكن العبد صالحا لحفظ المتاع  
وان كان صالحا لا يضمن المتاع ايضا لانه يكون في يد العبد و  
يده كيد هو في فصار له لو كان وكيل المولى مع المتاع تكارى ابلا  
مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة جاز وقيل تفسيره ان يتقبل  
المتكاري المحمولة فكانت في الذمة لكن يفتي بالجواز ايضا مطلقا بالعادة  
للمتكري الى مكة من كوفة للجهاد بها وجائيا ان يركب البعير  
يوم التروية وعرفة ويوم منى وثلاثة ايام التشرع حمل البعير  
ماتان واربعون مثالا الوفق حمل البعير في كلام العرب وذلك لقول  
صاعا وحمل الحارمانية وخمسون مثالا في النهاية وكذا في فتاوى



الصغرى قال المحقق في فتاواه علف الدابة ونفقة العبد المستأجر على الأجر  
وفي الحيط اذا دفع الى رجل دابة ليحمل عليها ويأجرها على ان يارزق العبد  
مما من شئ فهو يضمن نصفها فان جرحها واخذ عليها فان جميع حمل  
الدابة يكون لصاحبها وللعاقل اجر مثل عمله وهي اجارة فاسدة ثم  
ينظر ان اجر الدابة من الناس واخذ اجرتها كان الاجر كله للمالك وللعاقل  
مثل عمله بخلاف ما اذا كان لا يواجرها من الناس وانما يتقبل الاعمال من  
الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعاقل وعليه اجر مثل  
الدابة وفي الخاتمة قال لغيره اجر تدبته هذه غدا برهم ثم اجرها اليوم  
من غيره الى ثلاثة ايام فمضى الغد واراد المستأجر الاول ان يفتح الاجارة  
الثانية فيه روايات عن اصحابنا رواية يفتح وفي رواية ليس له ان يفتح  
وبه اخذ الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث وهو قول عيسى بن امان  
وعليه مفتوى انتهى وان سمعها اى كبحه مستأجر الدابة وهو ان يجذبها  
الى نفسه لتعقب ولا تجرى وفي مغرب كبحه الدابة بالجمام ان ردها او ضربها  
فقطت له هلكت الدابة به ضمن اى عندنا في خلافا لهما فيما هو  
مقتضى اى قال لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يتكاد يدخل  
تحت مطلق العقد وكان حاصلا باذنه فلا يضمن ولا بد ان الاذن  
مقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق ولا يضمن بالسوق اتفاقا كالمكة في  
قال وظاهر ما في الهداية ان للمتأجر الضرب ولا اثم عليه للاذن العرف  
فيه وان كان مقيدا بشرط السلامة وفي غاية ابشأ ان ضرب به الدابة  
لا يكون تعديا موجبا للضمان بخلاف العبد مستأجر فانه ليس له ضرب  
ويضمن به اتفاقا لانه يوم وينهى بفهمه ولا ضرورة الى الضرب واما  
ضرب دابة نفسه فقال في العينة وعندنا في لا يضمنها اصلا وان  
كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من حيوان ثم قال لا يحاصم ضارب



الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخاصم فيما زاد عليه انتهى قلت ولكن  
 لا يضرب وجهها لما في البرازية من باب التمسح قالوا انما خصم ضارب  
 الحيوان لا بوجهه ولا بوجهه الا بوجهه قال ومعناه ان كل واحد يخصم  
 صار به بلا وجه لانه انما رافق وقت مباشرة المنكر وعملكه كل واحد ولا  
 يخصم الضارب بوجه الا ضارب الوجه فانه يمنع ولو بوجه لانه يجمع الحيوان  
 فان الله تعالى خلق ادم عليه السلام على صورة الوجه فان كل واحد عليه سلام  
 يجمعها سن قال عليه الصلوة والسلام لا تضربوا الوجه فان الله تعالى  
 خلق ادم على صورته اي الوجه انتهى **فروع مهمة** وفي المنهج والسيد  
 ضرب عبده تأديبا والوجه ضرب الصغير للثأب لكن مقيد عند  
 ابي 2 بشرط السلامة ويضمنان ان هلك بضربهما ان التأديب قد  
 يقع بالزجر والتعزير وعندهما لا يضمنان وفي غاية البيان عن التهمة  
 الاصح ان ابا 2 رجع الى قولهما والمعلم والكتا ليس لهما ضرب الصغير  
 الا باذن الاب والوصي فان مات لا ضمان عليهما اذا كان باذن والا  
 ضمانا ولا يجوز ضرب اخيهما الصغير التي ليس لها وفي ترك الصلوة  
 اذا بلغت عشر اوله ان يضرب بيته فيما يضرب ولده به وردت  
 الاخبار والاثار كذا في القينة وفي الروضة له ان يكره ولده الصغير على تعلم  
 القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالدين انتهى قال في الممنية  
 ولو ضرب ابنه على تعليم القرآن والادب فمات عليه الدية ولا يرث عند  
 الامام وقال لا شيء عليه ورث وقيل رجع الامام الى قولهما ولو ضرب  
 امرأته على الخصى فماتت يضمن ولا يرثها جامع امرأته التي يجمع  
 مثلها فماتت لا شيء عليه عند الامام ومحمد وعند ابي يوسف الدية  
 على عاقلة انتهى وفي البرازية اجبر غير بالغ راى منه بطاله ليس له ان  
 يؤدبه الا ان ياذن له ابوه وعن خلف بن ايوب انه يؤدبه بلغ الصبي

عشر سنين يضرب لاجل الصلوة لا بالخشب ولا يجاوز الثلاث وكذا المعلم  
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرد اس المعلم اياك وان تضرب فوق الثلاث  
 وان ضربت فوق ثلث اقتض الله تعالى منك ولا يضرب المعلم بالخشب  
 وان اذن الآب ولله في ان يضرب عبده وامته باليد والخشب والدرية  
 انتهى وان تجاوز اي مستأجرها اي بالدية المستأجرة مكانا سماء مثلا  
 اذا استأجرها الى الحيرة فجاوز بها الى الفارسية ثم عاد الى الحيرة فغطبت  
 ضمن لانه لما جاوز مكانا سماء صار غاصبا للداية ودخلت في ضمانه  
 ولا يدري اي عن الضمان بردها اي الداية الى ما سماء لانه لما صار غاصبا له  
 بالتي وز فلما برأ عن الضمان لان الغاصب لا يدري عنه البارء على المالك  
 وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح احتز به عما ذكره ابن سماعة  
 عن محمد انه استأجرها ذهابا يبرئ عن الضمان لان العقد باق بعدتها  
 الحيرة كذا ذكره في المنهج قال والاصح انه لا يبرأ بض عليه في اختلاف رجع عن  
 ابي 2 وابي يوسف لان العقد وان كان باقيا لكن مستأجر يملك فلم يكن  
 الرد الى يد ميسكه كانه رد الى يد المالك قال وكذا العارية وتعامم يعرف فيه  
 وفي العناية بحيرة بكسر هاء المهملة مدنية كان يسكنها النعمان بن  
 المنذر وهي على رأس ميل من الكوفة والفارسية موضع بينه وبين كوفة  
 عشر ميلا ومن اراد الاستقصاء في هذه المسئلة فليراجع الى العناية وفي  
 البرازية استأجر دابة ثم ردها الى صاحبها ورطبها ومربط صاحب  
 الدابة واغلق فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا كل شيء اذا ردت على  
 صاحبها يفعل بها صاحبها ذلك الغفران فعلة مستأجر يبرئ من الضمان  
 ولو ادخلها ولم يربطها ولم يلق وضاع يضمن انتهى وفي التنفد ولو  
 استأجرها الى مكان معلوم مخالفة لها غير ذلك المكان فهو ضمان ان  
 غطبت وان سلمت فلا اجر عليه انتهى وفي البرازية المستكرى



خالف بمحاوزة المكان ثم رجع وعطى لم يضمن عنده وفي قوله الآخر  
ضمن قبل الدفع الى مالك وهو اختيار السرخسي وكذا العارضة بخلاف  
المودع وهو الصحيح انتهى وان شذج اي استأجر سريره الحمار يعني لو  
اكثر حمارا بسيرة ففتر السيرة واسرجه بما يسير به مثله لا يضمن  
لانه ليس بخالف معنى والعبرة للمعنى الا اذا كان زائدا عليه في الوزن في  
يضمن الزيادة ذكره ابن مالك في شذج الوقاية وان اسرجه اي الحمار  
او اوكفه بما لا يسير به مثله اي بسيره لا يسيره الحمار عليه بمثل ما اذا  
اسرج البرزون او لا يوكفه به يعني اوكفه بالكاف لا يوكفه بمثل الحمار ضمن  
اتفاقا للعدول الى خلافه حسن ولا به بعد اتفاقا للدابة وكذا اي ضمن ان  
اوكفه اي الحمار بما يوكفه به مثله اي بما يوكفه بمثل الحمار ضمن كل القيمة عند  
ايه اذا هلك وقال لا يضمن اي استأجر قدرا زاد وزنه الا الكاف  
على السرج اي الذي على ظهره حين استأجره فقط يعني وعندهما يضمن  
الزيادة لعدم الاذن في قدر الزيادة لان الكاف والسرج جنس واحد  
لكل واحد منهما اداة للركوب فكان الاذن بهذا اذنا به كدلالة الا  
انه اذا كان اتفق منه لا يكون اذنا بتلك الزيادة ولم ان الخلاف في الا  
ثابت صورة ومعنى لاختلافهما هيئة وماهية فيضمن القيمة اذا عبط  
لما اذا حمل يد يد مكان لحظة وفي نسخة لو استأجرها بسيرة فاوكفها  
بالكاف يوكف مثله فهلكت ضمن كل القيمة عند اي 2 ولو استأجرها عربة  
فاسرجها وركبها ضمن كذا ذكره في نسخة ثم قال ناقلا عن صاحب البحر  
ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن وان استأجرها لركبها في البحر  
كان مشترك من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين يركبون  
عربا يضمن ولو تكارر دابة ولم يذكر السرج والا كالف ويسلمها عربة  
فركبها بهذا اذ كان كان مثله يركب بسيرة يضمن اذا ركبها

بالكاف

بالكاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبها بهذا اذ  
قال تاويله اذا ركب من بلد الى بلد وصح قاضيات في شذج الجامع الصغير  
انه يضمن جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فيصرف الى الكل لانه مخالف  
صورة ومعنى وقال في غاية البيان قلت ينبغي ان يكون الاصح ضمان  
قدر الزيادة وفي شرح الجمع للعبس اذا استأجرها بسيرة ففتره فاوكفها  
بالكاف يوكف تلك الدابة مثله قال ابو حنيفة يضمن جميع قيمتها وقال لا يضمن  
ما زاد ثقل الا كالف على السرج حتى لو كان وزنه ضعف وزن السرج  
ضمن نصف قيمتها لانعدام الاذن في قدر الزيادة ولم ان الا كالف لا  
يستعمل السرج وهو يدق اطراف الدابة بخلاف السرج فصار مخالفا  
قال قيد بقوله يوكف بمثله لانه اذا لم يوكف بمثله يضمن جميع قيمتها اتفاقا  
واما اذا اسرجها بسيرة آخر فان اسرج بسيرة بسيرة بمثل  
فهلك لا يضمن اتفاقا وان كان لا يسير به بمثل يضمن اتفاقا انتهى  
وفي العناية ولم يبين مقدار يضمنون ابتداء رواية الجامع الصغير لانه  
لم يذكر فيه انه ضامن بجميع القيمة ولكنه قال هو ضامن في المشايخ من  
قال ليس بمسئلة روايتان وانما المطلق محمول على الكفر ومنهم من  
قال فيها روايتان في رواية الاجارة يضمن بقدر ما زاد وفي رواية جامع  
الصغير ضمن جميع القيمة قال الشيخ الاسلام وهو الاصح انتهى وفي خلاصة  
لو استأجرها بغير لجام فاجرها بلجام لا يضمن الا اذا اجم بلجام لا  
يلجم مثله كذا ذكره في نسخة ثم قال وكذا اذا بدلت البجامة لا يضمن  
باللجام وغيره كذا في غاية البيان وان سلك الحال طريقا غير ما عينه  
امالك اي في عقد الاجارة مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه اي على  
الحال يعني اذا استأجرها رجلا ليحمل متاعا وعين له الطريق فاخذ  
بطريق اخر مما يسلكه الناس فهذا متاع لا ضمان عليه ان لم يتبع



الطريقان يعنيان لم يكن بين الطريقين تفاوت في البعدي والصعوبة  
لانه عند عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الغائبة وان تفاوتنا في  
الطريقان بان كان الطريق الثاني خفوفا او بعد من الذي عينه او كان في  
الطريق الثاني لا يسلكه الناس لصعوبته او حمله اي حمل الحمال المتاع  
في الجود قد قيده بالبر مطلقا اي سواء ما سلكه الناس او لا فقلنا اي المتاع  
ضمن اي الحمال قيمة المتاع لان التقييد بمغيب الخطر البحر والندرة السلامة  
فيه قاله كذا فاذ كان السلك ابعد او اعرج او اخوف بحيث لا يسلكه  
يضمن لصحة التقييد كونه مغيبا واما اذا كان بحيث يسلكه فقلنا الكتاب  
انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلو قالوا انهما لو تساوى  
لا ضمانات وقيد بالتعيين لانه لو لم يعين لا ضمانات وقيدنا بالبر لانه لو لم  
يقيد به لا ضمانات انتهى وفي البرازية استأجرها الى موضع داخل بلصوص  
في الطريق فسلكه مع ذلك ولم يلتفت فاخذه وان سلكه الناس مع  
سماح ذلك الخبر لا يضمن والا يضمن وان توجه الى القافلة القطار  
قال في الحمار المتاع وذهب بحماره واخذ القطيع القماش ان كان  
يعلم لولا الغار بالحمار لاخذه والحمار مع القماش لا يضمن وان امكنه  
الغار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كالمودع انتهى وان  
بلغ بالتشديد لوى وان كان بلغ الحمال المتاع الى ذلك الموضع الذي  
استعطفه ويجوز بالتخفيف على المالك الفعل الى المتاع اي اذا بلغ المتاع  
الى ذلك الموضع والاول اوجه لما لا يخفى فله الاجر اي يجب المسمى لمحمول  
المحق وارتياء لاختلاف ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانهما في  
حالتين وفي خلاصة الحال اذا نزل في معازة وتعبا له الانتقال  
فلم ينتقل حتى فسد المتاع او سرق فهو ضامن اذا كانت السرقه  
او المظنة بان انتهى وفي الفصول لورثه من الحمال بعد ما انتهى الى المكان

المشروط

المشروط ثم انكر ذلك فلم الاجر ولا ضمانات عليه انتهى وان حمل الحمال  
على عنقه فعشره وقصا حبه مع ضمان ولو من مزاجية الناس لا يضمن  
كذا في البرازية وفيها استأجرها لحمل معلوم فساقتها رب الدابة فعشرت  
فقطعت الحموله وفسدت متاع يضمن المكارى سواء كان رب الدابة مع  
اولاد في ممتنع استأجرها للحمل فخره هو والمكارى فقلنا لمتاع لا يضمن  
المكارى وكذا لو كانت يقودونها او يسبقونها ولو انقطع الحمل ففسد المتاع  
يضمن بالاتفاق ولو اصابه شمس او مطر ففسد لا يضمن وعندهما  
يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساقتها رب الدابة فعشرت  
وهذا العهد لا يضمن لانه لا يدنفه بخلاف لمتاع ولو كانت العبد لا يضمن  
ضمن كالنوب والبيعه اذا هلك بسوقه استأجر حمالا للحمل عليها زقا  
من سمن فرفع المالك والحمال حتى يضع على رأس الحمال وتحرق لا يضمن للحمال  
لانه في يد صاحبه وفي الممتنع لو وضع الحمال في الطريق ثم اراد رفعه كاستعان  
برب الزق فذهبها يضمن فرفع وتحرق ضمن للحمال لانه صار في ضمانه  
وان بلغ صاحب الزق وانزل له الحمال وصاحبه ووقع من ايديهما  
يضمن للحمال والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقهاء وكثيرين  
المشايخ وتماه يعرف فيها وفي النصف ولو استأجرها الى مكان معلوم فقلنا  
بها غير ذلك المكان فهو ضامن من ان عطيت وان سلمت فلا اجر  
عليه قال وليس هذا كالاول لان الاجر في هذا المسمى في الاول للمدة فيها  
مختلفات ولو استأجرها ليركبها فخر عليها او ليجعل عليها فركبها فهو  
ضامن لما ذكرنا وان استأجر دابة ليركبها الى موضع او يجعل عليها  
ثم هلك الدابة في الطريق فليس للمكارى ان يأتى بدابة اخرى لان  
الاجارة انما وقعت على عين تلك الدابة فاذا هلك بطلت الاجارة وله  
الاجر بقدر ما سار لاجر المسمى وان استأجر مكارى ليجعل في مكان



او يحمل متاعه له فاذا هلك الدابة فعليه ان يات بدابة اخرى ويحمل ويحمل  
متاعه انتهى وفي البرزانية استأجرها ليحمل فحمل عليها رجلا لا يضمن لها أجر  
دابة ليركب نفسه لا يملك الاجارة للركوب ولا العمل من غيره ولا ان يعبد  
الا ان يودع وقولهم يو اجر مستأجر ويعاد يودع فيما لا يختلف الناس  
في الانتفاع به وان عين اي الاجرا او مستأجر زرعه برأى حنطة يعني ومن  
استأجر ارضا للزرع بر فزرع رطبة فحق اي مستأجر ما نفعت الارض  
اي ما نفع من الارض لان الرطاب اكثر ضررا بالارض من الحنطة ولا  
اجر عليه اي على مستأجر يعني لا يجب الاجر كسبي ولا غيره لانه صار لها  
حيث السفل الارض بخس اخر غير ما امر به وقيد فممن يكون ما زرعه  
اشد ضررا وقال لانه لو كان انقص ضررا لاضمان وجب الاجر فقلت  
ما ذكرهنا من عدم وجوب الاجر وجوب ما نفع من الارض هو من ذهب  
المقدم من كسبي وامامذهب لكنا خرج فيجب اجره كسبي على الغاييب  
اذا كانت للوقت او للتييم او اعددها صاحبها ولا يتغال كالحثان  
نحوه كذا في كسبي **فروع مهمة** وفي البرزانية مستأجر ارضا للزراعة وامام  
الزرع افترق ذهب وقت زراعة ذلك النوع له ان يزرع ما هو مثل  
المشروط او اقل ضررا منه ولا يفسخ الاجارة ويلزمه اجر ما مضى من  
المدة ويسقط اجر ما بعد الاصطلام وعن الثاني مستأجر ارضا للزراعة  
وانقطع كماء وبقي شيء من المدة ما يصلح ان يزرع غيرها ولم يخاص  
ولم ينقص حتى تمت المدة لزم تمام الاجروات خاصه لم نقص الاجارة  
وينقص من الاجر بحسبه وان لم يصلح ان يزرع غير بالايضحة الاجر  
فيما بقي وان لم يخاص نظيره مستأجر ارضا للمخزنة فرفض البعدان كان  
يعمل دون العمل الاول له خيار الرد وان لم يرد وتمت المدة عليه الاجر  
وان كان لا يقدر على العمل اصلا لا يجب الاجر انتهى وقد مر بعض ما

يتعلق

يتعلق بهذه البتة وان امر بخياطة الثوب فبها فاطمة اي الخياط الثوب  
قباء خير **المسألة في هذا** المالك بين تعيين قيمة اي الثوب وترك  
القباء عليه وبين اخذ القباء ودفع اجره كسبي يعني لرب الثوب الخيارات في  
ضمن قيمة ثوبه وترك القباء عليه وان شئ اخذ القباء واعطاه اجره كسبي  
لانها كانت ليسبه القميص من وجهان الاتراك يستعملونه استعمال  
القميص كان موافقا من وجه مخالفان وجهان شئ مال الى جانب  
الوفاق وان شئ مال الى جانب الخلاف وضمنه قيمة وصار الثوب للقباء  
واذا مال الى جانب موفاق ياخذ القباء ويعطى اجره كسبي ولكن لا يزداد  
اي اجره كسبي على ما سمي لان ثمنه لا يتقدم الا بالعقد اذ شبهته وليس  
فيما زاد على كسبي عقد ولا شبهته فلا يتقدم ولا يجب وانما وجب اجر  
كسبي وكذا اي خير لو امر بقباء فاطمة سراويل فان حكم كذلك الاصح لوجود  
الاجازة في كل منفعة من حيث السرد وفي البرزانية ولوجود الكوافية  
في ثوب خياطة فصار لها اذا دفع الى رجل كاسا فامر ان يلملم  
شبههم الادوات فحضر لم خلا فانه يجزئ كذا هذا **المسألة** يحضر  
في الشية وقبل يضمن هنا اي في هذه الصورة بلا خيار للتفاوت  
في المنفعة ولحيث قال في كسبي فالتعيب بالقباء وقع اتفاقا وضمن  
بصفه اصغر وقد امر باجره قيمة ثوب ابيض وان شئ كما كماخذ  
الثوب واعطى ما زاد الصبي فيه ولا اجر له ذم في خلاصته وفيها  
ولو صبغ ردات لم يكن فاحك لا يضمن الصباغ وان كان فاحك  
بحسب يقول اهل تلك الصنعة انه فاحك يضمن قيمة ثوب ابيض و  
فيها ايضا جرد في الخياط ثوبا وقال اقطع حتى يصب مقدم و  
كم خمسة لثياب روعه كذا فاطمة ناقصات كان قد راضع و  
نحوه فليس يبيد وان كان اكثر يضمن وفيها ايضا ولو قال الخياط



انظر الى هذا الذنب ان كفاف قميصا فاقطعه بدمهم وخطه فقطع  
ثم قال انه لا يكفك بغير الثوب ولو قال انظر اليكفين قميصا قال فقال  
اقطعه فقطع ثم قال لا يكفيه لا يضمن انتهى وفي جمع الفتاوى دفع الى  
صباغ ليصفه له بكذا ابرسيما ثم صاحب الابرسيما قال للصباغ ان لم  
يصنع ابرسيما رده على فلم يرده ثم هلك الابرسيما في يد الصانع  
لا ضمان عليه صرح به صدر الكلام كذا في الجمع قال في انتفاع والاجارة  
على وجهين صحيحين وناسدة فالصحيح يتركب على عشرة اوجه في نية ادم  
والدواب والاراضى وعلى الابنية والابسة والامتعة والسفن و  
الحيوان والاشياء انتهى وقد ذكر كل واحد منها تفصيلا فيه وقد ذكرنا  
ها اجمالا في اثنائنا بيان المسائل ولم نذكر الاجارة في نية ادم تفصيلا  
فنقول وبالله العصمة والتوفيق الى سواء الطرق وبالله ازمة التحقيق  
قال الامام الدمراحي في التنقيح استيجار نبي ادم على وجهين  
مكروه وغير مكروه واما المكروه فهو على ستة اوجه احدها  
ان يستاجر الرجل امرأة حرة او امه لتخدمه فيملو بهما والثاني  
ان تستاجر امرأة رجلا او عبدا فتملو بهما فان فعلا فالاجارة  
لازمة على ما سمعنا وانما ان يستاجر الرجل امرأة فتخدمه بدم  
بالاجرة فان فعلت فلا اجر لها في قول بعض الفقهاء ولا نفي في نفقة  
زوجها ولها الاجرة في قول آخرين صاحب الرابع ان يستاجر الابن  
او الام ابنتها فتخدمها بالاجرة فان فعلا فلا اجر له لان خدمته  
عليهما واجبة فليس له ان يأخذ الاجرة والخامس ان يستاجر الابن  
اباه او امه لخدمته فذلك مكروه فاذا فعلا لم يزم الاجر سواء كانا حرة  
او عبيدين مسلمين او كافرين ولو استاجر الرجل ابنته والآن عبد لرجل  
جازت الاجارة فان خدمه وجب الاجر والسابع ان يستاجر الرجل المسلم

ان يكون اجرا الكافر فتخدمه ويقدم بين يديه فان خدمه وجبت الاجرة  
فاما الذي هو غير مكروه فعلى ستة اوجه احدها استيجار القربات  
سوى ما ذكرنا من الاخوة والاخذات والاعام والافعال وغيرهم والثاني  
استيجار الكفار للخدمة والصناعة من والثالث استيجار العبد والمكسر  
والرابع استيجار من كلف جسد ونحوه استيجار الصبي احرارا  
كانوا او عبيدا يقوموا عليهم في خدمته او صناعة مسانعة او مشاهرة  
او مياومة على ان يعطيهم اجرا اعلان ياخذ منهم اجرا معلوما فهو  
جائز وان اشترط الاجرة في شيء من ذلك من حكمه او كونه فلا جارة  
بالطه ويكدر الاجر اجمالا فان اطعمه وكساه نحاسا بذلك وتراد  
الفصل والاسم المسمى بالاجرة للسادة للخدمة يجوز ذلك اذا كان باجرة معتدلة  
في وقت معلوم انتهى بيان تمامه انشاء الله تعالى في الفاسدة **تنبيه** قال في  
في فتاواه وفي المحيط ذكر شيخ الاسلام ادعى رجل شغفا من دار فضال محمد  
عليه بسكنى بيت معلوم منها عشر سنين جاز فلما اجر هذا البيت  
من الذي صاحبه جاز عند ابنه يوسف خلا فالجدي بناء على ان هذا يعتبر هذا  
العقد اجارة وليس للمساكين ان يوجروا من هو جرد فلو باع هذه الموضع  
السكنى من رجل لم يجر فبعض مشايخنا قال لم يجر ببيع السكنى لترك  
التوقيت لان الاجارة لا تتعقد بلفظ البيع وفي الكبرى قال المتأخر في  
الذين هم وف بقاء في خانة وفتوى على ان الاجارة لا تتعقد بلفظ  
البيع والشرع في الغيبة ولا يظهر لها تتعقد بلفظ البيع اذا وجد  
التوقيت اضاف الاجارة الى وقت بان قال اجرتك لاري هذه غدا  
وهما شمس ذلك فلو اراد نقضها قبل مجيئ الوقت فمن محذوراينان  
في رواية لا تنقض في رواية تمتع وكذا اذا اراد بيعها قبل مجيئ الوقت  
او وجبها قبل مجيئ الوقت وكذا لو اجر مكان البيع في رواية تنقض اجارته

منه



وفي رواية لا تنفذ في الذخيرة ذكر شمس الأئمة السرخسي الاجماع الاجارة  
 المضافة لازمة قبل جئى الوقت وذكر شيخ الاسلام عن محمد بن مسلمة البيهقي  
 والاجارة في روايتين في رواية ينفذ البيهقي وتبطل الاجارة المضافة وبه يفتي  
 وفي رواية لا ينفذ وان ردت اليه بقتضاء او رجع في هتبه قبل جئى الوقت  
 الوقت الذي رجعت الاجارة على حالها وان رجعت الدار اليه بمكده مستغل  
 بطلت الاجارة انتهى وسيأتى تمامه في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى  
 وقال في الفصل السابع من فتاواه ايضا وللمستأجر ان يوجر البيت  
 المستأجر من غيره بالاتحاد وما يشاء ذلك فان اجرا أكثر مما لم يجر  
 به من جنس ذلك ولم يزد في الدار شيئا ولا اجر معها شيئا مما يجوز  
 عقد الاجارة عليه لا تطيب له الزيادة ويصدق به واما اذا زاد  
 فيها شيئا بان جصصها او حليتها وما يشاء ذلك او اجرتها ما يجوز  
 عليه عقد الاجارة تطيب له الزيادة وكذلك الاجر بخسار خرقا لو من  
 استأجر دارا فليس له ان يوجرها من غيره حتى يقبضها وهذا على  
 الاختلاف في البيع فنقدناه 2 وايي يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز وقيل  
 لا يجوز بالاتفاق وان استأجر منقولا لا يجوز ان يوجره قبل القبض بالاتفاق  
 استأجر اجارة فاسدة واجرها مستأجر من غيره اجارة صحيحة جاز  
 اليه ان يرضى الاجارة الفقية ابو الليث هو الصحيح الى هنا كلامه وفي  
 المشتبه دفع دار اعدت يسكنها ويرها ولا اجر فهو عارية ولو تم عمل  
 صانعها لم يجر كالحال والقياط والقماران كان معروفا فيعمل  
 بالاجر يجب الاجر والا فلا وفي كحيط لو استأجر بشيء مدة معلومة لم يجب  
 لبيها لا يجوز ولو استأجر خياجا لم يجر له قيصا ولم يفتي الكرخي  
 لم يجز كون محل العمل مجهولا وفي الثانية رجل اعطى رجلا درهما  
 ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لا يصح الاجارة فان عمل يوما وامتنع

على العمل في اليوم الثاني لا يجز على العمل لفساد الاجارة وان سمي له عملا  
 معلوما جازت ويجز على العمل وان فسخ الاجارة فعليه اجر مثل ما  
 مضى وبعد ما مضى يومان لا يطلب منه العمل لانتهاء الاجارة كذا في  
 فرائد الأثر وفي جامع الغناوى ولو استأجر رجلا ليزخر له بيتا بتمشيل  
 والا يصاح من قبل المستأجر فلا اجر له ولو قال ان دللتني على ضالتي فلك  
 كذا فمضى معه فله اجر ولو دل له وما مضى معه لا قال الكوفي فتاواه  
 وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رجل ضل شيئا فقال لمن دلني  
 عليه فله درهم فذله انسان فلا يشترط له ولو قال لانسان بعينه ان  
 دللتني عليه فلك درهم فان دل من غير مشي معه فلك ذلك لا يستحق  
 الاجر وان مضى معه فله اجر مثله ولو استأجر طيبا او كمالا او جارا  
 يدور به وذكر مدة جاز وفي كحيط ولو استأجره ليزري كدسب لا يجوز دفعه  
 من غير ذكر مدة ثلاثة رجال لا يجوز دفعه على الشكر فرض احدهم  
 وعمل الاخران ذلك العمل فالاجرة معهم على السوية ولا نأمنه عينا في  
 نصيبه ولو اجرد اية الى موضع معين على اربعة دراهم على ان يرجع  
 في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام لزمه درهمان لانه خالف في  
 الرجوع فصار غاصبا فلزمه اجر ذهابه اهل بلدة لو نقلت له  
 عليهم بموتات فاستأجر رجلا ليذهب الى السلطان ويرفع  
 اليه قضيتهم حتى يخفف عنهم فان كان كمال يكون اصلا 2 الامر  
 في يوم او يومين جازة الاجارة والا فلا يصح حتى لو وقتوا له وقتا  
 فله المسمى وان لم يوقتوا فاجر مثل على هذه البلدة على قدره  
 منها فمعه وقيل لا تصح هذه الاجارة على كل حال انتهى وفي كحيط  
 ان اشهر السوق استأجر دارا ساكنا وكرهه السابقون جاز ويؤخذ  
 الاجرة من الكل كذا اذا استأجر رئيسهم اجر دارا فيرأى متاعه



يؤمر بالتفريق والتسليم وقيل عن محمد أنه لا يجوز استأجر مبيعا  
بعضها مفعولة وبعضها فارغ يقع الاجارة في الفارغ بحصة من  
الاجر نفقة الاجير ليست على المستأجر ولو شرط عليه يفسد الاجارة على جوار  
الكتاب وقيل في زماننا لا يفسد استأجر عبد البيع له ويستأجر جاز  
فلو كره دين أخذ مستأجر بدلا لا سبيل للفرمان على العبد انتهى وفي  
البرزلية قال لا خير صنعته هذه ولا كذا من الاجرة فلم يقدر على بيعه بضاعه  
دلال ليس له المولى شيء وعليه الفتوى دفع الى رجل ثوبا قال بعه بعشرة فما  
زاد بيته وبينه قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تعب  
وان باعه باز يد فله اجر عمله اذا تعب في ذلك لانه عمل باجارة فاسدة  
وعليه الفتوى والاجر مقابل البيع دون مقدما كالمستأجر رجل البيع  
والشراء ولم يوقت له يجوز ان دفع جاز ويلزم الاجر حصل البيع ام لا  
ولو قال بعه هذا الممتاع باجر درهم او اكثر له ولم يبين له الاجر لا يزداد  
على درهم ولو امر له بالبيع والشراء ولم يذكر اجرا فلا شيء له لانه استعانة و  
في التجرى لا يجوز اخذ الاجر على البيع والشراء فان باعه والشراء فان باعه  
او اشترى يجب اجر كمثل لا يجوز به درهمان انتهى وقد تقدم في بعض كتاب  
المختار ان اجرا السيار من ارادات بطلع تحقيق المقال فيلزم ثمة قال المحقق  
في فتاواه وفي مختار السيار اذا باع ما امر من الثياب وامسك  
بامر صاحب الثياب حتى ينقده الاجر فترق منه الثمن لا يخفى في قولهم  
وكذا صاحب كجولة اذا قال امسك الجولة حتى اعطيك الاجر فترقت  
منه لا يخفى في قولهما انتهى وفي البرزلية استأجر كعب القبر او كحل  
الجمازة او لغيره لم يمت ان لم يكن غيرهم بياشر هذا لا يجوز الاجارة  
وان كان بياشر ايضا يجوز وفيها ايضا قال الرجل مع متاع هذا ذلك  
درهم او اشترى هذا ذلك درهم ففعل له اجر كمثل لا يجوز به عن

درهم

درهم وفي الدلال والسمار اجر كمثل وما تواضعوا ان من كل عشرة كذا  
حرام عليهم انتهى **هذا باب** في بيان احكام **الاجارة الفا سدة**  
وجز تأخير اجارة الفاسدة عن صحيحها فلا يحتاج الى معذرة لوقوعها  
في محلها قال في كنفه والفاسد من العقود ما كان مشروعا باصله دون  
وصفه والباطل ما ليس مشروعا وحكم الفاسد وجوب اجر كمثل بالتمتع  
بخلان الباطل فان حكمه عدم وجوب الاجر فيه بالتمتع كما حرج به في كنفه  
يجب فيها اي في الاجارة الفاسدة اجر كمثل بعه بالتمتع لا بالملكين كما تقدم  
لا يزداد اي اجر كمثل على التسمية بعه ان كان هنا تسمية يجب الاقل من كسبي  
ومن اجر كمثل وان لم يكن هناك تسمية يجب كمال اجر كمثل صريح به في خلاصة  
الفتاوى في اول كتاب الاجارة قال في التبيين هذا اذا لم يكن الفاسد لجار له  
المسمى او لعدم التسمية وان كان بجار له المسمى او لعدم كسبي يجب اجر  
كمثل بالفا ما بلغ وكذا اذا كان بعض معلوما وبعض غير معلوم فمثل ان  
يسمى دابة او ثوبا او كذا جر الدار والحمام على اجرة معلومة بشرط ان  
يعرفها او يريتها وقالوا اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها المستأجر  
فسدت الاجارة ويجب عليه ان سكنها اجر كمثل بالفا ما بلغ وقال  
زفر والاشفي يجب اجر كمثل بالفا ما بلغ في الحالات المنافع متقومة عند  
فجوب القيمة بالفا ما بلغت عند تعذر ايجاب المسمى كما في بيع الاعيان  
وتمامه يطلب ثمة قال في الاختيار اعلم ان الاجارة تفسد بشروطها  
يفسد البيع وكل جهالة تفسد البيع تفسد الاجارة من جهالة العقود  
عليه او الاجرة او الهمة لما عرف ان جهالة مقصودة الى المنازعة واذا  
فسدت الاجارة يجب اجر كمثل ان التسمية انما يجب بالعقد الصحيح اما  
الفاسدة فوجب فيها قيمة للعقد عليه كما في البيع وقال عليه الصلوة  
والسلام في النكاح بغير مهر فان دخل بها فلها مهر مثلها لا وكر



ولا يخلط فدل على وجوب القيمة في العقد الفاسد وانما لا يراد دعوى البيع  
 لان المنفعة لقيمة لها الإسعاد أو سبب العقد ضرورة حاجة الناس وقد  
 قوتها في العقد بما سمي فيكون ذلك المثلما للزيادة بخلاف البيع  
 لان الاعيان متقدمة بنفسها فاذا بطل اسمي يجرى كأنها تلفت بغير  
 عقد فيجب القيمة انتم قبل اراد بالشرط وصح لا يقتضيه العقد لما في البيع  
 مثلاً يستأجر حرماً على ان انقطع الماء فلا اجر عليه وهذا الشرط مخالف  
 لموجب القعدات موجبات لا يجب الا اجر الباطل من المتعاقدين فلو عقد عليه  
 لم يرفق قلت هل يبيع الفاسد في الاجارة والفاسد في البيع فرق قلت نعم  
 بينهما فرق فان الفاسد من البيع يملك بالقبض والفاسد من الاجارة لا يملك  
 المنافع بالقبض حتى لو قبضها المستأجر ليس له ان يوجرها ولو اجرها وجب  
 اجره كمثل ولا يكون غاصباً ولا اجر الاول ان يقتضيه هذه الاجارة كما في  
 خلاصة فان قيل هل يوجب الاجارة في الفاسد بالقبض قلت فيه  
 خلاف فعلي قول حكيم الكلب لا تطيب قال في محله وهو لا مع خلاف البيع الفاسد  
 حتى يطيب لانه لا بدل العير والاجارة بدل المنفعة فانزقا وقال سمس  
 الاثمة يملكون يطيب ان كان اجره كمثل كذا في محله وفيه ولو شرط الخراج  
 على مستأجر فانه يبعد العقد قبل هذا خراجاً له المقاسمة لانه مجهول  
 اما خراجاً فهو ظرف بخلاف لكن الفتوى على انه لا يجوز مطلقاً وفي الاجارة  
 الفاسدة هل يملك الاجارة من غيره اختلف في محله وفيه وعن ظهير  
 الدين المرعشي ان قال الاصح انه لا يملك وفي النصاب يستأجر داراً  
 اجارة فاسدة وقبضها ثم اجرها من غيره اجارة صحيحة جاز هو  
 الصحيح والاولى ان يقتضيه الاجارة الثانية ويأخذ الدار لانه لو باع يباع  
 فاسداً ثم يجرى اجرة فله ان يقتضيه الاجارة فكذلك هذا الخلاف  
 البيع لان الاجارة تنفخ بالاعتذار والبيع لا كذلك المضمرات انتم

والشرط التي تفصلها قد مر في اول الكتاب ومن استأجر داراً  
 كل شهر يكسب اي بدرهم مثلاً صح العقد في شهر واحد فقط يعني ومنه  
 في بقية الشهر لانه لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهر كجهالة  
 ولا على ما بين الادنى والاعلى لعدم اولوية بعضها على بعض فتعين  
 الادنى قال في محله والاصول كلمة كل اذا دخلت فيما لانهاية لم ينع  
 على مجهول افراده معلومة ينصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم  
 والواحد منها معلوم يتفقت فصح العقد فيه واذا تم الشهر لكل واحد  
 منهما ان يقتضيه الاجارة لانهاية العقد صحيح وهو يلزم ان يكون  
 النقص محض الاجارة ولا يختلف لكسب في فيه فتمهم من يقول انه لا يبيع  
 بغير محضه على قول ابي محمد ويصح على قول ابي يوسف ومنهم من يقول  
 انه لا يبيع بغير محضه بخلاف وجود ذلك المذكور في المحل فان  
 قلت ان ابا يوسف ومحمد وافق ابا حنيفة هنا وخالفاه في الصبرة و  
 اجاز العقد في الكل فيها فما الفرق بين البابين قلت الفرق بينهما ان  
 الشهر لانهاية لها فلا يمكن رفع جهالة فيها والصبرة متناهية  
 فيرتفع جهالة بالكيل فلهذا اجازاه في الكل الا ان يسمى  
 مستأجر او اجر جملة الشهر بان يقول اجرتها ستة اشهر كذا  
 يعني اذا بين جملة الشهر وعين حصه كل واحد منها حال العقد يصح  
 العقد في الثلاث العقد المدة صارت معلومة فارفع المانع من تجاوزه  
 وكل شهر سكن اي مستأجر منه اي من الشهر يعني من اوله ساعة صح  
 العقد اي في ذلك الشهر يعني ان سكن ساعة من الشهر الثاني صح فيه  
 العقد ولم يجز للموثر ان يخرج الى ان ينتهي الشهر الا بعد ذلك كل شهر  
 سكن في اوله ساعة صح العقد فيه ولم يكن للموثر ان يخرج الى ان  
 ينتهي الا بعد ذلك لانه يتم العقد فيه شرهما بالكنة في اوله فقط



حق سفيخ أي للاجر تمام الناس قال في المنع وهذا هو القياس وقدمنا  
 إليه بعض امتناع آخرين وظاهر الرواية بقاءه أي بقاء السفيخ لهم  
 في الليلة الأولى أي من الشهر الداخل ويومها أي يوم تلك الليلة يعني وفي  
 ظاهر الرواية لكل منهما جارية الليلة الأولى من الشهر الداخل ويومها  
 وبه يفتح لأن اعتبار ساعة الأولى حرجا عظيما ولم يقصود هو السفيخ  
 في رأس الشهر وهو عبارة عن الليلة الأولى ويومها عرفا وهو مختار  
 صاحب الهداية لكن لا يعم أنه ليس له السفيخ إلا بحضور من صاحبه  
 تقدم وفي التبيين ثم إذا تم شهر كان لكل واحد منهما نصف الجارة  
 لانتهاء العقد صحيح بشرط أن يكون الأخر جازيا وان كان  
 غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل لا يجوز عندهما إلا بحضور الآخر وعندهما  
 يوسف يجوز كانه ينسحب السفيخ بشرط جاز وقديما في اليوم  
 ولو سفيخ في أثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به إذا خرج الشهر  
 لأنه يمكن توقيفه إلى وقت يملك فيه السفيخ وبه كان يفتي محمد بن  
 نصر بن يحيى بن سلام ولو قال في أثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ  
 إذا اهل الشهر بلا شبهة فيكون فصحا مضافا إلى رأس الشهر  
 وعقد الجارة صحيح مضافا حتى قال إذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك  
 هذه الدار يجوز ولو كان فيه تعليقا كذا في البرزخية فكذا فسح ولو  
 قدم أجره شهر أو ثلاثة وقبض الأجر فلا يكون لواحد منهما السفيخ  
 في قدر الجارة لأنه بالتقديم زالت جهالة في ذلك المقدر فيكون كالتمسك  
 في العقد انتهى قال المصنف فتاواه وفي المحيط المستأجر كل شهر بكذا  
 يجوز العقد الشهر الأول بصفة اللزوم وفيما عدا ذلك يثبت العقد  
 بطريق العقد المضاف لكل واحد من المتعاقدين فسح العقد فإذا لم يفسخ  
 حتى الاضطرار فدخل الشهر الثاني لزم العقد فيه وفي الثانية أجر

داره كل شهر كذا ثم قال إذا جاء رأس الشهر فقد بطلت الجارة قال  
 الفقيه أبو بكر بن بلخ كما يصح تعليل الجارة بجري الشهر يفسخ تعليل  
 فسحا بجري الشهر وغيره من الأوقات وقال تميم الأئمة السرخسي  
 قال بعض أصحابنا مضافا السفيخ إلى العقد وغيره من الأوقات صحيح  
 وتعليل السفيخ بجري الشهر وغير ذلك لا يصح والتعدي على قوله وفي  
 الولاءية فان أراد أحدهما أن يفسخ وإلى الآخر فحق أي وقت يفسخ  
 حتى يفسخ قالوا فيه أقاويل والصحيح أن يفسخ في اليوم الأول من الشهر  
 والثاني والثالث وفي شروط الحكم أحمد سرفندك أن أحدا العاقدين  
 في باب الجارة إذا فسخ في مدة الخيار يفسخ سواها كان بحضرة صاحبه  
 أو بغيبته ولم يذكر فيه خلافا انتهى وان أجرها في الدار سنة بكذا صح أي  
 العقد وان لم يبين أي وان لم يسم الأجر قسط كل شهر أي أجره بعد  
 ما سمي الأجرة جملة لأن المكسفة صارت معلومة ببيان المدة والأجرة  
 معلومة فيجب وان لم يبين قسط كل شهر كما لو استأجر شهرا ولم يبين  
 حصته كل يوم فإذا صح وجب أن يقسم الأجرة على الأشهر على السواء  
 ولا يعتبر تفاوت الأسعار باختلاف الزمان كذا في التبيين قال المصنف فتاواه  
 وفي فتاواه أهل سرفندك قال بهم توأجر هذه الدار فقال بدرهمين وقال  
 مستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر تكب أجره كمثل لا يزد على  
 درهمين ولا ينقص من درهمين والصحيح أنه يجب درهم وفيها إذا انقضت  
 المدة في الجارة ورب الدار غائب فلم يرد المستأجر الدار بل سكن فيها  
 سنة ثم حضر رب الدار لا يرد الأجر كما بعد انقضاء المدة وفي الثانية  
 وكذا لو انقضت وكما أجر غائب والدار في يد امرأة لا امرأة لم يكن  
 بأجرة ولو مات المموج فسلها المستأجر منهم من قال يجب الأجر و  
 منهم من قال هو غائب في الشهر الأول بعد موت ويلزمه الأجرة الشهر



الثاني اذا طلب صاحب الدار الاجر وقيل اذا سكن بعد الموت او انقضاء  
 المدة فلا اجر عليه قبل الطلب وفي الكبرى ومفتون على انه لا اجر عليه  
 قبل الطلب وان سكن قبل الطلب فعليه الاجر فيما سكن بعد الطلب  
 سواء كان في الشهر الاول او الثاني وهذا القائل لم يعرف بين  
 المدة للاجارة وغير المدة والاجم انه يلزمه الاجر اذا كانت الدار  
 معدة للاستغلال على كل حال وفيه مخالفة وينبغي ان لا يظهر الانقضاء  
 ههنا ما لم يطلب الوارث التعريض سواء كان معدا للاستغلال او لم  
 تكن لان موت احد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عندنا  
 خلافا لك فيكون اذا كانت مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطلب الوارث  
 بالتعريض او بالشرام اجرا خراشيه وفيه كسبة لو غاب وخلف امراته و  
 متاعه فيها محيلة الفسخ ان يواجر هذه الدار من اناس قبل راس  
 الشهر الذي يريد فسخه منه فاذا دخل ذلك الشهر انفسحت الاو  
 وانقضت الثاني فله ان يخرج امراته الغائب ويسلمها الى الثاني كذا في  
 قولنا لا ياتي وابتداء المدة اي ابتداء مدة الاجارة ما سمي بعينه يعتبر  
 ابتداء مدة الاجارة مما سمي المستأجران بقول من شهر رجب بعينه  
 اذا عقد مستأجر ثلثاء شهر جمادى الاخر وقال كان ابتداء مدة الاجارة  
 من هذه السنة والاى وان لم يسم شيئا فوقت العقد اي فاو  
 المدة من الوقت الذي انشاؤه لان وقت العقد هو كغيره ابتداء المدة  
 اذا اذات كلهما سواء في حكم الاجارة وفي مثله بتعين الزمان الذي  
 يلي العقد كالاجل واليمين بان حلفان لا يكلم فلانا شهرا او باجر الى  
 شهر حيث اعتبر فيها الابتداء بعد الفراغ من اجابات التكلم ولان  
 لو لم يتعين عقبيه لمدها صار منكر مجهولا وبه تبطل الاجارة والخط  
 من حاله ان يقصد صحيح فتعين عقيب العقد فان قلت ما

الفرق

الفرق بين هذا وبين الصوم كما اذا قال لله علي ان اصوم شهرا حيث يتعين  
 ابتداءه عقيب يمين والنذر قلت الفرق بينهما ان الاوقات في حق الصوم  
 ليست سواء فانه لا يجوز في الليل ولا يصير رعا فيه الا بالفرق يتعين  
 عقيب السبب بخلاف الاجارة فانه في التبيين هذا اذا كان العقد مطلقا  
 من غير تعيين العقد المدة وان بين المدة تعيين ذلك وهو موقوف وان كان  
 اي عقد الاجارة حين جعل الهلال تعتبر المدة بالاهلة بعينه اذا وقع  
 عقد الاجارة حين جعل الهلال اي الشهر او كان اولها بالتعيين كذلك تعتبر  
 شهر المدة بالاهلة لان الاهلة اصل في الشهر والايام بدل عن الاهلة  
 فلا يصار الى البديل الا عند تعذر اعتبار الاصل والايام لم يكن حين  
 جعل هلالها بعد ما مضى شيء من الشهر فيلزم الايام بعينه تعتبر مدة الشهر  
 بالايام في العدد وهو ان يعتبر كل شهر ثلاثين يوما وهذا عندنا في ٢ وهو  
 رواية عن ابي يوسف لما في التبيين وعند محمد الاول اي الشهر الاول بالايام  
 بعينه قال محمد اذا كان ابتداءها في ثلثاء الشهر يعتبر الشهر الاول بالايام  
 ويكمل من الاخير ويعتبر الباقية بالاهلة وهو رواية عن ابي يوسف ولذا قال  
 وابو يوسف معاى مع محمد في رواية فيكون احد عشر شهرا بالهلال و  
 شهرا بالايام يكمل ما بقى من الشهر الاول من الشهر الاخير ما مرأت  
 الاهلة هي الاصل في الشهر قال الله تعالى يستلونك عن الاهلة فلهي  
 مواقيت لغس والايام بدل عن الاهلة الا ترى الى قول صلى الله  
 عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال  
 فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ولا يصار الى البديل الا عند تعذر الهلال  
 ولا تعذر الا في الشهر الواحد وهو الاول وقد امكن تكميله من الاخير فيكمل  
 وبق غير على الاصل لما في التبيين ومع الامام بعينه وابو يوسف مع ابي ٢  
 في رواية اخري لانه لما تعذر اعتبار الشهر الاول بالهلال بعد ابتداءه ايضا





بالاهلة فيتم الشهر الاول بايامه دليله من الشهر المتصل فيه فيبدأ  
 الشهر الثاني بالايام ضرورية وهكذا الى اخر العدة كل شهر تكون  
 يوما والسنة ثلثمائة وستون يوما كذا في الكمال وكذا العدة يعطى ان  
 كان الطلاق في اول الشهر يعتبر الشهر بالاهلة وان كان في وسطه  
 فيالايام في حق التفريق وفي حق العدة كذا عندنا في 2 وعندهما يكمل  
 الاول بالاخير وتوسطان بالاهلة كذا في العناية **فروع** وفي العناية  
 لم تأجرها الى الابد والى مدة لا يعيش اليها غالبها لم يجز ذكرها كذا في  
 فتاواه وفي الصوري اجرد اياه سنة بعبد او الى مدة ففسخ ولم يدفع  
 العبد حتى اعتقه فعليه شهر ما ضاع اجره كمثل بالغ ما بلغ ويقض الاجارة  
 فيما بقي وانه يدل على ان الاجرة العين لو هلك قبل التسليم بعد السكن  
 لزم اجره كمثل بالغ ما بلغ وان كان اجرا على مختلفي الناس في مثل  
 تلك الدار ينظر عند الكسوة من هو اجره اذا مات الاجر ومضت المدة  
 قبل قبض المستأجر في الاجارة الفاسدة والصحيحة ليس للمستأجر  
 احداث اليد عليه اجارة الفسخي يتوقف فان اجاز كماله قبل قبضه  
 المستعقة فالاجرة له وان اجاز بعده فللعاقد فان اجاز وسط المدة فالاجرة  
 والباقى للمالك عندنا يرد ويؤخذ الباقي له والماضي للغائب انتهى  
 ويجوز اخذ اجرة الحمام لما روي عنه انه عليه الصلوة والسلام دخل الحمام  
 في تحفته وتعارف الناس وقال عليه الصلوة والسلام وما رآه فهو منون  
 حسنا فهو عند الله حسن ولا اعتبار للجحالة مع اصطلاح المسلمين  
 كما في الاختيار **ذكره** في التبيين ثم قال ومن العلماء من كره الحمام لما روي  
 عن حمارة بن عتبة انه قال قدمت على عثمان بن عفان فسالته عن حالي  
 فاخبرته اني علمانا وحماما غلة فذكره لي غلة الحمامين وغلة الحمام و  
 قال انه بيت الشيخان فسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم

ش

شريت فانه يكشف فيه العورت ويصيب فيه الفلانة والنجاسة ومنهم  
 من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء قالوا بكرة الحما وحمام النساء  
 لانهم ممنوعون من الخروج وقد امرت بالقرار في البيوت فاجتمعوا  
 فلما يجتمعون الغن وقد روي ان نساء دخلن على عاتبة رضي الله عنها  
 عنها فقالت انتن من اللاحر يدخلن الحمام وامرت باخراجهن قال  
 وصحيح انه لا بأس ببناء الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة اليه  
 واستعمال الماء البارد قد يضر كراهة عثمان وعائشة رضي الله عنهما  
 حملوا على انه يؤدي الى كشف العورة انتهى واما بعد استسقاء فلا بأس بالدخول  
 كما في العناية قال في المنهج وفي الاحكام لمولانا صاحب الشهادة والنظر  
 ويكره لها اي لئلا يدخل الحمام وقيل لا الا ان تكون مريضة او غفلة  
 والمعتد الكراهة مطلقا انتهى وروي عن احمد بن حنبل رحمه الله  
 انه لم يبح اجرة الحمام وذكره كسبة عثمان وابو هريرة وحسن والنخعي  
 كما في العناية وحاصل انه لا بأس ببناء الحمام للرجال والنساء عندنا  
 جميعا في الصحيح واما دخول النساء والاذن من الزوج في دخولهن فيهن  
 فلا يخلو عن الكراهة لما صرح به ابن نجيم ويذكر عليه قوله صلى الله  
 عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخلن خيلته  
 الحمام قال في جامع الشروح وانما لم يرخص لئلا يدخل الحمام لان  
 جميع اعضائهن عورة وكشف العورة حرام الا عند الضرورة كفصل  
 الجنابة وقضاء الحاجة ولا ضرورة لهن في دخول الحمام لان الفل  
 يمكن لها في سبقتها الا ان تكون مريضة تدخل للعداوى او غفلة  
 تدخله للتنظيف او تكون جنبا او متقطعة الحيض والبرد شديد  
 لا تقدر على التحمل لئلا يخرجه حمام خوافا عن الضرر فلهذا الاعداد  
 يجوز لهن دخول الحمام قال ومن السنة فيه ان لا يدخل الرجل لاجل



الدنيا ولا عايشا لا جلا الهوا بل يقصده التنظيف المحبوب ترشينا للصلاة  
 وان يعطى الحامي الاجرة قبل الدخول فان ما يستوفيه مجهول فليس  
 الاجرة رفع لليماله من احد العوضين ونظيف بقلب نحاس وقيل غير  
 الاعضاء في الحمام مكره لكونه عادة للمترفين المتكبرين ولان الخارج  
 ربما يفعل عن شهوة الا ان يكذب من عذر الله او تعب فلا بأس به كذا  
 في مجمع الفتاوى انتهى لكن يمنع الوالي الكفايات من دخولهن فيه مع  
 استئذان الخدام لا يحل لمسلمه ان تنكشف بين يدي يهودية او نصرانية  
 او مجوسية او مشركه انتهى وروى ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابنة عبيد  
 ان يمنع الكفايات من دخول الحمامات مع المسلمين فلا يجوز للمسلمه كشف  
 بدنهن للمشركة الا ان تكون امه لهما كذا ذكره شيخنا زاده في حاشيته في  
 سورة الاحزاب والى الله المشتكى من حكام زماننا لا يمنعون عن المسلمين  
 ولا يمنعون عنها ويسترون بايات الله تعالى قليلا وكثيرا في اجازة  
 اخذ الله الاجرة في الحجامة لا يجوز اخذ اجرة عيب التيسر اي ضرب الفحل  
 لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السحت عيب التيسر اي اخذ  
 الاجرة عليه ومهر البغ وكسب الحجامة ولا نهى عن العمل لا يقدر عليه وهو  
 الاحبال فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولا نهى عن العمل بمقابلة الماء وهو بحسب  
 مهنة لا قيمة له فلا يجوز اخذ الاجر عليه كذا في البيت قال في الاختيار  
 هو ان يستأجر التيسر لينة على غنم ويدخل فيه كل فعل لا يحتمل  
 الحمار وغيرها اما الشراء بغير اجرة فلا بأس به واخذ الاجر عليه حرام  
 لانه عليه الصلوة والسلام من ذلك لك خص من هذا الحديث  
 اخذ اجرة الحجامة يروى انه عليه الصلوة والسلام احجم واعطى  
 اجرة وتما منه يعرف في الفقه وفيه قال العيب بوزن العذب اضراب  
 الفحل قال الشيخ في المستصفى والمراد بعيب التيسر اخذ المال على

الضراب

الضراب وهذا بناء الفحل على الاثبات كذا في المبسوط قال وهذا النهي عندنا  
 ليس على سبيل التحريم بل على سبيل الاحتياط فان ذلك يدعى المراء ويحتمل  
 وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى يحب معالي الامور ويبغض  
 سفاسفها وفي السراجية هو كسر الفحل على انه فعضت لم يضمن البعير  
 انتهى والاعية الحائض اي ولا يجوز اخذ الاجرة على الحائض كالاذاث والحج  
 صورة الاستنجار على الحج ان يقول استأجرتك عات يحج عنه بكذا فيكون  
 المعقود عليه هو الحج فيجب عليه وجب على الاجر تسليم الاجرة اما اذا امره  
 بالبيع بان قال امره ان يحج عنه يجوز من غير ذكر الاجارة وقد عرف في  
 كتاب الحج وكذا الاستنجار على الاذان ان يقول استأجرتك بكذا على ان  
 تؤذن كذا ذكره الشيخ في المستصفى والامامة وتعليم القرآن والغفر  
 فلا يجوز اخذ الاجر على هذه الحائض قال الشيخ في المستصفى المذهب عندنا  
 ان كل ساعة يختص بها مسلم فلا يستجر عليه باطل وعذائ فاعلم ان  
 يتعين على الاجير اقامته فلا يستجر عليه صحيح انتهى فيجوز على هذه  
 الحائض عنده لانه استجرى على عمل معلوم غير متعين عليه وكونه عبادة  
 لا ينافي ذلك الا ترى انه يجوز الاستنجار على بناء المسجد واداء الزكوة و  
 كتابة المصحف ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ان في القرآن ولانا كلوا  
 به وعهد عليه الصلوة والسلام عثمان بن ابي العاص وانك ان  
 اتخذت مؤذنا فلانا اخذ عليه اجرا ولان القرية متى وقعت كانت  
 للعامل فلا يجوز له ان ياخذ الاجر على عمله وقع له في الصوم والصلوة  
 والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر عليه المتعلم الا بغير من جهة  
 المتعلم فيكون مستلزما مما لا يقدر على تسليم فلا يجوز بخلاف بناء المسجد  
 واداء الزكوة وكتابة المصحف والغفر فانه يقدر عليها الاجير وكذا الاجر  
 يكون للامر لا وقوع الفعل بحسب نيابة هذا هو مذهب المتقدمين



والعاقبة عطف على الطاعة يعني ولا يجوز اخذ الاجرة على المعاصي كالغناء  
بالكر من السماع اي النغم وفي البزازية ولا يجوز الاجارة على الغناء  
والنوح ولو حمل الاجر له وان استأجر ليكتب له غناء قبل لا يحل الاجرة  
والجواز ان يحل لان المعصية في القراءة انتهى والنوح ان الناحية على الميت  
والملاهي وقراءة السوران هذه الاشياء معصية ومنهية عنها والاحتجار  
على المعاصي لا يجوز لانها لا يتصور استحقاتها بالعقد فلا يجب عليه الاجر  
من غير ان يستحق هو على الاجير شي اذ المبادلة لا تكون الا بالمستحقاق  
كل واحد منهما على الآخر ولو استحق عليه المعصية كان ذلك معناه ان  
الشرع من حيث انه شرع عقدا موجبا للمعصية بقا الدم عن ذلك علوا  
سيرا وان اعطى الاجرة وقبضه لا يحل له وبك عليه رده على صاحبه  
وفي المحيط في كتاب الاحكام اذا اخذ المال من غير شرط بياح لان اعماء  
المال عن طوع من غير يكتسب عقد ولو استأجر من لم يقصا من رجلا ليقفل  
له فلا اجر له خلافا لمحمد ولو استأجر القاضى رجلا ليقوم في مجلس القضاء  
ويقوم كدود جاز ولو استأجره للمدود والقصاص لم يجز ولو استأجر  
لاستيعاء القصاص فيما دون النفس جاز للمالك من جهة التبيين وفي المحيط  
ما اخذته الزانية ان كانت بعقد الاجارة محلالا عندنا لان الاجر المكمل  
في الاجارة الفاسدة طيب وان كانت السب حراما وحراما عندها  
وان كانت بغير عقد محراما اتفاقا لانها اخذت بغير حق ولو استأجر  
مسلم مسلما لحمل معصوب والمروق لم يجز اتفاقا لان تغريم الفير  
بلا اذنه معصية ولو استأجر مسلم لحمل ميتة يجوز اتفاقا لان الميتة  
تؤذي الناس والظان حمله يكون لاماطة الاذى فيكون مباحا  
ولو استأجر زنى دار مسلم ليتخذ فيها معلى نفسه لم ينه اتفاقا لان ليس  
فيه احدى سبعة ولو اجر الاب ابنه جاز اتفاقا بخلاف الاما الا اذا

كان

كانت عياله ولو استأجر الابن امه لم يجز حرة كانت اداة لان في  
استخدامها ترك التعظيم ولو عملت فلها الاجر ولو استأجر جده جاز  
ولو استأجر زوجته للخدمة يجوز في ظاهر الرواية ولكن لم ان يفسحها  
ولا يخدمها ولو استأجر زوجها للخدمة لا يجوز لان خدمته مستحقة  
عليها وفي النوازل لو استأجر امراته لخدمته ليجوز ان اراد ان يبيع الخبز فلها  
الاجر وان اراد ليا كذا فلا يجب الاجر الكمال من ذل الى ذل ويغني اليوم  
بالجواز اي بصفة الاجارة وجواز اخذ الاجرة على الامانة وتعلم القرآن  
والفقه والاذان كما في المحقق وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ  
ويستحسنون ذلك وقالوا بآبنا محبا للفقهاء الجواب على ما شاهدوا  
من قلته بحفاظ ورغبة الناس فيهم وكان لهم عيش من بيت المال و  
افتقارهم من التعلم في حارات الاحسان بالاحسان من غير شرط مودة  
بيسوفهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتون بوجوب التعظيم  
خوفا من ذهاب القرآن وتحريضا على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب  
فيكثرة حفاظ القرآن واما اليوم فذهب ذلك كله وتغير الحقائق بمعاكمهم  
وقل من يعلم حبة ولا يفرعون له ايضا فان حاجتهم تمنعهم من  
ذلك فلو فتح باب التعليم بلا اجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه لذلك  
ورده حقا وقالوا الاحكام تختلف باختلاف الزمان الاتري ان النساء  
كن يخرجن الى الجحش في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمان  
ابوبكر رضي الله عنه حتى منعهن عمر رضي الله عنه ولم يفتقر الامر  
عليه وكان ذلك هو الصواب كذا في التبيين وفي البزازية السجيات على  
الطاعة كتعظيم القرآن ومعرفة والتدريس والسو عطف لا يجوز اي لا يجب الاجر  
واهل المدينة جوزوه وبه اخذ الامام ابن قتيبة قال في المحيط وفتوى شيخ بلخ  
بلخ على الجواز قال الامام ابو الفضل والمأخوذون على جوازه وفتوى



وفتوى علما، نال الاجارة ان صحت بحسب المسمى وان لم يصح بحسب ما اجر  
 بمكر وبجر الاب على ادائها وعلى كلود المرسومة والقندى وبينه وبينهم والجلية  
 ان يستاجر معلم مدة معلومة ثم يارمه بتعليم ولده والشيخ لتعليم  
 الكتابة والحجوم والطب والتعبير جائز اتفاقا وان استاجر المعلم لحفظ  
 الصبيان وتعليم خط والهجاء جاز انتهى وبجر المستاجر على دفع ما  
سمى اى في هذه المذكورات لصحة الاجارة فيها على قول المتأخرين  
 وبجر اى بدفع ما سمي المستاجر من الاجرة قال في المنع بعد نقل جواز  
 تعليم الغفلة ايضا فلما ان الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجب الاجرة  
 وبجر عليها وقال في النهاية يفتى بجواز الشيخ رضى تعليم الغفلة في زماننا  
 ثم قال في رد حجة الزينوسى كان شيخنا محمد الخزازى يقول في زماننا  
 يجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة كذا في الذخيرة ولا يجوز له استجار  
 المحقق وكتب الغفلة لعدم التعارف كذا في تبيين الكثرة وفي الصغرى  
 المستاجر انما يبيع علمه ولده او غلامه شعر او ادبا او حرفه كالخياطة  
 وكهها ان يبيع المدة جمع وينعقد على المدة ويستحق الاجر بتعليم نفسه  
 تعلم اولادها وان لم يبين المدة ينعقد كره فاسد اجماع لو علم فله اجر  
 المكر والافلا وكذا تعليم سائر الاعمال كالخط والهجاء وحساب ولو  
 شرط عليه ان يخدمه في العلم والعمل لم يجز اذ ليسه وسعه ذلك وليس  
 له حد فيكون مجعولا انتهى وبجر على دفع المخلوة المرسومة اى الموقوفة  
 المخلوة بفتح كفاء الغير كحجة هدية تهدي الى المعلمين على رضى بعض  
 سور القرآن سميت به لان العادة اهداء كلاله وهله يستعملها  
 اهل ماورا، الشعر والموقوف كالمشقة فاذا علم الهجاء لم يبلغ الى كلوة  
 يطلب رضاء الهذا ذكر ابن المكنة في مشرقه قائم قال في الموقود هي  
 مسماة في حرف ديارنا بالصرافة فان لم يذهب في يوم اخذها يعرف

المعلمين عنده في اول النهار فيفرون بذلك اليوم في رغبة الناس فيه  
 وفي فتاوى قاضى خان قال الشيخ ابو بكر الامام محمد بن الفضل انما كره  
 المتأخرين الاستجار لتعليم القرآن وكرهوا اخذ الاجرة على ذلك لانه  
 كان للمعلمين عطايات من بيت كمال فذلك الزمان وكان زيادة  
 رغبة في امر الدين واقامة محنة وفي زماننا انقطع عطاياهم  
 ونقصت رعايب الناس في الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن  
 اعطاء الاجرة يحبس فيه هذا ان كان بينهما شرط وان لم يكن بينهما  
 شرط يؤمره الوالد بتعليم قلب المعلم وارضاه وكان الشيخ الائمة  
 السرخسى قال ان مكاتب يبيع جوزه الاجارة على تعليم القرآن واخذوا في  
 ذلك يقول اهل المدينة وانا اخذت بجواز الاستجار ووجوب المسمى انتهى  
 وفي الصغرى دفع غلامه الى حاكم مدة معلومة يعلم السبع على ان يعطى  
 الهدايا للمولى كل شهر جائز كذا ولو لم يشترط على احدا جرا فلما علم العمل  
 طلب الهدايا لا جرم من المولى والمولى من الهدايا ينظر الى عرف تلك البلدة  
 في ذلك العمل فان كان العرف يشهد لكاتبه فيحكم باجره مثل تعليم ذلك  
 العلوان كان يشهد للمولى باجره مثل غلام على الاستار وكذلك لو دفع ابنه  
 استاجر رجلا يعلم ولده حرفه كذا على ان يعلمه ولده مدة معلومة لم  
 يجز انتهى قال كص في فتاواه وفي مجموع التوازل معلم طلب من الصبيان  
 عن تحصيل يعرف البعض الى محله يسوف لذلك في حقيقة تعليم  
 من ابناء الصبيان للمعلمين وفي الظهيرة معلم طلب عن التحصيل او  
 كطب للبرد فما اخذه بمكذبات اشترى به حيا او ليد افسطه  
 اياه ثم ذهب به الى منزله فله ذلك وفي مجموع التوازل ايضا دفع ولده  
 الصغير الى هتا ليعلم حرفه كذا في اربع سنين وشرط على الاب ان  
 لا يجسه قبل اربع سنين فله كذا دعيه حاشية درهم تحبس بعد



ثلاث سنين ليس لكنا طلب المائة من الله ولكن يجالب باجر مثل  
 تعليمه في الظهور ان العقد غايجه اذا استاجر ليقوم عليه  
 ويحفظه في اثناء ذلك يعلم اما استجار على نفسه لتعليم فلا يصح انتهى  
 وفي البرزخية استاجر معلما يعلم ولله القرآن او الحرفة في ستة أشهر  
 فمضت ستة أشهر ولم يعلم شيئا فخرج الاجارة المعلم اخذ من محمير  
 من الصبيان وصرف بعضه الى حاجته والبعض الى محمير ثم رفع محمير  
 له ذلك وليس له ولو الله ان ياخذ من ملكه تلك الصبيان شيئا وان  
 اعطوه لان من محمير عما ملكه اب الصغير والصغار للصبي فانه لا يملك  
 الاباحة والدفع للمحير في سورة فلا يتقيد به وفي كحيط الصغير يدفع الى  
 المعلم شيئا من المأكول كحل الكفة الا هو دفع ابنه الى رجل يعلم حرفه  
 كذا ويعمل له الاب نصف عام لا يجوز وان عمل محمير اجرا كمثل وكذا لو قال  
 الله اسكولدي وانفق عليه شهر اعلان اعطيه عشرة دراهم لا  
 يصح ويرجع عليه بالنفقة وكذا لو قال كحرف انا اسكه بالاسوة و  
 النفقة واعلم بحرفة والجبى اذا لم يكن ولده حايلا ليس له في حجرة  
 ان يعلم حياكة وجاز في تفسير قوله تعالى وابتاعوا الارضون انهم ككوة  
 استاجر قاريا يقرأ عليه شيئا لا يجوز فقها كان او شعرا وتما فيهها  
 قال المصنف فتاواه وفي النوازل سئل عن رجل له اجير غير مدرك  
 هل له ان يودعه اذا راي منه بطلا قال لا الا ان يكون ابوه قد  
 اذن له في ذلك انتهى ولا تصح اجارة محمير في الامن الشريف عند  
 ابيه سواء كان النصب معلوما كما لم يربح وكونه او مجهولا كما في  
 العتاية وصورة اجارة محمير ان يواجر نصيبا من داره او  
 نصيبه من دار شريكه من غير الشريك كذا ذكره الشيخ في المستعجب  
 وعندهما تصح اي اجارة محمير في مطلق اي سواء كانت من شريكه

او من غيره بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في  
 الصحيح كما في التبيين لهاتان لك في منفعة وتعليم ممكن بالتخليه  
 ولهذا يجب اجرا مثل عنده فصار كما اذا اجر من شريكه لان الاستعانة  
 بالعين المستاجر لا يتصور في ملكه بخلاف ما اجر من شريكه لان كل منفعة  
 تحدث على ملكه فلا يتصور ولا يعتبر اختلاف السبب عند اتحاد الحاجة  
 وامر لا من الشيوع الشيوع الاصل لا الحار كما مر فانه لا يفيد  
 الاجارة في كل الرواية عند ابي 2 ولا فرق عنده بين ما يعقل القيمة  
 وبين ما لا يملكها ويجوز في الملك عنده واحد كذا في كونه وفيه ولو كان  
 الغير بينهما فاجر احدهما نصيب من اجبه اختلفت ملكه في  
 على قول ابي 2 حكى ابو طاهر الدباس عنه انه يجوز دحكي غيره انه  
 لا يجوز واليه مال يسمى الائمة الرخس والشيخ الامام الاجل برهان  
 الدين ولو كانت الغير كله لرجل فاجر النصف من اجبي فعند ابي 2 قبل  
 لا يتعقد حتى لا يجب الاجرا صلا وقيل يتعقد فاسدا حتى يجب اجرا ولو هو  
 صحيح كما في فصول العمادية وحيلة في اجارة محمير ثم يبيع في النصف  
 فانه يجوز لان الشيوع الحار لا ينفوها كما في الهمته ان يستاجر الملام  
 او يحكم محكم بجوازه وفي كونه الفتوى في اجارة محمير على قولهما كذا  
 في التبيين قلت وفي فتاوى قاضي خان جعل الفتوى على قول ابي 2 في  
 اجارة محمير وبه جزم اصحاب المتن والشرو 2 فكان هو المذهب  
 وقد ذكر العلامة قاسم في تصحيح بان مائة مائة شاذ مجهول القائل  
 فلا يقول عليه انتهى قال المصنف في فتاواه وفي التهذيب اجارة محمير  
 فاسدة فيما يقسم خلافا لهما والفتوى على قولهما انتهى في البرزخية  
 رجل له نصف الدار والدار كحتمل القيمة او لا قال اجرت نصيبه منها و  
 لم يعلم النصب لا يصح ولو سكت محمير اجرا مثل وقال لا يجوز ولو من شريكه



فمن الامام انه لا يجوز ولو رجلان من رجل يجوز ولو اجر كل واحد من رجل  
ثم فسحا العقد في النصف بجوزة الباق بلا خلاف في الرواية وعن  
الامام انه يبطل وكذا لو مات احد المتأجرين بطلت حصته كيت دون  
نحو واصلا ان الشيوخ الطاري لا يمنع وعن الامام ان الطاري يرفع مكان  
المفارق يمنع وتماه يعرف فيه وان اجر دار من رجلين مع اي العقد انما  
لان العقد خفيف الى الكل ولا يشوع فيه وانما الشيوخ يظهر حكمه لتعرف  
ملك فيما بينهما فهو حار واذا مات احد المتأجرين انسخ العقد  
في نصيب كيت دون كحي فهو حار فلا يصح كالشيوخ الطاري في المهمة و  
هذا لان الشيوخ انما كان مفسد الكونه مانعا من القبض ولا حاجة  
اليه بعد القبض كذا في التبيد قال المصنف فتاواه اجر دار من رجلين  
يجوز بلا خلاف واذا مات احد هما تبطل الاجارة في نصيبه وتبقى  
نصيب كحي صحيح وكذا اذا اجر الرجلان دار من رجل فمات احد المتأجرين  
الموجر بطلت في نصيب كحي صحيح وغراه الى المحيط وفي خزانه النفقة  
لا يملك عشرة اشياء لا يجوز الاستجار عليه كحج وعمرة والاذان والآفة  
والأمة والغناء والنوع واجارة كحي في النعم وغير النعم وبهتجار  
دار سكنى دار اخرى وبهتجار خذمة عبد خذمة عبد اخر وبهتجار ركض  
والاجام والآبجاء والعقبات وبهتجار الآبجاء ليسط عليها ثيابه  
والاستجار لبقية الشجرة عليه استجار كحي نال يطهر له كرحضة بدارهم  
وتغير من من دقعة وكذلك اشترى زرع او ارض ولسا جر الارض مودة  
ليترك الزرع فيها انتهى واقتصر بعضها على حكاية قول المتقدمين  
كقديناه ويستتف تمامه ويجوز استجار النصارى بجر معلوم استسما نا  
قبل القياسات لا يصح لانها تدر على استهلاك العين وهو اللبس فصار  
كالاستجار بالقرعة او الكثرة يشرب بسنها او البساتن لياكل ثمرة وجه

الاستجار

الاستجار قوله فان ارضعكم فأتوهن اجورهن وعليه اجماع  
الامة وقد جرت التعامل به في الامصار من غير اصرار ولا تسلط ان  
العقد يد على العين بل على المنفعة وهي حضنة الصبي وتلقينه ثديها  
وتربيته وخدمته والدين تابع كذا في التبيد وكذا اي يجوز استجار  
القطر بضمها وكوتها يغ اذا استجار قطرها بضمها وكوتها  
ولم يزد عليه شيئا جاز ويكون له الوسط استسما نا عند اجماع خلافا  
لهما يغنى دقا لا يجوز وهو قول الشافعي وهو القياس لان الاجرة مجهولة  
فصار كالموت استجارها بها للطنج والتجزؤ له ان جهالة هنا تغني  
الى كمنارعة لان العادة جرت بالنسبة على الظاهر يستفقد على الاولاد  
والجارية اذا لم تغني الى كمنارعة لا يمنع الصحيح كبيع قفيز من صرط طما  
بمخلاف الطنج والتجزؤ لان جهالة فيها تغني الى كمنارعة كجربان كمنارعة  
والمضاربة فيها وفي المحيط لو شرطت حكمها وكوتها عند سنة  
لشهر وشرطت درهم مسماة عند الحكم ولم تصف شيئا على ذلك  
جاز استسما نا من غير بيان عند اجماع والموت ما بيناه وفي الجامع الصغير  
فان سمي الحكم دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وزرعها  
جاز بالاجماع وقالوا معنى سمى الحكم دراهم ان يجعل الاجرة دراهم  
ثم يدفع الحكم مكانه اي مكان تسمى من الدراهم فيكون معناه على  
هذا التقدير ان يسمى بدل الحكم حذف المضاف واقام المضاف اليه  
مقام ولو سمي الحكم وبيان قدره ووصف جاز بالاجماع لجواز الجهالة  
ويشترط بيان مكان الايضا عند اجماع خلافا لهما وذك الكسوة بشرط  
بيان الاجل ايضا مع بيان الجنس ومقدر لانها لا تثبت موصوفا  
الذمة الاسما فشرط فيها كذا السهم كذا في التبيد وفي الاجابة  
لو شرط قدرا من الحكم كل يوم وكسوة كسوة موصوف الجنس والحول



والعرض لا يستلزم جاز بالاجماع قال في البرازة ولا يجوز اجازة عهد  
بما ذكره درهم وطعامه ولا اجازة الدابة بمائه وعلفها لانه مجهول بخلاف  
النظر للعادة في التوسعة عليهن لتأجير دابة من خوارزم الى بغداد كذا  
على ان علفها على المتأجر لا يجوز لانه مجهول انتهى وعليها ان يجب  
على الظئر غسل الجني وشيابه اي غسل ثيابه واصلاح طعامه ودهنه و  
ما يداوى به كما في الاختيار والدهن بفتح الدال جعل الجني مطلى بالدهن  
لما في الصحيح لان خدمة العبيد واجب عليها فادوم معتبر في الشرع فيها  
لاخص فيه والعادة جارية على ان الظئر يتولى ذلك فصار كالمتروك  
لا يمكن شيئا منها بغيره ليس على الظئر من شيئا من هذه المذكورات  
بل هو اي ممن هذه الاشياء واجرها اي اجر الظئر على من نفقته اي  
الجني عليه وما ذكره محمد بن ان الدهن والرياحان على نظير فقير  
على عادة اهل الكوفة كما في التبيين فان ارضعته في المدة بلين شاة او  
غذته اي الظئر الجني يطعم فلا اجر لها اي للظئر لانها لم تأكل بالعمل الواجب  
عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس بارضاع غير ما وقع عليه عقد الا  
قال في العناية فطعام هذا ان المعقود هو الارضاع والعمل دون العيين  
وهو المذبح لانه يشع كالصبغ في الثوب وهو اختيار صاحب الذخيرة والايضا  
وما جاء بهداية وقيل هي المهر والمخدمة تابعة وتماثل يعرف بمه فان  
قلت الظئر اجر خاص او مشترك قلت اجيب عنه بانه اجر خاص  
على ما يدل عليه لفظ الميسر فيك قال فيه ولو ضاع الجني من يدها  
او وقع فمات او سرق من حلي الجني او ثيابه لا ضمن الظئر لانه بمنزلة  
الاجر لخاص فان العقد ورد على منافعة في المدة الا ترى ان ليس لها  
ان توجر نفسها من غيرهم بمثل ذلك المدة الا جرحا خاص لا عينه و  
ذكر في الذخيرة ما يدل على انه يجوز ان يكون خاصا او مشتركا فانها

لا اجرت نفسها تقوم اخرت ولم يعلم الاولون فارضعت فلواحدة منهما  
وفرغت وانتمت ولها الاجر كاملا على الزوجين وفي المحيط لو استأجر شاة  
لترضع جديا او صبا لا يجوز لان لبن البهيمة قيمة فوفقت الاجارة عليه  
وهو مجهول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه  
وانما تقع على فعل الارضاع والتربية والحضانة كذا في التبيين قال في امر  
الاختيار ولو ارضعته جارية استأجر من ارضعته فلها الاجر لانها  
بمنزلة الاجير لانه لو ان المعقود عليه العمل ولو شرط ان ترضعه بنفسها  
فارضعت جارية فلا اجر لها للمخالفة فيما فيه من التعاقب وقيل لها  
الاجرات المعقود من الارضاع حيوة الجني وهما سواء فيه وما بينهما  
من التعاقب وتيسير لا يعتبر ولو ارضعته بلبن غنم او بغيره فلا اجر  
لها لانه الحار وليس بارضاع انتهى وفي تنوير الابصار فاذا شرط المتأجر  
حمل الاجير بنفسه لا يستعمل الاجير غيره الا الظئر فلها السعي لغيرها  
مع الشرط وعدوها كذا ذكره في خلاصة وهذا يؤيد قول الاخير كما لا يخفى  
قال المصنف فتاواه واذا دفعت الظئر الجني الى خادمتها حتى ترضعه  
فلها الاجر كالمستحانة في نية وهو الاجر وفي المحيط اذا شرط الارضاع  
عليها بنفسها فقد اختلف في ما يقع فيه والاجر انما لا يتحقق الاجر و  
ان ارضعته بغيره شاة او غنم تبطل حتى انقضت المدة فلا اجر لها  
وان جحدت ذلك وقالت ما ارضعته بلبن البهيمة بل بلبن قال في القول قولها  
بيمينها المستحانة وان قامت لاهل الجني بينة على ما ادعوا فلا اجر لها  
انتهى فقد اختلف في الصحيح فالأخذ بمائة الشرط او لم يذكر صاحب  
المنهج فيه غير مرة ولزوجه اي الظئر وطعامها لان له حق المولى ولهذا  
ان يقع له الاجارة اذ لم يعلم به صيانة لانه كذا في شرح الوقاية  
لان بيت المتأجر لان له منع زوجها من دخول بيته لان المستر له



وفي الاختيار ولهم منعها من غشائها من غير خوف الحمل ولا  
ليس له الدخول الى مكان غير مبرأ منه ولم يلد في الظن فسخها  
اي فسخ الاجارة ان لم تكن اي الاجارة برضاها صيانة لمخوفها  
ان كان نكاحا مظاهرا لان اقرب به الى النكاح يعني لا يفسخ الزوج  
الاجارة اذا ثبت الزوجية باقرار الظن لانها لا يصدقان في حق  
استأجرها اذا اقرت المتكوفة بالجهولة بالرق لانسان تصير رقيقة ولان  
تصدق في حق بطلان النكاح كذا في التبيين ولاهل الطهارة فسخها اي  
الاجارة ان مرضت اي الظن او جلت لان لبن لها حمل والمرحمة يفسخ  
بالحي وفي الاختيارات جلت فلهم فسخ الاجارة وكذا ان كان  
الحي لا يرضع لبنها او ينفذه او يتعاقب او تكون سارقة او فاجرة او يربو  
الغزال لكذا عذر وكذا لو مات الصبي او الظن انقضت الاجارة  
انتهى وفي التبيين واذا مرضت المرضعة او جلت ففسخ الاجارة  
لان لبن الجمل والمرحمة يفسخ بالحيف وهي ايضا يفسخها الرضا فكان  
لها ولهم خيار رد فعل للضرر عنها وعن الصبي وهذا لان هذه اجارة  
والاجارة تفسخ بالاعذار وكذا ان كانت فاجرة باسبا فجورها لانها  
تشتغل عنها بالجور بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كوفها في اعتقادها  
ولا يضر ذلك بالصبي ولا يبعد ان يقال عيب الجور في هذا فوق عيب  
الكفر الا ترى انه كان في بعض الرسائل ما في نوح ولو طعنها السلام  
قال في النهاية وما بنت امرأة بنيت فلهذا قال عليه الصلوة والسلام  
والظن ايضا ان تفسخ الاجارة اذا كانت تحصل لها الا اذا منهم وكذا  
اذا لم يتر عادة بارضاها ولو غيرها لانها بما لا تعرف عند ابتداء العقد  
ما يتبعه من مفاسد واشهر فاذا جرت ومرضت انها تضر به لان  
لها الفسخ وكذا اذا اعيروها به كان لها الفسخ لانها تنحصر به

على ما تم تجديده وتاكل بنديها ولومات ابو الصبي لا ينقص الاجارة  
لان الاجارة واقعة للجسم لا للاب سواء كانت له مال او لم يكن ولهذا  
ولو كان للجسم ما يجب الاجارة من ماله اذ هي كالنقعة ولو سافرت  
الظن او اهل الصبي تفسخ الاجارة لانه عذر الا اذا خرج الاخر من الصبي  
قال المصنف فشاواه وفي حق بنة والعذر من جانب الظن يعني يجوز للفسخ  
ان تمرض مرضا لا يشتط مع الارضاغ الا بصفة تفسخها وكذا اذا جلت  
وكذا اذا ارادها بالشد ولم ينفذ عنها وكذا اذا لم تكن معروفة  
بالظنورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت  
تعرف بذلك ومعنى قوله تعرف بذلك لا يكون هذه اول اجارة منها  
وفي الفتاوية او لم تعلم بصفة الظنورة ثم علمت وان كان الصبي  
قد انفها ولا يأخذ لبن غيرها ولا يفسخ بالظنورة كان لها الفسخ  
في الرواية وعن ابي يوسف ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي  
قال سئل الائمة كهلوا في الاعتقاد على رواية ابي يوسف وتأويل ما ذكر محمد  
اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسمن وغير ذلك او  
تأخذ لبن الغير اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن الغير فغواب  
محمد كجواب ابي يوسف وعليه الفتوى وفي العيون اذ استأجرها شهر  
فلما انقضى ائتت ان ترضع والصبي لا يقبل ثدي غيرها قال محمد اجبرها  
على ان ترضعه باجر مثلها قال فما حكم محفل ان يكون هذا الجواب  
في موافقة بهذا العمل انتهى وفيه اجماع حائل المصدر مصنف الزمعة  
ينبغي اي كماله له اي لا يستأجر عن لا نصفه اي نصف الفل او يتأجر  
حمار للعمل عليه حكما بعقوبته اي من الحكم بان جعل ذلك اجرة  
او يتأجر ثور ليحطب له برا اي خبطة بعقوبته اي دقيقة اي دقيق  
ذلك البريق لو دفع شخص الراسخ غزلا ليشحم له بنصف الغزل



او يستأجر حمارا يحمل ثوبا الى منزله ببعض الطعم بان جعل ذلك اجرة  
او يستأجر ثورا للطحن برأب بعض دقيقه ففسدت الاجارة في هذه  
الصور كلها اما في الصورة الثالثة فلانها تسمى قفيز الطحمان وهو  
ان يستأجر ثورا للطحن وله حنطة بقفيز من دقيقها كذا في الفتاوى  
وقد نهى عليه الصلوة والسلام عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من  
العمل والصورتان الاولى والثانية في معنى قفيز الطحمان والمعنى فيه ان  
المستأجر عاجز عن تسليم الاجر كسعى عند العقد اذ هو بعض  
المستخرج او المحمول لانه بعض ما يخرج من بعض عمل الاجير والقدرة  
على تسليم ما سماه شرط لصحة العقد والمستأجر عاجز عنه  
اذ هو لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يقدر قادر بنفسه في دفع  
ووجب اجر كمثل بغيره واذا سبى او حبل او هلك فله اجر مثله في  
الكراي في جميع ما ذكره الجواز به كسعى بخلاف ما اذا استأجر ليعمل  
له نصف هذا الطعم بنصفه الا خرجت الاجر له بشئ من الاجر لان  
الاجر فيه ملك النصف في الحال بالتعجيل فصار الطعم مشتركا بينهما في  
في الحال ومن حملهما مشتركا بينهما وبغيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل  
شيئا لشريكه الا ويقع بعض نفسه فلا يستحق الاجر هكذا قال في  
التبيين وفيه شك لان احدهما ان الاجارة فاسدة والاجرة  
لا تملك في الصحيح منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او دينيا على ما  
بيناه من قبل فكيف يملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط  
التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجر بناء  
على ان لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئا فكيف  
يملكه وباقي سبب يملكه انتهى اقول يمكن الجواب عنه اما عن  
الاول فلان صورة المسئلة انه يحجز له الاجرة فانه قال ملك النصف

في الحال بالتعجيل وهو ملك له كما تملك بشرط ان تقدم تقريره واما عن الثاني  
فلانه يملك بالتعجيل كما ذكرناه وتبين بعد ذلك العمل استحقاقه بشئ من  
الاجرة فصارت له الاجرة في عقد الاجارة فانه يحكم بكونه مالكا  
لها فاذا استحقها يستحق بتبيين كونه ليس بملك لها ونظايره  
كثيرة كما في كونه وفيه نقلا عن جواهر الفتاوى رجل دفع كنفه الى طحان  
ليطحنها فدفع الاجرة خمسة امنان لطحنه مقررة ثم خلط الطحان  
بعد ذلك وطحن الكرا واخذ اجرة الطحان ورد الباقى الى صاحب كنفه  
فانه يحوز ذلك ولا يكون في معنى نهي صلى الله تعالى عليه وسلم عن قفيز  
الطحمان اذ لم يستأجر ان يطحن اجرة او يقفز منه انتهى قال في  
التبيين وكان ملكا في بطنه والنصف يحجزون حملهما ببعض المحمول  
او سبى الثوب ببعض كمنسوج لتعامل اهل بلادهم وقالوا من  
لم يحجزه بالقياس على قفيز الطحمان والقياس يترك بالتعارف و  
لكن قلنا ان النص يشاؤله دلالة فالنص يخص بالتعامل الا ترى  
ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص عن القواعد الشرعية بالتعامل  
ومثاله كما لم يحجزوا هذا التخصص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة  
وبه لا يخص الاثر بخلاف الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد  
وبذلك يترك القياس ويخصص الاثر والحيلة في جوازها ان يشترط  
قفيزا مطلقا من غير ان يشترط انه من المحمول اذن كالمحمول  
فيجب في زينة مستأجر ثوبا يعطيه منه ثم الاصل فيه متى ما جعل المستأجر  
المحمول كله لنفسه وشرط له الاجرة من المحمول ففسدت الاجارة فاذا عمل  
الاجير استحق اجر كمثل ومنه ما جعل المحمول بعضه له والبعض الباقي  
اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا لانه ملكه بالعقد  
وفي الاول له يملكه كما بيناه انتهى وان استأجره اى التجار لينجز



له اليوم قفيزا بدرهم فسد اي الاستجار عند ابي ح خلافا لهما يعني  
وقالا يصح ان المعقود عليه العمل وذكر اليوم للتجمل فيكون ان  
المعقود عليه عملا فقط لو عمل بعد اليوم فلم يسمه من الاجر في  
العناية ولا به انه جمع بين العمل والوقت والاول يوجب كون العمل  
معقودا عليه وفيه انفع للتاجر والثاني كون التسليم للنفس في  
هذا اليوم معقودا عليه وفيه نفع للاجير فيفرض الى المتأخر ولا ان  
بيان اليوم ان كان ظرفا للتجار يكون اجيرا خاصا يستحق الاجرة  
بتسليم نفعه عمل اوله يعمل وان كان ظرفا لغيره يكون المعقود عليه  
العمل فلا يستحق الاجرة ما لم يعمل والجمع بينهما متعذر فيفسد للجمالية  
قال في المحرر لو قال ليخبرني عشرة امانات في اليوم ففان ابي ح انه يصح لانه  
كلمة في لا يقتضي الاستغراق فان قلت ما الفرق بين مسئلة الكتاب  
وبين ما اذا قال ان خطته اليوم فذلك درهم وان خطته عند  
فذلك نصف درهم فان ابا ح اجاز الشرط الاول وجعل ذكر الوقت  
للتجمل وبين ما اذا المتأجر رجلا ليخبرني قفيزا فثبت على ان يؤخر منه  
اليوم فان الاجارة فيها جائزة بالاجاء قلت الفرق بينهما  
بين الاول في العناية ان دليل الجواز هو نقصان الاجر للتأخير  
فيها مرفوعة بوجه عن حقيقة التي هي التوقيت الى المجاز الذي هو  
التجمل وليس في مسئلة الكتاب ما يضره عنها فلا يصار الى الجواز  
كذلك بينها وبين الثانية فان كلمة على فيها معنى الشرط على ما عرفت  
في موضوعه فيجعل شرطه دل على ان مراده التجمل ولو قال في اليوم  
صح اي العقد اتفاقا لما ذكرنا ان كلمة في الطرف لا التقدير المدة فلا يقتضي  
الاستغراق فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم والمنظوف لا  
يستغرق الطرف فكان قال ان عملت بعض اليوم فذلك يغيد

العمل

التجمل بخلاف ما اذا حذف فانه يقتضي الاستغراق وقد حققناه قبل  
وفي التبيين وعن ابي ح انه اذا سعى عملا وقال في اليوم جائزة الاجارة  
وهكذا في العناية ويصح ولم يذكر الاتفاق لما ذكره المحقق وان المتأجر  
ارضا على ان يكرها ويرزعا اي بشرط ان يكرها من كرب الارض  
اذا اصابها بالمحراث ثم يزرعها او يسقيها اي الارض ويرزعا  
صح اي العقد لانه شرط يقتضي العقد لان الزراعة مستحقة  
للعقد ولا تنافي الزراعة الا بالشي والكره فان العقد مقتضاه  
فلا يفسد وعلى ان يبينها يعني وان استأجر الارض بشرط ان يكرها  
مرتين ثم يزرعها او يكرها اي يكشف نهرها او على ان يزرعها  
اي بشرط ان يلقى السريقين فيها لا يصح اي العقد لان اثره اثنتي  
وكرى الا انهار والسريقين تبقى بعد انقضاء مدة الاجارة فيكون  
فيه نفع صاحب الارض وهو شرط لا يقتضي العقد فيفسد كالباع  
وفي التبيين ولو كان يحكى لا يبقى لفعله اثر بعد مدة بان كانت  
المدة طويلة او كانت اربع لا يحصل الا به لا يفسد اثره لانه  
ما يقتضيه العقد لان من الاراضى لا يخرج الربيع الا بالكراب  
مرارا وبالسريقين قد يحتاج الى كرى الجداول ولا يبقى اثره الى القابل  
عادة بخلاف كرى الانهار لان اثره يبقى الى القابل عادة وفي لفظ  
الكتاب ان رة اليه حيث قال كرى نهرها لان مطلقه يستندل  
الانهار العظام دون مجداوله قال في المحرر والمكراد الانهار العظام  
فان منفعة كربها يبقى بعد انقضاء العقد بخلاف الجداول والمكراد  
بالتيه ان يرد هامة مكروبة فلا شدة في فساد فانه شرط لا يقتضي  
العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو موهوب وان لم يكن المكراد هذا  
فان كانت الارض لا يخرج الربيع الا بالكره مرتين لا يفسد العقد





ان الشرط مما يغتضه العقد وان كانت مما يخرج بدونه فان كانت  
 اثره يبقى بعد انتهاء العقد فيفسد اذ فيه منفعة لرب الارض وان كان  
 اثره لا يبقى لا يفسد انتهى وكذا لا يصح استيجار المنزل بزرعة  
 اي بزرعة ارض اخرى يعني استاجر ارضا لزرعها ويكون الاجرة ان  
 يزرع الموجه ارضا اخرى هي للمستأجر فانه لا يجوز عندنا وعند الشافعي  
 يجوز لان المنفعة بمنزلة الاعيان عنده ولنا ان الجنس بانفراده يحرم  
 النساء عندنا كبيع ثوب هروي وعلم واحد هما نسمة وكذا اجارة  
 السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركب بالركب كذا في المصنف والركوب اي لا  
 يصح الاستيجار للركوب بركوب دابة اخرى والاستيجار للسكنى بسكنى  
 دار اخرى والاستيجار لللبس بلبس ثوب اخرى يعني اذا اجرداره لبسها  
 الموجه بسكنى دار اخرى هي للمستأجر او دابة لركوبها الموجه بركوب  
 دابة اخرى هي للمستأجر او ثوب بلبس ثوب اخر هو للمستأجر  
 لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يحد من المنفعة وذا غير موجود  
 في الحال فاذا اخذ الشيء كان مبادلة الشيء بجنس ففحس بانفراده يحرم  
 النساء بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان النساء في الجنس لا يفسد كرام  
 كذا في الكافي قال في التبيين واليه ان محمد بن كعب اليه محمد بن  
 سماعة لم لا يجوز سكنى دار بسكنى دار بقوله في جوابه انه في الكتاب  
 اطلت الفكرة واحصا بشك المحيرة وجالت الخفافى فلما كنت مثلك زلت  
 انما علمت ان اجارة السكنى بالسكنى كبيع التوهمي بالتوهمي سئمت انتهى  
 قال في المصنف والخفافى لم يحدث كان ينكر كخوض علي بن سماعة في هذه المسئلة  
 ويقول لابرهان كتم عليها قال في العنانية وفيه يحكى من وجهين الاول  
 ان النساء ما يكون عن شرط اجرة العقد وتأخير المنفعة فيما نحن  
 فيه ليس كذلك والثاني ان النساء انما يتصور في مبادلة موجود في

الحال باللبس كذلك وبما نحن فيه ليس كذلك فان كل واحد منهما ليس بموجود  
 بل كحالات شيئا فشيئا فيجب عن الاول بانهما لما اقدما على عقد شيئا آخر  
 المعقود عليه فيه فيحد شيئا فشيئا كان ذلك المنفعة وجوب التأخير  
 من المروط فالحق به دلالة احتياجه عن شبهة المحرمة وفيه نظرات في  
 النساء شبهة المحرمة فبالحاقة به تكون شبهة الشبهة وليست بحرة وكذا  
 ان الثابت بالدلالة كالثابت بالعبرة فبالحاقة تثبت الشبهة كما  
 شبهتها وعن الثاني بان الذي لم يحجب النساء تقام فيه العين مقام  
 المنفعة ضرورة تحقق المعقود عليه دون ما يحويه العقد انما فيه ولزوم  
 وجود احدهما حكى وعدم الآخر تحقق النساء ثم اذا استوفى احدهما  
 المنافع وجب عليه اجرة كمثل نظرية الرواية لانه استوفى منفعة بحكم فاسد  
 فعليه اجرة كمثل وروى يونس بن ابراهيم انه لا شيء عليه لان تقوم المنفعة  
 بالتمتع وقد فسدت انتهى فاذا عرفت هذا وما فيه من محسوس فالادلة  
 ان يقال ان الاجارة اجبرت على خلاف القياس لاجرة ولا حاجة الي  
 استيجار كمنفعة يحكمها لانه يستغنى عما عنده منها فيبقى على الاصل فلا  
 يجوز ولا كذلك عند اختلاف الجنس لان حاجته كل واحد منهما الى المنفعة  
 التي ليست عنده باقية كما في البيت واليه ان في القنية بطريق  
 الاستشهاد الا ترى انه لو استأجر ارضا بارض له او دارا بدار له وكذا  
 ذلك لا يجوز وان احتاج الى نوع منفعة الارض والدار كمنفعة لم يكن  
 محتاجا الى جنس منفعتها لا استغناء عن منافع ذلك الجنس بممكنه  
 فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لاجتنابه ولا نوعا انتهى فقد جعل العلة  
 في عدم اجارة جنس الارض بالارض والدار بالدار الاستغناء عن منافع  
 ذلك الجنس بممكنه انتهى لا لزوم الربو وان جاز ان يجعل الحكم بعمل الشيء  
 وان استأجر شريكه او حماره اي حمار الشريك يحمل طعامه هو



الحكم لهما أي مشترك بينهما يعني وإذا كانت الحكم بين رجلين فاستأجر  
 أحدهما صاحبه أو حارصا جبه على أن يحمل نصيبه تحمل الحكم كله لا  
 يلزم الأجر يعني لا أجر له المسمى ولا أجر له المسمى لأن لا يعمل شيئ لشريكه الأو  
 يقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر وقال الشافعي في المسمى لأن المنفعة تكون  
 عنده وتماح يعرف في العناية كراهن لتأجير الرهن من المهرتهن يعني  
 لا يجوز استيجار الشريك هنا لا يجوز للأه لستيجار الرهن من المهرتهن  
 لأنه ملكه والمهرتهن ليس بمالك حتى يوجره منه فلا يستحق الأجر لأن الرهن  
 ينفع بماله وجواهر الفتاوى ولو استأجر حارصا فدخل الأجر مع بعضه صفة  
 الحام فانه لا يجب عليه الأجرة لأنه يسترد بعض المعقود عليه وهو  
 منفعة الحام في المدة ولا يسقط شيئا من الأجرة لأنه ليس بمعلوم كذا  
 في الكنف وان استأجر حارصا ولم يذكر أي استأجره أن يزرعها أو لم يبين ما  
 يزرعها أي جنس ما يزرع فيها لا يجرى لأنه إذا لم يذكر ما يزرع في الأرض  
 لا تصح الأجرة أي لم يعم بان قال أزرع ما شئت وهذا بخلاف الدار  
 فان استيجارها للسكنى وهو لا يختلف باختلاف المستعمل بخلاف  
 المزروع فانه متعارف لما مر فيغني عن المنازعة كان عمده وقال أزرع  
 فيها ما أشاء فان زرعها أن استأجر الأرض ومضى الأجل  
 أي أجل الأجرة عادى العقد جميعا وله المسمى أي فيجب على المستأجر  
 المسمى حتى تالان الجباله ارتفعت قبل تمام العقد وعند محمد لا يعود  
 جميعا وهو القياس لما في الكنف يعني كان القياس أن لا يجوز ويجب أجر المثل  
 وهو قول زفر أيضا لأنه يشق المعقود بحكم عقد فاسد وما وقع فاسدا  
 لا ينعقد جائز وجه الاحتجاج أن المعقود عليه صار معلوما قبل مضى  
 الأجل فيرتفع الغش وهو كالبيع إلى الحصاد إذا اسقط الأجل قبل الح  
 الحصاد ويصح وفي الكنف ولو لم يبين ما يزرع فيها أو لم يقرر على أن

يزرع

يزرع فيها ما يشاء فسدت الأجرة للجباله ولو زرعها بعد ذلك لا تعود  
 صحيحة في القياس لما إذا اشترى ثمر الأرض سرا وفي الاحتجاج يجب المسمى  
 وينعقد العقد جميعا وان بين ما يزرع فيها أو قال على أن يزرع فيها  
 ما أشاء صح كذا يفتى في المنازعة وله الشرب والطريق انتهى وقد مرنا  
 في باب ما لا يجوز وما يجوز من الأجرة **فروع مهمة** دفع أرضه مزراعة  
 على أن يكون البذر على المزراع حتى صار المزراع مستأجرا لأرض ثم أجر من  
 غيره طوييلة لأرضه المزراع لا يجوز لأنه أجر مستأجر وان رضى به المزراع  
 انفسخت مزراعة وتنعقد الأجرة الطوييلة بخلاف أجرة مستأجر  
 إذا رضى به المستأجر الأول حيث ينفذ عليه وهنا ينفذ الأول خاصة إذا  
 ذكره في فتاوى الصوفى وفيها أجر أرضها يزرع لم يذكر أو شجرا  
 أو غيره مما يمنع الزراعة فسدت وان أدرك الزرع يجب أن يجوز وبوم  
 بالحصاد وتسليم وبه يفتى لما لو أجرة دار فيها متاعه يؤمر بالتفويض و  
 التسليم وقيل عن محمد أنه لا يجوز في العصور وان فرغ وسلم الأبنية  
 الأجرة وقيل إذا كانت الشجارات وسط الأرض لا يجوز أجرة دارها ومنزعتها  
 وإذا كانت في النواحي جاز وان كانت وسط الأرض شجرة أو شجرات  
 صغيرات مضم عليها حول أو حول جازت وان عظيمة لا لأنه يحضر  
 المستأجر بظلالها وكثرة عرقها كذا الأبنية وسط الأرض يمنع وفي النواحي  
 لا وإذا رفع البناء بعد ذلك يدخل في العقد انتهى وفي السراجة نفقة الأجير  
 ليست على المستأجر ولو شرط عليه نفقة الأجرة وقيل في زماننا لا نفد  
 انتهى ولعل وجهه أن نفقة الأجير على المستأجر كان عرفا في زماننا قال  
 في المنع الأجرة للأرض كالحراجة على المعقود فإذا استأجرها للزراعة  
 فاصطلم الزرع أفد وجب منه لما قبل الا اصطلام وسقط ما بعده  
 كذا في الفتاوى النزيهية أخذ من الولو الجنية وغلته في بحر عنها حيث



قال اذا استأجر أرضا للزراعة سنة ثم انزعه اذ قبل مضي السنة فما وجب  
 من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط اصطلام وما وجب بعد الاصطلام  
 يسقط لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فما استوفى من  
 المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف المنفعة العقدية حقوقة بعض  
 الروايات لا يسقط شيئا والاعتماد على ما ذكرنا في هذا وبين المخرج  
 يفيد ان المخرج بالاف السماوية يسقط رأسه ولا يؤخذ خروجه ما مضى  
 من السنة قبل الاصطلام وكلام صاحب الفوائد يفيد خلافا فانه  
 جعل الاجرة للأرض كالمخاريج فتأمل وقد خرج قاض خان في فتاواه على  
 ما في بعض الروايات من عدم سقوط شيئا والله تعالى اعلم قال في التلخيص  
 نقلا عن المحيط والفوائد على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن  
 من اعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا يجب اذا تمكن  
 من زراعة مثل الاول او دونه في الضرر وكذا لو منعها صاحب بناء  
 على مكان الزراعة وعدمه وان قبض الارض ولم يزرع حتى تمت السنة  
 لزوم الاجر لمستأجرها للزراعة فقل ما هو او انقطع له ان يخاصم حتى  
 يفسخ القاض العقد وبعد ما فسح ترك الحاكم الارض في يده باجر  
 محتمل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرع كان ذلك رضى ولم تنقض  
 الاجارة استأجره سنة على ان يزرع فيها غلة بعينها فزرعها  
 او صابنها اذ قد بقي من السنة ما يمكن ان يزرع فيها ما هو ادون  
 ضررا من الاول ومثل الاول له ان يزرعها وان امكن زراعة ما هو  
 اضرا ليزرعها ويسلمها بالاجرة المستلزمة الى المواجه الا اذا سلمها  
 قبل المدة في يلزم بقدرها وتماه ينظر فيها وقدم بعض ما يتعلق  
 بهذا في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وان المستأجر حمارا  
 الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليها اي على كحمار خيل المعتاد اي ما

يحمل

يحمل الناس عادة فتفق من باب ضرب اي هلاك الطريق لا يضمن اي  
 مستأجر شيئا لان العدة امانة في يده مستأجرات كانت الاجارة فاسدة  
 لجهالة الجهول لان الكفاية بعينها بالصحة لكونه مشروعا من وجه لانه  
 مشروعي باصلا دون وصفه فلا يضمن ما لم يتعدا ذاك فضمن ولا اجر  
 عليه كذا في التبيين وان بلغ بالتشديد والتخفيف كما مر انفا مكة فله اي  
 للمستأجر الاجر كسوى اي من الاجرة عند العقد لانه ان الفساد كان  
 لجهالة ما يحمل عليها فاذا حمل عليها كسوى يحمل على مثلها تعين ذلك  
 فانقلب جميعا لزوال الموجب للفساد كما اذا سقط الاجر لجهول قبل  
 بحسنة والخييار الزائد على ثلاثة ايام قبل مضي الوقت الرابع وهما على خلاف  
 كذا في التبيين وفي المنع كسوى محملا الى مكة وشركا حمل القريب من الماء  
 يضمن يجوز ان يبين لانه مقصوده من الدابة وان اختصا اي المتعاقدا  
 قبل الزرع اي في مشكلة الزراعة وقبل يحمل اي في هذه المسئلة نقصت  
 الاجارة اي ينقض القاض العقد دفعا للفساد اذا الفساد بان قبل ان  
 يرتفع يحمل بالالتعبد بالزرع في المسئلة الاولى والحل في الثانية ولو لم يستأجر  
 دابة ثم جحد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجرا ماركب قبل الانكار  
 ولا يجب الاجر لما بعده عند انه يوسع لانه بالجحد صار غاصبا والاجر  
 والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من استعمال السقط  
 الضمان كذا في الكافي ذكره في المنع ثم قال وزاد في شرح المحقق بعد قوله  
 فسقط الضمان وعقد الاجارة قائم فان الاجارة لا تفسخ به وحده  
 فوجب الاجر كسوى على مستأجر لا يستأجره بذلك وفي الفوائد الزينبي  
 لو قصر الشوب الجحد عليه فان قبله فله الاجر والا فلا كذا الصبان في التلخيص  
 انتهى قال في التنص والاجارة الفاسدة على احد عشر وجهها احدها  
 الاجارة على معاص وهو ان يستأجر الرجل الرجل ليقفل رجلا او يصير



او شتمه او سبها جرم النجاسة او يكره له خمر الوضوء فان سبها جرم النجاسة  
 عنه ميتة او يجب له خمر فهو جائز وله الاجرة في الاجارة على العاصي للمسيح  
 ولا اجر له في الاجارة على الطاعة مثل تعليم القرآن والعلم والسنن و  
 الصوم والصلاة والزكاة والعمرة والحج وغيرها لا يجوز في قول ابن عباس  
 ويجوز في قول ابن عباس في تعليم القرآن ولا يجوز ذلك في قول الفقهاء  
 وابن عباس و يجوز الاجارة في الحج والعمرة في قول عبد الله بن اهل الحديث و  
 يجوز في قول الشيخ الاجارة في مصاحف القرآن والفقهاء في غيرها وبغضها  
 اذا احتاج الي ذلك ولا اجر للواحدة ذلك والثالث اجارة الحجام والجار  
 والفضادات اعطاه على ذلك شيخنا فرضي به جاز والرابع اجارة الحمام  
 لا يجوز ولو سرق ثوبه فلا ضمان عليه لانه لم يعط اجرا على حفظ  
 الثوب وفي مساجد الاجارة لا يجوز ذلك وكذلك لو قال بيع هذا الثوب  
 بعشرة دراهم فازادت فهو لك فان فعله لم اجر له وان سبها جرم  
 المسارعة لبيع له ويشتري بذلك من الاجرة جاز ذلك والسادس اجارة  
 الكرم والاشجار لا يجوز والسابع اجارة الاغنام بصوفها وبسها وبتاجها  
 لا يجوز فان فعل ذلك لم يلزم له العلم الغنم وللان قام عليه اجر ملكه و  
 ان سبها جرم المسارعة لا يجوز وان سبها جرم منته مقدار او يبيعه اليه  
 ويبيعه له سائرهما والتاسع اجارة الثرب والابار والتهنيت يسق منها  
 او يسقى منها ما شتمه او ارضه فان فعل لم يجب الاجر والعاش لو كان  
 حيا لم يابن رجلين فقال احدهما لصاحبه احمده في موضع كذا ولك  
 في نصيب كذا من الاجر لو قال احمده في ذلك في نصيب كذا من الاجر كذا جاز  
 ذلك في قول زفر والفقهاء في قول الشيخ لا يجوز ذلك في قول ابن عباس  
 ومحمد ومحمد في مساجد الفحل ينزوي لا يجوز ولا اجر له في ذلك انتهى  
 ولا يخفى انه منسوخ في بعضها على حكاية قول المتقدمين وقد استرناه

في الشريعة **تتمه** الاجرة المقبوضة في الاجارة الفاسدة والنسب المقبوض في  
 ابيع الفاسد مصنوع ذكره الشارح في فتاواه قال في كونه وتفسد الاجارة  
 جهالة المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة وعدم التسمية عطف على جهالة  
 المسمى بالكلية بان قال اجر تداري شهر او سنة ولم يقل كذا فاذا  
 فسدت الاجارة بجهالة المسمى وعدم التسمية وجب اجره كمثل بيع  
 المنفعة لا يجد التكملة بالغاما بلغ وان فسدت بالشرط والسيور وغيرهما  
 لم ينزدا اجره كمثل على المسمى وان كان اجره كمثل زائد على المسمى لا يجب  
 الزيادة وان كان اجره كمثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى  
 لفساد التسمية قال وانما النظم في اجره كمثل في الفاسد بهما بالغاما بلغ  
 ولم يزد على المسمى في الفساد بغيرهما على الشرط والسيور وغيرهما  
 لان المنافع لا قيمة لها في نفسها عندنا وانما يقيم بالعقد او بشبهه  
 فاذا لم يقدم بنفسها وجب الرجوع الي ما فوت به في العقد وسقط  
 ما زاد عليه لرضاها بما بقاها فاذا جهل المسمى او عدم التسمية  
 انتهى المرجع وجوب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغ هكذا  
 ينبغي ان يقرر هذا الكلام فان عبارة مقدم مخرجة في هذا المقام  
 وقال في اخر باب الاجارة الفاسدة استأجره لبيده او يخط له  
 فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك وان لم يوقت لا يجوز الا اذا عين  
 الخطب وهو ملكه وفي كونه ولو استأجر لبيده لم ان وقت وقتا  
 جاز والا فلا وان لم يوقت وعين الخطب ففاسد الا اذا كان  
 الخطب ملكه فيجوز ذكره ابو الفتح في تجريره عن محمد اذا قال اقتل  
 هذا الاسود او هذا الذئب وللا درهم فهو صيد لا يجب المسمى و  
 كذلك جاز كمثل الصيد للمستأجر مستأجره سقا ليجل له كذا كوزا  
 من ماء قال ان عيده موضع جاز والا فلا وقال بعضهم يجوز مطلقا



هكذا في مزارعة جبل المحيط لان هذا تفاوت لا يؤدي الى المنازعة وفي الفتاوى  
 التريثية الكاتب اذا اخذ في البعض فان كان الخطا في كل ورقة خير  
 ان يتركها واخذها واعطى اجر مثله وان كان يتركه عليه واخذ منه  
 القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسابه من كسبي السكون في  
 الاجارة رضى قال الراعي لا ارضى بالمسمى وانما ارضى بكذا فمكت للمالك  
 فرعى لزمه وكذا لو قال للمالك اسكن بكذا والا انتقل فمكت لزمه مسمى  
 به صرح به قاضي خان في فتاواه وقامه ياتى في مسائل المنشورة ان  
 الله امره اجرت دارها من زوجها فمكتها جميعا قالوا الاجر  
 لها وهو بمنزلة لو اشتراها بخبره وجنحه لان منفعة سكنه الدار تعود  
 اليها ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى يكون  
 عامة منهاره في السوق وتكون الدار في يد مالكه في فتاوى قاضي خان  
 ونقل صاحب المنع عنه عكس هذا وغراه الى شريفي مع الصغير و  
 التريثية له والى ما اعلم وفي التسمية المستأجر حجر البزن به مدة معلومة  
 جاز ان كان حمله قيمة والا فلا مستأجر الحجارة ليرتك عليها الثمار  
 المستأجر الى وقت الادراك فلا اجر عليه وما به الفضل لانه ترك  
 باذن صاحب الحجارة فاعتبرت في حق الاذن لا غير وفي هذه اجارة  
 الاجارة ولا فاسدة انتهى وفي التسمية لو لم يسلم المصنفان الذي  
 بعد المصنف مع مقدرة عليه فترق منه يضمن بعد اخذ الاجرة طلب  
 بمالكه منه لو لم يطلب وقبله لادع جامع الفتاوى المستأجر حاصلا سنة  
 على الخطا شهرين للتعطيل لم يجر ولو شرط حط قدر ما كان معطلا جاز  
 ولو دفع ارضه الى رجل ليؤس فيها المبنى اعلى ان يكون الشجر والارض  
 بينهما جاز والاجر انما هو غير جاز وهو ظالم لذهب فان فعل فاشجر  
 لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر ما عمل ولو اجر اشترى بالشر

لم يجر والبقير بالجار لو دفع الى رجل غنما ليراعيها عن الباشا واصوا  
 اجرها فالاجارة فاسدة لان الصوت واللبس معدومان وقت العقد  
 بمجهول واحد هما ما منع ومجموعهما اولى وما جمع للوعاظ حلل كالمخ  
 والناحية ومن عطف بالوعظ فاكنته فخرام وحكى عن ابن الليث انه قال  
 كنت افني ببلانة بشار فرجعت عنها كنت افني ان لا يجل الاجرة على تعميم  
 القرائن وكنت افني ان لا يبيع للعالم ان يذهب الى القرى فيذكرهم  
 ليجمعوا له ربحا وكنت افني ان لا يبيع لصاحب العلم ان يدخل على  
 السلطان فرجعت عن ذلك كله قال وانما رجع تحررا عن ضياع العلم  
 والقران وصيانة لهما انتهى في النزاع ترك الحار على الباب ودخل  
 المنزل ليأخذ خشب الحمار ومناجاة لم يغب عن بصره لاضمان  
 ان غاب عن بصره ان موصفا لا يعد تضييعا بان كانت السكة  
 غير نافذة او في بعض القرى لا يضمن وان عد تضييعا ضمن ربط الحمار  
 على باب ودخل الدار ليأخذ شيئا او مسجد ليصل وهذا وترك الربط  
 سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي الوكيل بالاجارة بمثل الاجارة  
 بالعبدة المفا حكي عند الامام ومثل الاجارة من ابن المؤكل وابيه لما في البيع  
 وان من ابن نفسه او من لا يقبل له شهادة لا يجوز عند الامام هذا فالهما  
 كالبائع ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجره على المستأجر  
 وقامه ياتى في آخر باب في الاجارة ان كان الله تعالى فيها قال في فتاوى  
 الفخري يضمن بغيره اجرا مثل الدلالة في النكاح وما ياتي زماننا انتوا بصدقه  
 لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بالدلالة  
 غالبا كالدلالة في البيع يستوجب اجره كالمساكين الباع من صاحب  
 امتاع ذكره النزاع في فتاواه ثم قال فان قلت ما بال العلماء ان  
 افتوا بعدم قبول شهادة الدلالة قلت لما زعمتم على الحق الكاذب



والتعدي في اخذ الاجرة بالزيادة على اضعاف اجر المثل كما قالوا لا تقبل شهادة  
محضر قضاء العهد والوكلاء المعتملة على ابوابهم ولما قال البعض شهادة  
الحكارة اي الذي يلزم كتابه الصكوك لا تقبل لما علموا من حالهم الزيادة  
في الكتابة لتحديد الصك وصحيتهم من غير ان يحط به بالاعاقد من فضلا  
عن الطباقة في الواقع واذا اخذ الدلال الدلائل في البيع ثم فسحا البيع  
لا يرد له لانه للعلل وقدم العمل والفتح بعده كفتق الفاكه الثوب خياطة  
وهدم المواجه الدار بعد السكنى تغفلت الرابطة الديوانية في مصر  
فاستأجرها من يرفع شكواهم الى السلطان ان ذكر الوقت جاز  
وبه يفتي والا استأجر لعلها حراصة داره او لعلها معلما او بان بالمصداق  
يجوز ولا يجب الاجرة في رواية ان ذكر الوقت يجوز والا استأجر قديما  
ليكتب اذا ذكر المدة جاز استأجر رجل لطبخ العيش شهر على ان  
استأجر بعد الفراغ يحمله الى منزله الاجرة فسدت لان الحمل على الاجر فحصل  
في الشرط نفع الاجر مع مخالفة مقتضى العقد وان لم يشرط جاز وان  
فرغ قبل المدة ولم يحمله حتى مضت عند استأجره تمام الاجر الكلام  
البنلزية قال المصنف فتاواه وفي الفتاوية لو استأجر ليذبح له شاة بدرهم  
ورطل من لحم فالاجارة فاسدة وفي النوازل اجرتها كل شهر كذا  
درهما معلومة فطلق المرأة وخرج من مصر ليس لصاحب الدار  
ان يخرج المرأة من الدار حتى الهلال فان جاء الهلال والنزوح غائب  
هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة يجب على قول  
ابن 2 ومحمد ليس له ذلك وعلى قول ابن يوسف له ذلك وفي النوازل استأجر  
حجرة كل شهر ببدل معلوم وغاب وترك امراته ليس للاجر ان يخرج  
والحيلة ان يوجرها من اخر في بعض الشهور فاذا مضى ذلك الشهر  
تفسخ الاجارة الاولى وكان للمستأجر ان يخرج المرأة ان اراد

ان يفسخ في البيع بالخيار غير حفرة المشرى عنده 2 ومحمد يسع من  
غيره جاز البيع وانتقض البيع الاول انتهى **فصل** في بيان احكام  
الاجير يجمع على اجراء الاجراء على ضربين اجير مشترك واجير خاص  
الاجير مشترك من يعمل لغير واحد مناه من لا يجب عليه ان يخص  
بواحد عمل غيره او لم يعمل ولا يشرط ان يكون عاملا لغير واحد بل اذا  
عمل لواحد ايضا فهو مشترك اذا كان يجب لا يمنع ولا يتعد عليه  
ان يعمل لغيره كذا في التبعية قال في المنع والاجير مشترك من يعمل لالواحد  
كالخياط وعده او يعمل لواحد عملا غير وقت فانه اذا استأجر رجلا ليرعى  
غنم شهر ابد رهم فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا يترى غنم غيره  
فيصير اجيرا واحدا لما سياتي وفي التبعية والواجبات يقال ان  
الاجير مشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم بيان محله  
يسلم من النقص والاجير خاص من يكون العقد واردا على منفعة  
ولا يصير منفعة معلومة الا بذكر مدة او بذكر كسافة ومنافعة في حكم  
العين فاذا صارت مستحقة بعقد كسافة لا تسقط الا بتمكين من  
الاجابة لغيره بخلاف الاجير مشترك لان العقد فيه هو الوصف الذي  
يحدثه العين بعمله فلا يحتاج الى ذكر المدة ولا يمنع عليه التقبل من  
ذلك العمل وغيره لان ما يستحقه الاول في حكم الدين في زمنه وقد  
اختلف عبارات الفقهاء في حدهما فقال بعضهم الاجير مشترك من  
يتقبل العمل من غير واحد والاجير خاص من يتقبل العمل من واحد وقال  
القدوري المشترك من لا يستحق الاجرة من يعمل والاجير خاص الذي  
يستحق الاجر تسليم نفسه للمدة وان لم يعمل قال الزيلعي وهذا  
يؤثر الى الدور لان هذا حكم لا يعرف الا من يعرف الاجير مشترك وخاص  
انتهى فيكون معرفة المكون موقوفة على معرفة المكون وهو الدور



واجب عنه بانه قد علم مما سبق في باب الاجير متى يستحق ان بعض  
 الاجراء يستحق الاجرة بالعمل فلم تنوقف معرفته على معرفة الموت فان  
 قلت ان قوله من يستحق الاجرة حتى يعمل مفرد والتعريف بالمفرد لا يوجب  
 عند عامة المحققين اجيب عنه بانه انظم اليه قوله كالصبي في القصار  
 فيكون تعريفا لمثال وهو صحيح وفيه كلام وحقق ان يقال لما في العناية  
 انه من التعريفات اللفظية وانما سمي مشركا لان المعقود عليه وجبه  
 هو العمل او اثره فكان له ان يستعمل العمل من العامة لان منافعه لم  
 تحصر مستحقة لواحد والاجير خاص لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه  
 في الملاء كانت مستحقة للمستأجر والاجر مقابل للمنافع ولهذا سبق  
 الاجر مستحقا وان نقص العمل في التبيين ولا يستحق الاجر حتى يعمل فيه  
 لا يستحق الاجير لم يشتر الاجرة الا اذا عمل كالصبي والقصار لان  
 الاجارة عقد معاوضة فتعني المساواة بينهما فاما لم يسلم للمعقود  
 عليه المستأجر وهو العمل لا يستلم للاجر العوض وهو الاجر فلا بد  
 من العمل كما في الممنوع وفي المجته قالوا لا يصح لنا يجوز شرط الخيار في الاجارة  
 كالبيع والشراء خلافا لذلك في فاذ اشترط قمارا عايات يقتصر له ثوبا  
 هرويا بدرهم ورخصه فلما رأى القمار الثوب قال لا ادخيه به فله ذلك  
 وكذا الخياط والاصل فيه ان كل عمل يختلف باختلاف العمل يثبت فيه  
 خيار الرؤية المحل وما لا فلا يمكن استأجر اجير اليكيل له هذه المنة  
 او يحجم عبده فلما رأى عمل العمل امتنع ليس له ذلك استأجره بدرهم  
 على ان يكيل له قضا معلوما سمي جازا اذا كان القطع عنده وكذا اذا  
 قال لا تشترى ثوبا ثوب هروى اذا كان عنده والاصل ان الاستأجر  
 على عمله عمل هو عنده جائز وما ليس فلا بيع ما ليس عنده كذا في الممنوع  
 والمتناع في يده امانة لا يضمن ان هلك اي المتناع يضمن لا يضمن

مكرر

المكرر ما هلك في يده سواء هلك بسبب يمكن التميز عنه كالسرقة  
 او لا يمكن التميز عنه كالخرق الغالب والقاصرة لان العين امانة عنده  
 لان قبضه باذن المالك المنفعة وهي اقامة العمل فيه له فلا يكون  
 كالمودع واجير واحد لما في الممنوع وان وصليته شرط ضمانه لانه شرط لا  
 يقتضيه العقد وهذا عند ابي ٢ وزفر وحسن بن الزيادة وهو القياس  
 لما في التبيين وبه يفتي اي وبعدم الضمان يفتي لان شرط الضمان الامانة  
 مخالفة لقتضيه الشرع فيكون باطلا ولا يفتي قال في الذخيرة وكان  
 الفقيه ابو جعفر سوي بين شرط الضمان وعدم الشرط قال الفقيه  
 ابو الليث وبه نأخذ ونحن نفتي به واخيرا ركننا خرون الحل على نصف  
 القيمة قال في العيوت وربما لا يقبلان الصلح فاخترت قوله ابي ٢ انشئ  
 وعندهما يضمن اي الاجير يكثر دما هلك في يده ان امكن التميز منه  
 يعني وقال ابو يوسف ومحمدان هلك بامر يمكن التميز عنه كالغصب والسرقة  
 فعليه الضمان لانه اذا امكن التميز عنه صار بالتقصير تارك الحفظ الذي  
 في ضمنه فيضمن بخلاف ما لا يمكن التميز عنه كالموت اي حنف انتم لما  
 في الممنوع والخرق الغالب والعدو ممكنا برأي غارته لانه لا تقصير من جهة  
 فلا يضمن فيه قال في الممنوع ويضمن عند ابي يوسف ومحمد الا اذا هلك بسبب  
 لا يمكن الاختراز عنه كالخرق الغالب والموت حنف انتم اما اذا سرق  
 والحال انه لم يقصر في الحفظ يضمن عندهما كما في الوديعة التي تكون  
 باجر فان الحفظ يستحق عليه واو ٢ يقول الاجرة في مقابلة العمل  
 دون حفظ فصار كالوديعة التي تكون بلا اجر وكان الامام محمدا  
 يكتب في الفتوى لا يضمن عند الشراهما يضمن به ابا ٢ وهذه جملة  
 مسائل مشاهير فيها على قول ابي يوسف ومحمد منها اذا دفع الى نساج ثوبا  
 بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرقت عنده يضمن كل الثوب



ومنها دفع الى خياط كمر باساق طم قمصا وبقى قطعة فسرقت قالوا  
يضمن كذا قاله قاسم في تصحيحه وذكر في العدة اذا هلك العين عند  
الاجير مشترك كحو القصار والصحان والصباع بعد الغرض من العمل  
الاخذ منه لانه لم يسلم العمل ولا يضمن الثوب عند اء 2 كالحاص  
عندهما يضمن صيانة الاموال الناس وهذا مذهب وعمر وعمر وعمر  
الده عنهما ومذهب اء 2 مذهب عمر وكامل وهما من كبار التابعين  
وبعض العلماء اخذوا بقول اء 2 يوسف ومحمد اجماعا بقول عمر وعمر  
موضع الدهن عنهما وبعضهم افنوا بالصالح عملا بالقولين منهم شمس  
الدين اء 2 زجدي وائمة فرغانة وعلى هذا شيخ الاسلام عز الدين الكندي  
وائمته سرفند كانوا يقولون بالصالح والشيخ الامام ظهير الدين افن  
بقول اء 2 قال في خلاصته واجل الاختلاف للصحابة اختار ائمته خروجه  
الفتوى على النصف بالصالح جبر او عملا بالقولين كذا ذكره ملا خرو  
في الفرقة عن العادة وقال صاحب العدة فقلت لهم يوما من  
قال منهم بالصالح هذا يجب اجبار الحكم لو امتنع قال كنت افن بالصالح  
بالجبر في الابتداء فرجعت عن هذا وكان القاضي غير الدين فيقول  
اء 2 وفي فوائد صاحب الحيط وفتوى الامام جلال الدين انه ينظر  
ان كان الاجير مصححا لا يجب الضمان وان كان مختلا فنه يجب الضمان  
لما هو مذهبهما وان كان مستورا كان يؤمر بالصالح كذا في فصول  
العمادية انتهى قال في البزامة وحاصل المذهب ان الواحد لا يضمن  
ما هلك بلا نقد او بعمل المأذون فيه ولا ينقص شيء من الاجر و  
ام مشترك يضمن ما جنت يده اجماعا وما تلف لا يضمن ان باء  
يمكنه التفرغ عنه يضمن عندهما لا عند الامام وبعض اخذوا بقولهما  
لانه مذهب عمر وعمر وعمر عنهما وبعضا افنوا بالصالح عملا

بالقولين وفي كل نصف بقول حيث حط النصف واوجب النصف فان  
فلفت مقناه عمل كيف يصح الصالح جبر قلت الاجارة عقد يجري  
فيها الجبر معا والايدي ان من لها جبر دابة او سفينة مدة معلومة و  
انقضت مدتها في وسط البحر او البرة تنق الاجارة بالجبر ولا يجري الجبر  
في ابتداءها وهذه بحالة حاله البقاء فيجري الجبر ولا يرد ما قبل ان  
الصالح بعد دعوى البرة في الامانات لا يصح حتى لم يصح مع المودعة واجبر  
الوحيد بعد ما قال هلك اوردت ولما قال في العيون وربما لا ينفك  
الصالح فاخرقت قوله الامام لما قلنا من ان المراد بالصالح انه اريد  
مجازة وهو محط وتما ينظر في يضمن الى الاجير كمثل ما تلف  
بعملة اتفاقا اي بفعله كتحرق الثوب من دقة اي القصار او عصره  
وزلق كحال يعني لما اذا دق القصار الثوب او عصره فخرق او  
زلق كحال فقد كحول وانقطاع الحمال الذي يشده للكارى  
وهو الذي يعطى بالكرء وعرف السفينة من مدتها هذا عندنا  
وعند زفر واثق لا يضمن لانه يعمل باذن المالك ولذا ان المأذون  
به العمل صالح والتلف حصل بعمل غيره اي المأذون فيه لان المأذون  
ثبت في ضمن العقد على التسليم لان مطلق عقد كذا وصية يقتضي  
سلامة المفعول عليه عن العيوب فصار لما اذا وصف له نوعا  
من الدق فاتي بنوع اخر بخلاف موعود القمار لانه مبسرة وعمل  
المبسرة لا يتقيد بالسلامة لكلا يمنع الناس عن الاعانة فمما فنه  
الفرامة وتما منه يطلب في الشيين قال صدر الشريعة اقول ينبغي  
ان يكون المراد بقوله ما تلف بعمله فعلا جاوز فيه القدر المعتاد  
على ما ياتي في كجرام او على اعتاد فيه القدر المعلوم اقول قد وقع  
في العمادية ما يخالف هذا حيث قال وان هلك بفعله بان كثر



بدوة ادعوه ضمن عند علمائنا الثلاثة رحمة الله تعالى عليهم اجمعين  
بجلاف البراءة والفساد والنجاس انتهى يعني فان لم يكن من البراءة والفساد  
لا يضمن ما هلك بفعله اذا تجاوز المعتاد ومعناه كما في النجاسات الاجرة كالمسكين  
يضمن ما هلك بفعله جاوز المعتاد ام لا فتا مل فان البراءة عميقة  
لا يصل الى كنه حقيقة جميع مسائله لمحقق دقيق حتى توقف المحقق  
في بعض مسائله عما اذن اذ كان وقد افته ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في عمر  
الاخير سنين سنة يقول لا ادرك لا يدرك وقد عد ذلك علما حجة  
فقال طوبى لابن عمر يقول لا ادرك لما يدرك قال في النجاسة اجاب ابو ج  
في مسألة خطاه نو 2 بن دراج وهو من اصحابه فان شاء ابو ج  
كادت تدل به من خالف قدي لولا تداركه نو 2 بن دراج وعن ابن  
مسعود رضي الله تعالى عنه ان الذي يغني بلك ما يسكنونه فجنون وكان  
ابو ج ربما لا يجيب غير مسألة انتهى والعب من طلبة زماننا  
يشغلون بالعلوم الفلاسفة التي لا تادى فلتا ويشغلون  
عن الفقه الذي جزاء جنة الفردوس لا وقد قال صلى الله تعالى عليه  
وسلم من يرد الله تعالى به خيرا يفقه في الدين وقال ابن الملك في شرح  
ابن رجب العلماء عند الاطلاق الفقهاء وقد افته ابن صلاح في حصة  
المنطق ومكة عليها جمع عظيم من المغول حتى صنف السيوطي  
في حرمته رسالة اذا نظر اليها المنصف رجع عن تعسفه واقرانه  
على الغزاة وغيره من المغول وقد قال سيدنا الشريف في حاشيته على  
مختصر انتهى لمنطق علم على حياها يعني ولا ارتباطا طله تعلم الكلام  
والعلم من العلوم الشرعية لكن لا يضمن اي الاجرة كالمسكين اي  
يفعله الادمي مفعول يضمن يعني لا يضمن ادبيا من غرق في  
السفينة اي بسبب مد السفينة او سقط اي الادمي من الدابة

اي بسبب شدة الحمار وان كان بسوقه وقوده لان ضمان الادمي  
لا يجب بالعقد وانما يجب بالجمالية ولهذا لا يتحمل العاقلة الا اذا كان  
بالجمالية لان العاقلة لا تتحمل ضمان العقود كما في العنائة وهذا ليس  
بجمالية كونه ما دونه في قتل هذا اذا كان ممن يستمر على الدابة  
ويركب وحده والا فهو كالمستأجر والصحيح انه لا فرق كما في التبيين  
وغيره ولا يضمن فساد ولا يبرأ في قتل هو قال السر في سرية  
الوقاية وقيل فساد الحيوان الذي يسمى بالبطا ويشهد له مسئلة  
في العنائة لم يجاوز المعتاد اي لا يتجاوز الموضع لغرض احوال الباطن  
الحيوان تتفاوت الامزجة بالقوة والضعف فربما يكون ضعيف  
الجزء لا يندمل سريعا وربما يكون قوي المزاج يندمل في تلك الساعة  
والاطلاع للفساد على قوة ضعو وضعفه فلا يقيد بالمصلحة من العمل  
وكيف يستحق السلامة بالعقد هنا والمطلوب هو الجرح وانما افساد  
المكثري والسلامة ضده ولا كذا ذكر في الثوب ونحوه لان قوة التوق  
ودقته يعرف بالاجتهاد فامكن القول بالنقد بالمصلحة فاذا افسده  
يجب الضمان ولا لما سلم النفس صار حمله كعمل رب المال وهذا  
لان المنافع صارت مملوكة للتاجر وصار هو نائباً منابه في الفعل  
فكانه فعل نفسه فلذا لا يضمنه كذا ذكره الشافعي في مستصفاه  
وفي التتمه اذا شرط على البزاز العمل على ان لا يسرق يصح فان جاوز  
المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك البخر عليه وان هلك  
ضمن نصف دية النفس لانها تلقت بما اذن فيه وغير ما اذن  
فضمن النصف وفي فتاوى قاضي ظهير الدين ليس على الفسار والجمام  
والبراءة ضمان الزائد لم يقطعوا زيادة على القدر المعروف لما اذن  
فيه فان شرط على الفسار العمل على ان لا يسرق يصح لانهم في دعهم



ذلك وهذا اذا فعل فعلا معناه لم يقصر في ذلك العمل اما اذا فعل كماله  
 ذلك يضمن كذا في الفصول العادية ذكره في المتن ثم فرغ عليه بقوله  
 فلو قطع الختان لكشفه وبرئ لم يقطع بحسب عليه دية كما مله و  
 ان مات فالواجب عليه نصفها سئل ما جاب الهداية عن قتال  
 جاء اليه غلام قال اقصده فقصده فمدا معناه داخات من ذلك  
 السب قال يضمن الفضا دية العبد ويكون على عاقلة الفضا دية  
 خطه وكذلك الصبي بحسب دية عاقلة الفضا كذا في الفصول  
 العادية ولو انكر دية في طريق الفرات بغية ومن استاجر من يحمل  
 له دنانير الفرات فوقع في بعض الطريق فانكر فلما ان يضمنه  
 اي الحمار قيمته اي قيمة الدية في مكان حملته ولا اجر اي للمحال او  
 في مكان كسره وله اي الحال الاجر بحسب ما به يضمن خيرا للمالك فان  
 شاء ضمنه قيمته في المكان الذي حملته فلا اجر له وان شاء ضمنه  
 قيمته في الموضع الذي انكسروا عظامه الاجر بحسب ما به يضمن كسره  
 في الفرات لان الدنانير كانت تباع هناك كذا في العناية اما الضمان  
 فلا اجر مشترك وقد تلف المتاع بصنع المالك في حرق الثوب بالملق  
 والاخر بكت العقد عمل سليم كما مر والمفسد غير داخل فيضمن  
 واما الخياط فلان اذا انكسر الطريق والحمل شيء واحد يؤخذ به شئ  
 انه وقع تعديا عند انكسر فيميل اي الوجهين شاء فان الحال موافق  
 من وجه لانه امر بالحمل مخالف من وجه لانه امر بالحمل الى مكان  
 معين ولم يوجد فان مال الى جهة الخلا فضمنه مكان حملته ولا  
 اجر له لانه لم يسلم العمل وان مال الى الوفاق ضمنه في المكان  
 الذي انكسروا عظامه من الاجر بحسب ما به لان المعقود عليه فان  
 بعضه قال في معنى هذا اذا كان انكر بضمه بان زلق او عثا و

ضرب

او ضرب وان كان من غير صنعه بان زحمة الناس فانكر فلا  
 يضمن عنده ٢ لان المتاع امانة عنده وعندهما يضمن قيمته  
 في موضع الكسر لانه سلم العمل باتصاله بملكه فيعطيه اجره فلا يجبر هذه  
 الصورة عندهما لان العين مضمونة على الاجير لكسره عندهما  
 كما بيناه انتهى قال ابن الملك في شرحه الوفاية فان قيل كيف يضمن  
 في موضع الحمل ولم يوجد منه سبب الضمان قلنا انه لما انكسر الطريق  
 والحمل شيء واحد حكمنا بظهور وقوع تعديا ابتداء وفي حقيقة ابتداءه  
 سليم وانما صار تعديا عند انكسر فان مال الى الوجه الحكمي فلا اجر له  
 لانه ما استوفى من عمله شيئا وان مال الى الوجه الحقيقي فلا اجر بعد ما  
 استوفى والاجر وضمان انما لا يجتمعان عندنا في حالة واحدة وقد  
 اختلفت الحالة هنا **فروع مهمة** وفي البرازية اجبر القصار لا يضمن  
 ما تحرق من محله المأذون الا ان يخالف الاستاد وسلم القصار في ثياب  
 الناس الى اجيره ليحققه في المقصرة فنام الاجير ثم علم بضياء بعض  
 الثياب ان علم انه ضائع وقت النوم ضمن الاجير وخبررت الثوب  
 في تضمنيهما شاء وان لم يعلم ضياعه وقت النوم لا ضمان على  
 الاجير لان الاجير لا يضمن الا بالتعدي والضمان على القصار جاء  
 الخياط بالثوب الى المالك فيخذه المالك من يده وتحرق من ماله المالك  
 لا ضمان وان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان تحرق ثوب  
 حانوت رجل واخذ متاعه لا يضمن حارس كذا بينت على ما عليه  
 الفتوى لان الامتعة تحرقه بابوابها وحيطانها والحارس يحرس الابواب  
 اذا اراد ان يواجر قرد الناس ويكون مضمونا عليه ببيع نصفه  
 يضمن الكل ثم يواجر النصف باجر الكل فيكون اجارة المتاع من  
 الشريك مستاجر القدر حملة بعد فراغه على حمار يطيق حملة فزلق





الحمار وانكر القدر لا يضمن وان كان لا يطبق الحمار حمل يضمن  
ولا يقال الرد لا يضمن بنزق الحمار لان كسبه مقيد بشرط السلامة لانا  
نقول لانا نقول نعم كذلك لكن العادة جرت بالرد من المستاجر الوصي  
اذا انفق في خصوصية للصبي على باب التحاض فما كان على وجه الاجارة كاجرة  
الشخص والسجان والكاتب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة لا يضمن  
استاجر ليرعى غنمه شهرا جاز وان لم يذكر عدده ولا مكان الرعي ولم  
ان يزد في الاغنام يستحقنا قدر ما يطبق الراعي لان الزيادة على طاقته  
ولا يجب على المشترك رعي الاولاد وحادثه بلا شرط بخلاف الواحد هلك في  
من الغنم فقال المالك شرطت للراعي في غير هذا الموضع وقال الراعي بل  
شرطت الرعي في ذلك المكان قال قول للمالك وعلى الراعي البينة ولا تدفع البينة  
عن الاجير الراعي مشترك ومن بمعناه اذا ادعى الرد او الموت فمن جعل  
العيه امانة في يده وقال بعدم الضمان كالامام قبل قوله كالمودع ومن  
قال بالضمان عليه كتميزه لم يبعدت الابابينة وفي المحيط ترد  
الباقورة على يد غيره ليحفظها وغاب لم يضمن ان يسير كالكلاب  
بول وغائط لانه عفو وفي الديار ان كان هو في عياله لا يضمن ولا  
يضمن دفعه الى مشترك ثورا للراعي فقال لا ادري ايت ذهب الثور  
فهو اقرار بالتضييع في زماننا وسياتر تمام وفي المحيط التماس والاداء  
ويقيم بان اجير مشترك والحامي والدلال والحال والراعي مشترك وتكيد  
القصار النجار وجميع الصائغ وحذف دفع الدلال الثوب الى رجل ليراه  
ويشعره فذهب به ولم يحجبه لا يضمن دفع البية مصحفا ليجعله  
تحلافا او سيفا للقراب فصاع لم يضمن عند محمد وعند الامام كذلك  
الا ما هلك بضره او قمره حفظه وعليه مقتوه انتهى وبعض  
مسائل اجير مشترك يأتي في اثبات بيان احوال اجير الواحد والجميع

نكاح الاجير النكاح من يعمل الواحد ويسمى اي الاجير النكاح اجير واحد  
ايضا وقد مر الكلام عليه في اول الفصل قال في البرازية واجير الواحد قد  
وقد يكون لرجله بان لهما جارا رجلا شهرا ليرعى اغنا مهما و  
يستحق اي الاجير النكاح الاجير تسليم نفسه مدة وان لم يعمل كمن لم يجر  
للمدة سنة او شهرا او ليرعى الغنم عطف على الخدمة قال في كنفه وهو  
من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصص وليس له ان يعمل لغيره لان منافعه  
صارت مستحقة له والاجر مقابل بها يستحقه ما لم يمنع من العمل مانع  
كالمرض والمطر وكذا ذلك مما يمنع التمكن من العمل وعليه ان الاجير  
للمدة او ليرعى الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره  
وذكر كعدة او لا يخدمون يستاجر اعيان شهر ليرعى له غنما مسماة باجر  
معلوم فانه اجير خاص به باول الكلام فتكون منافعه للمسايرة تلك كعدة  
فيمنع ان يكون لغيره فيها وتماه ثم ينظر في البرازية والواحد  
يستحق الاجر بلا عمل لكن لو لم يعمل لغيره كسكنه الدائم وغيره لا يلزم الاجر  
وفيها استاجر ليرعى غنمه مدة معلومة باجر معلوم جاز وهو اجير  
مشترك الا اذا قال لا ترعى غنم غيري ولو استاجر مدة معلومة ليرعى  
غنما معلوما فاجير واحد اذا قال وترعى غنم غيري يكون مشترك  
وليس للراعي شرب اللبن ولا للواحد ان يرعى عند غيره فان رعى  
سحب الاجر كله وياشتم ولهذا قالوا اني ص لا يلي ان يواجر غيره بنفسه  
من اخره مدتها ولو اجر من اخر فيها له الاجرة ان يشتم ايضا ويطلب  
له الاجر ولا يتصدق به وان كانت منافعه بدونه مستغولة بحق الغير  
انتهى وفي كنفه وان هلك في كعدة نصف الغنم او اشترى له الاجرة كاملة  
ما دام يرعى منها شيئا لان مقتوده عليه هو تسليم نفسه في المدة  
واذا وجدوا اشدت واحدة في ان تبعها ضاع الباقي فانه



لا يتبعها ولا ضمان عليه فيها عند اء 2 لان التدليس فعل وعندهما  
هو ضمان للثبوت كذا في الجوهرة ولا يضمن اي الاجير كما هو متلف في يده  
فان سرق منه او غاب او غصب كما في الفقه او تلف بمعله بان انكر القوم  
بمعله وفي جامع الفتاوى ولو اجر نفسه لرعى الغنم وضمانه من الغنم شاة  
وسأل صاحب الغنم اين ذلك فقال لا اعلم بضمن لان عدم العلم تعديه  
وكذا ان نام في النهار مضطجعا لانه تقصيره انتهى او تحرق الثوب من  
دخان النار بعد الفساد فان تعد ذلك ضمن كالمودع اذا تعدى اما الاول  
وهو ما اذا تلف في يده فلا العين امانة عنده وفي يده كحصول القبض  
بأذنه وهذا في عند اء وكذا عند هما لان تضمين اجير كمشرك نوع  
استحسان عند هما صيانة لاموال الناس فانه يقبل اعيانا كثيرة بعينه  
في كثرة الاجر وقد يجبر عن قضاء حق يحفظ فيها فيضمن بما يمكن التحرز  
عنه لا يقتصر في حفظه والا ياخذ بقدر ما يقدر على حفظه والاجير لو حذر  
يتقبل الاعمال من غيره بل يسلم نفسه اليه فتكون السلامة غالبة فيؤخذ  
فيه بالقبول واما الثاني وهو ما اذا تلف من عمله فلا ضمان في حقه  
صارت مملوكة للمشتري تسليم النفس صح تصرفه فيها والا مر بالتحرق  
منها فاذا امره بالتحرق في ملكه صح وبمير كما موراي الاجير ناكبا  
متناه فصار فاعدا منتقلا اليه لانه فعله بنفسه فلهذا لا يضمنه ولا ضمانه اليه  
ليس بمقابلة العمل بدليل انه يستحق الاجر وان لم يعمل كذا في البتة وفي  
الفصول العاديات ضمان على الاجير كما هو فيما تلف في يده ولما تلف من  
عمله معناه متعد ياخذ الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل الهلاك  
بفعله وفي التجرى بالبرهان الاجير كما لا يضمن الا بالنعدي قال وعلى هذا  
تكملة القصار وسائر الضمان واجيرهم لا ضمان عليهم الا اذا تعدوا  
فيه يضمن الاكسار ولا يرجع عليهم تكملة القصار اذا وقع من يده سراج

مخوف

مخوف ثوب يضمن الاكسار ولو لو لم يثوب بالايضا ومثل ضمن الاجير وان كان  
يبيع ومثل ضمن الاكسار وان ادخله بامره وان خرق الاجير ثوبا بالحق  
ضمن الاكسار دون الاجير كذا في المذبح وفيه الراعي اذا خلع الغنم بعضها بعضا  
فان كان يقدر على التميز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين اللوازم  
انها لغلات وان كان خلع لا يمكن التميز يكون ضامنا في حقتها والقول  
في مقدار قيمته قول الراعي وتعتبر قيمة الاغنام يوم تخط فان دفع غنم  
رجل اليه غير ضامها فاستهلكها المدفوع اليه واقر الراعي على المدفوع اليه  
ان كان الراعي اقروا وقت الدفع انها للمدفوع اليه ولو نذرت بقرة من الباقرة  
وترك الراعي اتباعها فهدوت سبعة من ذلك لا ضمان عليه فيما هلك بالاجراء  
ان كان الراعي ضاموا وان كان مشتركا كذلك عند اء 2 وعندهما يضمن  
وانما لا يضمن عند اء 2 وان ترك لحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن  
بترك الحفظ اذا ترك بغية عذرا اما اذا ترك بعدد فانه لا يضمن كما لو دفع  
الوديعة اليه اجب حالة الحرق فانه لا يضمن لانه ترك بعدد وانما ترك الحفظ  
لثلا يصح البقاء وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعدد يمكن التميز عنه قال  
صاحب المذخيرة لا ضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يعينه لردّها  
او يعينه ليخبرها جيبها بذلك وفي جواهر الفتاوى بقا ترك البقرة مع  
صبي يحفظه من فهلك وقت السق باذنه فان كان للعبي قدرة الحفظ  
لم يضمن لانه ما ضيع وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ يضمن  
المكمل من المذبح وفي الترازية تغرق الغنم او البقر فرقا فاتباع البعير و  
ردها ولم يقدر اتباعه البقاء وضمان لا يضمن عنده لان الامين متى  
تعذر عليه الحفظ لا يضمن لانه لجميع في الاجر وفيه يقبل الكثير ولا يقدر  
على اتباع المكمل فان من جنائسه حكما والخاص لا يضمن اجماعا سابقا  
الى امره فهلك شاة لامن سوقه بان اعتلى على علف فزدي منه



او عرضها من الخوض ففرقت فيه او افرسه سبع او سرفت لاضان عنده  
 خلا فالحما قال ولا يضمن الواحد موت شاة ولا ينقص من اجرة شاة  
 والمشتري يضمن لو من جنابة يده كسوق اراد بفعله السقي بان ساق  
 في الماء وان هلك بافته سماوية وقت السقي لا يضمن وبارك بان كان  
 مشتري كما على هذا راعى البقر او الاغنام ساقها فمنا طم بعضها بعضا  
 او لو طم او وقع في النهر او عثر من سوقه ان كان مشتري كما يضمن وان كان  
 وحدا لا يضمن ولو خلط باغنام الناس ولم يمكن التميز ضمن قيمة الاغنام  
 يوم خلط خاف الراعي موت شاة فذبحها ان كان لا ترجى حياتها  
 لا يضمن في الامتحان والاجنب يضمن والعقبة ابو الليث سوى بينهما في  
 عدم الضمان وكذا البقار وهو صحيح ويقتضي بعدم ضمان بالذي في حق  
 الراعي وبالضمان في غير الراعي ولو قال الراعي خفت الموت فذبحها وانكر  
 اماله فالقول له على الراعي البيسة ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده  
 كان اكثر من واحد لا يضمن لانه لا سرقة الغائبة وان كان واحدا يضمن  
 لانه تمكنه المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف  
 الرأى على الواحد زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجدها  
 صاحبها لم وجدت بعد ايام وقد هلك ان اعتاد اهل القرية ان  
 يكونوا را ضيق بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها اليه  
 كل فالقول للبقار مع يمينه انها ادخلها فيها فان ابى ان يكلف ضمن  
 والا لا يضمن وكذا لو ادخل البقار الباقورة ربحها ثم خرب واحد وضاع  
 لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه اذا رعى اهل القرية  
 ثيران القرية بالنوبة فلو نوبته معبر ولا يضمن لانه اذا تلف  
 بخلاف المشتري عندهما ولو ساءل احداهم في نوبته رجلا ليخرج  
 بالثيران فخرجه الباقورة الى المعان ثم رجع الى الاكل فمضى ثوران

ضام قبل الرجوع ضمن لاجده ولا يضمن لمتاجر محال لان له ان  
 يحفظ باجره ارسل البقار الثيران في السكك وترك وضاع واحد  
 قبل البلوغ المتكسر وعادتهم كذلك الاضمان لان العرفا ملكا بشرط  
 ترك البقار الباقورة في الجبانة وغاب ودخل الثور الزرع لا يضمن  
 الا اذا ارسلها في الزرع الباقورة مرت على قنطرة فدخلت رجل واحدة  
 في الثقب وانكسرت او وقعت بقرية في الماء وغابت وهلك ضمن  
 البقار وان لم يكن من سوقه اذا تمكنه لحفظ رعى في غير المكان  
 المشروط يضمن ما تلف وان سلم له الاجر لم يضمن الا تعرض الراعي على  
 رعيه فوقع على ورثتها وجذبها ومات لا يضمن على كل حال بشرط  
 على الراعي ان ياتى سميتها والافوضا من لا يجب عليه اتيان السميتها  
 ولا يضمن بهذا الشرط وهل يفيد العقد بهذا الشرط ان الشرط في العقد  
 يفيد وان بعده لا والشرط فاسد ولو اختلفا في العود فالقول للراعي  
 والبيسة لصاحب الغنم وفي الذخيرة للراعي بوجع الاغنام على يد غلامه  
 واجيره وولده الكبير الذي في عياله لان الرد من حفظ ولم يحفظ بيد هم  
 فان هلك في يده في حالة الرد فان مشتري الاضمان عند الامام  
 بكل حال وعند هما ان يامر بمكن التميز عنه يضمن كما لو هلك عند  
 الرد بنفسه بشرط كون الرد على يد كبير قادر للحفظ اذ لو كان صغيرا  
 لا يقدر على حفظ يضمن بشرط في عياله لانه لو لا ذلك فالرد بيده  
 ويد الاجنبى سواء وهذه الجملة من التلخيص في فتاوى قاض خان  
 فاذا ساق البقار الباقورة فغطيت واحدة من سوقه بان يتجهل  
 عليها في السوق ففترت وانكسرت رجلا او اندقت عنقه او  
 ساقها في مائة لم يرب فوقع في الماء يضمن البقار ان كان  
 مشتري وان كان خاصا لا يضمن لان اجير الواحد لا يضمن



ما تلذذ يده بفعله اذا لم يتعد الفساد وفيها الراعي والبقار اذا  
 نام حتى ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام  
 جالسا فان غاب البقر من عينه كان ضامنا والا فلا قال وما  
 اكل الراعي من الابلان يكون ضامنا الراعي والبقار اذا ضرب  
 شاة ففتاء عينها او كسر رجلها ذكره الاصل انه يكون ضامنا  
 قالوا متاجنا هذا على قياس قول ابي 2 اما على قياس قولهما ان ضربها  
 في موضع المعنادر باعتمادا ينبغي ان لا يكون ضامنا لما لو متاجر  
 دابة ليركبها فكيفها بلجها فمات كان ضامنا في قول ابي 2 وعند  
 هما ان يركبها كينج ملكها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن البقر  
 في الغنم في قولهم جميعا لان الغنم في العادة تساق بالصياح فان  
 ضربها بالخشبة كان ضامنا عند اللواشهر وانما اختلف اللوام فيها  
 لكون هذه مما تكثر الوقوع وخلا كتب مشهورة عنها وحين  
 ترد يد الاجريين فنعين مختلفين بترديد العمل في الثوب نوعا وزمانا  
 وفي الدلائل والبيت والدابة مسافة يعني يجوز ان يجعل الاجرة مترددا  
 بين تسنتين بان يجعل العمل مترددا في الثوب بين نوعي العمل او يجعل  
 العمل فيه مترددا بين زمانين او يجعل المنفعة مترددا في مكانه او يجعل  
 مترددا بين مسافتين في الدابة او بين حقلين فيجعل له خيار فيهما  
 وسياتر مثل الكثرة الكتاب وابهما اي من الشفعين المختلفين وجد  
 لزوم ملسم له لكونها جميعا ومعتبر فيه وبما مع دفع الحاجة لما في البتين  
 وكحده اي مثال ما يجعل العمل مترددا في الثوب بين نوعي العمل ان  
 يقول للحيات ان خطه اي هذا الثوب فارسي فبدرهم اي فلك  
 درهم وابها زائدة او معناه فخط بدرهم كذا في سري كجميع  
 او ان خطه روميا فبدرهم اي فلك درهمين او خط

بدرهمين كما ذكرنا وان صفته يعني ان قال للصبا ان صفت هذا  
 الثوب بعصف فبدرهم او بزعفران اي وان صفته بزعفران فبدرهمين  
 وانما جاز ذلك لانه سمي نوعين معلومين من العمل وسمى لكل منهما  
 بدلا معلوما فيجوز اتقا ومثال ما يجعل العمل فيه مترددا بين زمانين  
 ما اذا قال ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا فنصف درهم  
 فيجوز ذلك ويحقق ما سماه كسبا كراي العملين عمل وقال زعفران يجوز  
 مثل هذا العقد كجالة العقود في المسئلة الاولى وجهالة الاجرة في الثانية  
 قلنا ان هذه كجالة لا تفخ في الكسابة لان بالعمل يتعين العقود  
 عليه والاجرا ايضا وصار كبيع يوجب احد هذين الثوبين على انه بالخيار  
 في تعيين احدهما كذا في سري كجميع وسياتر تمامه ومثالا ان يجعل  
 المنفعة مترددا في الدلائل والبيت قوله وان سكت هذه ان قال  
 ان سكت هذه الدار فبدرهم في الشهر او هذه اي وان سكت  
 هذه الدار الاخرى في الشهر فبدرهمين وفي التبيين وكذا يجوز اذا  
 خير بين شيئين بان قال اجرتك هذه الدار شهرا بما فيه او هذه  
 الدار بما تبتن او اجرتك هذه الدار شهرا بهذا الدلائل بعكس  
 وكذا يجوز بين ثلاثة اشياء ولا يجوز اكثر من ذلك كما سيأتى والمغنى قد  
 بيناه في البيوع وبما مع دفع الحاجة كما مر ومثال ما يجعله مترددا  
 بين مسافتين في الدابة قوله وان كسبتها اي لو قال ان ركب هذه  
 الدابة الى الكوفة فبدرهم اي اركب بدرهم او الى واسط اي ان  
 ركب الى واسط فبدرهمين اي اركب بدرهمين كانه قال اركب  
 هذه الدابة الى الكوفة بدرهم والى واسط بدرهمين ومثال ما يجعله  
 مترددا في الدابة بين حقلين بان قال اجرتك هذه الدابة على انك  
 ان حملت عليها فتطير من خبطة فخرت وان حملت عليها فتطير



من حديد فبكرة يجوز ذلك في التبيين وكذا يصح اي مثلهما سبق لورد  
 بين ثلاثة ينفذ خبره بين ثلاثة ينفذ خبره بين اربع ينفذ خبره بين اربع  
 اشياء والمعتبر في جميع ذلك البيع ويطلب تمامه لا يجوز قال في  
 التبيين خيار التعيين مع خيار التعيين فيما دون الاربعة وهو ان  
 يبيع احد العبد من اوثوبين على ان ياخذ ايها من اوسيع احد  
 الثلاثة على ان ياخذ ايها من ارجان لاحتنا ولا يجوز ذلك في الاربعة لانه  
 شرع المحل للمحاجة الى دفع الغبن للمحاضر وهو الارفق والافق والمحاجة  
 الى هذا النوع من البيع متحققة لانه يحاط به الى اختيار من يشق برأيه  
 واختار من يستقره لاجله ولا يمكنه البايع من الحمل اليه الا بالشر لا كمال  
 يبقى امانته في يده فكان في معنى خيار الشرط وهذه بحالة لا تقضي  
 الى المنازعة لتعيين من له الخيار فلا يمنع يجوز غير ان هذه المحاجة  
 تندفع بالثلاثة لوجود الجبر والردى والوسط فيها ولا حاجة الى الاربعة  
 ويكفي الرخصة للمحاجة وتماه ينظر في قوله في النهاية اذا قال رجل  
 للمخاطبات خطت هذا الثوب فارسي فلك درهم وان خطه روميا  
 فلك درهمان جاز بالاتفاق واي العبد عمل لمتحق اجره كسبي له وكذا  
 اذا كان التريدين الصغين او الدارين او الدائنين او ما فتيين  
 وكذا اذا كان بين ثلاثة اشياء ما اذا كان بين اربعة اشياء فلم يجز  
 والمعتبر في جميع ذلك البيع ويجامع دفع الحاجة غير انه لا بد من اشتراط  
 الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك لان الاجر انما يجب بالعمل  
 وعند ذلك يصير كعقد عليه معلوما وفي البيع يجب العكس نفس العقد  
 فيتحقق بحالة على وجه لا ترفع الابايات بخيار فيه ولو قال اي للمخاطبات  
 ان خطته اي الثوب اليوم فبدرهم اي فلك درهم او معناه  
 فخطه بدرهم كما مر او غدا اي ان خطه غدا فنصفه اي فلك نصف درهم

درهم او خط نصف درهم فطاهي الثوب اليوم فله الدرهم وان  
 خطه غدا فله اجره كسبي عند ايه لانت شرط الاول جائزا والثاني فاسد  
 عنده فاللزام في الفاسد اجره كسبي لا محالة لا يجوز اجره كسبي نصف  
 درهم وهو كسبي ينفذ ان كان اجره كسبي لا بد على كسبي وهو نصف  
 الدرهم لا يجب الزيادة لانهما رضيا بمقتضى حقيقة حيث سمي  
 الاقل وقالا الشرطان جائزان ففي ايهاا خطا لم يتحقق كسبي فيه لان  
 العقد وقع على عمل معلوم ببديل معلوم فصار كما لم يذكر الوقت و  
 ذكر الوقت محمول على التجمل حتى لو فرق منه في نصف الثوب فله اجره كما  
 وان لم يذكر اليوم فعليه ان يعمل في الغد لانه صار اجرا مستركا و  
 لان المعتقد عليه المنفعة اذ الوقت يختص بتقديره وذكر العمل  
 يدل على ان المعتقد عليه العمل والجميع بينهما غير ممكن فلا يتعين احدهما  
 معقودا عليه لوجود التعارض وعدم الشرح اذ مقصود كسبي آخر العمل  
 ومقصود الاجير الوقت لانه يستحق الاجر بالتسليم وان لم يعمل واذا  
 فرغ من العمل قبل مضي اليوم فلم يستأجر ان يقول لنا فعل في بقية  
 المدة حتى مضى اليوم باعتبار رتبة الوقت وان لم يفرغ من العمل  
 فللاجير ان يقول عند مضى اليوم قد انتهى العقد بانتهاء المدة و  
 المحاصل ان ذكر اليوم عنده للتأقوت حقيقة لكن زيادة الاجر فيه خيالة  
 اليوم دلت على ان المراد منه التجمل بما رواه ما ذكر الغد فالتعلق  
 حقيقة لا للتوقيت بما اذا كان كذلك نقص الاجر فيه ولما صار  
 ذكر اليوم للتجمل وذكر الغد للتعلق اجمع في الغد سميان درهم  
 ونصف درهم يفسد العقد فيه لجها له الاجر فوجب اجره كسبي وشرط  
 اليوم صحه اتفاقا كذا في سكره لجمع قال في النهاية فقد اختلف الرواية  
 عن ايه اذا خطه في اليوم الثاني روى عنه ان له في اليوم الثاني اجر



اجر مثله لا يجوز نصف درهم لانه هو مسمى في اليوم الثاني قال القودري  
 هي صحيحة واما عندهما انه ينقص من نصف درهم ولا يراد عليه  
 كذا في التبيين ولو قال ان سكنت هذه مكانت عطارا اي حال ان  
 يكون عطارا فبدرهم او حاد اي وان سكنت حاد فبدرهمين  
 جاز العقد عند ابي حنيفة خلافا لهما يعني وقال لا يجوز هذا العقد لان المقود  
 عليه وهو السكنى شيء واحد وقد ذكر في مقابلته بدلان فيفسد العقد  
 وله ان سكناه فيه حاد او غير سكناه عطارا فصار تحديا بين عقود  
 مختلفين فصار اعتبارا بالرومية والفارسية وان لم يقع السكنى في الصورة  
 المذكورة حتى انقضت المدة وجب الاقل للثنتين وقيل يجب من كل مسمى  
 نصفه ولو لم يشر بجره ليحيط له ثوب اليوم بدرهم فالفقد فسد عند ابي حنيفة  
 وقال اجازة وعامة يعرف في تركه كجوع وكذا الخلاف يعني وعلى هذا الخلاف  
 لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة بكسر الحاء كالمهمل مدبنة كان  
 يسكنها نعمان بن المنذر وهي على رأس ميل من الكوفة كما في العناية فبدرهم  
 وان جاوزتها اي حيرة الى الفارسية موضع بينه وبين الكوفة خمسة  
 عشر ميلا فبدرهمين او قال ان حملت عليها اي على الدابة الى الحيرة  
 كتر شعير فبدرهم وان حملت كبر فبدرهمين ولهما ان الاجرة  
 والمنفعة مجهولتان لان الاجرة الاجرة الخاصة يجب التسليم من غير حمل  
 لا يدرى اي العملين يقدر واي التبيين يجب وقت التسليم فهذا  
 هو القاعدة لهما لان الاجرة وجب بالتسليم لا يجوز ان يكون مترددا  
 بين شيئين عند التسليم لانه لا يدرى ايها يجب والاجارة تغير ولا ي  
 في انه خير بين شيئين متغيرين وجعل لكل واحد منهما اجرة  
 معلومة فوجب ان يجوز في السنة الرومية والفارسية والاجارة تفقد  
 للاتعاض فالظاهر انه يستوفى المنافع وعند التعاضد تنفع بحالة كذا في

التبيين ولا يسا فرأى المستأجر بعده المستأجرة الخادمة بلا اشتراط  
 اي من السفرات السفرة عمل المسقات وخدمته اشق من خدمة  
 الخضر ولو سافر من ضمن قيمة المالك اذا هلك لانه صار غاصبا في المثل  
 فلا اجر له وان شرط ذلك حين العقد فله ان يسافر ولا يقال للمالك  
 منافعة بشرط لانه منزلة المولى فيه والمولى كان ان يسافر فله هذا  
 لانا نقول انما هلك المولى ذلك لانه يملك رقبته للمالك كمنفعة الاتري  
 ان المولى يملك ان يزوجه ولا يملك المستأجر ذلك فكذلك ليس له ان يسافر  
 به الا ان يشترط ذلك او يكون وقت الاجارة متبها للسفر وعلم  
 بذلك لان الشرط ملزم والمعروف كالمشروط كذا في التبيين بخلاف العبد  
 الموصى بخدمته فلات له ان يسافر مطلقا يعني سواء شرط السفر  
 به او لا ان مؤنته عليه بخلاف العبد المستأجر فان مؤنته الرد على  
 المولى ويلحق الضرر بملك كذا في كونه ولو لم يشر عبدا محجورا فعلى  
 العبد واخذ الاجر اي اخذ العبد من مستأجر اجرة لا يسترده اي  
 المستأجر الاجر منه اي من العبد بعد اعطائه اياه لان هذه الاجرة  
 الاجرة بعد الفراغ صحيحة لهما لان الفساد لرعاية حق المولى بعد الوفاء  
 رعاية حق في الصحة ووجوب الاجرة لان العبد جرح عن تصرفه لمولى  
 نافع له فيجوز ولو اجر العبد الموصوب نفسه فاكل غاصبه اجرة لا يضمن  
 اي الغاصب الاجر يعني لو عصب رجل عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب  
 اجرة فاكله لا ضمان عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما يعني وقال لا يضمن لانه  
 اتلف مال الغير بغير امره لان الاجر كان ملكا لكونه كسب عبده  
 وله انه اتلف مالا غير متقوم في حق كتلف لان التقدم انما يثبت بالا حراز  
 بيد حافظة كيد المالك وانما يثبت بالعبد في يد المالك فلا يكون محزرا لان  
 العبد لا يجرز نفسه فان قلت الغاصب اذا استهلك ولد كمنصوب



ضمنه ولا حراز فيه قلت اوجب عنه بانه تابع للام ككونه جزءا منها وهي  
 محركة بخلاف الاجر لانه حصل من المنافع وهي غير محركة قيد بقوله نفسه  
 لانه ان أجره كان له الاجر لانه لا يملكه ولا ضمان عليه بالاتفاق لان من  
 الغصب غير مضمون عند البيع وان أجره المولى قليل للعبدان بقض الاجرة  
 لا بول كانه مولى لانه العاقبة كذا في العناية وما وجد سيدة قائما في يد  
 العبد من الاجرة اخذه لانه وجد عين ماله لان العبد وما في يده لم يملكه  
 ولا يملك من بطلان التمتع بطلان الملك كانه كالمروق بعد القطع فانه  
 لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالاتفاق ويبيع الملك فيه كذا في التبيين وقبض  
 العبد أجره صحيح اذ في قولهم جميعا لانه هو العاقبة وما ذون في التصرف على  
 اعتبار النزاع على ما مر من قوله وبعد النزاع رعاية حق في الصحة فان  
 المنافع ما ذون فيه وهو العاقبة فترجع الحقوق اليه فيكون له القبض  
 وفائدته تظهر في خروج المستأجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء  
 اليه كذا في المحقق فاذا صح قبضه لم يكن للمستأجر ان يسترده منه ولو  
 هلك العبد في ذلك العهد يجب على المستأجر قيمته لانه صار غاصبا منفع  
 عيده نعم فلا يجب عليه الاجر كذا ذكره ابن الملا في شرح الوقاية وحق  
 هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله لا يسترد منه كما ذكره في الوقاية  
 ولو اجر عبده هذين الشهرين اي المعينين شهرا باربعة دراهم  
 وشهرا تخمسة صح اي العقد على الترتيب المذكور والاول باربعة يعني  
 يتصرف الاول الى ما يلي العقد وهو شهر باربعة لانه لما قال ادلا شهرا  
 باربعة انصرف الى ما يلي العقد تحريا للصحة كما لو سكت عليه لاس  
 الاوقات في حق الاجارة بمنزلة الاوقات في حق الميراث بان لا يتكلم  
 فلان ان تكتفيها تغد فتعين عقبيها فاذا انصرف الاول الى  
 ما يلي العقد انصرف الثاني الى ما يلي الشهر الاول ضرورة تحريا للجواز

ايضا

ايضا لانه اقر الاوقات اليه فصار كما لو صرف به فلو عمل في الشهر  
 الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول  
 استحق خمسة دراهم لما ذكرنا ان الاول ينصرف الى ما يلي العقد  
 تحريا للجواز فيصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة ولو استأجر عبدا  
 فابق اي العبد مرض يعني لو استأجر عبدا شهرا بدرهم مثلا فقبض  
 في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر والعبد مريض او ابوه واختلف الاجر  
 والمستأجر فادعى اي المستأجر وجوده اي وجود الاباق او المرض  
 اول المدة بان قال ابق هو ادعى مرض من اول المدة وادعى المولى  
 وجوده قبيل الاخبار بساعة يعني وادعى المولى وجوده وهو المولى وجود  
 الاباق او المرض في اخر الشهر حكم كحال اي يكون القول قول من  
 شهد له كحال ثم فرغ على ذلك وفصل بقوله فان كان اي العبد حاضرا  
 غير ابق في كمال في صورة دعوى الاباق وصحى اي ان كان العبد غير  
 غير مريض في كمال في صورة دعوى المرض صدق المولى اي في قوله ابق اد  
 مرض في اخر الشهر فيحكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر له والا  
 فالمستأجر اي وان لم يكن العبد ابقا ومريض في كمال صدق المستأجر  
 في قوله ان ذلك كان في اول الشهر فيحكم بانه كذلك من اول المدة فلا  
 يجب الاجر فيكون القول قول من يشهد له كحال مع يمينه كذا في  
 التبيين والاصل في هذا القول قول من يشهد له كحال مع يمينه  
 عند تنازع فهو هذه الصورة الخطأ هذا للمستأجر لان الاباق اد  
 المرض ظاهرا فالمرجوه هو المولى يقول ما ابق الا في كمال يعني انه كان  
 متمكنا من الانتفاع فالمستأجر منكر فكان القول للغير واما في الاول  
 التمكن من الانتفاع ثابت فيما مضى فانه لا بد لانه في كمال  
 حاضر صحيح والمستأجر يدعي فوات التمكن فيما مضى والموجب بغير فيكون



القول له مع يمينه كذا في التبيين وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرمي  
 وجريانه وفي الخلاصة لم يتأخر رمي ماء وبينها ومتاعها مدة معلومة  
 باجرة معلومة فاقطع الماء سقط الاجر بحسابه فان لم يقعنا الاجرة  
 فان اختلفا في نفس الانقطاع بحكم الحال انتهى قال في التبيين وهذا  
 اذا كان الظاهر يشهد للمتأجر فظ لا اشكال فيه لانه ليس فيه الا  
 دفع الاتفاق عليه والظ يصلح له وان كان يشهد للموخر فغيبه  
 اشكال من جهة انه يستحق الاجرة بالظ وهو لا يصلح للاتفاق  
 وجوابه انه يستحق بالسبب السابق وهو العقد وانما الظ يشهد  
 على بقائه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا بحد الظ وهذا  
 لانها لما اتفقا على وجود سبب الوجوب اقر بالوجوب عليهم  
 ثم بالانكار بعد ذلك يكون تعرضا لتغييره فلا يقبل منه الا تحججه قالوا  
 على هذا لو اعتق جازية ولها ولد فقلت اعتقته قبل ولادته فيكون  
 حرا تبعا وقال المولى اعتقته بعدها فلا يعتق الولد كان القول قول  
 من كان الولد في يده والظ يشهد له وكذا لو باع شجرافيه ثم و  
 اختلفا في بيع الشجر معها كان القول قول من في يده الشجر وهذا الم  
 بحكم حال انتهى قال في المنع وفي الفوائد الرئيسية اختلفا في كونها مفقولة  
 او فارة بحكم حال وان اختلفا في صحتها وفسادها فالقول لمدعي  
 الصحة قال المصنف اذا المدعي المموجر بانها كانت مفقولة بالزرع  
 وادعى كسناجر انها كانت فارة فالقول للموخر كذا في البرزخ ولو  
 قال رب الثوب للصانع امرت ان تصبغ اى الثوب احمر فصبغته  
 اصفر وقال الصانع يبعني الصباغ امرت به بما صبغت يبعني با صفر  
 صدق رب الثوب لان الاذن مستفاد من قبله فكان القول قوله  
 وكذا الاختلاف في القصاص والقبض ينعى اذا اختلف رب الثوب في الصانع

في المحيط بان قال رب الثوب امرت ان تجعل قباضا وقال الخياط قميصا  
 كان القول رب الثوب وهو كسناجر وانما كان القول لما مر ان الاذن  
 يستفاد من جهته وكان اعلم بكيفية ولا لوانكر الاذن بالكتابة كان  
 القول له فكذا اذا انكر وضعه او الوصف تابع لاصل لكنه يحلف لانه اذا ادعى  
 عليه شيئا فاقتربه لوجه فاذا انكر يحلف فان حلف رب الثوب ضمن بالتسليم  
 اى ضمن رب الثوب الصانع قيمة ثوبه غير معقول ولا اجراى للخياط او  
 اخذ الثوب واعطاه اى خياط اجر مثله ولا يجاوز لسمى على ما بيناه من  
 لانه موافق من وجه وهو اصل العمل بخلاف من وجه وهو في الصفة فيميل  
 الى ايها السوء وروى ابن سماعه عن محمد بن مسعدة الصنع انه يضمن  
 له فارد ما زاد الصنع فيه لانه بمنزلة الفا ص كذا في التبيين وان قال رب  
 الثوب عملت لي بلا اجر وقال الصانع عملته باجر فالقول لرب الثوب ايضا  
 لانه ينكر تقوم محله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه وكان القول قوله  
 كمنكر وهذا عند ابي 2 وعند ابي يوسف القول للصانع ان كان اى الصانع  
 حريفا اى جارا له بان كان يدفع اليه شيئا للعمل ويحكم عليه في له الاجر  
 والا فلا ان ما تقدم منهما من القاطعة يدل على انه يعمل باجر فقام ذلك  
 مقام الاشارة لان العادة قد جرت بالدفع بالعمل الى من يحاط به من غير  
 سمعة الاجر للعلم كذا في المنع وعند محمد القول للصانع ان كان اى الصانع  
 معروفا بعمله اى بهذه الصنعة بالاجرة وان لم يكن له ولد فلا يكون القول  
 له قال في المنع وبهذا القول يفتى ويؤول عليه ولا افتاء لانه لما فتح الدكان  
 لاجل جري ذلك يحكي التخصص عليه اعتبارا بالظ المعتاد قال في التبيين  
 وقولهما يتحان والقباض ما قاله ابو 2 لانه منكر وما ذكره من الظ  
 لا يصلح حجة للاتفاق اذا الظاهر يفيد للدفع لا غير الا ترى ان ذا اليد  
 يدفع للمدعي باليد ثم اذا بيعت بحجب ما في يده دار لا يستحق عليه الصنعة



لما قلنا والفتوى على قول محمد انتهى عن هذا القول في المنع الى الامام ايضا  
**فروع مهمة** وفي المنية المتاجر حوت على ان عليه الاجر حال انقطاع  
 الماء لم يميز قال الكسبي الى الفارسية بدرهم وقال الاخر الى موضع اخر  
 وقدر كسبها الى الفارسية فلا كراه عليه لانه خالف انتهى وفي النقاية اجر  
 دكانا من رجل ثم اشترى كاه عمل يملأ فيه قال محمد لا يجر الاجر وفي النوازل  
 قال ابو نصر كان ابن سلمة يقول اذا اجر داره ثم اشترى كاه عمل يملأ فيها  
 فان الشكر يوهن الاجارة وقال ابو بكر في مثله بخلافه معارضة الشرايين  
 جمع ثور على حوت والى كس لا يخر فيه ولو اعطى البعير واخذ الحمار جاز الاجر  
 يوذى الفرض والاجر سنة ولا يجوز ان تسفل رجل المتاجر حمارا فاقوه  
 فضلى فذهب الحمار او اشتهب وهو مراء ولم يقطع الصلوة فصاع  
 ضمن لان قطع الصلوة يجوز عند خوف ذهاب المال واذا انفصل بمرقة  
 حلقه الصلوة في الماء يضمن الطحال ولو حل حصة غيره الى حوت  
 فوضعها في ضمن الصلوة وامر الطحمان ان يدخلها بالليل في بيت  
 الصلوة فلم يفعل حتى بيعت وسرقت فان كان على الصلوة حائط  
 مرتفع في الهواء مقدار الاربعة ابااسم فلا ضمان على واحد منهما  
 كذا في النقاية استاجر اجير ليعمله كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف  
 ابتداء من صلوة الفجر استاجر اجير ليعمله كذا ولم يذكر الاجر يجب  
 اجره كمثل المتاجرنا قد يشترطوا لهم اجر معلوم ففعل ثم ظهر انه زبوف  
 يستد الاجروان كان البعض زبوا فيستد الاجر بقدره وهل  
 يضمن الناقدي في اخر الكتاب في التفرقات ومن استأجر على عمل فندان  
 يعمل لنفسه واجرائه الا اذا شرط العمل بنفسه ولو استأجره ما كان  
 للاجير ان يعمل في اليوم ولا يشترط ان يكون الصلوة المكتوبة  
 اي مع سنتها من مروق خدمه الاجير في البيت يقوم وقت الصبح و

يسرى

وسرى السراخ وبألف بالسحر ان كان يريد الصوم وبألف الرضوخ  
 ويجعل الماء الى ابدا لوعته وايضا النار في الشتاء ومربى بالفساد والفراء  
 وعن رجله وجميع يرد الى ان ينام وغير ذلك حتى قال في الشرط يخدم  
 من السحر الى الفداء الاخير على ما يخدمه الناس ان المطلق على المتعارف  
 يقع الكل من خزانة الفداء في كل الحمار المستاجر ان ذهب بحيث لا يسفر  
 وعلم انه لو طلبه لا يظفر بترك الطلب كما نبت شاة من القطيع غاف  
 الراعي على البقرة ان يتبعها فلا ضمان عليه في الناقة انفتح حلقه الناحية  
 وضاعت تحفة ضمن الطحمان انتهى وفي النقاية ان كان لحرار ان  
 فاستقل بحمل احدهما فضاء الاخران لم يغيب عن بصره لا يضمن قال في  
 المحيط وفي السفلا ضمان عليه بكل حال كذا في خلاصة دفع الى دلال ثوبا  
 لبيع ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال  
 ابو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال لا ادري نسيت في اي حانوت  
 وضعت يكو ضامنا من الخانية وفي الكيس وفي الخانية دلال في يده ثوب  
 فقال له رجل هذا ثوب سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي اعطاه  
 برى من الضمان انتهى وفي خات رجل امر سمارا ليشترى له  
 الكرايس او دلالا لبيع له هذه الاثواب بدرهم يجوز هذه الاجارة  
 لان البيع لا يتم بالدلال انما يتم بهما بشرط ولا يدري متى يجي الشري  
 فاذا فسدت الاجارة وعلم وانته العمل كان له اجر مثله على ما هو للعرف  
 اي العرف هو اهل ذلك العمل ذكر محمد الحيلة في استئجار السمار بامره  
 ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر اجرا ثم يواسيه بشيء  
 اما هبة او جزاء ليعمله فيجوز ذلك لمساك حاجته لما في دخول الحمام  
 باجر غير مقدور ثم يعطى الاجر عند الخروج وكذلك الرجل يشرب الماء من  
 السقاء ثم يعطى له مئسا او شيئا وكذلك الخلاف والجماع وتمام جنس



هذه مسائل يطلب حكمها في الاجراءات المتبعة اربعة اجير  
 الخاص واجير مشترك والحال والمكاري فاما الاجير خاص فهو الذي يعمل  
 له وحده دون غيره ويقال له ايضا اجير الوحد فانه لا يضمن ما  
 عمله على يديه الا في ثلثة اوجه اذا خالف او تعدى او تعدد ولو كان للاجير  
 مشترك اجير خاص فعمله على يديه يثنى فالضمان على الكساذ دون  
 الاجير اذا لم يخالف ولم يتعد ولم يتعد وما الاجير مشترك فهو مثل  
 الصانع والقصار وخياط والنساج والكشاف وحداو الراعي يرضى  
 لقوم اولقرته وكوهما وما يهلك على ايديهم فعلى ثلثة اوجه احدها  
 ان يكون هلاكه من جنابة يده فانه يضمن تنقفا مثل المصانع يفسد  
 الثوب في صباغة والقصار يفسد الثوب في قصارة والنساج يفسد الثوب  
 في صباغة والقصار يفسد الثوب في قصارة والنساج يفسد الثوب في  
 نساجته والخياط يفسد الخيط الثوب في خياطه وكوهما والثاني ان يكون  
 هلاكه من غالب فانه لا يضمن مثل ان يقع حريق او غرق او موت او  
 جبن عظيم تماردوا اليه فانه لا يضمن الا في قول الشافعي والثالث ان يكون  
 هلاكه من امر سائر او من جنابة يثنى مثل الغارة تقرض الثوب  
 او الهرة او الثعلب يفسدان الشئ والسارق يذهب بالمتاع والنزيب  
 شق بلعن الشئ وكوهما فانه يضمن في قول ابي يوسف وعبد ولا يضمن  
 في قول ابي حنيفة واما عبد الله واما بحال والمكاري فان صورتهما صورة  
 اجير خاص وحكمهما حكم الاجير مشترك ولو انهما لا يعسر بالحول من  
 فسد المتاع وانكسرت المحولة فانه يضمن وكذلك المكاري لو عثرت  
 دابته بالحولة ففسد المتاع فانه ضامن للمتاع في حوثة على ان عليه  
 الاجر حال انقضى في السماء لم يجز اذا اشتجر رجلا للمصاد في يوم  
 وخدم بعضه لغيره لا يستحق الاجر كما ملا ولو عمل من شهر يوما

لا يضمن

او يومين حوسب ذلك من اجره سواء كان من مرض او غيره  
 لانه لم يسلم نفسه في تلك المدة وفي البرزانية قال اجيرتك داري او  
 ارضي هذه على انك تفني العقد متى اردت فالكساذرة فاسد انتهى  
 وتماه يطلب في محطته **باب** في بيان احكام **فني**  
**الاجارة** المناسبة هرة في تأخير هذا الباب مما قبله اذ الفسخ  
 يعقب العقد لا محالة تفني اي الاجارة بعيب سواء حصل قبل  
 العقد او بعده اي للمتأجر ولانه الفسخ بالعيب لانها تفني لاحتمال  
 الانتفاع بوجه اخر ولهذا لم يقل تفني فوت النفع صفة عيب اي  
 تفني الاجارة بعيب يفوت النفع به سواء كان قبل العقد او بعده  
 كخراب الدار وانقضاء ماء الرعي لان العقد يقتضي سلامة البدل  
 عن العيب فاذا لم يسلم الارض او ماء الرعي ففسخ كما في  
 البيع والمعتق دعيه في هذا الباب المتافع وهي تحدث ساعة فاعة  
 فما وجد من العيب يكون حادثا قبل القبض في حق ما بقي من المتافع  
 فيوجب فحيا ركا اذا حدث العيب بالبيع قبل القبض وفي التبيين  
 ثم اذا استوفى كساذرة المنفعة مع عيب فقد رضى بالعيب كما اذا  
 كان كوابله فيلزمه جميع البدل كما في البيع فان فعل الموجه ما زال  
 به العيب فلا خيار للمتأجر لان الموجه للدرد قد زال قبل الفسخ  
 والعقد يتجدد ساعة فاعة فلم يوجد فيما يار بعده فقط خياره  
 انتهى وفي البرزانية اجركم باع فان لم يكن كساذرة عالما بالاجارة  
 ثم علم له خيار ان شاء تربص حتى تنقض المدة وان شاء ابطل  
 البيع لان الاجارة كالعيب وهذه رواية اخذها الشافعي في كساذرة  
 لو انقطع ماء الرعي والبيت ما ينفع به لغير الطمن ففني من الاجرة  
 حصته لانه بقي رعي من المعتق دعيه فاذا استوفاه لزمته حصته





وفيه لو لم يجز رجل متاجر أرضا ليرعها فزرها فلم يجد الماء ليس فيها  
 فيبس الزرع فالمسئلة على وجهين اما ان يستأجرها بشرطها  
 او بغير شرطها ففي الوجه الاول سقط عنه الاجر لغوات التمكن من الانتفاع  
 وفي الوجه الثاني ان ينقطع ماء الزرع على وجه لا يرجح فيه لغيره  
 وان انقطع قليلا قليلا ويرجع منه سقي فالاجر واجب ولو لم ينقطع  
 الماء لكن سال الماء عليها حتى لا يتهيا له الزراعة فلا اجر له لانه  
 قد عجز عن الانتفاع به فصار له اذا غصب غاصب وفي الثاني رجل  
 متاجر أرضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقى من ماء نهر  
 لا شيء على متاجره وكذلك اذا كانت بماء السماء فانقطع لمصرا انتهى  
 وقدم ما يتعلق بهذا الاجارة الفاسدة وفي خزانة الفتاوى  
 لمستأجر رجى فانقطع الماء له ان يردده ولو لم يردده حتى مضت السنة  
 سقط الاجر ولو انتقص الماء وظهر النقصان في الطين فهذا عذر  
 ولو طين كان ذلك رضاء وليس له ان يرد الرجى بعد ذلك ولو انما  
 له الفسخ وان اصلح ليس له فسخ انتهى قال المصنف فتاواه وفي  
 المحيط واذا اشترى بيتا واجره ثم اطلع على عيب فله رده بالعيب  
 ويفسخ الاجارة ثم اذا احتجج المصنف هل ينفرد صاحب الفسخ او  
 يحتاج الى قضاء القاضي او رضي القاضين الاخر وفي الزيادات اشترط  
 القضاء او الرضاء او اشترط مع الصغير وفي الاصل الى انه لا يشترط وفي  
 الحائية وجه ما ذكر في الزيادات هو الصحيح وبعضهم قالوا ما ذكر في  
 الزيادات محمول على عذر يحمي الشبهة كما اذا لم يجد المصنف دأبى انه  
 لا قاله الامن ثمن الدار المتاجرة وما ذكر في الاصل الجاهل محمول على  
 ما اذا كان العذر واضحاً ومنهم من قال في مسئلة روايتان وفي  
 الخلاصة والصحيح ان العذر اذا كان ظاهراً ينفرد وان كان

مشبهها

مشبهها لا ينفرد وهكذا ذكر في الاسلام ويصح برواية الزيادة في الدين  
 وفي ما عداه يفتى بجامة الرواية يعني انها يحتاج الى الفسخ ولا ينفرد  
 وفي الساجية ولو باع الاجر ليغضه دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي  
 وعليه مفتوى وفي الاصل اشترى متاجراً منزلاً واراد ان يفسخ الاجارة  
 ليس له ذلك وهذا ليس بعذر وفي الثانية لمستأجر دارا فسقط منها حائط  
 او انهدم بيت كان له ان يفسخ الاجارة بحضرة الاجر ولا يصح  
 فسخه عند غيبته وان انهدم كل الدار كان له ان يفسخ عند غيبته وحضرة  
 وسقط الاجر عند الكل ولا تنسخ ما لم تنسخ وفي الصغير وفي اجارة شمس  
 الاية اذا انهدمت الدار صحى انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ اولم  
 يفسخ وفي فتاوى الغضن تنقض الدار برضاء متاجراً او بغير رضاء لا  
 تنقض الاجارة وهذا بمنزلة ما لو غصب غاصب لا تنقض الاجارة و  
 كذلك سقط الاجر ومن مكسب من قال يفسخ العقد بالانهدام ثم يعود بالبناء  
 كالكافة المبسطة اذا ما ست في بدايتها يفسخ العقد ثم اذا دبر جدها  
 يعود العقد بقدره كذا كذا هذا الى هنا كلام المصنف فتاواه سبحانه  
 او اخبر به اي بالنسخ عطف على قوله فوت يعني ان العيب لا يفتى انتفع به  
 بالكلية بل بكل بحيث يجوز ان يتفق به في جملة كرض المصنف ودبر الدابة فان  
 الاجارة تنسخ به ايضا لما مر ان العقد يقتضى سلامة البدل عن عيب  
 ولا يخفى انه ذلك عيب ايضا يقال دبر البعير اذا عقر ظهره فلا تنفع  
 اي متاجره به معيبا يعني اذا استوفى المتاجر المنفعة مع العيب  
 او اذا لم يوجر عيبه اي عيب متاجره كما صلا ما انهدم من الدار  
 سقط خياره اي خيار متاجره لزمه السبب وهو موجب للرد قبل  
 مفسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما ياتي بعده  
 فسقط خياره كما في المتن وكذا اذا انتفع بالمعيب لان انتفاعه مع



العيب يدل على رضاه بالعيب فيلزم جميع البدل كما في البيع لا مرأى فريد  
 بالاختلال لانه اذا لم يحل العيب بالنفع سقط خياره ايضا كما في البيع قال في  
 البرزلية اذا حدث بالعيب كاستأجر عيب لا يؤثر في كونهما احد  
 عيبه العيب كاستأجر للمدة او زوال عيبه شعوره او انهدام حائط لا يقع  
 به في السكن لا خيار للمستأجر وان كان يؤثر في كونه كرض العبد وانهدام  
 البناء له خيار وان اعدا البناء لا خيار للمستأجر ولو كان المواعظ عيبا  
 كان للمستأجر الفسخ انتهى وفي البيع وعقار الدار كاستأجره وتطبيقاتها  
 واصلاحها كميزاب وما كان من البناء على رب الدار فان اياه صاحب الدار  
 كان للمستأجر ان يخرج عنها الا ان يكون كاستأجر كاستأجر وهو كذلك  
 وقد رآها لرضائه بالعيب واصلاحه بالماء والبالوعة والمخزوع على صاحب  
 الدار بلا جبر عليه لانه لا يجبر على اصلاحه فانه فاعل المستأجر فهو مبيع  
 فيه فليس له ان يجبر من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل صاحب  
 الدار ذلك هكذا ذكره المحقق في فتاواه وفي شرح المختار وعلى رب الدار  
 عمارتها واصلاح ميزابها وبكرها وتنظيف البالوعة المتصلة من  
 افعال المستأجر وكل ما يكون محض بالسكنه فان لم يفعل فله استأجر ان  
 يخرج منها وان رآه هذه العيوب وقت الاجارة فلا خيار له لانه رضى  
 بالعيب وعلى المستأجر رضى شراب والمجتمع في الدار من كونه لانه ليس  
 من باب السكنه وكذا كرى النهر رضى مما على الاجر الا ان يكون شرطه  
 على المستأجر قال في البيع بعد نقله هكذا وفيه نظر عندك وفي المجموعه وله  
 ان ينفرد بالفسخ ولا يجزى الى القصاص ولو استأجر دارين ومنعه مانع  
 من اخذهما او حدث في احدهما عيب ينقص السكنه فله ان يتركهما  
 جميعا اذا كان له عقد عليهما صفقة واحدة انتهى قال المحقق في فتاواه  
 علف الدابة ونفقة العبد كاستأجر على الاجر ولو ان رجلا قال لغيره انفق

في بناء داري ولم يقبل على ان ترجع عليه بذلك اختلفوا فيه قال الامام الاثني  
 عشرية الصحيح انه يرجع كذا في حايته وتفسخ اي الاجارة بالعذر و  
 هو اي العذر الذي تفسخ به الاجارة كالحجر اي حجر العاقد لا يتحمل ضرر  
 اي زائد غير مستحق به اي بالعقد ويجوز صفه ضرر ينعى على العاقد على  
 المحض على موجب العقد لا يتحمل ضررا لئلا لم يستحق بالعقد بان يبقى العقد  
 كقوله من سكن وجعه بعدما استوجله اي للقلع بغيره كاستأجر رجلا  
 ليقلع ضرره فكن الراجع فان العقدان بقى ومنعه عليه معاقد لزم  
 اخراجه سد وجهه وهو غير مسمى بالعقد وجب لوليمة ما تيسر عرسها بعد  
 التهيؤ للبيخ لها اي للوليمة او اختلفت اي الزوجه قبل الزفاف يعني  
 استأجرنا نال البيخ وليمة فانت الووس او اختلفت فانه ان بقى  
 العقد تضرر كاستأجر ثياب ماله او كاستأجر رجلا للمدة في الكفة ثم برأت  
 فانه لا يجبر كاستأجر على قلع الضرر واتخاذ الوليمة وقطع اليد الى الابد لانه  
 المحض عليها التزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وكذا الباعة وكذا اي مثلها  
 سبق في التزام الضرر لو استأجر دكانا لبيع فذهب ماله لان الاجارة ان  
 بقى لزم اجر الدكان وهو متمتع للافلاس وقال في الفسخ الاجارة بالاعتدال  
 الا بالعيب لان كذا في عنده بمنزلة الاعيان وهو محجوب بما ذكر من الامثلة  
 فان في كل واحد منها عذر ظهري في محضه عليها ضرر تبين فوق ضرر  
 العيب فيجوز له الفسخ وهذا لان جواز هذا العقد لى جبه ولزوم  
 لتوفير المنفعة على المتعاقدين فاذا آل الامر الى الضرر اخذنا فيه بالقياس  
 وقدمان القياس عدم جواز الاجارة لما فيها من اضرار العقد  
 الى ما سيوجد لانها اجبرت للضرورة لشدة حاجتها اليها ولا ضرر  
 في الضرر بل تركه احرى لما لا يخفى او احرى ان عطف على لو استأجر فله  
 اي يجوز ديه لا يجد قصاصة الامن من ما اجره اي بمك هدم من



من الناس اذ باقاة بينته عليه او اقراره وكذا قال ولو وصية باقراره  
 اي كوجوه هذا الى انه لا فرق في ثبوت الدين بين هذه الثلاثة من العيان  
 والبينة والاقرار وبالكل يلحقه الضرر لانه كسب فيستحضر وقيد بقوله لا  
 يحكم قضائه الا منه يعني لا مال له غيره لانه لو كان له مال غيره لانسخ  
 الاجارة لما في كنفه وغيره قال المصنف فتاواه وفي السراجية باع الاجير  
 المستأجر ليقض دينه لم يبيع ماله برفع الى القاضي وعنده المفتوى وفي  
 الحاوي عن ابن مقبل له دار في اجارة الدار اراد ان ينقص الاجارة و  
 يبيعها ان كان معبرا لانفعته له ولغيره فله ان ينقصها في قياس قوله  
 علمنا انتهى قال الزيلعي في البين واختلاف كيفية فتحه فقال  
 بعضهم بيع الدار او لا ينفسد ببيع وتنسخ الاجارة ضمننا لبعده وقال  
 بعضهم تنسخ الاجارة ادلاهم ببيع انتهى ولو لم يجرع بعد الخدمة في  
 المصنف او مطلقا يعني من غير قيد المصنف او السفر فسادا وكثر دابة للسفر  
 ثم بدله اي نشاء للمستأجر ان لا يبيع فرجه اي من العذر لان المالك يكره  
 بالسفر بلزومه مكنته وحرره وما يفوت ما يباخر لاجله كالمحج وطلب الزم  
 قال ابره مكنة في الوفاية من شأنه من قال العقد ينسخ بلا احتياج  
 الى القضاء او الرضاء لان العذر هو واقع بمنزلة العيب كاصل قبل القبض  
 وفي العيب قبل القبض لا يحتاج في منسخ الى القضاء او الرضاء ومنهم من  
 قال لا ينسخ ماله تنسخ وهو الاصح لان هذا الفصل مجتهد فيه فيوقف  
 على القضاء او الرضاء كما في رجوع الهبة وهو مختار المصنف حيث قال هي  
 تنسخ ولم يقل تنسخ وقد قدسنا تمامه نقلنا عن فتاواه فلا تقتل  
 عنه يقال بداء في الامر بداء عمود اذا شاع فيه راي ولو بدا للمكاري  
 منه اي قعود من السفر يعني واذا اراد المكاري وهو الذي يعطى بالكرام  
 ان يعقد ولا يسافر فليس هذا بعذر لانه يمكن ابقاء العقد عليه من

غير

في التام ضرر بان يعقد ويبعث على بد تلميذه او اجيره بدابته ولو مرض  
 اي مكاري فهو اي مرض عذر عند رواية المصنف لانه لا يخرج عن ضرر لان  
 غيره لا يشفع على دابته مثله دون رواية الاهل يعني على رواية الاصل  
 ليس بعذر لما ذكرنا انه يمكن ان يعقد ويبعث دوابه على بد غيره الاكرام  
 الاخذ بالكرام فالمكاري هو الذي ياخذ بالكرام والمكاري هو الذي يعطى  
 بالكرام فالادل مستأجر والثاني موجره هذا ينفعه حيد الشرايد و  
 جامع الفتاوى ولو لم يجرع حلا ثم وجد كرا او خضا او وجد المكاري كرا  
 اعلى فليس بعذر ولو لم يجرع حيا طبعه لنفسه بماله وبجملته صفة حيا ط  
 قوله بعد المفعول لقوله لم يجرع حيا طبعه حيا ط اي للمستأجر فافطر اي الحيا ط  
 وترك عمله فهو عذر لما ذكرنا من كسوف الضرر بخلط حيا ط بخلط  
 بالاجر يعني يعمل بالاجر فأس ماله ابراءه ومقرا فلا يستحق العذر في  
 حقه وبخلاف تركه اي ترك مستأجر عبده مال الحيا طه ليعمل متعلق بالترك  
 اي يعمل بنفسه في الحرف اي في ناحية اخرى من الحانوت فانه ليس بعذر في  
 النسخ لانه ليس بعذر لانه يمكن ان يشتغل الغلام في حيا طه في ناحية  
 من الحانوت وهو بنفسه يشتغل بالحرف في ناحية اخرى بخلاف ما اذا  
 استأجر دكانا للحيا طه او ليعمل اخر ثم اراد ان يترك ذلك كان عذرا و  
 ذلك لان الجمع بين العملين لعامل واحد يستعذر فكان عذرا وهذا العال  
 اثبات فامكن الجمع بين العملين كذا في شرح الوفاية لابن الممك المستأجر  
 عبدا فرض العبد فهو عذر ولو وجد غير حاذق لا كذا في المسنية وبخلاف  
 بيع ما اجره يعني اذا اجر عبده ثم باعه فليس بعذر في نسخ الاجارة  
 لانه لا يلزم الضرر بالمصنف على موجب العقد وانما يفتقر الى الرضاء وهو  
 امر زائد قال في العارية ومن اجر عبده ثم باعه فليس بعذر لكن هل  
 ان يبيع بعد ما اجرا خلت الفاظ الروايات قال شمس الانم



الصحيح ان البيع موقوف على سقوط حق المتاجر وليس للمتاجر ان يبيع  
 واليه مال المصدر الشاهد انتهى في خزانة الفتاوى اذ لم يتأجر عما  
 للمخدة فوجده سارقا فهذا عذر فيكون ان يفسخ الاجارة وفي  
 البرازة باع المتاجر باذن المتاجر حتى انفسخت الاجارة ثم المشي  
 رد البيع بطريق هو ليس يفسخ لا يعود الاجارة بل بالمال وان بطريق هو  
 فسخ افته القاضى الزجرى بعدم العود وافته صاحب الدراية بانه  
 يعود كرهن العصر تحجر ثم تحلل ولم يتأجل يفسخ وان باع بغير اذن  
 المتاجر اختلف فيه الفاظ محمد قال لا اصل بطل البيع وفيه لمرارة  
 جاز البيع وفيه البيوع البيع موقوف وهو كخيار وهذا اذا باع في غير مدة  
 الفسخ وان في مدة الفسخ قال سئل الائمة انه على الرايتين النظر انه  
 يفسخ بالاجماع ولو باع في غير ايام الفسخ ثم انقضت ففعل الرايتين  
 والاصح الانقلاب الجواز وتماحه ينظر ثم ولو لم يتأجر كان العمل الحياطة  
 فتركه اى اراد ان يترك ذلك لعل اخر فعذر لان الجميع بين العمل لعمال  
 واحد يتعذر فكان عذرا لما مروا كذا يكون عذرا مثل ما تقدم ولو لم يتأجر  
 عقارا ثم اراد السفر لما ذكرنا من خوف الضرر سواء اراد البث فيه او لم يرد  
 من جامع الفتاوى ولو اراد المتاجر الانتفال من الضرر فله ان ينقض  
 اجارة العقار لانه لا يمكنه الانتفاع الا بحسن نفسه وهو ضرر انتهى وفي  
 العناية فان قال المجر لا يريد السفر لكنه يريد فسخ الاجارة واحصر  
 المتاجر على دعوى السفر والقاضى يسأله عن يسافر مع وان قال فلا  
 وفلان قال قاضى يسأله ان فلانا هل يخرج هل يخرج معكم اولا فان  
 قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وقيل ينظر القاضى في الزميه ويثابه فان  
 كان ثبانه يوجب السفر بجعله مسافرا والا فلا وقيل اذا انكر المجر السفر  
 قال قول قوله وقيل يحلف القاضى بالله انك عذرت على السفر واليه

مال الكرخى والقذورى انتهى قال المحقق فتاواه لو اراد المجر السفر  
 او انتقل لم يفسخ العقد الصحيح كذا في البحر انتهى وتفسخ اى الاجارة  
 بلا حاجة الى الفسخ بموت احد العاقدن عقدها اى اخذ العاقدين  
 الاجارة لنفسه لان المستحق للعقد المنا في الشيء تحدث على ملكه وقد مات  
 ذلك بموته فتبطل لفوات المعقود عليه لما مر انها تنعقد شيئا فشيئا  
 فلا يتبع بدون العاقد وانه الحائز لاجرة المتاجر دار اشهر امسكنها شهرين  
 ذكرها في الاصل انه لا يلزمه اجر الشهر الثاني سواء لم يتأجر حراما او اراد  
 او دارا وعينه مفتوى وان مات هو جرفك المتاجر بعد موته منهم  
 من قال عليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بفاحص في السكن بل هو  
 ماض على الاجارة ومنهم من سادى بين هذا وبين المسئلة الاولى  
 كذا ذكره في مجمع ثم قال نقلا عن صاحب يسغان لا يظهر الانفساخ  
 هذا ما لم يجلد الوارث بالتزويج او بالتزام اجر اخر سواء كان معدا  
 للاستغلال او لم يكن لان موت احد العاقدين يوجب انفساخ الاجارة  
 خلا قاله فيع واذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يجلد الوارث بالتزويج  
 او بالتزام اجر اخر انتهى فان عقدها اى عقدا احد العاقدن الاجارة  
 لغيره فلا اى فلا يفسخ الاجارة لبقاء المستحق عليه والمستحق حتى لو  
 مات المعقود له بطلت لما ذكرنا كالوكيل والوصى وشوكل الوقت  
 لانه نائب عنهم فكانه معبد كذا في الاختيار قاله في خلاصة مات  
 احد العاقدين وقد عقد العقد لنفسه ففسخ الاجارة ولو كان عقدها  
 لغيره لا يفسخ ولو جن احدهما جنونا مطبقا لا تنفسخ الاجارة  
 وليس له ان يفسخ في نسخة الامام خواهر زاده وفي الفتاوى المحررى  
 بموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة وانما تنفسخ بموت المولى وفي الاجناس  
 بموت الممتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان الممتولى هو الذن اجر



وكذا القاضى لو اجر ومات وفي القبر يد الاب والوصى لو اجر دارا ابنه ومات  
لا تنسخ الاجارة وفي الذخيرة عن سريته كتاب الوقف اذا اجر الوقف  
بنفسه ثم مات القياس ان تبطل الاجارة وبها اخذ ابو بكر الحنكلى لان  
معنى المالك وفي الاحتكام لا تبطل لانه اجر لغيره كالوكيل بالاجارة والوكيل  
الوصى والوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل للاستيجار  
توكيل ~~في~~ المنافع فصارت بمنزلة التوكيل ببيع الاعيان فيحرم استيجار  
لنفسه ثم يصير محرما من كل وجه معنى قوله ان التوكيل بالاستيجار بمنزلة  
المالك انتهى قلت هذا يستقيم على ما ذكره الكرخى من ان المالك  
يبيع للموكل ابتداء وبه جزم في الكفر وهو الاصح لما في البحر فلا يستقيم  
كذا ذكره في المنع ثم قال وحكم حرل التوكيل كونه فلا تنسخ الاجارة به  
قال في السراجية التوكيل او القاضى اذا اجر دار الوقف ثم عزل او مات  
لم ينسخ الاجارة وتنسخ الاجارة بموت احد مستأجرى في حصه  
اكتفت فقط اذا كان قد عقد هالنفس وبقيت في حصه لغيره وقال زفر  
تبطل فيها لان الشيء مانع قلنا الشروط التي تراعى في الابتداء كالاستيفاء  
في النكاح الى هنا كلام قال لصح في فتاواه وفي الكاوى وجه او متول اجر  
منزل البيت او الوقف بدون اجر يمكن بمصنعه بعد كاجارة فاسدة  
وجب اجر المثل قبل النسخ انتهى بهذا قال نعم وبعضهم جعل  
المستأجر يسكنه غاصبا فلا اجر عليه وكذا قال القاضى  
وانما افتى بما يجب اجره في هذه الصورة ايضا لما قال الحنفى  
انتهى وبعض ما يتعلق بهذا قد مر في كتاب الوقف قال في النسخ  
الاجارة تنسخ بالغرض في قول الـ 2 واجبا ولا تنسخ في قول الـ 1 في  
والشيخ والعذر ان يستأجران تاسا باجر معلوم ثم اراد ان يقدم  
من السوق وان يترك التجارة وكذلك الدار والمستأجران اراد ان

يستقل

ينتقل الى بلد اخر او يسافر فهو كذا وفي قول الشيخ وانك في عيالات  
المستأجران يواجرهما ثلث او يسكنها انسانا حتى تنقض الاجارة واما  
المواجر اذا اجر حائطا او دارا ثم ركب دين قاذر لا دفاء له الا من ضمن  
الدار فان القاضى تنسخ الاجارة في هذا ويبيع في ثلثه الدية وفيه ما  
المواجر وصار ينقض الاجارة في جميع ما ذكرنا انتهى قال الشيخ ابو الليث  
في خلاصة الفقه ع في هذا تنسخ بها الاجارة بموت احدهما وخراب  
المعقود عليه وجفاف ماء الضيعة وانقطاع الماء عن الرعي وكسوف الاجر  
ديع بكي لا يمكن قضاءه الا من ضمن ما اجر وانتقل للمكدمه الى الغير  
الارتداد دفع الحقوق وكسح ومرض والا فلاس ببناء اذا كسرى ابدا وخرج  
بمرض المكسرى او الابل او بداء المكسرى ترك السرايا مستأجرا كذا في  
السوق يتجرفه وذهب رأس ماله فافلس **تنبيه مهم** وفي خزانة  
الفتاوى ولومات المكسرى في الطريق لا تنفس الاجارة وللمستأجران  
يركبها بتلك الاجارة حتى ياتى ما أمنا فان بلغ ما أمنا لا يخاف على نفسه  
وماله بطلت الاجارة الاجرا اذا باع المستأجر من رجل بغير ادب  
مستأجر ثم باعه من مستأجر جاز البيع من المستأجر وهو نقص للبيع  
الاول ولو خرج المستأجر من الدار وخلف أهله ومناعه فيها ليس لاجر  
فسخ الاجارة بغير محضر من المستأجر الحكم والحيلة فيه ان يواجر هذه  
الدار من انسان اخر في بعض الشهر قاذم في الشهر ودخل ان في  
انقضت الاجارة الاولى ولم يأت ان يخرج امرأة الغائب لما قال ابو  
2 ومحمد المستأجر اذا طلب مال الاجارة فهذا دليل منسوخ حتى لو  
قال الـ 1 نعم فسخت الاجارة فاعطى له المال فيكون زمان يده يجب  
ان يفسخ العقد اما اذا اخذ مال الاجارة من غير طلب مالم يؤخذ  
الحال لا يكون فسخا وبديهة انتهى وفي جامع الفتاوى المكسرى ينتقل



الدبس من القرية فنزل في الطريق فنام وخرق الكلب الذئب فضا في الدرس  
 لا يخفى ان نام جالساً وفي جامع الفصول لو قال اذا جاء عند فقد اجرته  
 هذه الدابة في المتاجر محل على دابة في الليل فلما طلع الفجر تلعت الدابة  
 لم يضمن لانه صار غاصبا لا عند طلوع الفجر انقضت الاجارة بينهما  
 فصار اليد امانة فان قيل ان المتاجر والمستعير اذا خالف ثم عاد الى  
 الوفاق لا يبرأ من الضمان على ما عليه الفتوى في هذه المسئلة وفي هذه  
 المسئلة ينبغي ان لا يبرأ بالطريق الاول اقول هذه المسئلة ليست من  
 بطلان متاجر مستعير خالف ثم عاد الى الوفاق بل هي مسئلة غاصب  
 استاجر كغصوب من الغصوب منه فبرأ بمجرد العقد من ضمان انتهى  
 زائدة الوقت المتاجر على اجر مسئلة كان للتمتع ان ينفخ ويجدد العقد  
 وما لم ينفخ يجب المسمى الاب او الوصي اذا اجر الجبس شين فادرك  
 الجبس ينفخ الاجارة بخلاف ما اجد داره اجره الدارهم ثم تعا سجن في  
 النصف لم يتطرق في الاجارة تنفخ بموت الموكل لا الوكيل ويستط  
 لصحة عقد الغصوب في تمام اربعة اشياء العاقبات والمالك والمفقود عليه  
 وان كان الثمن عرضاً يستط في تمام فيصير حصة في هذه الصورة  
 وفي النكاح لا يستط في تمام الغصوب وهذه المسئلة من الفتاوى الصغرى  
 المتولى اذا اجر حمام الوقف ثم رحل ثم جاء اخر وزاد في اجرة الحمام قالوا  
 ان كان حين اجر الحمام من الاول اجرت باجرة المثل او بنقصان يسير  
 يتعاقب في مسئلة فليس للتمتع ان يخبره الاول قبل انقضاء مدة الاجارة  
 وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتعاقب فيه تكون فاسدة فله ان  
 يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل او بالزيادة  
 على قدر ما يرضى به المتاجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم زاد  
 الاخر مثلاً كان للتمتع ان تنفخ الاجارة وما لم ينفخ يكون

على

على المتاجر المسمى بما ذكره الصحابي وكذا ذكره الاسكوي في كتاب الاجارة  
 وفي البزازية استعمل مال الاجارة الطويلة بعد فسخها فاجل يلزم  
 التاجير انتهى وفي الذخيرة لا يسطر الاجارة بموت من عقد هالفير  
 لعدم الانتغال في الوثيقة كالا. والواقف والوكيل بالاجارة واما الوكيل  
 بالاجارة اذا مات يسطر الاجارة وفي التمر يد لو اجر نفسه في عمله وهو  
 مما يعاب به فله صنف وفي النوازل لو استاجر ابلاً ثم اشترى بغلاً لا يكون  
 عذراً في الفسخ ولو اشترى ابلاً يكون عذراً في المسيرة اراد ادا جره مثل الوقف  
 بعد العقد ليس للتمتع ان ينفخ لان اجره وكيل بعينه وقت العقد  
 مستعير بضمان بالموت من ماله كجعله كالمودع وفي الغصوب في المهاد وضاً  
 المحضة يملك الفسخ قبل الاجارة بخلاف النكاح القابل للزواج وقبل البناء  
 انقضت الاجارة فالزير لما حب البذر حتى لو كان البذر من الاجر  
 فلا اجر وان من المتاجر فله انفسخ الاجارة او انتهت فالزير  
 والتمتع للستاجر لانه مائة ملكه ويترد في يده الى ان يحمد باجر فان  
 لم يكن ثبت فلما حب البذر للستاجر المدة معلومة ثم اشترى  
 الاشجار وعليها ثمار لم يبدو صلاحها لم ادرت الثمار وتعا سجن  
 البيع فالثمار للاجران العقد ورد عليه فكذا الفسخ ولو لم يكن الثمار  
 خرج وقت الشراء ثم تعا سجن وقد خرج والثمار للستاجر لان العقد  
 لم يرد عليه فكذا الفسخ ولو اشترى ارضاً مع زرع ثم يتركها ثم تعا سجن  
 بعد مدة وقد ادرى الزرع فالزير للتمتع لان العقد ورد على  
 الفصيل لا على الحب فلا يرد الفسخ على الحب طلب مال الاجارة فقال  
 ليس من جنس مال الاجارة لكن خذ الغنم او العوض قال الحق في  
 تنفخ فقبل ببيع لا تنفخ الاجارة الجبس كما ذود او الهان اجر  
 نفسه للخدمة لا ولياً ان يفسخ الاجارة دفعاً للعار عن



عن انفسهم اظهر المتأجر انواء الفقة الدار المتأجرة حتى السحر  
لا يخرج الاجر من الدار ولا الجيران لكن يمنع المالك من فتح اغلاقه وسميع  
العبيد في داره فحقه ليعطى حصة نفسه فيهور الشوز والدخول عليه  
بلا اذن للتأديب وتمايم ينظر في قوله فتاوى قاضي خان والعذر الذي  
يفتح به الاجارة من جانب المتأجر ان لا يمكن له ان يفتح الابواب في الدار فليكون  
يمنع مباين عما استأجره وقد يكون بمنزلة المعقود عليه ولو استأجر ارضا  
ليزرعها ثم بدله ان يترك الزراعة اصلا كان عذرا وان مرض المتأجر  
ومحزن عن الزراعة فان كان مع بزرع نفسه فهو عذرا وان كان لا يزرع  
بنفسه لا يكون عذرا انتهى وقد تقدم بعض ما يتعلق بهذا وتمايم يطلب  
في موطأ هذه **مسائل مشهورة** ولوا حرق حصا لداره و هو جميع  
حصيد و حصيدة و هما الزرع المحصود والمرا د ما يقع من اصول الغيب  
المحصود في الارض لما في متاجر او متعارفة فاحرق شيئا في ارض غيره  
لا يضمن اى متأجر ان كانت الزرع هادئة اى ساكنة من هدة اذا  
سكن وفي الصحاح هدت يهدت هدا ونا سكتا وانما لم يضمن لان هذا  
سبب وليس بمباينة فلا يكون متعديا كما في البركة ملكه لما في الفقه وفي  
البيان قال سكتا الائمة السرخسي هذا اذا كانت الترياح هادية حين  
او قد انزل ثم تحركت لم تزل لا تصنع له في تحريكه وان كانت الزرع مضطربة  
يضمن لان يعلم انها لا تستقر فلا يقدر دفعها فيضمن وذكر في النهاية  
مغري الى الترياح ان لو وضع جرة في الطريق فاحرق شيئا ضمن لانه  
متعديا بالوضع ولو رفعته الزرع الى شيئا فاحرقته لا يضمن لان الزرع لم يفتح  
فقد ولو اخرجه لحداد لحد يد من الكفرة مكانه فوضعه على الغلابة وضربه  
بمطقة وخرجه لكرار النار الى طريق العامة و احرق شيئا ضمن ولو لم  
يضر به ولكن اخرجه الزرع شيئا فاحرق شيئا لم يضمن ولو سرق ارضه

سقا

سقا لا احتمله الارض فتعد الى ارض جاره ضمن لانه لم يكن متعديا  
فيما فعل بل كان متعديا بالشهر وفصل في مكانية فيما لو سقط منه جمرة  
شذرة في موضع ليس له فيه حق كمرور بين ان يقع منه يضمن وبدا  
اذا هبت الريح به لا يضمن قال وهذا اظهر وعليه الفتوى وكذا لو  
وضع جرة في الطريق فاحرق بذلك شيئا ضمن ولو ذهب الريح به الى  
موضع اخر فاحرق شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام  
الاجل سكتا الائمة السرخسي اذا وضع الجمرة في الطريق في يوم الريح يكون  
ضامنا وذكر السكتا الائمة السرخسي في كتاب العرب اذا وضع جرة في  
الطريق او فرسار في ملكه اية لا يضمن وا طلق ليجوز فيه وذكر انه طلق رجل  
او قد نار في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى دار رجل اخر لا يضمن وقال  
لان جنائسه قدر الت استهت قال في فتاوى قاضي خان بعد ان ذكر ما  
تقدم من العروج وغيرها ما يبين سبب المقام والاصول هذه المسائل  
ان كل موضع كان الواضع حتى الوضعية ذلك المكان لا يضمن على كل حال اذا  
تلف بذلك الموضع شيء سواء تلف به وهو مكانة او بعد ما زال عن مكانه  
ويكفي كل موضع لم يكن الواضع حتى الوضعية اذا عطب بالوضع يضمن ان عطب  
وهو موضع في مكانة لم يزل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال الموضع  
عن مكانة ان زال بمزيل نحو ان يضع جرة في الطريق فتهبت بها الطريق  
وازالها عن مكانتها و احرق شيئا لا يضمن الواضع وكذا لو وضع حجر  
في الطريق في السيل ودرج فخر شيئا لا يضمن الواضع لان جنائسه زالت  
بالماء والريح وان كان لم يزل وال عن الموضع الذي كان فيه لا يضمن بان  
وضع جرة في الطريق ثم وضع اخر في الطريق فتدحرجت احدهما على  
الاخرى فانكسرت قال ابو يوسف يضمن كل واحدة جرة صاحبه انتهى  
وفرح صاحب المصنف على هذا الاصل بقوله فلو وضع جرة في الطريق فاحرق



بذلك يبيّن من وكذا بل هو مخرج ليس له فيه حق المرور الا اذا ذهب به  
 الرجح فلا ضمان لانها سحقت ففعله قال وببيعته وقال في باب ضمان  
 الاجرة بين كسبا جرت شورا اولها ناز الدار كسبا جرة فاحرق بعض بيوت  
 الجيران او الدار لا ضمان عليه مطلقا يعني باذن صاحب الدار او لا  
 لان هذا لا ينقطع بقاء الدار على وجه لا يغير هيئة البناء في النقصان  
 الا ان يجرى ما يصنع الناس بان يضع غير صنيعهم من شرر الاحتياط  
 في وضوء وايضا قد نزل لا يوقد شلها في التور والمانون كذا في الفصول  
 العمادية **فروع** اذا اشهى كلبا على رجل لا يضمن في قول ابي في الات يكون  
 خدمه وعنده ابي يوسف وجب الضمان في الاحوال كلبها واختار للفتوى  
 قول ابي يوسف ولو انما يعض الهوام على رجل كان ضامنا في دار رجل كلب  
 عقور او دابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغيره اذ فقعه كلب  
 او تلف ما الانسان لا يضمن صاحب الدار ولو انما جرحه او عقر باغ  
 طريق المسلمين فجاء انسان فله غنمته لحيته او العقر فانه يجب الضمان  
 على كل من ذكره في خزائن الغنائم في كتاب ضمان ومن اراد تمامه  
 فليراجع اليه وبعض ما يتعلق بهذا باب في كتاب الديارات في الله  
 تعالى ولو اقع خياط او صباغ في حائضته من بطة عليه معمل  
 الموصول مع صلتته مفعول اقع يعني يقبل هو العمل بوجاهته ويعمل  
 الاخر بعد اقامته بالنصف صح اي استحقاقا والقياس ان لا يصح لان المتقبل  
 العمل ان كان صاحب الدكان فالعامل اجيره بالنصف لانه استأجره  
 بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول ولان الاجرة بعض ما يخرج  
 من عمله وهو مجهول ولان الاجرة بعض ما يخرج من العمل فصا ركعتين  
 الطحن كلفه جاز استحقاقا لان هذه شركة الصباغ وليست باجارة  
 لان تفسير شركة الصباغ ان يكون العمل عليهما وان كان احدهما

يتولى

يتولى العمل بخداقته والا خريته في القبول بوجاهته فان صاحب  
 الدكان قد كان واجبا وحرة فلا يكون حاد في العمل بقدر حاد في  
 يصح عليه العمل واذا وجد السبيل الى الجواز وهو متعارف وجب القول  
 بصحته فيكون العمل واجبا عليهما كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال  
 فامكننا اثبات الشركة والتقبل والعمل اقتضاه ولو صرحا بشركة  
 التقبل فعمل احدهما ما قبله صاحبه او قبله بنفسه ولم يعمل الاخر لغيره  
 من مرض وكخذه كان الاجرة بينهما على ما عرفت في موضع فلذا هنا  
 وقول صاحب الهداية هذه شركة الوجه ان يستحق كمالا على كل  
 ان يستحقا شيئا بوجدهما وبيعا وليس في هذه بيع ولا شراء  
 فكيف يتصور ان تكون شركة الوجه وانما هي شركة الصباغ و  
 التقبل على ما كان انتهى وكذا صح لو استأجر رجلا ليعمل عليه محلا  
 بغير جميع الاول وكسر الثانية او على العكس اليهودي الكبير كذا في المستصفى  
 وراكبين يقعدان فيه الى مكة عطف على قول محمد فانه صحيح ايضا  
 لمستحقا لان الحق هو الراكب وهو معلوم والحمل تابع وما فيه  
 من جهالة يزول بالصرف الى كونه ادله العمل كونه ادله العمل عليه  
 محلا معناه فانه يقع بهالة بالصرف اليه فلا يفتى في المنازعة  
 وقال الكوفي لا يجوز وهو القياس لان الحمل مجهول فيغض الى المنازعة  
 وجوابه ما ذكرناه في كنف ما وكذا اذا لم ير القضا وهو المهاد والدر  
 وهو ما يليق بالراكب على نفسه وان شهد بحال الحمل فهو جواد لانه  
 عسى يغض الى ههنا زعة لغضا وقت في الحمل وانما مائة من جواز  
 فيكون همما هذه مقربة الى الجواز فيكون معنى قوله احدى  
 اقرب الى الجواز وانهم فيه من حاله عدم المك هذه لان لعدم المك هذه  
 تاثير في ايرك المنازعة والمنازعة تاثير في عدم الجواز والعقد



انما شرعت لرفع المنازعة بما يكون ادفع كان اجد كذا ذكره  
 النسخ في سكره انما في ثم قال ذكره لمبسط معنى قوله اجد كذا ذكره  
 جواز انتهى وقيل معناه اقرب لحصول الرضى وعند احد لا يصح  
 بغير كذا كذا في كذا وان لمناجره اي الجمل محل زاد اي محل مقدار  
 من الزاد فالكل اي المستاجر منه اي من الزاد في الطريق فله رد عوض  
 اي عوض ما اكل لان المستحق عليه حمل معلوم في جميع الطريق ولم  
 استفاءه وعندك في الاظهر لا يرد ولو شرط رده صح بالاجرة  
 ولو شرط عدمه لا يصح بالا جماع كذا في كذا ولو قال الفاضل داره  
 فرعها والاى وان لم تنزع الدار فعليه اي فوجب فاجرها اي  
 اجرة الدار كل شهر كذا اي من الدراهم كسامة فلم يعرفه اي  
 الفاضل الدار فعليه اي فوجب على الفاضل المسمى اي الذي ذكره  
 صاحب الدار حين قال فرعها لانه اذا عين الاجرة رضى الفاضل  
 الاجارة دلالة لما مر ان السكوت في الاجارة رضى لما في كذا وغيره  
 فان محمد الفاضل ملكه اي صاحب الدار او لم يملكه اي ملكه  
 لكن قال اي الفاضل جوابه لا يريد اي الدار بالاجرة فلا اي  
 فلا يلزم عليه كسامة وان وصليته برهن اي المال على ملكه بعد تحديه  
 اي اثاره بملكه لانه صرح بعدم الرضى بالاجارة فلا يغير رضاه دلالة  
 قال المصنف في فتاواه وفي اجارة الفواز المستاجر حان ناكل شهر بثلثة  
 دراهم فلما تم شهران قال له صاحب مكانه ان رضى لا شهر  
 تحت دراهم والا ففرغ مكانه ولم يقبل المستاجر شيئا ولم يعرفه  
 بل سكن فعليه لكل شهر خمسة وسكناه رضاء بما قال صاحب مكانه  
 ولو قال المستاجر لا ارضى تحت وسكن لا يجب عليه الا الاجر الاول  
 في السراجة ولو قال رب الدار عشرة وقال المستاجر تحت وترى كذا

سكن

سكن فهو تحت ولو اصر كل واحد على مقاضته ومع ذلك سكن تحت اجرة  
 المستاجر انتهى قال صاحب كذا في قبيل هذا الاجير السكوت في الاجارة  
 رضى ونقول لو قال الراعي لا ارضى بالسمي وانما ارضى بكذا وسكن  
 المالك فرعى لزمه وكذا لو قال المالك اسكن بكذا والا فاشغل فسكن  
 لزمه ما سمي به كما صرح في فتاوى قاض خان قال وقد وقع حادثة  
 ببنت المقدس في سنة سبع وتسعين وسبعائة سئلت عنها صاحب  
 قال زيد لعمرو وان لم ترد على من في هذا اليوم والا فهو عليك  
 في كل يوم بكذا فسكن ومضى مدة فطالب عمرو بما ذكر له من الاجر  
 فقال زيد نعم سكنت لكن لم اسمع كلاما صلا فهل يصدق في ذلك  
 ام لا فاجبت انه اذا لم يكن به صمد لا يصدق ويلزمه ما سمي له  
 من الاجرة لان الظاهر يكذب وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من  
 المسائل والسمي تعلم ومن اجر المستاجر به بالشرى ما استاجر  
 به من جنس ذلك ولم يزد في المستاجر شيئا ولا اجرة معه شيئا مما يجوز  
 عقد الاجارة عليه لا تطيب له الزيادة كذا في فتاوى المصنف يتصدق  
 بالفضل لانه لا تطيب له الزيادة لانه عليه سطوة والسلام شئ عن  
 وجه ما لم يضمن كذا في البرازية وقد تقدم تفصيله اما اذا زاد في البيت  
 مستاجر شيئا بان حصصه او طينته وما اشبه ذلك او اجر معها  
 مما يجوز عليه عقد الاجارة تطيب له الزيادة وكذا لو اجر بحسنه اخر  
 كذا ذكره المصنف في فتاواه ثم قال وذكر كذا في الجبل ان كسها  
 من التراب لا تطيب له الزيادة الا ان قال عند الاجارة بالشرى على كس  
 التراب في تطيب له الزيادة قال في البرازية اذا اجر الدار بالشرى  
 استاجر به زاد فيها بالعمارة شيئا او اجرها بخلاف جنس ما استاجر  
 به او ضم اليها شئ اخر او اجرها بطيب لفضل ولا يجوز وينصف



ويتصدق بالعقل لانه عليه الصلوة والسلام نهي عن ربح مالهم بغير  
 والمستاجر ان يوجر البيت المستاجر من غيره الا اكدوا وما اتيه  
 ومن المستاجر ان يوجر له ان يوجرها حتى يعقبها وهذا على الاخذ  
 في البيع فعندنا 2 وابي يوفى الجوز وعند محمد يجوز وقيل لا يجوز بالاتفاق  
 وفيه منع لاجوز قبل القبض بالاتفاق وقد مر تفصيله في ادائل الكتاب  
 وفيه منع للمستاجر ان يوجر مستاجر من غيره وجره ومن وجره لا  
 لان الاجارة تمليك الخفية والمستاجر في حق الخفية قائم مقام المورج  
 فيلزم تمليك المال هكذا علله بعض الشراة وفي خلاصة الفتاوى المستاجر  
 اذا اجر مستاجر من الاجر لاجوز وبطلت الاجارة الاولى قال شيخ الاسلام  
 هلوان لا يجوز الثانية ولا يتحل الاولى لان الثانية فاسد فلا يرفع  
 الصحيح وهو الاصح وان اعارها منه لا يتحل الاجارة بلا خلاف بين  
 المكيين وينظر في صحة وفي البرزخية الاجرا اذا اجر مستاجر من اخر  
 ينفقه حق الاخر حتى لو تفا سحا مع الاول لا يذبح ان يسلم الى الثاني  
 بخلاف البيع وبطلت اجارة مستاجر اذا ضرب به الاول حتى ينفذ عليه انتهى  
 وفيه دلالة باستيثار عقار ففقد الوكيل وقبضه لم يسلم العين الى الموكيل  
 حتى تمت مدة المدة المذكورة في الاجارة فالاجر على الوكيل لانه اصل في  
 تحقق ورجع الوكيل بالاجر على الامر وكذا ان شرط الوكيل بيع الاجر  
 وقبض الوكيل ومقت مدة ولم يطلب الامر منه ولو طلب الامر وان  
 الوكيل ليحل الاجر لا يرجع على الامر لانه لما جسد عن الامر ولم يحجب حرجه  
 يد الوكيل من ان يكون بدنيانية فلم يصح كونه قابضا حكما كذا في الخلاف  
 وفي شراء الوهبان ان شئ الائمة السرخسي قال الصحيح ان المستاجر  
 الثاني لا يكون خصما للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب الدار بمنزلة المقتدر  
 لانه يدعي ملك العدة فلا يكون خصما للاول والحاصل ان المستاجر لا

يكون

يكون خصما لدعي الاجارة والمان يدعي الرهن والمان يدعي الشراء  
 والمشتري يكون خصما للملك وكذا الموهوب له قلت وفي العارية ان  
 ميل الشيخ الامام احمد الطرسوسي في غير الكلام البردوي الى المتاجر  
 الثاني ينصب خصما للمستاجر الاول وان ما صححه السرخسي هو  
 فتوى ظهر الدين المرعشي وفي التتمة المستاجر لا ينصب خصما  
 في اثبات حمله المطلق ولا اثبات الاجارة عليه الا اذا انشئ الفعل عليه  
 ونحوه في خلاصة الفتاوى وعن الصفري ان المشتري لا يكون خصما للمستاجر  
 ومهرتهن اقول ما نفق عن الصفري من ان المشتري لا يكون خصما للمستاجر  
 يعني بانفراد بل لا بد من حضور الاجر بخلافه ما في البرزخية من قوله وفي  
 فتاوى القاضى اجرت باع وسلم شبع دعوى مستاجر على المشتري وان  
 كان الاجر غائبا لان المشتري يدعي ملك لنفسه وكان خصما للملك  
 يدعي حقا فيه وكذا الرهن اذا قبضه الرهن ثم اخذه الراهن وباع  
 فالرهن يخاصم الشرا وان غاب الراهن لما قلنا لكن نفق بعد ذلك  
 يوافق عن الصفري حيث قال في الدخيرة باع من اخر بيتا فادعى ثلث  
 ان البايع كان اجرة من اورهنه قبل البيع لا يتقبل حتى يحضر البايع فاذا  
 حضر وبرهن عليه الا ان يتقبل فليتا مع عند الفتاوى والله تعالى اعلم  
 وتصحح الاجارة مضافه الى وقت في المستقبل كما اذا اضافها الى رمضان  
 وهي في شعبان بان قال اجرتك ارضه في اول رمضان وهذه شعبان  
 او قال اذا جاء رأس الشهر فقد اجرتك هذه الدار وكذا يصح فسخها  
 اي الاجارة مضافه الى الزمان مستقبل بان قال اذا جاء رأس الشهر  
 فقد فسخت الاجارة والمزارعة اي يصح المزارعة ايضا مضافه الى  
 اذا قال وهذه شعبان زرعتك ارضه في اول رمضان او قال دفعت ارضه  
 هذه اليك مزارعة اذا جاء رأس الشهر وكذا في المعاملة وهي مساقات





بان قال دفعت كرسى هذا او ستان هذا اليك اذا جاء رأس الشهر  
 او قال ساقبني في اول رمضان وهو شعبان وكذا المضاربة بان قال  
 اذا جاء فلان فاقبض هذا المال واحمله مضاربة وكذا الوكالة بان قال  
 اذا جاء رأس الشهر فانت وكيل وكذا الكفالة بان قال اذا جاء رأس  
 الشهر فما ذاب لك على فلان فعلى وكذا الايصاء اي جعل الغير وصيا  
 بان قال اذا مت فانت وصي وكذا الوصية بان قال اذا مت فثلث  
 مالي لفلان وكذا القضا بان قال الامام اذا جاء رأس الشهر فانت  
 قاض ببلدة كذا وكذا الاجارة بان قال اذا جاء رأس الشهر بان قال اذا  
 جاء رأس الشهر فانت اميري بالبلدة ففلان وكذا الطلاق بان قال  
 لامرأة اذا جاء رأس الشهر فانت طالق لا تطلق حتى يجي رأس  
 الشهر وكذا العتق بان قال لعتقك انت معتق من ادل رمضان وهو  
 في شعبان وكذا الوقف بان قال دارى هذه وقف بعد موتى او قال  
 اذا جاء رأس الشهر فهدى كذا وانما يصح كل واحد مضافا الى الزمان  
 المستقبل لان الاجارة تتضمن تملك المنافع والمنافع لا يتصور وجودها  
 في الحال فيكون مضافا ضرورة لانها تنفذ ساعة فساعة على  
 حسب وجود المنفعة وحدوثها كما ذكرناه ونسجها معتبرا بها  
 كما في البيع الا ترى ان البيع لما لم يجز اضافة لا يجوز نسجه ايضا وهو  
 الاقالة مضافا الى الزمان لانه معتبر به بمزارعة والمعاملة اجارة  
 لان من يجيرهما يجيرهما على انهما اجارة فيجوز اضافة فتهما لما ذكرنا  
 والمضاربة والوكالة من باب الطلاق ولذا لا يجوز اضافة والكفالة التزام  
 للمال ابتداء فيجوز اضافة وتعلقها بالشرط كالنذر لكن فيها تملك  
 المصلحة فلا يجوز تعلقها بمطلق بشرط بل بشرط ملامم بخلاف الوكالة  
 فانه يجوز تعلقها بمطلق الشرط اذا كان متعارفا والايصاء وهو

اقامة الشخص مقام نفسه في التصرف بعد موت والوصية وهي تملك المال  
 بعد الموت لا يكونان الا مضافين اذا ايصاء في حال لا يتصور الا اذا جعل جازا  
 عن الوكالة والقضاء والامارة يجوز تعلقهما بالشرط واصلهما الى  
 الزمان لانهما توليتا وتقويض عمن في تعلقهما بالشرط الا ترى انه  
 عليه اقله والسلام امر زيد بن حارثة ثم قال ان قتل زيد نجف ووات  
 قتل جعفر فبعد العلم بن رواحة رواه ابني كذا ذكره الزيلعي في التبيين  
 وفي فتاوى قاضي خان قال سئل الائمة السرخسي قال بعض اصحابنا اضافة  
 الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعلق الفسخ بجي الشهر وغيره  
 ذلك لا يصح والفتوى على قوله وذكره هو ان تعلق بشرط المتعارف  
 جائز فانه قال في شرحه جامع اذا قال لفلان ان خطبة اليوم فله درهمان  
 وان خطبة غدا فله درهم ولوان يجي في قال لصاحب الثوب اذا جاء غدا  
 وما خطبة حططت عند درهمان فانه يجوز ذلك انتهى وتامه ينظر ثم  
 وقد مر بعض ما يتعلق بهذا فلا تغفل عنه لا البيع ينعى لا بيع البيع مضافا  
 الى الزمان المستقبلي واجازته بان قال اذا جاء غدا فقد بعث هذا  
 منك او اجزته في بيع الفخوة ونسجه في بيع الفخوة بان قال لفلان  
 اجزت هذا البيع غدا او فسخته غدا والقسمة بان قال اذا جاء غدا  
 فقد قاسمت على ذلك والشركة بان قال اذا جاء فلان فقد شاركك  
 في كذا وقبل الاخر والهيبة بان قال اذا جاء غدا فقد وهبت هذا و  
 قبل الاخر والتمكح بان قال اذا قال زوجتي نسيت لك غدا والرجعة  
 بان قال للمعتدة اذا جاء غدا فقد راجعتك والصلح عن مال بان قال  
 اذا جاء غدا فقد صالحتك على كذا وابراء الدين بان قال انما غدا  
 فقد ابرأتك عن الدين وتقدير الكل لا يصح لولا احدى هذه المذكورة  
 مضافا الى زمان المستقبل لان هذه الاشياء تملك وقد امكن تنجزها



للحال ولا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما يشاكلها  
لا يمكن تمليكها للحال وكذا الوصية واما الامارة والعقارة فمن باب الولاية  
والعقارة من باب الالتزام كما مر وفي البزارة اذا جاء فقد اجرته هذه  
الذارة او اجرته هذه الذارة لا يصح وعن ابى بكر انه يصح ولا فرق بينهما  
ولا بعد هذا خطر اية الاجارة قال القمي وبه تأخذ **شجرة الابواب المهمة**  
**الاولى الباب** وفيه كنف زاد اجر كمثل نفسه من غير ان يزيد احد فله في  
فتح الاجارة وما لم يفتح كان على المتأجر كسبي عند العقد وعليه  
الفتوى في العقد بعد تجل البدل صحيح كان العقد او فاسدا فلا يعمل  
حسب البدل حتى يستوفى مال البدل صحيح ذكره الزيلعي في البيع  
الفاقد وفي فتاوى البزارة المتأجر ارضا في ارض او ما يمنع الزراعة  
لا يجوز وان اجرها ثم حصد الزرع وسلمها انقلب جائزا وهذا اذا  
يكن الزرع مدر كافات ادركت لحصاد جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد  
والتسليم وعليه الفتوى المتأجر شاة لارضاء ولله اوجده لم يجز  
لعدم تعارف ذلك وهذا ليس كالادى المتأجر شاة ذكره في شاة الوهب  
وعنه الى الذخيرة وفي الثانية المتأجر شاة بالبراء فيه من شعر او فقة لا يجب  
عليه الاجر قال وكذا المحقق ولو لم يتأجر طيبا ليستمع الاجر ولو لم يتأجر  
شاة بالبلسها في بيته ولا تجلس عليها ولا يناسم فانه لا يجوز وفي جامع  
الفصولين ليس للمتأجر فاسد ان يوجره من غيره اجارة صحيحة  
الا ان للموجر الاول بعض الثانية لانها تنفس بالاعذار انتهى وفي التنوير  
المتأجر فاسد اذا اجر صحيح جازت وقبل لا يجوز يستحق القاضي  
الاجر على كل الواجب بعد ما يجوز لغيره قلت وفي شرح المقدرى الامام  
الرازي ان القاضي لا يستحق الاجر وانما يستحق اذا لم يكن له بيت  
امال يعني وقال ظهير الدين المرغيناني وشرف الائمة المكي القاضي

اذا تولى شجرة الشركة لا اجر له وانما مؤنته في بيت امال قال صاحب البدايع  
ما احاب ظهير الدين والشرف حسن في هذا الزمان لعناد القضاة اذ  
لوا خلق لهم لا يغشون لهم باجر كمثل كفاة العقينة وفي البزارة من كتاب  
الاجارة ذكر ما تقدم ثم قال صاحب الكنف وقال جدي ابو الحى مد حامد  
بن محمد في كتاب السمكة يجوز للقاضي اخذ الاجارة على كسبه المحاضر  
السمكة وغيرهما من الوقايح بمقدار اجر كمثل وذلك لان القاضي انما يجب  
عليه القضاء وايصال الحق المستحق فبما ان الكتاب في زيادة على عمل  
يعمله للمقتضى له وعلى هذا قالوا لا بأس للمفتي ان يأخذ شيئا على كسبه  
جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتي الجواب بالسداد دون الكتاب  
بابان ومع هذا الكف عن ذلك احرى والبق احراز عن القيل والقال  
وصيانة الماء الوجه عن الابتغال انتهى وفي جامع الفصولين اجارة القسمة  
على عدد الرؤس الصغير والكبير سواء ولا يتولى القاضي شجرة الشركة وان حضر  
وقسمة الشركة فلا يأخذ شيئا لاجر قسمة وان لم تكن مؤنته من بيت المال  
لا يأخذ زيادة من اجر كمثل لانها ليس بقضاء حقيقة لان مبادرتهم البت  
بعض على القضاء ومبادرتهم القضاء فريضة عليه انتهى وفي مجموع الفتاوى  
سئل شيخ الاسلام البغدادي عن القاضي هل له اخذ الاجرة في كسبه السمكة  
وغيرها من الوثائق والسمكة قال نعم اذا كسبه بنفسه لان ذلك غير واجب  
عليه بل الواجب هو القضاء وايصال الحق المستحق فقط قال ولكن  
انما يطيب له الاجر اذا اخذ قدر ما يجوز له الاخذ لغيره والتقدير في  
ذلك ما قاله ابن السعدى وبعض المتقدمين وهو مردى عن ابن  
اذا كسبه في شقة ما لا يبلغ الف فيه خمسة دراهم وهكذا كل الف  
خمس دراهم حتى يصير خمسين درهما في عشرة الاف درهم ثم يحاسب  
ذلك وان كان اقرب من الف ينظر في شقة في الوثيقة قدر ما يحق في



ونفقة الف درهم فيه خمسة دراهم وان كانت ضعيفة فمئة  
وان كانت تصنف قدرهما ونصف وفي الزيادة والنقصان  
على اعتبار ذلك قال صاحب الفقيه هذه التقديرات غير معنوية  
اكراد لان مائة الكس لا يختلف بقلة المال وكثرة ولا سلب بان  
مائة كس الف درهم دون مائة ثمانية وعشرين درهما لان  
يزيد كتبه الاجناس والعروض المختلفة بصفتها وقيمتها هكذا  
ذكره في جامع الفتاوى ثم قال اجرة السجل على المدعي وقيل على المدعى  
عليه ولو اجر نفسه ليعمل في الكنية وسيرها لا بأس به ولو اجر نفسه من  
الملك ليعمل له لعن فيتم منه حزم كره ولو اجر نفسه ليعمل  
له الطبعير بطيب له الاجر ولو بعث بقره الى بقار على يد رجل فجاء  
الى البقار فقال ان فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب  
بهذا فان لا قبل فذهب بها ففعل فابق رلانه اذا جاء بها البقار  
فقد انتهى الاذن فيصير البقار رايضا وليس للمدعي ان يودع غيره  
ولو خان البقار على بقره من الموت ان ذبح لم يضمن وان لم يذبح  
فمات فكذلك وقيل ضمن اللحم لانه حافظ عند الصاعه وترك الذبح  
اصاعه اللحم واما الاجنبى اذا ذبح ضمن قيمة البقرة حال الموت وقيل  
لان الموت حافظ بعضهم بعمارة النفس والمال وكذا حافظ  
عن الاصاعه شرط الضمان في الامانات باطل لما في فاضل خات  
ولو لم يأت جردا بانه يحول بغيره فاف المالكى الى الدابة ورب المتاع مع  
اولا فغير الدابة ففسد المتاع ضمن بالاتفاق بيننا كذا بانتهاء الجمل  
ولو لم يأت جردا الى سرقته وخلف رب الدابة يمينه وبين الدابة جاز  
ويكفي لوجوب الاجر ولا يجزى على ارسال الفلام وللمستأجر ان يوجرد  
يعبر ويودع فيما لا يختلف الناس فيه كالبيت او المسحاة بالتركي

در

در كور كد ليعمل في كس من دوا صناع لم يضمن في مدة الاجارة وبعد ما يضمن  
فمعمل كسرة ومسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل كسجل الجمل الائمة رجل سلم  
اندراس الى الراعى ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ و  
البرعى واشتغل الراعى كهمته وترك الاندراس ففعل يضمن فقال لا ان كان  
ذلك متعافا بين رعاية تحيل والافنعم يضمن واذا اجار اجارة متعافا  
مثلا آجر داراه صفوه هو بعدة كس فباع قبل تجي ذلك الوقت ذكر  
الحواشي فيه روايتين والفتوى على انه ينفذ ويطلق الاجارة المتعافاة  
ولو لم يأت جردا بانه يحول بغيره فاف المالكى الى الدابة يمينه وبين الدابة جاز  
ولا الورث فالمعتبر بقدر خوارزم ووزنه لاجران يكون العقد فيه ولهذا  
قالوا المعبر مكان العقد في حق الاجرة سواء كانا معجلا بين اولاد ولو اعطى  
رجلا شيئا من ماله ليعمل امره عند المسلمين لم يحل له الاخذ الا للقيام  
بمعهنة مسلم بحسب على مسلم بلا مال ولا حيلة في ذلك ان يقول ذلك  
الرجل مستأجر في يوم الى الليل ببدل معلوم فيستأجره فيجوز ثم مستأجر  
خير ان كان مستعمله في ذلك العمل اذ عدا اخر انتهى وفي الشريعة  
مستأجره لحفظ كسره لكن شهر كذا ثم باع الكس ادمت مستأجر فقال  
المستأجر اذ الوصى اعلم عملك على ان اعطيتك الاجرة قد الاجارة  
بالاجر الاول ان علم بالاجر الاول وان لم يعلم فباجر كسره دفع داره  
على ان يسكنها ويرمها ولا اجر فيها عارية لان نفقة المستأجر  
على المستعير والمرة من باب النفقة وفي كتاب العارية كذا قال  
الحفاظ خط هذا او للمال احمل هذا الى منزلي في طر احمدا  
معوفا بهذا العمل يدرم الاجر والا فلا دعى في قال في الحفاظ لم يتم  
اجرا وقال رب الثوب سبعة درهما قال لرب الثوب وانه عكس  
كذلك وبزعم اجرا لثوب ثمانية اجرا رضه الى وقت مائة او ابد لم



يجوز في التنازل اجزئ ذبته هذه غدا بدرهم ثم اجزئها اليوم من اخر  
 فبدرهمين اذا جاء غدا فليست اجزئ النقص الاجارة في قول خير وقال  
 ابو الليث ليس له النقص وهو رواية عن علمائنا وعليه الفتوى اجزئ  
 داره من رجل ومشت وهو فيها شفعه الاجارة وابتداء هاتين  
 وقت التسليم فارغة تشارك دابة بمثل ما تشارك به احدى به ان لم تكن  
 ما تشارك به احدى به مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو معلوما  
 بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز بمثل ما باع به فلات ان  
 معلوما وقت البيع او علم في المجلس مع وان مختلفا بان كان اجزئ هذه  
 الدابة يختلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة او اقل او اكثر يلزم جزئ  
 الوسط نظر للجانبين ولو ارادوا جزئ الجوز قبل كحلول فاني استأجر  
 اجزئ اداء قدر ما سكن اجزئ داره سنة بالف ثم قال وهت منكم  
 او ابرائكم كل الاجزئ عند محمد وعند الثاني لا ولو قال ابرائكم عن  
 خمسة او عشرة من الف صح عندهم ولو قال بثلث ما مضى نصف  
 العام ابرائكم عن الاجزئ عن الكل عند الكل وعند الثاني لا يصح الا  
 عن النماضة ولو كان شرط تجزئ الاجزئ ذهب او ابراء صح مع عند الكل  
 في الكل ولو قال استأجرتها بما ترضى فسدت ولا يزد على ما يرضى به  
 الاجزئ ولو قال استأجرتها بما ترضى عما ترضى اجزئها غير اذا كان ما يوافقها غيره  
 معروفا صح وقيل فاسد مختلفا الاب او اب الاب او وصيهما اجزئ والصغير  
 في عمل يقدر عليه الصغير جاز ولا ولاية للمجدع قيام الاب ووصيه الاب  
 مقدم على الجذوات لم يكن هؤلاء فاجزئ دورهم محرم منه وهو في حجة جاز  
 لانه يملك تأديبه فكذا اجارته فان كانت الصغير في حجر ذي رحم محرم  
 منه فاجزئ اخر وهو اقرب عنه كحوان يكون عند العم فاجزئ الام  
 جاز في قول الشافعي خلافا لمحمد وان اجزئ الذي هو عنده لا يملك بعدها

النقص

النقص ولكن ويجوز وصيهما اجارة دوابه وعقاره لانهم يملكون  
 ابيع في الاجارة او لم يملكون ليس لغيرهم من هو في حجرهم اجارة دوابه و  
 مما يملكه وعقاره وعن محمد انه يجوز له ان يملك القاض اذا استأجر الصغير  
 او عبده لنفسه لا يجوز وان فعل الوصي ذلك يجوز وعند الامامية لو باع ابن  
 والاب لوان جرت منه او ماله من ابنه صغيرا او مستأجرا مال الصغير او نفسه  
 لنفسه يجوز لانه يملك الشراء وان لم يكن النقص فكذا اجارته يستأجر ابنه  
 البالغ ففعل الابن لا اجزئ له وكذا اذا استأجر الزوج الزوجة لتخدمه لان  
 ذلك فرض عليها الجبة اذا جرت منه لا يجوز وان عمل وسلم منه جبة  
 الاجزئ كالعبء المحجور استأجره قال الغيرة بكم لوان جرت هذه كغيرها قال  
 بدرهمين فقال مستأجره لا يبدل درهمين بنقصها ومنه مدة يجب اجزئ  
 بمثل لا يزد على درهمين ولا ينقص من درهم وصح في وجوب درهم  
 وفي الحرة ان قال تعال فمئة من ثمنه ينفق بهذا القدر ويلزم اجزئ قال  
 للطبيب اهل هذه الحراب بعشرة فلما اخذ في العمارة زاد الحراب فمئة  
 ان زاد ايضا لا شيء عليه غير عشرة قال للمخاطب خطيبا جرت فقال لا  
 اريد الاجزئ ط لا يستحق الاجزئ ان استأجر ذبته على انه ان حمل كذا  
 فاجزئها كذا وان حمل كذا فاجزئها كذا اذ ارصا على انه ان زرعه كذا  
 فكذا ففي رواية عن الامام الاجارة فاسدة وهو قد يملك وفي اخرى يجوز  
 ولو استأجر دارا على ان يبرها ويعطى بانها فسد لانه لا يقتضي انعقد  
 مستأجر حانوتا بنصف ما يربح فيه فسد والربح كله لصاحب المتاع  
 وعليه اجزئ الحانوت ولو اعطاه حانوت على ان يبرها جرة و  
 يبيع فيه والربح بينهما فاجزئ الحانوت من اخر فالاجزئ للمالك  
 والذي اجزئ على صاحب الحانوت اجزئ عمله مستأجر لا يستأجر  
 النقص من في النفس او يذبح الكاة لا يجوز عندهما خلافا لمحمد



وفيما دون النقص يجوز اجماعا على ان يجري عليه ماء المطر او غيرها  
 ليجري فيه ماء ان وقت وقتا يجوز وان لم يوقت فسد وان كان  
 اجرة كلفة الاجارة انما سدة مختلفا بان يستاجر البعض بعشرة والبعض  
 بأثنى عشر والبعض بأحد عشر كجانب احد عشر لانه الوسط اجرت دارها  
 من زوجها وهما يسكنان فيها لا اجرة عليه اجرا ندنا من غيره ثم اشتركا  
 في العمل فيه لا يجب الاجر اذا عملوا فيه لعدم صحة التسليم استأجر دابة في  
 خوارزم على ان ان حصل منها رجوع من النصف فسدت فان الحقا  
 هذا الشرط بالعقد المجلس التحق عند الامام لما في البيع قال للمقرض يمكن  
 داري هذه الى ان اقصى الدين او ركب حماري هذا فهو اجارة  
 فاسدة ان قاله وقت الا فراض لا يقدم او بعده ولو ان المقرض سلم  
 هذا الحمار الى السرج فغرسه الذئب ضمن المقرض قيمته لانه كان عنده  
 باجارة فاسدة فيكون امانة فيضمن بالدفع الى غيره واذا اعطى اجرة  
 الحمار ولم يعط للمحلاق والمخادم شيئا ان كانا اجيرين للحمار لا يلزم  
 اجرهما ان كانا عملا والواجب وما يجمل به المقرض عند ميرته  
 الاقراض المفضل الى الصدقة لاخذ حطام يسيرين للمحتاج المقرض  
 على حفظ عين متقوم قيمته از يد من الاجرة كالسكن والمنطق  
 المتعلقة كل شهر كذا اختلف فيه ائمة المتأخرين فقيدهم بجوز بلا كراهة  
 منهم الامام محمد وسليمان والامام صاحب التكميل مولانا صاحب الدعا  
 العلوية بادي وجلال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية قد  
 فرغ على يجوز وجبة الائمة وجما على انه يجوز بيع الكراهة لانا لو قلنا  
 بعدم الجواز يقع الناس في الربو المحض والكراهة باعتبار ان البعض  
 لم يجوزوه فيكون محتدا فيه فيلزم شبهة الربو بناء على دليل  
 غير يجوز وافته الامام ابو الفتح سم الصفار ان هذه الائمة ان كان

ما

مما لا يستأجر عاده على هذا ولا قيمة لها مقدار ما يستأجر للحفاظ الجوز  
 ولما زاد على مقدار الاجرة قيمته يجوز اذا لم يكن مشروطا في العقد وقال  
 القاضى ببيع الدرع والامام نجم الائمة البخاري لا يجوز هذه الاجارة  
 اصلا ولا يجب الاجرة لان المشروط عرفا كالمشروط شرعا ولو شرط  
 نضافا كذا دلالة والمستقرض حق غير محتاج اليه حفظ السككين  
 والمصلحة لانواعا ولا يجب خلاف بيع العينة فان العين متقوم  
 فالبيع ليس على منافاة الدليل فانه تجارة عن تراض وكذا بيع  
 الوفاء مع ان البيع مع ضوع للرجوع وعلى الامام البخاري الذي  
 ختم به الفقهاء بان صحة الاجارة بالتعارف العام حتى يصح لم يتجار  
 المرات ليري فيه وجود الناس لا الخبيثة بالماء وان اشتركا في  
 تحصيل المعقود عليه للافتراق بالمعارف وعدمه قيل له تعارفه اهل  
 البخاري قال الحكم العام لا يثبت بالتعارف الخاص فكذلك اجراء الدار  
 ثم استحققت منه فالاجر للعاقلة للمحقق وتصرف به عندهما  
 خلا فاللكن في ذلك كجانب حاتم بن يدي حانوت لرجل في الشارع  
 فاجرهما واخذ الاجرة فهو العاقد الاجارة بعد الاجارة والتسليم  
 الى الاول لا يجوز اصلا وذكر الشيخ الاسلام لم يتأجر ارضا بأكبر حنطة  
 فزاد ارضها كرا فاجرهم هو جر منه فزاد لم يتأجر الاول  
 كرا ثم جدد الاجارة فالاولى هي المعقودة ويتضمن في  
 الاولى مقتضى تجديد معا وعن الثاني فيما زاد لم يتأجر الاول  
 على استأجره في سلمها رب الدار بهذه الزيادة والاجر  
 الاول ان الاجارة الاولى لا تقتض وهذه الزيادة زادا في الاجر  
 والتوفيق ان صاحب الدار اذا جدد مقتضى والا ويكون  
 انما زيادة من استأجره استأجر دابة ليشيع عليها او



يستعمل الحار لا يصح بل ذكر وقت او موضع ولو استأجر ثوبا ليقتض  
 حوائجه في المصير يصح وان لم يذكر مكانا استأجرها لينذهب  
 عليها الى مكان كذا انقضت فركبها في المصير فحوائجه فهو مخالف لا  
 اجر له والخيوط اذا خاط ثم نقض نجبر على العمل وان نقضت غيره لا  
 والكساف على هذا ان ركبت الى موضع كذا فبدرهم والى موضع  
 كذا فبدرهمين والى موضع كذا بثلاثة دراهم يجوز ولا يجوز فيما  
 زاد على الثلاثة حمل رجلها الى البلاد فعلى الحامل كراء حتى  
 يرجع الى موضع حمله وكذا في كل ما له مؤنة وكله بان يستأجر له  
 دارا بعينها ففعل فلو كسب يارب بالاجرة وياخذها عن كسبه  
 وله الطلب قبل ان يطل به وان ذهب الاجرة من الوكيل او ابراء  
 صح والوكيل ان يرجع بالاجرة على كسبه وكل رجل باجارة داره او  
 ارضه ففعل ثم ناقض الوكيل الاجرة صحت لهما فضة اذا كانت  
 الاجرة دينيا فان عينا ومجمل الاجرة قرب الدار صار ما للمالك لذلك  
 الشيء فلا يصح لهما فضة في حق الوكيل باستئجار الارض سنة  
 لاستأجرها سنتين فاستنته الاولى للامر والثانية للمامور الكفالة  
 بالاجرة والحدالة جائزة ولا يطالب بشيء منها حتى يجب الايعاء  
 او بشرط التعجيل ليعمل الاضافة الى سبب الوجوب فيطالب  
 بعد وجوب ايها شيء وان ادى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع  
 عليه حتى يجب وان اختلفوا في مقداره فقال الاجر دينار والمتأجر  
 نصفه فالقول للمتأجر المثل للزيادة وان اقر الكفيل بالزيادة  
 لزمه خاصة والقول قول الكفيل اذا ائتمن الزيادة ولو اقام له  
 الطالب بنيت ياخذ ايها شيء ولو كان الاجر ثوبا وملك  
 بطنة الكفالة لبراء الاصيل عن تسليم عمل الاجرة فكفيلها

رجل

رجل ان لم يوفه لهما فصح الكفالة لانه دين مصنفون وفساد الكفالة  
 لا يوجب فساد الاجارة وان مشروط فيها فسدت بفساد الشرط  
 وعن محمد بن رط مع القصار او الخياط على ان يقصر او يخيط ثوبا بمرور  
 بدرهم فلما راي قال لا ارضى به فله ذلك الا اصدان كل ما يختلف فيه يست  
 فيه خيار الرؤية وما لا يختلف فيه العمل لاستأجره ثارا ليعمله عشرة ايام  
 يتناوله الذي يبيع دفع الى الكساف درهمين على ان يحزر له من جملته  
 عطاء خفين بعلين من عنده يجوز للتعامل والقياس ان لا يجوز  
 وكذا لو دفع الى نذاق قباء لينفق عليه من قطنة كذا بكذا ولم يبين الاجر  
 من الثمن صح للتعامل استأجر رجلا لينذهب نحوته الى موضع كذا  
 فلما سار بعض الطريق بدا الرد طلب اجرها حتى ان كان با في  
 الطريق يساوي الما في سهولة له ذلك استأجره كحفر البر او التهر  
 لا بد من بيان الطول والموضع والعمق فان حفر زراعا فوجد  
 جبلا ان يطبق حفرة تجر على الاتمام والا لانه عذر وجب اجرة ما  
 حفر ان حفره منزله استأجره في الخياط وكما لا ينقض منه الاجر  
 بحسب لين المكان لا يزدنكب الشدة ان استقبله حفرة شرط  
 كل زراعة في الجمل بكذا او في الماء بكذا وفي السهولة بكذا يصح استأجره  
 شهر ليعمله كذا لا يدخل يوم الجمعة ويتنزه من وقت الفجر حتى  
 جارية او دابة مريضة الى الطبيب وقال عالجها فان برأت فا  
 زاد في قيمتها بالصحة ببينا فعاالجها حتى صحت له اجر كمثل  
 قدر ما انفق في عمن الادوية والحمام والكوة ولا يملك حبسها  
 لاستيفاء اجر كمثل استأجره بدرهم معلومة وتنفقت فله  
 اجر كمثل ولو عينا معلوما فقيمة لان الدراهم لا بد لها وقيمة  
 العينة بدله تنكاري دابة للحمل عليها انسانا باجر معلوم لحمل



امراة ثقيلة ففطت ان كانت لا تطيق ضمن الكحل وكانت تطيق  
لا ضمن الحما فافعليه الاجر المحال اذا نزل في كفارة ومكس من  
الاستقال فلم يستقر حتى فسد كساج بمطر او سرقة غابته ضمن اراه  
درهما بنظر فيه فخره وكسره لا ضمن عليه ان لم يجد ما يفعل  
الناس والقول فيه للفا مزاوان كايدي بلا غير فخره وكسره يضمن  
وانا قد يضمنه اذا كسره الا اذا قاله اغمره بلغه الصبي عن سنين بعينه  
لاجل الصلوة لا بالحب ولا بما في ذلك وكذا المعلم قال صلى الله عليه  
عليه وسلم لمرداس معلم اياك وان تضرب فوق ثلاث فانك ان  
ضربت فوق ثلاث اقتصر الدينح والايضرب المعلم بالحب  
وان اذن الله ولله ان يعز عبده وامته باليد الحب والدره المستاجر  
الى بغداد ثم بداله ان لا يخرج او بداله في نصف الطريق فهو عذر فيخرج به  
الاجارة فان اراد الكاري نصف الاجرة فله ذلك ان كان الباقى مثل الاول  
صعوبة وسهولة والافتقار ثم ان كان مع صاحبه ردها اليه  
فان ركبها في الرجوع ولم يردّها اليه ضمن وان لم يكن صاحبها مع  
وركب مضى حكمه في باب الربوا فان قال الموأجر للمأكم انه يعمل  
يقول له كماكم اجبر فان خرج فقد الدابة معه وعليه الاجر وقيل  
يسأل رفقائه وكذا لو مرض او خاف امرا او لزمه غيره او عثرت به  
الدابة او اصابها شيء لا يقدر على الكروب وبعض هذا عذر في  
المعتود عليه وبعضه في المستاجر فان مرض الموأجر او لزمه غيره  
لا يكون عذرا بل يرسلها مع رسوله ولو تمت المستاجر في بعض طريق  
لزمه من الاجر بحسب ما سافر وسقط الباقى وان مات  
الموأجر فالمستاجر يركبها على حالها الى ان يبلغ المكان اذا لم  
يكن ثم حاكم ترفع اليه القضية لانه لم يجوز فسخها بالعذر

يجوز

يجوز ابقاءها بالعذر كن المستاجر سفينة بشهر وانقضت المدة في  
وسط البحر تنقعد الاجارة مبتداء فلان يسبق اولى فاذا وصل  
الى ذلك المكان رفع الامر الى المتقاض فان اكرها الحاكم الى مكان  
راجعا جاز وان راي المصلح في البيع وارسال الثمن فعمل وما انفق  
على الدابة بلا امر القاضيه فهو مبيع وفي السير ان ابي الموأجر الاجارة  
منه يواجرها لحاكم ان حضر ومخدا التقي بقول المستاجر المستاجر  
او يواجرها من رفقائه وان لم يكن ثم امام والى ولا حاكم ثم لم  
يستعبره المستاجر برفقائه اما في المصرا لا يستعبر بالانتقاض ما لم  
المستاجر في اداء الغلة فاخذ هو اجر منه من الغلة فيعقد الدار مغلقا  
سكنا لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا من الاتقاء بواسطة اداء  
الغلة المستاجر دارا معدة فلم يسلمها اليه حتى مضى بعض  
المدة وسلم هو اجر بحسب المستاجر على القبض لان العقد ساعة  
فساعة على حسب حدود الكساف وذكر الامام احمد في  
شرحه اذا مات احد المتقدين والزرع بفعل يترك بالمحامي  
وان مضى المدة والزرع بفعل يترك باجر كمثل في الاستحسان  
لان الحاجة هنا الى الانتفاذ وفي الاول الى البقاء واجرة الكيال  
في بر بين رجلين على الانصاب واجرة لحساب على الروس ونفقة  
العبد وعلف الدابة على الاجر شرط ان العبد المستاجر اذا مرض  
في المدة يقضى تلك الايام بعده وان لم يبلغ بالدابة اليوم الى مكان  
كذا فلا اجر وان بداله الرجوع في الطريق يعطى الاجر له تاما  
وان سكن في الدار يوما ثم خرج بذلك الاجر تاما فالاجارة فامدة  
في الكل ويلزم اجر كمثل وكذا شرط العلف للدابة على المستاجر وان  
لم يعلف حتى مات لا يضمن لانه ليس عليه وكذا شرط الضمان



ان هلك او تعيب او شرط انه ان ثابت ثابت فلا اجر له او لم يتاخر  
 حيا ما و شرط خط اجرة شهرين للعطلة وان شرط خط  
 قدر العطلة مع لو شرط ان يعمل الدار ويعطى ثوابها او شرط  
 ان يكون الزرع بعد انتضاء مدة لرب الارض او شرط على ان يزرع  
 فيها المتاجر على ان يكون الفرس والارض بينهما نصفان فان غرس  
 فالفرس لرب الارض وعليه للمتاخر قيمة الفرس واجر كمثل او شرط  
 الخراج او العشر على المتاجر قبل صفها على ان يحمله الى كذا بكذا في ارض  
 عشر يوما فخل في اكثر منه قالوا لا يلزم الاجر لما قال المتاجر تركه على  
 ان تحيط اليوم في طه في اليوم الثاني لا يلزم الاجر عند الامام و  
 عندهما يلزم لان المعتقد عليه في مثل العمل لا الوقت لم يتاخر  
 اجرا يوما يعمل من صلوة المغرب الى الغروب الا ان تستمر العادة  
 بالعمل الى العصر فان كان العرف متصلا بعمل الى الغروب قالوا انما  
 قوله دفعت اليك هذه الحمار تستعمل وتعلم من عندك انه اعارة  
 لا اجارة فاسد قال علماء شافعية يستجار الحرة والامة للمخدوم  
 لانه يؤدى الى الخلوة بالاجنبية وانتهى عنه وتأويله ما ذكر في  
 النوازل انها اذا اجرت نفسها من ذي عيال لا يكره اذا خلى  
 بها وبه يفتى اجرتهم من كافر للمخدوم يجوز ويكره قال  
 الفضلي يجوز فيها هوكا لزارعة والسقي لا فيما فيه الا ذلك ل  
 كالحذمة بقرة بين رجلين تواضعا على ان يكون عند كل  
 واحد مدة يجلب لبنها فالحمايات باطلة ولا يخل فضل  
 اللبن لاحدهما قبل الاستهلاك وان جعله في حل لانه هبة  
 مكية وان جعله في حل بعد الاستهلاك يخل لانه هبة الدين  
 وهذا مسألة دقيقها يكاد يختلف في مقدار الاجر فالقول

للدافع

للدافع ادعى المتاجر انه استأجر الارض فارغته وادعى الاجر  
 انه اجرها وهي شاذلة بزرعه بحكم الحال وقال الامام الفضل  
 القول قول الموأجر مطلقا بخلاف المتابعين ادعى احدهما فساد  
 العقد والاخر جوازه فالقول لمدعي الصحة وهذا القول للموأجر  
 لانه ينكر العقد استأجر حمالا يحمل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى  
 السمار فسلمه بالوزن فقال السمار جاء انقص مما كتب  
 اتى في التثاقل فا جسد من الاجرة قدر النقصان ثم اختلفا بعده  
 فقال السمار او في ثقل الاجر وانكر الحال فالقول للحمال ولا خصة  
 بين الحمال والسمار انما هو بين الحال والمالك امر رجلا ان  
 ينفق على اهله عشرة من عنده ليرجع عليه فقال انفقت تكذب  
 الامر واراد انما مور ان يتلفه انه ما يعلم انه انفق على اهله  
 له ذلك ولو كان للمتاخر على الاجر دينار والاجرة دراهم سر  
 فتقا ما يجوز وان كان لجنس مختلفا بالتراضى دخل الحمار  
 ورجل جالس فنزع ثيابه وترك عنده ولم يقل احفظه ولا الرجل  
 قال لا احفظه ولم يقل ايضا اقبله فهو مودع يضمن لو  
 ضيقه وكذا لو نزع الثياب جيك يري الحامي وهو ينظر اليه  
 فخرجه آخر ولله والحامي يراه اذ ضيقه ضمن وقال الصغار لا  
 والاول اصر وهذه الجملة من البزازنة لكن انتجته من مواضع  
 كغير كونهما كثيرة الوقوع ومهمة جدا وتام مسألة الحمام  
 مرة في كتاب العارية وفي الاجارة من اراد الاستقضاء فليراجع  
 عمه قال المحقق فتاواه ولو لم يتاخر ليدرك كدسه لا يجوز بيع  
 من غير ذكر مدة سئل سمس الائمة الخلو اني عن رجل حاما  
 في قرية شقي الناس ووقع الخلاء ومضت مدة الاجارة هل



يجب الاجرة قال ان لم يستطع المرفق بالحمام فلا واجب ركن  
 الاسلام الصفوي يبرأ مطلقا ولو بقي بكسر الناس فذهب البعض  
 بحج الاجرة اجابوا في فتاوى الشافعي اخذ الدراهم وقد  
 نقدوا الناقض خرب بعضها زيوفا او سوقة فلا ضمان  
 على الناقض ولكن يرد القابض الزبون على الدافع ليس هذا من  
 دراهمى فالقول قول القابض مع يمينه دفع الى الحائذ دقيقا اكثر  
 مما يحتاج اليه في الجور وان كان هبة المكاتب فيما يقسم لكن  
 بطريق الاباحة كذا في البرازية وفي الحائز هذا اذا لم يفر بيمينه حقه  
 او باستيفاء الجياد فان اقر بذلك لا يقبل قوله وفي جامع الصغير  
 يبرأ من ذمة فنتجت او حجام حجام عبد بالمرحله فان  
 لا ضمان عليه ولو لم يجر قطع يده او اصبعه او ينزعه سنة جاز  
 ولو مات لا ضمان وفي الذخيرة في الاجارة الطويلة اذا اراد ان  
 يكتب كتاب الاجارة فدار يكتب هذا ما استأجر مملوك الغلاء  
 من فلان الغلاء في الدار الفلانية وبضعها ويجددها بحودها  
 وحقوقها وموافقتها ثلاثين سنة متولية غير ثلاثية ايام  
 في اخر كل سنة من تسع وعشرين سنة اولها غرة كذا  
 بكذا درهما جيدة الى اخر وصف الدراهم على ان يسكنها  
 المتأجر او يسكنها من احب ويتنفع به اي وجوه الاستعمال  
 يشاء ويؤجرها ممن يشاء اجارة صحيحة ان على ان يكون تسع  
 وعشرون سنة من اولها سوى الايام المستثنات بسدس  
 درهم وقبض المستأجر جميع الدار المستأجرة المسماة قبضا  
 صحيحا الى وتسلم الاجر جميع الاجرة المذكورة بتما ماعلى  
 سبيل التجديد وجعل كل من المتما قدين صاحب بالخيار

في هذه الايام يفسخ هذا العقد ابهما شاء ولا ينفذ ان يكتب في  
 اشراط الخيار على ان لكل منهما حق فسخ في هذه الايام تحفظ  
 من صاحب على قول بعض مشايخنا لا يفسخ الفسخ بدون ذلك  
 فكان هذا شرطنا فاسد دخل في العقد فيوجب فساد انتم  
 وفي الصفوي باع الاجر المستأجر في الاجارة الطويلة ثم جاء  
 وقت الاجارة ينفذ في اصح الروايتين لا يبيع في الاجارة المصانة  
 قبل الوقت بناء على ان الثابت في الاجارة الطويلة عقود يكون  
 في مستقبل مضافا وكذا لو اجر من غيره في الاجارة الطويلة فالاجارة  
 الثانية لا ينفذ في ايام الخيار في احدى الروايتين ولو باع في مدة الخيار  
 قبل الخيار ينفذ بالا جاز لان البيع دلالة الفسخ واختلف المشايخ في ان  
 عقد واحد ام عقود ويبني على هذا ما اذا اجر دار البيتم او لم يجر له  
 اجارة طويلة لا يفسخ العقد في مدة المدة التي هي قبل في الاجارة  
 وكثيرا جرة الاستيجار وفي الباب هل يفسد من جعلها عقدا واحدا  
 يفسد ومن جعلها عقود الاحق لو لم يجر طويلا في السنين الاول  
 سوى السنة الاخيرة هل يبيع فقل هذا الاختلاف والخيارات يجعل  
 عقودا دفعا لمعاسد فيها اشراط الخيار زيادة على ثلاثية ايام  
 وغيره وعن ابن يونس من استأجر مائة بالخيار ثلاثية ايام في اخر  
 الشهر كان له الخيار في جميع الشهر وقيل هي عقود بالاشقات  
 لعدم دخول الايام الثلاثة في العقد ولا يملك الاجرة بالتجديد وعن  
 اصحابنا انه مملوك فصار فيه روايات وهب لمسا جرة الاجرة  
 في الطويلة من الاجر قبل انفس في الاجارة لا يبيع لان الاجرة  
 صارت مملوكا لاجر باشرط التجديد ينفذ البيع والاجارة  
 من الاجرة الاجارة المصانة قبل الوقت وبه يفتي



ولوباع في المضافة ثم رد عليه بقضاء رجعت الاجارة ولو عاد  
 بملا جديد لا اجر للمستاجر لا ينعقد حتى لو تفا سخي مع الاول لم  
 يلزمه ان يسلم الى الثاني وينعقد ببيع في حق الاجر حتى لو  
 ادعى اثنان عينا احدهما اجارة والاخر شراء فاقرا المدعى عليه  
 للمستاجر فلم يدعى الشراء ان يكلف على دعوى الشراء ولو ادعى  
 اجارة فاقرا لاحدهما ليس للاخر ان يكلف اجرة دابة بعينها من  
 رجل ثم من اخر فاقرا الاول بيته فان كان الاخر حاضر تقبل  
 عليه وان كان يقر بما يدعى هذه المدعى وان كان غائبا لا  
 يقبل استأجر ليعمل كذا بدرهم وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم  
 جازا جماعا بخلاف اذا استأجره ليعمل ذلك اليوم فانه لا يجوز عند  
 الامام اشتراط الكراب على المستاجر في مدة الاجارة اذ ردها  
 مكروهة عليه في مدة الاجارة لان دقته مجهول وذلك مستثنى  
 من الاجارة بان قال اجرتك بكذا وبان تكرها بعد مدة الاجارة  
 صحيح وان قال اجرتك بكذا على ان تكرها بعد المدة لا تصح ومن  
 اطلق الكراب انصرف الى ما بعد المدة فيجوز به يفتح شرط  
 الخراج على المستاجر بشرط العقد في الاصح امير العسكر قال  
 لرجل مسلم اوزني ان قتلت ذلك الفارس فقلت ما نمت درهم  
 فقتله لا شيء عليه وقال محمد للذي الاجر ولو كانوا قتلت فقال لمن  
 قطع رؤسهم فله كذا لان القتل جهاد و قطع الرأس لا مستأجر  
 سائر البياخذ الفارة في بيته لم يجز استئجر شيئا فاستأجر  
 ابيدع كحفظ لم يجز ولغسله وذبحه جان لمستاجر المرتهن  
 الراهن لحفظ الزهني لم يجز تكاري ابلا بلا سمائة بغير

عينا

عينا من كوفته الى مكة جاز وقبل تفسيره ان يتقبل المكاري  
 محمولة فيكون في الذمة لكن يفتح بالجواز مطلقا بالعادة

ساعة بين يدي حانوت رجل في الشارع اجرها

من رجل يبيع الفاكهة فالاجرة للعاقدة

قال ابو الليث انما يجب الاجر اذا كان

بني هناك دكانا او نحوه حتى يجبر

غاصبا اما بدونه فلا لانه ليس

باحق من المستأجر ولو

كان ابناء ملكا والعوض

وقفا فاجرتونه باذن

مالك البناء ينقسم

الاجر على البناء والقرية

فما احصا البناء فهو

للمالك لو نزلت

شاة او بقرة

في يد الراعي المشترك فترك الولد في الجبانة حتى ضاع لم يضمن لانه

ليس عليه رعي الاولاد الا ان يشترط عليه بخلاف

الواحد انتهى وفي خزائن الفتاوى ولو ارسل

دابة في مرعى مباح ثم جاء اخر

ارسل دابته فعض دابة الثاني

للاول ان عض على الفؤاد

ضمن والا فلا

انتهى





